

نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

المُسَمَّى
أَبُو إِدْرِيسَ التَّيْمَنِيُّ وَأَسَدُ التَّائِيِلِيَّةِ

نُطِعَ مَحْفَظًا عَلَى أَرْبَعِ نَسَخٍ عَطِيَّةٍ نَفِيْصَةٍ ، بَعْضُهَا مَحْفَظُ الْإِمَامَيْنِ
الْقَاضِيَيْنِ وَالْقَبَائِلِيِّ ، وَمِنْهَا نَسْخَةٌ مَقْرُولَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ صَعْبَةٍ مَقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَصْلِ مَحْفَظُ الصَّفِّ ، وَمِنْهَا نَسْخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي مِائَةِ الْوَلَفِ رَحِمَهُ اللهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامِ السَّيُوطِيِّ

المُسَمَّاهُ
بُؤَاهِدُ الْإِسْكَانِي وَشُعْرَاؤُ الْإِسْكَانِي

نُطِعَ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مَحْفَظَةً عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ عَطِيَّةٍ
أَمْدَادًا مَكْتُوبَةً فِي مِائَةِ الْوَلَفِ ، وَعَلَيْهَا غُطِّيَتْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

مُحَمَّدُ بْنُ وَثَّقَ بْنِ
مَاهِرٍ أَدِيبٍ جَبَّارٍ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

مَكْتَبَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ

دَارُ الْكُتُبِ

نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ
وَمَكَ
حَاشِيَةُ الْعَلَمَةِ السُّيُوطِيِّ

حُقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة إرشاد

للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

أصاحبهامحمد محفوظ أزمير

هاتف: 02126381633 - 08504804773

iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/İstanbul



www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr



[fb.com /irsadkitabevi](https://fb.com/irsadkitabevi)



[@irsadkitabevi](https://twitter.com/irsadkitabevi)



+90 (0) 5309109575



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmî Araştırma Yayınları



بيروت - لبنان



009615813966



0096170112990



دمشق - سوريا



00963993151546



info@allobab.com



www.allobab.com



إسطنبول - تركيا



00902125255551



00905454729850



İskenderpaşa mh. Kızıtaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

نَفْسِ الْقَاضِي الْبُزْجَانِي

المُسَكَّى

أَخْوَالُ التَّيَزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ

يُطَبِّعُ مُحَقِّقًا عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ فُطِيئَةٍ نَفْسِيَّةٍ ، بَعْضُهَا بِخَطِّ الْإِمَامَيْنِ
الْقَفَّارَيْنِ وَالْقِيَّامِيِّ ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَقُولَةٌ عَنْ نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مَقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَصْلِ بِخَطِّ الْمُسَكَّى ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَجَلَامِ مِنَ السُّيُوطِيِّ

المُسَكَّمَةُ

بَوَاهِدِ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِدِ الْأَفْكَارِ

يُطَبِّعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ فُطِيئَةٍ
إِمْدَادًا مَكْتُوبَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ ، وَعَلَيْهَا خُطُّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
مَاهِرُ أَدِيبِ جَبُوش

المَجْلَدُ الثَّانِي

(الْبَقَرَةُ ٦٦ - ٦٦)

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةِ

بَابُ الدَّارِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تابع سُورَةُ الْبَقَرَةِ

(٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لَمَّا ذَكَرَ خَاصَّةً عِبَادِهِ وَخَاصَّةً أَوْلِيَائِهِ بِصِفَاتِهِمُ الَّتِي أَهْلَتْهُمْ لِلْهُدَى وَالْفَلَاحِ عَقَّبَهُمْ بِأُضْدَادِهِمُ الْعُنَاةَ الْمَرَدَّةَ الَّذِينَ لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ ^(١) الْهُدَى وَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ، وَلَمْ تُعْطَفْ قِصَّتُهُمْ عَلَى قِصَّةِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا عُطِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ^(١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٣ - ١٤] لِتَبَايُنِهِمَا فِي الْغَرَضِ، فَإِنَّ الْأُولَى سَيِّقَتْ لَذِكْرِ الْكِتَابِ وَبَيَانِ شَأْنِهِ، وَالْأُخْرَى مَسَوَّةٌ لشرح تَمَرُّدِهِمْ وَانْهَمَاكِهِمْ فِي الضَّلَالِ.

و(إِنَّ) مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي شَابَهَتْ الْفِعْلَ فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ، وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَلِزُومِ الْأَسْمَاءِ، وَإِعْطَاءِ مَعَانِيهِ، وَالْمَتَعَدِّيَّ خَاصَّةً فِي دُخُولِهَا عَلَى أَسْمِينَ، وَلِذَلِكَ أُعْمِلَتْ عَمَلَهُ الْفَرْعِيُّ وَهُوَ نَصَبُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي؛ إِذْ نَاقَضَ أَنَّهُ فَرْعٌ فِي الْعَمَلِ دَخِيلٌ فِيهِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الْخَبَرُ قَبْلَ دُخُولِهَا كَانَ مَرْفُوعاً بِالْخَبَرِيَّةِ، وَهِيَ بَعْدُ بَاقِيَةٌ مُقْتَضِيَةٌ لِلرَّفْعِ قَضِيَّةٌ ^(٢) لِلْأَسْتِصْحَابِ فَلَا يَرْفَعُهُ الْحَرْفُ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ اقْتِضَاءَ الْخَبَرِيَّةِ الرَّفْعَ مَشْرُوطٌ بِالتَّجَرُّدِ؛ لِتَخَلُّفِهَا عَنْهَا فِي خَبَرٍ (كَانَ) ^(٣)، وَقَدْ زَالَ بِدُخُولِهَا فَتَعَيَّنَ إِعْمَالُ الْحَرْفِ.

(١) فِي (أ): «لَا يَنْفَعُهُمْ».

(٢) «قَضِيَّةٌ» بِالنَّصَبِ تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ١٣٤).

(٣) قَوْلُهُ: «لِتَخَلُّفِهَا» الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى «الرَّفْعِ» وَضَمِيرُ «عَنْهَا» لِ«الْخَبَرِيَّةِ»؛ أَيُّ: لِتَخَلُّفِ الرَّفْعِ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «مَشْرُوطٌ بِالتَّجَرُّدِ»؛ أَيُّ: بِتَجَرُّدِ الْخَبَرِ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، فَإِنَّ الْخَبَرِيَّةَ =

وفائدتها: تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى الْقَسَمُ بها، ويُصَدَّرُ بها الأجوبة، وتُذَكَّرُ في معرض الشكِّ مثل: ﴿وَسْتَلُونَا عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۖ﴾ (٨٣) ﴿فَأَمَّا كُنَالَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٤] ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يُفْرِعُونَ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

قال المبرد: قولك: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، و: (إنَّ عبد الله قائم) جواب سائل عن قيامه، و: (إنَّ عبد الله لقائم) جواب منكر لقيامه^(١).
وتعريف الموصول إما للعهد والمراد به ناسٌ بأعيانهم كأبي لهبٍ وأبي جهلٍ والوليد بن المغيرة وأخبار اليهود، أو للجنس متناولاً مَنْ صَمَّمَ على الكفر وغيرهم، فَخَصَّ منهم^(٢) غير المصرِّين بما أسند إليه^(٣).
والكُفْرُ لغّةٌ: سترُ النعمة، وأصله: الكُفْرُ - بالفتح - وهو السُّتْرُ، ومنه قيل للزراع والليل: كافرٌ، ولكِمَام الثمرة: كافرٌ.

وفي الشَّرْع: إنكارُ ما عُلِمَ بالضرورة مجيءُ الرسولِ به، وإنَّما عُدَّ لبسُ الغِيَارِ وشُدُّ الزُّنَارِ^(٤) ونحوهما كفرًا لأنَّها تدلُّ على التكذيبِ، فإنَّ مَنْ صدَّقَ الرسولَ ﷺ لا يجترئُ عليها ظاهراً لأنها كفرٌ في أنفسها.

= لو كانت مقتضية للرفع مطلقاً لوجب أن يكون خبر (كان) مرفوعاً؛ لوجود ما فرض علة له فيه وهو الخبرية، ولما تخلف الرفع عن الخبرية في خبر (كان) علمنا أنها ليست مقتضية له مطلقاً بل إنما تقتضيه بشرط التجرد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٢١٦).

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣١٥)، و«تفسير الرازي» (٢/٢٨١)، و«مفتاح العلوم» (ص: ١٧١)، وأوردوا فيه قصة بين المبرد والكندي المتفلسف قال على إثرها المبرد هذا الكلام.

(٢) في (ت) و(خ): «فخص عنهم».

(٣) كتب تحتها في (ت): «أي: إلى الموصول وهو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾».

(٤) «الغيار» بكسر المعجمة: تغيير اللباس؛ بأن يَخِيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يُخَالِفُ لونه لونه ويلبس، و«الزنار» بضم الزاي: خيط غليظ فيه ألوان يُشَدُّ في الوسط فوق الثياب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٦). وفي «القاموس» (مادة: غير): الغيار: علامة أهل الذمة كالزنار ونحوه.

واحتجَّتِ المعتزلةُ بما جاءَ في القرآنِ بلفظِ المضيِّ على حدوثه؛ لاستدعائه سابقةً مخبرٍ عنه.

وأجيبَ: بأنه مقتضى التعلُّق، وحدوثه لا يستلزمُ حدوثَ الكلامِ كما في العلم.

قوله: «ولم تُعْطَفْ قِصَّتُهُمْ عَلَى قِصَّةِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا عُطِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿لَتَبَايَنَهُمَا فِي الْغُرُضِ...﴾ إلى آخره.

نوزعُ فيه: بأنَّ المقصودَ مِنَ الْأُولَى بيانُ انتفاعِ الْمُتَّقِينَ بِالْكِتَابِ وَاهْتِدَائِهِمْ بِهِ الْإِزَامِ عَنْهُ أَنََّّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَمِنِ الثَّانِيَةِ بيانُ عدمِ انتفاعِهِمْ بِهِ وَعَدَمِ اهْتِدَائِهِمُ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِاسْتِوَاءِ الْإِنْذَارِ وَعَدَمِهِ الْإِزَامِ عَنْهُ أَنََّّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، فَاتَّحَدَ الْغُرُضُ مِنْهُمَا وَهُوَ بَيَانُ الْحَالِ كَمَا اتَّحَدَ فِي آيَتِي ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ و﴿إِنَّ الْفُجَّارَ﴾ غُرُضُ بَيَانِ الْمَالِ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْكُفَّارِ بِذَلِكَ ^(١) لَا يَقْتَضِي [أَنْ يَكُونَ] كَوْنُ الْكِتَابِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ غُرُضًا مَسْوقًا لَهُ الْكَلَامُ.

قوله: «وإنَّ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي شَابَهَتْ الْفِعْلَ...» إلى آخره.

قال ابنُ يَعِيشَ فِي «شرحِ المِفْصَلِ»: إِنَّمَا عَمِلْتُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا لِشَبَهِهَا بِالْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: اخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمَاءِ كَاخْتِصَاصِ الْأَفْعَالِ بِالْأَسْمَاءِ.

ومِنْهَا: أَنَّهَا عَلَى لَفْظِ الْأَفْعَالِ إِذْ كَانَتْ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ كَالْأَفْعَالِ.

ومِنْهَا: أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَالْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ.

ومِنْهَا: أَنَّهَا يَتَّصِلُ بِهَا الْمُضْمَرُّ الْمَنْصُوبُ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا كَتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ فِي نَحْوِ:

(١) أَي: بِأَنَّ وَجُودَ الْكِتَابِ وَعَدَمَهُ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ، هَكَذَا هِيَ عِبَارَةُ التَّفْتَازَانِي فِي «الْحَاشِيَةِ» (١٣٠)، وَمَا

سَيَأْتِي بَيْنَ مَعْكَوْفَيْنِ مِنْهُ.

ضربك، وضربه، وضربني، فلمَّا كان بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المُشابهة كانت^(١) داخلةً على المبتدأ والخبر وهي مُقتضيةٌ لهما جميعاً.

ألا ترى أنَّ (إنَّ) لتأكيد الجملة، و(لكنَّ) لاستدراك الخبر، فلا بُدَّ من الخبر لأنه المُستدرَك، ولا بُدَّ من المبتدأ ليُعلم خبرٌ من قد استدرَك، و(ليت) في قولك: ليت زيداً قادمٌ؛ تمنٍّ لقُدومٍ زَيِّدٍ، و(لعل) تَرَجُّحٌ، و(كأنَّ) تَقْتَضِي مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به.

فلمَّا اقتضتُهما جميعاً جرَّت مجرى الفعلِ المُتعدِّي، فلذلك نصبت الاسمَ ورَفَعْتَ الخبرَ، وشَبَّهْتَ مِنَ الأفعالِ بما قُدِّمَ مَفْعُولُهُ على فاعِلِهِ، فقُولُكَ^(٢): (إنَّ زَيْدًا قائمٌ) بمنزلة: (ضَرَبَ زَيْدًا رَجُلًا)، وإنَّما قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوعِ فرقاً بينها وبين الفعلِ، فالفعلُ من حيثُ كان الأصلُ في العملِ جرى على سَنَنِ قِيَاسِهِ فِي تَقْدِيمِ^(٣) المرفوعِ على المنصوبِ؛ إذ كَانَتْ رُتْبَةُ الْفَاعِلِ مُتَقَدِّمَةً على المفعولِ، وهذه الحروفُ لَمَّا كَانَتْ فِي الْعَمَلِ فُرُوعًا على الأفعالِ ومحمولةً عليها جُعِلَتْ دُونَهَا^(٤) بِأَنَّ قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوعِ حَطًّا لها عن درجَةِ الأفعالِ؛ إذ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ على الْفَاعِلِ فِرْعٌ وَتَقْدِيمُ الْفَاعِلِ أَصْلٌ.

وذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ هذه الحروفَ لم تَعْمَلْ فِي الْخَبَرِ الرَّفْعَ، وإنَّما تَعْمَلُ فِي الْاسْمِ النَّصْبَ لَا غَيْرَ، وَالْخَبَرُ مَرْفُوعٌ عَلَى حَالِهِ كَمَا كَانَ مَعَ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ قَدْ زَالَ، وَبِالْمُبْتَدَأِ كَانَ يَرْتَفِعُ الْخَبَرُ، فَلَمَّا زَالَ الْعَامِلُ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَعْمُولًا فِيهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا وَجَدْنَا كُلَّ مَا عَمِلَ فِي الْمُبْتَدَأِ عَمِلَ فِي خَبَرِهِ؛ نَحْوُ

(١) في النسخ: «وكانت»، والمثبت من «شرح المفصل».

(٢) في (س): «كقولك»، وفي (ز) و(ف): «فكقولك»، والمثبت من «شرح المفصل».

(٣) في «شرح المفصل»: «تقديم».

(٤) في (ز) و(ف): «بينها»، و(س): «بينهما»، والمثبت من «شرح المفصل».

(كَانَ) وأخواتها و(ظننتُ) وأخواتها لَمَّا عَمِلْتَ في المبتدأ عَمِلْتَ في الخبر، وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الأَصْلِ والْفَرْعِ؛ لأنه قد حصلتِ الْمُخَالَفَةُ بِتَقْدِيمِ المنصوبِ على المرفوعِ، انتهى^(١).

قوله: «وَتَذَكَّرُ في مَعْرِضِ الشُّكِّ»: هو معنى قولِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ: إِنَّمَا تُذَكَّرُ في الخبرِ حَيْثُ كَانَ لِلْمَخَاطَبِ ظَنٌّ بِخِلَافِهِ^(٢).

قوله: «وتعريفُ الموصولِ إما للعَهْدِ..» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يريدُ أَنْ تعريفَ (الذي) كتعريفِ ذي اللامِ قد يكونُ للعَهْدِ وقد يكونُ للجَنَسِ.

قوله: «والمرادُ به ناسٌ بأعيانِهِمْ..» إلى آخره.

قلت: أخرَجَ ابنُ جريرٍ وغيرُهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ المرادَ به الكُفَّارُ من اليهودِ خاصَّةً^(٣).

وهو الظَّاهِرُ بِقَرِينَةِ إِبْلَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ولأنَّ السُّورَةَ مَدَنِيَّةٌ وَأَكْثَرُ الْخُطَابِ فِيهَا لِلْيَهُودِ، وقد خُوِطِبَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ في سُورَةِ يَسٍ في قولِهِ: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠] أخرَجَ أَبُو نَعِيمٍ في «دلائل النبوة» عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا في كُفَّارِ قُرَيْشٍ^(٤).

وقد جَرَتْ عَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ حَيْثُ ذَكَرَ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ أَمْرًا ذَكَرَ

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (١/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٥١)، ثم قال: وأولى هذه التأويلات بالآية تأويل ابن عباس، وإن

كان لكل قول مما قاله الذين ذكرنا قولهم في ذلك مذاهب.

(٤) انظر: «دلائل النبوة» لأبي نعيم (١٥٣).

في المدينة مثله لأجل أهل الكتاب، كما ذكرت ولادة يحيى وعيسى في سورة مريم وهي مكية ثم ذكرت في سورة آل عمران لأنها مدنية لأجل أهل الكتاب.

قوله: «صَمَّ»: في «الصحيح»: صَمَّ في السير؛ أي: مَضَى^(١).

قوله: «وفي الشرع: إنكار ما عَلِمَ بالضرورة مجيء الرسول به».

هو حدُّ الإمام فخر الدين ذكره بعد قوله: إِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ صَعِبَ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْكُفْرِ، وخرج بالضرورة ما عَلِمَ بالاستدلال أو بخبر الواحد، ولهذا لم يكفر أحدٌ بذنب ولا بدعة^(٢).

وقال تلميذه الزنجاني^(٣): هذا الحدُّ غيرُ وافيٍّ بالمقصود؛ إذ الإنكارُ يختصُّ بالقول، والكُفْرُ [قد] يحصلُ بالفعل، وإنكارُ ما ثبتَ بالإجماع قد يخرجُ عن الضروريات، وأيضاً فإنَّما قد نُكْفِرُ المجسَّم والخارجيَّ وبُطلانُ قولهما ليس من الضروريات، وكذا الطَّاعِنُ في عائشة وبراءتها ثبتت بالقرآن^(٤)، والأدلة اللفظية^(٥) غيرُ موجبةٍ للعلم فيخرج عن الضروريات^(٦).

(١) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: صم).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٨٢).

(٣) إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الزنجاني، أبو المعالي، أخذ عن الإمام الفخر الرازي، ونقل عنه، له على «الوجيز» شرح نفيس مشتمل على فوائد، ذكر في خطبته ما حاصله: أنه شرع فيه في حياة الرافعي، وانتقاء من الشرح الكبير له المسمى بالعزیز، وسماه «نقاوة العزیز»، وذكر في آخره أنه فرغ منه سنة (٦٢٥هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨ / ١١٩)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢ / ٩٦).

(٤) في المصدر: (وأيضاً فالطَّاعِنُ في عائشة رضي الله عنها بالقذف كافراً إجماعاً وبراءتها ثبتت بالقرآن).

(٥) في (س): «والأدلة القطعية»، وانظر التعليق الآتي.

(٦) ذكره الزركشي في «المنثور في القواعد الفقهية» (٣ / ٨٤) عن الزنجاني في شرحه للوجيز، وما بين =

وأقول: الجواب عن الفعل قد تَوَلَّاهُ الإمامُ بنفسِهِ^(١)، وأشار إليه الْمُصَنِّفُ بقوله: «وإنَّمَا عُدَّ لبسُ الغيارِ...» إلى آخره.

وخروجُ ما ثَبَتَ بالإجماعِ عن الضَّرورياتِ ممنوع، وكذا بطلانُ قولِ المجسِّمِ، وأما الخارجيُّ فإنَّنا لا نَكْفُرُهُ ما لم يُخَالِفْ قاطعاً^(٢).

والدلالةُ اللفظيَّةُ^(٣) تُفِيدُ العِلْمَ بانضمامِ القرائنِ وهي مَوْجُودَةٌ في براءةِ عائِشَةَ.

= معكوفتين منه. والعبارة الأخيرة فيه: (والأدلة اللفظية عنده غير موجهة للعلم فضلاً عن الضروري) وتمتة كلامه: (وشرط الحد أن يكون منعكساً)، قال: (ولا يخفى أن بعض الأقوال صريح في الكفر وبعضها في محل الاجتهاد).

(١) قال الرازي في «تفسيره» (٢/ ٢٨٢ - ٢٨٣): فإن قيل: يبطل ما ذكرتم من جهة العكس بلبس الغيار وشد الزنار وأمثالهما، فإنه كفر مع أن ذلك شيء آخر سوى ترك تصديق الرسول ﷺ فيما علم بالضرورة مجيئه به.

قلنا: هذه الأشياء في الحقيقة ليست كفراً؛ لأن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبيِّن الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معرَّفات وعلامات ظاهرة، ويجعل تلك المظان الظاهرة مداراً للأحكام الشرعية، وليس الغيار وشد الزنار من هذا الباب، فإن الظاهر أن من يصدق الرسول ﷺ فإنه لا يأتي بهذه الأفعال، فحيث أتى بها دل على عدم التصديق، فلا جرم الشرع يفرِّع الأحكام عليها، لا أنها في أنفسها كفر، فهذا هو الكلام المخلص في هذا الباب، والله أعلم.

(٢) قوله: «ما لم يخالف قاطعاً» أي: ما لم يعتقد اعتقاداً مخالفاً لقطعي؛ والخوارج في قتلهم للمسلمين مخالفون للقطعي وهو حرمة دماء المسلمين، وهم في أفعالهم واعتقاداتهم يتمسكون بمتشابهات يسعون من خلالها لتبرير عقائدهم الفاسدة غالباً، ولذلك اختلفت أقوال علماء المسلمين في كفر الخوارج تبعاً لاعتقادات كل فرقة منهم.

(٣) في (س): «القطعية».

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾، و﴿سَوَاءٌ﴾ اسمٌ بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصادر، قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٦٤] رُفِعَ بأنه خبر ﴿إِنَّ﴾ وما بعده مرتفعٌ به على الفاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبرٌ لما بعده بمعنى: إنذارك وعدمه سِيَانٍ عليهم، والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أُريدَ به تمامٌ ما وُضِعَ له، أمّا لو أُطلق وأريدَ به اللفظ أو مطلقُ الحديثِ المدلولِ عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإنسناد إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾ [البقرة: ١٣] ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولهم: تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.

وإنما عُدِلَ هاهنا عن المصدرِ إلى الفعلِ لما فيه من إيهامِ التجددِ، وحسن دخولِ الهمزة و﴿أَمْ﴾ عليه لتقريرِ معنى الاستواءِ وتأكيده؛ فإنهما جُردتا عن معنى الاستفهامِ لمجردِ الاستواءِ كما جُردت حروفُ النداءِ عن الطلبِ لمجردِ التخصيصِ في قولهم: (اللهم اغفر لنا آيئتها العصابة) ^(١).

والإنذارُ: التخويفُ، أُريدَ به التخويفُ من عقابِ الله تعالى، وإنما اقتصر عليه دون البشارةِ لأنه أوقعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيراً في النفسِ من حيث إنَّ دفعَ الضررِ أهمُّ من جلبِ ^(٢) النفعِ، فإذا لم يَنْفَعِ فيهم كانتِ البشارةُ بَعْدَمِ النفعِ أولى.

وقرئ: ﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزتين، وتخفيفِ الثانيةِ بينَ بَيْنَ، وقلبِها ألفاً وهو لحنٌ لأنَّ المتحرّكة لا تُقلَّبُ، ولأنه يؤدِّي إلى جمعِ الساكنين على غيرِ حدّه، وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محققتين، وبتوسيطِها والثانيةِ بينَ بَيْنَ ^(٣).

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٧٠).

(٢) في (خ): «جذب».

(٣) قرأ عاصم وحزمة والكسائي وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام =

قوله: «وسواءٌ بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصدرِ»:

قال الشَّريفُ: أي: كما تجري المصادرُ على ما اتَّصَفَ بها كذلك (سواءً) يجري على ما يَتَّصَفُ بالاستواء؛ أي: يُجَعَّلُ وصفًا له معنويًّا: إمَّا نعتًا نحوِّيًّا كما في كلمة (سواء)، وإمَّا غيره كما في الآية^(١).

الطبييُّ: رُوي عن صاحبِ «الكشاف»: الوَصْفُ بالمصدرِ نحو: (رَجُلٌ صَوِّمٌ وَعَدْلٌ) على وجهين: أن يُقَدَّرَ مُضَافٌ محذوفٌ؛ أي: ذو صَوِّمٍ، وذو عَدْلٍ، وأن يُجَعَّلَ أَنَّهُ تَجَسَّمُ مِنَ الصَّوِّمِ وَالْعَدْلِ مُبَالِغَةً، والمبالغةُ هاهنا أنَّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفسُ السَّواءِ^(٢).

قوله: «رُفِعَ بَأَنَّهُ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾ وما بعده مُرْتَفِعٌ به على الفاعليَّةِ»:

= بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشام، يُدخلون بينهما ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي تحقيقهما عن هشام وإدخال ألفٍ بينهما، وروي عن ورش كابن كثير، وكقالون، وإبدالُ الهمزة الثانية ألفاً. والأخيرة هي التي أنكرها المؤلف. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص: ٣١ - ٣٢)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٣٦٣). وانظر كذلك «الكشاف» (١/ ٤٨)، و«البحر المحيط» (١/ ١٣٧).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٢). وهذا الكلام ورد في هامش بعض النسخ الخطية لـ«الكشاف» (١/ ٩٠ - ٩١) مع بعض الزيادة وقد أثبتناه في حواشيه، ولفظه بتمامه: (الْوَصْفُ بالمصدرِ نحو: (رَجُلٌ صَوِّمٌ وَعَدْلٌ) على وجهين: أن يُقَدَّرَ مُضَافاً محذوفاً؛ نحو: رجل ذو صَوِّمٍ وذو عَدْلٍ، والثاني أن لا يقدر مضافاً محذوفاً، ويُجَعَّلَ أَنَّهُ تَجَسَّمُ مِنَ الصَّوِّمِ وَالْعَدْلِ، وهذا هو الطريق المجازي، والأول على سبيل التحقيق؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَلَّى الْقُرَيْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]: إن قَدَّرْتَ مضافاً إليها فهو حقيقي كما لو كان المضاف صريحاً، وإن لم تقدر فهو مجازي).

قلت: فعبارة: «والمبالغةُ هاهنا أنَّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفسُ السَّواءِ» لعلها من كلام الطبيي.

مِنْهُ لِأَحَدِ الْأَوْجِهِ فِي إِعْرَابِ مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ، وَحَاصِلُ الْأَوْجِهِ فِيهِ عَشْرَةٌ ذَكَرْتُهَا فِي «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»^(١).

وَقَدْ قَدَحَ أَبُو حَيَّانٍ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِأَنَّ فِي وَقْعِ الْجُمْلَةِ فَاعِلًا خِلَافًا، وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا مُفْرَدًا أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ^(٢).

قَوْلُهُ: «أَوْ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لَمَّا بَعْدَهُ بِمَعْنَى: إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ سَيَّانٍ عَلَيْهِمُ»:

هَذَا الْوَجْهُ رَجَّحَهُ الْإِمَامُ، وَوَجَّهَهُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ وَصْفُ الْإِنْذَارِ وَعَدْمِهِ بِالِاسْتَوَاءِ، وَمَا كَانَ وَصْفًا فَهُوَ بِالْخَبَرِيَّةِ أَلْيَقُ^(٣).

وَوَجَّهَهُ غَيْرُهُ: بِأَنَّ «سَوَاءً» اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ لَا يَعْمَلَ.

وَأَيْضًا الْمَقْصُودُ مِنَ الْوَصْفِ بِالْمَصَادِرِ الْمُبَالِغَةُ فِي شَأْنِ مَحَالِّهَا كَأَنَّهَا صَارَتْ غَيْرَ مَا قَامَ بِهَا، فَمَعْنَى قَوْلِنَا: (زَيْدٌ عَدْلٌ) أَنَّهُ عَيْنُ الْعَدْلِ كَأَنَّهُ تَجَسَّمَ مِنْهُ، وَإِذَا أَوَّلْتُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ كَمُسْتَوٍ مِثْلًا فَاتَ ذَلِكَ الْمَقْصُودُ، وَكَذَا إِنْ حَمَلْتُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَوْ رَدُّهُ الشَّرِيفُ^(٤).

(١) «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ» وَيُسَمَّى أَيْضًا: «قُطْفُ الْأَزْهَارِ فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ» كَتَبَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ إِلَى آخِرِ سُورَةِ بَرَاءَةٍ فِي مَجْلَدِ ضَخْمٍ كَمَا ذَكَرَ فِي «فَهْرَسِ مَوْلاَفَاتِهِ». وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «قُطْفِ الْأَزْهَارِ» (ص ١٨٢): «لَا يُؤْمَنُ» جُمْلَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلْجُمْلَةِ قَبْلُهَا، أَوْ مَفْسَرَةٌ لِإِجْمَالِهَا فِيمَا فِيهِ الْإِسْتَوَاءُ، أَوْ خَبَرٌ لِأَنَّ، وَمَا قَبْلُهَا اعْتِرَاضٌ لَتَقْوِيَةِ الْخَبَرِ، وَقِيلَ: هِيَ دَعَاءٌ.

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (١/ ١٣٥)، وَفَصْلُ فِي ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ فَذَكَرَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، ثُمَّ نَقَلَ مَذْهَبَ هِشَامٍ وَثَعْلَبَ وَجَمَاعَةَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ بِالْجَوَازِ، وَمَذْهَبَ الْفَرَّاءِ وَجَمَاعَةَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَعْمُولَةً لِفَعْلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَعَلِقَ عَنْهَا جَازٌ، وَإِلَّا فَلَا، ثُمَّ قَالَ: (قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ مَطْلَقًا).

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (٢/ ٢٨٤).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْجَرَجَانِيِّ» (١/ ١٥١).

وقال ابنُ يعيش في «شرح المفصل»: «الفعلُ هنا في تأويلِ المَصْدَرِ، والمعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُ الإنذارِ، فـ(الإنذارُ) وما عُطِفَ عليه مُبتدأٌ في المعنى، و(سواءٌ) الخبرُ وقد تقدَّمَ، و﴿سَوَاءٌ﴾ مصدرٌ في معنى اسمِ الفاعلِ والتَّقديرُ: مُستَوٍ^(١)، ألا ترى أنَّ موضعَ الفائدةِ الخبرُ، والشُّكُّ إنَّما وقعَ في استواءِ الإنذارِ وعدمِهِ لا في نفسِ الإنذارِ، ولفظُ الاستفهامِ لا يمنعُ من ذلك إذ المعنى على اليقينِ والتَّحقيقِ لا على الاستفهامِ، وإنَّما الهمزةُ هنا مُستعارةٌ للتَّسويةِ وليس المرادُ منها الاستفهامُ، وإنَّما جازَ استعارَتُها للتَّسويةِ لاشتراكِهما في معنى التَّسويةِ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ في الاستفهامِ: أزيدُ عندَكَ أمَ عمرو؟ و: أزيدُ أَفْضَلُ أمَ خالدٌ؟ والشَّيْثَانِ اللَّذَانِ يُسألُ عنهما قد استوى علمُك فيهما، ثم تقولُ في التَّسويةِ: (ما أبالي أَفْعَلُ أمَ لم يَفْعَلْ)، فأنتَ غيرُ مُستَفْهِمٍ وإن كانَ اللفظُ للاستفهامِ، وذلكَ لِمُشارَكَةِ الاستفهامِ في التَّسويةِ؛ لأنَّ (ما أبالي أَفْعَلُ أمَ لم يَفْعَلْ)؛ أي: هما مستويانِ عندي في عِلْمِي كما كانَ في الاستفهامِ، هذا هو التَّحقيقُ من جِهَةِ المَعْنَى^(٢).

وقال أبو حيان: إنَّما أخبرَ هنا عن الجُمْلَةِ إن جُعِلَتْ فاعلاً بـ﴿سَوَاءٌ﴾، أو مُبتدأً وإن لم تكن مُصَدَّرَةً بحرفِ مَصْدَرِيٍّ حملاً على المَعْنَى.

قال: وكلامُ العربِ منه ما طابَقَ اللفظُ [المعنى] نحو: (قامَ زيدٌ) و(زيدٌ قائمٌ) وهو أكثرُ كلامِ العربِ، ومنهُ ما غَلَبَ فيه حُكْمُ اللفظِ على المعنى نحو: (عَلِمْتُ أَقامَ زيدٌ أمَ قعدَ)، لا يجوزُ تقدِيمُ الجملةِ على (عَلِمْتُ) وإن كانَ ليس ما بعدَ (عَلِمْتُ)

(١) في «شرح المفصل»: «يستويان».

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٣٦، ٢٣٧).

استفهاماً بل الهمزة فيه للتسوية، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ، وذلك نحو الإضافة للجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا^(١)

إذ قياسُ الفعلِ أن لا يُضَافَ إليه^(٢)، لكن لُوْحِظَ المعنى وهو المَصْدَرُ فَصَحَّت الإضافة، انتهى^(٣).

تنبيه: منع الأضْبَهِانيُّ هذا الوجهَ أَلَبَّةً، وَجَّهَهُ بأنَّ الجملة لا تَقَعُ مُبْتَدَأً قَطُّ، وأنَّ الاستفهامَ لا يتقدَّمُ خبره عليه.

وقال ابنُ يعيش: قال قومٌ: ﴿سَوَاءٌ﴾ مُبْتَدَأٌ وَالْفِعْلَانِ بَعْدَهُ كَالْخَبَرِ؛ لأنَّ بهما تمامَ الكلامِ وحُصولَ الفائدةِ، فكأنَّهم أرادوا إصلاحَ اللفظِ وتَوَفِّيَتَهُ^(٤) حقَّه^(٥). قوله: «أما لو أُطْلِقَ وأريدَ به اللفظُ»:

في «شرح اللب» للسَّيِّدِ^(٦): إنَّ الإسنادَ إلى الفعلِ مُرادًا لفظُهُ نوعان:

(١) صدر بيت للنابعة الذبياني في «ديوانه» (ص ٧٩)، و«الكتاب» (٢ / ٣٣٠)، وعجزه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ

(٢) أي: إلى ظرف الزمان «حين».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ١٣٦).

(٤) في (س): «وتوفية».

(٥) في (س): «وتوفية حقه». وانظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١ / ٢٣٧).

(٦) عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، الحنفي، الشريف جمال الدين، ويعرف بنقرة كار. وهي صائغ الفضة بالفارسية والتركية، كان بارعاً في الأصول والعربية، وولي تدريس الأسدية بحلب وغيرها، أقام بدمشق مدة وبالقارة مدة، وولي مشيخة بعض الخوانق، توفي سنة (٧٧٦هـ)، وهو القائل:

هذب النفس بالعلوم لترقى وترى الكل وهو للكل بيت

انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (١ / ٨٥)، و«سلم الوصول» (٢ / ٢٣١) لحاجي خليفة، وكتابه =

تارة يُسندُ إليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى كقولهم: (زَعَمُوا مَطِيَّةَ الكذبِ)؛ أي: هذا اللفظُ مَطِيَّةُ الكذبِ.

وتارة يُسندُ إليه باعتبار اللفظ مع اعتبار معناه كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣]؛ أي: إذا قيلَ لهم هذا القولُ، انتهى.

قوله: «أو مُطلقُ الحَدَثِ المدلولِ عليه ضمناً على الاتِّساعِ فهو كالاسم في الإضافة»: الإضافةُ:

قال ابن السَّراج في «الأصول»: الأصلُ والقياسُ أن لا يُضافَ اسمٌ إلى فعلٍ ولا فعلٌ إلى اسمٍ، ولكنَّ العربَ اتَّسَعَتْ في بعض ذلك فخصَّتْ أسماءَ الزَّمانِ بالإضافةِ إلى الأفعالِ؛ لأنَّ الزَّمانَ مُضارعٌ للفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ له بُني، وصارت إضافةُ الزَّمانِ إليه كإضافتهِ إلى مصدره لِمَا فيه مِنَ الدلالةِ عليهما^(١).

قوله: «كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾» مثالٌ لِمَا أُريدَ لفظه، وقوله: «﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾» مثالٌ لِمَا أُريدَ به مُطلقُ الحدثِ، ففيه لفٌّ ونشْرٌ مُرتَّبٌ.

قوله: «وقولهم: تسمَعُ بالمعدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تراهُ»: هو مثلُ يُضْرَبُ لِمَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ.

قال أبو عبيدٍ في كتابِ «الأمثال»: من أمثالهم: (أَنْ تسمَعَ بالمُعدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تراهُ)، كانَ الكِسائيُّ يَدْخُلُ فيه (أَنْ) والعامَّةُ لا تذكُرُ (أَنْ) والوجهُ ما قالَ الكِسائيُّ، وكانَ يرى التَّشديدَ في الدَّالِ فيقول: (المُعِيدِي) ويقول: إِنَّمَا هو تَصْغِيرُ رجلٍ مِنْ مَعَدٍّ، قال أبو عبيدٍ: ولم أسمعَ هذا مِنْ غيره.

= «شرح اللب» مخطوط لم يطبع بعد فيما أعلم، وكلامه المذكور في الورقة (٦/ ب) من محفوظات مكتبة غازي خسرو.

(١) انظر: «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/ ١١).

قال: وأخبرني ابنُ الكلبي أنَّ هذا المثلَّ ضُرِبَ لِلصَّقَعِ بنِ عمرو النُّهْدِيِّ،
قاله ^(١) [فيه] النُّعْمَانُ بنُ المُنْذِرِ، وهذا على مَعْنَى مَنْ قال: هو قُضَاعَةُ بنُ مَعَدٍّ ^(٢).

وأما الْمُفْضَلُ فَحُكِّيَ عنه أنه قال: المثلُّ لِلْمُنْذِرِ بنِ ماءِ السَّمَاءِ قاله لَشَقَّةَ بنِ
ضَمْرَةَ، سَمِعَ بذكره فَلَمَّا رَأَهُ اقْتَحَمَتْهُ عينه فقال: (أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ
تَرَاهُ) فَأَرْسَلَهَا مَثَلًا، فَقَالَ لَهُ شَقَّةُ: (أَيَّتَ اللَّعْنِ إِنَّ الرِّجَالَ لَيَسُوا بِجُزْرِ يَرَادُ مِنْهُمْ
الْأَجْسَامُ، وَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ) فَذَهَبَتْ مَثَلًا، وَأَعْجَبَ الْمُنْذِرُ بِمَا رَأَى
مِنْ عَقْلِهِ وَبَيَانِهِ ثُمَّ سَمَّاهُ بِاسْمِ أَبِيهِ فقال: أَنْتَ ضَمْرَةُ بنُ ضَمْرَةَ ^(٣).

قال ابنُ السَّكِّيتِ: هو تصغيرُ مَعَدِّي ^(٤).

وقال الميداني في «الأمثال»: يُرْوَى: (تَسْمَعُ) و(أَنْ تَسْمَعَ) و(لَأَنْ تَسْمَعَ)،
قال: وَعُدِّي (تَسْمَعُ) بِالْبَاءِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى تُحَدِّثُ ^(٥).

وفي «شرح اللب» للسَّيِّدِ: وَقَعَ الْإِسْنَادُ فِي هَذَا الْمَثَلِ إِلَى الْفِعْلِ: فَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ
عَلَى حَذْفِ (أَنْ)؛ أَيْ: أَنْ تَسْمَعَ، فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ دُونَ
الْفِعْلِ، أَوْ عَلَى تَنْزِيلِ الْفِعْلِ مِنْزَلَةَ الْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ؛ أَيْ: سَمَاعُكَ بِالْمُعَيْدِيِّ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ فَجُرِّدَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِأَحَدٍ
مَدْلُولِيَّتِهِ، انْتَهَى ^(٦).

(١) في (س): «قال».

(٢) في «الأمثال»: «وهذا على المعنى من قال: قضاعة بن معد، لأن نهداً من قضاعة».

(٣) في (ز) و(س): «ضميرة»، انظر: «الأمثال» لابن سلام (ص ٩٧ - ٩٨).

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص ٢٠٥).

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (١/ ١٢٩).

(٦) «شرح لب الألباب» (و٦/ ب - ٧/ أ).

وقد ضَمَّنَ بعضُ الأدباءِ هذا المَثَلَ في بيتٍ فقال:

لَعَمْرُ أَيْكَ تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي
بعيدِ الدَّارِ خَيْرٌ أَنْ تَراهُ^(١)

قوله: «وإنما عدَلْ هاهنا عن المصدرِ إلى الفعلِ لِمَا فيه من إيهامِ التَّجَدُّدِ»: مأخوذٌ من كلامِ الإمامِ فخرِ الدِّينِ حيثُ قال: فائدةُ العدولِ: إفادةُ أن هذه الحالةَ إنما حصَلَتْ في هذا الوقتِ، وذلك يُفيدُ حصولَ اليأسِ وقطعَ الرجاءِ منهم الذي هو مقصودُ الآيةِ والمصدرُ لا يُفيدُ ذلك^(٢).

قوله: «وحسنَ دخولِ الهمزةِ وأمَّ عليه لتقريرِ معنى الاستواءِ وتأكيدهِ، فإنَّهما جُرِّدَا عن معنى الاستفهامِ لمُجرَّدِ الاستواءِ...» إلى آخره:

قال ابنُ يعيشَ: قد أجزتِ العربُ أشياءَ اختصُّوها على طريقةِ النداءِ لاشتراكِهما في الاختصاصِ، فاستعيرَ لفظُ أحدهما للآخرِ من حيثِ شاركتَهُ في الاختصاصِ؛ كما أجزوا التَّسْوِيَةَ مُجرى الاستفهامِ إذ كانتِ التَّسْوِيَةُ موجودةً في الاستفهامِ فكما جاءتِ التَّسْوِيَةُ بلفظِ الاستفهامِ لاشتراكِهما في معنى التَّسْوِيَةِ كذلك جاءَ الاختصاصُ بلفظِ النداءِ لاشتراكِهما في معنى الاختصاصِ وإن لم يكنْ مُنادى، والذي يدلُّ أنَّه غيرُ مُنادى: أنَّه لا يجوزُ دخولُ حرفِ النداءِ عليه، لا تقولُ: (أنا أفعلُ كذا يا أيُّها الرَّجُلُ) إذا عَيَّتَ نفسَكَ، ولا: (نحنُ نفعلُ كذا يا أيُّها العِصَابَةُ)، انتهى^(٣).

(١) ذكر البيت ابن حمدون في «تذكرته» (٦ / ٤٠٦)، من كلام ذكره عبد الله أبو القاسم ابن محمد الخوارزمي، وسماه الرجل، عن شيخ له من الأنبار قال في شخص مدح أمامه بشكل كبير، فلما رآه ازدراه وذكر البيت.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٨٥).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١ / ٣٦٩).

قلت: ومن هنا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ المصنّف: «كما جُرِّدَت حُرُوفُ النِّدَاءِ عَنِ الطَّلَبِ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِيصِ فِي قَوْلِهِم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ» غيرُ مطابق؛ لأنَّ بَابَ الاختصاصِ لم تُجَرَّدْ فِيهِ حُرُوفُ النِّدَاءِ، بل لا وجودَ لحُرُوفِ النِّدَاءِ فِيهِ أصلاً، وإنَّما الأسماءُ فِيهِ شابَهَتِ المُنادَى وهي التي جُرِّدَت.

وقد تُؤَوَّلُ العبارةُ على أَنَّهُ أرادَ بالحُرُوفِ: الكَلِمَاتِ الجاريةُ فِي الاختصاصِ - وهي الأسماءُ التي صورتُها صورةُ المُنادى - لا الحُرُوفُ التي هي (يا) وأخواتُها.

وعبارَةُ «الكشاف»: جرى هذا على صورةِ الاستفهامِ ولا استفهامٍ، كما أَنَّ ذلك جرى على صورةِ النِّدَاءِ ولا نداءٍ^(١)، وهي في غايةِ الحُسْنِ.

وأصلُ هذا قولُ سيبويه: جرى هذا على طريقةِ الاستفهامِ كما جرى على طريقةِ النِّدَاءِ^(٢) قولُهم: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)^(٣)، ولا استفهامٍ في الحقيقةِ ولا نداءً.

وقال ابنُ الحاجب: اعْلَمْ أَنَّ فِي كَلَامِهِمْ جُمَلًا^(٤) لمعاني في الأصلِ، ثُمَّ نَقَلُوهَا إلى معانيٍّ أُخَرِ مع تجرّيدها عَنِ أَصْلِ مَعْنَاهَا، وهذا في أبوابٍ:

منها قولُهم: (سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ)، سؤالٌ عَنِ تَعْيِينِ مَعَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَقَلَ إِلَى الْخَبَرِ بِمَعْنَى التَّسْوِيَةِ مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ.

ومنها قولُهم: (أَيُّهَا الرَّجُلُ)، أَصْلُهُ تَخْصِيصُ المُنادى بِطَلَبِ إِقْبَالِهِ عَلَيْكَ، ثُمَّ

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٢).

(٢) في «الكتاب» و«الكشاف»: «جرى هذا على حرفِ الاستفهامِ كما جرى على حرفِ النِّدَاءِ».

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٧٠).

(٤) قوله: «جُمَلًا»، كذا في النسخ بالجمع، ووقعت في المصدرين الآتين بالحاء.

نُقِلَ إلى معنى الاختصاصِ مُجَرَّدًا عن مَعْنَى طَلَبِ الإِقْبَالِ في قولك: أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١).

قال صاحبُ «الانتصاف»: وحاصِلُ ذلك اسْتِعْمَالُ الحَرْفِ في أَعَمِّ معناه، والهمزةُ المعادِلَةُ لـ (أَمْ) مَوْضُوعَةٌ في الأَصْلِ للاستِفْهَامِ عن أَحَدِ مُتَعَادِلَيْنِ، ثُمَّ عُدِمَ التَّعْيِينُ فُنُقِلَتْ إلى مُطْلَقِ المُعَادِلَةِ وإن لَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَامًا، والنِّدَاءُ في الأَصْلِ لِتَخْصِيصِ المُنَادَى بالدُّعَاءِ فُنُقِلَ إلى مُطْلَقِ التَّخْصِيصِ وَلَا نِدَاءً؛ كَتَخْصِيصِ الدَّائِيَةِ بِذَوَاتِ الأَرْبَعِ وإن كَانَتْ في الأَصْلِ لِكُلِّ مَا دَبَّ وَدَرَجَ^(٢).

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: تَلْخِيصُهُ: أَنَّ النِّدَاءَ فِيهِ تَنْبِيهٌُ لِلْمُنَادَى وَإِقْبَالٌ عَلَيْهِ، وَالاسْتِفْهَامُ فِيهِ اسْتِخْبَارٌ وَإِشْعَارٌ بِاسْتَوَاءِ الأَمْرَيْنِ فِي المُسْتَفْهَمِ عَنْهُ: أَهْوَا حَاصِلُ أَمْ لَا؟ فَقَدْ انْسَلَخَ فِي قَوْلِنَا: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ) أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ وَهُوَ التَّنْبِيهِ - لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبُئُهُ نَفْسُهُ - وَبَقِيَ مَعْنَى الإِقْبَالِ عَلَى نَفْسِهِ؛ كَمَا انْسَلَخَ مَعْنَى الاسْتِخْبَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وَبَقِيَ مَعْنَى الاسْتَوَاءِ، فَهَذَا مَعْنَى تَشْبِيهِ سَيَبُوه لِأَحَدِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى.

وقال صاحبُ «التقريب»: فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا لِلِاسْتَوَاءِ لَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِـ ﴿سَوَاءٌ﴾، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمَا كَانَا لِلِاسْتِفْهَامِ عَنْ مُسْتَوَيَيْنِ مُجَرَّدًا عَنِ الاسْتِفْهَامِ بَقِيَ أَنَّهُمَا لِلْمُسْتَوَيَيْنِ، وَلَا تَكَرَّرَ لِإِدْخَالِ ﴿سَوَاءٌ﴾ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ الْمُسْتَوَيَيْنِ فِي الْعِلْمِ مُسْتَوِيَانِ فِي عَدَمِ النَّفْعِ، وَإِنَّمَا جُرِّدَا عَنِ الاسْتِفْهَامِ لِيَقَعَ فَاعِلًا بِـ ﴿سَوَاءٌ﴾؛ لِأَنَّ

(١) انظر: «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٧/ ٣٦٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٢٥)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير، بهامش «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤٧) ط: دار الكتاب العربي.

قال الكواشي^(١): ما زعمه الزمخشري من اللحن فيه نظراً؛ لأنَّ مَنْ يَقْلِبُهَا أَلْفًا يُشْبِعُ الألفَ إشباعاً زائداً على مقدارِ الألفِ الخارجةِ عادةً ليكونَ الإشباعُ فاصلاً بين السَّاكِنَيْنِ وهما الألفُ المقلوبةُ والنُّونُ^(٢).

قال الطيبي: وذكر ابنُ الحاجبِ في وجهِ مَنْ قرأ: ﴿محيائي﴾ بإسكانِ الياءِ وصلاً^(٣) هذا المعنى.

وقيل: طريقُ التَّخْفِيفِ ليسَ بخطأً، وأنشد للفرزدق:

فارَعَي فَرَازَةً لَا هَنَّاكَ المَرْتَعُ^(٤)

أي: هنَّاك.

وقال حسان:

= وروايةُ المصريين عن ورش، وأهل بغداد يروون التسهيل بين بين كما هو القياس، فلا يكون الطعن فيها طعنًا فيما هو من السبع المتواتر، إلا أن المعتزليَّ أساء الأدب في التعبير. انظر: «روح المعاني» (٣٨٨/١).

(١) أحمد بن يوسف أبو العباس الموصلي الكواشي، المفسر نزيل الموصل، ولد بكواشة، وهي قلعة من عمل الموصل، قرأ القرآن على والده وبرع واشتغل في القراءات والتفسير والعربية والفضائل كان عديم النظير زهداً وصلاً وتبتلاً وصدقاً، وكان يزوره السلطان فمن دونه ولا يعبأ بهم ولا يقوم لهم، توفي (٦٨٠هـ)، انظر: «الوافي بالوفيات» (٨/ ١٩٠).

(٢) انظر: «تفسير الكواشي» (١/ ١٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٢٧)، ولم يسم الكواشي الزمخشري في كلامه.

(٣) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٤) انظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٣٥٣)، وصدرة:

راحت بمسلمة البغال مودعاً

سَأَلَتْ هَذِيلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً^(١)

قال الطَّبِيُّ: وإذا ثَبَتَ مثله في كلامِ الْفُصَحَاءِ وَنُقِلَ عَنْ ثَبَتِ عِصْمَتِهِ مِنَ الْغُلْطِ وَجَبَ الْقَبُولُ، وَأَمَّا الْقُرَّاءُ فَهُمْ أَعْدَلُ مِنَ النُّحَاةِ فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ. قال: فَإِنْ قُلْتُ: هذا طَعْنٌ فيما هو مِنَ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ الثَّابِتَةِ بِالتَّوَاتُرِ وهو كُفْرٌ. قُلْتُ: ليس بكُفْرٍ؛ لَأَنَّ الْمُتَوَاتَرَ مَا نُقِلَ بَيْنَ دَفْتَيْ مُصَحِّفِ الْإِمَامِ، وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ، وَنَحْوُهُ الْمَدُّ وَالْإِمَالَةُ وَتَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنٍ، انْتَهَى^(٢). وَذَكَرَ مِثْلَهُ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ وَالشَّرِيفُ^(٣).

وقال أَبُو حَيَّانَ: هي قِرَاءَةٌ وَرَشٍ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا تُدْفَعُ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ؛ لَأَنَّ مَنْعَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَذِّهِ إِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٤).

وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

قوله: «وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها»:

قال الطَّبِيُّ: الْقِرَاءَتَانِ شَاذَتَانِ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي «الْمَحْتَسَبِ»: حَذَفَ الْهَمْزَةَ قِرَاءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ، وَهُوَ لِلتَّخْفِيفِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ - وَالْقَرِينَةُ مَجِيءُ ﴿أَمْ﴾ - وَقَدْ حُذِفَتْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

(١) صدر بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وعجزه:

ضَلَّتْ هَذِيلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تَصَبْ

قاله في هجاء هذيل، انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٨٠)، وذكر بعده عدة أبيات، وانظر: «ديوانه»

(ص ٤٦)، ولم يذكر سوى هذا البيت فقط.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٦ - ١٢٧).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٥٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٨).

قال: فإن قيل: فلعل المحذوف في الآية همزة (أفعل)؟

قلنا: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام فيجب أن يُحمل هذا عليه، وأما همزة (أفعل) في الماضي فما أبعد حذفها^(١).

وقال الشيخ سعد الدين في القراءة الثانية: يحتمل أن يكون ذلك مع إقرار همزة (أنذرتهم) ومع حذفها، حتى تكون القراءة: (عليهم أنذرتهم)، أو: (عليهم نذرتهم)، قال: ولا وجود لواحدة من القراءتين.

وقال الشيخ أكمل الدين: إلقاء حركة الاستفهام لم يقرأ به أحد^(٢).

وقال الشريف: هذه القراءة: (عليهم نذرتهم) بفتح الميم وسكون النون بلا همزة أصلاً، وأما القراءة بفتح الميم والهمزة مع فهي مع كونها غير مروية عن أحد مخالفة للقياس موجبة للثقل^(٣).

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء فلا محل لها، أو حال مؤكدة، أو بدل عنه، أو خبر ﴿إِنَّ﴾ والجملة قبلها اعتراض بما هو علّة الحكم.

والآية مما احتج به من جواز التكليف بما^(٤) لا يطاق، فإنه سبحانه وتعالى أخبر عنهم بأنهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذباً وشمل إيمانهم الإيمان بأنهم لا يؤمنون، فيجتمع الضدان.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٢٦/٢). وانظر: «المحتسب» لابن جني (١/٥٠ - ٥١).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧/ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١/١٥٤).

(٤) في (خ): «تكليف ما».

والحقُّ: أن التَّكْلِيفَ بالِمَمْتَنِعِ لِدَاوَتِهِ وَإِنْ جَازَ عَقْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَسْتَدْعِي عَرَضًا سَيِّئًا الْإِمْتِثَالَ، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ لِلِاسْتِقْرَاءِ، وَالْإِخْبَارُ بِوُقُوعِ الشَّيْءِ أَوْ عَدَمِهِ لَا يَنْفِي الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كإِخْبَارِهِ تَعَالَى عَمَّا يَفْعَلُهُ هُوَ أَوِ الْعَبْدُ بِاخْتِيَارِهِ.

وفائدةُ الإِنْذَارِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَنْجَعُ: إلْزَامُ الْحُجَّةِ وَحِيَازَةُ الرَّسُولِ فَضْلَ الْإِبْلَاحِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: سواء عليك، كما قال لَعَبْدَةِ الْأَصْنَامِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].
وفي الآيةِ إِخْبَارٌ بِالْغَيْبِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ إِنْ أُريدَ بِالمَوْصُولِ أَشْخَاصٌ بِأَعْيَانِهِمْ، فَهِيَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ.

قوله: «لا يؤمنونَ جُمْلَةً مُفَسَّرَةً لِإِجْمَالِ مَا قَبْلَهَا»:

قال أبو حَيَّانَ: لَأَنَّ عَدَمَ الْإِيمَانِ هُوَ اسْتِوَاءُ الْإِنْذَارِ وَعَدَمِهِ^(١).

قوله: «فلا محلَّ لها»:

سُئِلَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ الْبَعْلِيُّ^(٢) تَلْمِيزُ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: جُمْلَةٌ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَجُمْلَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا، فَأَلْفَ فِي ذَلِكَ كَرَّاسَةً.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٣٤).

(٢) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي، المتوفى سنة (٧٠٩هـ)، قرأ النحو على ابن مالك، وبرع فيه ولازمه، له شرح على «الألفية». انظر: «بغية الوعاة» (١/٢٠٧)، و«هدية العارفين»

وحاصل ما قاله ابنُ السَّراج في «الأصول» أنَّ معنى ذلك: أي: لو وقع موقعَ الجُمْلَةِ اسمٌ مُفْرَدٌ لكانَ مرفوعاً مثلاً^(١).

قوله: «أو حالٌ مُؤَكِّدَةٌ أو بَدَلٌ عنه أو خبرٌ»^(٢):

عبارة «الكشاف»: إمَّا جُمْلَةٌ مُؤَكِّدَةٌ للجُمْلَةِ قبلها، أو خبرٌ لـ ﴿إِنَّ﴾^(٣).

ولم يذكرِ الحالِيَّةَ: فإمَّا أن تكونَ عبارةُ المصنِّفِ كذلك وتحرَّفت من الشَّاخ فكتبوا لفظةَ «حال» موضعَ لفظةِ (جُمْلَةٍ)، وإمَّا أن يكونَ لا تحريفَ فإنَّ الحالَ منقولٌ أيضاً.

قال أبو حيان: يحتملُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أن يكونَ له موضعٌ من الإعرابِ: إمَّا خبراً بعدَ خيرٍ، أو خبرَ مُبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هم لا يؤمنون، وجوزوا فيه أن يكونَ في موضعِ الحالِ وهو بعيدٌ، ويحتملُ أن يكونَ لا موضعَ له من الإعرابِ فتكونُ جُمْلَةٌ تفسيريَّةٌ أو تكونُ جُمْلَةٌ دُعائيَّةٌ وهو بعيدٌ^(٤)، انتهى.

وقال الشَّيْخُ أكملُ الدِّينِ في وَجْهِ «الكشاف»: منهم من رجَّحَ الوجهَ الأوَّلَ لأنَّ حُسنَ الاعتراضِ باعتبارِ أنَّ من حقِّه أن يُساقَ مَساقَ التَّأَكُّيدِ لِمَا عسى أن يَخْتَلِجَ في وَهمٍ وإن تَمَّ المقصودُ دونه لفظاً ومعنى، وليس ذلك فيما نحنُ فيه لأنَّه أقوى في الإبانةَ عمَّا سيقَ له الكلامُ من قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على ما لا يخفى، ومنهم من رجَّحَ الثَّانِيَّ لأنَّ فيه التَّأَكُّيدَ والاهتمامَ بشأنها لتخلُّلِها في أثناءِ الكلامِ وفيه معنى العِلِّيَّةُ، قيل: ولم يذكر أن يكونَ خبراً بعدَ خيرٍ لأنَّه يذهبُ بالفَخَامَةِ^(٥)، انتهى.

(١) انظر: «الأصول في النحو» لابن السراج (٦٥ / ١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩٤ / ١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣٤ / ١ - ١٣٥).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧ / ب).

وقال الشَّريفُ: جَعَلَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تأكيداً وبياناً للاستواء في عَدَمِ الاهتداء أُولَى مِنْ أَنْ يُجْعَلَ خَبِراً وما قبله اعتراضاً؛ لأنَّ ما تقدَّمه أقوى وأظهرُ مِنْهُ في إفادَةِ ما سبقَ له الكلامُ، فبالْحَرِيِّ أَنْ تَكُونَ عُمْدَةً فِيهِ لَا مُعْتَرِضَةً مُسْتَغْنَى عَنْهَا، فَإِنْ جُعِلَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خَبِراً كَانَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، وَكَذَا إِنْ جُعِلَ بَيَاناً لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهُ إِنْ أُجْرِيَ مُجْرَى التَّوابعِ، هَذَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُ جُمْلَةً، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٍ مَعَ فَاعِلِهِ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تَقْرِيراً وَبَيَاناً لِمُضْمُونِهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِرَاضَ عِنْدَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ^(١)، انتهى.

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّأَكِيدَ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» غَيْرُ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ وَغَيْرُ التَّفْسِيرِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ بَلْ هُوَ الْجَارِي مُجْرَى التَّوابعِ فِي التَّأَكِيدِ وَالْبَيَانِ، فَيَكُونُ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ الرِّفْعُ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَإِنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى التَّفْسِيرِ وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ.

قوله: «والجُمْلَةُ قَبْلَهَا إِعْتِرَاضٌ»:

قال الطَّبِيُّ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعْتَرِضَةِ وَالْمُؤَكَّدَةِ - عَلَى أَنَّ الْمُعْتَرِضَةَ أَيْضاً مُؤَكَّدَةٌ -: هُوَ أَنَّ الْمُعْتَرِضَةَ أَحْسَنُ مَوْقِعاً وَالْطَّفُ مَسْلُكاً، وَفِيهِ مَعَ التَّأَكِيدِ الْإِهْتِمَامُ بِشَأْنِهَا لِتَخْلِيلِهَا بَيْنَ الْكَلَامِ^(٢).

قوله: «سَيِّمًا الْإِمْتِثَالِ»^(٣):

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٥٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٨).

(٣) في النسخ: «الأمثال»، والمثبت من البيضاوي وهو الصواب. قال الشهاب في «الحاشية» (١/ ٢٧٧): قوله: «سيما الامتثال...» إلخ: الامتثال هو الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب شرعاً، كما في كتب الأصول، فالمراد أَنَّ الامتثال أحق شيء بعدم الاستدعاء لأن يكون غرضاً للأمر، ولذا جاز النسخ قبل الفعل.

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: لا يُسْتَنَى بِ(سَيِّمًا) إِلَّا وَمَعَهُ جَحْدٌ، لَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ سَيِّمًا زَيْدٌ) لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَأْتِيَ بِ(لَا)، قَالَ: وَلَا يُسْتَنَى بِ(لَا سَيِّمًا) إِلَّا فِيمَا يَرَادُ تَعْظِيمُهُ^(١).

وقال ابن هشام في «المغني»: (سَيِّ) مِنْ (لَا سَيِّمًا) اسْمٌ بِمَنْزَلَةِ (مِثْلٍ) وَزَنًا وَمَعْنَى، وَعَيْنُهُ فِي الْأَصْلِ وَاوٌ، وَتَشْدِيدُ يَائِهِ وَدُخُولُ (لَا) عَلَيْهِ وَدُخُولُ الْوَاوِ عَلَى (لَا) وَاجِبٌ، قَالَ ثَعْلَبٌ: مَنْ^(٢) اسْتَعْمَلَهُ عَلَى خِلَافِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ:

وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٣)

فَهُوَ مُخْطِئٌ.

ويجوزُ في الاسمِ الذي بعدَ (مَا) الْجَرْ على الإِضَافَةِ وَ(مَا) زَائِدَةٌ بَيْنَهُمَا، وَالرَّفْعُ على أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَحذُوفٍ وَ(مَا) مَوْصُولَةٌ أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْجَمْلَةِ؛ أَي: (وَلَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ) أَوْ: (وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ)، فَإِنْ كَانَ نَكِرَةً جَازَ نَصْبُهُ أَيْضًا على التَّمْيِيزِ وَ(مَا) كَافَّةٌ عَنِ الإِضَافَةِ^(٤).

(٧) - ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ وَبَيَانٌ مَا يَقْتَضِيهِ، وَالْخَتْمُ: الْكُتْمُ، سَمِّيَ بِهِ الْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ الشَّيْءِ بِضَرْبِ الْخَاتَمِ

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٦٧/٢).

(٢) فِي (ز) وَ(ف) زِيَادَةٌ: «قَالَ مَنْ»، وَفِي (س) زِيَادَةٌ: «قَالَ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «مَغْنِي اللَّيْبِ».

(٣) عَجَزَ بَيْتَ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ فِي «دِيْوَانِهِ» (ص: ٢٦)، وَصَدْرُهُ:

أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ

(٤) انظر: «مغني الليب» لابن هشام (ص: ١٨٦ - ١٨٧).

عليه لأنه كتم له والبلوغ آخره؛ نظراً إلى أنه ^(١) آخرُ فعلٍ يُفعل في إحرازه.
و(الغشاوة): فعالةٌ من غشاه: إذا غطاه، بُيِّنَتْ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّيْءِ كَالْعَصَابَةِ
وَالْعِمَامَةِ، وَلَا خَتَمَ وَلَا تَغْشِيَّةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِهِمَا: أَنْ يُحَدِّثَ فِي نَفْسِهِمْ
هَيْبَةً تَمَرُّهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي وَاسْتِقْبَاحِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ بِسَبَبِ
غِيْهِمْ وَانْهَمَاكِهِمْ فِي التَّقْلِيدِ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، فَتُجْعَلُ قُلُوبُهُمْ بِحِثُّ
لَا يَنْفُذُ فِيهَا الْحَقُّ، وَأَسْمَاعُهُمْ تَعَاْفُ اسْتِمَاعَهُ فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا مُسْتَوْتِقَةٌ مِنْهَا بِالْخَتَمِ،
وَأَبْصَارُهُمْ لَا تَجْتَلِي الْآيَاتِ الْمَنْصُوبَةَ لَهُمْ فِي الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ كَمَا يَجْتَلِيهَا أَعْيُنُ
الْمُسْتَبْصِرِينَ فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا غُطِّيَ عَلَيْهَا وَحِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِبْصَارِ، وَسَمَّاهُ ^(٢) عَلَى
الاسْتِعَارَةِ خَتَمًا وَتَغْشِيَّةً، أَوْ مَثَلَ قُلُوبِهِمْ وَمَشَاعِرِهِمْ الْمَوْوَفَةَ بِهَا بِأَشْيَاءٍ ضُرِبَ حِجَابٌ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْتِنْفَاعِ بِهَا خَتَمًا وَتَغْطِيَةً ^(٣).

وقد عبَّرَ عن إحدَاتِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ بِالطَّبْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ
اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وَبِالْإِغْفَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا
نُطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قُلُوبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وَبِالْإِقْسَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ
فَنَسِيَّةً﴾ [المائدة: ١٣] وَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَمَكَنَاتِ بِأَسْرِهَا مُسْتِنْدَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
وَاقِعَةً بِقُدْرَتِهِ أُسْنِدَتْ إِلَيْهِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُسَبَّبةٌ مِمَّا اقْتَرَفُوهُ - بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿بَلْ
طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] وَقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾
[المنافقون: ٣] - وَرَدَّتِ الْآيَةُ نَاعِيَةً عَلَيْهِمْ شَنَاعَةً صِفَتِهِمْ وَوَحَامَةً عَاقِبَتِهِمْ.

(١) فِي (خ): «وَالْبُلُوغُ آخِرُهُ لِأَنَّهُ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَسَمَّاهُ»؛ أَي: إِحْدَاتِ الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي نَسَخَةِ: «وَسَمَّاهَا»؛ أَي: الْهَيْئَةِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ

الْأَنْصَارِيِّ» (١/١٤٢). وَفِي (أ): «وَسَمَّاهَا».

(٣) فِي (خ): «وَتَغْشِيَّة».

واضطربتِ المعتزلة فيه فذكروا وجوهاً من التأويل:

الأول: أن القومَ لما أعرضوا عن الحقِّ وتمكَّن ذلك في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم شبه بالوصفِ الخُلقيِّ المجبولِ عليه.

الثاني: أن المرادَ به تمثيلُ حالِ قلوبهم بقلوبِ البهائم التي خلقها الله تعالى خاليةً عن الفطن، أو قلوبٍ مقدَّرِ ختم الله تعالى عليها، ونظيره: (سأل به الوادي) إذا هلك، و: (طارَت به العنقاء) إذا طالت غيبته.

الثالث: أن ذلك في الحقيقة فعلُ الشيطانِ أو الكافرِ، لكن لما كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه أسند^(١) إليه إسنادَ الفعلِ إلى المسبَّب.

الرابع: أن أعرافهم لما رسخت في الكفرِ واستحكمت بحيث لم يبقَ طريقٌ إلى تحصيلِ إيمانهم سوى الإلجاءِ والقسرِ، ثم لم يقسِرهم إبقاءً على غرضِ التكليف، عبَّر عن تركه بالختم فإنه سدُّ لإيمانهم، وفيه إشعار^(٢) على ترامي أمرهم في الغيِّ، وتناهي انهماكهم في الضلالِ والبغي.

الخامس: أن يكونَ حكايةً لما كانت الكفرةُ يقولون، مثل قولهم: ﴿قُلُونَا فِي أَكْثَنِ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِيءَ آذَانِنَا وَقُرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] تهكُّماً واستهزاءً بهم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ الآية [البينة: ١].

السادس: أن ذلك في الآخرة، وإنما عبَّر^(٣) عنه بالماضي لتحقيقه وتيقُّن وقوعه، ويشهدُ له قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَائًا وَكُفَّاءً﴾ [الإسراء: ٩٧].

(١) في (خ): «أسنده».

(٢) في (أ): «وفيه تعريض».

(٣) في (ت) و(خ): «وإنما أخبر».

السابع: أن المراد بالختم: وَسَمُّ قُلُوبِهِمْ بِسَمَةِ تَعْرِفُهَا الْمَلَائِكَةُ، فَيُغْضَوْنَهُمْ وَيَتَنَفَّرُونَ عَنْهُمْ.

وعلى هذا المنهاجِ كلامنا وكلامهم فيما يُضافُ إلى الله تعالى من طبعٍ واضلالٍ ونحوهما.

قوله: «﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ تعليلٌ للحُكمِ السابقِ وبيانٌ ما يَقْتَضِيهِ»:

قال الطَّبِيُّ: تقريرُهُ: أَنَّ الْآيَةَ جَارِيَّةٌ مَجْرَى السَّبَبِ الْمُوجِبِ لَكَوْنِ الْهُدَى لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَظْهَرَ عَلَيْهِمْ ^(١) تَصْمِيمَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ بِقَوْلِهِ: «﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أَتَجَهَّ لِسَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مَا بَالُهُمْ كَذَلِكَ؟ فَأَوْقَعَ قَوْلَهُ: «﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ إِلَى سَاقَتِهِ ^(٢) جَوَابًا مُنْطَوِيًّا عَلَى بَيَانِ الْمُوجِبِ، وَقَدْ بُولِغَ فِي الْمَعْنَى حَيْثُ جُعِلَ الْخَتْمُ عَلَى الْقُلُوبِ لِيَمْنَعَ مِنَ الْفِكْرِ ^(٣) فِي الدَّلَائِلِ الْمَعْقُولَةِ الصَّرْفَةِ، وَعَلَى السَّمْعِ لئَلَّا يَنْفَذَ فِي الْقُلُوبِ بِسَبِيهِ الدَّلَائِلُ الْمَسْمُوعَةُ، وَجُعِلَ عَلَى الْبَصَرِ الْغِشَاوَةُ لئَلَّا يَصِلَ إِلَيْهَا الدَّلَائِلُ الْمُبْصَرَةُ فَيَسْتَدِلُّوا بِهَا عَلَى وَجُودِ مُنْشِئِهَا، فَسُدَّ الطَّرِيقُ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ^(٤).

قوله: «وَالْخَتْمُ: الْكُتْمُ»:

عبارة «الْكَشَافُ»: الْخَتْمُ وَالْكَتْمُ أَخَوَانِ ^(٥).

(١) كلمة: «عليهم» ليست في «فتوح الغيب» ولا يظهر في السياق حاجة لذكرها.

(٢) أي: إلى نهايته كما هو لفظه في «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ: «الفك»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» لأبي حيان (١٣٥/٢).

(٥) انظر: «الكَشَافُ» للزمخشري (٩٤/١).

قال القُطْبُ: أي: في الاشتقاق الأكبر؛ لقُرب اللَّفْظِ واشتباك المعنى؛ لأنَّ في الخَتَمِ - وهو ضربُ الخاتمِ على الشَّيءِ - معنى الكَتْمِ فإنَّ المَخْتومَ مَكْتومٌ.

قال الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينِ بعدَ إيرادِهِ: وهو كلامٌ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ بعيدُ المُناسِبَةِ، فإنَّ الكَتْمَ فيما نَحْنُ فيه لا يصلُحُ تَفْسِيرًا لِلخَتَمِ^(١).

الشَّرِيفُ: أخوانٍ؛ أي: مُتَشَارِكَانِ في العَيْنِ واللَّامِ ومُتَنَاسِبَانِ في المَعْنَى^(٢).
قوله: «سُمِّيَ به الاشتقاقُ مِنَ الشَّيءِ بِضَرْبِ الخاتمِ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ كَتَمَ لَهُ، وَالبُلُوغُ آخِرُهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ آخِرُ فِعْلٍ يُفَعَّلُ فِي إِحْرَازِهِ»:

مَأخُودٌ مِنْ كَلَامِ الرَّاعِبِ حَيْثُ قَالَ: الخَتَمُ والطَّبْعُ: الأَثَرُ الحَاصِلُ عَنِ نَقْشٍ، وَيُتَجَوَّزُ بِهِ، يَقَالُ: (خَتَمْتُ كَذَا) فِي الاسْتِثْقَاءِ مِنَ الشَّيْءِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ؛ نَظَرًا إِلَى مَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَنْعِ بِالخَتَمِ عَلَى الكُتُبِ والأَبْوَابِ، وَيَقَالُ ذَلِكَ وَيُعْنَى بِهِ بَلُوغُ آخِرِ الشَّيْءِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ آخِرُ فِعْلٍ فِي أَوَانِ^(٣) الشَّيْءِ، وَمِنْهُ قِيلَ: خَتَمْتُ الْقُرْآنَ^(٤)، انْتَهَى. وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «والبُلُوغُ آخِرُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى الاسْتِثْقَاءِ عَطْفَ قَسِيمٍ عَلَى قَسِيمٍ.

قوله: «وَالْغِشَاوَةُ فِعَالَةٌ مِنْ غَشَاهُ: إِذَا غَطَّاه، بُنِيَتْ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّيْءِ كَالْعِصَابَةِ وَالْعِمَامَةِ»:

قال الزَّجَّاجُ: كُلُّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى الشَّيْءِ مَبْنِيٌّ عَلَى فِعَالَةٍ نَحْوِ الْعِمَامَةِ وَالْقِلَادَةِ،

(١) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧/ب).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١/١٥٥).

(٣) في المصدر: «في إحراز».

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/٨٩).

وكذلك أسماء الصناعات؛ فإنَّ الصَّنَاعَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى كُلِّ مَا فِيهَا نَحْوَ الْخِيَاطَةِ وَالْقِصَارَةِ، وكذلك ما اسْتَوَلَى عَلَى اسْمِ نَحْوِ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَارَةِ^(١).

قوله: «وَلَا خَتَمَ وَلَا تَغْشِيَّةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ»:

هي عبارة «الكشاف»^(٢)، وهو أَحَدُ مَسَالِكِ أَهْلِ السُّنَّةِ، يجعلونَ إحدَاثَ الهَيْئَةِ الْآتِيَةِ فَعَلَ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَتَسْمِيَّتُهَا خَتَمًا وَتَغْشِيَّةً مَجَازًا.

وَالْأَقْوَى أَنَّهُمَا خَتَمٌ وَتَغْشِيَّةٌ حَقِيقَتَانِ، وَالْأَحَادِيثُ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ:

منها: ما أَخْرَجَ الْبَزَارُ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَفَعَهُ قَالَ: «الطَّابِعُ مُعَلَّقٌ بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ، فَإِذَا اشْتَكَتِ الرَّجْمُ»^(٣) وَعُمِلَ بِالْمَعَاصِي وَاجْتُرِيَ عَلَى اللَّهِ بَعَثَ اللَّهُ الطَّابِعَ فَيَطْبَعُ عَلَى قَلْبِهِ فَلَا يَعْقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا»^(٤).

وكثيرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَنَحْوِهَا يَحْمِلُهَا مَنْ لَمْ يَتَضَلَّعْ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَةِ، وَالْأَقْوَى كَمَا قَالَه الْبَغَوِيُّ فِي «شرح السنة» وَغَيْرُهُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٥) إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّأْوِيلُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِمَانِعٍ وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا^(٦).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٨٣ - ٨٤). والعبارة الأخيرة فيه: وكذلك على كل من استولى على شيء، ما استولى عليه: الفعالة، نحو: الخلافة والإمارة.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٤).

(٣) في (ز): «فإذا انتهكت الحرمة».

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٥٩٨١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٩): وفيه سليمان بن مسلم الخشاب، وهو ضعيف جدًا.

(٥) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٧٠).

(٦) وقال ابن القيم في «شفاء العليل» (ص: ٩٢): وههنا عدة أمور عاقب بها الكفار بمنعهم عن الإيمان وهي: الختم والطبع والأكنة والغطاء والغلاف والحجاب والوقر والغشاوة والران ... ولا تصنع =

قوله: «وإنما المرادُ بهما أن يُحدِثَ في نُفوسِهِم هَيْئَةً تُمرِّنُهُم...» إلى آخره.
مأخوذٌ من كلامِ الرَّاغِبِ حيثُ قال: قد قيلَ: للإنسانِ ثلاثةُ أنواعٍ مِنَ الذُّنوبِ
يقابلُها مِنَ الدُّنيا ثلاثُ عُقوباتٍ:

الأوَّلُ: الغفلةُ عَنِ العِبَادَاتِ، وذلك يُورِثُ جَسَارَةً على ارتكابِ الذُّنوبِ، وهو
المشارُ إليه بقوله: «إنَّ المؤمنَ إذا أَذنبَ أورَثَ في قلبِهِ نَكْتَةً سوداءَ، فإن تابَ ونزعَ
صُقِلَ قلبُهُ، وإن زادَ زادتْ حتى تَعْلُوَ قلبُهُ»^(١).

والثاني: الجَسَارَةُ على ارتكابِ المحارِمِ: إمَّا لِشَهْوَةٍ تدعوه إليها، أو شرارةٍ
تُحسِّنُهُ في عينِهِ فتورِثُهُ وقاحَةً، وهي المُعَبِّرُ عنها بالرَّزِينِ في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ
عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والثالث: الضَّلَالُ، وهو أن يسبِقَ إلى اعتقادِ مَذْهَبٍ باطلٍ وأعظمُهُ الكُفْرُ، فلا
يكونُ تَلَفُّتٌ منه بوجهٍ إلى الحقِّ، وذلك يُورِثُهُ هَيْئَةً تُمرِّنُهُ على استِحْسَانِهِ المعاصي
واستِقباحِهِ الطاعاتِ، وهو المُعَبِّرُ عَنْهُ بِالْخَتَمِ والطَّبَعِ في قوله: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾
[الجاثية: ٢٣] و﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] وبالأقفالِ في
قوله: ﴿أَمَرَ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالَهَا﴾ [محمد: ٢٤]، إلى غيرِ ذلك^(٢).

= إلى قول من يقول: إن هذه مجازات واستعارات، فإنه قال بحسب مبلغه من العلم والفهم عن الله
ورسوله، وكأن هذا القائل حقيقة القفل عنده أن يكون من حديد، والختم أن يكون بشمع أو طين،
والمرض أن يكون بحمى نافضٍ أو قولنج أو غيرهما من أمراض البدن، والموت هو مفارقة الروح
للبدن ليس إلا، والعمى ذهاب ضوء العين الذي تبصر به، وهذه الفرقة من أغلظ الناس حجاباً، فإن
هذه الأمور إذا أضيفت إلى محلها كانت بحسب تلك المحال... إلى آخر ما قال.

(١) رواه الترمذي (٣٣٣٤)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٠).

قوله: «وسمّاه على الاستعارة ختمًا وتغشيةً أو مثل قلوبهم...» إلى آخره.
قال الطّبيّ: لا يخلو هذا الكلام عن تسميح؛ لأنّ ظاهره جعل التمثيل قسيمًا للاستعارة ونوعًا من المجاز؛ لقوله أوّل الكلام: (ولا ختم على الحقيقة)، فإنّ عنى بالتمثيل ما هو واقع على سبيل التشبيه بأن يكون وجهه مُتَزَعًا من عدّة أمور غير حقيقيّة فهو ليس بمجاز، وإن أراد به الاستعارة التمثيليّة فهو ليس قسيمًا للاستعارة بل هو قسم منها.

قال: والجواب: أنّ المراد الثاني، والعذر: أنّ الاستعارة التمثيليّة غلب عليها اسم التمثيل ولا يكاد يُطلق عليها اسم الاستعارة، وبقية الاستعارات يُطلق عليها اسم الاستعارة مطلقًا، وذلك أنّهم إذا أرادوا أنّ بعض أنواع الجنس له مزيّة على سائر أنواعه يخرجونه من ذلك الجنس ويجعلونه جنسًا آخر، وإذا جعل هنا استعارة فهي مكنيّة عن قلوب متخيّلة على صورة شيء مُستوثق منه، ثم نسب إليها لازم ذلك الشيء وهو الختم بعد التخيّل^(١).

قوله: «ناعية عليهم»؛ أي: مُظهِرَة، من قولهم: فلان نعى على فلان ذنوبه؛ أي: أظهرها وشهرها.

قوله: «فذكروا وجوها من التأويل» ذكر المصنّف منها سبعة، وزاد الإمام فخر الدّين أوجهًا:

منها: أنّهم أعرضوا عن التدبّر ولم يُصغُوا إلى الذّكر، وكان ذلك عند إيراد الله عليهم الدلائل فأضيف ما فعلوا إلى الله؛ لأنّ حدوثه إنّما اتّفق عند إيراده^(٢) دلائله

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطّبي (٢/ ١٣٠).

(٢) في (س): «إيراد».

عَلَيْهِمْ، كَقَوْلِهِ فِي التَّوْبَةِ: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ أي: ازدادوا بها كُفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ.

ومنها: أَنَّ الْخَتَمَ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ مِنَ اللَّهِ هُوَ الشَّهَادَةُ مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَعَلَى قُلُوبِهِمْ بِأَنَّهُ لَا تَعْيِي الذِّكْرَ وَلَا تَقْبَلُ الْحَقَّ، وَعَلَى أَسْمَاعِهِمْ بِأَنَّهُ لَا تُصْغِي إِلَى الْحَقِّ؛ كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِمُصَاحِبِهِ: أَزِيدُ^(١) يَخْتِمَ عَلَى مَا يَقُولُهُ فَلَان؟ أَي: يُصَدِّقُهُ وَيَشْهَدُ بِأَنَّهُ حَقٌّ^(٢)، فَأَخْبَرَ اللَّهُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَخْبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِذَلِكَ وَحَقَّقَهُ عَلَيْهِمْ^(٣).

قوله: «الثَّانِي أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ تَمَثُّلُ حَالِ قُلُوبِهِمْ بِقُلُوبِ الْبَهَائِمِ...» إِلَى آخِرِهِ: قَالَ الطَّبَّيُّ: هُوَ الَّذِي عَنَاهُ السَّكََاكِيُّ بِقَوْلِهِ: التَّشْبِيهُ التَّمَثُّلِيُّ مَتَى فَشَا اسْتِعْمَالُهُ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ سُمِّيَ مَثَلًا^(٤)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا التَّمَثُّلِ وَالَّذِي سَبَقَ فِي تَقْرِيرِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ هُنَالِكَ الاسْتِعَارَةَ وَاقِعَةً فِي الْخَتَمِ فَقَطْ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، وَهَذَا الاسْتِعَارَةُ فِي الْجُمْلَةِ بِرَأْسِهَا^(٥)، انْتَهَى.

قوله: «سَأَلَ بِهِ الْوَادِي»:

قَالَ الْمِيدَانِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ»: يُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي أَمْرٍ شَدِيدٍ^(٦).

(١) فِي (س): «أَزِيدُ»، وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِي.

(٢) فِي «تَفْسِيرِ الرَّازِي»: كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِمُصَاحِبِهِ: أَزِيدُ أَنْ تَخْتِمَ عَلَى مَا يَقُولُهُ فَلَان، أَي: تُصَدِّقُهُ وَتَشْهَدُ بِأَنَّهُ حَقٌّ.

(٣) انْظُر: «تَفْسِيرِ الرَّازِي» (٢/ ٢٩٣).

(٤) انْظُر: «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ (ص: ٣٤٩).

(٥) انْظُر: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبَّيِّ (٢/ ١٣٦).

(٦) انْظُر: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» لِلْمِيدَانِيِّ (٢/ ٩٩).

قوله: «وطارت به العنقاء»:

قال أبو عبيد في «الأمثال»: من أمثالهم: (طارَتْ به العنقاء)^(١).

قال الخليل: سُمِّيَتْ عَنَقَاءَ؛ لَأَنَّهُ كَانَ فِي عُنُقِهَا بَيَاضٌ كَالطُّوقِ^(٢).

وقال أبو البقاء العُكْبَرِيُّ في «شرح المقامات»^(٣): كان بأرض أهل الرِّسِّ جبلٌ صاعدٌ في السَّمَاءِ قَدَرُ مِيلٍ به طيورٌ كثيرةٌ منها العَنَقَاءُ، وهي عَظِيمَةُ الخَلْقِ لها وَجْهٌ كَوَجْهِ إِنْسَانٍ وفيها من كُلِّ حيوانٍ شَبُهٌ من أحسنِ الطَّيْرِ، وكانت تأتي هذا الجبلَ في السَّنَةِ مرَّةً فتلقطُ طيرَهُ، فجاءت في بعضِ السَّنين وأعوَزَها الطَّيْرُ فانقَضَّتْ على صبيٍّ فذهبت به، ثم ذهبت بجاريةٍ، فشكوا ذلك إلى نبيِّهم حنظلة بن صفوان في زمنِ الفترة، فدعا عليها فهلكَتْ وقُطِعَ نَسْلُهَا.

وفي «ربيع الأبرار» عن ابن عباسٍ: خلقَ اللهُ في رَمَنِ موسى عليه السَّلامُ طائراً اسمُها العَنَقَاءُ لها أربعةٌ أَجْنَحَةٍ من كُلِّ جانبٍ وَوَجْهٌ كَوَجْهِ الإنسانِ، وأعطاهَا من كُلِّ شَيْءٍ [حَسَنٍ قِسْطاً]^(٤) وخلقَ لها ذَكَراً مِثْلَها، وأوحى إليه: إِنِّي خَلَقْتُ طَائِرَيْنِ عَجِيبَيْنِ، وَجَعَلْتُ رِزْقَهُمَا فِي الْوُحُوشِ الَّتِي حَوْلَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، فَتَنَاسَلَا وَكَثُرَ نَسْلُهُمَا، فَلَمَّا تُوفِّيَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ انْتَقَلَتْ فَوْقَ عَتَبِ بَنَجْدٍ وَالحِجَازِ، فَلَمْ تَزَلْ تَأْكُلُ الْوُحُوشَ

(١) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٤١).

(٢) انظر: «العين» للخليل (١/١٦٩).

(٣) طبع قسم منه بعنوان: «شرح ما في المقامات الحربية من الألفاظ اللغوية»، من أوله إلى المقامة الرابعة عشرة، دراسة وتحقيق علي صائب، وأصله رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، سنة (١٩٧٥ م).

(٤) ما بين معكوفتين من «ربيع الأبرار».

وَتَخَطَفُ الصَّيَّانَ إِلَى أَنْ نُبَيَّ خَالِدُ بْنُ سِنَانَ الْعَبْسِيُّ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَكَّوْا إِلَيْهِ فَدَعَا عَلَيْهَا فَاَنْقَطَعَ نَسْلُهَا وَانْقَرَضَتْ^(١).

وقال القزويني في «عجائب المخلوقات»: العَنْقَاءُ أَعْظَمُ الطَّيْرِ جُثَّةً وَأَكْبَرُهُ، كَانَ يَخْطَفُ الْفِيلَ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَأَذَّوْا مِنْهُ، إِلَى أَنْ سَلَبَ يَوْمًا عَرُوسًا بِحُلِيِّهَا، فَدَعَا عَلَيْهِ حَنْظَلَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَذَهَبَ اللَّهُ بِهِ إِلَى بَعْضِ جَزَائِرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ تَحْتَ خَطِّ الاسْتَوَاءِ وَهِيَ جَزِيرَةٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا النَّاسُ^(٢).

(١) انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (٤١٨/٥)، والخبر المذكور أورده الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/٢٠٩)، والتقي الهندي في «كنز العمال» (٣٥٢٩٦)، وعزواه للمسعودي في «مروج الذهب». أما خالد بن سنان فورد ذكر نبوته في حديث ضعيف، رواه البزار (٢٣٦١ - كشف)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو مع ضعفه مخالف لما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: أن النبي ﷺ قال في عيسى: «ليس بيني وبينه نبي»، رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥). وهذا مخالف أيضاً لما ذكر الكلبي من وجود أنبياء آخرين في بني إسرائيل.

قال الآكوسي في «روح المعاني» (١٢٨/٢١): وأما العرب غير المعاصرين للنبي ﷺ فلم يأتهم من عهد إسماعيل عليه السلام نبي منهم، بل لم يرسل إليهم نبي مطلقاً، وموسى وعيسى وغيرهما من أنبياء بني إسرائيل عليهم الصلاة والسلام لم يبعثوا إليهم على الأظهر، وخالد بن سنان العبسي عند الأكثرين ليس بنبي، وخبر ورود بنت له عجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لها: «مرحبا بابنة نبي ضيعه قومه» ونحوه من الأخبار مما للحفاظ فيه مقال لا يصلح معه للاستدلال، وفي شروح «الشفاء» و«الإصابة» للحافظ ابن حجر بعض الكلام في ذلك.

قلت: والحديث الذي ذكره من مجيء ابنته إلى النبي ﷺ هو الذي قدمنا أولاً تخريجه وتضعيفه.

(٢) انظر: «عجائب المخلوقات» للقزويني (ص: ٣٥١). وفي هذا الخبر من المبالغة ما لا يخفى.

وما أحسن قول الصَّفيِّ الحليّ:

لَمَّا رَأَيْتُ بَنِي الزَّمَانِ وَمَا بِهِمْ خِلٌ وَفِيَّ لِلشَّدَائِدِ أَصْطَفِي
أَيَقَنْتُ أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ ثَلَاثَةٌ الْغُولُ وَالْعَنْقَاءُ وَالْخِلُّ الْوَفِي^(١)

قوله: «والقسر»: بسينٍ مُهملةٍ ساكنةٍ: الإكراه والقهر.

قوله: «كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ الآية»:

قال الطيبي: فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ: لَا نَنْفَكُ مِمَّا نَحْنُ عَلَيْهِ^(٢) مِنْ دِينِنَا حَتَّى يُبْعَثَ النَّبِيُّ الْمَوْعُودُ بِهِ الَّذِي هُوَ مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، فَحَكَّى اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ عَلَى سَبِيلِ الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا ابْتِدَاءَ إِخْبَارٍ مِنْهُ تَعَالَى لَكَانَ الْإِنْفِكَاءُ مُتَحَقِّقًا مَوْجُودًا عِنْدَ مَجِيءِ الرَّسُولِ ﷺ^(٣)، انتهى.

﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَالْوُفَاقُ عَلَى الْوَفِّ عَلَيْهِ، وَلَأنَّهُمَا لَمَّا اشْتَرَكَا فِي الْإِدْرَاكِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ جُعِلَ مَا يَمْنَعُهُمَا مِنْ خَاصٍّ فَعَلِيَهُمَا الْخَتْمُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَإِدْرَاكُ الْأَبْصَارِ^(٤) لَمَّا اخْتَصَّ بِجِهَةٍ الْمَقَابِلَةِ جُعِلَ الْمَانِعُ لَهَا عَنْ فِعْلِهَا الْغَشَاوَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِتِلْكَ الْجِهَةِ، وَكَرَّرَ الْجَارُّ لِيَكُونَ أَدْلًا عَلَى شِدَّةِ الْخَتْمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْحُكْمِ.

(١) انظر: «ديوان صفي الدين الحلي» (ص: ٥٦٨).

(٢) في (س): «نحن فيه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٤٣/٢).

(٤) في (أ): «البصائر».

وَوَحَّدَ السَّمْعُ لِلْأَمْنِ عَنِ اللَّبْسِ وَاعْتِبَارِ الْأَصْلِ، فَإِنَّهُ ^(١) مُصَدِّرٌ فِي أَصْلِهِ
وَالْمَصَادِرُ لَا تُجْمَعُ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ مِثْلَ: وَعَلَى حَوَاسِّ سَمْعِهِمْ.

وَالْأَبْصَارُ: جَمْعُ بَصَرٍ، وَهُوَ إِدْرَاكُ الْعَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ مُجَازًا عَلَى الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ
وَعَلَى الْعَضْوِ، وَكَذَا السَّمْعُ، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ بِهِمَا فِي الْآيَةِ: الْعَضْوُ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ مَنَاسَبَةً
لِلخَتْمِ وَالتَّغْطِيَةِ، وَبِالْقَلْبِ: مَا هُوَ مَحَلُّ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ الْعَقْلُ وَالْمَعْرِفَةُ؛
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وَأِنَّمَا جَازَ ^(٢) إِمَالَتُهَا مَعَ الصَّادِ لِأَنَّ الرِّاءَ الْمَكْسُورَةَ تَغْلِبُ الْمُسْتَعْلِيَّةَ لِمَا فِيهَا مِنْ
التَّكْرِيرِ.

و﴿عِشْوَةٌ﴾ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ سَيِّبُوهِ، وَبِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ،
وَيُؤَيِّدُهُ الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ ^(٣) عَلَى تَقْدِيرٍ: وَجَعَلَ عَلَى
أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ وَإِصْالِ الْخَتْمِ بِنَفْسِهَا إِلَيْهِ، وَالْمَعْنَى:
وَخَتَمَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ بِغِشَاوَةٍ.

(١) فِي (خ): «لأنه».

(٢) فِي (خ): «جوز».

(٣) هِيَ قِرَاءَةُ الْمَفْضُلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّبِّيِّ عَنْ عَاصِمٍ، كَمَا فِي «السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ مَجَاهِدٍ (ص: ١٣٨ - ١٣٩)، وَ«الْحُجَّةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ» لِلْفَارَسِيِّ (١/ ٢٩١)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّنَانِي (٣/ ٢)، وَ«الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ خَالَوَيْهِ (ص: ١٠)، وَ«الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ» (١/ ٨٨)، وَزَيْدٌ فِي بَعْضِ نَسَخِ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١/ ١٤١) نَسَبَهَا لِأَبِي حَبِوَةَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَمِثْلُهُ فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (١/ ٤٠١). وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي تَوْجِيهِهَا، يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ». وَهِيَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ عَنْ عَاصِمٍ، فَقَدْ اتَّفَقَ الْقِرَاءَةُ الْعَشْرَةُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ عَلَى قِرَاءَةِ: ﴿عِشْوَةٌ﴾ بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَالرَّفْعِ فِي آخِرِهِ، فَمَا سَيَأْتِي كُلَّهُ مِنَ الشَّاذِّ كَهَذِهِ.

وقرى بالضمِّ والرَّفع، وبالفَتْح والنَّصْب، وهما لغتان فيها، و: (غِشْوَةٌ) بالكسر مرفوعة، وبالفَتْح مرفوعة ومنصوبة، و: (عِشَاوَةٌ) بالعين غير المعجمة^(١).

قوله: «وَوَحَّدَ السَّمْعُ لِلْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ وَاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ فِي أَصْلِهِ»: قال الطَّبْيِيُّ: في «المُغْرَب»: السَّمْعُ الْأُذُنُ، وأصله المَصْدَرُ^(٢).

قيل: وقد يُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى الْقُوَّةِ الْحَالَّةِ فِي الْغِشَاءِ الْمُفْتَرَشِ عِنْد الصَّمَاخِ بِهَا تُدْرِكُ الْأَصْوَاتُ، فعلى هذا الوجه المراد بالسَّمْعِ الآلة، ولم يُلْمَح فيه الْأَصْلُ^(٣).

وفي بعض الحواشي: هذه الْعِلَّةُ أوردَها أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى صُورَةٍ يَلْحَقُهَا خَلْلٌ فَأَصْلَحَهَا الْمُصَنِّفُ، وذلك أَنَّهُمْ قالوا: السَّمْعُ مَصْدَرٌ فَلَا يُثْنَى وَلَا يَجْمَعُ، والقلوبُ والأبصارُ أسماءُ أَعْضَاءٍ فَجُمِعَتْ.

واستشعر الزَّمَخْشَرِيُّ كَأَنَّ سَائِلًا يَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالسَّمْعِ هُنَا الْمَصْدَرُ، فَإِنَّهُ لَا يُخْتَمُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَإِنَّمَا يُخْتَمُّ عَلَى الْعِضْوِ، فَأَصْلَحَ الْجَوَابُ بِأَن قَالَ: السَّمْعُ فِي أَصْلِهِ مَصْدَرٌ^(٤)، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى هَذِهِ الْجَارِحَةِ الْمَخْصُوصَةِ فَرُوعِي أَصْلُهُ مَعَ نَقْلِهِ إِلَى الْعِضْوِ الْمَخْصُوصِ، وَمُلاحَظَةُ الْأَصْلِ لَيْسَتْ بِبَعِيدَةٍ عِنْدَ النَّحَاةِ^(٥)، فَإِنَّهُمْ قالوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾ [البقرة: ٧] بِالنَّصْبِ: إِنَّهُ حَالٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا ﴿لَطَى﴾

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«الكشاف» (١٠٣/١)، و«المحرر الوجيز» (٨٩/١)، و«البحر المحيط» (١٤٣/١).

(٢) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: سمع).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (١٤٣/٢).

(٤) انظر: «الكشاف» للزَّمَخْشَرِيِّ (١٠٢/١).

(٥) «عند النحاة»: ليس في (ز) و(س).

[المعارج: ١٥]، وهي اسمٌ لجهنمَ ولكنَّ لَمَّا كَانَ أَصْلُهَا مَأْخُودٌ مِنَ التَّلَظُّي رُوعِي الْأَصْلُ فَعَمِلَتْ فِي الْحَالِ.

قوله: «أو على تقديرٍ مُضَافٍ مثل: وعلى حواسِّ سَمِعِهِمْ»:

قال الطَّبِيُّ: فعلى هذا الْأَصْلِ السَّمْعُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ بِمَعْنَى الْأُذُنِ^(١).

قوله: «ويؤيِّده العطفُ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: واستقرَّ على أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ^(٢).

قوله: «وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ»:

قال الطَّبِيُّ: القراءاتُ كُلُّهَا شَوَاذٌ وَالْمَشْهُورُ: ﴿غَشَاوَةٌ﴾ بِكسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ مع الْأَلْفِ بَعْدَ الشَّيْنِ وَالرَّفْعِ^(٣).

قوله: «على تقدير: وجعلَ على أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً»:

قال أبو حَيَّان: يُوَيِّدُهُ ظُهُورُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]^(٤).

قوله: «أو على حَذْفِ الْجَارِّ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال أبو حَيَّان: هَذَا ضَعِيفٌ.

قال: وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَضِعَ مَوْضِعَ مَصْدَرٍ مِنْ مَعْنَى ﴿خَتَمَ﴾؛

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٤٥/٢).

(٢) المرجع السابق (١٤٦/٢).

(٣) المرجع السابق (١٤٥/٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٤١/١).

لأنَّ معنى ﴿خَتَمَ﴾: غَشَّى وَسَتَرَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: تَغْشِيَّةٌ، عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ وَيَكُونُ قُلُوبُهُمْ وَسَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ مَخْتُومًا عَلَيْهَا مُغْشَاةً^(١).

قوله: «وَعِشَاوَةٌ» بِالْعَيْنِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ.

قال الطَّبِيبِيُّ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَشِيَ يَعْشَى: إِذَا صَارَ أَعْشَى، وَعَشَا يَعْشُو: إِذَا جَعَلَ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ أَعْشَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]^(٢).

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَعِيدٌ وَبَيَانٌ لِمَا يَسْتَحِقُّونَهُ، وَالْعَذَابُ كَالنَّكَالِ بِنَاءً وَمَعْنَى، تَقُولُ: أَعَذَّبَ عَنِ الشَّيْءِ وَنَكَلَ عَنْهُ: إِذَا أَمْسَكَ، وَمِنْهُ: الْمَاءُ الْعَذْبُ؛ لِأَنَّهُ يَقْمَعُ الْعَطَشَ وَيَرْدَعُهُ، وَلِذَلِكَ سَمِيَ نُقَاحًا وَفُرَاتًا، ثُمَّ اتَّسَعَ فَأُطْلِقَ عَلَى كُلِّ أَلَمٍ قَادِحٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِكَالًا؛ أَي: عِقَابًا يَرْدَعُ^(٣) الْجَانِيَّ عَنِ الْمَعَاوِدَةِ فَهُوَ أَعْمُ مِنْهُمَا.

وقيل: اشتقاقه من التعذيب الذي هو إزالة العذب كالتقذية والتمريض.

و(العظيم): نَقِیْضُ الْحَقِیْرِ، وَالْكَبِیْرُ: نَقِیْضُ الصَّغِيرِ، وَكَمَا أَنَّ الْحَقِیْرَ دُونَ الصَّغِيرِ فَالْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ.

ومعنى التوصيف به: أَنَّهُ إِذَا قِيسَ بِسَائِرِ مَا يُجَانِسُهُ قَصُرَ عَنْهُ جَمِيعُهُ وَحَقُرَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ.

ومعنى التنكير في الآية: أَنَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ نَوْعَ غِشَاوَةٍ لَيْسَ مِمَّا يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ وَهُوَ التَّعَامِي عَنْ الْآيَاتِ، وَلَهُمْ مِنَ الْأَلَامِ الْعِظَامِ نَوْعٌ عَظِيمٌ لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٤٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ١٤٦).

(٣) في (ت): «عقاباً يراد به ردع».

قوله: «وَالْعَذَابُ كَالنَّكَالِ»، قال السَّجَاوَنْدِيُّ: العذابُ: إيصالُ الألمِ إلى الحيِّ مع الهوانِ فيلألمُ الأطفالُ والبَهائمُ ليسَ بعذابٍ.

قوله: «وَلِذَلِكَ سُمِّيَ نُقَاحًا»؛ أي: الماءُ الحُلُوُّ، وهو بضمُّ النونِ بعدها قافٌ آخرُهُ خاءٌ مُعْجَمَةٌ.

قال في «الكشاف»: لَأَنَّهُ يَنْقَحُ الْعَطَشَ؛ أي: يكسره^(١).

وفي «الصحاح»: النُقَاحُ: الماءُ العذبُ الذي يَنْقَحُ الْفُؤَادَ بَبَرْدِهِ^(٢).

قال العَرَجِيُّ:

وإن شئتِ حرَّمتُ النساءَ سِوَاكُمْ وإن شئتِ لم أَطْعَمْ نُقَاحًا وَلَا بَرْدًا^(٣)

قوله: «وَفُرَاتًا»:

قال في «الكشاف»: لَأَنَّهُ يَرْفُثُهُ عَلَى الْقَلْبِ^(٤).

قال بعضُ أربابِ الحواشي: يَعْنِي أَنَّ حَقَّ الْاِشْتِاقِ أَنْ يُقَالَ: فُرَاتًا لَأَنَّهُ يَفْرِثُهُ ففعلبوا وقدّموا الفاءَ على الرَّاءِ كما قالوا: (صَبَقَ وَصَقَعَ) و(جَذَبَ وَجَبَدَ)، ف(فَرَّتْ) مَقْلُوبٌ (رَفَّتْ).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٠٣).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: نقخ).

(٣) انظر: «ديوان العرجي» رواية أبي الفتح بن جني (ص: ١٠٩)، و«الحيوان» للجاحظ (٥/٣٢)،

و«الأضداد» لابن الأثير (ص: ٦٤)، و«الصحاح» (مادة: نقخ). ونسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر:

«ديوانه» (ص: ٩٥)، وللحارث بن خالد المخزومي، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٧).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٠٣).

قال الشَّريفُ: وعلى هذا فوزُنُ فُرَاتٍ: عُفَالٌ^(١).

وفي «الأساس»: رَفَتَ الشَّيءُ: فَتَّهَ بِيده كما يَرِفُ المَدَرُ والعَظَمَ البالي^(٢).

قوله: «فادِحٌ» بالفاءِ أَوَّلُه، وآخِرُه مُهْمَلَةٌ.

في «الصَّحاح»: فَدَحَهُ الدَّيْنُ: أَثْقَلَهُ، وَأَمْرٌ فَادِحٌ: إِذَا عَالَه وَبَهْظَهُ^(٣)؛ أَي: أَثْقَلَهُ وَشَقَّ عَلَيْهِ.

قوله: «فكما أَنَّ الحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ فَالعَظِيمُ فَوْقَ الكَبِيرِ»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: إِذَا كَانَ الحَقِيرُ مُقَابِلًا للعَظِيمِ والصَّغِيرُ للكَبِيرِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ العَظِيمُ فَوْقَ الكَبِيرِ؛ لِأَنَّ العَظِيمَ لَا يَكُونُ حَقِيرًا لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَالكَبِيرُ قَدْ يَكُونُ حَقِيرًا كَمَا أَنَّ الصَّغِيرَ قَدْ يَكُونُ عَظِيمًا لِأَنَّ كِلَاهُمَا لَيْسَ بِضِدٍّ لِلاُخْرَى^(٤).

قوله: «وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ فِي الْآيَةِ..» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدَّيْنِ: يُرِيدُ أَنَّهُ لِلنَّوْعِيَّةِ، وَالْعَذَابُ لَمَّا وَصِفَ بِالْعَظِيمِ كَانَ الْمَعْنَى: نَوْعًا عَظِيمًا مِنْهُ، فَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَى أَنَّ تَنْكِيرَهُ لِلتَّعْظِيمِ، وَذَكَرَ التَّعَامِيَّ دُونَ الْعَمَى وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الطَّبَعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ اخْتِيَارِهِمْ وَشَوْمٍ إِصْرَارِهِمْ.

وَذَكَرَ الشَّريفُ مِثْلَهُ وَزَادَ: وَقِيلَ: هُوَ لِلتَّعْظِيمِ؛ أَي: غِشَاوَةٌ أَوْ غِشَاوَةٌ^(٥).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٤).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: رَفَتَ).

(٣) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: فَدَحَ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٢/ ١٤٧).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٥).

(٨) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَيَأْتِيَوْمَ الْآخِرِ﴾ لَمَّا افْتَتَحَ سبحانه وتعالى بشرح

حَالِ الْكِتَابِ، وساق لبيانهِ ذَكَرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى وَوَاطَأَتْ فِيهِ قُلُوبُهُمْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَثَنَى بِأَصْدَادِهِمُ الَّذِينَ مَحْضُوا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَمْ يَلْتَفِتُوا لِفَتَةٍ^(١) رَأْسًا، ثَلَّثَ بِالْقِسْمِ الثَّالِثِ الْمَذْبَذِ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ - وَهُمْ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ - تَكْمِيلًا لِلتَّقْسِيمِ، وَهُمْ أَخْبَثُ الْكُفْرَةِ وَأَبْغَضُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ مَوَّهُوا الْكُفْرَ وَخَلَطُوا بِهِ خِدَاعًا وَاسْتِهْزَاءً، وَلِذَلِكَ طَوَّلَ فِي بَيَانِ خُبْرِهِمْ وَجَهْلِهِمْ وَاسْتِهْزَائِهِمْ، وَتَهَكَّمَ بِأَفْعَالِهِمْ، وَسَجَّلَ عَلَى عَمَلِهِمْ وَطُغْيَانِهِمْ، وَضَرَبَ لَهُمُ الْأَمْثَالَ، وَأَنْزَلَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وَقَصَّتْهُمْ عَنْ آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الْمُصْرِيِّينَ؟

و(النَّاسُ) أَصْلُهُ: أَنْاسٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنْسَانٌ وَإِنْسٌ وَأَنَاسِيٌّ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ حَذْفَهَا فِي (لُوقَةٍ) وَعَوَّضَ عَنْهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ، وَلِذَلِكَ لَا يَكَادُ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَقَوْلُهُ:

إِنْ الْمَنَايَا يَطْلُغُ - عَنْ عَلَى الْأَنْسَاءِ الْآمِنِيَا^(٢)

شَاذٌّ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ كـ(رُخَال) إِذْ لَمْ يَثْبُتْ (فُعَالٌ) فِي أَبْنِيَةِ الْجَمْعِ، مَاخُوذٌ مِنْ (أَنْسٍ) لِأَنَّهُمْ يَسْتَأْنِسُونَ بِأَمْثَالِهِمْ، أَوْ (أَنْسٍ) لِأَنَّهُمْ ظَاهِرُونَ مَبْصُرُونَ، وَلِذَلِكَ سُمُّوا بِشَرًّا كَمَا سُمِّيَ الْجَنُّ جُنًّا لِاجْتِنَانِهِمْ.

(١) (لفتة) بكسر اللام؛ أي: نَظَرَةٌ، مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا تَلْتَفِتْ لِفَتْ فُلَانٍ؛ أَي: لَا تَنْظُرْ إِلَيْهِ. انظر: «الصحاح» (مادة: لفت).

(٢) البيت لذي جردن الحميري الملك، كما في «المعمرين من العرب» لأبي حاتم السجستاني (ص: ٣٤)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ١٤٠)، و«وخزانة الأدب» (٢/ ٢٨٨). ودون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٣)، و«الصحاح» (مادة: أنس ونوس)، و«الأزمنة والأمكنة» (ص: ٩٤).

وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ وَ﴿مَنْ﴾ موصوفةٌ إِذْ لَا عَهْدَ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنَ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ، أَوْ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْهُودِ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ مُرَادٌ بِهَا ابْنُ أُبَيٍّ وَأَصْحَابُهُ وَنُظَرَاؤُهُ، فَإِنَّهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ صَمَّمُوا عَلَى النِّفَاقِ دَخَلُوا فِي عِدَادِ الْكَفَّارِ الْمُخْتَوِمِ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَاخْتِصَاصُهُمْ بِزِيَادَةِ زَادُوهَا عَلَى الْكُفْرِ لَا يَأْبَى دُخُولَهُمْ تَحْتَ هَذَا الْجِنْسِ، فَإِنَّ الْأَجْنَاسَ إِنَّمَا تَتَنَوَّعُ بِزِيَادَاتٍ يَخْتَلِفُ فِيهَا أِبْعَاضُهَا، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْآيَةُ تَقْسِيمًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

وَاخْتِصَاصُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ بِالذِّكْرِ تَخْصِيصٌ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَادِّعَاءٌ بِأَنَّهُمْ اخْتَارُوا الْإِيمَانَ مِنْ جَانِبِيهِ وَأَحَاطُوا بِقُطْرِيهِ، وَإِذَانٌ بِأَنَّهُمْ مُنَاقِقُونَ فِيمَا يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُخْلِصُونَ فِيهِ فَكَيْفَ بِمَا يَقْصُدُونَ بِهِ النِّفَاقَ؟ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَهُودًا وَكَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِيمَانًا كَلَّا إِيمَانٍ؛ لِاعْتِقَادِهِمُ التَّشْبِيهَ وَاتِّخَاذَ الْوَلَدِ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمْسَهُمْ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً وَغَيْرَهَا، وَيُرَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنََّّهُمْ آمَنُوا مِثْلَ إِيمَانِهِمْ، وَبَيَانٌ^(١) لَتَضَاعَفَ خُبْرُهُمْ وَإِفْرَاطُهُمْ فِي كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّ مَا قَالُوهُ لَوْ صَدَرَ عَنْهُمْ لَا عَلَى وَجْهِ الْخِدَاعِ وَالنِّفَاقِ وَعَقِيدَتُهُمْ عَقِيدَتُهُمْ لَمْ يَكُنْ إِيمَانًا، كَيْفَ وَقَدْ قَالُوهُ تَمْوِيهًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَتَهْكُمًا بِهِمْ.

وَفِي تَكْرِيرِ الْبَاءِ ادِّعَاءُ الْإِيمَانِ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَالَةِ وَالِاسْتِحْكَامِ.

وَالْقَوْلُ: هُوَ التَّلَفُّظُ بِمَا يُفِيدُ، وَيُقَالُ بِمَعْنَى الْمَقُولِ، وَالْمَعْنَى الْمَتَصَوِّرُ فِي النَّفْسِ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِاللَّفْظِ وَلِلرَّأْيِ وَالْمَذْهَبِ مَجَازًا.

(١) قوله: «وبيان» عطف على قوله: «وإيدان». انظر: «حاشية القنوني» (٢/ ١٠١).

والمراد باليوم الآخر: من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى^(١)، أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة.

قوله: «وَهُمْ أَخْبَثُ الْكَفَرَةِ»:

الإمام: اختلف في أن كفر الكافر الأصلي أقبح أم كفر المنافق؟ فقال قوم: الأصلي أقبح؛ لأنه جاهل بالقلب كاذب باللسان.

وقال آخرون: بل النفاق؛ لأن المنافق أيضًا كاذب باللسان، فإنه يخبر عن كونه على ذلك الاعتقاد مع أنه ليس عليه، وقد اختص بمزيد أمور منكرة، منها: أنه قصد التلبس، ورصي لنفسه بسم الكذب، وضم إلى كفره الاستهزاء، والكافر الأصلي بخلاف ذلك^(٢).

قوله: «وَقَصَّتُهُمْ عَنْ آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الْمُصْرِيِّينَ»:

قال الطيبي: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن العطف من حيث حصول مضمون الجملتين في الوجود.

والثاني: أن الجهة الجامعة بين من محض الكفر ظاهرًا وباطنًا وبين من أظهر الإيمان وأبطن الكفر: التوافق في الكفر^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: المراد أنه من عطف مجموع الكلام المسوق لغرض على مجموع قبله مسوق لغرض آخر لا يشترط فيه إلا تناسب الغرضين، ولا يتكلف لجملة من هذا مناسبة مع جملة من ذلك، ولا يرد باشمال أحد المجموعين على ما لا يناسب المذكور في المجموع الآخر.

(١) في (أ): «ينتهي».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/٣٠١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/١٤٩).

وقال الشريف: أي: ليس هذا من عطف جملة على جملة ليطلب بينهما المناسبة المصححة لعطف الثانية على الأولى، بل من عطف مجموع جمل متعدّدة مسوقة لغرض على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر، فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجمل الواقعة في المجموعين.

قال: وهذا أصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثيرون، فأشكل عليهم الأمر في مواضع شتى^(١).

قوله: «والناس أصله: أناس»:

قال ابن السجري في «أماله»: وزن (أناس) فعّال، و(ناس) منقوص منه عند أكثر النحويين فوزنه: عال، والنقص والإتمام فيه مستويان في كثرة الاستعمال ما دام منكورا، فإذا دخلت الألف واللام التزموا فيه الحذف فقالوا: الناس، ولا يكادون يقولون: الأناس، إلا في الشعر كقوله:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ — عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينَا

وحجة هذا المذهب وقوع الأنس على الناس، فاشتقاقه من الأنس نقيض الوحشة؛ لأن بعضهم يأنس ببعض.

وذهب الكسائي إلى أن (الناس) لغة مفردة، وهو اسم تام وألفه منقلبة عن واو، واستدل بقول العرب في تحقيره: نؤيس.

قال: ولو كان منقوصا من أناس لردّه التحقير إلى أصله فقليل: أنيس.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/١٦٥).

وقال بعض مَنْ وافقَ الكِسَائِيَّ في هذا القولِ: إِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّوْسِ مَصْدَرٌ
نَاسٌ يَنْوَسُ: إِذَا تَحَرَّكَ، وَمِنْهُ قِيلَ لِمَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ حِمْيَرَ: دُونُوا نَاسِي؛ لَصَفِيرَتَيْنِ كَانَتَا
تَنْوَسَانِ عَلَى عَاتِقِهِ.

قال الفَرَّاءُ: وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ أَشْبَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَشَيْخَةِ.

وقال أبو عليٍّ: أَصْلُ النَّاسِ: الْأُنَاسُ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ، وَيَدُلُّكَ
عَلَى ذَلِكَ الْإِنْسُ وَالْأَنَاسِيُّ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِهِ: نُؤْيَسُ، فَإِنَّ الْأَلْفَ لَمَّا صَارَتْ
ثَانِيَةً زَائِدَةً أَشْبَهَتْ أَلْفَ صَارِبٍ فَقِيلَ: نُؤْيَسُ؛ كَمَا قِيلَ: صُؤْيِرِبَ.

وقال سَلَمَةُ بْنُ عَاصِمٍ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْفَرَّاءِ -: الْأَشْبَهُ فِي الْقِيَاسِ أَنْ
يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَأُنَاسٌ مِنَ الْأُنْسِ، وَنَاسٌ مِنَ النَّوْسِ لِقَوْلِهِمْ فِي
تَحْقِيرِهِ: نُؤْيَسُ؛ كَبُؤْيِبٍ فِي تَحْقِيرِ بَابٍ^(١)، انْتَهَى.

وقال ابنُ جَنِيٍّ فِي «الْخَصَائِصِ»: النَّاسُ أَصْلُهُ أُنَاسٌ، قَالَ:

وَأَنَا أُنَاسٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَيْتُهُ عَامِرٌ وَسَلُولٌ^(٢)

وَلَا تَكَاذُ الْهَمْزَةُ تُسْتَعْمَلُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ غَيْرَ أَنَّ أَبَا عُثْمَانَ أَنْشَدَ:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ ————— مِنْ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا^(٣)

وقال ابنُ يَعِيشَ فِي «شرح المِفْصَلِ»: النَّاسُ أَصْلُهُ: أُنَاسٌ، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ

(١) انظر: «أُمالي ابنِ الشَّجَرِي» (١/ ١٨٨ - ١٨٩).

(٢) قاله السَّمُوعِيُّ بْنُ عَادِيَا. انظر: «ديوانه» (ص: ١١)، وفيه: (ونحن) بدل: (وإننا).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٢ - ١٥٣)، وتقديم تخريج البيت.

وَصَارَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي النَّاسِ عَوَضًا مِنْهَا^(١)، وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:

إِنَّ الْمَنَایَا يَطْلَعُ مِنْ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا

فَمَرْدُودٌ لَا يُعْرِفُ قَائِلُهُ.

وقال ابنُ يعیش في «شرح التصريف الملوکی»: أصلُ ناسٍ: أناسٌ، ووزنه عَالٌ مَحذُوفُ الْفَاءِ، وَهُوَ فُعَالٌ مِنَ الْأُنْسِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ آنَسْتُ الشَّيْءَ: إِذَا رَأَيْتُهُ، كَانْتَهُمْ سُمُّوا بِذَلِكَ لظُهُورِهِمْ، أَوْ: مِنْ آنَسْتُ؛ أَي: عَلِمْتُ، كَانْتَهُمْ سُمُّوا بِذَلِكَ لِعِلْمِهِمْ، وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنْهُ وَجَمْعُهُ أَنْاسِيٌّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَاسِيَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩] قَلَبُوا النُّونَ يَاءً، وَمِثْلُهُ ظَرَبَانٌ وَظَرَابِيٌّ.

وقيل: أَنْاسِيٌّ جَمْعُ أَنْسِيٍّ كَبُخْتِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ.

وقيل: أصلُهُ: نَاسٌ، وَوزْنُهُ (فَعْلٌ) فِي الْأَصْلِ مِنْ نَاسَ يَنْوَسُ: إِذَا اضْطَرَبَ، وَالهَمْزَةُ فِي أَنْاسٍ زَائِدَةٌ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّصْغِيرِ: نُوسِ.

وقال الكِسَائِيُّ: هُمَا لُغْتَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِلْآخَرِ.

وَالْوَجْهُ: الْأَوَّلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ^(٢). انْتَهَى.

قوله: «فَحَذِفَتِ الْهَمْزَةُ حَذْفَهَا فِي: لُوقَةٌ»:

فِي «الصَّحَاحِ»: اللَّوْقَةُ بِالضَّمِّ الزُّبْدَةُ، وَفِيهَا لُغْتَانِ: لُوقَةٌ وَالْوَقَّةُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِنِّي لِمَنْ سَأَلْتُمُ لَأَلْوَقَّةُ وَإِنِّي لِمَنْ عَادَيْتُمْ سُمُّ أَسْوَدٍ^(٣)

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعیش (٤٠٦/٣).

(٢) انظر: «شرح الملوکی في التصريف» لابن يعیش (ص: ٣٦٢-٣٦٤).

(٣) انظر: «الصَّحَاح» للجوهري (مادة: لوق). والبيت لرجل من بني عذرة. انظر: «غريب الحديث»

قوله: «وقوله:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعُ
مِنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمِينَا»

ذكر ابنُ يَعِيشَ أَنَّهُ لَا يُعَرَفُ قَائِلُهُ وَبَعْدَهُ:

فَتَذَرُهُمْ شَتَّى وَقَدْ
كَانُوا جَمِيعًا وَافِرِينَ^(١)

قوله: «وهو اسمُ جَمْعٍ» زادَ غَيْرُهُ: لِلإِنْسَانِ وَإِنْسَانِيَّةٍ.

الطَّبِيُّ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمْعِ الْحَقِيقِيِّ وَبَيْنَ اسْمِ الْجَمْعِ: أَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ فِي حُكْمِ
الْأَفْرَادِ بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّصْغِيرِ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ تَصْغِيرُ الْجَمْعِ الْحَقِيقِيِّ إِذَا كَانَ جَمْعَ
الْكَثْرَةِ، مِثَالُ اسْمِ الْجَمْعِ: رَكْبٌ وَسَفَرٌ وَصَحْبٌ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: رُكَيْبٌ سُفَيْرٌ صُحْبٌ،
وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ الْكَثْرَةُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى وَاحِدِهِ، أَوْ إِلَى جَمْعِ قَلَّةٍ إِنْ وُجِدَ^(٢).

قوله: «كَرُّخَالٍ»: هُوَ بَضْمُ الرَّاءِ وَبُكْسُرُهَا أَيْضًا، الْوَاحِدُ: رَخِلٌ بِكُسْرِ الْخَاءِ:
الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الضَّانِ، وَالذَّكْرُ: حَمَلٌ.

وفي «الصَّحاحِ»: أَنَّ الرُّخَالَ جَمْعُ الرَّخِلِ^(٣).

قال الطَّبِيُّ: وَكَذَا عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» فِي آيَاتِهِ لَهُ، قَالَ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا
ذَكَرَهُ هُنَا وَفِي الْأَعْرَافِ مِنْ كَوْنِهِ اسْمُ جَمْعٍ^(٤).

(١) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ. انْظُرْ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ سَلَامٍ (٤/١٤٤). وَكَانَ الْمُنْذِرُ بْنُ الْعَبَّاسِ
الْדِّمَشْقِيُّ يُمَثِّلُهُ. انْظُرْ: «تَارِيخُ دِمَشْقٍ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (٦٠/٢٩٥).

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٢/١٥٠).

(٣) انْظُرْ: «الصَّحاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (مَادَّةُ: رَخِل).

(٤) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/١٠٦)، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْكَلَامَ لِلطَّبِيِّ، لَكِنَّهُ أَوْرَدَ الْآيَاتِ الْمَشَارَ إِلَيْهَا فِي
«فَتْوحِ الْغَيْبِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ. انْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِي.

والآياتُ المذكورةُ:

مَا سَمِعْنَا كَلِمًا غَيْرَ ثَمَانٍ هُنَّ جَمْعٌ وَهِيَ فِي الْوَزْنِ فُعَالٌ
فُرْبَابٌ وَفُرَارٌ وَتَوَامٌ وَعُورَامٌ وَعُرَاقٌ وَرُخَالٌ
وِظْوَارٌ جَمْعَ ظَيْرٍ وَبَسَاطٌ جَمْعَ بَسَطٍ هَكَذَا فِيمَا يُقَالُ^(١)

الرُّبَابُ: جَمْعُ رُبَى عَلَى فُعْلَى بِالضَّمِّ وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي وَضَعَتْ حَدِيثًا.

وَالْفُرَارُ: جَمْعُ فَرِيرٍ وَهُوَ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ.

وَالْتَوَامُ: جَمْعُ تَوَامٍ عَلَى فَوْعَلٍ.

وَالْعُرَاقُ جَمْعُ عَرَقٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ: الْعَظْمُ الَّذِي أُخِذَ عَنْهُ اللَّحْمُ، وَالْعُرَامُ بِمَعْنَاهُ.

وَالْظُّوَارُ: جَمْعُ ظَيْرٍ وَهِيَ الْمُرْضِعَةُ.

وَالْبَسَاطُ: جَمْعُ بَسَطٍ - بِكسْرِ الْبَاءِ - وَهِيَ النَّاقَةُ تُخَلَّى مَعَ وَلَدِهَا لَا يُمْنَعُ مِنْهَا^(٢).

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ «لَيْسَ»: لَمْ يُجْمَعْ عَلَى فُعَالٍ إِلَّا نَحْوُ عَشْرَةِ أَحْرَفٍ، فَذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ سِتَّةً، وَزَادَ: ثُنْيً وَثَنَاءً وَهُوَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْبِكْرِيِّ^(٣)،

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٦٢٥)، و «المزهر» للمصنف (٢/٧٧). وقال الشهاب الخفاجي في

«الحاشية» (١/٣٠٢): عَزَيْتَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَصَدْرِ الْأَفَاضِلِ. وَهَكَذَا قَالَ الشَّهَابُ

أَيْضًا فِي «شرح درة الغواص» (ص: ٣٨٢)، وَتَابَعَهُ الْأَلُوسِي فِي «روح المعاني» (٢٠/١٤٥) فَقَالَ:

قَدْ نَظَّمَهَا صَدْرُ الْأَفَاضِلِ، لَا الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى الْأَصَحِّ.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٢/١٥٠، ٦/٦٢٥).

(٣) قوله: «بعد البكري» كَذَا فِي النِّسْخِ، وَالَّذِي فِي الْمَصْدَرِ: وَالثَّنْيِي فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَنْ تُوْخَذَ

الْصَّدَقَةُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ثَنِي فِي الصَّدَقَةِ»، وَالثَّنْيِي: أَنْ تَلِدَ الشَّاةُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ،

وَالثَّنْيِي: الثَّانِي.

وَرُذُلٌ وَرُذَالٌ وَهُوَ الشَّيْءُ الرَّدِيُّ، وَنُذْلٌ وَنُذَالٌ وَهُوَ الْخَسِيسُ^(١).

وقال القالي في «أماليه»: لم يأت من فعالٍ جَمْعًا إلا أَحْرَفُ قَلِيلَةً جِدًّا، فذكر بعض ما تقدّم وزاد قولهم: (نَعَمْ جُفَالٌ) للكثيرة، و(نَعَمْ كُتَابٌ): كثيرة، وبُراء جمع بريء^(٢).

وقد حصل ممّا زاده سِتَّةُ أَلْفَاظٍ، وقد نظمتها مُدَيِّلًا على أبيات الزّمخشرّي فقلت:

قلت: قَدْ زِيدَ ثُنَاءٌ وَبُرَاءٌ وَنُذَالٌ وَرُذَالٌ وَجُفَالٌ^(٣)
وَكُتَابٌ فِي كِتَابِي لَيْسَ مَعَ كُتُبِ الْقَالِي هَيَّا يَا رِجَالٌ^(٤)

= ولعل ما ذكره المصنف مبني على ما قاله بعض أئمة اللغة كأبي عبيد في «الغريب المصنف» (٢/٤٠٧) حيث قال: وإذا ولدت المرأة واحداً فهي بكر، وإذا ولدت اثنتين فهي ثني. ومثله قول ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ١٥٩): والبكر التي قد ولدت واحداً، والثني التي ولدت اثنتين.

لكن ما قاله هو تسمية الوالدة بذلك لا الولد، ولعل الأقرب لكلام المصنف قول صاحب «اللسان» «مادة: غرق»: البكرة: الناقة الفتيّة، وثنيها: بطنها الثاني، وذكر شاهداً على ذلك فقال: ويقال: إن القابلة كانت تُعَرِّقُ المولودَ في ماء السَلَى عامَ الْقَحْطِ، ذَكَرًا كان أو أنثى، حتى يموت، ثم جعل كلُّ قتلٍ تَغْرِيقاً؛ ومنه قولُ ذي الرُّمّة:

إِذَا غَرَّقْتَ أَرْبَاضَهَا ثَنِي بَكْرَةً بَيْتِهَا لَمْ تُصْنِعْ رَوْوَمَا سَلَوْبُهَا

الأرباض: الجبال.

(١) انظر: «ليس في كلام العرب» لابن خالويه (ص: ١٥١ - ١٥٣).

(٢) انظر: «الأمالى» للقالي (٢/٢٩٠ - ٢٩١).

(٣) في (س): «ونذال ورجال وذفال».

(٤) انظر: «المزهر» للمصنف (٢/٧٧).

وقد عُرفَ بذلك أَنَّ قولَ المُصنِّفِ: «إِذْ لَمْ يَثْبُتْ فُعَالٌ فِي أُبْنِيَةِ الْجَمْعِ» مَنْقُوضٌ بما ذكرناه.

قوله: «مَأْخُودٌ مِنْ أَنْسٍ أَوْ أَنْسٍ»: اقتصَرَ عليهما بناءً على ما ذكره مِنْ أَنَّ أصلَهُ أَنْسٌ.

وذكرَ غيره قولين آخرين: أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ النَّسِيَانِ، أَوْ مِنْ نَاسٍ يَنْوَسُ نَوْسًا: إِذَا تَحَرَّكَ، فَلَا هَمْزَةَ وَلَا حَذْفَ.

والقولُ بَأَنَّهُ مِنَ النَّسِيَانِ هُوَ الصَّحِيحُ الْوَاردُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ^(١).

وعليه فأصله: (نَسِيٌّ) قَلِبْتَ اللَّامُ قَبْلَ الْعَيْنِ^(٢) فصار: (نَيْسًا)، تَحَرَّكَ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلِبْتَ أَلِفًا فَصارَ: نَاسًا.

فإن قلت: قوله: «مَأْخُودٌ مِنْ أَنْسٍ» مُشْكِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْاِسْتِثْقَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ وَالنَّاسِ وَالْإِنْسَانِ اسْمٌ عَيْنٍ لَا فِعْلٌ وَلَا صِفَةٌ، فَكَيْفَ يَصِحُّ اسْتِثْقَاؤُهُ؟

والثاني: أَنَّ (أَنْسٍ) فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ لَا يُسْتَقُّ مِنْهُ إِلَّا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ.

قلت: هذه غفلةٌ عَنْ مَعْنَى الْأَخْذِ، وَظَنُّ أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْاِسْتِثْقَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي أُصُولِي الْفِقْهِ وَالنَّحْوِ مِنْ أَنَّ دَائِرَةَ الْأَخْذِ أَوْسَعُ مِنْ دَائِرَةِ الْاِسْتِثْقَاءِ،

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٢٥) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنما سمي الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٣٦/٨): وفيه أحمد بن عمام، وهو ضعيف.

(٢) في (س): «قبل السين».

وتحقيقه على ما يؤخذ من «الخصائص» لابن جني^(١) وغيره: أن كل مادة ثلاثية فإن لها تقاليب ستة منها المستعمل والمهمّل، فالمستعمل منها يشترك في أمر عام يرجع إليه الأخذ، مثله مادة الكلام (ك ل م) فهذه الحروف الثلاثة بتقاليبها تدل على التأثير بشدة، فمنه: الكلام لتأثيره في النفس، والكلم وهو الجرح لتأثيره في البدن، والملك لتأثيره في التصرف في الأعيان، والملك لتأثيره في التصرف فيما زاد على الملك، والملك بالفتح وهو شدة التأثير في العجن، واللکم وهو أشد الضرب، وتأثيره واضح، والكمال لتأثيره في المعنى المقصود له، فهذه أربع^(٢) تقاليب مستعملة، وبقي اثنان مهمّلان، وكلها راجعة إلى مادة (ك ل م)، أعني: الحروف الثلاثة، فهذا هو معنى الأخذ وليس فيه اشتقاق.

والحاصل: أن حروف المادة كالخشب مثلا يتخذ منه سرير وباب وكرسي إلى غير ذلك، فأسماءها وصيغها مختلفة ومادتها المأخوذ منها شيء واحد، وهو في الألفاظ كذلك من غير اشتقاق ولا موافقة في معنى ولا عمل.

قوله: «ولذلك سُموا بَشَرًا»:

في بعض الحواشي: أراد أن بشرتهم ظاهرة وبشرة غيرهم مستترة بصوف أو ريش أو غيره.

قوله: «واللام فيه للجنس» و﴿مَنْ﴾ موصوفة إذ لا عهد؛ كأنه قال: ومن الناس ناس يقولون، وقيل: للعهد، والمعهود هم الذين كفروا، و﴿مَنْ﴾ موصولة مراداً بها ابن أبي وأصحابه:

قال ابن هشام في «المغني»: قال الزمخشري: إن قدرت (أل) في ﴿النَّاسِ﴾

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (١/ ١٣ - ١٤).

(٢) في (س): «أربعة».

للعهدِ فموصولةٌ مثل: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنسِ فموصوفةٌ مثل: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣]^(١)، ويحتاجُ إلى تأمُّلٍ^(٢)؛ يعني في تخصيصِ الموصولةِ بالعهدِ والموصوفةِ بالجنسِ.

قال ابن المنير في «تفسيره»: يحتملُ أن يكونَ رأى أنَّ العهدَ بالموصولةِ أشبهُ لأنَّ تعريفَ الموصولِ عهدِيٌّ، وأما إذا كانت اللامُ للجنسِ فلا عهدَ ولا تعريفَ، فناسبَ ذلك الموصوفةَ لأنها نكرةٌ، فاستبعدَ أن يكونَ المنكورُ بعضَ المعهودِ.

وقال الشيخ سعد الدين: فإن قيل: ما وجهُ هذا التخصيصِ؟ ولم لا يجوزُ أن تكونَ موصولةٌ على تقديرِ الجنسِ وموصوفةٌ على تقديرِ العهدِ؟

قلنا: مبناهُ على المناسبةِ والاستعمالِ:

أمَّا المناسبةُ: فلأنَّ الجنسَ لإبهامِهِ يناسبُ الموصوفةَ لتنكيرِها^(٣)، والعهدُ لتعنيهِ يناسبُ الموصولةَ لتعريفِها.

وأمَّا الاستعمالُ: فلأنَّ الشائعَ في مثلِ هذا المقامِ هو النكرةُ الموصوفةُ إذا جعلَ بعضًا من الجنسِ كقوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: ٢٣] والموصولُ مع الصلّةِ إذا كانت بعضًا من المعهودِ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١] والقرآنُ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا.

وقد يقال: إنَّ العلمَ بالجنسِ لا يستلزمُ العلمَ بأبعاضِهِ فتكونُ باقيةً على التنكيرِ، فيكونُ المعبرُ بها عن البعضِ نكرةً موصوفةً، وعهديّةُ الكلِّ تستلزمُ عهدَ أبعاضِهِ فتكونُ موصولةً، وهذا أيضًا بعد تسليمِهِ إنَّما يتمُّ بما ذكرنا من وجهِ المناسبةِ، وإلا

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٠٦).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٣٣).

(٣) في (س): «لتنكيرها».

فلا امتناع في أن يُعبرَ عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد إلى تعيينه، وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة، انتهى.

ولخصه الشريف فقال: وجعل ﴿مَنْ﴾ موصوفة مع الجنس موصولة مع العهد رعاية للمناسبة والاستعمال:

أما المناسبة: فلأن الجنس مُبهم لا توقيت فيه، فناسب أن يُعبر عن بعضه بما هو نكرة، والمعهود مُعين فناسب أن يعبر عن بعضه بمعرفة.

وأما الاستعمال: فكما في الآيتين^(١) لَمَّا أريدَ بالمؤمنين الجنس عبّر عن بعضهم بالنكرة، وَلَمَّا أريدَ بضمير (منهم) جماعة معينة من المنافقين عبّر عن بعضهم بالمعرفة.

قيل: والسّر في ذلك أنك إذا قلت: (من هذا الجنس طائفة شائها كذا) كان التقييد بالجنس مقيداً بخلاف ما إذا قلت: (من هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا) لأنّ من عرفهم عرف كونهم من الجنس أو لا.

فإذا قلت: (من هؤلاء الذي فعل كذا) كان جنساً؛ إذ فيه زيادة تعريف له، ولا يحسن كلّ الحُسْن أن يُقال: (فاعل كذا) لأنه عرفهم كلّهم، إلا إذا كان في تنكيره غرض كستر عليه أو تجهيل^(٢)، انتهى.

وقال صاحب «الفرائد»: الوجه أن تكون اللام للعهد، ولا وجه أن تكون للجنس لأنّ ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ خبرٌ ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، فلو كان للجنس لكان المعنى: مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّاسِ، والظاهر أنه لا فائدة فيه، وأمّا إن كانت للعهد فمعناه: ومن

(١) يعني: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ و﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٧ - ١٦٨).

الناس المذكورين جماعةً يقولون كذا، ولم يلزم أن تكون موصولة في العهد بل يجوز كلاهما.

وكذا قال صاحب «التقريب»: تحتل «من» أن تكون موصولة إن جعل التعريف للجنس وموصوفة إن جعل للعهد^(١).

وأجاب بعضهم عما ذكره صاحب «الفرائد» من عدم الفائدة بأنها موجودة، وهي استعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات، فإنها تنافي الإنسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس.

قال الشيخ سعد الدين: وهذا الجواب ضعيف؛ لأن مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبار ولا يقصد فيها إلا الإخبار بأن من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا.

قال: فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ، يعني: (وبعض الناس من هو كذا وكذا) فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، انتهى.

وأورده الشريف ثم قال: ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ، يرشدك إلى ذلك قول الحماسي:

منهم ليوث لا تُرام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب^(٢)

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٥١/٢). وعنه نقل المصنف كلام صاحبي «الفرائد» و«التقريب».

(٢) البيت لموسى بن جابر الحنفي. انظر: «الحماسة» بشرح المروزقي (ص: ٢٦٣)، وللتبريزي

(١٣٧/١). قال التبريزي: «مما قمشت»؛ أي: جمعت من هنا وهنا، وكذلك الحاطب يجمع في

حبله الجيد والردء والرطب واليابس، وربما وقعت في حبله أفعى، يقول: من الرجال رجال

كالأسود في العزة والمنعة لا يطلب اهتضامهم ولا يطمع فيهم، ومنهم متفاوتون كقماش البيت

جمع من هنا ومن هنا.

حيث قابل لفظ «منهم» بما هو مُبتدأ، أعني: لفظه «بعضهم».

قال: وقد يقع الظرف موقع المبتدأ بتقدير الموصوف؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ادُّوْنَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤] فالقوم قدَّروا الموصوف في الظرف الثاني وجعلوه مُبتدأ، والظرف الأوَّل خبرًا، وعكسه أولى بحسب المعنى؛ أي: (جمع مِنَّا دون ذلك)، و(ما مِنَّا أحدٌ إِلَّا له مقامٌ معلومٌ) لكن وقوع الاستعمال على أَنَّ مِنَ النَّاسِ رجالًا كذا وكذا، دون: رجال، يشهد لهم^(١).

وقال الطيبي: قد منع بعضهم أن تكون اللام للعهد و﴿مَنْ﴾ موصولة وقال: بل اللام للجنس و﴿مَنْ﴾ موصوفة، فإن المراد بالذين كفروا: الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، وبينهم وبين المنافقين تنافٍ فلم يكونوا نوعاً تحت ذلك الجنس، وكيف وقد حُكِمَ على أولئك بالختم على القلوب وغيره فعلم كفرهم الأصلي، وعلى هؤلاء بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] وأشار إلى تمكينهم من الهدى وتنور فطرتهم.

قال الطيبي: وأقول: إنَّ التَّفْصِيَّ عَنْ هذا المقام لا يستتبُّ إلا ببيان كيفية نظم الآيات، فإنه محكُّ البلاغة ومُنتَقَدُ البصيرة ومضمائرُ النُّظَارِ ومُتَفَاضِلُ الأنظار، ولا يَهْتَدِي إليه مَنْ ديدنه المُجَادَلَةُ ودأبه المماراة، ولم يتكلَّم عن مُقتَضَى الحال، ولم يُعَيِّنْ لِكُلِّ مقامٍ مقالاً، وليس كلُّ ما يَصِحُّ تقديره بحسب اللغة أو النحو يُعْتَبَرُ عند علماء هذا الفن، فإن ذلك قد يُعَدُّ مِنَ النِّعَيقِ في بعض المقامات، ألا ترى إلى صاحب «الكشاف» في سورة طه في قوله: ﴿أَن أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] كيف بالغ فيه حيث قال: حتَّى لا تُفَرِّقَ الضَّمَائِرُ فيتنافرَ عليك النِّظْمُ الذي هو أمُّ إعجاز القرآن

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/١٦٧).

والقانون الذي وقع عليه التَّحْدِي، ومراعاته أهمُّ ما يجبُ على المفسِّر^(١).
وفي سورة الحاقَّة في قوله: ﴿فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِطَاغِيَةٍ ۝٥ وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا
بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦﴾ [الحاقَّة: ٥-٦] كيف ذهب إلى [أن] المعني بقوله: ﴿بِطَاغِيَةٍ﴾:
(بالواقعة المجاوزة للحد في الشدة) ليطابق قوله: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ وعدل عن
حملة على المصدر - وأنه الظاهر لأن الطاغية كالعافية؛ أي: بطغيانهم - لأن الواجب
رعايته حسن النظم بين آي التنزيل^(٢)، وكم له أمثال ذلك، فالواجب على من يخوض
في هذا الكتاب أن يستوعب معرفة جميع المقامات وجميع خواص التركيب لينزل
كلًا في مقامه.

إذا عُلِمَ هذا فنقول: إذا كان النظم هو ما ذكر افتتح سبحانه وتعالى بذكر الذين
أخلصوا دينهم لله تعالى، ثم ثنى بذكر الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، وثلث
بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، فالواجب حمل التعريف في الأقسام
الثلاثة إمّا [على] الجنس بأسرها، وإمّا على العهد برمتها.

وإذا حُمِلَ على الجنس فلا يجوز أن يقال: ﴿مَنْ﴾ في: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ موصولة؛
كما قال أبو البقاء: هذه الآيات استوعبت أقسام الناس: فالآيات الأولى تضمّنت ذكر
المخلصين في الإيمان، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تضمّن من أبطن الكفر وأظهره،
وهذه الآية تضمّنت ذكر من أظهر الإيمان وأبطن الكفر، و﴿مِنْ﴾ للتبعض و﴿مَنْ﴾
نكرة موصوفة، ويضعف أن تكون بمعنى (الذي)؛ لأن (الذي) يتناول قومًا بأعيانهم،
والمعنى هاهنا على الإبهام^(٣)، تمّ كلامه.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣٥٩/٥).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢٥٠/٩ - ٢٥١).

(٣) انظر: «البيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢٤/١).

فإن قلت: آثرت الموصوفة على الموصولة وهي أيضاً مُحتملة للجنس فيلزم الإبهام أيضاً كما في قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؟

قلت: الموصوفة نص في الشيع بخلاف الموصولة لاحتمال الأمرين فيها.

بقي أن يقال: فما معنى قوله: مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّاسِ ^(١)؟ وأي فائدة فيه؟

فيقال: إنه تعالى نظم الآيات الثلاث في سلك واحد، لكن خص كل صنف بفن من الفنون، لا سيما خص هذا الصنف بمبالغات وتشديدات لم يخص الصنفين بها، وأبرز أيضاً نفس التركيب إبرازاً غريباً حيث قَدَّمَ الخبر على المبتدأ وأبهمة غاية الإبهام، ونكَّر المبتدأ ووصفه بصفات عجيبَةٍ ليشوق السامع إلى ذكر ما بعده من قبائحهم، ونكَّرهُم نعيًا عليهم وتعجبًا من شأنهم.

يعني: انظروا ^(٢) إلى هؤلاء الخبيث وقبيح ما ارتكبوه كيف اختصوا من بين سائر الناس بما لم يرخص العاقل أن ينتسب إليه، نعم لم يُفد شيئاً أن لو أريد مجرد الإخبار، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]؛ أي: امتاز من بين سائر المؤمنين بهذه المناقب الشريفة رجال كرماء، فدلَّ التَّنكير في ﴿رِجَالٌ﴾ على تعظيم جانبهم، كما دلَّ الإبهام في ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ على خلاف ذلك هاهنا.

وأما إذا حُمِلَ التعريف في ﴿النَّاسِ﴾ على العهد فيقال: المراد بالمتقين: مَنْ شاهد حُضرة الرِّسالة من الصحابة المُتَّخِبِينَ ^(٣)، وينصره تقدير إرادة أهل الكتاب - أعني: عبد الله بن سلام وأصحابه - من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ

(١) قوله: «مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّاسِ» كذا في النسخ، وفي «فتوح الغيب»: «وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ».

(٢) في (س): «انظر».

(٣) في «فتوح الغيب»: «المنتخبين».

قَبْلَكَ ﴿البقرة: ٤﴾ مَعطوفاً على قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُعِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ ﴿البقرة: ٣﴾، فعلى هذا يُحْمَلُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على قوم بأعيانهم كأبي جهل وأبي لهب وأضرابهم، وأن يُرَادَ بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾: عبد الله بن أبيٍّ ومعتب بن قشير وجد بن قيس وأشباههم.

فلا وجه إذن لقول مَنْ قال: (ويحتمل أن تكون موصوفة إن جعلت التعريف للعهد)؛ لأنَّ المراد بقوله: ﴿مَن يَقُولُ﴾ حينئذ قوم بأعيانهم وأشخاصهم كعبد الله بن أبيٍّ وأصحابه، فكيف تُجْعَلُ موصوفة لأنَّ ﴿مَن﴾ نكرة والقوم معهودون؟ قال: ثمَّ إنَّ بعد برهنة من الزمان وقفت على قول صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٧٥]: الظاهر أن (مَن) موصوفة كأنه قيل: (وحرراً رزقناه) ليطابق ﴿عَبْدًا﴾، ولا يمتنع أن تكون موصولة^(١).

يريد أن الآية من باب التَّضَادِّ، فالظاهر أن تُراعى المطابقة من كلمات القرينتين، فإذا قلت: (عبدًا مملوكًا والحر الذي رزقناه) ذهب المطابقة وفاتت الطَّلَاوَةُ، فلا يذهب إليه إلا الكثر الجافي والغليظ الجاسي.

قال: وأما الجواب عن قول مَنْ قال: بينهم وبين المنافقين تنافٍ، فهو عين ما ذكره صاحب «الكشاف» في الجواب عن سؤاله: (كيف يجعلون بعض أولئك والمنافقون غير المختوم على قلوبهم؟)^(٢).

وحاصل جوابه: أن كون هؤلاء مخصصين بحكم التَّفَاقٍ لا يُخْرِجُهُمْ مِنْ جِنْسِ الْمُصَمِّمِينَ، بل يفيد تَمَيُّزَهُمْ عَنْهُمْ بما لم يَتَّصِفُوا به، وإليه الإشارة بقوله:

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/٥٧٩).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٦).

(بزيادة زادوها على الكُفْرِ الجامع بينهما)^(١)، فالتَّعْرِيفُ في قوله: (الكُفْرُ جمعَ الْفَرِيقَيْنِ)، وقوله: (الكُفْرُ الجامع بينهما)^(٢) للعهد، وهو الكُفْرُ الخاصُّ لأنه جنسٌ أيضاً باعتبار النوعين.

وهذا من فصيح الكلام وجيزه؛ لأنَّ الجنسَ إذا أُطْلِقَ شاعَ في جميع مُتَنَاولَاتِهِ إن لم تنتهض قريئةً على إرادة البعض، فإذا حصلت القريئة فُيَدَّتْ، فإذا كُرِّرَتْ كُرِّرَ، فإنه تعالى لَمَّا قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تناول جميعَ الْفَرَقِ مِنَ الْكُفَرَةِ، فقيَّد بقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بالمُصَمِّمين، ثُمَّ قَيَّدَ مرَّةً أخرى مع ذلك القَيِّد بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ ونحوه قولُ الأصوليين: يجوزُ تَخْصِيصُ ما بقِيَ غيرَ مَحْصُورٍ.

قال: ثُمَّ إِنِّي عَثَرْتُ بَعْدَ هَذَا التَّقْرِيرِ على كلامٍ مِنْ جَانِبِ الْإِمَامِ أَفْضَلَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرُضَاوَانِهِ مَا شَدَّ بَعْضُهُ، قال: «واللامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ...» وساقَ كلامَ الْبِيضَاوِيِّ إِلَى آخِرِهِ^(٣).

وقال أَبُو حَيَّان: ﴿مَنْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً مَرْفُوعَةً بِالْابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الْمُتَقَدِّمُ الذَّكْرُ، وَ﴿يَقُولُ﴾ صِفَةٌ، هَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤).

وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذَا الْوَجْهَ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنَ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ كَذَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿مَنْ آمَنُوا مِنْ رِبَاٍّ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: ٢٣] قال: إِنْ جَعَلْتَ اللَّامَ لِلْجِنْسِ، يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٠٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/١٥١-١٥٥).

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/٢٤).

قال: وإن جعلتها للعهد فموصولة كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]^(١).

واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة، قال: لأنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام، والتقدير: ومن الناس فريق يقول^(٢). وما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ اللام في ﴿النَّاسِ﴾ إن كانت للجنس كانت ﴿مَنْ﴾ نكرة موصوفة وإن كانت للعهد كانت موصولة، أمرٌ لا تحقيق له، كأنه أراد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، ولا يلزم ذلك، بل يجوز أن تكون اللام للجنس و﴿مَنْ﴾ موصولة، ويجوز أن تكون للعهد و﴿مَنْ﴾ نكرة موصوفة فلا تلازم بين ما ذكر.

وأما استضعاف أبي البقاء كونَ ﴿مَنْ﴾ موصولة وزعمه أنَّ المعنى على الإبهام فغير مُسلم، بل المعنى أنها نزلت في ناسٍ بأعيانهم معروفين وهم عبدُ الله بن أبي وأصحابه^(٣).

قال: والذي نختاره: أن تكونَ ﴿مَنْ﴾ موصولة، وإنما اخترنا ذلك لأنه الرَّاجحُ من حيث المعنى ومن حيث التركيبُ الفصيح؛ ألا ترى جعلَ ﴿مَنْ﴾ نكرة موصوفة إنما يكون إذا وقعت في مكانٍ يختصُّ بالنكرة في أكثر كلام العرب، وهذا المكان ليس من المواضع التي تختصُّ بالنكرة في أكثر كلام العرب، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليلٌ جداً حتى إنَّ الكسائي أنكر ذلك^(٤)، انتهى.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٠٦).

(٢) انظر: «التيبان في إعراب القرآن» للعكبري (١/٢٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٥٤ - ١٥٥).

(٤) المرجع السابق.

قوله: «تَمَوِيهَا»: مِنْ مَوَّهَتْ الشَّيْءَ: إِذَا طَلَيْتَهُ وَزَيَّنْتَهُ.

قوله: «وَالْقَوْلُ هُوَ التَّلْفُظُ بِمَا يَفِيدُ»:

يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مُطْلَقَ الْإِفَادَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْمُهِمْلِ كَدَيَزٍ مَقْلُوبٍ رَزِيدٍ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى قَوْلًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى لَفْظًا، بِخِلَافِ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ وَالْكَلِمَةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الثَّلَاثَةِ يُسَمَّى قَوْلًا، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي «الْأَلْفِيَةِ»^(١). وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ احْتِرَازًا مِنَ الْكَلِمَةِ وَالْمَرْكَبِ^(٢) الَّذِي لَا يَفِيدُ فَلَا يُسَمَّى قَوْلًا، وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْحَوِّيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: الْقَوْلُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَرْكَبِ الْمَفِيدِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْمَرْكَبِ الَّذِي لَا يَفِيدُ مَجَازٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ فِيهِ: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَفْرَدِ وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَرْكَبِ مَجَازٌ وَعَلَيْهِ ابْنُ مُعَظٍ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَرْكَبِ سِوَاءِ أَفَادَ أَمْ لَا، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَفْرَدِ مَجَازٌ. وَنَقَلَ ابْنُ الصَّائِغِ فِي «شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ»^(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ فَلَاحٍ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْكَافِي»^(٤): دَلَالَةُ الْقَوْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ وَضَعِيَّةٌ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَرْكَبِ

(١) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٩).

(٢) في (س): «والكلم».

(٣) «شرح ألفية ابن مالك» لمحمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى، شمس الدين بن الصائغ الحنفى، المتوفى سنة (٧٧٦هـ). انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٥٥).

(٤) قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٣٠٢): منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليميني، الشيخ تقي الدين أبو الخير، المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات في العربية، منها: «الكافي» جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه، مات سنة (٦٨٠هـ).

عقليَّةً على قولٍ مَنْ قال: المرْكَبُ غيرُ موضوعٍ.

وقال الشَّيْخُ جمالُ الدينِ بنِ هشامٍ في شرحه الكبير المسمَّى «رفع الخصاصة»
عن قُرَاءِ الْخُلَاصَةِ^(١): قولُ ابنِ مالِكٍ:

وَالْقَوْلُ عَمٌّ^(٢)

أي: أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْكَلَامِ وَالْكَلِمَةِ وَالْكَلِمِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى
الثَّلَاثَةِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وفي «فصول» ابنِ مُعْطٍ: والقَوْلُ يَعُمُّ الْجَمِيعَ وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُفْرَدِ^(٣).
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ.
وَقِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ خَاصٌّ بِالْمُرْكَبِ.

وقيل: خَاصٌّ بِالْمُرْكَبِ الْمَفِيدِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، انْتَهَى.
وَبَقِيَ قَوْلُ خَامِسٍ: أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمُهْمَلِ أَيْضًا كَاللَّفْظِ، حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي
بَابِ (ظَنْ) مِنْ «شرح التسهيل»^(٤).

وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ فِي «اللباب»: الْقَوْلُ يَقَعُ عَلَى الْمَفِيدِ وَغَيْرِ الْمَفِيدِ؛ لِأَنَّ
مَعْنَاهُ: التَّحَرُّكُ وَالتَّقَلُّقُ، فَكُلُّ مَا يَمْدُلُ بِهِ اللِّسَانُ وَيَحْرُكُهُ يُسَمَّى قَوْلًا^(٥).

وَقَالَ ابْنُ إِيَّازٍ فِي «شرح الفصول»: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْقَوْلِ:

(١) انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٦٩/٢).

(٢) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٩).

(٣) انظر: «الفصول الخمسون» لابن معيط (ص: ١٤٩).

(٤) انظر: «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» لأبي حيان (١/١٥).

(٥) انظر: «اللباب في علل الإعراب» لأبي البقاء العكبري (٤٢/١).

فذهب بعضهم إلى أنه عبارة عن كل ما نطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، مفيداً أو غير مفيد، وهو مصدر؛ قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]؛ أي: ما يطرَحُ ويُلقَى، وهو اختيار المصنّف - يعني: ابن معطٍ - غير أنه قال: والأصل استعماله في المفرد^(١)، وغيره ممن اختار هذا لم يقل كذا، بل قال: استعماله في المفرد والمركب على حد سواء.

وذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بين الكلام والقول.
وذهب آخرون إلى أن القول يطلق على المركب خاصة سواء كان مفيداً أو غير مفيد^(٢)، انتهى.

وقال الرضي: القول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى، يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيداً كان أو لا، لكنّ (القول) اشتهر في المفيد بخلاف (اللفظ)، واشتهر (الكلام) في المركب من جزئين فصاعداً^(٣).

قوله: «ويقال بمعنى المقول»؛ أي: فيكون من باب إطلاق المصدر وإرادة المفعول.

قوله: «والمعنى المتصور في النفس المعبر عنه باللفظ والرأي والمذهب مجازاً»:

قال ابن إياز في «شرح الفصول»: اعلم أنه قد يطلق القول على الآراء والاعتقادات فيقال: هذا قول الشافعي وقول أبي حنيفة، يراد بذلك رأيه وما ذهب

(١) انظر: «الفصول الخمسون» لابن معطٍ (ص: ١٤٩).

(٢) انظر: «المحصول من شرح الفصول» لابن إياز (١ / ١٠ - ١١).

(٣) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١ / ٢٠ - ٢١). وفيه: «... من حرفين فصاعداً».

إليه، والذي سَوَّغَ هذا الإطلاقُ كَوْنُ الرَّأْيِ والاعتقادِ خَافِيَا لَا يُظْهَرُهُ غَالِبًا سِوَى القولِ، فَلَمَّا كَانَ الْقَوْلُ سَبَبًا فِي إِظْهَارِهِ وَالْإِعْلَامُ بِهِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادِ: الْكَلَامُ، فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِالْإِطْلَاقِ عَلَيْهِمَا، الْكَلَامُ أَوِ الْقَوْلُ؟

قُلْنَا: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١): إِنَّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ عَلَيْهِمَا أَوْلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّأْيَ وَالْإِعْتِقَادَ كُلُّهُمَا كَمَا ذَكَرْتُهُ خَافٍ لَا يُظْهَرُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُظْهَرُهُ؛ كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُتِمُّهُ، فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي الْإِحْتِيَاجِ وَلَا كَذَلِكَ الْكَلَامُ فَإِنَّهُ مُسْتَقِلٌّ مُسْتَعْنٍ بِنَفْسِهِ.

قَالَ: وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْقَوْلُ أَيْضًا لغيرِ ذِي لَفْظٍ تَجَوُّزًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً وَأَبَدَتْ كَمِثْلِ الدَّرِّ لَمَّا يُثْقَبُ^(٢)

وَأِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ صُورَةَ حَالِهِمَا قَائِمَةٌ مَقَامَ قَوْلِهِمَا: «سَمْعًا وَطَاعَةً»^(٣).

﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إِنْكَارُ مَا ادَّعَوْهُ، وَنَفْيُ مَا انْتَحَلُوا إِثْبَاتَهُ، وَكَانَ أَصْلُهُ: وَمَا آمَنُوا؛ لِيُطَابِقَ قَوْلُهُمْ فِي التَّصْرِيحِ بِشَأْنِ الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ، لَكِنَّهُ عَكْسُ تَأْكِيدٍ وَمُبَالَغَةٍ فِي التَّكْذِيبِ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ ذَوَاتِهِمْ مِنْ عِدَادِ الْمُؤْمِنِينَ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ فِي مَاضِي الزَّمَانِ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَ النَّفْيَ بِالْبَاءِ وَأَطْلَقَ الْإِيمَانَ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْإِيمَانِ فِي شَيْءٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا قَيَّدُوا بِهِ لِأَنَّهُ جَوَابُهُ.

(١) كَذَا فِي النُّسخِ، وَفِي «الْمَحْصُولِ مِنْ شَرْحِ الْفُصُولِ» لِابْنِ إِيَازٍ: «رَضِيَ الدِّينُ بْنُ جَعْفَرٍ».

(٢) دُونَ نِسْبَةٍ فِي «الْخَصَائِصِ» لِابْنِ جَنِّي (٢٣/١)، وَيُرْوَى: «وَحَدَّثَنَا كَالْدَرُ» كَمَا فِي «النُّكْتِ وَالْعَيُونِ»

(٥/٢٨)، وَ«الْمَحْكَمُ» (٦/٥٦٢)، وَ«أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» (٢/٥١)، وَ«اللسان» (مادة: قول).

(٣) انْظُرْ: «الْمَحْصُولِ مِنْ شَرْحِ الْفُصُولِ» لِابْنِ إِيَازٍ (١/١٠ - ١١).

والآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ ادَّعَى الْإِيمَانَ وَخَالَفَ قَلْبُهُ لِسَانَهُ بِالْإِعْتِقَادِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، لَا أَنَّ مَنْ تَفَوَّهَ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَارْغَ الْقَلْبُ عَمَّا يُوَافِقُهُ أَوْ يَنَافِيهِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَالْخِلَافُ مَعَ الْكِرَامِيَّةِ فِي الثَّانِي، فَلَا يَنْتَهِضُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إِنْكَارُ مَا ادَّعَوْهُ.. إِلَى آخِرِهِ:

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: أَنَّ مُقْتَضَى الْمِطَابَقَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿ءَامَنَّا﴾ أَنْ يُقَالَ: وَمَا آمَنُوا؛ لِيَتَّحِدَا فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفِعْلِ، فَإِنَّ ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لَا الْفِعْلِ.

وَالْجَوَابُ: الْمَصِيرُ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالْحَمْلِ عَلَى الْكِنَايَةِ الْإِيمَانِيَّةِ لِيَفِيدَ التَّأَكِيدَ وَيَحْصُلَ التَّطَابُقُ، بَيَانُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَوْلَى الضَّمِيرَ حَرْفَ النَّفْيِ وَحَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ - وَكَانَ ذَلِكَ جَوَابًا عَنْ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ اخْتَارُوا الْإِيمَانَ بِجَانِبِيهِ عَلَى صِفَةِ الْإِسْتِحْكَامِ - دَلَّ عَلَى إِخْرَاجِ ذَوَاتِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا طَائِفَةً مِنْ طَوَائِفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لَزِمَ نَفْيُ مَا ادَّعَوْهُ عَلَى سَبِيلِ الْبَتِّ وَالْقَطْعِ.

قال الطَّبِيُّ: وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ قِيلَ: (وَمَا هُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)؛ إِذْ لَيْسَ قَوْلُهُ: (وَمَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ) مِثْلُ: (مَا هُوَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أْبْلَغُ لِأَنَّهُ نَفْيٌ لِأَصْلِ الْإِيمَانِ، وَالثَّانِي نَفْيٌ لِلْكَمَالِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مِنْ قَوَائِدِهِمْ أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الَّذِي شَأْنُهُ أَهَمُّ وَهُمْ بَيَّانُهُ أَغْنَى، فَقَوْلُهُمْ: ﴿ءَامَنَّا﴾ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ كَلَامٌ فِي شَأْنِ الْفِعْلِ وَأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْهُمْ مُتَحَقِّقٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] كَلَامٌ فِي شَأْنِ الْفَاعِلِ وَأَنَّهُ بَحِيثٌ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُ الْفِعْلُ، حَتَّى إِنَّ تَقْدِيمَ الضَّمِيرِ، وَإِيْلَاءَهُ حَرْفَ النَّفْيِ رَبَّمَا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيِّ (٢/١٥٧ - ١٥٨).

يفيدُ اختصاصهُ بنفيِ الفعلِ كما سنذكرُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] وأمثاله، فكيفما كان لا تكونُ الجملةُ الاسميَّةُ المُستَمِلَّةُ على إيلاءِ الضميرِ حرفَ النفيِّ مُطابَقَةً لمُقْتَضَى الحالِ في ردِّ كلامِهِم.

والجوابُ: أنَّ هذا ليسَ من بابِ التَّقديمِ لإفادةِ الاختصاصِ، أو لجعلِ الكلامِ في شأنِ الفاعلِ أنَّه كذا أو ليسَ كذا، بل من بابِ العُدُولِ إلى الجملةِ الاسميَّةِ لردِّ كلامِهِم بأبلغِ وجهٍ وآكدِه؛ كأنَّه قيل: إنَّهم ليسوا في شيءٍ من الإيمانِ ولا يصدِّقُ هذا الوصفُ عليهم ألَبَتَّةً.

لا يقال: الاسميَّةُ تدلُّ على الثَّباتِ، فنفيُّها يفيدُ نفيَ الثَّباتِ لا ثباتَ النفيِّ وتأكُّده.

لأنَّا نقولُ: ذاك إذا اعتبرَ الثَّباتُ بطريقِ التَّأكيدِ والدَّوامِ ونحوِ ذلك ثمَّ نفيٌّ، وهاهنا اعتبرَ النفيُّ أوَّلاً ثمَّ أُكِّدَ وجُعِلَ بحيثُ يفيدُ الثَّباتَ أو الدَّوامَ، وذلك كما أنَّ: (ما أنا سَعِيْتُ في حاجَتِكَ) لاختصاصِ النفيِّ لا لنفيِّ الاختصاصِ، وبالجملةِ ففرَّقَ بين تَقْيِيدِ النفيِّ ونفيِّ التَّقْيِيدِ، انتهى.

وقال الشَّريفُ: الجوابُ: أنَّ العُدُولَ إلى الاسميَّةِ لسلوكِ طريقِ الكِنَايَةِ في ردِّ دَعَوَاهُم الكاذِبَةِ، فإنَّ انخراطَهُم في سلكِ المؤمنينَ وكونَهُم طائفةً من طوائِفِهِم من لوازمِ ثبوتِ الإيمانِ الحَقِيقِيِّ لَهُم، وانتفاءُ اللَّازِمِ أعدلُ شاهدٍ على انتفاءِ مَلَزومِهِ، ففيهِ من التَّأكيدِ والمبالغةِ ما ليسَ في نفيِّ المَلزومِ ابتداءً، وكيفَ لا وقد بُولِغَ في نفيِّ اللَّازِمِ بالدلالةِ على دَوَامِهِ المُستَلزِمِ لانتفاءِ حُدوثِ المَلزومِ مُطلقاً، وأكَّدَ ذلكَ النفيُّ بالبَاءِ أيضاً، فليسَ في هذه الاسميَّةِ تَقْدِيمٌ لِقَصْدِ الاختصاصِ أصلاً، ولا لجعلِ الكلامِ في شأنِ الفاعلِ أنَّه كذا أو ليسَ كذا قطعاً، بل المَقصودُ

بها ما ذكرناه من سلوك طريق هو أبلغ وأقوى في رد تلك الدعوى^(١).

وفي بعض الحواشي: ادعى صاحب «الكشاف» هنا أن قولنا: (زيد ليس بقائم) أبلغ من قولنا: (ما قام) و(ما يقوم) ولم يصرح بحجة تدل عليه، ولعله يشير إلى أن قولنا: (زيد لا يقوم) وصف له بالامتناع من القيام، وذلك قد يكون مع القدرة عليه ومع عدم القدرة، وقولنا: (زيد ليس بقائم) فيه سلب الانصاف، فكأنه أقوى من سلب أهلية الانصاف.

وقال أبو حيان: لأجل التأكيد والمبالغة في نفي إيمانهم جاءت الجملة المنفية اسمية مُصدرة بهم، وتسلط النفي على اسم الفاعل الذي ليس مُقيّدًا بزمان ليشمل النفي جميع الأزمان؛ إذ لو جاء النفي مُنسحبًا على اللفظ المحكي الذي هو ﴿ءَامَنَّا﴾ لكان: (وما آمنوا)، فكان يكون نفيًا للإيمان الماضي، والمقصود أنهم ليسوا مُتلبسين بشيء من الإيمان في وقت ما من الأوقات^(٢).

قوله: «انتحلوا»: في «الأساس»: انتحل شعر غيره: إذا ادّعاه لنفسه^(٣).

قوله: «وأطلق الإيمان على معنى أنهم ليسوا من الإيمان في شيء، ويحتمل أن يُقيد بما قيّدوا به لأنه جوابه»:

في بعض الحواشي: هذا الاحتمال مُطرّد في التقييد بالمَجْرورِ وظرف الزمان والمكان والمفعول من أجله والحال وسين الاستقبال إذا عطف عليه ما خلا عن التقييد بها، كقولك: ضربت زيداً بعصا وعمراً، أكرمت زيداً يوم الجمعة وعمراً،

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/١٦٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٥٧).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: نحل).

صَرَبْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ وَعَمْرًا، أَكْرَمْتُ زَيْدًا وَفَاءَ بِحَقِّهِ وَعَمْرًا، لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا وَعَمْرًا، سَيَقُومُ زَيْدٌ وَيَكْتَسِبُ مَالًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَأَلَّا سَكَتُوبًا يُقَالُ وَمَذَلُهُ﴾ [مريم: ٧٩]، والذي يختصُّ بهذه الآية: أَنَّ الإِطْلَاقَ فِيهَا وَالْخُلُوقَ عَنِ التَّقْيِيدِ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُقَيَّدُ وَغَيْرُهُ لِعُمُومِ النَّفْيِ بِخِلَافِ هَذِهِ الْأُمُثِلَةِ.

(٩) - ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (الْخَدْعُ): أَنَّ تَوْهَمَ غَيْرِكَ خِلَافَ مَا تُخْفِيهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ لِتَنْزِلِهِ عَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (خَدَعَ الضَّبُّ): إِذَا تَوَارَى فِي جُحْرِهِ، وَضَبُّ خَادِعٌ وَخَدِعٌ: إِذَا أَوْهَمَ الْحَارِشَ إِقْبَالَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابٍ آخَرَ. وَأَصْلُهُ: الْإِخْفَاءُ، وَمِنْهُ: الْمِخْدَعُ، لِلْخِزَانَةِ، وَالْأَخْدَعَانِ: لِعَرَفَيْنِ خَفِيَيْنِ فِي الْعُنُقِ.

وَالْمَخَادَعَةُ تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَخَدَاعُهُمْ مَعَ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، وَلَا تَنْهَمُ لَمْ يَقْصِدُوا خَدِيعَتَهُ، بَلِ الْمَرَادُ:

إِمَّا مَخَادَعَةُ رَسُولِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَوْ عَلَى أَنَّ مَعَامَلَةَ الرَّسُولِ مَعَامَلَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلِيفَتُهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وَ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وَأَمَّا أَنَّ صُورَةَ صَنِيعِهِمْ مَعَ اللَّهِ مِنْ إِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَاسْتِثْبَاتِ الْكُفْرِ، وَصُنْعِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَهُمْ بِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ - وَهُمْ عَنْدُهُ^(١) أَخْبَثُ الْكُفَّارِ وَأَهْلُ الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ - اسْتَدْرَاجًا لَهُمْ، وَامْتِثَالِ الرَّسُولِ^(٢) وَالْمُؤْمِنِينَ أَمَرَ اللَّهُ

(١) فِي (أ): «عَنْهُمْ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَامْتِثَالِ الرَّسُولِ» عَطَفَ عَلَى «صُورَةَ صَنِيعِهِمْ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/١٥٣).

في إخفاء حالهم وإجراء حُكم^(١) المسلمين عليهم مجازاة لهم بمثل صنيعهم = صورةُ صنْعِ المخادعين.

ويحتَمِلُ أن يُراد بـ ﴿يَخْدَعُونَ﴾: يَخْدَعُونَ؛ لأنه بيانٌ لـ ﴿يَقُولُ﴾، أو استئنافٌ بذكر ما هو الغرض منه، إلا أنه أُخرج في زنة (فاعِلْتُ) للمبالغة، فإن الزَّنةَ لَمَّا كانت للمغالبة، والفعلُ متى غُولِبَ فيه كان أبلغَ منه إذا جاء بلا مقابلةٍ معارِضٍ ومُبارٍ = استصَحَبَتْ ذلك^(٢)، وَيَعْضُدُهُ قِراءَةُ مَنْ قَرَأَ: (يَخْدَعُونَ)^(٣).

وكان غرضُهم في ذلك: أن يَدْفَعُوا عن أنْفُسِهِم ما يُطْرُقُ به مَنْ سِوَاهُمْ من الكَفَرَةِ، وأن يُفْعَلَ بهم ما يُفْعَلُ بالمؤمنين من الإكرام والإعطاء، وأن يختلطوا بالمسلمين فيطلَّعوا على أسرارهم ويدفعوها إلى مُنابذِهِم، إلى غير ذلك من الأغراض والمقاصد.

﴿وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ قراءةٌ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، والمعنى: أن دائرةَ الخداعِ راجعةٌ إليهم^(٤) وَضَرَرَهَا يَحِيقُ بهم، أو أَنَّهُمْ في ذلك خَدَعُوا أنْفُسَهُمْ لَمَّا غَرَّوْهَا بذلك وخَدَعَتْهُمْ أنْفُسُهُمْ حيث حَدَّثَتْهُمْ بالأمانِي الفارغةِ وَحَمَلَتْهُمْ على مُخَادَعَةٍ مَنْ لَا تَخْفَى عليه خافيةٌ.

وقرأ الباقر: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾^(٥)؛ لأنَّ المخادعةَ لَا تَتَصَوَّرُ إِلَّا بين اثنين.

(١) في (ت): «أحكام».

(٢) قوله: «استصحبَتْ»؛ أي: الزَّنة، وهو جواب (لَمَّا) «ذلك»؛ أي: ما ذكر من المبالغة. انظر: «حاشية

الأنصاري» (١٥٣/١).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠٥/٣)، و«البحر» (١٥٨/١).

(٤) في (خ): «أن دائرة الخداع دائرة عليهم».

(٥) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٩)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

وقري: (وما يُخَدَّعون) من خَدَعَ^(١)، و: (يَخَدَّعون) بمعنى: يَخْتَدِعُونَ، و: (يُخَدَّعون) و(يُخَادَعُونَ) على البناء للمفعول ونصب (أنفسهم) بنزع الخافض^(٢). و(النَّفْسُ): ذات الشيء وحقيقته، ثم قيل للروح لأنَّ نَفْسَ الْحَيِّ به، وللقلب لأنَّه محلُّ الروح أو متعلِّقه، وللدَّم لأنَّ قَوَامَهَا به، وللماء لَقَرَطِ حاجَتِهَا إليه، وللرأي في قولهم: (فلانٌ يُؤامرُ نفسه) لأنَّه يَنْبَغُ عنها، أو يُشِبُّ ذاتاً تأمره وتشيرُ عليه. والمراد بالأنفسِ هاهنا: ذَوَاتُهُمْ، ويَحْتَمِلُ حملُها على أرواحهم وآرائهم. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: لَا يَحِشُّونَ بِذَلِكَ لَتَمَادِي غَفْلَتِهِمْ، جَعَلَ لِحُوقِ وَبَالِ الْخَدَاعِ وَرَجُوعَ ضَرَرِهِ إِلَيْهِمْ فِي الظُّهُورِ كَالْمَحْسُوسِ الَّذِي لَا يَخْفَى إِلَّا عَلَى مُؤَوِّفِ الْحَوَاسِّ، وَالشُّعُورِ: الْإِحْسَاسِ، وَمَشَاعِرِ الْإِنْسَانِ: حَوَاسُّهُ، وَأَصْلُهُ: الشَّعْرُ^(٣)، ومنه: الشُّعَارُ.

قوله: «الخدع»: هو بفتح الخاء وكسرِها كما في «الصحاح»^(٤)، واقتصر بعضهم على الكسر.

قوله: «أن توهم»: قال الشيخ سعد الدين: هو مُتَعَدِّ إلى مَفْعُولَيْنِ؛ يقال: وَهَمْتُ الشَّيْءَ أَهْمُهُ؛ أي: وَقَعَ فِي خَلْدِي، وَأَوْهَمَنِيهِ غَيْرِي وَوَهَمَنِيهِ. قوله: «الخارش»: أي: الصَّائِد.

(١) نسبت لقتادة ومورق العجلي. انظر: «المحرر الوجيز» (٩٠/١)، و«البحر» (١٦١/١)، وهي في «الكشاف» (٥٩/١) دون نسبة.

(٢) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«المحتسب» (٥١/١)، و«الكشاف» (٥٩/١)، و«البحر» (١٦١/١).

(٣) قوله: «وأصله الشعر» بكسر الشين وإسكان العين؛ أي: الفهم.

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خدع).

قال القطب: الخَرَشُ مخصوصٌ بصيد الضَّبَابِ.
وفي «الصحاح»: فلانٌ يَخْرِشُ لعياله؛ أي: يَكْتَسِبُ ويطلبُ الرِّزْقَ^(١).
قوله: «وأصله الإخفاء»: أَخَذَهُ مِنَ الإِمَامِ^(٢).
وقال ابنُ عَظِيْمَةَ نقلاً عن أَهْلِ اللُّغَةِ: أَصْلُهُ الفَسَادُ، ثم حَكَى الأوَّلُ بصيغَةِ التَّمْرِ يَضِي^(٣).

وفي كلامِ الرَّاغِبِ ما يُوهِمُ أَنَّ أَصْلَهُ التَّلَوُّنُ^(٤).
وقال الطَّبِييُّ: قد يَكُونُ الخِدَاعُ حَسَنًا إِذَا كَانَ الغَرَضُ اسْتِزْوَاجَ الغَيْرِ مِنْ ضَلَالٍ إِلَى رَشِيدٍ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِدْرَاجَاتُ التَّنْزِيلِ عَلَى لِسَانِ الرُّسُلِ فِي دَعْوَةِ الأُمَمِ^(٥).
وهذا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الإخفاء.

قوله: (ومنه: المخدع): هو بضمِّ الميمِ وكسرِها؛ قال ابنُ السَّكَيْتِ: والأصلُ الضَّمُّ، وإنَّما كُسِرَ اسْتِثْقَالًا^(٦).

قوله: «والأخدعانِ لِعَرَفَيْنِ خَفِيَيْنِ»:
قال الراغب: الخِدَاعُ: إِنْزَالُ الغَيْرِ عَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ بِأَمْرِ يُبْدِيهِ عَلَى خِلَافِ مَا يُخْفِيهِ،
ومنه: خَدَعَ الضَّبُّ: إِذَا اسْتَرَّ فِي جُحْرِهِ، وَأَخْدَعُ مِنَ ضَبٍّ، وَطَرِيقُ خَادِعٍ وَخَيْدَعٌ:
مُضِلٌّ كَأَنَّهُ يَخْدَعُ سَالِكَهُ، والمخدعُ: بَيْتٌ فِي بَيْتٍ كَأَنَّهُ بَانِيَهُ جَعَلَهُ خَادِعًا لِمَنْ رَامَ

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خرش).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠٣/٢).

(٣) لم أجده في «المحرر الوجيز».

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٥).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٦٤/٢).

(٦) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ٩٤).

تَنَاوَلَ مَا فِيهِ، وَخَدَعَ الرَّيْضُ: إِذَا قَلَّ مُتَصَوِّرًا مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْأَخْدَاعُ يُصَوِّرُ مِنْهُمَا الْخِدَاعُ لَا سِتَارَهِمَا تَارَةً وَظُهُورَهُمَا أُخْرَى، وَفِي الْحَدِيثِ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنُونَ خَدَاعَةٌ»^(١)؛ أَي: مُحْتَالَةٌ لَتَلَوْنِهَا بِالْجَدْبِ تَارَةً وَبِالْخَصْبِ تَارَةً^(٢)، انْتَهَى.

قوله: «وِخْدَاعُهُمْ مَعَ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ»:

قال الإمام: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مُخَادَعَةُ اللَّهِ مُمْتَنِعَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الضَّمَائِرَ وَالسَّرَائِرَ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُخَادَعَ بِأَنْ يَخْفَى مِنْهُ خِلَافُ مَا يُبْدَى.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ الرَّسُولَ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُمْ فِي نِفَاقِهِمْ مُخَادَعَةَ اللَّهِ^(٣).

قوله: «بَلِ الْمَرَادُ إِذَا مُخَادَعَةُ رَسُولِهِ^(٤) عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ».

قال الرَّاعِبُ: نِسْبَةُ الْخِدَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُعَامَلَةَ الرَّسُولِ كَمُعَامَلَتِهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ خِدَاعًا تَفْظِيْعًا لِفَعْلِهِمْ، وَتَعْظِيمًا وَتَنْبِيْهًا عَلَى عِظَمِ الرَّسُولِ وَعِظَمِ أَوْلِيَائِهِ، وَقَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ: إِنَّ هَذَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِمَثَلِهِ فِي الْحَذْفِ لَا يَحْصُلُ لَوْ أُتِيَ بِالْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ التَّنْبِيْهِ عَلَى أَمْرَيْنِ:

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٢٩٩)، والبخاري في «مسنده» (٢٧٤٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٨٤/٧): وقد صرح ابن إسحاق بالسماع من عبدالله بن دينار، وبقيّة رجاله ثقات.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٥)، و«المفردات في غريب القرآن» له (مادة: خدع).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠٣/٢).

(٤) في (س): «الرسول».

أَحَدُهُمَا: فَطَاعَةٌ فَعَلِهِمْ فِيمَا تَحَرَّوْهُ مِنَ الْخَدِيعَةِ، وَأَنَّهُمْ بِمُخَادَعَتِهِمْ إِنَاءَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ.

وَالثَّانِي: التَّنْبِيهُ عَلَى عِظَمِ الْمَقْصُودِ بِالْخَدَاعِ، وَأَنَّ مُعَامَلَتَهُ كَمُعَامَلَةِ اللَّهِ^(١)، أَنْتَهَى.
قَوْلُهُ: «أَوْ عَلَى أَنَّ مُعَامَلَةَ الرَّسُولِ مُعَامَلَةُ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلِيفَتُهُ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: حَاصِلُ هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِخَدْعِ اللَّهِ خَدْعُ الرَّسُولِ، فَالْمَجَازُ فِي التَّحْقِيقِ يَكُونُ فِي الْهَيْئَةِ التَّرَكِيبِيَّةِ وَالنَّسَبَةِ الْإِقَاعِيَّةِ لَا فِي لَفْظِ اللَّهِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الرَّسُولِ لِلإِطْبَاقِ عَلَى أَنَّ لَفْظَ اللَّهِ لَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا.

وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي: حَاصِلُ هَذَا الْوَجْهِ يَرْجِعُ إِلَى إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، بَيَّأَنُهُ: أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا أَمَرَ بِالْقَتْلِ فَالْقَاتِلُ هُوَ الْمُبَاشِرُ وَأَمْرُ الْمَلِكِ هُوَ السَّبَبُ، فَإِذَا قِيلَ: (قَتَلَ الْمَلِكُ فَلَانًا) أَطْلَقُوا عَلَى الْمُسَبَّبِ اسْمَ السَّبَبِ.

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا أَنْ صُورَةَ صُنْعِهِمْ مَعَ اللَّهِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: حَاصِلُ هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَدَاعِ: الْمُعَامَلَةُ الشَّبِيهَةُ بِهِ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً تَبْعِيَّةً تَمثِيلِيَّةً.

وَقَالَ الشَّرِيفُ: الْحَاصِلُ: أَنَّ بَيْنَهُمْ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مُعَامَلَةً شَبِيهَةً بِالْمُخَادَعَةِ، فَقَوْلُهُ: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ اسْتِعَارَةٌ تَبْعِيَّةٌ، وَلَيْسَ فِي هَذَا عِتَابٌ هَيْئَةً مُرَكَّبَةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَمَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا مُشَبَّهَةٌ بِهَيْئَةٍ أُخْرَى مُرَكَّبَةً مِنَ الْخَادِعِ وَالْمَخْدُوعِ وَالْخَدْعِ لِيُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى الْاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ^(٢).

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: خدع).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧١).

قوله: «بإجراء أحكام المسلمين عليهم»:

قال الطيبي: يعني به: جريان التوارث وإعطاء السهم من المغنم وغيرهما^(١).

قوله: «لأنه بيان لـ ﴿يَقُولُ﴾ أو استئناف»:

زاد في «الكشاف»: كأنه قيل: ولم يدعون الإيمان كاذبين، وما رفقهم في ذلك؟ فقيل: يُخادعون^(٢).

قال أبو حيان: وعلى كلا الوجهين لا موضع للجُمْلَةِ مِنَ الإعراب^(٣).

قوله: «والفعل متى غولب فيه»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: عورض وجرى بينه وبين صاحبه مبارأة ومقابلة.

قوله: «كان أبلغ»: زاد في «الكشاف»: لزيادة قوة الداعي إليه^(٤).

قوله: «(ويُخَدَعُونَ) و(يُخَادِعُونَ) على البناء للمفعول ونصب (أنفسهم) بنزع الخافض».

قال ابن جني في «المحتسب»: (وما يُخَدَعُونَ) قراءة عبد السلام بن شداد والجارود بن أبي سبرة، وهذا على قولك: (خَدَعْتُ زيدا نفسه) ومعناه: عن نفسه، فإن شئت قلت: حذَفَ حرف الجر فوصل الفعل كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ أي: من قومه، وإن شئت قلت: حمَلَه على المعنى فأضمر له ما

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٦٢/٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١١١/١). وقوله: «رفقهم»؛ أي: نفعهم، ومن المجاز: هذا الأمر رافق بك وعليك ورفيق: نافع بك، وأرفقني هذا الأمر ورفق بي: نفعني. قاله الطيبي. وانظر: «أساس البلاغة» (مادة: رفق).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٥٩/١).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١١١/١).

يَنْصِبُهُ، وذلك أَنَّ قولك: (خَدَعْتُ زَيْدًا عَنْ نَفْسِهِ) يَدْخُلُهُ معنى: انْتَقَضَتْهُ نَفْسُهُ، فَلَمَّا تَضَمَّنَ معناه أَجْرِي مُجْرَاهُ فِي الاستعمالِ، وعليه قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْفَصِيحِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: (رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ) وَإِنَّمَا تَقُولُ: (رَفَثْتُ بِهَا)، لَكِنْ لَمَّا ضَمَّنَ معنى الإِفْضَاءِ عُدِّي إِلَى مَا يُعَدَّى أَفْضَيْتُ بِهِ إِلَى^(١).

وقال أبو حَيَّانَ: وَمَنْ قرأ: (وما يُخَادَعُونَ) أَوْ: (يُخَادَعُونَ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ فانتصابُ ما بعدَ (إِلَّا) على ما انتصبَ عليه (زَيْدٌ غَيْرُ رَأْيِهِ)، إمَّا على [التمييز على] مذهبِ الكوفيِّينَ، وإمَّا على التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ به على ما زعمَ بَعْضُهُمْ، وإمَّا على إسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ أَي: فِي أَنْفُسِهِمْ، أَوْ: عَنْ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ ضَمَّنَ الفعلَ معنى: يُنْتَقِضُونَ وَيُسْتَلْبَوْنَ، فينتصبُ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ به كما ضَمَّنَ الرَّفَثُ معنى الإِفْضَاءِ فَعُدِّي بِهِ إِلَى^(٢) [البقرة: ١٨٧] وَلَا يَقَالُ: رَفَثَ إِلَى كَذَا، وكما ضَمَّنَ ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّ﴾ [النازعات: ١٨] معنى: أَدْعُوكَ، وَلَا يَقَالُ إِلَّا: هَلْ لَكَ فِي كَذَا^(٣).

قوله: «وَالنَّفْسُ ذَاتُ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتُهُ» زاد الإمامُ: وَلَا تَخْتَصُّ بِالْأَجْسَامِ^(٣).

قوله: «ثُمَّ قِيلَ لِلرُّوحِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدينِ والشَّرِيفُ: ظاهرُ هذا الكلامِ أَنَّ لفظَ النَّفْسِ حَقِيقَةٌ فِي الدَّاتِ مَجَازٌ فِيمَا عَدَاهَا^(٤).

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٥١ - ٥٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٦٤).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٤).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٥).

وكذا قال القطبُ وعَلَّله بأنَّ الذَّاتَ تقومُ بالروحِ وبالقلبِ وبالدمِّ وبالماءِ.
وقال الطَّبِيُّ: قوله^(١): (ثُمَّ قِيلَ لِلْقَلْبِ: نَفْسٌ) مَجَازٌ مُتَفَرِّعٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وقوله:
(لِلدَّمِ نَفْسٌ) مُتَفَرِّعٌ عَلَى الثَّانِي يَدُلُّ عَلَيْهِ: (لَأَنَّ قِوَامَهَا)؛ أَي: قِوَامَ الرُّوحِ (بِالدَّمِ)^(٢).
وقال الشَّرِيفُ: إِبْطَاقُ النَّفْسِ عَلَى الرَّأْيِ مِنْ قِبَلِ تَسْمِيَةِ الْمُسَبَّبِ بِاسْمِ السَّبَبِ
أَوْ اسْتِعَارَةً مَبْنِيَّةً عَلَى الْمُشَابَهَةِ^(٣).

قوله: «جعل لحوق وبإل الخداع...» إلى آخره.
قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ أَبْلَغُ وَأَنْسَبُ مِنْ: لَا
يَعْلَمُونَ.

(١٠) - ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ الْمَرَضُ حَقِيقَةٌ فِيمَا يَعْزِضُ لِلْبَدَنِ فَيُخْرِجُهُ
عَنِ الْإِعْتِدَالِ الْخَاصِّ بِهِ وَيُوجِبُ الْخَلَلَ فِي أَفْعَالِهِ، وَمَجَازٌ فِي الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ
الَّتِي تُخَلُّ بِكَمَالِهَا كَالْجَهْلِ وَسُوءِ الْعَقِيدَةِ وَالْحَسَدِ وَالضَّغِينَةِ وَحُبِّ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّهَا
مَانِعَةٌ مِنْ نَيْلِ الْفَضَائِلِ أَوْ مُؤَدِيَةٌ إِلَى زَوَالِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَالْآيَةُ تَحْتَمِلُهُمَا،
فَإِنْ قُلُوبُهُمْ كَانَتْ مَتَأَلِّمَةً تَحَرُّقًا عَلَى مَا فَاتَ عَنْهُمْ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَحَسَدًا عَلَى مَا يَرَوْنَ
مِنْ ثَبَاتِ أَمْرِ الرَّسُولِ وَاسْتِعْلَاءِ شَأْنِهِ يَوْمًا فَيَوْمًا، فَزَادَ اللَّهُ تَعَالَى غَمَّهُمْ بِمَا زَادَ فِي
إِعْلَاءِ أَمْرِهِ وَإِشَادَةِ ذِكْرِهِ، وَنَفُوسُهُمْ كَانَتْ مُؤَوَّفَةً بِالْكَفْرِ وَسُوءِ الْإِعْتِقَادِ وَمَعَادَاةِ النَّبِيِّ
ﷺ وَنَحْوِهَا، فَزَادَ اللَّهُ ذَلِكَ بِالطَّبْعِ، أَوْ بِازْدِيَادِ^(٤) التَّكَالِيفِ وَتَكْرِيرِ الْوَحْيِ وَتَضَاعُفِ

(١) أَي: الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ١٧٠).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٥).

(٤) فِي (خ): «بزيادة».

النصر، وكان إسنادُ الزيادةِ إلى الله تعالى من حيث إنه مسبَّبٌ من فعله، وإسنادُها إلى السُّورة في قوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لكونها سبباً.

ويحتملُ أن يُرادَ بالمرضى: ما تَدَاخَلَ قلوبهم من الجُبْنِ والخَوَرِ حين شاهدوا شوكةَ المسلمينَ وإمدادَ الله لهم بالملائكة، وَقَذَفَ^(١) الرُّعْبَ في قلوبهم، وبزيادته: تضعيفه بما زادَ لرسوله نصرَةً على الأعداءِ وَتَبَسُّطاً في البلاد.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مؤلمٌ؛ يقال: أَلِمَ فهو أَلِيمٌ كَوَجِعَ فهو وَجِيعٌ، وَصَفَ به العذابُ للمبالغة؛ كقوله:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٢)

على طريقة قولهم: جَدَّ جَدُّه.

﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، والمعنى: بسببِ كذبهم أو ببذله جزاءً له، وهو قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، وقرأ الباقون: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ مِنْ كَذَبَ^(٣)؛ لأنهم كانوا يَكْذِبُونَ الرُّسُولَ بقلوبهم^(٤) وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شياطينهم^(٥)، أو من (كَذَّبَ) الذي هو للمبالغة أو التكثير مثل: بَيَّنَ الشيءُ، و: مَوَّتَتِ البهائمُ، أو مِنْ كَذَّبَ الوحشيُّ: إِذَا جَرَى شَوْطاً وَوَقَّفَ لَيَنْظُرَ ما وراءه، فَإِنَّ المنافقَ متحيرٌ مترددٌ.

(١) قوله: «وقذف» كذا ضبطت في (ت) وكتب تحتها: «عطف على جملة شاهدوا».

(٢) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٢٠)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره. وسيأتي صدره وشرحه.

(٣) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٤٣)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٤) في (خ): «في قلوبهم».

(٥) في (ت): «شطار دينهم».

والكذب: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، وهو حرام كله لأنه علل به استحقاق العذاب حيث رتب عليه.

وما روي: أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات^(١)، فالمراد به التعريض، ولكن لما شابه الكذب في صورته سمي به.

قوله: «لأنها مانعة من نيل الفضائل...» إلى آخره: بيان لعلاقة المجاز، وهو مأخوذ من كلام الراغب^(٢).

قوله: «والآية تحتملهما»:

أقول: الذي عليه أهل التفسير حمل الآية على الثاني وهو المجاز، فقد أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن مسعود وابن عباس وأبي العالبي ومجاهد وعكرمة والحسن والربيع وقتادة، ولم يحكي خلافاً عن أحد^(٣)، والتفسير مرجعه النقل.

والعجب من المصنف وصاحب «الكشاف» أنهما في أكثر المواضع القرآنية والحديثية يحملان ما ظاهره الحقيقة على المجاز والاستعارة مع عدم الداعية إليه ومع تصريح أئمة الحديث والأجلاء بأن المراد الحقيقة على ظاهره، ويساعدهما الشريف ومن جرى مجراه على ذلك، ويتركون أئمة الحديث بقولهم: زعم أهل الظاهر، ولا مستند لهم في ذلك إلا قولهم: إن المجاز أبلغ من الحقيقة، وها هنا ورد التفسير عن الصحابة والتابعين بالمجاز ليس إلا فلم يقتصروا عليه وزادوا

(١) قوله: «كذبات»: هو بفتح الكاف والذال، جمع كذبة بإسكان الذال، وهي المرة الواحدة من كذب، فلما جمعت فتحت الذال إتياعاً للكاف.

(٢) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني «(ص: ٩٨).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٨٨ - ٢٨٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٤٣).

الحَقِيقَةَ، وَلَيْسَ فِي الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى «الْكَشَافِ» أَكْثَرُ مَشَبَّاهٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُحَدِّثِينَ مِنَ الطَّبِيبِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ^(١) مَعَ إِمَامَتِهِ فِي الْمَعْقُولَاتِ مُحَدِّثًا صُوفِيًّا.

قوله: «﴿أَلَيْمٌ﴾ أَي: مُؤْلِمٌ»:

قال أبو حيان: وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ مُجَازٌ^(٢).

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَلِيمٌ فَهُوَ الْمُوجِعُ^(٣).

قوله: «يُقَالُ: أَلِمَ فَهُوَ أَلِيمٌ...» إِلَى آخِرِهِ.

فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي: هَذَا فِرَازٌ مِمَّا قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ: أَنَّ أَلِيمًا بِمَعْنَى مُؤْلِمٍ، وَجَعَلُوهُ مِثْلَ: «بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [البقرة: ١١٧]؛ أَي: مُبْدِعُهُمَا، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ^(٤)

(١) فِي (س): «الطَّبِيبِي فَكَانَ».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (١/١٦٩).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/٤٤)، وَلَكِنْ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِلَفْظِ: الْأَلِيمِ: الْمَوْجِعُ، فِي الْقُرْآنِ كُلِّهِ.

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ لِعَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرْبٍ، وَعَجَزُهُ:

يُؤَرِّقْنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

انْظُرْ: «مَجَازُ الْقُرْآنِ» (١/٢٨٢)، وَ«الْأَصْمَعِيَّاتُ» (ص: ١٧٢)، وَ«الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ» (١/٣٦٠)، وَ«الْكَامِلُ» لِلْمَبْرَدِ (١/١٦٢)، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١/٢٩١)، وَ«مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلزَّجَاجِ (١/٨٧)، وَ«الْأَضْدَادُ» لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ص: ٨٤)، وَ«الصَّحَاحُ» (مَادَّةُ: سَمِعَ)، وَ«شَعْرُ عَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرْبِ الزَّيْدِيِّ» (ص: ١٤٠). (رِيحَانَةُ): اسْمُ أُخْتِهِ، وَ(الدَّاعِي) يَعْنِي: دَاعِي الشُّوقِ، وَهُوَ فَاعِلُ الْجَارِ الْمَعْتَمَدِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ؛ أَي: أَحْصَلَ هَذَا الدَّاعِي الْمَسْمُوعُ أَوْ أَتَى مِنْ جَانِبِ رِيحَانَةٍ، أَوْ هُوَ مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ وَالْجَارُ خَبَرُهُ؛ أَي: أَهَذَا الدَّاعِي حَصَلَ أَوْ أَتَى مِنْ رِيحَانَةٍ، وَ(يُؤَرِّقْنِي) صِفَةٌ أَوْ حَالٌ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ كَمَا فِي اللَّثِيمِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» (١٨٨) - مَكْتَبَةُ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، وَ«حَاشِيَةُ الْجَارِبَرْدِيِّ» (ج ١/١٧٦).

أَي: الْمُسْمِعُ.

وَالزَّمْخَشَرِيُّ يَقُولُ: إِنَّ فَعِيلًا إِنَّمَا يَكُونُ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، فَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ فَلَا يَجِيءُ مِنْهُ فَعِيلٌ فَلَا يُقَالُ (فَعِيلٌ) فِي (أَحْسَنَ) وَلَا فِي (أَعْطَى).

فَجَعَلَ أَلِيمًا مَأْخُودًا مِنَ أَلَمِ الثَّلَاثِيِّ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِهِمْ: (وَجَعَ الرَّجُلُ فَهُوَ وَجِيعٌ)^(١). وَاحْتِاجَ إِلَى مَجَازٍ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ أَنَّ الْمُتَوَجَّعَ وَالْمُتَأَلِّمَ هُوَ الْإِنْسَانُ، وَقَدْ يُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى الْمَصْدَرِ الْحَالِّ بِهِ فَيُقَالُ: (ضَرَبْتُ وَجِيعًا) وَالْوَجَعُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَضْرُوبِ، وَيُقَالُ: (عَذَابٌ أَلِيمٌ) وَالْأَلَمُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُعَذَّبِ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِهِمْ: (جَدَّ جِدَّةً)، وَالْجِدُّ فِي الْأَمْرِ هُوَ الْاجْتِهَادُ وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ فِعْلُ الْجَادِّ لَا فِعْلُ الْجِدِّ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] فَقَدْ فَسَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي مَكَانِهِ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ﴾ كَقَوْلِكَ: جَمِيلُ الْوَجْهِ وَكَرِيمُ الْأَبِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: مُبْدِعُ السَّمَاوَاتِ، بَلِ الْمَعْنَى: بَدِيعَةُ سَمَاوَاتِهِ؛ كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى: جَمِيلٌ وَجْهُهُ، وَكَرِيمٌ أَبُوهُ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ

فَقَدْ ذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِيْمَا عُلِّقَ عَنْهُ - وَرَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ عَلَى حَاشِيَةِ الْكَشَافِ - أَنَّ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١١٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٣٦)، ولفظه: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ﴾ من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها؛

أَي: بَدِيعُ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَقِيلَ: الْبَدِيعُ بِمَعْنَى الْمُبْدِعِ؛ كَمَا أَنَّ السَّمِيعَ فِي قَوْلِ عَمْرٍو: (أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ) بِمَعْنَى الْمُسْمِعِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

المراد: مِنْ رِيحَانَةٍ دَاعٍ مِنْ قَلْبِي سَمِيعٌ لِدُعَائِ دَاعِيهَا، لَا بِمَعْنَى مُسْمِعٍ^(١).
ويؤيدُه قوله:

يُؤرِّقْنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

فَإِنَّ أَكْثَرَ الْقَلَقِ وَالْأَرْقِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ دَوَاعِي النَّفْسِ وَأَفْكَارِهَا.

وهذه الحاشيةُ التي أنقلُ منها على الإبهامِ وقعَ لي منها مُجلَّدٌ على سورةِ

(١) كلام الزمخشري ورد في هامش بعض نسخه الخطية، وذكره الجاربردي في «حاشيته على الكشف» (ج ١/ ١٧٦)، وقد أثبتناه في حواشي طبعتنا من «الكشاف» (١/ ٣٣٧)، وهذا نصه: (السميع بمعنى السامع في البيت؛ لأن داعي الشوق لما دعاه (أي: دعا الشاعر) صار (أي: الشاعر) سميعاً لدعوته، فتسبب الداعي لكونه سميعاً، فأوقع على الداعي اسم السميع لكونه سبباً فيه (أي: في السماع)؛ كقوله: (إذا رد عافي القدر من يستعيرها)، على أن الشاذ لا يصح القياس عليه وإن ثبت).

وقوله: (إذا رد عافي...)، عجز بيت لعوف بن الأحوص كما في «المفضليات» (ص: ١٧٦)، و«الحيوان» (٥/ ٧٥)، و«الصحاح» (مادة: عفا). ولمضرس الأسدي كما في «الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٤١٨)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٣/ ١٢٤١). وصدرة:

فلا تسألني واسألني عن خليقتي

عافي القدر: ما يبقى في أسفل القدر من المرققة، وموضع «عافي» رفعٌ على الفاعلية؛ لأنه هو الذي يردُّ المستعيرَ ويمنع المعيرَ من إعاة القدر، والفاعلُ على الحقيقة صاحبُ القدر، وهكذا كانوا يفعلونه في تناهي القحط وشدة الزمان. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٣٩). وملخص كلامه: أن صاحب القدر يمتنع من إعارتها في أيام القحط لما يبقى في أسفلها من المرق الذي هو في أشد الحاجة إليه، بينما الشاعر مترفع عن أمثال هذا. وموضع الشاهد: نسبة المنع إلى عافي القدر الذي هو سبب المنع، أما المانع في الحقيقة فهو صاحب القدر.

البقرة، ولم يكتب عليه اسم مؤلفه، فأنا أنقل عنه مُبهماً وأظن أنها^(١) «حاشية الجاربردي»^(٢).

قوله:

«تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرْبٌ وَجِيعٌ»

قال الطيبي: أنشد أوله الزجاج:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهُمْ بِحَيْلٍ^(٣)

أي: وأصحاب حيل، «دَلَفَتْ»: دَنَوْتُ، يقال: دَلَفَتِ الْكَتِيبَةُ فِي الْحَرْبِ؛ أي: تَقَدَّمتْ، وَالتَّحِيَّةُ: مَصْدَرُ حَيَّيْتُهُ تَحِيَّةً؛ أي: رُبَّ جَيْشٍ قَدْ تَقَدَّمتْ إِلَيْهِمْ بِجَيْشٍ وَالتَّحِيَّةُ بَيْنَهُمُ الصَّرْبُ بِالسَّيْفِ^(٤) لَا الْقَوْلُ بِاللِّسَانِ كما هو العادة، وَالْوَجِيعُ فِي الْحَقِيقَةِ: الْمَضْرُوبُ، لَا الصَّرْبُ^(٥).

وقال الشَّريفُ: يقالُ: دَلَفَتِ الْكَتِيبَةُ: تَقَدَّمتْ، وَدَلَفَ الشَّيْخُ: إِذَا قَارَبَ الْخَطُوءَ، وَكِلَا الْمَعْنِيَيْنِ حَسَنٌ هُنَا، وَالبَاءُ فِي «بِحَيْلٍ» لِلتَّعْدِيَةِ^(٦).

(١) في (س): «وأظنها».

(٢) وليس ظنه في مكانه؛ لعدم المطابقة هنا، ولأنه سينقل منها كلاماً فيما سيأتي ليس في «حاشية الجاربردي».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٢٠)، وفيه: (لها) بدل (لهم).

(٤) في (س): «بالسيوف».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٧٧/٢).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٨).

وفي «شرح شواهد سيبويه» للزمخشري: «أن هذا البيت لعمر بن مَعْدِي كَرَب^(١)».

قوله: «على طريقة قولهم: جَدَّ جَدُّه»:

قال الطَّيْبِيُّ: أي: طريقة الإسنادِ المجازي^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: ظاهرُ هذا الكلام أنه من قبيل الإسنادِ إلى المصدرِ مثل: (جَدَّ جَدُّه) لكن لا يخفى أنه ليس مصدرَ الفعل المُسْنَدِ، وإنما يكون كذلك لو قيل: (أَلَمْ أَلَيْمٌ) (وَجَعَّ وَجِيعٌ)، فمن هنا قد يُتَكَلَّفُ فيقال: العذابُ هو الأَلَمُ الفادِحُ، والضَرْبُ - أعني: المَضْرُوبِيَّةُ - هو الوجعُ.

قوله: «والمعنى: بسبب كَذِبهم»:

قال الشَّريْفُ: أشارَ بذلك إلى أن لفظةَ (ما) مصدرية^(٣).

وقال أبو حيان: زعم أبو البقاء أن كونَ (ما) مَوْصُولَةً أظهرُ، قال: لأنَّ الهاءَ المُقَدَّرَةَ عائدةً إلى (الذي) دونَ المصدرِ^(٤)، ولا يلزم أن يكونَ تَمَّ هاءُ مُقَدَّرَةً، بل مَنْ قرأ: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتَّخْفِيفِ فالفعلُ غيرُ مُتَعَدٍّ، ومن قرأ بالتَّشْدِيدِ فالمفعولُ محذوفٌ لفهم المعنى، تقديره: بكونهم يُكْذِبُونَ اللهَ في أخبارِهِ والرَّسُولَ فيما جاء به^(٥).

قوله: «من كَذَبه»؛ أي: على أنه للتَّعْدِيَةِ بمعنى: يُكْذِبُونَ النَّبِيَّ؛ أي: يَعْتَقِدُونَهُ

كاذبًا.

(١) انظر ما تقدم في تخريج البيت.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٧٧/٢).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١٧٨/١).

(٤) قال أبو البقاء في «التبيان في إعراب القرآن» (٢٧/١): «و(ما) هنا مصدرية، وصلتها (يكذبون)».

ولم نقف على ما نقله أبو حيان.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٦٩/١ - ١٧٠).

قوله: «أَوْ مِنْ كَذَبٍ»^(١) الذي هو للمبالغة أو التّكثير:

قال الطّبيي: الفرقُ بين الكثرة والمبالغة: أنَّ الكثرة تُفيدُ صدورَ هذا المعنى من الشّخصِ مراراً كثيرةً، والمبالغة لا تَسْتَدْعِي المَرَّات، بل المرادُ أنَّ الشّخصَ في نفسه بليغٌ في كذبه كأنّه بمنزلةٍ مرارٍ كثيرةٍ^(٢).

وقال الشّيخُ سعدُ الدين: المبالغة: الزيادةُ في الكيفيّة؛ أي: يَكْذِبُونَ كَذْبًا عَظِيمًا، والتّكثيرُ: الزيادةُ في الكميّة من جهةِ كثرةِ الفاعلين.

قوله: «مثل: بَيَّنَ الشَّيْءُ»؛ أي اتّضح، بمعنى: بَانَ، غيرَ أنَّ (بَيَّنَ) أبلغُ؛ لأنّه يدلُّ على كمالِ ظُهورِ الشَّيْءِ وإيضاحه.

قوله: «وَمَوَّتَ الْبَهَائِمُ»: هو بمعنى: ماتت، غيرَ أنّه يُفيدُ الكثرة، ففي كلامِ المُصنّفِ لَفٌ ونَشْرٌ مُرْتَبٌ، فَإِنَّ «بَيَّنَ الشَّيْءُ» راجعٌ إلى المبالغة، و«مَوَّتَ الْبَهَائِمُ» راجعٌ إلى التّكثيرِ كما أفصحَ بِهِ في «الكشاف»^(٣).

قوله: «أَوْ مِنْ كَذَبٍ الْوَحْشِيِّ..» إلى آخره:

قال الطّبيي: فعلى هذا هو استِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ واقعةٌ على التّمثيل^(٤).

وقال الشّيخُ سعدُ الدين والشّريف: هو مجازٌ عَن كَذَبٍ الذي للتّعديّة، كأنّه يُكْذِبُ رأيَه وظنّه فيتردّد^(٥).

(١) في (س): «كذّبي».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطّبيي (١٨٣/٢).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١١٧/١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطّبيي (١٨٣/٢).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١٧٩/١).

زَادَ الشَّرِيفُ: وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَكَانَ حَالُ الْمُنَافِقِ شَبِيهَةً بِهِ، جَازَ أَنْ يُسْتَعَارَ مِنْهُ لَهَا وَإِنْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَى^(١).

قوله: «وَالكَذِبُ هُوَ الْخَبَرُ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، حَرَامٌ كُلُّهُ»:

تَبَعَ فِي ذَلِكَ «الْكَشَافُ»^(٢) وَلَيْسَ كَمَا قَالَاهُ، بَلْ مِنَ الْكَذِبِ مَا هُوَ مُبَاحٌ، وَمَا هُوَ مَنْدُوبٌ، وَمَا هُوَ وَاجِبٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ الْكَذِبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا ثَلَاثًا»^(٣): الرَّجُلُ يَكْذِبُ فِي الْحَرْبِ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَةٌ، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَيُرْضِيهَا، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ^(٤).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» حَدِيثًا: «الْكَذِبُ كُلُّهُ إِثْمٌ إِلَّا مَا نَفَعَ بِهِ مُسْلِمٌ أَوْ دَفَعَ بِهِ عَنْ دِينٍ»^(٥).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/١٧٩).

(٢) انظر: «الکشاف» للزمخشري (١/١١٦).

(٣) فِي النسخ: «ثلاث».

(٤) أوردته الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٨١)، وقال: رواه الطبراني، وفيه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف.

قلت: وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، رواه الترمذي (١٩٣٩) وقال: حديث حسن غريب.

وآخر من حديث أم كلثوم رضي الله عنها سيأتي.

(٥) ورواه البزار في «مسنده» (٤١٦٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «الکذب مكتوب إلا ما نفع به مسلم أو دفع به عنه»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٨١)، وقال: رواه البزار، وفيه رشدين وغيره من الضعفاء.

قال النووي في «الأذكار»: «أما المُسْتَشْنَى منه فَقَدْ رَوَيْنَا فِي «الصحيحين»، عَنْ
أُمِّ كَلْثُومٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ
فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا»^(١). زَادَ مُسْلِمٌ: قَالَتْ أُمُّ كَلْثُومٍ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرَخِّصُ فِي
شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ، يَعْنِي: الْحَرْبَ وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ وَحَدِيثَ
الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَالْمَرْأَةِ زَوْجَهَا»^(٢).

فهذا الحديث صريح في إباحة بعض الكذب للمصلحة.

وقد ضبط بعض العلماء ما يُباح منه، وأحسن ما رأيته في ضبطه ما ذكره أبو
حامد الغزالي فقال: الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن
التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام لعدم الحاجة إليه، وإن
أمكن التوصل إليه بالكذب ولم يمكن بالصدق فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل
ذلك المقصود مباحاً، وواجب إن كان المقصود واجباً.

فإذا اختفى مسلم من ظالم وسأل عنه وجب الكذب بإخفائه، وكذا لو كان عنده
أو عند غيره وديعة وسأل ظالم يريد أخذها منه وجب عليه الكذب بإخفائها، ولو
استحلّفه عليها لزمه أن يحلف ويؤري في يمينه، وكذا لو كان مقصود حرب أو إصلاح
ذات البين أو استمالة قلب المجني عليه في العفو عن الجناية لا يحصل إلا بالكذب
فالكذب ليس بحرام.

وكذلك كل ما ارتبط به غرض صحيح له أو لغيره: فالذي له مثل أن يأخذه
ظالم ويسأله عن ماله ليأخذه فله أن ينكره، أو يسأله السلطان عن فاحشة بينه

(١) رواه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٠٥).

وبين الله تعالى ارتكَبَهَا فَلَهُ أَنْ يُنْكِرَهَا ويقول: مَا زَيْتُ، أو: مَا سَرَقْتُ، مثلاً، وقد اشتهرت الأحاديث بتلقيين الذين أَقْرَأُوا بِالْحُدُودِ الرَّجُوعَ عن الإقرار.
وأما غرض غيره فمثل أن يُسأل عن سرِّ أخيه فيُنْكِرَهُ ونحو ذلك.
وينبغي أن يُقَابَلَ بين مَفْسَدَةِ الْكَذِبِ وَالْمَفْسَدَةِ الْمُرتَبَةِ عَلَى الصِّدْقِ، فإن كَانَتِ الْمَفْسَدَةُ فِي الصِّدْقِ أَشَدَّ ضَرَرًا فَلَهُ الْكَذِبُ، وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ أَوْ شَكَّ حَرَمٌ عَلَيْهِ الْكَذِبُ^(١)، انتهى.

وفي الحاشية المشار إليها^(٢): هذا الذي^(٣) ذكره الزمخشري بناءً على مذهبه في التحسين والتفبيح، فهم يقولون: الْكَذِبُ كُلُّهُ قَبِيحٌ وَإِنْ تَضَمَّنَ مَصْلَحَةً، بناءً على أَنَّ الْأَحْكَامَ تَابِعَةٌ لِأَوْصَافٍ فِي الذَّاتِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْكَذِبُ لِلْمَصْلَحَةِ مُبَاحٌ وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، كَمَا إِذَا اخْتَفَى مَظْلُومٌ وَسُئِلَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الصِّدْقُ فِي الْإِعْلَامِ بِهِ وَيَجِبُ الْكَذِبُ، انتهى.

وهذا الموضع مما مشى على البيضاءي من «الكشاف» فلم يتنبه أنه على مذهبه، وما تنزه عن الغفلة إلا الله سبحانه.

قوله: «وما روي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات»: روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة في حديث الشفاعة: «فيقول إبراهيم: إني كذبت ثلاث كذبات»^(٤).

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٣٠١-٣٠٢).

(٢) وليست هي حاشية الجاربردي كما ظن المؤلف وبيناه في مكانه، ولأن الكلام الآتي ليس فيها.

(٣) في (س): «هذا المعنى».

(٤) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (٣٢٧/١٩٤).

وفي رواية: «وذكر قوله في الكوكب: ﴿هَذَا رَأْيِي﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفات: ٨٩]»^(١).
وروى الترمذي، عن أبي سعيد في حديث الشفاعة: «فيأتون إبراهيم فيقول: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ» ثم قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إِلَّا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ»^(٢).

وفي رواية عند أحمد وأبي يعلى: «إِنِّي كَذَبْتُ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ وَاللَّهِ إِنْ أُجَادِلَ بِهِنَّ إِلَّا عَنْ دِينِ اللَّهِ: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفات: ٨٩] وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقوله لا مرأته حين أتى على الملك: «أختي»^(٣).
وفي الحاشية المشار إليها: حكى ابن خطيب الري^(٤) أنه باحث رجلاً في هذا الحديث وقال: يجب القطع بكذب الراوي لأنه قد ثبت عصمة الأنبياء، فقال له الرجل: كيف يكذب الراوي والحديث ثابت في الصحيحين؟ فقال: تكذب الراوي حتى يصدق إبراهيم أوكلي.

قال صاحب الحاشية: وهذا البحث فاسد من ابن الخطيب.

قوله: «فالمراد التعريض»:

قال الشيخ أكمل الدين: اختلِفَ في معنى التعريض هاهنا؛ فقليل: هو

(١) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (٣٢٨/١٩٤).

(٢) رواه الترمذي (٣١٤٨)، وقال: حديث حسن.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٤٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٣٢٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظ أحمد: «والله إن حاول بهنَّ إلا عن دين الله». ولفظ أبي يعلى: «والله ما أراد بهنَّ إلا عزَّةَ لدين الله».

(٤) في هامش (س): «المراد به الإمام فخر الدين الرازي».

خِلَافُ التَّصْرِيحِ، وَهُوَ تَضْمِينُ الْكَلَامِ دَلَالَةً لَيْسَ لَهَا فِيهِ ذِكْرٌ.
وقيل: هو اللفظُ المُشارُ به إلى جانبِ والغرضُ جانبٌ آخَرُ، وَسُمِّيَ تَعْرِيضًا لِمَا
فيه من التَّعَرُّجِ عَنِ الْمَطْلُوبِ^(١).

وبهذا الأخيرِ جَزَمَ الطَّبِيُّ وقال: يقال: نَظَرَ إِلَيْهِ بَعْرُضٍ وَجْهَهُ؛ أَي: بِجَانِبِهِ،
ومنه المعارِضُ في الكلامِ، وهي التَّوَرِيَّةُ بِالشَّيْءِ.

قال: ونوعٌ من التَّعْرِيضِ يُسَمَّى: الاسْتِدْرَاجَ، وهو إِرْخَاءُ الْعِنَانِ مَعَ الْخَصْمِ فِي
الْمُجَارَاةِ لِيَعْتَرِ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيئُهُ، فَسَلَكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْقَوْمِ هَذَا الْمَنْهَجَ.
أَمَّا قَوْلُهُ فِي الْكَوَاكِبِ: ﴿هَذَا رَآيَ﴾ [الأنعام: ٧٦] فَكَانَ أَبُوهُ وَقَوْمُهُ يَعْبُدُونَ
الْأَصْنَامَ وَالْكَوَائِبَ فَأَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُمْ عَلَى الْخَطَا فِي دِينِهِمْ، وَيُرْشِدَهُمْ إِلَى أَنَّ شَيْئًا
مِنْهَا لَا يَصْلُحُ لِلْإِلَهِيَّةِ لِقِيَامِ دَلِيلِ الْحُدُوثِ فِيهَا، وَأَنَّ وَرَاءَهَا مُحْدَثًا أَحْدَثَهَا.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] فَتَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ الَّذِي لَمْ
يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِ الْمَضَرَّةِ عَنْ نَفْسِهِ كَيْفَ يُرْجَى مِنْهُ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفات: ٨٩] فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْهَمَهُمْ أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِأَمَارَةٍ
عَلِمِ النُّجُومِ عَلَى أَنَّهُ سَيَسْقَمُ لِيَتْرَكَوهُ فَيَفْعَلَ بِالْأَصْنَامِ مَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، أَوْ: سَقِيمٌ لِمَا
أَجِدُ مِنَ الْغِيْظِ وَالْحَنَقِ بِاتِّخَاذِكُمُ النُّجُومَ آلِهَةً^(٢).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «هَذِهِ أَخْتِي» فَالْغَرَضُ مِنْهُ: الْأَخُوَّةُ فِي
الدِّينِ؛ تَخْلِيصًا مِنْ يَدِ الظَّالِمِ.

(١) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث، ورقة ٤٥/ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ١٧٩ - ١٨٠).

قال الطَّبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا شَهِدَ لَهُ الصَّادِقُ المصدوقُ بالبراءة، فما بَالُهُ يَشْهَدُ على نَفْسِهِ بِهَا؟

قُلْتُ: نَحْنُ وَإِنْ أَخْرَجْنَاهَا عَنْ مَفْهُومِ الكَذِبَاتِ بِاعْتِبَارِ التَّوَرِيَةِ وَسَمِّيْنَاهَا مَعَارِيضَ، فَلَا نُنْكِرُ أَنَّ صُورَتَهَا صَوْرَةُ التَّعْرِيجِ عَنِ الْمُسْتَقِيمِ، فَالْحَبِيبُ قَصَدَ إِلَى^(١) بَرَاءَةِ سَاحَةِ الْخَلِيلِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهَا فَسَمَّاهَا مَعَارِيضَ حَيْثُ قَالَ: «مَاحِلٌ»^(٢)؛ أَي: جَادِلٌ، وَهُوَ مَعْنَى التَّعْرِيجِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ، وَالْخَلِيلُ لِمَحِّ إِلَى مَرْتَبَةِ الشَّفَاعَةِ هُنَاكَ وَأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْحَبِيبِ فَتَجَوَّرَ فِي الْكَذِبَاتِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَمَا بِهِمْ مِنْ شَأْنٍ أَنْفُسُهُمْ يَدْفَعُونَهُمْ بِذَلِكَ، هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَصَوَّرَ هَذَا الْمَقَامُ فَإِنَّهُ مِنْ مَزَالِ الْأَقْدَامِ، أَلَا تَرَى إِلَى الْإِمَامِ كَيْفَ ذَهَلَ عَنْ ذَلِكَ وَطَعَنَ فِي الْأَثْمَةِ.

وَقَالَ فِي (سُورَةِ يَوْسُفَ): الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُقْبَلَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِثَلَاثِ مَوَاقِفَ تَكْذِيبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ صَوْنَهُمْ عَنِ نَسْبَةِ الْكُذْبِ إِلَيْهِمْ أَوَّلَى مِنْ صَوْنِ الرُّوَاةِ^(٣)، انْتَهَى. قُلْتُ: قَدْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَنْكَرَهُ اعْتِمَادًا عَلَى صُعُوبَةِ ظَاهِرِهِ.

وَكَذَا وَقَعَ أَيْضًا لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقْلَانِيَّ وَالْإِمَامِ الْحَرَمِينِ وَابْنِ فُورَكَ وَلِلْقَاضِي عِيَاضٍ وَلِلْغَزَالِيِّ وَآخَرِينَ أَجَلَاءَ أَنْكَرُوا أَحَادِيثَ وَهِيَ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَتَعَجَّبَ مِنْهُمْ أَثْمَةُ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ. وَأَرْجُو أَنْ أَجْمَعَهَا فِي جُزْءٍ، وَسَيَمُرُّ بِكَ فِي هَذِهِ الْحَاشِيَةِ أَشْيَاءٌ مِنْهَا.

(١) «إِلَى»: لَيْسَ فِي (س).

(٢) تَقْدِمُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انْظُرْ: «فُتُوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٢/ ١٨٠ - ١٨١). وَانْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (١٨/ ٤٤٣).

(١١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطفٌ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وما روي عن سلمان أن أهل هذه الآية لم يأتوا بعد، فلعله أراد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط، بل وسيكون من بعد من حاله حالهم؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها.

و(الفساد): خروج الشيء عن الاعتدال، والصِّلَاحُ ضده، وكلاهما يَعْمَانُ كُلُّ ضَارٍّ وَنَافِعٍ، وكان من فسادهم في الأرض: هَيْجُ الحروبِ والفتنِ بمخادعة المسلمين، وممالأة الكفار عليهم بإفشاء^(١) الأسرارِ إليهم، فإن ذلك يؤدي إلى فساد ما في الأرض من الناس والدواب والحرث.

ومنه: إظهارُ المعاصي والإهانةُ بالدين، فإن الإخلالَ بالشرائع والإعراض عنها مما يُوجِبُ الهَرْجَ والمَرْجَ ويخلُ بنظام العالم. والقائل هو الله تعالى أو الرسول أو بعض المؤمنين.

﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ جوابٌ لـ ﴿إِذَا﴾ وردٌ للناصح على سبيل المبالغة، والمعنى: أنه لا يصحُّ مخاطبتنا بذلك، فإن شأننا ليس إلا الإصلاح، وإنَّ حالنا متمحِّضٌ عن شوائب الفساد؛ لأنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ يفيدُ قَصْرَ ما دخله^(٢) على ما بعده، مثل: إِنَّمَا زيدٌ منطلقٌ، و: إِنَّمَا ينطلقُ زيد.

وإنما قالوا ذلك لأنهم تصوَّروا الفسادَ بصورة الصِّلاحِ لما في قلوبهم من المرض؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

(١) في (ت): «وإفشاء».

(٢) في (خ): «دخل عليه».

(١٢) - ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ رَدُّ لِمَا ادَّعَوْهُ أَبْلَغَ رَدًّا؛ للاستئناف به، وتصديره بحرفي التأكيد:

﴿أَلَا﴾ المنبهة عَلَى تحقيق^(١) ما بعدها، فَإِنَّ هَمْزَةَ الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً، ونظيره: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعدها إِلَّا مصدرة بما يَتَلَقَّى بها الْقَسَمُ، وأختها: (أَمَا) التي هي من طلائع القسم.

و(إِنَّ) المقررة للنسبة.

وتعريف الخبر، وتوسيط الفصل لردِّ ما في قولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بـ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾.

قوله: «عطف على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾»، فيه أمور:

الأول: قال أبو حيان: إذا كان عطفاً على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ كان موضعه نصباً؛ لأنه معطوفٌ على خبر (كان) والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ، وهي إذ ذاك جزءٌ من السببِ الذي استحقَّوا به العذابَ الأليم، وإذا كان عطفاً على ﴿يَقُولُ﴾ فلا محلَّ له من الإعرابِ لأنه معطوفٌ على صِلَةٍ ﴿مَنْ﴾ والصِّلَةُ لا محلَّ لها، ولا تكونُ جزءاً من السببِ^(٢).

الثاني: قال في «الكشاف»: والأوَّلُ أوجه^(٣).

قال صاحبُ «التقريب»: لأنه أقربُ، وليفيدَ تَسْبِيَهُ للعذابِ أيضاً.

(١) في (أ): «تحقق».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٨١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١١٨).

زاد الطَّبِيُّ: وليؤدَّن أَنَّ صِفَةَ الْفَسَادِ يُحْتَرَزُ مِنْهَا لِقُبْحِهَا كَمَا يُحْتَرَزُ مِنَ الْكُذْبِ^(١).
 زَادَ الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينِ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَلَثَلَا يَلْزَمَ تَحُلُّلُ الْبَيَانِ أَوْ
 الْإِسْتِنَافِ^(٢) فِيمَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ أَوْ الصِّفَةِ^(٣).

قال القطب والطَّبِيُّ والتَّفَازَانِي والشَّرِيفُ: ويمكنُ أن يقال: إِنَّ الثَّانِي أَوْجَهُ
 لِأَنَّ فِي الْعَطْفِ عَلَى «يَقُولُ آمَنَّا» تَصْيِيرًا لِلآيَاتِ عَلَى سَنَنِ تَعْدِيدِ قِبَائِحِهِمْ،
 فَيُفِيدُ صِفَةً أُخْرَى لَهُمْ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ» ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾
 مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا» ﴿فَلَوْ عُطِفَ عَلَى «يَكْذِبُونَ»﴾ كَانَا أَيْضًا
 مَعْطُوفَيْنِ عَلَيْهِ، فَيَدْخُلَانِ فِي حِيزِ تَسَبُّبِ الْعَذَابِ فَتَنْتَفِي فَائِدَةُ اخْتِصَاصِ الْكُذْبِ
 بِالذِّكْرِ بِالْكَلِّيَّةِ^(٤).

وعِبَارَةُ الشَّيْخِ سَعْدِ الدِّينِ: وَقَدْ يُقَالُ: بَلِ الثَّانِي أَوْجَهُ؛ لِتَكُونَ الْآيَاتُ عَلَى سَنَنِ
 تَعْدِيدِ قِبَائِحِهِمْ، وَتَفِيدُ اتِّصَافَهُمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ قَصْدًا وَاسْتِقْلَالًا، وَتَدُلُّ عَلَى
 أَنَّ الْعَذَابَ لَاحِقٌ بِهِمْ مِنْ أَجْلِ^(٥) كَذِبِهِمُ الَّذِي هُوَ أَدْنَى حَالِهِمْ فِي الْكُفْرِ وَالنَّفَاقِ،
 فَكَيْفَ بِسَائِرِ الْأَحْوَالِ؟

قال: فَإِنْ قِيلَ: فَالْعَطْفُ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ - أَعْنِي: (مِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ) - أَوْفَى
 بِتَأْدِيَةِ هَذِهِ الْمَعَانِي فَلِمَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؟

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ١٨٤)، وعنه نقل المصنف قول صاحب «التقريب».

(٢) في (س): «والاستئناف».

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٦/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ١٨٤ - ١٨٥)، و«حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

(٥) في (س): «بهم لأجل».

قلنا: لأنّه لا يفيد دخول هذه الأحوال في ذكر المنافقين وبيان قصّتهم وحالهم، ولا يحسن عود الضمائر إليهم عند من له معرفة بأساليب الكلام.

الثالث: قال أبو حيان: ما أجازّه الزّمخشرى من العطف على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أجازّه أيضاً أبو البقاء، وهو خطأ إن كانت (ما) في قوله: ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ موصولة بمعنى الذي، وذلك أن المعطوف على الخبر خبر، و﴿يَكْذِبُونَ﴾ قد حذفت منه العائد على (ما)، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ إلى آخر الآية لا ضمير فيه يعود على (ما)، فبطل أن يكون معطوفاً عليه إذ يصير التقدير: ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا: إنّما نحن مُصلِحُونَ، وهذا كلام غير مُنتظم لعدم العائد. وإن كانت مصدرية فعلى مذهب الأخفش يكون هذا الإعراب أيضاً خطأ، إذ عنده أن (ما) المصدرية اسم يعود عليها من صلتها ضمير، والجملّة المعطوفة عارية منه.

وأما على مذهب الجمهور فهذا الإعراب سائغ^(١)، انتهى.

الرابع: قال أبو حيان: لم يذكر الزّمخشرى وأبو البقاء في إعراب هذا سوى أن يكون معطوفاً على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وزعم^(٢) أن الأول أوجه، وقد ذكرنا ما فيه.

والذي نختاره أن يكون من باب عطف الجمل، وأن هذه الجملّة مُستأنفة لا موضع لها من الإعراب، إذ هذه الجملّة والجملتان بعدها هي من تفاصيل الكذب ونتائج التكذيب، ألا ترى قولهم ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، وقولهم: ﴿أَتُؤْمِنُ كَمَا ءَامَرَ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨١).

(٢) في «البحر»: «وزعماً».

الشَّهَاءَةِ ﴿ وَقَوْلُهُمْ عِنْدَ لِقَاءِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿ءَاَمَنَّا﴾ كَذِبٌ مَحْضٌ!؟ فَنَاسِبَ جَعَلَ ذَلِكَ جُمْلًا مُسْتَقِلَّةً ذُكِرَتْ لِإِظْهَارِ كَذِبِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، وَنِسْبَةِ السَّفَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَاسْتِهْزَائِهِمْ، فَكَثُرَ بِهِذِهِ الْجُمْلِ وَاسْتِقْلَالُهَا ذَمُّهُمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهَا سِبْقَتَ صَلَةٍ جُزْءٍ كَلَامٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ لَا تَكُونُ مَقْصُودَةً لِدَاثِهَا، إِنَّمَا جِيءَ بِهَا مَعْرِفَةً لِلْمَوْصُولِ إِنْ كَانَتْ اسْمًا وَمُتَمِّمَةً لِمَعْنَاهُ إِنْ كَانَ حَرْفًا^(١).

قوله: «وما روي عن سلمان أن أهل هذه الآية لم يأتوا بعد» أخرجه ابن جرير عنه^(٢).

قوله: «فلعله أراد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط، بل وسيكون من بعد من حاله حالهم»: هو جواب ابن جرير، ولَفْظُهُ: لَعَلَّهُ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ فَنَاءِ الَّذِينَ كَانُوا بِهِذِهِ الصَّفَةِ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ خَبَرًا مِنْهُ عَمَّنْ هُوَ جَاءَ مِنْهُمْ بَعْدَهُمْ وَلَمَّا يَجِئُ [بعد]^(٣).

قوله: «وكان من فسادهم في الأرض»:

قال التَّفَازَانِيُّ وَالشَّرِيفُ: أَي: مِنَ الْفَسَادِ النَّاشِئِ مِنْ جِهَتِهِمْ، لَا فِسَادِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: إِفْسَادِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَمَالَةَ وَنَحْوَهَا إِفْسَادٌ لَا فِسَادٌ^(٤).

قوله: «هَيِجُ الحُرُوبِ»، يُقَالُ: (هَاجَ الشَّيْءُ هَيِجًا وَهَيِجَانًا)؛ أَي: ثَارَ، وَ(هَاجَهُ غَيْرُهُ)، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨١ - ١٨٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٩٧).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٩٨) وما بين معكوفتين منه.

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

قال الشيخ سعد الدين والشريف: والأنسب أن يُحمل هنا على غير المتعدي؛ لأنَّ المتعدي إفساد لا فساد^(١).

قوله: «وممالة الكفار»:

الراغب: مَالَأْتُهُ: عَاوَنْتُهُ وَصِرْتُ مِنْ مَلَأْتُهُ؛ أَي: جَمَعْتُهُ، كَشَايَعْتُهُ؛ أَي: صِرْتُ مِنْ شِيعَتِهِ^(٢).

قوله: «فإنَّ ذلك يؤدي إلى فساد ما في الأرض»:

قال التفتازاني والشريف: توجيهُ لإطلاق الفساد على هنج الحروب والفتن. قالوا: ولَمَّا كان حقيقة الإفساد جعل الشيء فاسداً، ولم يكن صنيعهم كذلك بل مؤدياً إليه، جعل الكلام من قبيل المجاز باعتبار المال؛ أي: لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد، وليس معنى الإفساد: (الإتيان بالفساد وفعله) ليصح حمل الكلام على الحقيقة^(٣).

قوله: «الهرج والمرج»، الهرج: الفتنة والاختلاط، والمرج كذلك، وهو بفتح الراء، وإنما سُكِّنَ لأجل الهرج ازدواجاً للكلام، قاله في «الصحاح»^(٤).

قوله: «والقائل هو الله تعالى، أو الرسول، أو بعض المؤمنين»:

هو كلام الإمام قال: إنَّ كلَّ ذلك مُحْتَمِلٌ، وإنَّ الأقرب أنَّ القائل لهم ذلك مَنْ شافَهُمْ: إما الرسول أو بعض الصحابة^(٥).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١/ ١٧٩).

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٥٠٤).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١/ ١٧٩ - ١٨٠).

(٤) في (ز) و(س): «قاله الجوهري». وانظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: هرج ومرج).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٦).

قلتُ: والثَّانِي أَقْرَبُهُمَا.

قوله: «والمعنى أَنَّهُ لَا تَصِحُّ مُخَاطَبَتُنَا...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّهُ قَصُرُ إِفْرَادٍ لِأَنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ الْإِفْسَادِ يُشْعِرُ بِأَنَّ فِيهِمْ إِفْسَادًا، فَتَقَوَّا ذَلِكَ بِادِّعَاءِ أَنَّهُمْ مَقْصُورُونَ عَلَى الْإِصْلَاحِ مِنْ غَيْرِ شَائِبَةٍ إِفْسَادٍ، وَأَثَرُوا ﴿إِنَّمَا﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ بَيِّنٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَكَّ فِيهِ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ قَصَرَ قَلْبٌ؛ أَي: هُمْ مَقْصُورُونَ عَلَى الْإِفْسَادِ لَا يَنْتَظِمُونَ فِي جَمَلَةٍ الْمُصْلِحِينَ أَصْلًا، مَعَ الْمَبَالِغَةِ بِالِاسْتِثْنَاءِ الْمَقْصُودِ بِهِ تَمَكُّنُ الْحَكَمِ فِي ذَهَنِ السَّامِعِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ لِحَصُولِهِ بَعْدَ السُّؤَالِ وَالطَّلَبِ، وَبِالتَّأَكُّدِ بِحَرْفِي التَّنْبِيهِ وَالتَّحْقِيقِ الْمَقْصُودِ بِهِمَا تَنْبُهُ السَّامِعِ لِلْحَكَمِ وَتَقَرُّرُهُ عِنْدَهُ بِحَيْثُ لَا مَجَالَ فِيهِ لِلرَّيْبَةِ، وَبِتَعْرِيفِ الْخَبَرِ الْمَفِيدِ لِلْحَضَرِ، وَبِتَوْسِيطِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمُؤَكِّدِ لَذَلِكَ، وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ كَوْنَهُمْ مُفْسِدِينَ مِمَّا ظَهَرَ ظُهُورَ الْمَحْسُوسِ لَكِنْ لَا إِحْسَاسَ لَهُمْ لِيُدْرِكُوهُ.

بَقِيَ هَاهُنَا بَحْثٌ: وَهُوَ أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ إِنَّمَا يُفِيدُ قَصَرَ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَكَذَا تَعْرِيفُ الْخَبَرِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(١)، وَشَهِدَ بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ مِثْلَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [الذَّارِيَات: ٥٨]؛ أَي: لَا رَازِقَ^(٢) سِوَاهُ، فَكَيْفَ يَدُلُّ ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ عَلَى أَنَّهُمْ مَقْصُورُونَ عَلَى صِفَةِ الْإِفْسَادِ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ إِلَى الْإِصْلَاحِ؟ وَالجواب: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يُفِيدُ الْقَصَرَ فَضَمِيرُ الْفَصْلِ إِنَّمَا يُفِيدُ تَأَكُّدَهُ سِوَاكَ كَانَ قَصَرَ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٩٦).

(٢) فِي (ز): «رِزَاق».

وقد ذكر في «الفائق» أن تعريف المُسْنَدِ يفيدُ قصرَ المُسْنَدِ إليه على المُسْنَدِ، وأنَّ معنى «إنَّ اللهَ هو الدهرُ»^(١): أنَّه الجالبُ للحوادثِ لا غيرُ الجالبِ^(٢)، فيكونُ المعنى هاهنا: أنَّهم المفسدونَ لا المصلحون، فالوجه أن يُقال: تعريفُ الخبرِ قد يكونُ لقصرِ المُسْنَدِ إليه وقد يكونُ لقصرِ المُسْنَدِ بحسبِ المقام، انتهى.

قوله: «وإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم تصوَّروا الفسادَ بصورةَ الصَّلاحِ»:

هو أحدُ احتمالاتِ الإمام وهو أوجهُها من حيثِ المعنى وأعمُّها.

زاد الإمام: وإن فَسَّرنا ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ بمداراةِ الكُفَّارِ كان معنى قولهم: ﴿مُضْلِحُونَ﴾ أن هذه المداراةَ سعيٍّ في الإصلاحِ بينَ المُسلمينَ والكُفَّارِ^(٣).

قلت: وهو الواردُ عن ابنِ عَبَّاسٍ، أخرج ابنُ جريرٍ عنه في قوله: ﴿وإنَّما نحنُ مُضْلِحُونَ﴾؛ أي: إنَّما نريدُ الإصلاحَ بينَ الفريقينِ من المؤمنينَ وأهلِ الكتابِ^(٤).

قوله: «للاستئنافِ به»:

قال الطَّبِيُّ: أي: تركَ العاطِفَ ليفيدَ ضَرْبًا من المبالغةِ^(٥).

قوله: «فإنَّ همزةَ الاستفهامِ التي للإنكارِ إذا دخلتْ على النَّفيِ أفادتْ تحقيقًا، ونظيره: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾».

عبارةُ «الكشَّاف»: و(أَلَا) مُركَّبةٌ من همزةِ الاستفهامِ وحرفِ النَّفيِ لإعطاءِ

(١) رواه البخاري (٦١٨٢)، ومسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (٤٤٧/١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠٧/٢).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٢٩٩/١).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (١٨٨/٢).

مَعْنَى التَّنْبِيهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا بَعْدَهَا، وَالِاسْتِفْهَامُ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ أَفَادَ تَحْقِيقًا كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ﴾ [القيامة: ٤٠]^(١).

قال أبو حيان: والذي نَخْتَارُهُ أَنَّ (أَلَا) التَّنْبِيهِيَّةَ حَرْفٌ بَسِيطٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَى التَّرْكِيبِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّ مَا زَعَمَ مِنْ أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى (لَا) النَّافِيَةِ دَلَالَةً عَلَى تَحْقِيقِ مَا بَعْدَهَا.. إِلَى آخِرِهِ خَطَأً؛ لِأَنَّ مَوَاقِعَ (أَلَا) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ (لَا) لَيْسَتْ لِلنَّفْيِ فَيْتَمَّ مَا ادَّعَاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (أَلَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ) لَيْسَ أَصْلُهُ: لَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، إِذْ لَيْسَ مِنْ تَرَائِكِبِ الْعَرَبِ بِخِلَافِ مَا نُظِّرُ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ﴾ لِصِحَّةِ تَرْكِيبِ (لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ) وَلَوْ جُودَهَا قَبْلَ (رُبَّ) وَقَبْلَ (لَيْتَ) وَقَبْلَ النَّدَاءِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا يُتَعَقَّلُ فِيهِ أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ^(٢).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فِي عِبَارَةِ «الْكَشَافِ»: يَرِيدُ أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ بِطَرِيقِ الْإِنْكَارِ لِلنَّفْيِ، وَإِنْكَارُ النَّفْيِ فِي قُوَّةِ تَحْقِيقِ الْإِثْبَاتِ، لَكِنْ بَعْدَ التَّرْكِيبِ صَارَتْ كَلِمَةٌ تَنْبِيهِ تَدْخُلُ عَلَى مَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ كَلِمَةُ (لَا)، مِثْلُ: أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَا تَقُولُ: لَا، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي (أَمَّا)، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَوْضِعَانِ لَا تَرْكِيبَ فِيهِمَا، انْتَهَى.

وَمَمَّنْ جَزَمَ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شرح الكافية» فقال: (أَلَا) الْمَقْصُودُ بِهَا الْعَرَضُ نَحْوَ: (أَلَا تَرَوْنَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لَا) وَالْهَمْزَةِ، وَأَمَّا (أَلَا) الْمُسْتَفْتَحُ بِهَا فغَيْرُ مُرَكَّبَةٍ^(٣).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١١٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٧٤).

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/١٦٥٥).

وَدَكَرَ مَثَلُ ذَلِكَ أَيْضًا صَاحِبُ كِتَابِ «رُصْفِ الْمَبَانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي»^(١).
وَتَابِعَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ ابْنُ يَعِيشَ فِي «شَرْحِ الْمَفْصَلِ»^(٢)، وَابْنُ
الْقَوَّاسِ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا حَرْفٌ
بَسِيطٌ مُشْتَرَكٌ^(٤) بَيْنَ التَّنْبِيهِ وَالِاسْتِفْتَاكِ^(٥).

قَوْلُهُ: «وَلِذَلِكَ لَا تَكَادُ تَقَعُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا إِلَّا مُصَدَّرَةٌ بِمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ»:
قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي (إِنَّ) وَالتَّنْفِي، وَذَلِكَ لِمِشَارَكَتِهَا الْقَسَمَ فِي
كُونِهِمَا لِلتَّأَكِيدِ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا تُسْتَفْتَحُ بِـ(رُبَّ)
وَبـ(لَيْتَ) وَبِفِعْلِ الْأَمْرِ وَبِالنداءِ وَبـ(حَبِّذَا) فِي قَوْلِهِ:

أَلَا حَبِّذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ^(٦)

وَلَا يُتَلَقَّى بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقَسَمِ^(٧).

(١) انظر: «رُصْفِ الْمَبَانِي فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي» لِلْمَالِقِيِّ (ص: ١٦٦).

(٢) انظر: «شَرْحِ الْمَفْصَلِ» لِابْنِ يَعِيشَ (٤٣/٥).

(٣) لعز الدين عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، المعروف بابن القواس، عاش ما بين القرن السابع والثامن الهجري. انظر: «معجم تاريخ التراث العربي والإسلامي» (١٧٥٦/٣).

(٤) فِي (س): «مَنْزَل».

(٥) «حَاشِيَةُ الْبَابَرْتِي عَلَى الْكَشَافِ» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٦/ب).

(٦) صدر بيت للحطيئة، وعجزه:

وهند أتى من دونها النَّأْيُ البُعدُ

انظر: «ديوانه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني» (ص: ١٤٠).

(٧) انظر: «البحر المحيط» لِأَبِي حَيَّانَ (١٧٥/١).

قلت: قد أشارَ المُصنِّفُ إلى هذه الصُّورِ النَّادِرَةِ بقوله: «لا تكاد».

قوله: «وأختُها (أَمَّا) التي هي مِن طلائعِ القَسَمِ»:

قال الطَّبِيُّ: جمعُ طَلِيعَةٍ، وهي ما يَتَقَدَّمُ الجَيْشُ، فَاسْتَعِيرَتْ هُنَا لِلْمُقَدِّمَةِ^(١).

(١٣) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ الشُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ من تمامِ النَّصَحِ والإِرشادِ، فإنَّ كمالَ الإيمانِ بمجموعِ الأمرين: الإِعْراضِ عَمَّا لَا يَنْبَغِي وهو المَقْصُودُ بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، والإِتيانِ بما يَنْبَغِي وهو المَطْلُوبُ بقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾.

﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ في حِيزِ النَّصَبِ على المَصْدَرِ، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ، أو كَافَّةٌ مِثْلُهَا في (رَبِّمَا).

واللَّامُ في ﴿النَّاسُ﴾ لِلجِنْسِ، والمرادُ به: الكَامِلُونَ في الإِنْسَانِيَّةِ، العَامِلُونَ بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ، فإنَّ اسْمَ الجِنْسِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ لِمَسْمَاهِ مُطْلَقاً يُسْتَعْمَلُ لِمَا يَسْتَجْمِعُ الْمَعْنَايَ الْمَخْصُوصَةَ بِهِ وَالْمَقْصُودَةَ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ يُسَلَّبُ عَنْ غَيْرِهِ فَيَقَالُ: زَيْدٌ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ونحوه، وقد جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ في قوله:

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ^(٢)

أو لِلْعَهْدِ والمرادُ بِهِ الرَّسُولُ وَمَنْ مَعَهُ، أو مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ جِلْدَتِهِمْ كَابِنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيِّ (١٨٧/٢).

(٢) انظر ما سيأتي قريباً.

والمعنى: آمَنُوا إيماناً مقروناً بالإخلاصِ متمحّضاً عن شوائبِ النِّفاقِ مُمَثَّلاً لإيمانهم، واستدِلَّ به على قبولِ توبةِ الرّنديقِ، وأنَّ الإقرارَ باللسانِ إيمانٌ وإلاَّ لم يُفِدِ التَّقْيِيدَ.

﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ الهمزةُ فيه للإِنكارِ، واللّامُ مشارٌ بها إلى ﴿النَّاسِ﴾ أو الجنسِ بأسره، وهم مندرِجون فيه على رَغمِهِم، وإنَّما سَفَهُوهم لاعتقادِهِم فسادَ رأيِهِم، أو لتحقيرِ شأنِهِم، فإنَّ أَكْثَرَ الْمُؤْمِنِينَ كانوا فقراءَ ومنهم مَوَالٍ كصهيبٍ وبلالٍ، أو للتجلُّدِ وعدمِ المبالاةِ بِمَن آمَنَ منهم إنَّ فُسِّرَ النَّاسُ بعبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ وأشياغِهِ. و(السَّفَهَ): خَفَّةٌ وسخافةٌ رأيٍ يقتضيهِما نُقصانُ العقلِ، والحِلْمُ يُقَابِلُهُ.

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ رَدٌّ وَمُبَالغةٌ في تجهيلِهِم، فإنَّ الجَاهِلَ بِجَهْلِهِ الجازِمَ على خلافِ ما هو الواقعُ أعظمُ ضلالةً وأتمُّ جهالةً من المتوقِّفِ المعترفِ بجَهْلِهِ فإنه رُبَّما يُعَذِّرُ وتنفعُهُ الآياتُ والنُّذُرُ، وإنَّما فُصِّلَتِ الآيَةُ بِ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ والتي قبلَهَا بِ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ لأنه أَكْثَرُ طِباقاً لذكرِ السَّفَهَ، ولأنَّ الوقوفَ على أمرِ الدِّينِ والتمييزَ بينَ الحقِّ والباطلِ ممَّا يَفْتَقِرُ إلى نظيرِ وفكرٍ، وأمَّا النِّفاقُ ومما فيه من الفتنِ والفسادِ فإنَّما يُدْرِكُ بأدنى تَفْطُنٍ وتأملٍ فيما يشاهدُ من أقوالِهِم وأفعالِهِم.

قوله: «و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ، أو كافَّةٌ مثلُها في: رُبَّما»:

قال أبو حَيَّان: تَبِعَهُ في ذلك أبو البقاء^(١)، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُجْعَلَ كافَّةٌ إلا في المكانِ الذي لَا تَتَقَدَّرُ فيه مَصْدَرِيَّةٌ؛ لأنَّ إبقاءَها مَصْدَرِيَّةٌ مُبْقٍ للكافِ على ما استقرَّ فيها من

(١) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٣٠ / ١)، ولم يذكر فيه وجه الكافة في هذه الآية، ولكنه ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَلَّمْتُ إِلَهِي﴾ [الأعراف: ١٣٨] فإنه قال بعد أن ذكر لـ(ما) وجهين: والوجه الثالث: أن تكونَ (ما) كافَّةً للكاف، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد، فلمَّا أُريدَ دخولُها على الجملة كُفِّتَ (بما).

العمل، وتكون الكافُ إذ ذاك مثل حروف الجرِّ الدَّاخلَةِ على (ما) المصدرية، وقد أمكنَ ذلك في ﴿كَمَاءٍ أَمِنَ النَّاسُ﴾ فلا يَنْبَغِي أن تُجْعَلَ كافَّةً^(١).

وذكرَ مثل ذلك ابنُ هشامٍ^(٢) والحلبيُّ^(٣) والسَّفاقيُّ، وعبرَ عن الأخير بقوله: وأيضاً فإنَّ غيرها من حروف الجرِّ إذا دخلَ على (ما) قُدِّرَت معه مصدريةٌ فكذا الكافُ^(٤)، واستحسنه الشيخُ بدرُ الدين ابن الدَّماميني في «حاشية المغني».

وفي الحاشية المشار إليها: الأحسنُ أن يُقالَ في (ما): إِنَّهَا كافَّةٌ مُهيَّئةٌ؛ لأنَّها دخلت على ما لا يجوزُ أن يَعْمَلَ بها الجرُّ.

وقال الشيخُ أكملُ الدِّين: اعترضَ على جَعْلِهَا كافَّةً بأنَّه لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك؛ لأنَّ جَعْلَهَا مصدريةً مُبْقٍ للكلامِ على ما عهدَ لها من العَمَلِ. وأجيب: بأنَّ الكافَّةَ أيضاً معهودَةٌ فجازَ الحَمْلُ عليها^(٥).

وقال الشريفُ: إن كانت (ما) كافَّةً للكافِ عن العَمَلِ مُصحَّحةً لدخولها على الجُمْلَةِ كانَ التَّشْبِيهُ بين مضمونَي الجُمْلَتَيْنِ؛ أي: حَقَّقُوا إيمانَكُم كما تحَقَّقَ إيمانُهُم، وإن كانت مصدريةً فالمعنى: آمَنُوا إيماناً مُشابهاً لإيمانِهِم^(٦).

قوله: «واللَّامُ في ﴿النَّاسُ﴾ للجنسِ والمرادُ به: الكاملون في الإنسانيَّة..» إلى آخره: هو مأخوذٌ من كلامِ الرَّاغِبِ قال: كُلُّ اسمٍ نوعٍ فَإِنَّهُ يستعملُ على وَجهين:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨٩ - ١٩٠).

(٢) انظر: «معني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٠٠).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسَّمين الحلبي (١/ ١٤١ - ١٤٣).

(٤) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسَّفاقي (ص: ١١٥ - ١١٦).

(٥) «حاشية البابرّي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٧/ ١).

(٦) انظر: «حاشية الجر جاني على الكشف» (١/ ١٨٢).

أحدهما: دلالة على المسمى وفصلاً بينه وبين غيره.

والثاني: لوجود المعنى المختص به، وذلك هو الذي يُمدح به في نحو:

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ^(١)

وذلك أن كل ما أوجده الله تعالى في هذا العالم جعله صالحاً لفعلٍ خاصٍّ ولا يصلحُ لذلك العملِ سواه؛ كالفرسِ للعدوِّ الشَّدِيدِ، والبعيرِ لقطعِ الفلاةِ البعيدةِ، وعلى ذلك الجوارحُ كاليدِ والرجلِ والعينِ.

والإنسانُ أوجدَ لأن يعلمَ ويعملَ بحسبه، فكلُّ شيءٍ لم يُوجدْ كاملاً كما خلقَ له لم يستحقَّ اسمه مُطلقاً، بل يُنفى عنه كقولهم: (فلانٌ ليس بإنسانٍ)؛ أي: لا يوجدُ فيه المعنى الذي قد خُلِقَ لأجله، فقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] هو اسمُ جنسٍ لا غير، وقوله: ﴿كَمَاءَ آمَنَ النَّاسُ﴾ معناه: كما يفعلُ مَنْ وُجدَ فيه تمامُ معنى الإنسانيةِ الذي يقتضيه العقلُ والتَّمييزُ وهُم الصَّحابةُ رضي الله عنهم^(٢).

قوله:

«إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ»

أوردَه في «الحماسة البصريَّة» هكذا:

أَلَا هَلْ إِلَى أَجْبَالٍ سَلَمَى بِذِي اللَّوَى لَوَى الرَّمْلِ مِنْ قَبْلِ الْمَمَاتِ مَعَادُ
بِلَادَ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا نَحْبُهَا إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادُ
ولم يُسمِّ قائله^(٣).

(١) سيأتي قريباً.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ١٠١ - ١٠٢).

(٣) انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ١٢٩)، وفيه: (ونحن) بدل (وكنا).

وقال في «الأغاني»: هو لرجلٍ من عادٍ فيما دُكِرَ.

ثم أخرج عن حمادِ الراوية قال: حدّثني ابنُ أخيتِ لنا من مُرادٍ قال: وَلَيْتُ صَدَقَاتِ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَلَا أُرِيكَ عَجَبًا، فَأَدْخَلَنِي فِي شَعْبٍ مِنْ جَبَلٍ فَإِذَا أَنَا بِسَهْمٍ مِنْ سَهَامِ عَادٍ مِنْ قَنَا قَدْ نَشَبَ فِي ذُرْوَةِ مِنَ الْجَبَلِ عَلَيْهِ مَكْتُوبٌ:

أَلَا هَلْ إِلَى أَبْيَاتِ شَمَخٍ إِلَى اللَّوَى لَوَى الرَّمْلِ يَوْمًا لِلنَّفُوسِ مَعَادُ
بِلَادُهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادُ

ثم أَخْرَجَنِي إِلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ فَإِذَا أَنَا بِحَجَرٍ عَلَيْهِ مَكْتُوبٌ: يَا ابْنَ آدَمَ، يَا عَبْدَ رَبِّهِ، اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَعْجَلْ فِي أَمْرِكَ فَإِنَّكَ لَنْ تَسْبِقَ رِزْقَكَ وَلَنْ تُرْزَقَ مَا لَيْسَ لَكَ^(١).

قوله: «أو للعهد والمرادُ به الرسولُ ومن معه»:

قلت: يؤيِّده ما أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾؛ أَي: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ^(٢).

وقال أَبُو حَيَّانٍ: الْأَوَّلَى حَمَلُهَا عَلَى الْعَهْدِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ مَنْ سَبَقَ قَبْلَ قَوْلِ ذَلِكَ لَهُمْ، فَيَكُونُ حَوَالَةَ عَلَى مَنْ سَبَقَ إِيمَانُهُ لَأَنَّهُمْ مَعْلُومُونَ مَعَهُودُونَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ بِالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ^(٣).

قوله: «مِنْ أَهْلِ جِلْدَتِهِمْ» قال الطَّبْيِيُّ: أَي: جُمْلَتِهِمْ، الْجَوْهَرِي: أَجْلَادُ الرَّجُلِ:

(١) انظر: «الأغاني» لأبي الفرج (١٠/١٠٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٣٠١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٩٠).

جِسْمُهُ وَبَدَنُهُ^(١)؛ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانْ بَضْعَةٌ مِنِّي، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَحْمُهُ لَحْمِي وَدَمُهُ دَمِي»^(٢)؛ أَي: هُوَ مِنِّي وَمِنْ جُمْلَتِي^(٣).

قوله: «وَأَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ إِيْمَانٌ»: هَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَأَجَابَ عَنْهُ، فَتَرَكَ الْمَصْنُفُ الْجَوَابَ، وَعِبَارَتُهُ: لِقَائِلٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِقْرَارِ إِيْمَانٌ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِيْمَانًا لَمَا تَحَقَّقَ مُسَمَّى الْإِيْمَانِ إِلَّا إِذَا حَصَلَ فِيهِ الْإِيْخْلَاصُ، فَكَانَ قَوْلُهُ ﴿ءَامِنُوا﴾ كَافِيًا فِي تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ، وَكَانَ ذَكَرُ قَوْلِهِ: ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ لَعَوًّا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِيْمَانَ الْحَقِيقِيَّ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِهِ الْإِيْخْلَاصُ، أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ الظَّاهِرِ فَلَا جَرَمَ افْتَقَرَّ فِيهِ إِلَى تَأْكِيدِهِ [بِقَوْلِهِ]: ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾^(٤).

قوله: «الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْإِنْكَارِ»: قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: لَا يَكُونُ ذَلِكَ.

قوله: «وَاللَّامُ مُشَارٌ بِهَا إِلَى ﴿النَّاسُ﴾»:

قَالَ الشَّرِيفُ: أَي: اللَّامُ فِي ﴿الْأَسْفَهَاءِ﴾ لِلْعَهْدِ وَهُوَ ﴿النَّاسُ﴾، سِوَاءٍ أَرِيدَ بِهِ مَعْهُودُونَ أَوْ الْجَنْسُ^(٥).

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: جلد).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨/١٢): وفيه الحسن بن الحسين العرنى، وهو ضعيف.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (١٩٠/٢).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠٧/٢)، وما بين معكوفتين منه.

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١٨٢/١).

قال الطيبي: ويتغيّر معنى السفهاء بتغيّر إرادة معنى الناس من كونه جنساً أو عهداً^(١).

قوله: «أو الجنس بأسره».

قال الشيخ سعد الدين: أي: جنس السفهاء على ما يراه بعض الأصوليين من بطلان الجمعية وتعين الجنسية، أو جنس السفهاء بوصف الجمعية على ما هو قانون العريّة.

قوله: «وإنما سفهواهم لاعتقادهم فساد رأيهم، أو لتحقير شأنهم..» إلى قوله: «أو للتجلّد وعدم المبالاة..» إلى آخره.

ذكر الطيبي: أن الأوّل مبنيّ على أن اللام في «السّفهاء» للجنس، وأنّ الثاني والثالث على أنّها للعهد^(٢).

وقال التفتازاني والشريف: الأوّلان على تقديرَي العهد والجنس، وأمّا الثالث فمختصّ بالعهد.

زاد الشريف: أعني: بكون اللام في «السّفهاء» مُشاراً بها إلى «النّاس» المراد به هؤلاء فقط، وإنّما عطف بـ «أو» لأنّ معنى كلامه: أنّهم أرادوا بالسّفهاء جميع المؤمنين وسَمَوْهُم بذلك اعتقاداً لأحد الوجهين، أو أرادوا به بعضَهُم وسَمَوْهُم بذلك تَجَلُّداً وتوقفاً مع علمِهِم بأنّهم من السّفه بمعزل^(٣).

قوله: «وسخافة رأيي»: هي الرّقّة، يقال: ثوبٌ سَخيفٌ؛ أي: غير صفيق.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٩٢/٢).

(٢) المرجع السابق (١٩٣/٢).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١٨٣/١).

قوله: «والحلم»: هو الأناة.

قوله: «وإنما فصلت الآية»:

قال القطب: بالتخفيف من الفصل، وبالتشديد من التفصيل.
وقال الطيبي: التفصيل من الفاصلة كالتفقيّة من القافية، وفصلت الآية إذا جعل لها فاصلة^(١).

قوله: «لأنه أكثر طباقاً لذكر السّفه»: زاد الإمام: وهو جهل، فطباقه العلم^(٢).

وقال الطيبي: هو من باب المطابقة المعنويّة؛ إذ لو كانت لفظة قليلة لا يرشدون، فإن الرشد مقابل للسّفه، أو قيل: (ألا إنهم هم الجهلاء) ليقابل ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

قوله: «ولأن الوقوف على أمر الدين...» إلى آخره:

قال الطيبي: تلخيص المعنى: أن أمر الديانة أمرٌ أخرويٌّ يحتاج إلى دقة نظر، فلذلك فصلت الآية التي اشتملت على الإيمان بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وأمّا أمر البغي والفساد فأمرٌ دنيويٌّ، فهو كالمحسوس المشاهد لا يحتاج إلى دقة نظر، فلذلك فصلت الآية بـ ﴿لَا يَسْتَعْرِضُونَ﴾^(٤).

الراغب: أضلّ الشعور من الشعر، ومنه الشعار: الثوب الذي يلي الجسد، و(شعرت كذا) يستعمل على وجهين:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٩٤/٢).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠٨/٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٩٦/٢).

(٤) المرجع السابق (١٩٥/٢).

تَارَةً يُؤْخَذُ مِنْ مَسِّ الشَّعْرِ وَيَعْبَرُ بِهِ عَنِ اللَّمَسِ، وَعَنْهُ اسْتَعْمَلَ الْمَشَاعِرُ
لِلْحَوَاسِّ، فَإِذَا قِيلَ: (فَلَانٌ لَا يَشْعُرُ) فَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الذَّمِّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ
وَلَا يُبْصِرُ) لِأَنَّ حَسَّ اللَّمَسِ أَعْمُ مِنْ حَسِّ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وتارةً يقال: (شَعَرْتُ كَذَا)؛ أَي: أَدْرَكْتُ شَيْئاً [دَقِيقاً]، وقالوا: (فَلَانٌ يَشُقُّ الشَّعَرَ
فِي كَذَا) إِذَا دَقَّقَ النَّظَرَ فِيهِ، وَمِنْهُ أُخِذَ الشَّاعِرُ لِإِدْرَاكِهِ دَقَائِقِ الْمَعَانِي ^(١).

فَظْهَرَ أَنَّ (شَعَرْتُ) يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: أَحَسَسْتُ، وَبِمَعْنَى: أَدْرَكْتُ وَفَطَنْتُ،
فَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ فِي الْآيَةِ الْأُولَى نَفْيُ الْإِحْسَاسِ عَنْهُمْ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ
نَفْيُ الْفِطْنَةِ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ يُدْرَكُ بِالْفِطْنَةِ، وَفِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهُمَا
نَفْيُ الْعِلْمِ.

وَفِي نَفْيِهِمَا عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ تَنْبِيهٌُ لَطِيفٌ وَمَعْنَى دَقِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَيَّنَّ
فِي الْأَوَّلِ أَنَّ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْخَدِيعَةَ نِهَآيَةَ الْجَهْلِ الدَّالُّ عَلَى عَدَمِ الْحِسِّ، وَفِي
الثَّانِي أَنَّهُمْ لَا يَفْطِنُونَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَازِمٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا حِسَّ لَهُ لَا
فِطْنَةَ لَهُ، وَفِي الثَّالِثِ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ تَنْبِيْهًا أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَازِمٌ لَهُمْ لِأَنَّ مَنْ لَا
فِطْنَةَ لَهُ لَا عِلْمَ لَهُ.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ بَيَانٌ لِمَعَامَلَتِهِمْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَفَّارِ، وَمَا
صُدِّرَتْ بِهِ الْقِسْطَةُ فَمَسَاقُهُ لِبَيَانِ مَذْهَبِهِمْ وَتَمْهِيدِ نِفَاقِهِمْ، فَلَيْسَ بِتَكَرِيرٍ.

رُؤْي: أَنَّ ابْنَ أَبِي وَأَصْحَابَهُ اسْتَقْبَلَهُمْ نَفَرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: انظُرُوا
كَيْفَ أَرَدُ هَؤُلَاءِ السُّفَهَاءَ عَنْكُمْ، فَأَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالصَّدِّيقِ سَيِّدِ بَنِي تَيْمٍ

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/٩٨)، وما بين معكوفتين منه.

وشيوخ الإسلام وثاني رسول الله ﷺ في الغار، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عمر فقال: مرحباً بسيد بني عدّي الفاروق القوي في دينه الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عليّ فقال: مرحباً بابن عم رسول الله ﷺ وختنه سيد بني هاشم ما خلا رسول الله ﷺ، فنزلت.

واللقاء: المصادفة؛ يقال: لقيته ولاقيته: إذا صادفته واستقبلته، ومنه: ألقيته: إذا طرحته، فإنك بطرحه جعلته بحيث يلقى.

﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ من: (خلوتُ بفلانٍ وإليه): إذا انفردت معه، أو من (خلأك ذمًّا)؛ أي: عداك ومضى عنك، ومنه: القرون الخالية، أو من (خلوتُ به): إذا سخرت منه، وعدّي بـ ﴿إِلَى﴾ لتضمن معنى الإنهاء.

والمراد بـ ﴿شَيَاطِينِهِمْ﴾: الذين ماثلوا الشياطين^(١) في تمردهم وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم للمشاركة في الكفر، أو كبار المنافقين والقائلون صغارهم. وجعل سيويه نونه تارة أصلية على أنه من (شطن): إذا بُعد، فإنه يبعد عن الصلاح، ويشهد له قولهم: تشيطن، وأخرى زائدة على أنه من (شاط): إذا بطل^(٢)، ومن أسمائه: الباطل.

﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ أي: في الدين والاعتقاد، خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية والشياطين بالجملة الاسمية مؤكدة بـ (إن)، لأنهم قصدوا بالأولى دَعْوَى إحدائ الإيمان، وبالثانية تحقيق ثباتهم على ما كانوا عليه، ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقُّع رواج ادعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين من المهاجرين والأنصار، بخلاف ما قالوه^(٣) مع الكفار.

(١) في (ت): «الشيطان».

(٢) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢١٧-٢١٨) و(٤/ ٣٢١).

(٣) في (ت) و(خ): «قالوا».

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تأكيدٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِالشَّيْءِ الْمُسْتَخَفَّ بِهِ مُصْرَّ عَلَى خِلَافِهِ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ لِأَنَّ مَنْ حَقَرَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ، أَوْ اسْتِنَافٌ فَكَأَنَّ الشَّيَاطِينَ قَالُوا لَهُمْ لِمَا قَالُوا: ﴿إِنَّمَا نَعْمَكُم﴾: إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِالْكُمْ^(١) تُوَافِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَدْعُونَ الْإِيمَانَ؟ فَأَجَابُوا بِذَلِكَ.

قوله: «فليس بتكرير»:

قال الشَّريْفُ: يَرِيدُ أَنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَى جِزَاءِ الشَّرْطِيَّةِ الْأُولَى - أَعْنِي: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ - تَوَهَّمُ أَنَّ هُنَاكَ تَكَرَّارًا مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلَ قِصَّةِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾، وَإِذَا لَوَحَظَ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِلِقَائِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ الثَّانِيَّةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأُولَى - لَا عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شَرْطِيَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَالشَّرْطِيَّتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ بَلْ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلَامٍ وَاحِدٍ - ظَهَرَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ سَبَقَتْ لِبَيَانِ مُعَامَلَتِهِمْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَهْلِ دِينِهِمْ، كَمَا أَنَّ صَدْرَ الْقِصَّةِ مَسْووقٌ لِبَيَانِ نِفَاقِهِمْ، فَاضْمَحَلَّ ذَلِكَ التَّوَهُّمُ^(٢).

قوله: «رُوي أَنَّ ابْنَ أَبِي وَأَصْحَابَهُ اسْتَقْبَلَهُمْ نَفَرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ..» الحديث.

أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ الصَّغِيرِ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

قال الحافظُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَابُ النُّزُولِ»: أَبُو صَالِحٍ ضَعِيفٌ، وَالْكََلْبِيُّ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَالسُّدِّيُّ الصَّغِيرُ كَذَّابٌ.
قال: وَهَذَا الْإِسْنَادُ سِلْسِلَةُ الْكَذِبِ لَا سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ.

(١) فِي (خ): «فَمَا لَكُمْ».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٣ - ١٨٤).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٥٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢).

قال: وآثَارُ الْوَضْعِ لَائِحَةٌ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ نَزَلَتْ فِي أَوَائِلِ مَا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ، وَعَلَيَّ إِنَّمَا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ^(١)، انتهى.

قوله: «وَاللِّقَاءُ: الْمُصَادَفَةُ...» إِلَى آخِرِهِ:

الرَّاعِبُ: اللَّقَاءُ: مُقَابَلَةُ الشَّيْءِ وَمُصَادَفَتُهُ مَعًا، وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢).

الإمام: اللَّقَاءُ أَنْ تَسْتَقْبَلَ الشَّيْءَ قَرِيبًا مِنْهُ^(٣).

قوله: «مَنْ خَلَوْتُ بِفُلَانٍ وَإِلَيْهِ: إِذَا انْفَرَدَتْ مَعَهُ»:

الرَّاعِبُ: خَلَا فُلَانٌ بِفُلَانٍ: صَارَ مَعَهُ فِي خَلَاءٍ، وَخَلَا إِلَيْهِ: انْتَهَى إِلَيْهِ فِي خَلْوَةٍ^(٤).

قوله: «أَوْ مِنْ خَلَوْتُ بِهِ: إِذَا سَخِرْتُ مِنْهُ، وَعُدِّي بِهِ إِلَى أَنْ تَضُمَّنِي مَعْنَى الْإِنْهَاءِ»؛ أَي: عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

قال في «الكَشَّافِ»: معناه: إِذَا أَنَّهُوَ السُّخْرِيَّةُ بِالْمُؤْمِنِينَ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ وَحَدَّثُوهُمْ بِهَا؛ كَمَا تَقُولُ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ فَلَانًا، وَ: أَذْمُهُ إِلَيْكَ^(٥).

(١) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٢٣٧-٢٣٦). وقال في «الكافي الشاف»

(ص: ٥): محمد بن مروان متروك متهم بالوضع، وسياقه في غاية النكارة.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: لقي).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٨).

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: خلو).

(٥) انظر: «الكَشَّاف» للزمخشري (١/ ١٢٤).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ وَالشَّرِيفُ: أَي: أَنهِي حَمْدَهُ وَذَمَّهُ إِلَيْكَ، قَالَا: وَهَذَا بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: فَهُوَ هَكَذَا: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾؛ أَي: سَخِرُوا مِنْهُمْ إِلَيْهِمْ^(١).

قال أَبُو حَيَّانٍ: يَتَعَدَّى (خَلَا) بِالْبَاءِ وَبِ(إِلَى)، وَالْبَاءُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَعُدِلَ إِلَى (إِلَى) لِأَنَّهَا إِذَا عُدَّتْ بِالْبَاءِ احْتَمَلَتْ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِنْفِرَادُ.

والثَّانِي: السُّخْرِيَّةُ، إِذْ يُقَالُ فِي اللُّغَةِ: خَلَوْتُ بِهِ؛ أَي: سَخِرْتُ مِنْهُ. وَ(إِلَى) لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، وَ﴿إِنْ﴾ هُنَا مَعْنَاهَا انْتِهَاءُ الْغَايَةِ عَلَى مَعْنَى تَضْمِينِ الْفِعْلِ؛ أَي: صَرَفُوا خِلَاهُمْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ. وَقِيلَ: يُقَالُ: خَلَوْتُ إِلَيْهِ: إِذَا جَعَلْتَهُ غَايَةً حَاجَتِي^(٢).
قوله: «وَالْمَرَادُ بِ﴿شَيَاطِينِهِمْ﴾: الَّذِينَ مَاتَلُوا الشَّيَاطِينَ...» إِلَى آخِرِهِ.
قال الْقُطُبُ: فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ، وَإِضَافَةٌ الشَّيَاطِينِ إِلَيْهِمْ قَرِينَةً لِّلْإِسْتِعَارَةِ^(٣).
قوله: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْبَاطِلُ»: قال الشَّرِيفُ: نَوْعٌ تَقْوِيَةٌ لِّلْإِسْتِقْقَاقِ^(٤).
قوله: «خَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُمْ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿ءَاْمَنَّا﴾ كَلَامٌ مَعَ الْمُنْكَرِ وَقَدْ تَرَكَ التَّأَكُّدَ، وَقَوْلُهُمْ لِّلشَّيَاطِينِ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كَلَامٌ مَعَ غَيْرِ الْمُنْكَرِ وَقَدْ أَكَّدَ بِ(إِنَّ) وَاسْمِيَّةِ الْجُمْلَةِ، مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ عَكْسُ ذَلِكَ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٤).

(٢) انظر: «البحر المحیط» لأبي حيان (١/ ١٩٣ - ١٩٤).

(٣) بعدها في (ف): «قوله وجعل سيوبه نونه تارة أصلية» وبعدها بياض بمقدار سطر ونصف السطر.

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٥).

والجواب: أن ترك التأكيد كما يكون لعدم الإنكار فقد يكون لعدم الباعث والمُحرِّك من جهة المُتكلِّم، ولعدم الرّواج والقبول من جهة السّامع، وكذلك التأكيد كما يكون لإزالة الشكّ ونفي الإنكار من السّامع فقد يكون لصدق الرّغبة ووفور النشاط من المُتكلِّم ونيل الرّواج والقبول من السّامع؛ فلذا جاء ﴿ءَامَنَّا﴾ بالجملة الفعلية من غير تأكيد، و﴿إِنَّمَعَكُمْ﴾ بالجملة الاسمية مؤكدة بـ(إن).

قوله: «تأكيد لما قبله..» إلى آخره:

قال الشّريف: لا شبهة في أن معنى قولهم: ﴿إِنَّمَعَكُمْ﴾ هو الثبات على اليهودية، وليس ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ بظاهره تقريراً وتأكيداً لهذا المعنى، فاعتبر منه لازماً يؤكّده وهو أنّه ردّ ونفي للإسلام، فيكون مُقرراً للثبات عليها لأنّ رفع نقيض الشيء تأكيد لثباته^(١).

قوله: «أو بدّل منه..» إلى آخره.

قال الشّريف: بيانه: أنّهم قصّدوا تصلّبهم في دينهم، وكان في الكلام الأوّل نوعُ قُصورٍ عن إفادته؛ إذ كانوا في الظاهر يوافقون المؤمنين في بعض الأمور، فاستأنفوا القصد إلى ذلك بأنهم يُعظّمون كفرهم بتحقيق الإسلام وأهله، فهم أرسخُ قَدَمًا فيه من شياطينهم.

قال: والحمل على الاستئناف أوجه؛ لكثرة الفائدة، وقوّة المُحرِّك للسؤال.

قال: وهذه الوجوه الثلاثة بيان لترك العاطف بين الجملتين في كلامهم^(٢).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١/ ١٨٦).

(٢) المرجع السابق.

وقال^(١) الطَّبِيُّ: الفرقُ بين هذا الوجهِ وهو البدلُ، وبين الأوَّلِ وهو كونه تأكيداً: أنه اعتُبرَ في الأوَّلِ مفهومُ الثاني لتقريرِ المعنى الأوَّلِ، واعتُبرَ في هذا العبارةُ والمفهومُ معاً، ولا بُدَّ فيه لأنَّ الكِنَايَةَ لا تُنافي إرادةَ الحَقِيقَةِ^(٢).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُ كَوْنِهِمْ مُسْتَهْزِئِينَ تَكْرِيراً وَتَقْرِيراً لِمُوَافَقَتِهِمُ الشَّيَاطِينَ فِي الثَّابِتِ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ أَخَذَ مِنْهُ لَازِماً جَعَلَهُ بِاعْتِبَارِهِ تَقْرِيراً وَتَأْكِيداً، وَهُوَ أَنَّهُ نَفْيٌ وَرَدٌّ لِلإِسْلَامِ فَيَكُونُ إِثْبَاتاً وَقَبُولاً لِلْفِكْرِ فَيَكُونُ تَأْكِيداً.

وَأَمَّا الْبَدَلُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اعْتِبَارِ أَخِذِ اللَّازِمِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَيَكْفِي تَصَادُقُ الثَّابِتِ عَلَى الْبَاطِلِ وَالْمُسْتَهْزِئِينَ بِالْحَقِّ مَعَ كَوْنِ الثَّانِي أَوْفَى بِالْمَقْصُودِ لِمَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ بَعْضِ الْقُصُورِ حَيْثُ يُوَافِقُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ بَدَلِ الْكُلِّ، وَأَرْبَابُ الْبَيَانِ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا، وَيَعْنُونَ بِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ: مَا لَا يَكُونُ خَبِراً أَوْ صِفَةً أَوْ حَالاً وَإِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ الْمَقُولِ، فَلِذَا كَانَ الْأَوْجَهُ الْاسْتِنْفَافُ لظُهُورِ مَطْنَةِ السُّؤَالِ، انْتَهَى.

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا: لَا يُرِيدُ الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ^(٣) الْأَسْمِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ (١٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩] فَقَوْلُهُ: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ ﴿أَثَامًا﴾.

وَمَرَادُهُ بِالْبَدَلِ هُنَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَّةَ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ تَحُلُّ مَحَلَّ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا نَعْمَكُمُ﴾ وَتَسُدُّ مَسَدَّهَا، وَتُغْنِي عَنْهَا غَنَاءَ الْبَدَلِ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ.

(١) فِي (ز) وَ(س): «قَالَ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٢/ ٢٠٢).

(٣) فِي (س): «الْجُمْلَةُ».

والاستهزاء: السخرية والاستخفاف؛ يقال: هَزَأْتُ واستهزأتُ بمعنى^(١) كَأَجَبْتُ واستَجَبْتُ، وأصله: الخفة، من الهُزء وهو القتل السريع؛ يقال: (هَزَأَ فلانٌ) إذا مات على مكانه، وناقته تَهْزَأُ به: أي: تُسرِعُ وتَخِفُّ.

قوله: «والاستهزاء: السخرية»:

قال الإمام: حذّه: أنه عبارة عن إظهار موافقة مع إبطان ما يجري مجرى السوء على طريق السخرية^(٢).

الراغب: الاستهزاء: طلبُ الهُزء، والهُزء: مزحٌ في خفة^(٣).

(١٥) - ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: يجازيهم على استهزائهم، سُمِّيَ جزاء الاستهزاء باسمه كما سُمِّيَ جزاء السيئة سيئة: إمّا لمقابلة اللفظ باللفظ، أو لكونه مماثلاً له في القدر، أو يرجع وبأل الاستهزاء عليهم فيكون كالمستهزئ بهم، أو يُنزِلُ بهم الحَقارة والهوان الذي هو لازِمُ الاستهزاء والغرض منه، أو يعاملهم معاملة المستهزئ: أمّا في الدنيا فبإجراء أحكام المسلمين عليهم واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التّماذي في الطّغيان، وأمّا في الآخرة فبأن يفتح لهم وهم في النار باباً إلى الجنة فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سدّ عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤].

وإنما استؤنف به ولم يُعطَفْ ليدلّ على أن الله تعالى تولّى مجازاتهم ولم يُحوِج

(١) «بمعنى»: ليس في (ت).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٨٤١)، وفيه: «مزح في خفية».

المؤمنين إلى أن يعارضوهم، وأن استهزاءهم لا يؤذيه به في مقابلة ما يفعل الله تعالى بهم، ولعله لم يقل: (الله مستهزئ بهم) ليطابق قولهم؛ إيماء بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحالاً، ويتجدد حيناً بعد حين^(١)، وهكذا كانت نكايات الله عز وجل فيهم؛ كما قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦].

قوله: «سُمِّيَ جزاء الاستهزاء باسمه كما سُمِّيَ جزاء السيئة سيئة»:

قال الشيخ سعد الدين: تسميته جزاء الشيء باسمه كثير في الكلام، إلا أنه مُشْكِلٌ من جهة المعنى، وهو استعارة حيث أُطلق الاستهزاء على ما يشبه صورته صورته وهو مُشَاكَلَةٌ.

وقال الشريف: وجهه: ما بين الفعل وجزائه من ملازمة قوية ونوع سببية مع وجود المُشَاكَلَةِ المُحَسَّنَةِ هاهنا^(٢).

قوله: «أو ينزل بهم الحفارة والهوان»:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أنه مجازٌ عما هو بمنزلة الغاية للاستهزاء، فيكون من إطلاق المسبب على السبب نظراً إلى التصور، وبالعكس نظراً إلى الوجود.

قال الشريف: فيكون من قبيل المجاز المرسل بعلاقة السببية في التصور والمسببية في الوجود، والفائدة المخصوصة بهذا المجاز: التنبيه على أن مذهبهم حقيق بأن يُسَخَّرَ منه ويُسَخَّرَ بهم لأجله^(٣).

(١) في (خ): «ويتجدد حيناً فحيناً».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٨٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٨٦).

قوله: «أو يعاملهم معاملة المستهزي...» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: شَبَّهَ صَوْرَةَ صَنِيعِ اللَّهِ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ وَهُوَ مَبْطُنٌّ بِادِّخَارِ الْعَذَابِ بِصَوْرَةِ صَنِيعِ الْهَازِيِّ مَعَ الْمَهْزُوءِ بِهِ وَهُوَ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ^(١).

قوله: «وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَبَأْنُ يَفْتَحُ لَهُمْ وَهُمْ فِي النَّارِ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ...» إلى آخره:

قلت: هذا مأخوذٌ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ «الصِّمْتِ» عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُسْتَهْزِئِينَ بِالنَّاسِ يُفْتَحُ لِأَحَدِهِمْ بَابٌ مِنَ الْجَنَّةِ فَيَقَالُ: هَلَمْ هَلَمْ، فَيَجِيءُ بِكَرْبِهِ وَغَمِّهِ، فَإِذَا جَاءَ أُغْلِقَ دُونَهُ ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُمْ بَابٌ آخَرُ فَيَقَالُ لَهُ: هَلَمْ هَلَمْ، فَيَجِيءُ بِكَرْبِهِ وَغَمِّهِ فَإِذَا أَتَاهُ أُغْلِقَ دُونَهُ، فَمَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُفْتَحُ لَهُ الْبَابُ فَيَقَالُ^(٢): هَلَمْ هَلَمْ، فَمَا يَأْتِيهِ^(٣). مُرْسَلٌ جَيِّدُ الْإِسْنَادِ.

قوله: «وَأَمَّا اسْتَوْفَ بِهِ وَلَمْ يُعْطَفْ...» إلى آخره:

قال الشَّرِيفُ: أَي: لَيْسَ تَرَكُ الْعَطْفِ فِيهِ لِرَفْعِ تَوْهُمِ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿وَإِنَّا مَعَكُمْ﴾ فَيَنْدَرِجُ حِينَئِذٍ فِي مَقُولِ الْمُنَافِقِينَ، أَوْ عَلَى ﴿قَالُوا﴾ فَيَتَقَيَّدُ بِالظَّرْفِ، أَعْنِي: (إِذَا خَلَوْا)، بَلْ هُوَ لِكَوْنِهِ اسْتِثْنَاءً^(٤).

قوله: «لَا يُوْبَهُ بِهِ^(٥)».....

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٠٤).

(٢) في (س) زيادة: «له».

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٥)، ورواه أيضاً البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ١٠٩).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٨٧).

(٥) في (س) و(ف): «له»، والمثبت من (ز) ونسخة في هامش (ف)، وكلاهما صواب. انظر التعليق

الآتي.

في «الصحيح»: أي: لا يُبَالَى به^(١).

وفي «النهاية»: أي: لا يُحْفَلُ به لحقارته^(٢).

قوله: «إِيمَاءٌ بِأَنَّ الاسْتِهْزَاءَ يَحْدُثُ حَالًا فَحَالًا»:

قال الطَّبِيُّ: أي: على الاستمرار، قال: وإفادة الفعل المضارع ذلك من اقتضاء المقام، فإنك إذا قلت في مقام المدح: فلانٌ يَقْرِي الضَّيْفَ وَيَحْمِي الْحَرِيمَ عَنَيْتَ أَنَّهُ اعتاده واستمر عليه، لا أنك تخبر عنه بأنه سَيَفْعَلُهُ، فكذا أَنَّهُ تعالى يخبر أن مُعَامَلَتَهُ مع هؤلاء القوم إنما تقع على هذه الحالة، وإليه الإشارة بقوله: «وهكذا كانت نكايات الله فيهم».

قال: ويمكن أن يقال: إن هذا الاستمرار أبلغ من الدوام الذي يُعْطِيهِ مَعْنَى الجملة الاسمية؛ لأنَّ النَّفْسَ إذا اعتادت الشَّيْءَ أَلْفَتْهُ ولا تحبُّ مفارقتها؛ قال:

أَلَفْتُ الضَّنَاءَ مِمَّا تَطَاوَلَ مَكُثُهُ فلو زالَ عَن جِسْمِي بَكَتُهُ الْجَوَارِحُ^(٣)

قوله: «نكايات الله»:

في «النهاية»: نَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ أَنْكِي نِكَايَةً: إذا أَكْثَرْتَ فِيهِمُ الْجِرَاحَ وَالْقَتْلَ فَوَهَنُوا لِذَلِكَ^(٤).

(١) انظر: «الصحيح» (٢٢٥٤ / ٦) (مادة: وبه)، وفيه: فلان لا يوبئه له ولا يوبئه به؛ أي: لا يبالي به.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١ / ١٨) (مادة: أبه).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢ / ٢٠٦، ٢٠٧)، والبيت للشريف البيضاوي.

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: نكا)، وقال: «وقد يهمز لغة فيه».

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ مِنْ مَدَّ الْجَيْشَ وَأَمَدَّهُ: إِذَا زَادَهُ وَقَوَاهُ، وَمِنْهُ: مَدَدْتُ السَّرَاجَ وَالْأَرْضَ: إِذَا أَصْلَحْتَهُمَا^(١) بِالزَّيْتِ وَالسَّمَادِ، لَا مِنْ الْمَدِّ فِي الْعَمْرِ فَإِنَّهُ يُعَدَّى بِاللَّامِ كـ ﴿أُمْلِي لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: (وَيُمِدُّهُمْ)^(٢).

وَالْمَعْتَزَلَةُ لَمَّا تَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَالُوا: لَمَّا مَنَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى الطَّافَهُ الَّتِي يَمْنَحُهَا الْمُؤْمِنِينَ وَخَذَلَهُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ وَإِصْرَارِهِمْ وَسَدَّهُمْ طَرَقَ التَّوْفِيقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَتَزَايَدَتْ بِسَبَبِهِ قُلُوبُهُمْ رَيْنًا وَظُلْمَةً تَزَايَدَ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ انْشِرَاحًا وَنُورًا، أَوْ مَكَّنَ الشَّيْطَانَ^(٣) مِنْ إِغْوَائِهِمْ فَزَادَهُمْ طُغْيَانًا = أَسْنَدَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْمَسَبِّبِ، وَأَضَافَ الطُّغْيَانَ إِلَيْهِمْ لَثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَمَصْدَاقُ ذَلِكَ^(٤): أَنَّهُ لَمَّا أَسْنَدَ الْمَدَّ إِلَى الشَّيَاطِينِ أَطْلَقَ الْغِيَّ وَقَالَ: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

أَوْ كَانَ أَصْلُهُ: يَمُدُّ لَهُمْ^(٥)،.....

(١) فِي (ت) وَ(خ): «اسْتَصْلَحْتَهُمَا».

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٦)، و«الكامل في القراءات» للبهزلي (ص: ٤٨١)، و«الكشاف» (٦٧/ ١)، وَهِيَ فِي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّمِيعِ الْيَمَانِيِّ.

(٣) قَوْلُهُ: «أَوْ مَكَّنَ الشَّيْطَانَ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «مَنْعَهُمْ»، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِ ثَانٍ مِنْ تَأْوِيلَاتِ الْمَعْتَزَلَةِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٠١)، و«حاشية الشهاب» (١/ ٣٥١).

(٤) قَوْلُهُ: «وَمَصْدَاقُ ذَلِكَ»؛ أَي: أَنَّ الْإِسْنَادَ فِي (يَمُدُّ) إِسْنَادٌ إِلَى الْمَسَبِّبِ لَا إِلَى الْفَاعِلِ حَقِيقَةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٠ - ١٧١). وَكُتِبَ تَحْتَهَا فِي (ت): «أَي: مَا يَصْدُقُ كَوْنُ الْإِضَافَةِ قَرِينَةَ الْمَجَازِ».

(٥) قَوْلُهُ: «أَوْ كَانَ أَصْلُهُ: يَمُدُّ لَهُمْ... إلخ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَوَّلًا: «مِنْ مَدَّ الْجَيْشَ»، فَأَفَادَ الْأَوَّلُ أَنَّ (مَدَّ) مُتَعَدٍّ، وَالثَّانِي أَنَّهُ قَاصِرٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧١).

وَاسْتَبْعَدَ الشَّهَابُ ذَلِكَ فَقَالَ: «وَقِيلَ: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «مِنْ مَدَّ الْجَيْشَ...»، وَلَا يَخْفَى بُعْدُهُ». وَجَعَلَهُ الشَّهَابُ مَعْطُوفًا عَلَى «لَمَّا مَنَعَهُمْ... إلخ»، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الْجَبَائِثِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ، وَهُوَ أَحَدُ =

بمعنى: يُمْلِي لَهُمْ وَيَمُدُّ^(١) في أعمارهم كي يتنبهوا ويطيعوا، فما زادوا إلا طغيانا وعمها، فحذفت اللام وعدي الفعل بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

أو التقدير: يمدهم استصلاحاً وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم.
و(الطغيان) بالضم والكسر كلقيان ولقيان: تجاوز الحد في العتو^(٢)
والعلو في الكفر، وأصله: تجاوز الشيء عن مكانه؛ قال تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتُ كُرْحُ﴾ [الحاقة: ١١].

والعمه في البصيرة كالعَمَى في البصر، وهو التحير في الأمر؛ يقال: رجل عامه وعمه، وأرض عمهاء: لا متار بها، قال:

أَعْمَى الْهُدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعُمَهْ

قوله: «مِن مَدَّ الْجَيْشَ وَأَمَدَهُ»:

ظاهره: أَنَّ مَدَّ وَأَمَدَّ واحدٌ، وهو أحد المذاهب في المسألة واختيار الزمخشري^(٣).

= التأويلات لما تعذر عنده إيقاؤه على ظاهره كما مر. انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٣٥٣).

ومثله قول شيخ زاده في «الحاشية» (١/ ٣٠٢): هو جواب ثالث من طرف المعتزلة معطوف على جملة قوله: «لما منعهم» مع جوابه.

(١) في (ت) و(خ): «ويمدهم».

(٢) في (ت): «في العصيان».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ١٢٧).

والثاني: أَنَّ مَدَّ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ وَأَمَدٌ فِي الْخَيْرِ، نحو: ﴿وَنَعُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]، ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢].

والثالث: أَنَّ مَدَّ لِمَا كَانَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَمَدٌ لِمَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ، وهو اختيارُ ثعلب^(١).
قوله: «والسَّماذ»: هو سرجينٌ ورَماذٌ. قاله في «الصَّحاح»^(٢).

قوله: «ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ كثيرٍ: وَيُمِدُّهُمْ» ليست هذه القراءةُ في السَّبعةِ^(٣).
قوله: «الطَّافَة»: جمعُ لطفٍ.

قال الطَّيِّبِيُّ: قال نجمُ الدين الزَّاهِدِيُّ الخُوَارِزْمِيُّ في كتابِ «الصفوة»: اللطفُ في عرفِ المُتَكَلِّمِينَ: هو ما يَخْتَارُ عنده المكلَّفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا، ثُمَّ إِنَّ اللطفَ إِذَا كَانَ مُحَصَّنًا للواجبِ يُسَمَّى توفيقًا، وَإِذَا كَانَ مُحَصَّنًا^(٤) لتركِ القَبِيحِ يُسَمَّى عَصْمَةً، وَإِذَا كَانَ مُقَرَّبًا مِنَ الْوَاجِبِ أَوْ تَرَكَ الْقَبِيحِ يُسَمَّى لطفًا مقربًا.

قال^(٥): وفي «شرح مقامات» المصنَّف: الألفافُ عند المُتَكَلِّمِينَ هي المَصَالِحُ، وهي الأفعالُ التي عندها يُطِيعُ المكلَّفُ، أو يكونُ أَقْرَبَ مِنَ الطَّاعَةِ على سبيل الاختيارِ، ولولاها لم يُطِيعْ أو لم يكن أَقْرَبَ مع تمكُّنه في الحالين، والواحدُ لُطْفٌ بضمِّ اللام وسكونِ الطَّاءِ.

(١) نقله غير واحد عن ثعلب. انظر: «المحكم» (٩ / ٢٨٨)، وفي «الفصيح» لثعلب (ص: ٢٧٦): «مدَّ النهرُ، ومدَّه نهرٌ آخرُ، وأمددتُ الجيشَ بمددًا».

(٢) انظر: «الصَّحاح» (مادة: سمد).

(٣) انظر ما تقدم في تخريجها.

(٤) قوله: «محصنًا» كذا في النسخ في الموضعين، والذي في «حاشية الطيبي»: «محصلًا» في

الموضعين.

(٥) أي: الطيبي.

وقال أهل السنّة والجماعة في مسألة خلق الأفعال: إِنَّ اللَّهَ تعالى لَطَفًا لو فعَلَهُ بالكفّارِ لآمنوا اختياراً، غيرَ أَنَّهُ لم يفعل، وهو في فعلِهِ مُتَفَضِّلٌ وفي تركِهِ عادِلٌ.

وقال أبو القاسمِ القُشَيْرِيُّ في كتابِ «مفاتيحِ الحُججِ ومَصابيحِ النهجِ»: اللُّطْفُ: قُدْرَةُ الطَّاعَةِ على الصَّحِيحِ، ويُسمَّى ما يقَرَّبُ العبدُ إلى الطَّاعَةِ ويوصلُ إلى الخيرِ أيضاً لُطْفًا^(١).

قوله: «والطُّغْيَانُ...» إلى قوله: «وأصلُهُ تجاوزُ الشَّيْءِ عَنْ مكانِهِ»:

قال الراغبُ: الفرقُ بين (عَدَا وطَغَى وبَغَى):

أَنَّ العُدْوَانَ: تجاوزُ المقدارِ المأمورِ بالانتهاءِ إليه والوقوفُ عنده، وعلى ذلك قال: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]؛ أي: تجاوزَ معكم المقدارَ المأمورَ بالانتهاءِ إليه فتجاوزوا معه قُدْرَهُ لتكونَ العَدَالَةُ محفوظةً في المجازاة^(٢).

وأما الطُّغْيَانُ: فتجاوزُ المكانِ الذي وَقَفْتَ فيه، وَمَنْ أَخْلَلَ بما عُيِّنَ له من المواقِفِ الشَّرِيعَةِ والمعارِفِ العقلِيَّةِ فلم يَرَعْها فيما يتحرَّاه ويتعاطاه فقد طَغَى، وعلى ذلك ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١]؛ أي: تجاوزَ الحدَّ الذي كانَ عليه مِن قَبْلُ.

والبغي: طلبُ تجاوزِ قَدْرِ الاستحقاقِ تجاوزَه أم لم يتجاوزَه، وأصلُهُ الطَّلَبُ، ويُستعملُ في التَّكَبُّرِ؛ لأنَّ المُتَكَبِّرَ طالبٌ منزلةٍ ليسَ لها بأهلٍ^(٣).

قوله: «والعَمَهُ في البَصِيرَةِ كالعَمَى في البَصْرِ»: ظاهرُهُ اختصاصُ كُلِّ بما ذكر، وهو الذي ذكرَهُ ابنُ عطيةَ^(٤).

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ١٤٠ - ١٤١).

(٢) في (ز): «المجازة». وفي المصدر: «في المجازاة بالتعدي».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٥).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٩٧).

وكلام الإمام بخلافه حيث قال: العَمَّةُ مثلُ العَمَى، إلا أن العَمَى عامٌّ في البَصَرِ والرَّأْيِ والعَمَّةُ في الرَّأْيِ خاصَّةٌ^(١)، وكذا في «المفردات» للراغب^(٢).
قوله: «قال:

أَعْمَى الْهُدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعُمَّةُ

هو لرؤية يَصِفُ مُضَلَّةً بَيْنَ الْمَهَامِهِ، وقبله:

وَمُخْفِقٍ مِنْ لُهْلِهِ وَلُهْلِهِ^(٣)

مِنْ مَهْمِهِ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمِهِ^(٤)

المهمَّةُ: المفازة؛ أراد أنها لا تنتهي سعة بل أطرافها من جوانبها في مفازة أخرى.

و«أعمى» قيل: فعلٌ ماضٍ؛ أي: أخفى طرق الهداية، وقيل: صفةٌ من عَمِيَ الأمر: التَّبَسُّ؛ أي ملتبس الهداية، أي طُرُقها على من يجهل ويتحير فيها.

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١١).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصبهاني (مادة: عمه وعمي)، وفيه: العَمَّةُ: التردُّدُ في الأمر من التحير، العَمَى يقال في افتقاد البصر والبصيرة. والذي في «تفسيره» (١/ ١٠٥) مطابق لعبارة البيضاوي تماماً.

(٣) في (س): «أهله وكهله»، وفي (ز) و(ف): «أهله ولهله»، والمثبت من المصادر وستأتي.

(٤) انظر: «ديوان رؤية» (ص: ١٦٦)، و«العين» (٣/ ٣٥٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٣٢٢)، و«تهذيب اللغة» (٥/ ٢٤١)، و«الصحاح» (مادة: لهله)، و«مقايس اللغة» (٥/ ١٩٨)، و«سمط اللآلي» (١/ ٥٥)، وفيه: مخفق: الموضع الذي يخفق فيه السراب. واللهله: المكان المستوي الذي ليس له عَلم. وقال في «المحكم» (٤/ ١٠٥): بلد لُهْلُهُ، ولُهْلُهُ: واسع مستو يضطرب فيه السراب. واللُهْلُهُ أيضاً: اتساع الصَّحراء.

وقال الشَّريفُ: أي: أَخْفَى المنارَ^(١) بالقياسِ إلى مَنْ لا دِرَايَةَ له بالمسالكِ،
جعلَ خفاءَ العَلَمِ عَمَى بها بطريقِ الاستعارة^(٢).
وقال الطَّيْبِيُّ: العُمَّةُ: جمعُ عَمٍ وعَامٍ؛ أي: المَهْمَةُ^(٣) طريقُه مشتبهَةٌ على
العُمَى، إذ ليسَ فيه جاذَّةٌ أو منارٌ يُهْتَدَى به^(٤).

(١٦) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحَتِ بَعْدَ رَبِّهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾: اختاروها عليه واستبدلوها به، وأصله:
بذلُ الثَّمَنِ لتحصيلِ ما يُطْلَبُ مِنَ الْأَعْيَانِ، فإن كانَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ نَاصًّا تَعَيَّنَ
منَ حَيْثُ إنه لا يُطْلَبُ لِعَيْنِهِ أن يكونَ ثَمناً وبذله اشتراءً، وإلا فأيُّ الْعَوَاضِينَ
تَصَوَّرَتْهُ بِصُورَةِ الثَّمَنِ فبأذله مشتري وأخذه بائعٌ، ولذلك عُدَّتِ الْكَلِمَتَانِ مِنَ
الْأَضْدَادِ، ثم استعيرَ لِلْإِعْرَاضِ عَمَّا فِي يَدِهِ مُحْصِلاً به غيرَه سواء كان من
المعاني أو الْأَعْيَانِ، ومنه:

أَخَذْتُ بِالْجُمَةِ رَأْسًا أَزْعَرَا وبِالْثَّنَايَا الْوَاضِحَاتِ الدُّرُورَا
وبِالطَّوِيلِ الْعُمَرِ عُمَرًا جَيِّدَرَا^(٥) كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا

(١) في «حاشية الجرجاني»: «خفي المنار».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٩٠).

(٣) في (س): «مهمه».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢ / ٢١٣). وبعدها في (ف): «ومن أبيات هذه الأرجوزة»
وبعدها سطر بياض.

(٥) في (ت): «جيدرا». وكلاهما في المصادر، قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (١ / ٣٥٥):

الجيدر كضيف: بجيم وياء مثناة تحتيه، يليها ذال معجمة أو مهملة، ثم راء مهملة، وفي «القاموس»:
(معذر كمعظم: القصير الغليظ الشن الأطراف كالجيدر، أو هذه بالمهملة...)، وفي حواشي =

ثم اتَّسَعَ فيه فاستعمل للرغبة عن الشيء طمعاً في غيره.

والمعنى: أنهم أَخْلَوْا بالهدى الذي جَعَلَ اللهُ لَهُم بالفطرة التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا محصِّلين الضلالة التي ذهبوا إليها، أو اختاروا الضلالة واستحبُّوها على الهدى.

﴿فَمَا رَحِمَتْ بَخْرَتُهُمْ﴾ ترشيحٌ للمجاز؛ لَمَّا استعملَ الاشتراء في معاملتهم أَتَبَعَهُ ما يشاركه^(١) تمثيلاً لخسارتهم، ونحوه:

ولَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّابْنَ دَائِيَّةَ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَه صَدْرِي^(٢)

والتجارة: طلبُ الرِّيحِ بالبيعِ والشِّراءِ، والرَّيْحُ: الفضلُ على رأسِ المالِ، ولذلك سَمِّيَ: شِفَاءً، وإِسْنَادُهُ إِلَى التِّجَارَةِ - وهو لأربابها - على الاتِّسَاعِ؛ لتلبُّسِها بالفاعل، أو لمشاَبَهَتِهَا إِيَّاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا سَبَبُ الرَّيْحِ وَالْخُسْرَانِ.

﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لطريق^(٣) التجارة، فإن المقصودَ منها سَلَامَةُ رَأْسِ الْمَالِ والرَّيْحِ، وهؤلاء قد أَضَاعُوا الطَّلَبَتَيْنِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ مَالِهِمْ كَانَ الْفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ وَالْعَقْلَ الصَّرْفَ، فَلَمَّا اعتقدوا هذه الصَّلَالَاتِ بَطَلَ استعدادُهُمْ وَاخْتَلَّ عَقْلُهُمْ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ رَأْسُ مَالٍ يَتَوَسَّلُونَ بِهِ إِلَى دَرْكِ الْحَقِّ وَتَبْيُلِ الْكَمَالِ، فَبَقُوا خَاسِرِينَ آيِسِينَ عَنِ الرَّيْحِ فَاقْدِينَ لِلْأَضَلِّ.

= «الصحاح» لابن بري: (قال أبو سهل الهروي: الإعجام تصحيف، والصواب: الجيدر بـدال مهملة)، هذا ما رأيته في كتب اللغة بعد كثرة مراجعة الدفاتر من غير اختلاف في المثناة التحتية ثانية، وإنما الخلاف في الإعجام والإهمال، وفي حواشي القاضي للجلال السيوطي: (الجذر - بالجيم والموحدة والذال المعجمة -: القصير)، ولولا حسن الظن به قلت: إنه تصحف عليه، فإنه مما لم يقله أحد من أهل اللغة.

(١) في (ت) و(خ): «يشاكله».

(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٣٦)، و«الفاضل» للمبرد (ص: ٤٧).

(٣) في (ت): «الطريق».

قوله: «ومنه:

أَخَذْتُ بِالْجُمَّةِ رَأْسًا أَزْعَرًا وبالثنايا الواضحات الدُّرْدُرَا
وبالطَّويلِ العُمَرِ عَمْرًا جَبَذَرًا كما اشترى المُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا

هو لأبي النّجم^(١)، الباءُ للبدلِ، و«الجُمَّةُ» بالضمّ: مجتمَعُ شعرِ الرأسِ، و«الأزعرُ»: الأصلعُ الذي قَلَّ شعرُه، و«الدُّرْدُرُ» بضمّ الدالّينِ المُهمَلتينِ: مغرُزُ الأسنانِ السَّاقِطَةِ الباقيةِ الأصولِ، و«العمرِ» عطفُ بيانٍ لـ«الطَّويلِ»، و«الجبذُرُ» بالجمِ والموحدةِ والذالِ المعجمةِ: القَصِيرُ^(٢)، والمسلمُ الذي اشترى النّصرانيّةَ بالإسلام: جبلةُ بن الأيهم.

وفي الحاشية المشار إليها: معنى البيتين: أنّه استبدلَ بالشَّعرِ الطَّويلِ شعراً قصيراً، وبالثنايا البيضِ الصَّحيحةِ أسناناً مهتمةً مكسرةً الأطرافِ، وبالشّابةِ التي يُرجى لها طولُ العمرِ كبيرةً على فَمٍ حُفَرَتِها، وموضعُ الاستشهادِ منه قوله: «كما اشترى المُسلمُ»؛ أي: اشترى النّصرانيّةَ بالإسلام حين تنصّر.

قال أبو بكر ابنُ الأنباريّ في كتابِ «الأضداد»: قال بَعْضُ أهلِ اللّغةِ: كُلُّ مَنْ آثَرَ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ فَالْعَرَبُ تَجْعَلُ الْإِثَارَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ شِرَائِهِ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ، وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ^(٣).

(١) انظر: «ديوان أبي النجم» (ص: ١٧٨)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٧٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٢٩/٣).

(٢) انظر ما تقدم قريباً في متن البيضاوي عن هذه الكلمة وقول المؤلف فيها.

(٣) انظر: «الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٧٢).

قوله: «ترشيحٌ للمجاز»:

قال الشيخ سعد الدين: هو من رشح الأم ولدها بالبن القليل تجعله في فيه شيئاً بعد شيء إلى أن يقوى على المص، وفلان يُرشح للوزارة؛ أي: يُربى ويؤهل لها، كذا في «الصحاح»^(١).

وفي «الأساس»: (فلان يُرشح للخلافة) وأصله: ترشيح الظبية ولدها: تُعوّده المشي فيرشح، وغزال راسح ورشح: إذا مشى ونزا^(٢).

ومعناه عندهم: أن يُقرن بالمجاز صفة أو تفرغ كلام يلائم المعنى الحقيقي، وأكثر ما يكون في الاستعارة كقولك: (جاوزت بحراً تتلاطم أمواجه)، وقد يكون في المجاز المرسل كقولهم: (له اليد الطولى)؛ أي: القدرة الكاملة.

قال: وقد ذكرنا في «شرح التلخيص» نبذاً من الكلام في أن اللفظ الدال على الترشيح حقيقة أو مجاز، وفي الفرق بينه وبين الاستعارة التخيلية؛ إذ في كل منهما إثبات لوازم المستعار منه وملائماته، وأمّا اشتباهه بالاستعارة بالكناية فلا يخطر ببال من له مسكة في علم البيان، لكن ينبغي أن يكون متحققاً عندك أن الترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة: بالقرينة في التصريح، وبالتخييل^(٣) في المكنية، وأنه قد يكون مجازاً عن الشيء وقد لا يكون.

قوله:

«ولمّا رأيت النسر عزّ ابن دأية وعشش في وكره جاش له صدري»

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: رشح).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (١/ ٣٥٤)، مادة: (رشح).

(٣) في (ز) و(س): «بالتخييل»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفنازاني» (و٤٢ ب).

قال الطَّبِيُّ: «النَّسْرُ»: طَائِرٌ، و«ابْنُ دَايَةَ»: الغراب، استعارَ للشَّيْبِ النَّسْرَ وللشَّبابِ الغرابَ، ثُمَّ رَشَّحَهُمَا بالوكرينِ وهما الرَّأْسُ واللَّحْيَةُ.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: مَعْنَى «عَزَّ»: غَلَبَ، و«جَاشَ»: اضْطَرَبَ، و«الْوَكْرَانِ» استعارةُ للرَّأْسِ واللَّحْيَةِ، أو للْفَوْدَيْنِ، أعني: جانِبَي الرَّأْسِ، والتَّعْشِيشُ للحُلُولِ والنُّزُولِ، وهو تَرْشِيحٌ^(١)، والتَّعْشِيشُ: أَخَذُ العِشِّ، وَعُشُّ الطَّيْرِ: مَوْضِعُهُ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ دِقَاقِ العِيدَانِ وَغَيْرِهَا لِلتَّفْرِيحِ، وهو في أَفْئَانِ الشَّجَرِ، فإذا كَانَ في جِدَارٍ أو جَبَلٍ أو نَحْوِهِمَا فَهُوَ وَكْرٌ.

وقال الشَّرِيفُ: استعارَ لَفْظَ النَّسْرِ للشَّيْبِ، وَلَفْظَ ابْنِ دَايَةَ - وهو الغرابُ - للشَّعْرِ الْأَسْوَدِ، وَرَشَّحَ الاستعارَتَيْنِ بِذِكْرِ التَّعْشِيشِ وَذِكْرِ الْوَكْرِ، وَاسْتَعِيرَ لَفْظُ الْوَكْرَيْنِ مِنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ للرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ أو للْفَوْدَيْنِ، وَلَفْظُ التَّعْشِيشِ للحُلُولِ والنُّزُولِ فِيهِمَا^(٢)، مَعَ كَوْنِهِمَا مُسْتَعَارَتَيْنِ تَرْشِيحًا لَتَيْنِكَ الاستعارَتَيْنِ لَا بِاعتبارِ المعْنَى الْمُقْصُودِ بِهِمَا بَلْ بِاعتبارِ لَفْظِهِمَا وَمَعْنَاهُمَا الْأَصْلِيَّ^(٣).

قوله: «يُسَمَّى شِفًا بِكسرِ المعجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الفاءِ»:

في «الصَّحاح»: الشَّفُّ بالكسرِ: الْفَضْلُ وَالرِّبْحُ، وَالشَّفُّ أَيْضًا: النُّقْصَانُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ^(٤).

(١) أي: وذكر الوكر والتعشيش ترشيح كما هي العبارة في «حاشية التفازاني» (و٤٢ب).

(٢) في (ف) و(ز): «فهما»، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٩٣ - ١٩٤).

(٤) انظر: «الصَّحاح» (مادة: شفف).

(١٧) - ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾.

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لَمَّا جَاءَ بِحَقِيقَةِ حَالِهِمْ عَقَبَهَا بِضَرْبِ الْمَثَلِ زِيَادَةً فِي التَّوْضِيحِ وَالتَّقْرِيرِ، فَإِنَّهُ أَوْقَعُ فِي الْقَلْبِ وَأَقْمَعُ لِلخَصْمِ الْأَلَدِّ؛ لِأَنَّهُ يُرِيكَ الْمَتَخَيَّلَ مُحَقَّقًا وَالْمَعْقُولَ مُحَسُّوسًا، وَلَأَمْرٍ مَا أَكْثَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْأَمْثَالَ، وَفَشَّتْ فِي كَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْحُكَمَاءِ.

والمَثَلُ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: النَّظِيرُ، يُقَالُ: مَثَلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ؛ كَشَبِّهِ وَشَبِّهِ وَشَبِّهِ، ثُمَّ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ الْمُثْمَلِ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ، وَلَا يُضْرَبُ إِلَّا مَا فِيهِ غَرَابَةٌ، وَلِذَلِكَ حُوفِظَ عَلَيْهِ مِنَ التَّغْيِيرِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِكُلِّ حَالٍ أَوْ قِصَّةٍ أَوْ صِفَةٍ لَهَا شَأْنٌ وَفِيهَا غَرَابَةٌ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

والمعنى: حَالُهُمُ الْعَجِيبَةُ الشَّانِ كَحَالِ مَنْ اسْتَوْقَدَ نَارًا.

و﴿الَّذِي﴾ بِمَعْنَى: الَّذِينَ - كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [التوبة: ٦٩] - إِنْ جُعِلَ مَرْجَعُ الضَّمِيرِ فِي ﴿بِنُورِهِمْ﴾، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجْزُ وَضْعُ الْقَائِمِ مَقَامَ الْقَائِمِينَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْوَصْفِ، بَلِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ صَلَاتُهُ، وَهُوَ وَصْلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ تَامٍّ بَلْ هُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُجْمَعَ كَمَا لَا تُجْمَعُ أَخَوَاتُهَا، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ، وَلَيْسَ (الَّذِينَ) جَمْعُهُ الْمَصْحَحُ، بَلْ ذُو زِيَادَةٍ زِيدَتْ لَزِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ جَاءَ بِالْيَاءِ أَبَدًا عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ.

وَلَكُونُهُ مُسْتَطَالًا بِصَلَاتِهِ اسْتَحَقَّ التَّخْفِيفَ، وَلِذَلِكَ بُلِغَ فِيهِ فَحُذَفَ يَأْوُهُ ثُمَّ كَسَرَتْهُ، ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى اللَّامِ فِي أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ.

أو قصد به جنس المستوقدين، أو الفوج الذي استوقدوا^(١).
والاستيقاد: طلب الوقود والسعي في تحصيله، وهو سطوع النار وارتفاع
لهبها.

واشتقاق النار من: نار ينور نوراً: إذا نفر؛ لأن فيها حركة واضطراباً.
﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ أي: النار حول المستوقد إن جعلتها متعدية، وإلا^(٢)
أمكن أن تكون مُسندة إلى ﴿مَا﴾ والتأنيث لأن ﴿مَا حَوْلَهُ﴾ أشياء وأماكن، أو إلى
ضمير النار و﴿مَا﴾ موصولة في معنى^(٣) الأمكنة نصب على الظرف أو مزيدة،
و﴿حَوْلَهُ﴾ ظرف.

وتأليف الحول للدوران، وقيل للعام: حول؛ لأنه يدور.

قوله: «لما جاء بحقيقة حالهم عقبها...» إلى آخره:
قال الطيبي: يعني: أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْجِعُوا فِي الْمَسَاجِدِ لِغَيْرِهَا﴾
إلى هاهنا جار مجرى الصفات الكاشفة عن حقيقة المُنَافِقِينَ، فلما فرغ منها
عقبها ببيان تصوير تلك الحقيقة وإبرازها في معرض المشاهد المحسوس
تتميماً للبيان^(٤).

(١) قوله: «أو قصد به جنس المستوقدين...» هو مع ما بعده عطف على قوله: «بمعنى الذين»، وكله
جواب ما يقال: كيف مُثِّلَت الجماعة بالواحد؟ فحاصل ما أجاب به ثلاثة أوجه: استعمال (الذي)
بمعنى الذين، وقصد الجنس به، وجعل موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على الجماعة؛ كالقوج. انظر:
«حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٧).

(٢) في هامش (أ): «قوله: وإلا؛ أي وإن لم تجعلها متعدية».

(٣) في (خ): «بمعنى».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٢٢).

قوله: «لأنه يُريك المتخيل مُتحققًا والمعقول محسوسًا»:

قال القطب: وهاهنا دقيقةٌ أخرى أُنِيقَةُ: وهي أَنَّ المعاني التي يُرادُ تفهّمُها ربّما تكونُ معقولةً صِرفَةً، فالوهمُ يُنازعُ العقلَ في إدراكِها حتى يحجبها عَن العقلِ، فيضربُ لها الأمثالَ فيبرزُها في معرضِ المحسوساتِ لِيُساعدَ الوهمُ العقلَ في إدراكِها؛ لأنَّ شأنَ الوهمِ إدراكُ المحسوسِ والمحاكاةُ، ولهذا يَبْكَتُ الخصمُ الألدُّ بضربِ المثلِ لأنَّ خصومتهَ بسببِ انقياده للوهمِ ونبوِّ الوهمِ عن طاعةِ العقلِ، فإذا توافَقَا زالتِ الخصومةُ لا محالةً.

قوله: «ثم قيل للقول السائر»:

قال الطيّبيُّ: أي: ثم نُقِلَ هذا المعنى إلى القولِ السائرِ؛ أي: المشهورِ الدائرِ بين النَّاسِ الذي هو كالعَلَمِ للتَّشْبِيهِ، ولأجلِ كونه عَلَمًا للتَّشْبِيهِ حُوْفِظَ عليه وَحُمِيَ عَن التَّغْيِيرِ.

قال الميدانيُّ: حقيقةُ المَثَلِ ما جُعِلَ كالعَلَمِ للتَّشْبِيهِ بالحالِ الأولى، قال كعبٌ:

كانت مواعيدُ عُرُقوبٍ لها مثلاً وما مواعيدُها إلا الأباطيلُ^(١)

قوله: «مواعيدُ عُرُقوبٍ» عَلَمٌ لكلِّ ما لا يَصِحُّ مِنَ المواعيدِ، والأعلامُ لا تُغَيَّرُ^(٢).

وقال الشيخُ سعدُ الدين: «السَّائِرُ»؛ أي: الفاشي المَخِيلُ موضعُ ضربه بموضعٍ وُروِده، قال: وهذا معنى قولهم: الاستعارةُ التَّمثِيلِيَّةُ متى فشا استعمالُها سُمِّيَتْ مَثَلًا.

وقال الشَّريفُ: أي: ثم نُقِلَ مِنْ معناه اللُّغويِّ إلى مَعْنَى آخَرٍ عُرِفَني يَتَفَرَّعُ عليه

(١) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى، من قصيدة البردة. انظر: «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٦٣٣)،

و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٠٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤)، وانظر كلام الميداني في مقدمة «مجمع الأمثال» (١/ ٦).

مَعْنَى ثَالِثٍ مَجَازِيٍّ، قَالَ: وَالسَّائِرُ هُوَ الْفَاشِي، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَعَ الْفُشُوِّ أَنْ يَكُونَ تَشْبِيهَا تَمَثِيلِيًّا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعَارَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَثَلًا لِأَنَّهُ جُعِلَ مَضْرِبُهُ - وَهُوَ مَا يُضْرَبُ فِيهِ ثَانِيًا - مَثَلًا لِمَوْرِدِهِ وَهُوَ مَا وَرَدَ فِيهِ أَوَّلًا^(١).

وَقَالَ الْقُطْبُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْاسْتِعَارَةِ التَّمَثِيلِيَّةِ: أَنَّ فِي الْمَثَلِ شُهْرَةً بِحَيْثُ يَصِيرُ عِلْمًا لِلْحَالِ الْأَوَّلِي الَّذِي هِيَ الْمَوْرِدُ، بِخِلَافِ الْاسْتِعَارَةِ التَّمَثِيلِيَّةِ، فَكُلُّ مَثَلٍ اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ وَلَيْسَ كُلُّ اسْتِعَارَةٍ تَمَثِيلِيَّةً مَثَلًا.

قَوْلُهُ: «الْمُمَثِّلُ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ»:

قَالَ الطَّبِّيُّ: مَوْرِدُ الْمَثَلِ: هُوَ الْحَالُ الَّذِي صَدَرَ فِيهَا الْمَثَلُ عَنْ مُرْسِلِهِ، وَمَضْرِبُهُ: الْحَالُ الَّذِي شُبِّهَتْ بِهَا؛ أَيْ: يُشَبَّهُ حَالَهُ مَضْرِبُهُ بِحَالَةِ مَوْرِدِهِ، مَثَلُهُ: قَوْلُهُمْ: (فِي الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ)، مَوْرِدُ الْمَثَلِ هُوَ أَنَّ دَخْتَنُوسَ بِنْتَ لَقِيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ كَانَتْ تَحْتَ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو، وَكَانَ شَيْخًا فَفَرَّقَتْهُ فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَتًى وَأَجْدَبَتْ فَبَعَثَتْ إِلَى عَمْرِو تَطْلُبُ مِنْهُ حَلُوبَةً، فَقَالَ عَمْرٍو: (فِي الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ)^(٢) فَذَهَبَتْ مَثَلًا.

(١) انظر: «حاشية الشریف الجرجاني» (١/ ١٩٥).

(٢) فِي (س): «ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» دُونَ قَوْلِهِ: «فِي الصَّيْفِ»، وَالْمَثَبُ مِنْ بَاقِي النُّسخِ وَ«فَتْحُ الْغَيْبِ»، وَالَّذِي فِي كُتُبِ الْأَمْثَالِ وَالْأَدَبِ وَاللُّغَةِ: «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» دُونَ كَلِمَةِ «فِي» وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً: أَيْ: فِي الصَّيْفِ، وَلَكِنْ حَذَفَ «فِي» وَنَصَبَ «الصَّيْفُ» عَلَى الظَّرْفِ بِ«ضَيَّعَتِ»، وَنَصَبَ «اللَّبَنُ» بِ«ضَيَّعَتِ» عَلَى الْمَفْعُولِ، يَرِيدُ: أَنْكَ سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ فِي الصَّيْفِ، فَضَيَّعْتَ مَا كَانَ لَكَ مِنَ اللَّبَنِ. انظر: «تصحیح الفصح» لابن درستیة (ص: ٤٤٥)، وَالمَثَلُ مشهور فِي كُتُبِ الْأَمْثَالِ وَالْأَدَبِ وَاللُّغَةِ، وَهُوَ يُضْرَبُ لِمَنْ فَرَّطَ فِي طَلَبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حَتَّى فَاتَهُ، ثُمَّ يَطْلُبُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّرَاحُ قِصَّتَهُ مَفْصَلَةً، وَسَأَتْنِي، كَمَا ذَكَرُوا أَنَّ «ضَيَّعَتِ» تَبْقَى مَكْسُورَةً التَّاءُ سِوَاءِ خُوطْبِ بِهَا الْمَذْكَرِ أَوْ الْمَوْثَنِ أَوْ الْإِثْنَانِ أَوْ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَثَلِ خُوطِبَتْ بِهِ امْرَأَةٌ، فَإِذَا قُلْتُ لِرَجُلٍ - مَثَلًا - فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قِيلَ لَهَا هَذَا. انظر: «أَمْثَالُ الْعَرَبِ» لِلْمُفَضَّلِ الضَّبِّي (ص: ٥١)، =

ومضربُ المثل: حصولُ حالةٍ من يطلبُ شيئاً قد فوّته على نفسه في أوانه لأنَّ فحواه مُشابهٌ لذلك، فيُستعارُ المثلُ بعينه من غيرِ تغييرٍ - وهو تذكيرُ صيغةٍ (ضِيَعَتْ) لاستعماله في المذكرٍ - بل يوردُ هكذا على صيغةِ المؤنثِ وإلا لم يكن عاريةً لذلك^(١).

قوله: «ولا يضربُ إلّا لما فيه غرابة»:

في «الغريبِ المصنّف»: كلامٌ نادرٌ: غريبٌ خارجٌ عن المعتاد^(٢).
وقال الطيّبيُّ: اعلم أنَّ غموضَةَ الكلامِ وكونَهُ نادراً إمّا أن يكونَ بحسبِ المعنى أو اللفظِ:

أما الأوّلُ: فإن يُرى فيه أثرُ التناقضِ أو التّنافي ظاهراً:

مثالُ الأوّلِ في غيرِ المثلِ: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]
فأثبت الرّميّةَ لرسولِ الله ﷺ لأنَّ صورتَها وُجِدَت منه، ونفاها عنه لأنَّ أثرها

= «والأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٤٨)، و«إصلاح المنطق» (ص: ٢٠٦)، و«المقتضب» (٢/ ١٤٥)،
و«الفاخر» للمفضل بن سلمة (ص: ١١١)، و«الفصيح» لثعلب (ص: ٣١٢)، و«الزاهر» لابن
الأنباري (٢/ ٢٢٣)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ٤٧) و(١٢/ ١٧٦)، و«الخصائص» (١/ ٣٤٤)،
و«الصحاح» (مادة: ضيع)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٥٧٥)، و«التمثيل والمحاضرة» (ص: ٣٨)،
و«مجمع الأمثال» (٢/ ٦٨)، و«المستقصى في الأمثال» (١/ ٣٢٩).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٤).

(٢) لم أقف عليه في «الغريب المصنّف»، ولعل في نسبته للمصدر المذكور وهماً سببه قول الطيّبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥): «قال في «الأساس»: يقال: رمى فأغرب، أي: أبعد المرمى، وتكلم فأغرب، إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، وقد غربت هذه الكلمة، أي: غمضت فهي غريبة، ومنه: مصنف الغريب. وقال فيه: وهذا كلام نادر: غريب خارج عن المعتاد». فقول الطيّبي: «وقال فيه» يريد: في «الأساس»، والكلام المذكور ورد جميعه في «أساس البلاغة» (مادة: غرب وندر).

فَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَأَنَّ اللَّهَ هُوَ فَاعِلُ الرَّمِيَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال الزمخشري: كلامٌ فصيحٌ لما فيه من الغرابة، وهو أنَّ القصاصَ قتلٌ وتَفْوِيْتُ للحياة وقد جعلَ ظَرْفًا ومكانًا للحياة^(١).

وفي المثل: قولُ الحكم بن عبدِ يَغُوثَ: (رُبَّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ)^(٢)، أثبتَ الرَّمِيَّ ونَفَى الرَّامِيَّ.

ومثالُ الثاني: ما في الحديث: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(٣) حكمٌ بأنَّ بعضَ البيانِ سحرٌ، والمشَبَّهُ مباحٌ مندوبٌ والمشَبَّهُ به حرامٌ مَحْظُورٌ.

وأما الثاني: فإمَّا أن يحصلَ فيه ألفاظٌ نادرةٌ لا تستعملُها العامةُ نحو قولِ الحبابِ بنِ المنذرِ: (أَنَا جَذِلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعَذِيقُهَا الْمُرجَّبُ)^(٤)، يُضْرَبُ في المَجْرَبِ الذي يُسْتَشْفَى برأيه وعقله، أو أن يكونَ فيه حذفٌ أو إضمارٌ كما في قوله: (رُبَّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ)؛ أي: رُبَّ رَمِيَّةٍ مُصِيبَةٍ مِنْ رَامٍ مَخْطِئٍ، أو مراعاةً للمُشَاكَلَةِ نحو: (كما تدينُ تُدانُ)^(٥)؛ أي: كما تُجَازِي تُجَازَى؛ أي: كما تعملُ تُجَازَى، فسَمِيَ الابتداءُ جزاءً.. إلى غيرِ ذلك.

وروى المِيدَانِيُّ عن إبراهيمَ النَّظَّامِ قال: يجتمعُ في المثلِ أَرْبَعٌ لَا تَجْتَمِعُ فِي

(١) انظر: «الكشاف» (١/٤١٧).

(٢) انظر: «الفاخر» (ص: ١٤٣)، و«مجمع الأمثال» (١/٢٩٩).

(٣) رواه البخاري (٥١٤٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٦٨٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) هو مثلُ مَشْهُورٍ وحديثٌ مَرْفُوعٌ كما قال المصنف. انظر ما تقدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ

غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية. وزاد ابن المقفع: «والوسعة في شعوب الحديث»^(١).

قوله: «ولذلك حوفظ عليه من التغيير»:

قال الشيخ سعد الدين: ظاهره: أن المحافظة على الأمثال وعدم تغييرها من جهة اشتغالها على غرابية، والأظهر أن ذلك من جهة أن المثل استعارة فيجب أن يكون هو اللفظ الدال على المشبه به.

وقال الشريف: الأظهر كما في «المفتاح»: أن المحافظة على المثل إنما هي بسبب كونه استعارة، فيجب لذلك أن يكون هو بعينه لفظ المشبه [به]، فإن وقع تغيير لم يكن مثلاً بل مأخوذاً منه وإشارة إليه؛ كما في قولك: (الصيف ضيقت اللبن) على صيغة التذكير^(٢).

قوله: «ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن وغرابية»:

حاصله: أن للمثل مفهوماً لغوياً وهو النظر، وعرفياً وهو القول السائر، ثم معنى مجازياً وهو الحال الغريبة استعير المثل لها بعلاقة الغرابية، فإن القول لا يكون سائراً إلا إذا كان فيه غرابية.

قوله: «والذي» بمعنى: الذين.. إلى آخره: جواب سؤال مُقدّر تقديره: كيف مُثّلت الجماعة بالواحد؟

وحاصل ما أجاب به أوجه: استعمال الذي في موضع الذين على طريقة

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، وانظر كلام النظام وابن المقفع في مقدمة «مجمع الأمثال» (٦/ ١).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

الحذف والتخفيف، وإرادة الجنس فلا يختص بالواحد ليلزم المحذور، وجعل موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على معنى الجماعة كالفوج.

وبقي رابع ذكره الإمام وقال: إنه أقوى الأجوبة، وهو: أن المنافقين وذواتهم لم يشبهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد، وإنما شُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بقِصَّةِ المستوقد، ومثله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ﴾ [محمد: ٢٠]^(١).

وهذا مذكور في «الكشاف» في ذيل الكلام^(٢). وقال الشيخ سعد الدين: لا خفاء في أنه لا يتوجه هذا السؤال بعد ما ذكر^(٣) أن المثل مستعار للحال العجيبة الشأن، وأن المعنى: أن حالهم العجيبة الشأن كحال الذي استوقد ناراً، ولهذا قال آخراً: (على أن المنافقين وذواتهم لم يشبهوا بذات المستوقد حتى يلزم تشبيه الجماعة بالواحد)^(٤).

وقال أبو حيان: من زعم أن ﴿الَّذِي﴾ هنا هو (الذين) وحذفت النون لطول الصلة فهو خطأ؛ لإفراد الضمير في الصلة، ولا يجوز الإفراد للضمير لأن المحذوف كالمفوض، ألا ترى جمعه في قوله تعالى: ﴿وَحُضِّمُوا كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]. قال: والذي تختاره: أنه أفرد لفظاً وإن كان في المعنى نعتاً لما تحته أفراد، فيكون التقدير: كمثل الجمع الذي استوقد ناراً^(٥).

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٣) أي: الزمخشري

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٣ - ٢١٤).

قوله: «كما في قوله: ﴿وَحَضَّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]:

فَرَّقَ ابْنُ عَطِيَّةَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ: بِأَنَّ ﴿الَّذِي أَسْتَوَدَّ﴾ وَصَفٌ لِلذَّاتِ وَ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ وَصَفٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوا، فَهُوَ عَلَى بَابِهِ فِي الْإِفْرَادِ^(١)، وَنَحَا إِلَيْهِ الْقُطْبُ.

قوله: «وإنما جازَ ذلك ولم يَجْزِ وَضْعُ الْقَائِمِ مَوْضِعَ الْقَائِمِينَ..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الْقُطْبُ: التَّخْفِيفُ فِي بَابِ الَّذِي مَطْلُوبٌ بِخِلَافِ بَابِ الْقَائِمِ وَالْقَائِمِينَ لِأُمُورٍ:

كَوْنُهُ وَضِعٌ وَصَلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ، فَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا بِالذَّاتِ بَلْ آلَةٌ لِلْوَصْفِ بِالْمَعَارِفِ، وَالْآلَةُ كُلَّمَا كَانَتْ أَخْفَ كَانَتْ أَحْسَنَ. وَأَنَّ بَابَ الَّذِي كَثِيرُ الْوُقُوعِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ وَقُوعًا فَهُوَ جَدِيرٌ بِالْخَفَةِ.

وَأَنَّهُ مُسْتَطَالٌ بِصِلَتِهِ وَالْإِسْتِطَالَةُ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى الْمَلَالَةِ فَالْإِخْتِصَارُ مَطْلُوبٌ.

وَأَنَّهُ نُهُكٌ بِالْحَذْفِ لِلْبَاءِ ثُمَّ الْكُسْرَةُ ثُمَّ الذَّالِ وَاللَّامِ.

قوله: «وَلَيْسَ الَّذِينَ جَمَعَهُ الْمُصَحَّحُ بَلْ ذُو زِيَادَةٍ زِيدَتْ لِرِزَادَةِ الْمَعْنَى»:

قَالَ السَّفَاقُسِيُّ: تُعَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَهُوَ كَالْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ وَاقِعًا إِلَّا عَلَى مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ مَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ (الَّذِينَ يَفْعَلُونَ) وَبَيْنَ (الْفَاعِلِينَ)، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مَبْنًى التَّزَمَ فِيهِ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، إِلَّا عِنْدَ هُذَيْلٍ فَإِنَّهَا آتَتْ بِهَا عَلَى صِغَةٍ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي «الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ»، وَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٣٢١).

الجمع بالواو والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًا، وكلّهم التزم الجمع في الضمير العائد عليه من صلته كالجمع، انتهى^(١).

والمتعقب هو أبو حيّان^(٢).

قوله: «ولذلك بولغ فيه فحذف ياؤه ثم كسرتُه ثم اقتصر على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين»:

قال الحلبي: اعتقد^(٣) كَوْن (أَل) الموصولة بقيّة (الذي)، وليس كذلك، بل هي موصولٌ مُستقلٌّ، على أن الرَّاجِعَ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ أَنَّهَا مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ.

قال: وليس لمرجح أن يُرجح قوله بأنهم قالوا: إن الميم في قولهم: (م الله) بقيّة (ايمن)^(٤)، فإذا انتهكوا (ايمن) بالحذف حتى صارَ على حرفٍ واحدٍ فأولى أن يقال ذلك فيما بقي على حرفين؛ لأن (أَل) زائدة على ماهية (الذي)، فيكونون قد حذفوا جميع الاسم وتركوا ذلك الزائد عليه، بخلاف ميم (ايمن)، وأيضًا فإنّ القول بأنّ الميم بقيّة (ايمن) قولٌ ضعيفٌ مردودٌ ياباه قول الجمهور^(٥).

وقال السّفاقسي: قوله: إنهم اقتصروا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين سبقه إليه غيره.

ورُدَّ بأنّ اللام لو كانت بقيّة (الذي) في اسم الفاعل والمفعول لكان لها موضعٌ من الإعراب، ولَمَّا تخطّأها العامِلُ إلى الصّلة، ولجأَ وصلّها بالجملة كـ (الذي).

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقسي (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٤ - ٢١٥).

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» في أول سورة (يس).

(٥) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٥٨).

قال السَّافَافُسيُّ: ويمكنُ أن يجابَ بأنَّها أشبَّهتَ لامَ التَّعْرِيفِ، فلهذا لم يَكُنْ لها موضعٌ مِنَ الإعرابِ، وتخطَّأها العاِملُ، ولم تدخُلْ على الجُمَلِ كلامَ التَّعْرِيفِ^(١).

قوله: «أو قَصِدَ به جِنْسُ المُسْتَوْقِدِينَ»:

في بعضِ الحواشي: يريدُ به أنَّ اسمَ الجنسِ وإن كانَ مُفْرَدًا في اللفظِ فقد يُعَامَلُ مُعَامَلَةً الجَمْعِ فيوصَفُ بالجمعِ كقوله: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٍ﴾ [الإنسان: ٢١] بكسرِ الرَّاءِ^(٢)، فشَبَّهَ هُنَا جَمَاعَةَ المُسْتَوْقِدِينَ بجنسِ المُسْتَوْقِدِ؛ لأنَّه وإن كانَ مُفْرَدًا فالمرادُ به الكثرةُ.

قوله: «أو الفُوجُ الذي استَوْقَدَ»؛ أي: يقدَّرُ موصوفُه لفظًا مفردًا معناه الجماعةُ؛ كلفظِ الجَمْعِ والفُوجِ ونحوهما.

قوله: «والاستيقادُ: طلبُ الوقودِ» الأكثرُ على أنَّ ﴿أَسْتَوْقَدَ﴾ هنا بمعنى: أَوْقَدَ، لا على الطَّلَبِ.

قوله: «وهو سطوعُ النَّارِ»: هو حِدَّةُ الوقودِ، ذكره الإمامُ أخذًا من الرَّاغِبِ^(٣).

وفي «الصَّحاحِ»: سطَعَ الشَّيْءُ يسطَعُ سطوعًا: ارتفعَ^(٤).

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (ص: ١٢٤).

(٢) قرأ نافع وحفص: (خضر واستبرق) برفعهما وابن كثير وأبو بكر بخفض الأول ورفع الثاني ابن عامر وأبو عمرو برفع الأول وخفض الثاني وحمزة والكسائي بخفضهما. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٤، ٦٦٥)، و«التيسير» (ص: ٢١٨).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣١٤)، و«المفردات في غريب القرآن» (مادة: وقد).

(٤) انظر: «الصَّحاح» (مادة: سطع).

قوله: «واشتقاق النار من نار ينور»:

زاد في «الكشاف»: والنَّارُ جوهرٌ لطيفٌ مُضيءٌ حارٌّ مُحْرِقٌ^(١).

الراغب: النَّارُ تقال للَّهَبِ الذي يبدو للحاسَّةِ وللحرارةِ المجردة^(٢).

قوله: «إن جعلتها مُتَعَدِّيةً»:

قال أبو حيان: الأولى في الآية أن تكونَ ﴿أَصْأَتْ﴾ مُتَعَدِّيةً^(٣).

قوله: «أو إلى ضَمِيرِ النَّارِ و﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ في معنى الأَمَكْنَةِ نَصَبٌ على الظَّرْفِ»:

قال الطَّبَّيُّ: أي: أضاءت النارُ في الأَمَكْنَةِ التي حوَلَ المُسْتَوْقِدِ^(٤).

قوله: «وتأليف الحول للدوران»:

في بعض الحواشي: أي: تركيبُ هذه الحُرُوفِ كيف كانت يدلُّ على هذا المعنى؛ كما قالوا: إِنَّ الميمَ والكافَ واللامَ تدلُّ على القوَّةِ، فمنهُ: كَمَلْ وكَلَمْ ومَلَكْ ومَكَلْ وَلَكَمْ.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: يقال: حَالَ الشَّيْءُ واستحال؛ أي: تغيَّر، وحَالَ عَنِ العهدِ: انقلبَ، وحَالَ وَتَحَوَّلَ إلى مكانٍ آخَرَ: تَحَرَّكَ، وحَالَ الإنسانُ: عوارِضُه التي تتغيَّرُ عليه، والحِوَالَةُ: الاسمُ مِنْ أَحَالٍ عليه بَدْيُهُ، والحَوِيلُ: الاسمُ مِنْ حَاوَلْتُ الشَّيْءَ أَرَدْتُهُ، والمَحَالَّةُ بالفتح: الحيلةُ، والاستحالةُ: الخروجُ عَنِ الاستقامةِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: نور).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣١).

﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابُ (لَمَّا) والضميرُ له ﴿أَلَذَى﴾ وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: بنارهم؛ لأنه المرادُ من إيقادها، أو استئناف^(١) أُجِيبَ به اعتراضُ سائلٍ يقولُ: ما بالُهُم شَبَّهَتْ حَالُهُم بحالٍ مستوقِدٍ انطفأت ناره؟ أو بدلٌ من جملة التمثيل على سبيل البيان، والضميرُ على الوجهين للمناقضين^(٢)، والجوابُ محذوف^(٣) - كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥] - لإيجازٍ وأمنٍ الإلباس. وإسنادُ الإذهاب إلى الله تعالى: إمَّا لأنَّ الكلَّ بفعله، أو لأنَّ الإطفاء حصل بسببِ خفيٍّ أو أمرٍ سماويٍّ كريحٍ أو مطرٍ، أو للمبالغة ولذلك^(٤) عُدِّي الفعلُ بالباءِ دونَ الهمزة لِمَا فيها من معنى الاستصحاب والاستمسك؛ يقال: (ذهبَ السلطانُ بماله): إذا أخذه، وما أخذه^(٥) وأمسكه فلا مرسلَ له، ولذلك عدلَ عن الضوء الذي هو مقتضى اللَّفْظِ إلى النُّورِ، فإنه لو قيلَ: (ذهبَ اللهُ بضوئهم) احتملَ ذهابه بما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يسمَّى نوراً.

والغرضُ: إزالةُ النورِ عنهم رأساً، ألا ترى كيف قرَّرَ ذلك وأكَّده بقوله: ﴿وَرَكَّهْمُ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] فذكرَ الظُّلْمَةَ التي هي عَدَمُ النُّورِ وانطمأسه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأنها ظلمةٌ خالصةٌ لا يُترأى فيها شَبْحَانُ^(٦).

(١) قوله: «أو استئناف» هو مع ما بعده عطفٌ على «جواب لَمَّا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٢) قوله: «والضمير على الوجهين»؛ أي: الاستئناف والبدل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٣) في هامش (أ): «أي: على الوجهين».

(٤) قوله: «ولذلك»؛ أي: ولقصد المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٥) كتب فوقها في (ت): «أي: الله».

(٦) قوله: «لا يترأى» بضم الياء «شَبْحَانُ» بفتح الباء وإسكانها وضم النون؛ أي: طويلٌ، وفي نسخة

بفتح الباء وكسر النون، و(شَبْحَانُ) بكسر النون: ثنية شبح؛ أي: شخص. انظر: «حاشية الأنصاري»

و(تَرَكَ) فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: طَرَحَ وَخَلَّى، وَلَهُ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ فَضَمَّنَ مَعْنَى (صَبَّرَ) فَجَرَى مَجْرَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٧]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَّاحِ يُنْشِنُهُ^(١)

وَالظُّلْمَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا ظَلَمَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا؟)؛ أَي: مَا مَنَعَكَ؟ لِأَنَّهَا تَسُدُّ الْبَصَرَ وَتَمْنَعُ الرُّؤْيَى، وَظُلُمَاتُهُمْ: ظُلْمَةُ الْكُفْرِ، وَظُلْمَةُ النَّفَاقِ، وَظُلْمَةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، أَوْ ظُلْمَةُ الضَّلَالِ وَظُلْمَةُ سَخَطِ اللَّهِ وَظُلْمَةُ الْعِقَابِ السَّارِمِ، أَوْ ظُلْمَةُ شَدِيدَةٍ كَأَنَّهَا ظُلُمَاتٌ مُتْرَاكِمَةٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ^(٢).

وَمَفْعُولٌ ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ مِنْ قَبِيلِ الْمَطْرُوحِ الْمَتْرُوكِ فَكَأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ.

قَوْلُهُ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جَوَابٌ لَمَّا: هَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَالْأَكْثَرُونَ^(٣).

وَقَالَ الشَّرِيفُ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ، إِلَّا أَنْ فِيهِ مَانَعًا لَفْظِيًّا وَهُوَ: تَوْحِيدُ الضَّمِيرِ فِي ﴿أَسْتَوْقَدَ﴾ وَ﴿حَوْلَهُ﴾ وَجَمْعُهُ فِي ﴿بِنُورِهِمْ﴾، وَمَعْنَوِيًّا وَهُوَ: أَنَّ الْمُسْتَوْقَدَ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ إِذْهَابَ النُّورِ بِخِلَافِ الْمَنَافِقِ، فَجَعَلَهُ جَوَابًا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى إِزَالَةِ الْمَانِعِ اللَّفْظِيِّ بِقَوْلِهِ: (وَجَمْعُهُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى)، وَالْمَعْنَوِيُّ بِقَوْلِهِ: (وَأَسْنَادُ الْإِذْهَابِ إِلَى اللَّهِ...) إِلَى آخِرِهِ^(٤).

(١) صدر بيت لعنترة من معلقته، كما سيأتي.

(٢) «بعضها فوق بعض» من (ت).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠ - ٢٢١).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٩٨).

قوله: «أو بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان»:

قال الطَّبِيُّ: أي: يكون تفسيراً لمجموع قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ خمدت فبقوا متحيرين متحسرين؛ لأنَّ حاصله وتلخيصه: ذهب الله بنور المنافقين وتركهم في ظلمات لا يبصرون، والبدل كما قد علم كالبيان والتفسير للمُبدل^(١).

وقال أبو حَيَّان: جملة التمثيل - وهي ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ - اسمية، و﴿ذَهَبَ﴾ فعلية، ولا تبدل جملة فعلية من اسمية اتفاقاً، وإنما تبدل من فعلية، وأيضاً فالبدل على نيّة تكرار العامل، والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد فلا تكون الثانية بدلاً منها^(٢).

وأجاب السِّفَاكُسيُّ: بأنه لم يرد البدل الصَّنَاعِي، وإنما أراد أن جملة ﴿ذَهَبَ﴾ مُبَيِّنَةٌ لجملة المثل، وأطلق عليها اسم البدل لما كانت مُبَيِّنَةً للأولى كما أن البدل مُبَيِّنٌ للمُبدل منه.

قال: ثم^(٣) له أن يمنع أن البدل على نيّة تكرار العامل، بل العامل في البدل هو العامل في المُبدل منه، وهو ظاهر كلام سيبويه، ولو سلّم فإنما ذلك حيث يكون المُبدل منه عاملاً كما في المفردات أو ما جرى مجراها، وإلا لا تمتنع عطف جملة على جملة لا موضع لها؛ لأنَّ العطف أيضاً قد قيل: إنّه على نيّة تكرار العامل، ولو لم يكن على نيّة تكرار العامل فهم يقولون: إنَّ حروف العطف للتشريك في الإعراب،

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢١).

(٣) في (س) زيادة: «إن».

مع تسويغهم عطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب، فدلّ على أنّ ذلك حيث يكون للأول عامل، انتهى^(١).

وفي بعض الحواشي: ليس يعني به البدل النحويّ التابع للأول في إعرابه، بل يعني به أن تكون الثانية مفسّرة للأولى قائمة مقامها في المعنى موضحة لها؛ لأنّهم أشبهوا مستوفد النار في ذهاب نورهم بعد ظهوره.

قوله: «والجواب محذوف»؛ أي: خمدت وانطفأت.

قوله: «كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهٖ﴾ للإيجاز وأمن الإلباس»:

عبارة «الكشاف»: لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس^(٢).

قال أبو حيّان: ولا نسلّم استطالة الكلام هنا، بخلاف قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهٖ﴾، فإنّ الكلام طال بذكر المعاطيف على الفعل ومُتعلّقاتها^(٣).

قلت: ولذلك عدّل المصنّف عن ذكر الاستطالة إلى ذكر الإيجاز؛ لأنّ هذا القدر لا يردّ عليه كما هو واضح؛ إذ الإيجاز موجود في كلّ حذف سواء كان في الكلام استطالة أم لم تكن.

ثم قال أبو حيّان: وقوله: (مع أمن الإلباس) ممنوع، فأني أمن [في هذا] ولا شيء يدلّ على المحذوف؟ والذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضع مواضعه أن جوابه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فإذا جعل غير الجواب مع قوة ترتيب ذهاب الله بنورهم على الإضاءة كان لغوا^(٤) إذ ترك شيء يتبادر وأضمر شيء.

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠).

(٤) بفتح اللام، وهو الميل بالشيء عن وجهه. انظر: «القاموس» (مادة: لغز).

يحتاج إلى وحي يسفر عنه، إذ لا دلالة على حذفه، انتهى^(١).

قوله: «ولذلك عُذِّي الفعل بالباء دون الهمزة..» إلى آخره:

ما ذكره من أن التَّعْدِيَةَ بالباء أبلغ من الهمزة؛ ذكره المبرِّد ثم السَّهْلِيُّ ثم صاحب «المثل السائر».

قال: مَنْ ذهب بشيء فقد أذهبَه، وليس كلُّ مَنْ أذهب شيئاً فقد ذهبَ به؛ لأنَّ قولنا: (ذهبَ به) يُفْهَمُ منه أنه استصحبه معه وأمسكه عن الرجوع إلى حالته الأولى، وليس كذلك (أذهبَه)^(٢).

وتوقَّفَ فيه صاحبُ «الفلك الدائر» باستوائيهما في معنى التَّعْدِيَةِ^(٣).

ورده الطيبيُّ: بأن ذلك لا يمنع أن تفيده مع التَّعْدِيَةِ معنى سواها وليس النزاع إلا فيه، فإنَّ الهمزة للإزالة والباء للمصاحبة، وصاحب المعاني لا ينظر إلا إلى الفرق بينهما واستعمال كلِّ منهما في مقامه لا إلى التَّعْدِيَةِ نفسها فإنَّ البحث عنها وظيفَةُ النَّحْوِيِّ^(٤).

وقال أبو حيَّان: الباء عند جمهور النَّحْوِيِّين تُرادف الهمزة، فإذا قلت: (خرَجْتُ بزيد) فمعناه: أخرجْتُ زَيْداً، ولا يلزم أن تكون أنتَ خرجتَ.

وقال المبرِّد: إذا قلت: (قُمتُ بزيد) دلَّ على أنَّك قمتَ وأقمتَه، وإذا قلت: (أقمتُ زيدا) لم يلزم أنَّك قُمتَ، ففرَّقَ بين الباء والهمزة في التَّعْدِيَةِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر: «الفلك الدائر» (٤/ ٢٣٤).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٣٩).

ورُدَّ عليه بهذه الآية ونحوها، ألا ترى أنَّ المعنى: أذهب الله نورَهُم؟ والله تعالى لا يوصفُ بالذهابِ مع النورِ.

وأجيب: أنه لا يلزم ذلك، إذ يجوزُ أن يكونَ اللهُ وصفَ نفسه بالذهابِ على معنى يليقُ به كما وصفَ نفسه بالمَجِيءِ في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

والذي يُفسدُ قولَ المبردِ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بين الباءِ والهمزة قولُ الشاعرِ:

ديارُ التي كانتِ ونحنُ على مِنى تحلُّ بنا لولا نَجاءَ الرِّكائبِ^(١)

أي: تُحلُّنا؛ المعنى: تُصيرُنا حلالاً غيرَ مُحْرَمِينَ، وليستِ تدخلُ معهم في ذلك لأنها لم تكن حراماً فتصيرُ حلالاً بعد ذلك، انتهى^(٢).

قوله: «وما أخذهُ وأمسكهُ فلا مُرسِلَ له»:

في بعضِ الحواشي: يريدُ أن نَسَبَ الذَّهابِ إلى الله تعالى أفادَ في الكلامِ قوَّةً في امتناعِ عودِ النُّورِ لا يحصلُ عندَ فَقْدِ ذلك.

قوله: «ولذلك عدَلْ عن الضَّوءِ..» إلى آخره: ما أشارَ إليه من أن الضَّوءَ أبلغُ من النُّورِ ذكره جماعةٌ.

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: هذا غيرُ صحيح؛ فإنَّنا تصفَّحنا كتبَ اللغة فلم نجدْها شاهدةً لِمَا ذُكِرَ، ولا [إصلاح العرفيَّ مُساعداً له^(٣)].

وقد قالَ ابنُ السَّكِّيتِ في «إصلاح المنطق»: النُّورُ: الضَّياءُ^(٤). فجعلَهُما شيئاً

(١) البيت لقيس بن الخطيم. انظر: «طبقات الفحول» (١/ ٢٢٨)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢١ - ٢٢٢).

(٣) في النسخ: «مساعد له»، وفي «الفلك الدائر»: «مساعداً لك في عرف الناس ومواضعاتهم».

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٩٨).

واحدًا، قال: وليس في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ على الاختلاف^(١).

وأجاب الطَّبِيُّ: بأنَّ ابنَ السَّكَيْتِ بَيَّنَّ معناه الحقيقيَّ بحسبِ الوضعِ لا الاستعمالِ، والاعتبارُ المذكورُ في التَّفْرِيقِ بحسبِ الاستعمالِ.

قال: وأما قوله: (وليس في الآية المذكورة ما يدلُّ على الاختلاف) فيقال له: أفلا تقابلُ الآيةَ بقوله تعالى: ﴿فَحَوَّاءُ آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِي نُّورٍ وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حتى يعلمَ الاختلافَ للاستعمالِ^(٢).

قوله: «فذكر الظلمة التي هي عدمُ النور»:

زاد الإمام: عمَّا مِنْ شأنِهِ أَنْ يَسْتَنِيرَ^(٣). وهي على هذا أمرٌ عَدَمِيٌّ.

وزاد في «الكشاف»: وقيل: عَرَضُ يَنَافِي النُّورِ^(٤).

قال الطَّبِيُّ: فعلى هذا هي أمرٌ وُجُودِيٌّ.

قال: ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]^(٥).

(١) انظر: «الفلك الدائر» (٤/ ٢٣٣)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٦) وعنه نقل المصنف، وما بين معكوفتين منهما.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

(٣) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤١).

قوله: «وَتَرَكَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى طَرَحَ وَخَلَّى، وَلَهُ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ فَضْمَنَ مَعْنَى صَيَّرَ..» إِلَى آخِرِهِ:

قال الطَّبِيُّ: يُوْهِمُ أَنَّ تَقْدِيرَ الْآيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «أَمَالِيهِ» أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ: مَفْعُولٌ (تَرَكَ): (هَمْ)، و﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ و﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ حَالَانِ مُتَرَادِفَانِ مِنَ الْمَفْعُولِ، فيقال: إِنَّ الْمُصَنَّفَ إِنَّمَا تَرَكَ ذَكَرَهُ لظهوره^(١).

قوله: «وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُشْنَنُهُ

وَتَمَامُهُ:

مَا بَيْنَ قُلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

وَهُوَ مِنْ مُعْلَقَةِ عَتَرَةِ الْمَشْهُورَةِ وَقَبْلَهُ:

فَشَكَّكَ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ^(٢)

ويروى: «فَتَرَكْتُهُ» بِالنُّونِ، وَالضَّمِيرُ لِلْقَنَا، وَالْجَزَرُ: جَمْعُ جَزِيرَةٍ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلذَّبْحِ، وَالنَّوْشُ: التَّنَاوُلُ، يَقُولُ: قَتَلْتُهُ فَجَعَلْتُهُ عُرْضَةً لِلْسَّبَاعِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْبَيْتُ نَصٌّ فِي كَوْنِ (تَرَكَ) بِمَعْنَى (صَيَّرَ)؛ لِأَنَّ (جَزَرَ السَّبَاعِ) مَعْرِفَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْحَالَ بِخِلَافِ الْآيَةِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ (تَرَكَ) بِمَعْنَى (طَرَحَ)، و﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ و﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ حَالَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ أَوْ مُتَدَاخِلَيْنِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤١)، وانظر: «أمالى ابن الحاجب» (١/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «شرح الفوائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٣٤٧)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٣٦٥).

قوله: «وَالظُّلْمَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا ظَلَمَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا؟ أَيْ: مَا مَنَعَكَ:»
قال الشيخ سعد الدين: هذا بعيد جداً.

والآية مثلُ ضربه الله لمن آتاه ضرباً من الهدى فأضاعه ولم يتوصل به إلى نعيم الأبد فبقي متحيراً متحسراً؛ تقريراً وتوضيحاً لما تضمنته الآية الأولى، ويدخل تحت عموميه هؤلاء المنافقون، فإنهم أضاعوا ما نطقَتْ به ألسنتهم من الحقِّ باستبطانِ الكفر وإظهاره حينَ خلّوا إلى شياطينهم، ومن أثر^(١) الضلالة على الهدى المجعول له بالفطرة أو ارتدَّ عن دينه بعد ما آمن، ومن صحَّ له أحوال الإرادة فادَّعى أحوال المحبة فأذهب الله عنه ما أشرق عليه من أنوار^(٢) الإرادة.

أو مثل إيمانهم^(٣) من حيث إنه يعودُ عليهم بحقنِ الدماءِ وسلامةِ الأموال والأولادِ ومشاركةِ المسلمين في المغنم والأحكامِ بالنارِ الموقدة للاستضاءة، ولذهابِ أثره وانطماسِ نُوره - بإهلاكهم وإفشاءِ حالهم - بإطفاءِ الله تعالى إياها وإذهابِ نُورها.

قوله: «أَوْ مَثَلُ إِيمَانِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِحَقْنِ الدِّمَاءِ...» إلى آخره.
هذا هو الواردُ أخرجه ابنُ جرير عن ابنِ عباس^(٤).

(١) قوله: «ومن أثر» عطف على «هؤلاء المنافقون»، وكذا قوله الآتي: «ومن صح... إلخ». انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

(٢) في (أ) و(ت): «نور».

(٣) قوله: «أو مثل إيمانهم» عطف على «مثل ضربه الله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٣٧) من رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٨) - ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعِجُونَ﴾.

﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ﴾ لَمَّا سَدُّوا مَسَامِعَهُمْ عَنِ الْإِصَاخَةِ إِلَى الْحَقِّ، وَأَبَوْا أَنْ يُنْطِقُوا بِهِ أَلْسِنَتَهُمْ وَيَتَبَصَّرُوا آيَاتِ بَاطِنِهِمْ، جُعِلُوا كَأَنَّمَا إِيْفَتْ^(١) مَسَاعِرُهُمْ وَانْتَقَتْ قُوَاهُمْ؛ كَقَوْلِهِ:

صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا
وقول الآخر:

أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسْمَعُ خَلْقِ اللَّهِ حِينَ أُرِيدُ^(٢)
وَإِطْلَاقُهَا عَلَيْهِمْ عَلَى طَرِيقَةِ^(٣) التَّمَثِيلِ لَا الِاسْتِعَارَةَ؛ إِذْ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يُطَوَّى ذِكْرُ الْمُسْتَعَارِ لَهُ بَحِثٌ يُمْكِنُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ لَوْلَا الْقَرِينَةُ؛ كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ^(٤)
وَمَنْ تَرَى الْمُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ يَضْرِبُونَ عَنْ تَوْهَمِ التَّشْبِيهِ صَفْحًا كَمَا قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُورُ بِأَنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي السَّمَاءِ^(٥)

(١) فِي هَامِش (أ): «أَي: أَصَابَتْهَا الْآفَةُ».

(٢) انْظُر: «الْكَشَاف» (١/ ١٤٤).

(٣) فِي (خ): «طَرِيق».

(٤) الْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَةِ زُهَيْرٍ، انْظُر: «الدِّيوان» بِشَرْحِ الْأَعْلَمِ (ص: ٢١)، وَ«شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ» لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ص: ٢٧٧).

(٥) انْظُر: «دِيوان أَبِي تَمَّامٍ» بِشَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ (٤/ ٣٤)، وَ«أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ» لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ

(ص: ٣٠٢)، وَ«الْكَشَاف» (١/ ١٤٦)، وَ«مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ (ص: ٣٨٥). قَالَ الشَّهَابُ فِي =

وَهَاهُنَا وَإِنْ طَوِيَ ذَكَرُهُ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ لَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَنَظِيرُهُ:
 أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَخَاءُ تَفِرُّ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ
 هَذَا إِذَا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ لِلْمَنَافِقِينَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فَذَلِكَ التَّمثِيلُ وَنَتِيجَتُهُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ
 لِلْمُسْتَوْقِدِينَ فِيهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَمَّا أَوْقَدُوا نَاراً ذَهَبَ ^(١) اللَّهُ بِنُورِهِمْ
 وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ هَائِلَةٍ أَدْهَشَتْهُمْ بِحَيْثُ اخْتَلَّتْ حَوَاشِيَهُمْ وَانْتَقَصَتْ قُوَاهُمْ.
 وَثَلَاثَتُهَا قَرِئَتْ بِالنَّصْبِ ^(٢) عَلَى الْحَالِ مِنْ مَفْعُولٍ ﴿تَرَكَّهُمْ﴾.
 وَالصَّمَمُ أَصْلُهُ: صَلَابَةٌ مِنْ اكْتِنَازِ الْأَجْزَاءِ، وَمِنْهُ قِيلَ: حَجَرٌ أَصَمُّ، وَقَنَاءٌ صَمَاءٌ،
 وَصِمَامٌ الْقَارُورَةُ، سُمِّيَ بِهِ فَقْدَانُ حَاسَةِ السَّمْعِ لِأَنَّ سَبَبَهُ أَنْ يَكُونَ بَاطِنُ الصَّمَاخِ
 مُكْتَنِزًا لَا تَجْوِيفَ فِيهِ يَشْتَمِلُ عَلَى هَوَاءٍ يَسْمَعُ الصَّوْتَ بِتَمَوُّجِهِ.
 وَالْبَكْمُ: الْخَرَسُ.
 وَالْعَمَى: عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُبْصَرَ، وَقَدْ يُقَالُ لَعَدَمِ الْبَصِيرَةِ.
 ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: لَا يَعُودُونَ إِلَى الْهَدَى الَّذِي بَاعُوهُ وَضَيَّعُوهُ، أَوْ عَنِ الضَّلَالَةِ
 الَّتِي اسْتَرَوْهَا، أَوْ: فَهُمْ مُتَحِيرُونَ لَا يَدْرُونَ أَيَتَقَدَّمُونَ أَمْ يَتَأَخَّرُونَ، وَإِلَى حَيْثُ
 ابْتَدَوْا مِنْهُ كَيْفَ يَرْجِعُونَ؟
 وَالْفَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ اتِّصَافَهُمْ بِالْأَحْكَامِ السَّابِقَةِ سَبَبٌ لِتَحْيِرِهِمْ وَاحْتِبَاسِهِمْ.

= «الحاشية» (١/ ٣٨٣): وفي رواية بدل «يصعد»: يرقى، ويروى أيضاً بدل «حتى يظن»: حتى لَظَنَ،

باللام الابتدائية، أو هي جواب لقسم، والشاهد في استعارة «يصعد» حيث بنى عليها ما بعدها.

(١) في (أ): «فذهب».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ١٠ - ١١)، وعزاها لابن مسعود

رضي الله عنه.

قوله: «كَأَنَّمَا إِيْقَتَ مَشَاعِرُهُمْ»، بالبناء للمفعول؛ أي: أصَابَتْهَا آفَةٌ، والمشاعرُ: الحواشِ الخمسُ.

قوله:

«صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذَكَرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا»

هو لقعنِبِ ابنِ أُمِّ صَاحِبٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُطْفَانَ^(١)، وقبلة:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِنْهُ وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

و«أَذْنُوا» مِنْ أَذْنْتُ لِلشَّيْءِ: أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ.

وأول القصيدة:

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقِي ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ وَلَيْسَ بِهِمْ دِينٌ إِذَا اتُّمَّنُوا
شُبُهَ الْعَصَافِيرِ أَحْلَامًا وَمَقْدَرَةً لَوْ يُوزَنُونَ بِزَقِّ الرَّيْشِ مَا وُزِنُوا
جَهْلًا عَلَيْنَا وَجُبْنَا عَنْ عَدُوِّهِمْ لَيْسَتْ الْخَلَّتَانِ الْجَهْلُ وَالْجُبْنُ^(٢)

قوله:

«أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسْمَعُ خَلْقِ اللَّهِ حِينَ أُرِيدُ»

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: عُدِّي «أَصَمُّ» بـ«عَنْ» لَتَضْمُنِ مَعْنَى الدُّهُولِ وَالْعَفْلَةِ وَالْإِعْرَاضِ، وَهُوَ أَفْعَلُ: صِفَةٌ، وَ«أَسْمَعُ» أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ.

(١) انظر: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٩٦/٣)، و«الصحاح» (مادة: أذن).

(٢) انظر: «الصداقة والصديق» للتوحيدى (ص: ٢٢٠)، و«المتع في صنعة الشعر» للنهشلى

(ص: ٢٨٧)، و«المختارات» لابن الشجرى (٨ / ١)، و«لباب الآداب» لابن منقذ (٤٠٢ / ١).

قوله: «وإطلاقها عليهم على طريقة التمثيل لا الاستعارة»: تابع الزمخشري في كون ﴿صُمِّمْتُكُمْ عُنَى﴾ وبابه من التشبيه المحذوف الأداة لا من الاستعارة. وقد نقله الزمخشري عن المحققين وعلله بما أشار إليه من أن شرط الاستعارة: أن يُحذف المُستعارُ له، ويُجعل الكلامُ خُلُوا عنه صالحاً لأن يُراد المنقول عنه وإليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام^(١).

وتابعه السكاكي وعلله بأن من شرط الاستعارة: إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه، و(زيدٌ أسدٌ) لا يمكن كونه حقيقة فلا يجوز كونه استعارة^(٢).

وتابعه صاحب «الإيضاح»^(٣).

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح»: وما قالاه ممنوعٌ، وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر.

قال: بل لو عكس ذلك وقيل: (لا بد من عدم صلاحيته) لكان أقرب؛ لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة، فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة وصرفناه إلى حقيقته، وإنما نصرّفه إلى الاستعارة بقرينة إمّا لفظية أو معنوية نحو: (زيدٌ أسدٌ) فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إزالة حقيقته.

قال: والذي نختاره في نحو: (زيدٌ أسدٌ) أنه قسمان: تارة يُقصد به التشبيه فتكون أداة التشبيه مقدّرة، وتارة يُقصد به الاستعارة فلا تكون مقدّرة ويكون الأسد

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٥).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٥).

(٣) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ١٠٢).

مُسْتَعْمَلًا فِي [غَيْرِ] حَقِيقَتِهِ^(١)، وَذَكَرُ زَيْدٍ وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ حَقِيقَةً قَرِينَةً صَارِفَةً إِلَى الِاسْتِعَارَةِ دَالَّةٌ عَلَيْهَا، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى حَذْفِ الْأَدَاةِ صَرْنَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فَنَحْنُ بَيْنَ إِضْمَارٍ وَاسْتِعَارَةٍ، وَالِاسْتِعَارَةُ أَوْلَى فَيَصَارُ إِلَيْهَا، وَمَمَّنْ صَرَّحَ بِهَذَا الْفَرْقِ عَبْدُ اللَّطِيفِ الْبَغْدَادِيُّ فِي «قَوَانِينِ الْبَلَاغَةِ» وَغَيْرِهِ، أَنْتَهَى^(٢).

وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَه أَوَّلًا: مَا ذَكَرَهُ الطَّبِيُّ: أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِدْعَاءِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الِاسْتِعَارَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَدَّعِي أَوَّلًا دُخُولَ الْمَشَبِّهِ فِي جَنْسِ الْمَشَبَّهِ بِهِ، وَأَنَّهُ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ حَقِيقَتِهِ فَصَارَ الْمُسْتَعَارُ كَاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ الدَّائِرِ بَيْنَ مَفْهُومَيْهِ، وَلَوْلَا الْقَرِينَةُ الْمَبْنِيَّةُ لَمْ يُعْلَمِ الْمَرَادُ.

قَوْلُهُ: «إِذَا مِنْ شَرِطِهَا أَنْ يُطَوَّى ذِكْرُ الْمُسْتَعَارِ لَهُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الطَّبِيُّ: هَذَا شَرْطٌ فِي الْمُصَرَّحَةِ لَا فِي الْمَكْنِيَّةِ^(٣).

قَوْلُهُ:

«لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ»

هُوَ لُزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، الشُّوْكَةُ: شِدَّةُ الْبَاسِ وَحِدَّةُ السِّلَاحِ، يُقَالُ مِنْهُ: شَاكَ الرَّجُلُ، فَهُوَ شَائِكُ السِّلَاحِ، وَ«شَاكِي السِّلَاحِ» مَقْلُوبٌ مِنْهُ، وَ«مُقَذَّفٌ»: يُقَذَّفُ وَيُرْمَى بِهِ كَثِيرًا إِلَى الْوَقَائِعِ وَالْحُرُوبِ، كَذَا قَالَ الْقُطُبُ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْ «عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، فَقَوْلُنَا: «زَيْدٌ أَسَدٌ» إِنْ كَانَ تَشْبِيهًا فَالْمَرَادُ: «كَأَسَدٍ» وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَسَدُ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِيقَتِهِ وَالتَّجَوُّزُ إِنَّمَا هُوَ بِحَذْفِ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ، أَمَا فِي الِاسْتِعَارَةِ فَقَوْلُنَا: (كَر زَيْدٌ أَسَدًا) الْمَرَادُ بِهِ: شَجَاعًا، فَيَكُونُ الْأَسَدُ مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ حَقِيقَتِهِ وَهُوَ الشَّجَاعُ، وَالتَّجَوُّزُ لُغَوِي. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ» (٢/ ٢٥٤) بِتَصْرِفٍ.

(٢) انْظُرْ: «عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ» (٢/ ٢٤ - ٢٦).

(٣) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الطَّبِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (٢/ ٢٤٩).

وقال الطَّبِيُّ: «مُقَدَّفٌ»: كثير اللحم، و«لَيْدٌ»: جمع لَيْدَةٍ، وهي ^(١) الشعر الذي على رقبته يتلبَّد، وقوله: «أظفاره لم تُقَلِّمَ»؛ أي: برائته لا يعتريها ضعف، يقال للضعيف: مقلوم الظفر. وقد اجتمع في البيت تجريد الاستعارة وترشيحها:

فالأوَّل: «شاكِي السِّلَاحِ مُقَدَّفٌ»؛ لأنَّ الأسد لا يكون له سلاح ولا يُرْمَى في الحُرُوبِ.

والثَّانِي: باقِي الْبَيْتِ.

والاستشهادُ بالبيت لقيام دلالة الحال على الاستعارة ^(٢).

قوله: «وَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْمَفْلِقِينَ»: جمعُ مفلقٍ، وهو الآتي بالفلق - بالكسر -: وهو الأمرُ العجيبُ؛ أي: من أجل أن الاستعارة لا تطلق إلا حيث تُركَّ المستعار له واقتصر على المستعار منه يتناسون التشبيه؛ لأنَّ التشبيه يستدعي الطرفين، فإذا حُذِفَ أحدهما وأُدْخِلَ المشبَّه في جنس المشبَّه به فكأنَّه لا تشبيه به كما في قوله:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ

فإنَّ الصُّعُودَ المَكَانِيَّ استعارةً للعلوِّ في المرتبة، ونُسِيَ التشبيهُ فُبني عليه ما يُبنى على الصُّعُودِ المَكَانِيَّ مِنْ حَدِيثِ الْحَاجَةِ فِي السَّمَاءِ.

قوله: «كَمَا قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ بِأَنَّهُ لَهُ حَاجَةٌ فِي السَّمَاءِ»

هُوَ مِنْ قَصِيدَةِ يَرْثِي بِهَا خَالِدَ بْنَ يَزِيدَ بْنِ مَزِيدِ الشَّيْبَانِيِّ أَوْلَاهَا:

(١) في (ز): «وهو».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤٩).

نَعَاءٍ إِلَى كُلِّ حَيٍّ نَعَاءٍ
أَصْبْنَا جَمِيعًا بِسَهْمِ النَّضَالِ
أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ فَجَعَتْنَا
ومنها:

مَضَى الْمَلِكُ الْوَائِلِيُّ الَّذِي
فَأَوْدَى النَّدَى نَاضِرَ الْعُودِ وَالِ
وَأُضْحَتْ عَلَيْهِ الْعُلَا خُشْعًا
وَقَدْ كَانَ مَمَّا يَضِيءُ السَّرِيرِ
سَلِ الْمُلْكُ عَنْ خَالِدٍ وَالْمُلُوكُ
أَلَمْ يَكُ أَقْتَلَهُمْ لِلْأَسُو
أَصْبْنَا بِكَنْزِ الْغِنَى وَالْإِمَامُ
ومنها:

فَمَا زَالَ يَفْرُغُ تِلْكَ الْعُلَى
وَيَرْقَى لِحْتَى يَظُنُّ^(١) الْجَهْلُ
قوله:

«أَسَدٌ عَلِيٌّ فِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ
فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ»

(١) في «الديوان»: «ويصعد حتى لظن».

(٢) انظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٢/ ١٨٧ - ١٩٩).

هو لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ رَأْسِ الْخَوَارِجِ يَخَاطِبُ الْحَجَّاجَ وَكَانَ قَدْ لَجَّ فِي طَلَبِهِ،
وبعدَه:

هَلَّا حَمَلْتُ^(١) عَلَى غَزَالَةٍ فِي الْوَعَى بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحِي طَائِرِ
صَدَعَتْ غَزَالَةٌ قَلْبَهُ بِفَوَارِسِ تَرَكْتَ مَدَابِرَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٢)

قال الطَّيِّبِيُّ: «فَتَحَاءٌ»: مُسْتَرْخِيَةُ الْجَنَاحِ، وَالصَّفِيرُ: صَوْتُ الْمَكَاءِ، وَالنَّعَامُ
يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْجَبَنِ.

قيل: قَتَلَ الْحَجَّاجُ شَبِيهَا الْخَارِجِيَّ، فَحَارَبَتْهُ امْرَأَتُهُ غَزَالَةٌ سَنَةً وَهَرَبَ الْحَجَّاجُ
وَهِيَ تَتَبَعُهُ، فَقِيلَ لَهُ^(٣) ذَلِكَ تَعْيِيرًا؛ أَي: هَلَّا حَمَلْتَ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي الْوَعَى، بَلْ
كَانَ قَلْبُكَ فِي الْوَجِيبِ وَالْخَفَقَانِ كَأَنَّهُ فِي جَنَاحِي الطَّائِرِ^(٤).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْمَعْنَى: أَنْتَ أَسَدٌ، فَهُوَ فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ.

قال: وَفِي التَّمَثِيلِ بِهَذَا الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَكَرَ الْمَشَبَّهَ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَ بَعْدَهُ مَا
يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ كَلْفُظِ «عَلَيَّ» فَالْكَلَامُ تَشْبِيهٌ، لَكِنَّا نَقُولُ: التَّنَازُعُ فِي هَذَا
الْمَقَامِ لَيْسَ لَفْظِيًّا مُحْضًا، بَلْ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ اسْمَ الْمَشَبَّهَ بِهِ هَاهُنَا فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ،
حَتَّى لَا يَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الْكَافِ وَيَكُونُ تَشْبِيهًا، أَوْ فِي مَعْنَى الْمَشَبَّهِ كَالرَّجُلِ
الشُّجَاعِ - مَثَلًا - لِيَكُونَ اسْتِعَارَةً لِمَعْنَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيمَا شَبَّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ،
وَيَصِحُّ الْحَمْلُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْكَافِ.

(١) فِي (س): «هَجَمْتُ».

(٢) انظر: «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٧٤)، و«الأغاني» (١٨/ ١٢٢)، و«ديوان الخوارج»
(ص: ١١٤).

(٣) بعدها فِي (س): «فِي».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٥١).

قال: وهذا هو المختارُ عندي، وقد شهدَ به الاستعمالُ، فإنَّ معنى «أسدٌ عليٌّ»: مجترئٌ صائلٌ، ومعنى نَعَامَةٌ في الحروبِ: جبانٌ هاربٌ، وتقول: (هو أخي في الله) و(هم إخوتنا في الدين).

قال ابنُ مالك: إذا قلتَ: (هذا أسدٌ) مُشيرًا إلى السَّبُعِ فلا ضميرَ في الخبرِ، وإذا قلته مُشيرًا إلى الرَّجُلِ الشُّجاعِ ففيه ضميرٌ مرفوعٌ به؛ لأنَّه متأوَّلٌ بما فيه معنى الفعلِ، ولو أسندَ إلى ظاهرٍ لرفعُه كقولك: (رأيتُ رجلاً أسداً أبوه)^(١).

وقال الشَّريفُ: «أسدٌ عليٌّ» جازَ تعلُّقُ الظرفِ به لملاحظةٍ ما يلزمُه من الجراءة لا أنَّه مُستعملٌ في معنى مجترئٍ وصائلٍ، وإلَّا كان مجازاً مُرسلاً وفاتَ معنى التَّشبيه بالكُلِّيَّة؛ كما في قولك: (زيدٌ شجاعٌ) أو (مُجترئٌ)، وكذلك الحالُ في (نَعَامَةٌ) يلاحظُ معها الجبنُ والفِرارُ.

وما قيل: من أنَّ (أسداً) في (زيدٌ أسدٌ) مُستعملٌ في المشبَه؛ أي: الرَّجُلُ الشُّجاعُ، فيكون استعارةً = مردودٌ بأنَّ هذا المجموعَ ليس مُشبَّهاً بالأسدِ، فإنَّ الشُّجاعَةَ خارجةٌ عن الطرفين اتفاقاً.

والحقُّ: أنَّ (أسداً) مستعملٌ هناك في معناه الحقيقيِّ، وقد حُمِّلَ على (زيد) بناءً على دعوى كونه من أفرادِه، فلا يظهرُ حينئذٍ تقديرُ الأداةِ لفواتِ المبالغةِ، فإنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ كالأسدِ) فقد جَعَلْتَ مشابهته للأسدِ مقصودةً بالإثباتِ، وإذا قلتَ: (زيدٌ أسدٌ)، كان مقصودُك إثباتَ حملِه عليه لا مشابهته إياه كما في سائرِ أفرادِه.

ثم إنَّه قد يلاحظُ على سبيلِ التَّبعيةِ لمعناه الحقيقيِّ ما يلزمُه من الجراءة والصَّوْلَةِ وغيرهما مِنَ المعاني اللازمَةِ، فيعملُ في الظَّرفِ باعتبارِ ذلك المعنى التَّابعِ، وقد

(١) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٠٦). والكلام من «حاشية التفنازاني» (١٤٧).

يُرْفَعُ به الفاعلُ أيضًا نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَسَدًا أَبَوْه) إما لقصدِ معنى المشابهة، أو لاعتبارِ اللازمِ سواءً جعلَ تابعاً أو مُستعملاً في اللفظ، انتهى^(١).

قوله: «وَنَلَاثُتْهَا قُرَّتْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ مَفْعُولٍ تَرْكُهُمْ»:

قال أبو حيان: على أن (ترك) لا تَعْدَى لِمَفْعُولَيْنِ، أو تكونُ تعدَّتْ إليهما وقد أَخَذَتْهُمَا، قال: أو يكونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ (ترك) على تعدُّدِ الخبرِ، أو مَنْصُوبًا على الذمِّ كأنه قال: أَدُمُّ صُمًّا بِكَمَا عُمِيًّا^(٢).

قوله: «لا يعودون إلى الهدى..» إلى آخره.

قال الطَّيْبِيُّ: أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ مُتَعَلِّقُهُ مَحْذُوفٌ، فإمَّا أَنْ يَقْدَرَ الْمُتَعَلِّقُ (إِلَى) فَالرُّجُوعُ إِذْنٌ بِمَعْنَى الإِعَادَةِ إِلَى مَا كَانَ، فَالْمَعْنَى: لَا يَعُودُونَ إِلَى الْهَدْيِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ تَمَكُّنَهُمْ مِنَ الْهَدْيِ، وَإِمَّا أَنْ يَقْدَرَ (عَنْ) فَالْمَعْنَى: لَا يَرْجِعُونَ عَنِ الضَّلَالَةِ، فَإِنَّ الْمُتَمَسِّكَ بِالشَّيْءِ لَا يَرْجِعُ عَنْهُ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَقْدَرَ شَيْءٌ وَيُتْرَكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٣).

وفي الحاشية المشار إليها: تلخيصه: أنه يصلح أن يكونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ عَائِدًا إِلَى الْمَنَافِقِينَ، وَأَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الْمُسْتَوْقِدِ، وَالْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (رَجَعَ عَنِ الشَّيْءِ) إِذَا تَرَكَهُ، وَ(رَجَعَ إِلَيْهِ) إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: فَهَمْ لَا يَرْجِعُونَ عَنِ الضَّلَالِ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَوْهُ، وَعَلَى الثَّانِي: فَهَمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى الْهَدْيِ بَعْدَ أَنْ بَاعُوهُ، وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لِلْمُسْتَوْقِدِينَ، وَمَعْنَاهُ: لَا يَدْرُونَ كَيْفَ يَذْهَبُونَ وَلَا كَيْفَ يَرْجِعُونَ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٠٦)، وفي مطبوعه: «...أو مستعملاً فيه اللفظ».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٥٢).

(١٩) - ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَّرَعْدٌ وَرَقْدٌ يَّجْعَلُونَ أَصْصِعُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ عطفٌ على ﴿الَّذِي أَسْتَوَقَدَ﴾؛ أي: كمثِّل ذَوِي صَيِّبٍ؛ لقوله: ﴿يَّجْعَلُونَ أَصْصِعُمْ﴾، و(أو) في الأصل للتساوي في الشكِّ، ثم اتَّسع فيها فأطلق للتساوي من غير شكٍّ مثَّل: (جالس الحسن أو ابن سيرين) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغِ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْكُرُوا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فإنَّها تفيِّدُ التَّساوِي في حُسنِ المِجَالَسَةِ ووجوبِ العصيان، ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ومعناه: أنَّ قصَّةَ المنافقين مُشَبَّهَةٌ بهاتينِ القصَّتين، وأنَّهما سواءٌ في صحَّةِ التشبيهِ بهما، وأنَّ مَخِيرٌ في التمثيلِ بهما أو بآيهما شئتَ.

والصَّيْبُ: فيُعِلُّ من الصَّوب، وهو النزولُ يقالُ للمَطَرِ والسَّحَابِ؛ قال الشَّمَاخُ:

وَأَسْحَمُ ذَانِ صَادِقُ الرَّعْدِ صَيِّبُ

وفي الآيةِ يَحْتَمِلُهُمَا، وتَنكِيرُهُ لِأَنَّهُ أُريدَ به نوعٌ مِنَ المَطَرِ شَدِيدٌ، وتَعْرِيفُ ﴿السَّمَاءِ﴾ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الغَمَامَ مُطَبَّقٌ آخِذٌ بِأَفَاقِ السَّمَاءِ كُلِّهَا، فَإِنَّ كُلَّ أَفْقٍ مِنْهَا يَسْمَى سَمَاءً كَمَا أَنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنْهَا سَمَاءٌ، قال:

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

أَمَدٌ بِهِ مَا فِي الصَّيْبِ^(١) مِنَ الْمَبَالِغَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ وَالْبِنَاءِ وَالتَّنْكِيرِ.

وقيل: المرادُ بـ﴿السَّمَاءِ﴾: السَّحَابُ، فاللَّامُ لتعريفِ الماهية^(٢).

(١) في (خ): «ما في صيب».

(٢) كتب فوقها (ت): «دون الاستغراق».

قوله: «أي: كمثِلِ ذَوِي صَيِّبٍ»:

قال في بعضِ الحواشي: مراده: أنَّ المنافقين لا يشبهون نفسَ الصَّيِّبِ وإنَّما يشبهون مَنْ أَصَابَهُ الصَّيِّبُ الموصوفُ.

قوله: «و(أو) في الأصلِ للتساوي في الشَّكِّ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهَا فَأُطْلِقَتْ لِلتَّسَاوِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجه [أن يقال]: (أو) لتعليقِ الحكمِ بأحدِ المذكورين فصاعداً، والتَّقاوُتُ في المؤدَّى إِنَّمَا يَقَعُ بِحَسَبِ التَّرْكِيبِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ فَالْحَاصِلُ تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَأَمَكْنَ أَنْ يَقَعَ الشَّكُّ فِيهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الطَّلَبِ وَلَمْ يَمَكْنَ وَقُوعُ الشَّكِّ فِيهِ أَفَادَ التَّخْيِيرَ وَالْإِبَاحَةَ، وَالْحَاصِلُ أَيْضًا تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِأَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مَانِعٍ لَتَعْلُقِ الْحُكْمَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَعَلَى هَذَا لَمْ تَلَزَمْ الِاسْتِعَارَةُ وَهِيَ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى مَعْنَاهَا.

قال الطَّبَّيُّ: حَاصِلُ تَقْرِيرِهِ: أَنَّ (أو) حَقِيقَةٌ فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ وَهُوَ تَعْلُقُ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ^(١).

قَالَ الْحَدِيثِيُّ^(٢): دَلَالَةُ (أو) وَ(أَمْ) وَ(إِمَّا) عَلَى أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لَا غَيْرَ، وَأَمَّا الشَّكُّ وَالتَّخْيِيرُ وَالْإِبَاحَةُ وَغَيْرُهَا فَإِنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ وَإِضَافَتُهَا إِلَيْهَا مَجَازٌ.

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٦٢).

(٢) لعله ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الحُسَيْنِي الأَسْتَرَابَادِي عِلْمُ الْمُوصِلِ وَمُدْرَسُ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «شرح الحماسة»، و«شرح شافية ابن الحاجب» و«شرح الفصيح» و«شرح كافية ابن الحاجب»، توفى سنة (٧١٥هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٢/ ٣٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٢٨٣). ونقل المصنف كلامه عن «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٣).

وقال ابنُ الحَاجِبِ في «شرح المِفْصَلِ»: إِنَّمَا قال المِصْنُفُ: (ويقال في (أو) و(إمّا) في الخبر: إِنَّهُمَا لِلشَّكِّ)^(١) بلفظة (يُقال) تَنْبِيهاً على أَنَّ ذلك ليسَ بِلِزامٍ، إذ قد يَكُونُ المتكَلِّمُ غيرَ شاكٍّ بل يَكُونُ مُبْهَمًا، أمّا في الأمرِ فيقالُ لِلتَّخْيِيرِ وَالِإِبَاحَةِ على وَضْعِها لِإثباتِ الحِكمِ لِأَحَدِ الأمرَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ حَصَلَتْ قَرِينَةٌ يَفْهَمُ معها أَنَّ الأمرَ غيرَ حَاجِرٍ عن الآخرِ مثل قولك: (جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سَيرينَ) سُمِّيَ إِبَاحَةً، وإلا سُمِّيَ تَخْيِيرًا، وهو لِأَحَدِ الأمرَيْنِ في المَوْضِعَيْنِ، وإِنَّمَا عُلِمَ نفيُ حَجَرِ الأمرِ عن الآخرِ^(٢) في الإِبَاحَةِ مِنْ أمرٍ خارجٍ كما في النَّهْيِ نحوَ قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمُ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] جاءَ التَّعْمِيمُ مِنْ جِهَةِ النَّهْيِ الدَّاخِلِ على مَعْنَى النَّفْيِ؛ لأنَّ المَعْنَى قَبْلَ وُجُودِ النَّهْيِ على بابِهِ، ومَصِيرُ المَعْنَى: ولا تُطِيعُ واحدًا مِنْهُما، فلا يَحْصُلُ الانْتِهاؤُ عَنِ أَحَدِهِما حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْهُما مَطْلَقًا^(٣).

قال الطَّيْبِيُّ: وَجُهُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ كَلَامِهِ فِي «الكِشافِ» و«المِفْصَلِ»: هو أَنَّ (أو) في أَصْلِ اللُّغَةِ مَوْضُوعَةٌ لَتَسَاوِي شَيْئَيْنِ فِي الشَّكِّ، ثُمَّ فِيهِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُما: أَنْ يُسْتَعَارَ لِمَعْنَى التَّخْيِيرِ أو الإِبَاحَةِ لِعَلَّاقَةِ تَعْلِيقِ الحِكمِ بِأَحَدِ الأمرَيْنِ كما يُسْتَعَارُ الأَسَدُ لِلشُّجَاعِ لِعَلَّاقَةِ الجِراءِ. وَثانِيَهُما: أَنْ يَحْمَلَ على عَمُومِ المِجازِ لَتَعْلِيقِ الحِكمِ بِأَحَدِ المَذْكُورَيْنِ، فيقالُ: أمّا في الخبرِ فَإِنَّها لِلشَّكِّ وفي الأمرِ لِلتَّخْيِيرِ وَالِإِبَاحَةِ. وعلى الأوَّلِ وَرَدَ في «الكِشافِ» وعلى الثَّانِي في «المِفْصَلِ».

(١) انظر: «المِفْصَل» للزمخشري (ص: ٤٠٥).

(٢) في «الإيضاح في شرح المِفْصَل»: «وإنما أخذت نفي الحجر عن الآخرين».

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المِفْصَل» (٢/ ٢١١-٢١٢)، ونقله المصنف عن «فتوح الغيب»

وفي كلام الزجاج إشعارٌ بما ذهب إليه المصنّف، قال^(١): ﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ دخلت لغير شكٍّ، وهذه يُسمّيها الحَذَاقُ باللغة (أو) الإباحة، والمعنى: أَنَّ التَّمثِيلَ مُباحٌ لكم في المنافقين: إن مثّلتموهم بالمستوقدين فذاك مثّلهم، أو مثّلتموهم بأصحاب الصَّيْبِ فهو مثّلهم أو مثّلتموهم بهما جميعاً فهما مثّلاهم^(٢).

قال الطَّيْبِيُّ: فاختصاصُ الحَذَاقِ - أي: المَهَرَّةِ - بهذا المعنى دونَ مَنْ سِوَاهُمْ دليلٌ على دَقَّةِ هذا المعنى ولم يَكُنْ كذلك إذا كانَ حقيقةً؛ لاستواءِ الحَذَاقِ وغيرِهِم من أهلِ اللغةِ فيه.

وهذا خلافُ تلك القاعدةِ - وهي أَنَّ (أو) في الأمرِ للإباحةِ - لكونها داخلَةً هاهنا على الخبرِ وهي للإباحةِ، ولأنَّ (أو) عند الإطلاقي تبادُرُ منها الشكُّ دونَ ما سِوَاهُ مِنَ المعاني، وذلك أَمَارَةٌ الْحَقِيقَةِ^(٣).

قوله: «وأنّهما سواءٌ في صحّةِ التَّشْبِيهِ بهما»:

قال في «الكشاف»: فإن قلت: أيُّ التَّمثِيلَيْنِ أبلغُ؟

قلتُ: الثَّانِي؛ لأنّه أدلُّ على فرطِ الحيرةِ وشِدَّةِ الأمرِ وفضاعتهِ ولذلك أُخِرَ، وهم يتدرّجون في نحو هذا من الأهونِ إلى الأغْلَظِ^(٤).

(١) يعني الزجاج.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٩٦).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٦٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥١).

قوله: «يَقَالُ لِلْمَطَرِ وَلِلْسَحَابِ»:

عبارة «الكشاف»: والصَّيْبُ: المطرُ الذي يَصُوبُ؛ أي: ينزلُ، ويقالُ لِلْسَحَابِ: صَيْبٌ أَيْضاً^(١).

قال الشَّريفُ: أي: على أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ^(٢).

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى السَّحَابِ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِهَما وَالْمَجَازُ أَبْلَغُ^(٣).

قوله: «قَالَ الشَّمَاخُ»:

وَأَسَحَمُ دَانٍ صَادِقُ الرَّعْدِ صَيْبٌ

صدره:

مَحَا آيَهُ نَسَجُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا^(٤)

قال الطَّيْبِيُّ: الْأَسَحَمُ: السَّحَابُ الْأَسْوَدُ، دَانٍ: قَرِيبٌ مِنَ الْأَرْضِ، صَادِقُ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١/ ٢١٤).

(٣) «حاشية البابري على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٦٠/ أ).

(٤) هكذا عزاه البيضاوي للشماخ متابعاً الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٨١)، وانظر: «ملحق ديوان الشماخ» (ص: ٤٣٢)، لكن الزمخشري عزاه في «الأساس» (مادة: صوب) للنابعة، وعزاه للنابعة أيضاً الخليل في «العين» (٣/ ١٥٥)، والجوهري في «الصحاح» (مادة: سحم)، وابن فارس في «مجمل اللغة» (١/ ٤٨٩)، والمعافري في «الأفعال» (٣/ ٥٥٥)، وهو في «ديوان النابعة الذبياني» (ص: ٢٢)، والرواية في المصادر:

عفا آيَهُ نَسَجُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسَحَمُ دَانٍ مُزْنُهُ مُنْصَوِّبٌ

وفي «الديوان»: «عفا آيه ريح الجنوب...»، وسيذكر المصنف أنه قرأه هكذا في «ديوان النابعة».

الرَّعْدِ: أي غيرُ حُلْبٍ، المعنى: محا آثارَ ربعِ المَحْبُوبِ وغيرِ رُسُومِهِ اختلافُ هاتينِ الرِّيحَيْنِ وتتابعُ هبوبهما، مَثَلُ اختلافِ الرِّيحَيْنِ بنسجِ الصَّانِعِ الثَّوبِ، فإنَّ إحدى الرِّيحَيْنِ بمنزلةِ السَّدَى والأخرى كاللُّحْمَةِ، فإنَّ رِيحَ الصَّبَا تهبُّ من جانبِ المَشْرِقِ، والجنوبَ من يمينٍ مَنْ يَكُونُ مُتَوَجِّهًا المَشْرِقَ^(١).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أنَّ هذه الأوصافَ إنما تحسُنُ في السَّحابِ دونَ المطرِ.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: «صادقُ الرَّعْدِ» من بابِ المجازِ؛ فإنَّ الرَّعْدَ لَمَّا كَانَ مَبْشَرًا بالمطرِ صارَ كأنَّه واعدٌ^(٢) بنزولِ المطرِ، ثم صدَّق وعده بنزوله.

فائدة: الشَّمَاخُ بالشَّينِ المعجمةِ هو ابنُ ضِرَارِ بنِ حرملةَ بنِ صَيْفِيٍّ بنِ أَصْرَمَ، شاعرٌ مشهورٌ، وقد رأيتُ البيتَ في ديوانِ النابغةِ الذبيانيِّ من قصيدةٍ يخاطبُ بها النُّعْمَانَ بنَ المنذرِ، أولُها:

أَرْسَمًا جَدِيدًا مِنْ سَعَادٍ تَجَنَّبُ عَفَتْ رَوْضَةَ الْأَجْدَادِ مِنْهَا فَيَنْقُبُ
عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسْحَمَ دَانٍ مُزْنُهُ مُتَصَوِّبٌ^(٣)

قوله: «وفي الآيةِ يَحْتَمِلُهُمَا»:

أقول: الثَّابِتُ في التَّفْسِيرِ أنَّ المَرَادَ به في الآيةِ المطرُ، أخرجَه ابنُ جريرٍ من عدَّةِ طرقٍ عن ابنِ عباسٍ وعن ابنِ مسعودٍ ومجاهدٍ وعطاءٍ وقتادةَ والرَّبيعِ وابنِ زيدٍ وسفيانَ^(٤)، ولا مُخَالَفَ لَهُمْ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٤).

(٢) في (س): «واعده».

(٣) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٢٢).

(٤) رواه الطبري عنهم في «تفسيره» (١/ ٣٥١-٣٥٣).

قوله: «قال:

وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَّمَاءٍ»

صدره:

فَأَوَّهِ لَذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَّرْتُمَا^(١)

قال الشيخ سعد الدين: حيث نَكَرَ (أرض) و(سماء) للبعضية، إذ ليس بينهما بُعد جميع الأرض وجميع السماء؛ يعني: أتوجع من ذكرها ومن خيلولة قطعة من الأرض وناحية من السماء بيننا.

وقال الطيبي: سَمَى بعض الأرض أرضاً وبعض السماء سماءً، وأرادَ ببعد السماء والأرض: ما تقابل من السماء والأرض التي بينهما، ولا يجوز أن يراد بالسماء المطلقة لأنها ليست بينه وبينها^(٢).

وقال الشيخ أكمل الدين: الاستشهاد على أنه أراد بالسماء طائفة منها تتخلل بينه وبين محبوبته، إذ السماء المطلقة ليست بينه وبينها^(٣).

قلت: والبيت أوردته ابنُ جنِّي في «الخصائص» شاهداً على أن (أَوَّهِ) لغةٌ في (أَوَّه) اسمٌ فعلٌ بمعنى أتألم.

قال: ويروى: (فأوَّ لذكرها)، وهي لغةٌ فيها^(٤).

(١) البيت دون نسبة في «العين» (٤٣٩/٨)، و«معاني القرآن» للفراء (٢٣/٢)، و«تفسير الطبري»

(١٢/٤٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١٠٤/١).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/٢٦٧).

(٣) «حاشية الباري على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٦١/١).

(٤) انظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣/٤٠).

قوله: «ما في صَيِّبٍ» من المبالغة من جهة الأصل:

عبارة «الكشاف»: من جهة التركيب^(١).

قال الشيخ سعد الدين: أي: من جهة المادة الأولى؛ لأن الصَّادَ من المُسْتَعْلِيَّةِ، والياءَ مَشْدُودَةٌ، والباءَ من الشَّدِيدَةِ، ومن جهة^(٢) المادة الثانية؛ لأنَّ الصَّوْبَ: فرطُ الانسكابِ والوقوعِ.

قوله: «والبناء»:

قال الطَّيِّبِيُّ: لَأَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) وهي صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ ثَابِتٍ، قال السَّجَّاءُ وَنَدِي: وهي بناءٌ يَخْتَصُّ بِالْمَعْتَلِّ وفيه مبالغة^(٣).

قوله: «والتَّنْكِيرُ»:

قال الشيخ سعد الدين: لَأَنَّهُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ.

﴿فِيهِ ظُلُمْتُ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ إِنْ أُريدَ بِالصَّيْبِ المَطَرُ فَظُلُمَاتُهُ: ظِلْمَةٌ تَكَثُّفُهُ بَتَّاعِ القَطْرِ، وَظِلْمَةٌ عَمَامِهِ مَعَ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ، وَجَعَلَهُ مَكَانًا لِلرَّعْدِ وَالبَرْقِ لِأَنَّهُمَا فِي أَعْلَاهُ وَمُنْحَدَرِهِ مُلْتَبِسِينَ بِهِ.

وَإِنْ أُريدَ بِهِ السَّحَابُ فَظُلُمَاتُهُ: سُخْمَتُهُ وَتَطْيِيقُهُ مَعَ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ، وَارْتِفَاعُهَا بِالظَّرْفِ وَفَاقًا لِأَنَّهُ مَعْتَمِدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ.

و(الرَّعْدُ): صَوْتُ يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، وَالمَشْهُورُ أَنَّ سَبَبَهُ اضْطِرَابُ أَجْرَامِ السَّحَابِ وَاصْطِكَاكُهَا إِذَا جَذَبَهَا الرِّيحُ، مِنْ الِارْتِعَادِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٣).

(٢) في (ز) و(ف): «ومن جملة»، والمثبت من (س) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازني» (و١٤٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٧).

و(الْبَرْقُ): مَا يَلْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، مِنْ بَرَقَ الشَّيْءُ بَرَقًا، وَكِلَاهُمَا مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعَا.

قوله: «مع ظلمة الليل»:

قال الطَّبِيُّ: قيل: ظلمة الليل من أين تُستفاد من الآية وليس فيها ما يدل عليها؟ فيقال: تُستفاد من الجمع ومقام المبالغة، فإنَّ أَقْلَ الجمع ثلاثة^(١). وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: الغرض إثبات ثلاث ظلمات في الصيب على ما هو أَقْلُ الجمع، وظلمة الليل مستفادة من قوله: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ الآية.

قوله: «وجعله مكاناً للرعَد والبرق»:

قال الشَّرِيفُ: يعني: أَنَّ ظَرْفَةَ السَّحَابِ لِلرَّعْدِ والبرق ظاهرةٌ دونَ ظَرْفَةِ المطرِ لهما^(٢).

قوله: «لأنَّهما في أعلاه ومُنحدره مُلتبَسَين به»:

قال الطَّبِيُّ: هو من إطلاق [أحد] المُتجاوِرين على الآخر^(٣). وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: جُعِلَا كَأَنَّهُما فيه بطريق استعارة كَلِمَةٍ (في) للتلبُّسِ المخصوصِ الشَّيْبِ بتلبُّسِ الظَّرْفَةِ الحَقِيقَةِ. قال: وما قاله الطَّبِيُّ رُذِّبَ أَنَّهُ يَكُونُ المعنى حيثُ: أَنَّ في السَّحَابِ رعداً^(٤) وبرقاً لا في المطرِ على ما هو المطلوب.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) في النسخ: «ليلاً»، والمثبت من «حاشية التفتازاني» (و٤٩ب)، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

قال: فإن قيل: يكون المراد بالصَّيْبِ المطر، وبضميره السَّحَابُ المجاور له على طريق التَّجَوُّزِ.

قلنا: فلا يكون ظلمةُ التَّكَاثُفِ وظلمةُ [إِظْلَالِ] الغمامِ في المطرِ إِلَّا أن يَقْدَرَ: وفيه رعدٌ وبرقٌ، ويراد بالضَّمِيرِ الأوَّلِ المطرُ والثَّانِي السَّحَابُ الملاصقُ.

قال: ومنشأ هذه التَّعْسُفَاتِ الذُّهُولُ عن اعتبارِ التَّجَوُّزِ في كلمة (في).

قوله: «وارتفاعها بالظَّرْفِ وفاقاً لأنَّه معتمدٌ على مَوْصُوفٍ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يعني الاتِّفَاقَ على جوازِ ذلك، بخلافِ ما إذا لم يَعْتَمِدْ فإنَّه مُخْتَلَفٌ فيه، فسيبويه لا يجعلُه مرفوعاً بالظَّرْفِ بل بالابتداءِ.

وقال الشَّريفُ: أي: يجوزُ ذلك بالاتِّفَاقِ لا أنَّه يَجِبُ، بخلافِ ما إذا لم يَعْتَمِدْ، فإنَّ سيبويه لا يجوزُ إعماله^(١).

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: لا يَرَادُ به أَنه يَجِبُ ارتفاعُه به، فإنَّه يجوزُ أن يَرْفَعَ مُبْتَدَأً ويجعلَ (فيه) الخبرَ بالاتِّفَاقِ أيضاً، ولكن مراده أَنه إذا لم يَعْتَمِدْ لا يَرْفَعُ الفاعلُ عندَ البصريين وإن أجازَه الكوفيون، وأمَّا إذا اعتمدَ فالرَّفَعُ به جائزٌ عندَ الفَرِيقَيْنِ.

قوله: «والرَّعْدُ صَوْتُ يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، والمشهورُ أن سببه اضطرابُ أجرامِ السَّحَابِ واصطكاكُها إذا حَدَّثَهَا الرِّيحُ»:

تبع في ذلك «الكشاف»^(٢)، ولا عبرة به؛ فإنَّ الأحاديثَ والآثارَ وردتْ بخلافه.

قال الطَّيْبِيُّ: الصَّحِيحُ الذي عليه التَّعْوِيلُ ما وردَ في الحديثِ.

أخرج الإمام أحمدُ في «مسنده»، والترمذِيُّ وصحَّحه، والنسائيُّ، وابنُ جريرٍ

(١) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٧).

وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ ابنُ حَيَّانَ وابنُ مَرْدَوِيهِ في «تفاسيرهم»، والطَّبْرَانِيُّ في «معجمه»، وأبو نُعَيْمٍ والبيهقيُّ كلاهما في «دلائل النبوة»، عن ابنِ عباسٍ قال: أَقْبَلَتْ يَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: أَخْبِرْنَا عَنْ هَذَا الرَّعْدِ؟ قَالَ: «مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ بِيَدِهِ مِخْرَاقٌ مِنْ نَارٍ يَزْجُرُ بِهِ السَّحَابَ يَسُوقُهُ حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ» قَالُوا: فَمَا هَذَا الصَّوْتُ الَّذِي نَسْمَعُ^(١)؟ قَالَ: «صَوْتُهُ»، قَالُوا: صَدَقْتَ^(٢).

وأخرج ابنُ أبي الدُّنْيَا في كتابِ «المطر» وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ قال: الرَّعْدُ مَلَكٌ، والبرقُ ضَرْبُهُ السَّحَابَ بِمِخْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ^(٣).

وأخرج البخاريُّ في «الأدب المفرد» وابنُ أبي الدُّنْيَا في كتابِ «المطر» وابنُ جريرٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعْدُ مَلَكٌ يَنْعَقُ بِالْغَيْثِ كَمَا يَنْعَقُ الرَّاعِي بِغَنَمِهِ، وَكَانَ إِذَا سَمَعَ صَوْتَ الرَّعْدِ قَالَ: سَبْحَانَ الَّذِي سَبَحْتَ لَهُ^(٤).

وأخرج ابنُ المنذرِ وأبو الشَّيخِ ابنُ حَيَّانَ عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعْدُ مَلَكٌ

(١) في (س): «يسمع».

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٨٣)، والتِّرْمِذِيُّ (٣١١٧) وقال: «صحيح غريب»، والنَّسَائِيُّ في «السنن الكبرى» (٩٠٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٨٣)، وابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١/ ٥٥)، وأبو الشَّيخِ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٩)، والطَّبْرَانِيُّ في «المعجم الكبير» (١٢٤٢٩)، وأبو نُعَيْمٍ في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٠٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٦٦)، وانظر: «الدر المنثور» للمصنف (٤/ ٦٢٠)، وليس في رواية الطبري والبيهقي ذكر السؤال عن الرعد.

(٣) رواه ابنُ أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٣١)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٣)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «العلل» (٥٦٣٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٦).

(٤) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٢)، وابنُ أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١١٤)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٠).

يسوقُ السَّحَابَ بالتَّسْبِيحِ كما يسوقُ الحادي الإبلَ بحدائه^(١).

وأخرج ابنُ جريرٍ وابنُ مردويه عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعْدُ ملكٌ من الملائكةِ اسمه الرَّعْدُ وهو الذي تسمعونَ صوته، والبرقُ سوطٌ من نورٍ يزجرُ به الملكُ السَّحابَ^(٢).

وأخرج ابنُ المنذرِ وابنُ مردويه عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعْدُ ملكٌ اسمه الرَّعْدُ، وصوته هذا تسيحه^(٣).

وأخرج أبو الشَّيخِ عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعْدُ ملكٌ يزجرُ السَّحابَ بالتَّسْبِيحِ والتَّكْبِيرِ^(٤).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن أبي هريرةَ قال: ما خلقَ اللهُ شيئاً أشدَّ سَوْقاً من السَّحابِ ملكٌ يسوقُه، والرَّعْدُ صوتُ الملكِ يزجرُ به، والمخاريقُ يسوقُه بها^(٥).

وأخرج أبو الشَّيخِ عن عبد الله بن عمرٍ وأَنَّهُ سُئِلَ عن الرَّعْدِ، فقال: ملكٌ وكلَّه اللهُ

(١) رواه أبو الشَّيخِ في «العظمة» (٤ / ١٢٨٣)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٧)، والطبراني في «الدعاء» (٩٩٣).

(٢) هكذا عزاه لهما المصنف في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢١ - ٦٢٢)، وكذا ذكره التستري في «تفسيره» (ص: ٨٤).

وقد رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٧) دون ذكر البرق، وكذا رواه الطبراني في «الدعاء» (٩٩٢).

(٣) عزاه لهما المصنف في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٢). ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٤).

(٤) رواه أبو الشَّيخِ في «العظمة» (٤ / ١٢٨٥)، ورواه أيضاً ابنُ أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٣)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٨).

(٥) هكذا عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٢) إلى ابنِ أبي حاتم، ورواه ابنُ أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١١٥) مختصراً بلفظ: «الرعد ملك يزجر السحاب».

بَسِيَاقَةِ السَّحَابِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَسُوقَهُ إِلَى بَلَدَةٍ أَمَرَهُ فَسَاقَهُ، فَإِذَا تَفَرَّقَ عَلَيْهِ زَجْرُهُ بِصَوْتِهِ حَتَّى يَجْتَمِعَ كَمَا يَرُدُّ أَحَدُكُمْ رِكَابَهُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَيَسِيحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾ [الرعد: ١٣] ^(١).

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَأَبُو الشَّيْخِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الرَّعْدُ مَلَكٌ يُنْشِئُ السَّحَابَ وَدَوِيَّهُ صَوْتُهُ ^(٢).

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الرَّعْدِ فَقَالَ: مَلَكٌ يَسْبَحُ بِحَمْدِهِ ^(٣).

وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ عَنِ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَسِيحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾ قَالَ: هُوَ مَلَكٌ يُسَمَّى الرَّعْدُ، وَذَلِكَ الصَّوْتُ تَسْبِيحُهُ ^(٤).

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو الشَّيْخِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: الرَّعْدُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَزْجُرُ السَّحَابَ بِصَوْتِهِ ^(٥).

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: الرَّعْدُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ قَدْ وَكَّلَ بِالسَّحَابِ يَسُوقُهَا كَمَا يَسُوقُ الرَّاعِي الْإِبِلَ ^(٦).

(١) انظر: «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٢)، و«الحباثك في أخبار الملائك» (ص: ٧٦).

(٢) عزاه المصنف بهذا اللفظ في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٢) إلى عبد بن حميد وابن جرير وأبي الشَّيْخِ، والذي رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٧) عن مجاهد قوله: «الرعد ملك يزجر السحاب بصوته». ورواه ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٥) بلفظ: «الرعد ملك ينشئ السحاب».

(٣) كذا عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٣) إلى عبد بن حميد.

(٤) رواه أبو الشَّيْخِ في «العظمة» (٤ / ١٢٨٠)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٧).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٧)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٨) كلاهما بلفظ: «الرعد ملك من الملائكة يسبح».

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٥٩) بلفظ: «الرعد: ملك في السحاب يجمع السحاب كما يجمع الراعي الإبل».

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن شهر بن حوشب قال: الرَّعْدُ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ
بِالسَّحَابِ يَسْوِقُهُ كَمَا يَسْوِقُ الْحَادِي الْإِبِلَ كُلَّمَا خَالَفَتْ سَحَابَةً صَاحَ بِهَا فَإِذَا اشْتَدَّ
غَضَبُهُ طَارَتِ النَّارُ مِنْ فِيهِ فَهِيَ الصَّوَاعِقُ^(١).

وأخرج ابن جرير، عن مجاهد قال: الْبَرْقُ مَضْعُ مَلَكٍ^(٢).

قوله: «حَدَّثَهَا الرِّيحُ» قال الشَّريفُ: أي: سَاقَتْهَا^(٣).

قوله: «الارتعادُ»:

قال الطَّبِيُّ: لَمْ يُرَدَّ أَنْ أَصْلَهُ مِنْهُ لِأَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الرَّعْدَةِ، بَلْ أَرَادَ أَنْ فِيهِ مَعْنَى
الاضْطِرَابِ وَالْحَرَكَةِ^(٤).

وقال الشَّريفُ: أي: مُشْتَقٌّ مِنَ الْارْتِعَادِ، فَإِنَّ الْمَصْنُفَ قَدْ يَرُدُّ الْمَجْرَدَ إِلَى
الْمَزِيدِ إِذَا كَانَ الْمَزِيدُ أَعْرَفَ فِي الْمَعْنَى الَّذِي اعْتَبَرَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ كَالْقَدْرِ مِنَ
التَّقْدِيرِ، وَالْوَجْهَ مِنَ الْمَوَاجَهَةِ.

وقيل: (من) هذه اتصاليَّةٌ؛ أي: هُما مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ يَجْمَعُهُمَا الْاِشْتِقَاقُ مِنَ
الرَّعْدَةِ، وَكَذَا الَّتِي فِي قَوْلِهِ: (مِنْ بَرَقَ الشَّيْءُ بَرِيقًا)^(٥).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٧)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٠)، وأبو
الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٨٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٤)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٣٠)،
والمصنع: التحريك، أي: يضرب الملكُ السحابَ ضربةً فيرى البرقَ يلمع. انظر: «النهاية في غريب
الحديث» (مادة: مصع).

(٣) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٦٩).

(٥) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أَنَّ الرَّعْدَ من الارتعادِ كما أَنَّ البرقَ من البريقِ، ولو قال: (من الرعدةِ) لكانَ أنسبَ، إلَّا أَنَّهُ لا يُبالي بجعلِ المجرَّدِ من المزيدِ كالوجهِ من المواجهةِ قصدًا إلى إلحاقِ الأخرى بالأعرافِ في ذلك المعنى الذي يتناسبُ اللفظانِ فيه.

﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ الضميرُ لأصحاب الصَّيْبِ، وهو وإن حُذِفَ لفظه وأقيمَ الصَّيْبُ مقامه لكنَّ معناه باقٍ، فيجوزُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ كما عَوَّلَ حَسَّانُ في قوله: يَسْقُونَ من وَرَدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ حيث ذَكَرَ الضميرَ لأنَّ المعنى: ماءَ بَرَدَى.

والجُمْلَةُ استئنافٌ، فكأنَّه لَمَّا ذَكَرَ ما يُؤْذِنُ بِالشَّدَّةِ والهَوَلِ قِيلَ: فكيفَ حالُهُم مع ذلك؟ فأجيبَ بها، وإنَّما أَطْلَقَ الأصابعَ مَوْضِعَ الأناملِ للمبالغةِ.

﴿مِنْ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ أي: من أَجْلِهَا يجعلون؛ كقولهم: سَقاه من العَيْمَةِ.

و(الصَّاعِقَةُ): قَصْفَةُ رَعْدٍ هائلٍ معها نَارٌ لا تَمُرُّ على شيءٍ إلَّا أَتَتْ عَلَيْهِ، من الصَّعِقِ وهو شِدَّةُ الصَّوْتِ، وقد تُطْلَقُ على كُلِّ هائلٍ مسموعٍ أو مشاهدٍ، ويقالُ: صَعَقَتْهُ الصَّاعِقَةُ: إذا أَهْلَكَتْهُ بالإحراقِ أو شِدَّةِ الصَّوْتِ.

وَقُرئ: (من الصَّوَاقِعِ)^(١) وهو ليس بقلبٍ من (الصَّوَاعِقِ)؛ لاستواءِ كِلَا البناءَيْنِ في التَّصَرُّفِ، فيقالُ: صَعَقَ الدِّيْكُ، وخطيبٌ مِصْقَعٌ، وصَعَقَتَهُ الصَّاعِقَةُ، وهي في الأصلِ: إمَّا صفةٌ لِقَصْفَةِ الرَّعْدِ، أو للرَّعْدِ، والتَّاءُ للمبالغةِ كما في الرَّاويَةِ، أو مَصْدَرٌ كالعَافِيَةِ والكاذِبَةِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١) عن الحسن.

قوله: «كما عَوَّلَ حَسَّانٌ فِي قَوْلِهِ:

يَسْقُونُ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ»^(١)

البريصُ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ كَمَا ضَبَطَهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي «شرح المفصل»: نَهْرٌ يَتَشَعَّبُ مِنْ بَرْدِي، وَبَرْدِي نَهْرٌ دِمَشْقِيٌّ، وَتَصْفِيقُ الشَّرَابِ: تَحْوِيلُهُ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى إِنَاءٍ^(٢).

و«بِالرَّحِيقِ» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يُصَفِّقُ»، وَالرَّحِيقُ: الْخَمْرُ، وَ«السَّلْسَلُ»: السَّهْلُ الدُّخُولُ فِي الْحَلْقِي.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَتَعْدِيَّةُ «وَرَدَ» بِـ«عَلَى» مَعَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى التَّزْوِيلِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَرَدَ الْبَرِيصَ نَازِلًا عَلَيْهِمْ ضَيْفًا لَهُمْ، وَإِلَّا فَالاستعمالُ: وَرَدَ الْمَاءَ وَرُودًا، وَوَرَدَ الْبَلَدَ: حَضَرَ، وَوَرَدَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ: وَصَلَ إِلَيْهِ، وَالبَاءُ فِي «بِالرَّحِيقِ» لِلْمُصَاحَبَةِ، وَأَلِفُ «بَرْدِي» لِلتَّأْنِيثِ فَتَذَكِيرُ الضَّمِيرِ فِي «يُصَفِّقُ» لِعَوْدِهِ إِلَى الْمُضَافِ الْمَحذُوفِ؛ أَيِ مَاءِ بَرْدِي؛ كَجَمْعِ الضَّمِيرِ فِي «أَوْ هُمْ قَالُوا لَوْ» [الأعراف: ٤٤]، وَلَوْ رُوعِي حَالُ اللَّفْظِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْمُضَافِ لِأَنَّهُ هُنَا وَأُفْرِدَ ثَمَّةً.

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَعْدُودَةٍ فِي الْمَخْتَارَاتِ أَوَّلُهَا:

أَسْأَلْتُ رَسَمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الْجَوَابِي فَالْبُضِيعِ فَحَوَمَلِ

ومنها:

لِلَّهِ دُرٌّ عِصَابَةٌ نَادَمْتُهُمْ يَوْمًا بِجِلَقٍ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

(١) انظر: «ديوان حسان» (ص: ١٩٥)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٩٦). قال الطيبي في «فتوح الغيب»

(٢/ ٢٧١): وَالشَّاعِرُ عَوَّلَ عَلَى بَقَاءِ الْمَعْنَى حَيْثُ ذَكَرَ «يُصَفِّقُ» لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَاءُ بَرْدِي، وَكَانَ

الْقِيَاسُ: (تَصَفَّقَ) بِالتَّاءِ الْمَعْجَمَةُ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقٍ؛ لِأَنَّ فِي «بَرْدِي» أَلْفَ التَّأْنِيثِ.

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٥).

أولادُ جَفَنَةٍ حَوْلَ قَبْرِ آبِيهِمْ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ
يَبْضُ الْوَجْهَ كَرِيمَةً أَحْسَابُهُمْ شَمُّ الْأَنْوَفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ
يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
الْلاَحِقِينَ فَقِيرَهُمْ بَغْنِيهِمْ الْمُنْفِقِينَ عَلَى الْيَتِيمِ الْأَرْمَلِ^(١)
يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)

قوله: «والجملةُ استئنافٌ»:

قال أبو حيان: فلا محلَّ لها من الإعراب، قال: وجوزوا^(٣) أن يكون موضعُها
الجرَّ على الصِّفَةِ لِـ(ذَوِي) المَحْذُوفِ، والنَّصَبَ على الحالِ من الهاءِ في ﴿فِيهِ﴾،
والرَّاجِعُ على [ذِي] الحالِ محذوفٌ نَابِتُ الْأَلْفِ واللامُ عنه، والتَّقْدِيرُ: من
صَوَاعِقِهِ^(٤).

قوله: «وإنما أُلْتَقِ الْأَصَابِعَ مَوْضِعَ الْأَنَامِلِ لِلْمُبَالَغَةِ»:

قال ابنُ المنيرِ: فيه إشعارٌ بأنَّهم يُدْخِلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ فَوْقَ الْمَعْتَادِ فِرَارًا
مِنْ شِدَّةِ الصَّوْتِ^(٥).

(١) رواية البيت في «ديوان حسان»:

والخالطون فقيرهم بغنيهم والمنعمون على الضعيف المزمل

(٢) انظر: «ديوان حسان» (ص: ١٩٣ - ١٩٦).

(٣) في (ز): «وجوز».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٢)، وما بين معكوفتين منه، وقوله: «نابت الألف واللام عنه»؛ أي:
الألف واللام في ﴿الْقَوَاعِي﴾ نابت عن الضمير.

(٥) انظر: «الانتصاف» (١/ ٨٤).

قوله: «أي: من أجلها»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يعني: أَنَّهَا الْبَاعِثُ، وذلك أَنَّ ﴿مَنْ﴾ هُنَا تُغْنِي غَنَاءَ اللَّامِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ، فَقَدْ يَكُونُ غَايَةً يُقْصَدُ حَصُولُهُ، وَقَدْ يَكُونُ بَاعِثًا يَتَقَدَّمُ وَجُودُهُ. قوله: «سَقَاهُمْ مِنَ الْعَيْمَةِ»؛ أي: بِسَبَبِ الْعَيْمَةِ، وَهِيَ شَهْوَةُ اللَّبَنِ كَمَا أَنَّ الْقَرَمَ شَهْوَةُ اللَّحْمِ.

قوله: «وَالصَّاعِقَةُ قَصْفَةٌ رَعْدٌ»:

قال القطبُ: أي: صَوْتُ رَعْدٍ، وَالْقَصْفُ فِي الْأَصْلِ: الْكَسْرُ.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أي: شِدَّةُ صَوْتِهِ.

وقال أبو زيد: الصَّاعِقَةُ: نَارٌ تَسْقُطُ مِنَ السَّمَاءِ فِي رَعْدٍ شَدِيدٍ^(١).

قوله: «إِلَّا أَتَتْ عَلَيْهِ» قال الطَّبْيِيُّ: أي: أَهْلَكَتْهُ^(٢).

قوله: «وَقُرِّيَ: (مِنَ الصَّوَاقِعِ)»، وَلَيْسَ بِقَلْبٍ ﴿مِنَ الصَّوَاقِعِ﴾؛ لِاسْتَوَاءِ كِلَا الْبَنَاءَيْنِ فِي التَّصْرِيفِ:

قال الطَّبْيِيُّ: أي: فِيمَا يَلْزَمُ الْفِعْلَ مِنَ التَّشْعُبِ وَالِاسْتِقَاقِ، فَيُقَالُ: صَقَعَ الدَّبِيكُ، وَخَطِيبٌ مِصْقَعٌ، وَصَقَّعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَوْ كَانَ مَقْلُوبًا لَمْ يَتَجَاوَزْ عَنْ صُورَةٍ وَاحِدَةٍ^(٣).

الْراغِبُ: الصَّاعِقَةُ وَالصَّاقِعَةُ مُتَقَارِبَانِ وَهُمَا: الْهَدَّةُ الْكَبِيرَةُ، إِلَّا أَنَّ الصَّقَعَ يُقَالُ فِي الْأَجْسَامِ الْأَرْضِيَّةِ، وَالصَّعَقُ فِي الْأَجْسَامِ الْعُلُويَّةِ.

وقال بعضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الصَّاعِقَةُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:

(١) انظر: «كتاب المطر» لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ص: ١١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٧٣).

الموت: كقوله تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨].
والعذاب: كقوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].
والنَّارُ: كقوله^(١): ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ﴾ [الرعد: ١٣].
قال الطَّبِيُّ^(٢): وما ذكره فهي أشياء مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الصَّاعِقَةِ، فَإِنَّ الصَّاعِقَةَ هِيَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ مِنَ الْجَوِّ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْهُ نَارٌ فَقَطْ، أَوْ عَذَابٌ، أَوْ مَوْتُ، وَهِيَ فِي ذَاتِهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَأْثِيرَاتٌ مِنْهَا^(٣).
قوله: «صَقَعَ الدَّيْكَ»؛ أي: صاح.
قوله: «وَحَطِيبٌ مِصْقَعٌ»: بكسر الميم، أي: مِجْهَرٌ، يُقَالُ: (رَجُلٌ مِجْهَرٌ) بِكَسْرِ الميم: إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَجْهَرَ بِكَلَامِهِ.
قوله: «وَصَعَقَتُهُ الصَّاعِقَةُ»؛ أي: أَهْلَكَتُهُ.
قوله: «وَهِيَ فِي الْأَصْلِ إِمَّا صَفَةٌ زَادَ قَوْلُهُ «فِي الْأَصْلِ» عَلَى «الْكَشَافِ» وَلَا بَدَّ مِنْهُ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فَقَالَ: كَوْنُ الصَّاعِقَةِ صَفَةً لِلْقِصْفَةِ أَوْ لِلرَّعْدِ أَوْ مُصَدَّرًا إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَإِلَّا فَهُوَ اسْمٌ.
قال: وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لَا شَذُوذَ فِي جَمْعِهَا عَلَى صَوَاعِقَ.
وكذا قال الشَّرِيفُ: هِيَ الْآنَ اسْمٌ وَجَمْعُهَا عَلَى التَّقَادِيرِ عَلَى صَوَاعِقَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ^(٤).

(١) في (ز): «لقوله» في المواضع الثلاثة، والمثبت من «مفردات الراغب» و«فتوح الغيب» وعنه نقل المصنف.

(٢) كذا قال، والصواب أنه من قول الراغب.

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: صقع)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٣).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢١٨).

قوله: «لقصفة الرعد»:

قال الطيبي: لأنَّ (فاعلة) صفة المؤنَّث يجيءُ جمعها على فواعِلْ؛ كضاربة وضوارِب^(١).

قوله: «أو للرعد والتاء للمبالغة»:

قال الطيبي: أي: هو فاعِلٌ صفة للمذكر والتاء للمبالغة، فيجمعُ على فواعِلْ سُذُوذاً كفارسٍ وفوارِس^(٢).

قوله: «كما في الرواية»: هو الرجلُ الكثيرُ الرواية.

قوله: «أو مصدرٌ كالعافية والكاذبة» بمعنى: المُعَاْفَة والكذب.

وفي الحاشية المشار إليها: قد جاء المصدرُ على وزنِ (فاعلة) في القرآن في مواضع منها ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: خيائنة، ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]؛ أي: لغواء، ﴿وَالْعَقِيْبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]؛ أي: العقبي، ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الأعراف: ١٢٨]؛ أي: كذب، ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]؛ أي: كُشِفُ.

﴿حَذَرَ أَلَمَوْتٍ﴾ نصبٌ على العلة كقوله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(٣)

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشف» (٢/ ٢٧٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) صدر بيت لحاتم الطائي. انظر: «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«الكتاب» (١/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، وعجزه من (خ)، وليس في باقي النسخ.

و(الموت): زوال الحياة، وقيل: عَرَضُ يُضَادُّهَا؛ لقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] ورُدَّ بأنَّ الخلق بمعنى التقدير والأعداء مقدرة.

﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ لا يَقُوتُونَهُ كما لا يَقُوتُ المحاط به المحيط، لا يخلصهم الخداع والحيل، والجُمْلَةُ اعتراضية لا محل لها.

قوله: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ نصبٌ على العلة:

قال أبو حيان: كذا أعربوه - وشروط المفعول له موجودَةٌ فيه إذ هو مصدرٌ مُتَّحِدٌ بالعاملِ فاعلاً وزماناً - وفيه نظرٌ لأنَّ قوله: ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ هو في المعنى مفعولٌ من أجله، ولو كان معطوفاً لجازَ كقوله تعالى: ﴿اتَّبَعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقد جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ نَصَبًا على المصدرِ؛ أي: يحذرون حذر الموت^(١).

قوله:

«وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ»

تمامه:

وَأَعْرِضْ عَنِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

قال الطَّبِيُّ: الْعَوْرَاءُ: الْكَلِمَةُ الْقَبِيحَةُ؛ أي: أَسْتَرُّهَا لِتَبْقَى الصَّدَاقَةُ وَأَدْخِرْهُ لِيَوْمِ أَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا فَرَطَ مِنْهُ قَبِيحٌ نَدِمَ عَلَى فَعْلِهِ وَمَنَعَهُ كَرَمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِثْلِهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ لِكُونِ الْمَفْعُولِ لَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ نَادِرٌ^(٢).

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٤).

قلت: والبيت لحاتم الطائي من قصيدة أولها:

أتعرف أطلالاً ونؤياً مهذماً كخطك في رق كتاباً مُنَمَّما

ومنها:

فنفسك أكرمها فإنك إن تهن عليك فلن تلقى لها^(١) الدهر مكرماً
أهن في الذي تهوى التلاد فإنه إذا مت صار المال نهباً مُقْسَماً
ولا تشقن فيه فيسعد وارث به حين تخشى أغبر الجوف مُظْلِماً

ومنها:

تحلم عن الأذنين واستبق ودَّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلماً^(٢)

قوله: «والموت زوال الحياة»:

قال الطيبي: هو على هذا الوجه ليس بعرض، بل هو أمر عديمي^(٣).

قوله: «وقيل: عرض يضادها..» إلى آخره.

قال الشريف: فيكون أمراً وجودياً^(٤).

وزهبت فرقة ثالثة من أهل الحديث إلى أن الموت جسم لورود الأحاديث والآثار مصرحة بذلك.

(١) في «ديوان حاتم»: «فلن تلقى لك».

(٢) انظر: «ديوان حاتم الطائي» (ص: ٤٣ - ٤٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٢٧٤).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١ / ٢١٨).

غَيْرَ أَنَّ لِلأَوَّلِينَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا حَقِيقَةَ الْمَوْتِ فِي الْوَاقِعِ، بَلْ أَثَرُهُ الْقَائِمُ بِبَدَنِ الْحَيَوَانِ عِنْدَ مُفَارَقَةِ الرُّوحِ لَهُ، فَاخْتَلَفَ مَحَلُّ النَّزَاعِ.

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] قَالَ: الْحَيَاةُ فَرَسُ جَبْرِيلَ وَالْمَوْتُ كَبْشُ أَمْلَحُ^(١).

وَقَالَ مِقَاتٌ وَالْكَلْبِيُّ: خَلَقَ اللَّهُ الْمَوْتَ فِي صُورَةِ كَبْشٍ لَا يَمُرُّ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا مَاتَ، وَخَلَقَ الْحَيَاةَ فِي صُورَةِ فَرَسٍ لَا يَمُرُّ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا حَيِيَ^(٢).

وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ فِي كِتَابِ «الْعِظْمَةِ» عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبَةَ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْمَوْتَ كَبْشًا أَمْلَحَ مُسْتَرًّا بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ لَهُ أَرْبَعَةُ أَجْنَحَةٍ: جَنَاحٌ تَحْتَ الْعَرْشِ، وَجَنَاحٌ فِي الثَّرَى، وَجَنَاحٌ فِي الْمَشْرِقِ، وَجَنَاحٌ فِي الْمَغْرِبِ^(٣).

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يَجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يَذْبَحُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ»^(٤).

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيُشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠ / ٣٣٦٣).

(٢) ذَكَرَهُ عَنْهُمَا الْمَاورِدِيُّ فِي «النَّكَتِ وَالْعَيُونِ» (٦ / ٥٠)، وَعَنْ الْكَلْبِيِّ الزَّجَاجُ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥ / ١٩٧).

(٣) رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعِظْمَةِ» (٣ / ٨٩٩).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٥٠).

هذا الموتُ - زاد ابن حبان: وكلُّهم قد رآه^(١) - ويقالُ لأهلِ النَّارِ: هل تعرفونَ هذا؟ فيشربونَ ويَنظرونَ ويقولون: نعمَ هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآه، فيؤمَرُ به فيذبحُ ثم يقال: يا أهلَ الجَنَّةِ خلُودٌ فلا موتَ، ويا أهلَ النَّارِ خلُودٌ فلا موتَ^(٢).

وأخرج البزارُ وأبو يعلى والطبراني في «الأوسط» بسندٍ صحيحٍ، عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُوتَى بالموتِ يومَ القيامةِ كأنه كبشٌ أَمْلَحُ، فيوقفُ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ ثم يُنادي منادٍ: يا أهلَ الجَنَّةِ! يقولون: لبيك، فيقال: هل تعرفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، فيذبحُ كما تذبَحُ الشَّاةُ، فيأمن هؤلاء وينقطعُ رجاءُ هؤلاء»^(٣).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويه عن ابنِ مسعودٍ قال: إذا دخلَ أهلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وأهلُ النَّارِ النَّارَ أُتِيَ بالموتِ في صورةِ كبشٍ أَمْلَحٍ حتى يوقفَ^(٤) بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ، ثم يُنادي منادٍ: هذا الموتُ الذي كان يُميْتُ النَّاسَ في الدنيا،

(١) هذه الجملة: «وكلهم قد رآه» هي في البخاري، وليست في «صحيح ابن حبان».

(٢) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٥٤)، وروى ابن حبان في «صحيحه» (٧٤٧٤) حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق، وقال: «خير الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد: (يجاء بالموت كأنه كبش أَمْلَح) تنكِّبناه، لأنه ليس بمتصل، قال شجاع بن الوليد عن الأعمش قال: سمعتهم يذكرون عن أبي صالح».

قلت: في رواية البخاري صرح حفص بن غياث بتحديث الأعمش عن أبي صالح، فليست تلك العلة التي ذكرها ابن حبان بقادحة في الحديث وكيفيك اتفاق الشيخين عليه.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٧٢٤٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٩٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٧٢). ورواية البزار مختصرة، رواه البزار أيضاً في «مسنده» (٧٩٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (س): «أَمْلَحٌ فيوقف».

فلا يبقى أحدٌ إلا نظرَ إليه ثمَّ يُذَبِّحُ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ^(١).

والأحاديثُ في هذا كثيرةٌ بحيثُ إنَّ طائفةً من أهلِ الكلامِ استشكلت ذلك بناءً على أنَّ الموتَ عرضٌ والعَرَضُ لا ينقلبُ جسمًا فكيف يُذَبِّحُ؟ وتجاوزت طائفةٌ فأنكرت صحَّةَ الحديثِ ودفعته.

والتَّحْقِيقُ^(٢) ما أشرنا إليه، وهو أنَّ الموتَ في الحقيقةِ هو هذا الجسمُ الذي على صورةِ الكَبَشِ كما أنَّ الحياةَ جسمٌ على صورةِ فرسٍ لا تمرُّ على شيءٍ إلا حَيًّا، وأمَّا المعنى القائلُ بالبدنِ عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ فإنَّما هو أثره، فإمَّا أن تكونَ تسميتهُ بالموتِ من بابِ المجازِ لا الحقيقةِ، أو من بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النزاعِ قريبٌ.

تنبيه: تابع المصنَّفُ «الكشاف» في هذه المسألة حتى إنَّه مَشَى معه على مذهبه. قال^(٣) المازريُّ في «شرح مسلم»: الموتُ عندَ أهلِ السَنَةِ عَرَضٌ من الأعراضِ وعندَ المُعْتَزِّلَةِ عَدَمٌ محضٌ، انتهى^(٤).

فأنت ترى المصنَّفَ كيف صَدَّرَ بالقولِ الذي هو مَذْهَبُ المُعْتَزِّلَةِ مُرَجَّحًا له ثمَّ ثَنَّى بالقولِ الذي هو مَذْهَبُ أهلِ السَنَةِ بصيغَةِ التَّمْرِيطِ، وما كفاه ذلك

(١) عزاه إليهما المصنَّفُ في «الدر المنثور» (٥ / ٥١٢)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٠٩ / ٧).

(٢) في (س): «والصحيح».

(٣) في (س): «وقال».

(٤) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٣ / ٣٥٨)، ونقله النووي في «شرح مسلم» (١٧ / ١٨٤). وفيهما: الموت عرض من الأعراض عندنا يضاد الحياة، وقال بعض المعتزلة: ليس بمعنى. وهو يرجع إلى عدم الحياة.

حتى ذكر حُجَّتَهُ وَرَدَّهَا، ولكن كُلُّ هذا تَلْخِصُ كَلامِ «الكشاف».

ومما يدلُّ لأنَّ الموتَ جِسْمٌ أو عَرَضٌ مخلوقٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْتُمُونَ فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الإسراء: ٥١] فَسَّرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ بِالمَوْتِ^(١).

قال الطَّبِيُّ هُنَاكَ: مَعْنَاهُ: لو كُنْتُمْ نَفْسَ المَوْتِ لِأَحْيَاكُمْ عَلَى المَبَالِغَةِ كما يَقَالُ: لو كُنْتَ عَيْنَ الحَيَاةِ لِأَمَاتَكَ، وإِلا فَالمَوْتُ عَرَضٌ لا يَنْقَلِبُ الجِسْمُ إِلَيْهِ ولا هُوَ مُنْقَلِبٌ إِلَى ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ الحَيَاةُ^(٢).

قوله: «لا يَفُوتُونَهُ كما لا يَفُوتُ المَحَاطُ بِهِ المَحِيطُ»:

قال القُطْبُ: فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ تَمثِيلِيَّةٌ، شَبَّهَ حَالَهُ تَعَالَى مَعَ الكَفَّارِ فِي أَنَّهُمْ لا يَفُوتُونَهُ ولا مَحِيطٌ لَهُمْ عَنِ عَذَابِهِ بِحَالِ المَحِيطِ بِالشَّيْءِ فِي أَنَّهُ لا يَفُوتُهُ المَحَاطُ، وَاسْتَعِيرَ^(٣) لَجَانِبِ المَشَبِّهِ الإِحَاطَةَ.

وقال الطَّبِيُّ: هِيَ اسْتِعَارَةٌ تَمثِيلِيَّةٌ، شُبِّهَتْ حَالُهُ إِنْزَالِ اللَّهِ عَذَابَهُ عَلَى الكَافِرِينَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ بِحَيْثُ لا مَحِيدَ لَهُمْ عَنْهُ بِحَالَةِ الجَيْشِ الَّذِي صَبَّحَ القَوْمَ وَقَدْ أَحَاطَ بِهِمْ عَنْ آخِرِهِمْ فَلا يَفُوتُ مِنْهُمْ أَحَدٌ^(٤).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: شَبَّهَ حَالَ قُدْرَتِهِ الكَامِلَةِ الَّتِي لا يَفُوتُهَا المَقْدُورُ أَلْبَتَّةَ بِإِحَاطَةِ المُحِيطِ بِالمُحَاطِ بِحَيْثُ لا يَفُوتُهُ، فَتَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةً جَارِيَةً فِي الإِحَاطَةِ، وَهَذَا لا يُنَافِي كَوْنَهَا تَمثِيلِيَّةً؛ لِمَا فِي الطَّرْفَيْنِ مِنْ اعْتِبَارِ التَّرَكِيبِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٦١٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣٣٧٧) وصححه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩ / ٣١٢).

(٣) في (س): «واستعيرت».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٤٧٢).

وأما كونها تمثيلاً بمعنى تشبيه حاله تعالى مع الكفار بحال المحيط مع المحاط بحيث تكون المفردات على حقيقتها كما في: (أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى) ففيه نظرٌ.

وقال الشّريف: إن شبه شمول قدرته تعالى إيّاهم بإحاطة المحيط بما أحاط به في امتناع القوّات كان هناك استعارة تبعيّة في الصّفة سارية إليها من مصدرها، وإن شبه حاله تعالى معهم بحال المحيط مع المحاط - أي: شبه هيئة مُتَرَعّة من عدّة أمورٍ بأخرى مثلاً - كان هذا استعارة تمثيلية لا تصرف في شيء من ألفاظ مفرداتها. ومن زعم أن كون هذه الاستعارة تبعيّة لا يُنافي كونها تمثيلية لما في الطرفين من اعتبار التركيب: إن أراد به أن معنى الإحاطة مُرَكَّبٌ ففساده ظاهر؛ لأنها كالضرب مدلولها مفردٌ، وإن أراد اعتبار هيئة في مدلوله مع غيره لم يكن مدلول الإحاطة حينئذٍ مُشَبَّهاً به، فكيف تسري منه استعارة إلى الوصف المشتق منها، ومن هنا يكشف لك أن الاستعارة التمثيلية لا تكون تبعيّة أصلاً، انتهى^(١).

قوله: «والجملة اعتراضية لا محلّ لها»:

قال أبو حيّان: لأنّها دخلت بين هاتين الجملتين وهما ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ﴾ و﴿يَكَاذِبُونَ﴾ وهما من قصّة واحدة^(٢).

وقال الطّيبي: فإن قلت: كيف يصح أن تقع مُعْتَرِضة وهي لتأكيد معنى المُعْتَرِض فيها، والكلامان اللذان اعتَرَضَت هذه فيهما في شأن ذوي الصّيب وهو الممثل به، وهذه بعض أحوال المنافقين الممثل له؟

(١) انظر: «حاشية الشّريف الجرجاني» (١/ ٢١٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٣).

قلت: هذا من وجيز الكلام وبليغه، وذلك أن مقتضى الظاهر أن يُذكر هذا قبيل ﴿كَصَيِّبٍ﴾ ليكون بعضاً من أحوال المشبه، فنزل هنا ليدل على ذلك، ويعطي معنى التأكيد لهاتين الجملتين، وفيه من الغرابة أنه مؤكّد لحال المشبه [به] وهو من حال المشبه، وفائدته: شدة المناسبة بين المشبه والمشبه به، فإن المشبه به ممّا يُهتَمُّ بشأنه ويُعتنى بحاله^(١).

وقال الشيخ سعد الدين: من مذهب صاحب «الكشاف»: أن لنا وأوا اعتراضية لا عاطفة ولا حالّة، وأن الاعتراض قد يكون في آخر الكلام كقوله: ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْتُفِرُ فِي صُورِكُمْ﴾ [البقرة: ٥١]، وذلك لأنّ كلّاً من الجمل الثلاث - أعني ﴿يَجْعَلُونَ﴾ و﴿يَكَاذُ﴾ و﴿كُلَّمَا أَصَاءَ﴾ - استئناف مُستقل، منشأ الأول: ﴿وَرَعْدُ﴾ والأخيرين: ﴿وَبَرَقٌ﴾، فيكون ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ في آخر الكلام، والنكتة في الاعتراض: التنبيه على أن الحذر من الموت لا يفيد.

وقيل: هذا الاعتراض من جملة أحوال المشبه على أن المراد بالكافرين المنافقون، فإنهم من عذابه تعالى في الآخرة وإهلاكه إيّاهم في الدنيا بحيث لا مدفع له، ووُسط بين أحوال المشبه به تنبيهها على شدة الاتصال وفرط التناسب.

(٢٠) - ﴿يَكَاذُ الْبَرُّ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿يَكَاذُ الْبَرُّ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ استئناف ثانٍ كأنه جواب لمن يقول: ما حالهم مع تلك الصّواعق؟

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٥)، وما بين معكوفتين منه.

و(كَادَ) من أفعالِ المقارَبةِ وُضِعَتْ لمقارَبةِ الخبرِ من الوجودِ لعروضِ سببه،
لكنّه لم يوجَد: إمّا لَفَقْدِ شَرَطٍ، أو لعروضِ^(١) مَانِعٍ، و(عَسَى) موضوعَةٌ لرجائه،
فهِيَ خبرٌ محضٌ ولذلك جاءت متصرفَةً بخلافِ (عَسَى)، وخبرُها مشروطٌ فيه^(٢)
أن يكون فعلاً مضارعاً تنبيهاً على أنّه المقصودُ بالقربِ من غيرِ (أَنْ) لتوكيدِ القُربِ
بالدلالة على الحال، وقد تَدخُلُ عليه حملاً لها على (عَسَى) كما تُحمَلُ عليها
بالحذف من خبرِها لمشاركتها في أصلِ معنى المقاربة.

و(الخطَفُ): الأخذُ بسُرعةٍ.

وقرئ: (يَخْطِفُ) بكسرِ الطاءِ.

و: (يَخْطِفُ) على أنه: يَخْتَطِفُ، فَنَقَلْتُ فَتْحَةَ التَّاءِ إِلَى الْخَاءِ ثُمَّ أَدْغَمْتُ
فِي الطَّاءِ.

و: (يَخْطِفُ) بكسرِ الخاءِ لالتقاءِ الساكنينِ وإتباعِ الياءِ لها.

و: (يَتَخَطَّفُ)^(٣).

﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُم مَّشَوَا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِم قَامُوا﴾ استئنافٌ ثالثٌ؛ كأنّه قيل: ما
يفعلون في تَارَتِي خُفُوقِ الْبَرْقِ^(٤) وَخَفِيَّتِهِ؟ فَأَجِيبَ بِذَلِكَ.

(١) في (خ): «أو لوجود».

(٢) في (خ): «مشروط به».

(٣) انظر هذه القراءات مع من قرأ بها وزيادة عليها في «معاني القرآن» للفراء (١٧/١ - ١٨)،
و«إعراب القرآن» للنحاس (٣٥/١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب»
(١/٥٩ - ٦٢)، و«المحرر الوجيز» (١/١٠٣)، و«البحر» (١/٢٥١).

(٤) في (خ): «خفوق النجم».

و(أضَاءَ): إِنَّمَا متعدّد والمفعول محذوف بمعنى: كُلَّمَا نَوَّرَ لَهُمْ مَمْشَى أَخَذُوهُ،
أَوْ لَازِمٌ بمعنى: كُلَّمَا لَمَعَ لَهُمْ مَشَوْا فِي مَطْرَحِ نُورِهِ.

وكذلك (أَظْلَمَ) فَإِنَّهُ جَاءَ متعدّدًا منقولاً من (ظَلِمَ اللَّيْلُ)، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ
(أَظْلَمَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(١)، وَقَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ:

هُمَا أَظْلَمَا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجَلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَن وَجْهِ أَمْرَدِ أَشْيَبِ
فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَكُنَّهٗ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ مَا يَقُولُهُ
بِمَنْزِلَةِ مَا يَرَوِيهِ.

وإِنَّمَا قَالَ مَعَ الْإِضَاءَةِ: ﴿كُلَّمَا﴾ وَمَعَ الْإِظْلَامِ: ﴿إِذَا﴾ لِأَنَّهُمْ حِرَاصٌ عَلَى
الْمَشْيِ، فَكُلَّمَا صَادَفُوا مِنْهُ فُرْصَةً انْتَهَزُوهَا، وَلَا كَذَلِكَ التَّوَقُّفُ.

وَمَعْنَى ﴿قَامُوا﴾: وَقَفُوا، وَمِنْهُ (قَامَتِ السُّوقُ): إِذَا رَكَدَتْ، وَ(قَامَ الْمَاءُ): جَمَدَ.

قوله: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ استئنافٌ ثانٍ:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لـ: (ذَوِي) الْمَحْذُوفَةِ^(٢).

قوله: «و: (يَخْطِفُ) عَلَى أَنَّهُ: يَخْتَطِفُ» الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذِهِ بَكْسِرِ الطَّاءِ الْمَشْدُودَةِ
وَيَفْتَحُهَا.

قوله: «وَكَذَلِكَ» ﴿أَظْلَمَ﴾:

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ ﴿أَضَاءَ﴾ وَ﴿أَظْلَمَ﴾ يَكُونُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا^(٣).

(١) نسبت ليزيد بن قطيب. انظر: «الكشاف» (٨٦/١)، و«المحرر الوجيز» (١٠٤/١)، و«البحر»
(٢٥٤/١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢٥١/١).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (٢٧٤/١٤) (مادة: ظلم).

وقال الشيخ بهاء الدين ابن عقيل: إن كَانَ ﴿أَظْلَمَ﴾ هنا متعدِّيًا فالفاعل ضَمِيرُ اللهِ أو البرق؛ أي: أَظْلَمَ البرقُ بسببِ خَفَائِهِ ^(١) مُعَايَنَةَ الطَّرِيقِ.

قوله: «مَنْقُولًا مِنْ ظَلَمَ اللَّيْلُ»:

في «الصَّحاح»: ظَلَمَ اللَّيْلُ - بِالْكَسْرِ - وَأَظْلَمَ بِمَعْنَى، حَكَاهُ الْفَرَّاءُ ^(٢).

قوله: «وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ ﴿أَظْلَمَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ»:

قال القطب: فيه نظر؛ لجوازِ أَنْ يَكُونَ ﴿أَظْلَمَ﴾ مُسْنَدًا إِلَى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كَقَوْلِهِ: ﴿غَيْرِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِمْ﴾ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَدُلُّ عَلَى تَعَدِّيهِ.

وكذا قال الحلبي: لا دليل في ذلك؛ لاحتمالِ أَنْ أَصْلَهُ: وَإِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ حُذِفَ (اللَّيْلُ) وَقَامَ (عليهم) مقامه ^(٣).

قال الطيبي: والجوابُ أَنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لَيْسَ صِلَةً لـ ﴿أَظْلَمَ﴾ بَلْ هُوَ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ ^(٤).

والأصل: (وَإِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ مَمْشَى عَلَيْهِمْ قَامُوا)، فَبُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَاسْتَقَرَّ فِيهِ ضَمِيرُ (مَمْشَى)، فَحِينَئِذٍ يَطَابِقُ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: (كَلَّمَا نَوَّرَ لَهُمْ مَمْشَى أَخَذُوهُ).

وقال الشَّريف: أَجِيبَ بَأَنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ يَقَابِلُ ﴿لَهُمْ﴾ فِي ﴿أَصَاءَ لَهُمْ﴾، فَإِنْ جُعِلَا مُسْتَقَرَّيْنِ لَمْ يَصْلُحْ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أَنْ يَقَوْمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَصْلًا، وَإِنْ جُعِلَا صِلَتَيْنِ لِلْفِعْلَيْنِ عَلَى تَضْمِينِهِمَا مَعْنَى النَّفْعِ وَالضَّرِّ صَحَّ أَنْ يَقَامَ مُقَامَ فَاعِلِ الْمَضْمَنِ دُونَ الْمَضْمَنِ

(١) في (س): «بسبب خفاء».

(٢) انظر: «الصَّحاح» (مادة: ظلم)، وانظر: «معاني القرآن» للفرَّاء (١/ ١٨).

(٣) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٨١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩).

فيه، وعلى تقدير صلوحه لذلك فعطف ﴿إِذَا أَظْلَمَ﴾ على ﴿كَلَّمَ أَضَاءَ لَهُمْ﴾ - مع كونهما معاً جواباً للسؤال عما يصنعون في تَارَتِي خفوق البرق وخفِيته - يقتضي أن يكون ﴿أَظْلَمَ﴾ مُسْتَدًّا إلى ضمير البرق كأضَاءَ، على معنى: كَلَّمَ نَفْعَهُم البرق بإضاءته اغتنموه وإذا ضَرَّهُم بإظلامه واختفائه دهشوا.

قال: وقد يجاب أيضاً: بأنَّ بناء الفعل للمفعول من المتعدّي بنفسه أكثر، فالحمل عليه أولى^(١).

قوله: «وقول أبي تمام:

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَن وَجِهٍ أَمَرَدَ أَشْيَبِ»
قبله، وهو أوَّل القصيدة:

أحاولت إرشادي فعقلي مُرْشِدِي أم اشتمت^(٢) تأديبي فدَهْرِي مُؤدِّبِي^(٣)

الاشتِيَامُ: التَّطَلُّبُ، يقول: لا تتعرّض لي لإرشادي فعقلي مُرْشِدِي ولا تجشّمي تأديبي فإنَّ الدهرَ مُؤدِّبِي
«هما»؛ أي: العقلُ والذهَرُ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٢) قوله: «اشتمت» كذا في النسخ بالشين وكذا قوله عقبه: «الاشتِيَام»، والذي في الديوان وغيره: «استمت» بالسين.

(٣) انظر: «ديوان أبي تمام - بشرح التبريزي» (١/ ٨٩)، لكن هذا البيت ليس أول القصيدة، وأول القصيدة قوله:

تقي جمحاتي لست طوع مؤنّبي وليس جنبي إن عدلت بمُضْجِي

وهي قصيدة في مدح عياش بن لهيعة الحضرمي.

قال القطب والطبيي والتفتازاني والشريف: وإنما أسند الإِظْلَامُ إلى العقلِ لأنَّ العاقلَ لا يستطيعُ له عيشٌ^(١).

زاد التفتازاني والشريف: وإلى الدهرِ لأنَّه يعادي كلَّ فاضلٍ^(٢).

قال التفتازاني: ويجوزُ أن يكونَ لإرشادِ العاذلةِ وتأديبها.

وقوله: «حَالِي» قال القطب: أي: الديني والديوي.

وقال الطيبي: أي الشيب والشباب^(٣).

وقال التفتازاني والشريف: أراد بحالِهِ: ما يتواردُ عليه من المتقابلين: كالخير

والشرِّ، والغنى والفقر، والصحة والمرض، والعسر واليسر.

قال الشريف: والمقصودُ التعميمُ^(٤).

وقوله: «ثُمَّتْ أَجْلِيَا»؛ أي: كشفا ظلاميهما.

وقوله: «عن وجهِ أمرَدَ أشيبٍ» من باب التجريد؛ أي: عن وجهي وأنا شابُّ

في السنِّ وشيخُ أشيب في تجربةِ الأمور وعرفانها، أو أشيب في غير أوانه لمقاساةِ الشدائد.

والهمزةُ في «أَحَاوَلْتُ» للإنكار؛ أي: ما كان ينبغي أن تتجشَّمي في الإرشادِ

والتأديب، والفاءُ تعليلٌ لمحذوف؛ أي: لا تُحاوليني^(٥) لشيءٍ منهما، فإنَّ العقلَ

والدهرَ كفايةٌ فيهما.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩)، و«حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٥) في (ز): «لا تجادليني».

قوله: «فإنه وإن كان من المُحدثين»: هم الشعراء الذين نشؤوا بعد الصدر الأول من الإسلام، لا يُحتجُّ بكلامهم لكونهم بعد فساد الألسنة، وأولهم بشار بن برد، والشعراء طبقات:

الجاهليون: مثل امرئ القيس وزهير بن أبي سلمى وطرفة والنابغة الذبياني.
والمخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل حسان وليبيد.
والمتمقِّدون من أهل الإسلام كالفرزدق وجريير ويُستشهدُ بأشعارهم في اللغة والعربية.

ثم المُحدثون كالبحريري وأبي تمام والمتنبي، ولا يُستشهدُ بشعرهم في لغة ولا في عربية^(١).

نقل ثعلب عن الأصمعي قال: حُتِمَ الشعراءُ بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجاج^(٢).

وقال الأندلسي في شرح «بديعة» رقيقه ابن جابر: علومُ الأدبِ ستّة: اللغة والتّصريفُ والنحوُ والمعاني والبيانُ والبديعُ.

قال: فالثلاثةُ الأولى لا يُستشهدُ عليها إلا بكلام العربِ نظماً ونثراً؛ لأنّ الاعتبارَ فيها ضبطُ ألفاظهم، والعلومُ الثلاثةُ الأخيرةُ يُستشهدُ عليها بكلام العربِ وغيرهم من المولّدين؛ لأنها راجعةٌ إلى المعاني ولا فرقُ فيها في ذلك بين العربِ وغيرهم، إذ هو أمرٌ راجعٌ إلى العقل، ولذلك قيلَ من أهل هذا الفنّ

(١) في (س): «في اللغة ولا في العربية».

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧ / ٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧ / ٦٤).

الاستشهادُ بكلامِ البُحْثَرِيِّ وأبي تَمَّامٍ وأبي الطَّيِّبِ وأبي العلاءِ وهَلَمْ جَرًّا^(١).
قوله: «لكنه كانَ من علماءِ العريَّةِ»:

ولذا ترجمه الكمالُ ابنُ الأنباريِّ في كتابه المسمَّى «نزهة الألباءِ في طبقاتِ
الأدباءِ» قال: هو حبيبُ بنُ أوسٍ بنِ الحارثِ بنِ قيسِ الطَّائِي شاميُّ الأصلِ، قَدِمَ
بغدادَ وجالسَ بها الأدباءَ وعاشَرَ العلماءَ، وقد روى عنه أحمدُ بنُ أبي طاهرٍ وغيره
أخباراً مُسنَّدةً، ورثاه الحسنُ بنُ وهبٍ بقوله:

فُجِعَ القَرِيضُ بِخاتَمِ الشُّعراءِ وغديرِ رَوْضَتِها حبيبِ الطَّائِي
ماتاً معاً فتجاوَزَا في حُفْرَةٍ وكذاكَ كانا قَبْلُ في الأحياءِ^(٢)

وجمع الصُّوليُّ أخبارَ أبي تَمَّامٍ في مجلِّدٍ^(٣).

قوله: «فلا يَبْعُدُ أن يُجْعَلَ ما يَقُولُ بمنزلةِ ما يرويه»؛ أي: لأنه موثوقٌ به في
الرِّواية، فلو لم يَسْمَعْ من العربِ لم يَقُلْ.

قلت: وَلَا يَخْفَى ما في هذا؛ إذ لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتَجَّ بكلِّ ما وَقَعَ في
شعرِ المُحدِّثينَ بهذا الطَّرِيقِ، وكم أَخَذَ النُّحاةُ واللُّغويونَ على أبي تَمَّامٍ والمتنبِّي
وأضرابِهِما مِنْ مَوْضِعٍ وَلَحْنِهِم.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: ما ذكرَهُ المصنِّفُ ممنوعٌ، فإنَّ الإنسانَ قد يَتساهَلُ

(١) انظر: «طراز الحلة وشفاء الغلة» للأندلسي (ص: ٩٢)، ونقله البغدادي في «خزانة الأدب»
(١/ ٥٠).

(٢) انظر: «نزهة الألباء» (ص: ١٢٤).

(٣) الصولي هو أبو بكر محمد بن يحيى، وكتابه «أخبار أبي تمام» مطبوع أكثر من طبعة، منها طبعة
المكتبة العربية، ت: بياتريس جريندلر.

فيما ينطق به ولا يتساهل فيما ينقله إذا كان عدلاً، ولو صحَّ ما قاله لم يقتصر ذلك على أبي تمام، ولجأ الاستشهاد بقول الحريري وغيره ممن جمع بين الأدب والعدالة، وليس كذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في «تفسيره»: «الظاهر لزوم ﴿أَظْلَمَ﴾ فالأصل عدم الحذف وكون الهمزة للنقل خلاف الظاهر، وقول أبي تمام ليس كروايته؛ لجواز صدور قوله عن اجتihadٍ أخطأ فيه، فالحجّة فيما رواه لا فيما رآه.

وكذا قال الشيخ سعد الدين: قد يفرّق بأنّ مبنى الرواية على الوثوق والضبط، ومبنى القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع والقوانين، والإتقان في الأوّل لا يستلزم الإتقان في الثاني، فغاية الأمر أنه جمع في «الحماسة» أشعار من يستشهد بشعرهم وصدق في ذلك، فمن أين يجب أن يكون ما يستعمله في شعره مسموعاً ممن يؤثّق به أو مأخوذاً من استعمالاتهم؟ والقول بأنّه بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد، بل هو بعمل الراوي أشبه، وهو لا يوجب السماع^(١).

قوله: «وإنما قال مع الإضاءة ﴿كُلَّمَا﴾ ومع الإظلام ﴿إِذَا﴾ لأنهم حراص على المشي، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها ولا كذلك التوقّف»:

الفرصة: النوبة والشرب، يقال: وجد فلان فرصة؛ أي: نهزة، وجاءت فرصتك في النهز؛ أي: نوبتك، وفي «الصحاح»: انتهزت الفرصة: إذا اغتنمتها^(٢).

(١) وقد تعقب أبو حيان في «البحر» (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥) الزمخشري أيضاً بقوله: وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نقد على أبي عليّ الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

مَن كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً

وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نهز).

وقد ذهب بعضهم إلى أن التكرار مراد في الإِظلام أيضاً، وأنه ترك استغناء بذكره في الجملة الأولى، أو لاستفادة التكرار منها، فإن تكرر الإِضاءة لا يتحقق إلا بتكرار الإِظلام.

وقال أبو حيان: لا فرق عندي بين (كلما) و(إذا) هنا من جهة المعنى، إذ التكرار متى فهم من ﴿كَلَّمَآ أَصَاةَ﴾ لزَمَ منه التكرار أيضاً في أنه (إذا أظلم عليهم قاموا)، إذ الأمر دائر بين إضاءة البرق والإِظلام، متى وُجدَ ذا فُقِدَ ذا ولزَمَ من تكرار وجود ذا عدم ذا، على أن من النِّحاة من ذهب إلى أن (إذا) تدلُّ على التكرار كـ(كلما)، وأنشد:

إذا وجدتُ أوارَ الحبِّ في كَيْدي أقبلتُ نحوَ سقاءِ القومِ أبترِدُ
فمعناه معني (كلما)^(١).

قال: والتكرار الذي يذكره أهل أصول الفقه والفقهاء في (كلما) إنما ذلك فيها من العموم، لا أن لفظ (كلما) وضع للتكرار كما يدلُّ عليه كلامهم، وإنما جاءت (كل) توكيداً للعموم المستفاد من (ما) الظرفية، فإذا قلت: (كلما جئتني أكرمك) فالمعنى: أكرمك في كلِّ فردٍ فردٍ من حيثاتك إليَّ^(٢).

قوله: «ومنه قامت السوق إذا ركدت»:

قال التفتازاني: أي: سكنت، قال: وقد سبق: (قامت السوق) بمعنى: نفقت، وكلاهما مذكور في كتب اللغة.

قال الشَّريف: فهو من الأضداد^(٣).

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٥٥)، والبيت الذي ذكره لعروة بن أذينة من فقهاء المدينة وعبادها، كما في «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٦٤)، و«العقد الفريد» (٦/ ١٣٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٥٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١/ ٢٢١).

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾؛ أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض البرق لذهب بهما، فحذف المفعول لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في (شاء) و(أراد) حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب كقوله:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ^(١)

و(لو) من حروف الشرط، وظاهرها: الدلالة على انتفاء الأول لانتهاء الثاني؛ ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم^(٢).

وقرئ: (لَأَذْهَبَ بِأَسْمَاعِهِمْ) بزيادة الباء^(٣) كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وفائدة هذه الشرطية: إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، والتنبية على أن تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئته تعالى، وأن وجودها مرتبطاً^(٤) بأسبابها واقع بقدرته، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتصريح به والتقرير له.

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٣/٤)، و«ذيل الأمالي» للقالبي (ص: ٢٢١). وهذا صدر بيت للخريمي كما ذكر البكري في «اللالي» (٥٧/٣)، قال: والخريمي - وقد كثر التصحيف في اسمه - هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قُوهي من شعراء الدولة العباسية.

(٢) قوله: «انتفاء الملزوم» كتب تحتها في (ت): «وهو المشيئة»، وقوله: «لانتفاء اللازم» كتب تحته: «وهو عدم الإذهاب».

(٣) نسبت لابن أبي عبله. انظر: «الكشاف» (٨٧/١)، و«البحر» (٢٥٧/١).

(٤) كتب تحتها في (ت): «حال».

قوله: «بِقَصِيفِ الرَّعْدِ»؛ أي: شدة صوته.

قوله: «بَوْمِضِ الْبَرْقِ»؛ أي: لمعانه.

قوله: «وَلَقَدْ تَكَاثَّرَ حَذْفُهُ فِي شَاءٍ وَأَرَادَ»:

في الحاشية المشار إليها: ليس على ظاهره، بل إنَّما يكون ذلك مع (إن) الشرطية و(لو) الامتناعية وما شاكلهما كـ(إذا) ونحوها؛ لافتقارها إلى جواب فيُغني الجواب عن المفعول المضمَر، فأما إذا تجرّدا عن ذلك فحُكْمُهُمَا حُكْمُ سَائِرِ الأفعال في ظهور مفعولهما.

وكذا قال الشريف: أي: تكاثَّرَ حَذْفُ المفعول في شَاءٍ وَأَرَادَ ومُتَصَرِّفَاتِهِمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ^(١)؛ لدلالة الجواب على ذلك المحذوف مع وقوعه في محلّه لفظاً، ولأنَّ في ذلك نوعاً من التفسير بعد الإبهام^(٢).

قوله:

«فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ»

تمامه:

عَلَيْكَ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّيْرِ أَوْسَعُ

قال الطَّبْيِيُّ: أتى بالمفعول لأنَّ بكاء الدم مُسْتَغَرَّبٌ، ونصب «دماً» باعتبار تضمين البكاء معنى الصَّبِّ.

قلت: والبيت من قصيدة لأبي يعقوب الخريمي يرثي بها خريم بن عامر المري وبعدّه وهو آخرها:

(١) في (س): «الشرطية».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢١).

وإني وإن أظهرت صبراً وحسبةً وصانعتُ أعدائي عليك لموجع^(١)

قوله: «و(لو) من حروف الشرط، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه»:

وقال الشيخ سعد الدين: الظاهر أن (لو) هاهنا لمجرد الشرط بمنزلة (إن)، لا بمعناه الأصلي من انتفاء الشيء لانتفاء غيره.

وقال الشريف: كلمة (لو) هنا مستعملة لربط جزائها بشرطها مجردة عن الدلالة على أن انتفاء أحدهما لانتفاء الآخر، فهي بمنزلة (إن).

وقد يقال: إنها باقية على أصلها، وقصد بها التنبية على أن مشقتهم بسبب الرعد والبرق وصلت غايتها وقاربت إزالة الحواس بحيث لو تعلقت به المشيئة لزلت بلا حاجة إلى زيادة في قصيف الرعد وضوء البرق^(٢).

قوله: «وَقُرِئَ: (لأذهب بأسماعهم) بزيادة الباء»:

قال الطيبي: يعني: دلّت الهمزة على التعدية، والباء كعضادة للتعدية وتأكيدها، كما يُعضد الباب بعضادتيه^(٣).

وفي الحاشية المشار إليها: القياس أن لا يُجمع بين أداتي تعدية، بل إمّا الهمزة أو الباء، وقد جاء الجمع بينهما قليلاً ومنه هذه القراءة.

(١) انظر: «أبو يعقوب الخريמי حياته وشعره» لعلي جواد الطاهر (ص: ٢٢) ط وزارة الثقافة، بغداد،

١٩٨٦م، و«ديوان المعاني» (٢ / ١٧٥)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٧٣٧).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١ / ٢٢٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٢٨١).

قوله: «وفائدة هذه الشرطية إبداء المانع...» إلى آخره.
قال الطيبي: وفائدته الرجعة إلى الممثل له هي أنه تعالى يمهّل المنافقين فيما هم فيه لئلا يمتدوا في الغي والفساد ليكون^(١) عذابهم أشد^(٢).

والشيء يختص بالموجود؛ لأنه في الأصل مصدر (شاء)، أطلق بمعنى (شاء) تارةً وحينئذ يتناول الباري تعالى، كما قال: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وبمعنى (مشيء) أخرى؛ أي: مشيء وجوده، وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة، وعليه قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٩] ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فهما على عمومهما بلا متشوية.

والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أن يوجد وهو يعم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه فيعم الممتنع أيضاً، لزمهم التخصيص بالممكن في الموضوعين بدليل العقل.

قوله: «والشيء يختص بالموجود»:

قال في «الانتصاف»: فإن قيل: إذا كان المعدوم لا يسمى شيئاً، وإذا وجد صار شيئاً لا تعلق به القدرة إذ القدرة إنما تعلق بالشيء أول وجوده، فكيف يكون قادراً على شيء؟

فجوابه: أنه من باب «قتل قتيلاً»^(٣)؛.....

(١) في (س): «فيكون».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨١).

(٣) قطعة من حديث رواه البخاري (٢٩٧٣)، ومسلم (١٧٥١)، عن أبي قتادة رضي الله عنه. وتامه: «من قتل قتيلاً فله سلبه».

أي: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه؛ كأنه قال: قادرٌ على كل ما يصير شيئاً^(١).

قال في «الإنصاف»: وفيه نظر؛ فإنَّ القدرةَ تتعلقُ به في أول زمن وجوده، وهو في أول زمن وجوده شيءٌ بلا خلافٍ بين المسلمين؛ إذ لو لم يكن شيئاً في أول زمن وجوده لم يكن شيئاً في ثاني الأحوال^(٢).

قوله: «أطلق بمعنى شاء تارة»: قال الطيبي: أي: مريد^(٣) «وبمعنى مشيء أخرى»: هو بفتح الميم اسمُ مفعولٍ كمبيع.

قال ابن عقيل: فالأول بمعنى الفاعل والثاني بمعنى المفعول.

والظاهر أنَّ التمثيلين من جملة التمثيلات المؤلفة، وهو أن تُشبه كيفية متزعة من مجموع تضامَّت أجزاءه وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، فإنه تشبيه حال اليهود في جهلهم بما معهم من التوراة بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة.

والغرض منهما: تمثيل حال المنافقين من الحيرة والشدة بما يكابد من انطفآت ناره بعد إيقادها في ظلمة، أو بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف وبرق خاطف وخوف من الصواعق.

(١) انظر: «الانصاف» لابن المنير (١/ ٨٨)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٨٢) وعنه نقل المصنف.

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨٢).

(٣) المصدر السابق.

وَيُمْكِنُ جَعْلُهُمَا مِنْ قَبِيلِ التَّمثِيلِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ أَنْ تَأْخُذَ أَشْيَاءُ^(١) فَرَادَى فَتَشْبِهَهَا بِأَمْثَالِهَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ^(٢) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ^(٣) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢١] وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي^(٤)
بأن يُشَبَّه^(٥) فِي الْأَوَّلِ ذَوَاتُ الْمُنَافِقِينَ بِالْمُسْتَوِقِّينَ، وَإِظْهَارُهُمُ الْإِيمَانَ بِاسْتِيقَادِ النَّارِ، وَمَا انْتَفَعُوا بِهِ مِنْ حَقَنِ الدَّمَاءِ وَسَلَامَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِإِضَاءَةِ النَّارِ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوِقِّينَ، وَزَوَالُ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى الْقَرَبِ بِإِهْلَاكِهِمْ وَإِفْشَاءِ^(٤) حَالِهِمْ وَإِبْقَائِهِمْ فِي الْخَسَارِ الدَّائِمِ وَالْعَذَابِ السَّرمِ بِإِطْفَاءِ نَارِهِمْ وَالذَّهَابِ بِنُورِهِمْ.

وَفِي الثَّانِي: أَنْفُسُهُمْ بِأَصْحَابِ الصَّيْبِ، وَإِيمَانُهُمُ الْمَخَالِطُ بِالْكَفْرِ وَالْخِدَاعِ بِصَيْبٍ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَافِعًا فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَادَ نَفْعُهُ ضَرَرًا، وَنَفَاقُهُمْ حَدَرًا عَنْ نَكَايَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا يَطْرُقُونَ بِهِ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكَفَرَةِ بِجَعْلِ الْأَصَابِعِ فِي الْأَذَانِ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَدَرَ الْمَوْتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا وَلَا يُخَلِّصُ مِمَّا يُرِيدُ بِهِمْ مِنَ الْمَضَارِّ، وَتَحْيِيرُهُمْ لِشِدَّةِ الْأَمْرِ وَجَهْلُهُمْ بِمَا يَأْتُونَ وَيَذَرُونَ بِأَنَّهُمْ كَلَّمَا صَادَفُوا مِنَ الْبَرَقِ خَفَقَةً انْتَهَزَوْهَا فُرْصَةً مَعَ خَوْفٍ أَنْ يَخْطَفَ أَبْصَارَهُمْ، فَخَطَّوْا خُطَى يَسِيرَةٍ ثُمَّ إِذَا خَفِيَ وَفَتَرَ لَمَعَانَهُ بَقُوا مُتَقَيِّدِينَ لَا حَرَكَهَ بِهِمْ^(٥).

(١) فِي (خ): «الْأَشْيَاءُ».

(٢) انْظُرْ: «دِيوان امْرِئِ الْقَيْسِ» (ص: ١٣٩).

(٣) قَوْلُهُ: «بأن يُشَبَّه» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يُمْكِنُ» أَوْ بِ«جَعْلُهُمَا». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (١/ ٤١٩).

(٤) فِي (أ): «أَوْ إِفْشَاءً»، وَفِي (خ): «أَوْ بِإِفْشَاءً».

(٥) فِي (ت): «لَهُمْ».

وقيل: شبه الإيمان والقرآن وسائر ما أُوتِيَ الإنسان من المعارف التي هي سبب الحياة الأبدية بالصَّيْب الذي به حياة الأرض، وما ارتبكت بها^(١) من شبه المبطلية واعتزّست دونها من الاعتراضات المشككة بالظلمات، وما فيها من الوعد والوعيد بالرعد، وما فيها من الآيات الباهرة بالبرق، وتصاصمهم عمّا يسمعون من الوعيد بحال من يهوّله الرّعد فيخاف صواعقه فيسدّ أذنه عنها مع أنه لا خلاصَ لهم منها، وهو^(٢) معنى قوله: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾، واهتزازهم لما يلمع لهم من رُشدٍ يدركونه أو رِفْدٍ تَطْمَحُ إليه أبصارهم بمشيهم في مَطَرٍ صَوء البرق كلما أضاء لهم^(٣)، وتحيرهم وتوقّفهم في الأمر حين تعرّض لهم شبهة أو تعرّض لهم مُصيبةٌ بتوقّفهم إذا اظلم عليهم. وبَبَّه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ على أنه تعالى جعل لهم السمع والأبصار ليتوسّلوا بها إلى الهدى والفلاح، ثم إنهم صرفوها إلى الحظوظ العاجلة وسدّوها عن الفوائد الآجلة، ولو شاء الله لجعلهم بالحالة التي يجعلونها^(٤) فإنّه على ما يشاء قديرٌ.

(١) قوله: «ارتبكت»؛ أي: اختلطت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٠٢). والضمير في «ارتبكت» عائد على «ما»، وأنه باعتبار معنى الشبه، وضمير «بها» للمعارف أو للمذكورات بأسرها. انظر: «حاشية الشهاب» (١/٤٢١).

(٢) «وهو»؛ أي: عدم خلاصهم من الصواعق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٣٥٧).

(٣) في (خ) زيادة: «مشوا فيه».

(٤) قوله: «بالحالة التي يجعلونها» متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ «جعلهم»؛ أي: ولو شاء الله لجعلهم مُلتبسِينَ بالحالة التي يجعلونها لأنفسهم، فإنهم جعلوا أنفسهم فاقدِي الحواس بأن عطلوها ولم ينتفعوا بها وصرّفوها إلى غير ما خلقت لأجله، فناسب مقتضى عدل الله أن يذهب حواسهم حقيقةً حيث لم يعرفوا قدرها ولم يشكروا عليها، لكنه تعالى لم يذهب بها لعدم تعلق مشيئته بإذهابها بالحكمة لا يعلمها إلا هو. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٣٥٧).

قوله: «وقول امرئ القيس:

كأنَّ قلوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لدى وَكِرْهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَصِفُ الْعُقَابَ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ قَلْبَ الطَّيْرِ،
و«رَطْبًا وَيَابِسًا» حال؛ أي: رَطْبًا بَعْضُهَا وَيَابِسًا بَعْضُهَا، وكذا «لدى وَكِرْهَا»، وقد شَبَّهَ
الرَّطْبَ بِالْعُنَابِ وَالْيَابِسَ بِالْحَشَفِ الْبَالِي؛ أي: أَرَادَ التَّمَرِ الْيَابِسِ^(١).

وقال ابنُ قُتَيْبَةَ فِي «أبيات المعاني»: قلوبُ الطَّيْرِ أَطْيَبُ مَا فِيهَا، فَهِيَ تَأْتِي بِهِ
تَرْقُّ بِهِ فَرَاخَهَا^(٢).

وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْحَالِي
وَهَلْ يَعِمَّنْ إِلَّا سَعِيدٌ مُحَلَّدٌ قَلِيلُ الْمُتَمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

ومنها:

كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحِينَ لَقْوَةٌ عَلَى عَجَلٍ مِنْهَا أَطَأَطِي شِمَالِي^(٣)

(١) «اليابس»: ليس في (ز) و(س)، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و٤٨أ).

(٢) في (س): «أفراخها». وانظر: «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٢٨٠). وقوله: «فهي تأتي به..» يعني العقاب.

(٣) في النسخ: «شَمَالِي»، وكذا ذكره المصنف في «شرح شواهد المغني» (١/ ٣٤٣) وقال: «و«شَمَالِي»
بالتشديد أصله: شِمَالِي، ومعناه: شمالي زيدت فيه الياء، وروي «شَمَالِي» بالهمز.

قلت: وجاء في «غريب الحديث» للحري (٣/ ١٠٤٧)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ٢٩٨)،
و«شرح القصائد السبع الطوال» له (ص: ٣٣٢)، و«الإبانة» للعتوبي (١/ ٢٠٥)، و«أسرار العربية»
لأبي البركات الأنباري (٨/ ٥٠٩١)، برواية: «شِمَالِي» بالياء، قال ابن الأنباري: أراد: شمالي، =

وفي «أمالي القالي»: عن رُوح بن زِنَاعٍ قال: أشعرُ الشعراءِ الذي يقولُ:
 كأنَّ قلوبَ الطَّيْرِ رطبًا ويابسًا لدى وكرها العُنَابُ والحَشَفُ البَالِي^(١)
 و«العُنَابُ» بضمَّ العين بوزنِ رُمان، ذكره في «القاموس»^(٢).
 قوله: «خَفَقَة»: مِنْ خَفَقَ البرقُ؛ أي: لَمَعَ.
 قوله: «انتَهزوها فرصةً»:
 قال الشَّريفُ: الانتَهَازُ يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فقوله: «فرصةً» حالٌ^(٣).
 قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: والأحسنُ أن يكونَ مَفْعُولًا ثانيًا على تَضْمِينِ مَعْنَى
 الاتِّخَاذِ؛ أي: اتَّخَذُوا الخَفَقَةَ فُرْصَةً.

(٢١) - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ لَمَّا عَدَّدَ فَرَقَ المَكْلَفِينَ، وذكر خواصَّهم ومصارفَ
 أمُورهم، أَقْبَلَ عليهم بالخطابِ على سبيلِ الالتفاتِ؛ هِزًّا لِلسَّامِعِ وتنشيطًا لَهُ،
 واهتمامًا بأمر العبادة، وتفخيماً لَشأنها، وجَبَرًا لِكُلْفَةِ العبادةِ بلذَّةِ المخاطبةِ.
 و﴿يَا﴾ حرفٌ وُضِعَ لنداءِ البعيد، وقد ينادى به القريبُ تنزيلاً لهُ منزلةَ البعيدِ:
 إِمَّا لعظمتِهِ كقولِ الدَّاعِي: (يا رب) و(يا الله) وهو أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، أو

= ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٩٩ - ١٠٠) من حديث عفيف الكندي، وفي سنده هشام
 بن محمد بن السائب الكلبي، متروك.

(١) لم أقف عليه في «أمالي القالي»، ورواه عن روح بن زِنَاعٍ أبو علي الحاتمي في «حلية المحاضرة»
 (١ / ٣٧٢).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: عنب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ٨٦).

لغفلته وسوء فهمه، أو للاعتناء بالمدعو له وزيادة الحث عليه، وهو مع المنادى جملة مفيدة لأنه نائب مناب فعل^(١).

و(أي) جعل وُصلةً إلى نداء المعرف باللام، فإن إدخال (يا) عليه متعذر لتعذر الجمع بين حرفي التعريف فإنهما كمثلين، وأعطى حُكم المنادى وأجري عليه المقصود بالنداء وصفاً موضحاً له، والتزم رفعه إشعاراً بأنه المقصود، وأقحمت بينهما هاء التنبيه تأكيداً وتعويضاً عما يستحقه (أي) من المضاف إليه.

وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد، وكل ما نادى الله عباده من حيث إنها أمور عظام من حقها أن يتفطنوا إليها ويقبلوا بقلوبهم عليها وأكثرهم عنها غافلون حقيق بأن ينادى له بالأكّد الأبلغ.

والجموعُ وأسماؤها المحلاة باللام للعموم^(٢) حيث لا عهد، ويدل عليه صحة الاستثناء منها، والتوكيد بما يفيد العموم كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلال الصحابة بعمومها شائعاً ذائعاً، ﴿النَّاسُ﴾ يعمُّ الموجودين وقت النزول لفظاً ومن سيوجد؛ لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقبيلين ثابت^(٣) إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل.

وما روي عن علقمة والحسن: أن كل شيء نزل فيه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فمديني، إن صحَّ رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار ولا أمرهم بالعبادة، فإنَّ المأمور به هو المشترك^(٤) بين بدء العبادة والزيادة فيها

(١) في (خ): «مناب الفعل».

(٢) «والجموع» مبتدأ «للعوم» خبره.

(٣) بعدها في (ت): «معنى» مستدركة على الهامش.

(٤) في (خ): «مشترك».

والمواظبة عليها، فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصانع، فإن من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، وكما أن الحدث لا يمنع وجوب الصلاة للكفر لا يمنع وجوب العبادة، بل يجب رفعه والاشتغال بها عقيبته، ومن المؤمنين^(١): ازديادهم وثباتهم عليها. وإنما قال: ﴿رَبِّكُمْ﴾ تنبيهاً على أن الموجب للعبادة هي الرِّبَّة^(٢).

قوله: «فالتأسُّ بعَمِّ الموجودين وقت النزول لفظاً وَمَنْ سِوَجْدُ..» إلى آخره: أما العموم في الحكم: فمُجْمَعٌ عليه، وهل هو بالصَّيْغَةِ أو بدليلٍ آخَرَ من قياسٍ أو غيره؟ خلافٌ محكي في الأصول، والأصح الثاني، وهو لفظيٌّ. الإمام: الأقرب أنه لا يتناول مَنْ سِوَجْدُ لأنَّ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ خطابٌ مُشَافَهَةٌ، وخطابٌ المُشَافَهَةِ مع المَعْدُومِ لا يجوز، وتناوله له لدليل مُنْفَصِلٍ، وهو ما تواتر من دينه عليه السَّلام أنَّ أحكامه ثابتةٌ في حقِّ مَنْ سِوَجْدُ إلى قيامِ السَّاعَةِ^(٣). قوله: «وما روي عن علقمة والحسن أن كل شيء نزل فيه ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فمكيٌّ، و﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فمَدَنِي..» إلى آخره: فيه أمورٌ: أحدها: قولُ علقمةَ أخرجَه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن»^(٤)، وأخرجَه

(١) «ومن المؤمنين» عطف على «من الكفار». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٢) «الرِّبَّة» بتشديد الأحراف الثلاثة بمعنى: (التربية) كما في نسخة، وفي أخرى: (الربوبية). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٢١).

(٤) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢)، عن علقمة، وصحح إسناده الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (١/ ٢٤٠) وقال: علقمة هو ابن قيس أحد كبار التابعين.

أَيْضًا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ^(١)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ مُسْنَدًا.

الثاني: قوله: «إِنْ صَحَّ رَفْعُهُ»:

صَوَابُهُ: «إِنْ صَحَّ» بِدُونِ «رَفْعِهِ» لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالزُّوْلِ، وَعَلْقَمَةُ وَالْحَسَنُ لَيْسَا مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ يُقَالُ: إِنْ قَوْلُهُمَا ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ الْمُرْسَلِ.

الثالث: هَذَا تَوَقُّفٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ فِي صِحَّتِهِ، وَكَذَا قَالَ الطَّبَّيُّ: هَذَا مَذْكُورٌ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» وَ«الْبَسِيطِ»^(٢) وَ«الْكُوَاشِيِّ»، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ^(٣).

وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا، أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَابَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالِلِ النُّبُوَّةِ»^(٤).

الرابع: لَمْ يَسْتَدَلَّ أَحَدٌ بِهَذَا الْأَثَرِ عَلَى اخْتِصَاصِ الْآيَةِ بِالْكَفَّارِ حَتَّى يَحْتَاجَ الْمُصَنِّفُ إِلَى رَفْعِهِ، وَغَايَةُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ^(٥) أَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ - أَيْ: نَزَلَتْ بِمَكَّةَ - مَعَ قَصْدِ الْعُمُومِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْكَفَّارِ، وَأَنَّ ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْرُ﴾ مَدْنِيٌّ؛ أَيْ: نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ.

الخامس: فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: هَذَا وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا وَمَنْقُولًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهُوَ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مَدْنِيَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ،

(١) رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فُضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ٣٦٧).

(٢) انْظُرْ: «الْبَسِيطُ» لِلْوَحْدِيِّ (٢/ ٢١٧)، وَذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (١/ ٩٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٢/ ٢٨٦).

(٤) رَوَاهُ الْبَزَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٥٣١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٢٩٥)، وَابَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالِلِ النُّبُوَّةِ» (٧/ ١٤٤).

(٥) بَعْدَهَا فِي (ز) وَ(ف): «عَلَى».

وقد قال هنا: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَاكًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، وكذلك سورة النساء مَدَنِيَّةٌ وأولها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وفي أثنائها: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ﴾ [النساء: ١٧٠]، و﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]، وكذا^(١) قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قد جاء في سورة الحج وهي مَكِّيَّةٌ بالاتفاق، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فإن أرادوا به أَنَّ الأغلب كذا فهو صحيح لا سيمًا في نداء الذين آمنوا، وإن أرادوا به الحصر فهو منقوض بما ذكرنا، انتهى.

قلت: وقد أجيب عنه بأوجه ذكرتها في أول «الإتقان»^(٢).

﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صفة جرت عليه للتعظيم والتعليل، وتحتمل التقييد والتوضيح إنْ خُصَّ الخطابُ بالمشركين وأريد^(٣) بالرَّبِّ أعمُّ من الربِّ الحقيقي والآلهة التي يسمونها أرباباً.

والخلق: إيجاد الشيء على تقدير واستواء، وأصله: التقدير، ويقال: خلق النعل: إذا قدرها وسوّاها بالمقياس.

﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ متناولٌ كلِّ ما تقدّم^(٤) الإنسان بالذات أو الزمان^(٥)، معطوفٌ على الضمير المنصوب في ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والجُمْلَةُ أخرجت مخرج المقرر

(١) في (س): «وكذلك».

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٦٨ - ٦٩).

(٣) في (خ): «وإن أريد».

(٤) في (ت) و(خ): «لكل ما يتقدم».

(٥) في (خ): «بالزمان».

عندهم: إِمَّا لَا عِتْرَافِهِمْ بِهِ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أَوْ لَتَمَكِّنُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ بِأَدْنَى نَظَرٍ.

وَقُرئ: (مَنْ قَبْلَكُمْ) ^(١) عَلَى إِقْحَامِ الْمَوْصُولِ الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَصِلَتِهِ تَأْكِيدًا؛ كَمَا أَقْحَمَ جَرِيرٌ فِي قَوْلِهِ:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ ^(٢)

تَيْمًا الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حَالٌ عَنِ الضَّمِيرِ فِي ﴿اعْبُدُوا﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: اعْبُدُوا رَبَّكُمْ رَاجِينَ أَنْ تَنْخَرِطُوا فِي سَلَكِ الْمُتَّقِينَ الْفَائِزِينَ بِالْهُدَى وَالْفَلَاحِ الْمُسْتَوْجِبِينَ لَجَوَارِ اللَّهِ تَعَالَى، نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّقْوَى مُنْتَهَى دَرَجَاتِ السَّالِكِينَ، وَهُوَ التَّبَرُّؤُ مِنْ ^(٣) كُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ الْعَابِدَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِعِبَادَتِهِ، وَيَكُونَ ذَا خَوْفٍ وَرَجَاءٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

أَوْ مِنْ مَفْعُولِ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَنْ قَبْلَكُمْ فِي صُورَةٍ مَنْ يُرْجَى مِنْهُ التَّقْوَى؛ لِتَرْجَحَ ^(٤) أَمْرُهُ بِاجْتِمَاعِ أَسْبَابِهِ وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ.

(١) نسبت لزيد بن علي. انظر: «الكشاف» (٩١/١)، و«البحر» (٢٦٥/١).

(٢) انظر: «ديوانه» (٢١٢/١)، وما ذكره البضاوي من توجيه لهذه القراءة فمأخوذ من الزمخشري، ولأبي حيان تعقب طويل على الزمخشري فيما ذهب إليه من تخريج هذه القراءة، وتخريج آخر لها ينظر في «البحر» (٢٦٦/١).

(٣) في (خ): «عن».

(٤) في (ت) و(خ): «لترجح».

وغلَّب المخاطبين على الغائبين في اللَّفْظِ والمعنى على إِرَادَتِهِمْ جميعاً.
 وقيل: تعليلٌ للخلق؛ أي: خلَقَكُم لكي تَتَّقُوا؛ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ
 وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وهو ضعيفٌ إذ لم يَثْبُتْ في اللغة مثله.
 والآية تدلُّ على أَنَّ الطريق إلى معرفة الله تعالى والعِلْمِ بَوَحْدَانِيَّتِهِ واستحقاقه
 للعبادة: النظرُ في صنعه، والاستدلالُ بأفعاله، وأنَّ العبدَ لا يَسْتَحِقُّ بعبادته عليه
 ثواباً، فإنَّها لَمَّا وجبت عليه شُكراً لِمَا عَدَّده عليه من النعم السابقة فهو كأَجِيرٍ أَخَذَ
 الأجرَ^(١) قبل العمل.

قوله: «وَقُرِئَ: (مَنْ قَبْلَكُمْ) على إقحام الموصول الثاني بين الأوَّلِ وصلته
 توكيداً»:

قال أبو حيان: هذا الذي قاله مذهبٌ لبعضهم: أَنَّكَ إذا أتيتَ بعدَ الموصول
 بموصولٍ آخرَ في معناه مؤكِّداً لم يحتجِ الموصولُ الثاني إلى صلَةٍ، وهذا باطلٌ
 لأنَّ القِيَّاسَ: إذا أُكِّدَ الموصولُ أَنْ تُكْرَّرَهُ مع صلته لآنها من كماله، وإذا كانوا إذا
 أَكَّدُوا حرفَ الجرِّ أعادوه مع ما يدخلُ عليه لافتقاره إليه، ولا يُعيدونه وحده إلا
 في ضرورةٍ، فالأحرى أَنْ يُفَعَّلَ مثْلُ ذلك بالموصولِ الذي الصلَةُ بمنزلةٍ جزءٍ منه،
 وخرَجَ أصحابنا هذه القراءة أن يكونَ ﴿قَبْلَكُمْ﴾ صلَةً (مَنْ)، و(مَنْ) خبرٌ مُبتدأٌ
 محذوفٌ، وذلك المبتدأُ وخبرُهُ صلَةُ للموصولِ الأوَّلِ وهو ﴿الَّذِينَ﴾، التقديرُ:
 والذين هم مَنْ قَبْلَكُمْ^(٢).

(١) في (خ): «الأجرة».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٦٥-٢٦٦).

وذكر السِّفَاقُسِيُّ مِثْلَ مَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(١).

وحكى الحلبيُّ هذا التَّخْرِيجَ الذي قاله أبو حَيَّانَ ثُمَّ قال: ولا يخفى ما فيه مِنَ التَّعَسُّفِ^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: لم يُعهد التأكيد اللفظي إلا بإعادة اللفظ الأول^(٣)، ومع ذلك فقد صرّحوا بامتناعه قبل الصلّة، وإن أُريد التأكيد من جهة المعنى عادة المحذور واحتيج إلى بيان وجه اجتماع الموصولين، ألا ترى أنهم لم يذهبوا في مثل قول الشاعر:

فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَّاكُولٍ^(٤)

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاسقي (ص: ١٤٧، ١٤٨).

(٢) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٨٨).

(٣) «الأول»: ليس في (س)، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في «حاشية التفازاني» (و٥٢هـ).

(٤) عجز بيت نسب لرؤية. انظر: «ملحق ديوانه» (ص: ١٨١)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٥٥)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٨٢٨)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٨٥٦).

ونسب لحميد الأرقط كما في «الكتاب» (١/ ٤٠٨)، وهو دون نسبة في «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٩)، و«المقضب» (٤/ ١٤١ و ٣٥٠)، و«الأصول في النحو» (١/ ٤٣٨)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٠٥)، وصدده:

وَلَعَبْتَ طَيْرُ بِهِم أَبَايِل

وقبله:

وَمَسَّهُمْ مَأْسٌ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سَجِيلٍ

والقصيدة من بحر السريع. قال البغدادي في «الخزانة» (١٠/ ١٩٠): السجيل: الطين المتحجر، مُعَرَّب: سنك كل. والأبايل: الجماعات من الطير جمع إِبَالَة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وهي =

إلى أن الكاف تأكيدٌ، بل مَزِيدَةٌ.

فالأولى أن يُقالَ هاهنا: إن كلمةَ (مَنْ) مَزِيدَةٌ على ما هو مذهبُ الكسائيِّ، أو موصوفةٌ أو موصولةٌ واقعةٌ موقعَ خبرٍ مبتدأٍ محذوفٍ، والجملةُ: صلةُ (الذين)؛ أي: الذين هُمْ مَنْ قَبْلَكُمْ.

وذكرَ الشَّريفُ مثله، وزادَ في تقديرِ كونها موصوفةً: أَنَّها موصوفةٌ^(١) بِالظَّرْفِ وخبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هم أشخاصٌ كائنونَ قَبْلَكُمْ^(٢).

ثمَّ قالَا: ونقلَ عن صاحبِ «الكشاف» هنا سؤالٌ، وهو أن الموصولَ بدونِ الصِّلةِ غيرُ مفيدٍ فكيفَ يؤكَّدُ بـ(مَنْ)؟

وأجاب: بأنَّه يفيدُ مبهمًا كاسمِ الإشارةِ، ولهذا صَحَّ عَوْدُ الضَّميرِ إليه في مثلِ (الذي قامَ) مع أن الضَّميرَ إنما يرجعُ إلى المفيدِ.

فقلَّ عليه: إنَّ التَّأكيدَ اللفظيَّ لَمَّا لم يُستبعدَ في الحرفِ ففي الموصولِ أولى. وأجيبَ: بأنَّ وجهَ الاستبعادِ هو أنَّ الموصولَ لا يَتِمُّ جزءًا إلا بصِلَةٍ وعائِدٍ، فهو وحدهُ بمنزلةِ جزءٍ مِنَ الاسمِ كالزَّايِ مِنْ زَيْدٍ، ولا كذلك الحَرْفُ فَإِنَّهُ وإن تَوَقَّفَ على ذكرِ شيءٍ فلا يصيرُ معه بمنزلةِ كَلِمَةٍ واحدةٍ.

قال الشَّريفُ: وأنتَ خبيرٌ بأنَّ جعلَ الموصولاتِ في الإفادةِ الاستقلاليَّةِ دونَ الحرفِ خروجٌ عن الإنصافِ^(٣).

= الحزمة الكبيرة شُهِتَ بها الجماعةُ من الطيرِ لتضامِّها. وقيل: هي الجماعاتُ من الطيرِ لا واحد لها. والعصف: هو بقل الزرع، عن الفراء، وعن الحسن البصري: الزرع الذي أكل حبه وبقي تبته.

(١) في (ف): «موصولة».

(٢) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق.

قوله: «كما أقحم جرير في قوله:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم»

تيمًا الثاني بين الأول وما أضيف إليه:

قال الشيخ سعد الدين والشريف: الإقحام: إدخال شيء على شيء بشدة وعنف، يعني: أن «تيم» الأول مضاف إلى «عدي» المذكور، و«تيم» الثاني مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه كما أقحم اللام في (لا أبا لك) بين المضاف والمضاف إليه تأكيدًا للام الإضافة المقدرة.

فإن قلت: كيف جاز الفصل بغير الظرف، وما وجه حذف التنوين من تيم الثاني؟ قلت: لما تكرر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثاني هو الأول من غير فصل؛ كما في قولك: (إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ) مع امتناع الفصل بين (إنَّ) واسمها بغير الظرف، والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركته إعرابية كانت أو بنائية، فكما حذف التنوين من الأول حذف من الثاني؛ لأنه كأنه باشره حرف النداء، انتهى^(١).

وما ذكره المصنّف من أن الثاني مُقْحَمٌ وأن الأول مضاف إلى ما بعد الثاني هو مذهب سيويه^(٢).

وزهد المبرد إلى أن الثاني مضاف لما يليه، وأن الأول حذف منه المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، والمراد: يا تيمَ عدي يا تيمَ عدي^(٣).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٣) انظر: «المقتضب» (٤/ ٢٢٧).

والبيت: من قصيدة هجا بها جريرٌ عمرَ بنَ لُجَأَ التَّيْمِيِّ، وتماثله:

لا يُوقِعَنَّكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمَرٍ

وَأَوَّلِ الْقَصِيدَةِ:

هَاجَ الْهَوَى وَضَمِيرَ الْحَاجَةِ الذِّكْرُ واستعجمَ الْيَوْمَ مِنْ سَلَامَةِ الْخَبَرِ^(١)

(٢٢) - ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ صفةٌ ثانية، أو مدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ، أو مبتدأٌ خبره: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾.

و(جعل) من الأفعال العامة يجيء على ثلاثة أوجه:

بمعنى: صار وطفق فلا يتعدى كقوله:

فَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ^(٢)

وبمعنى: أوجد، فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وبمعنى: صير؛ كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والتصيير يكون بالفعل تارةً وبالقول أو العقْدِ أخرى.

(١) انظر: «ديوان جرير» (١/ ٢١٠ - ٢١٢).

(٢) دون نسبة في «الحماسة» بشرح التبريزي (١/ ١١٢)، و«مفردات الراغب» (مادة: جعل)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٩٣)، وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ١١٨) عن الصغاني في «العباب» أنه نسبته إلى رجل من بني بُخْتَرِ بْنِ عَتُودٍ.

ومعنى جَعَلَهَا فراشاً: أَنْ جَعَلَ بَعْضُ جَوَانِبِهَا بَارِزاً عَنِ الْمَاءِ مَعَ مَا فِي طَبْعِهِ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِهَا وَصَبَّرَهَا مَتَوَسِّطَةً بَيْنَ الصَّلَابَةِ وَاللَّطَافَةِ حَتَّى صَارَتْ مَهْيَأَةً لَأَنْ يَقْعُدُوا أَوْ يَنَامُوا عَلَيْهَا كَالْفِرَاشِ الْمَبْسُوطِ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي كَوْنَهَا مَسْطُوحَةً لَأَنَّ كُرْبَةً شَكْلِهَا مَعَ عِظَمِ حَجْمِهَا وَاتِّسَاعِ جِزْمِهَا لَا تَأْبَى الْإِفْتِرَاشَ عَلَيْهَا.

قوله: «أَوْ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ»: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾:

قال أبو حيان: هذا ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ صِلَةً ﴿الَّذِي﴾ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا قَدْ مَضَى، فَلَا يُنَاسِبُ دُخُولَ الْفَاءِ فِي الْخَبْرِ.

الثاني: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتِمَّسَّى إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ مِنَ الرِّوَابِطِ عِنْدَهُ تَكَرُّرَ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ، فَ﴿الَّذِي﴾ مُبْتَدَأٌ وَ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَاداً﴾ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، وَالرَّابِطُ لَفْظُ (اللَّهِ) مِنْ ﴿لِلَّهِ﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أُنْدَاداً، وَهَذَا مِنْ تَكَرُّرِ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ، وَلَا تُعْرَفُ إِجَارَةُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^(١)، فَإِنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَقَالَ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَمْرٍو) إِذَا كَانَ (أَبُو عَمْرٍو) كُنْيَةً لَزِيدٍ، وَنَصَّ سَيَبَوِيهِ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ^(٢).

قوله: «بِمَعْنَى صَارَ وَطَفِقَ فَلَا يَتَعَدَّى كَقَوْلِهِ:

فَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ»

قال التبريزي في «شرح الحماسة»: «جَعَلْتُ» بِمَعْنَى: طَفِقْتُ، وَلِذَلِكَ لَا

(١) أي: الأخفش.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٠)، وانظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٩٩٩)، و«التذيل والتكميل»

تَعْدَى، و«مَرَّتُهَا قَرِيبٌ» في مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَي: أَقْبَلْتُ قُلُوصَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ قَرِيبَةً الْمَرْتَحَ مِنْ رَحَالِهِنَّ لِمَا بَهَا مِنَ الْإِعْيَاءِ^(١).

وقال غيره: لَيْسَتْ «جَعَلْتُ» هنا بمعنى المقارَبَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى: صَبَّرْتُ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَذْكُورَةِ، و«قُلُوصَ» بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، و«مَرَّتُهَا قَرِيبٌ» جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وقيل: فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ.

وقيل: هُوَ عَلَى الْغَاءِ «جَعَلْتُ» مَعَ تَقْدُّمِهَا؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الشَّهِيرَةَ بَرَفَعَ «قُلُوصَ».

قوله: «وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِهِ: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾»: يَجُوزُ كَوْنُهَا هُنَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، و﴿فِرَاشًا﴾ حَالٌ.

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾: قَبَّةٌ مَضْرُوبَةٌ عَلَيْكُمْ، وَالسَّمَاءُ اسْمُ جَنْسٍ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمُتَعَدِّدِ كَالدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ، وَقِيلَ: جَمْعُ سَمَاءَةٍ. وَالْبَنَاءُ: مَصْدَرٌ سَمِّيَ بِهِ الْمَبْنِيُّ بَيْتًا كَانَ أَوْ قَبَّةً أَوْ خِبَاءً، وَمِنْهُ: بَنَى عَلَى امْرَأَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَزَوَّجُوا ضَرَبُوا عَلَيْهَا خِبَاءً جَدِيدًا. ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿جَعَلَ﴾. وَخُرُوجُ الثَّمَارِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِئَتِهِ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْمَاءَ الْمَمْزُوجَ بِالتُّرَابِ

(١) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٢٦). ولم أقف عليها في شرح التبريزي، وكذا نقل المصنف هذا الكلام ونسبه إلى شرح التبريزي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٠٦).

سَبَبًا فِي إِخْرَاجِهَا وَمَادَّةَ لَهَا؛ كَالنُّطْفَةِ لِلْحَيَّوانِ بَأَنَّ أَجْرَى عَادَتِهِ بِإِفَاضَةِ صَوْرِهَا وَكَيْفِيَّاتِهَا عَلَى الْمَادَّةِ الْمَمْتَزِجَةِ مِنْهَا، أَوْ أَبْدَعَ فِي الْمَاءِ قُوَّةَ فَاعِلَةٍ وَفِي الْأَرْضِ قُوَّةَ قَابِلَةٍ يَتَوَلَّدُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا أَنْوَاعُ الثَّمَارِ.

وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُوجِدَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِلا أَسْبَابٍ وَمَوَادٍّ كَمَا أَبْدَعَ نَفُوسَ الْأَسْبَابِ وَالْمَوَادِّ، لَكِنْ لَهُ فِي إِنْشَائِهَا مُدَرِّجًا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ صَنَائِعٌ وَحِكْمٌ يُجَدِّدُ فِيهَا لِأُولِي الْأَبْصَارِ عِبْرًا وَسُكُونًا إِلَى عَظِيمِ قُدْرَتِهِ لَيْسَ فِي إِيجَادِهَا دَفْعَةٌ.

و﴿مِنْ﴾ الْأَوَّلَى لِلابْتِدَاءِ سِوَاءٍ أُرِيدَ بِهِ ﴿السَّمَاءُ﴾ السَّحَابُ فَإِنَّ مَا عَلَاكَ سَمَاءٌ، أَوْ الْفَلَكَ فَإِنَّ الْمَطَرَ يَتَدَيُّ مِنَ السَّمَاءِ^(١) إِلَى السَّحَابِ وَمِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الطَّوَاهِرُ، أَوْ مِنْ أَسْبَابٍ سَمَاوِيَّةٍ تُثِيرُ الْأَجْزَاءَ الرَّطْبَةَ مِنْ أَعْمَاقِ الْأَرْضِ إِلَى جَوِّ الْهَوَاءِ فَتَتَعَقَّدُ سَحَابًا مَاطِرًا.

و﴿مِنْ﴾ الثَّانِيَةِ لِلتَّبْعِيضِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] وَاِكْتِنَافِ الْمُنْكَرَيْنِ لَهُ^(٢) - أَعْنِي: ﴿مَاءً﴾ وَ﴿رِزْقًا﴾ - كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ بَعْضَ الْمَاءِ فَأَخْرَجْنَا بِهِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ لِيَكُونَ بَعْضُ رِزْقِكُمْ، وَهَكَذَا الْوَاقِعُ إِذْ لَمْ يُنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءُ كُلُّهُ، وَلَا أَخْرَجَ بِالْمَطَرِ كُلَّ الثَّمَرَاتِ، وَلَا جَعَلَ كُلَّ الْمَرْزُوقِ ثَمَرًا^(٣).

أَوْ لِلتَّبْيِينِ وَ﴿رِزْقًا﴾ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ؛ كَقَوْلِكَ: أَنْفَقْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَلْفًا.

(١) فِي (خ): «مِنَ الْفَلَكَ».

(٢) «وَإِكْتِنَافِ الْمُنْكَرَيْنِ لَهُ» بِالْجَرِّ عَظْفٌ عَلَى مَجْرُورٍ «دَلِيلٌ»، وَضَمِيرُ «لَهُ» لِلثَّمَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الثَّمَرَاتِ.

انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٠).

(٣) فِي (خ): «ثَمَرًا»، وَلَيْسَتْ فِي (أ).

وَأَمَّا سَاغُ ﴿الشَّمَرَاتِ﴾ والموضع موضع الكثرة؛ لأنه أراد بـ ﴿الشَّمَرَاتِ﴾ جماعة الثمرة التي في قولك: أدركت ثمرة بستانه، ويؤيده قراءة: (من الثمرة) على التوحيد^(١).

أو لأن الجموع يتعاون بعضها موقع بعض؛ كقوله: ﴿كَثَرْتُمْ كَوْنًا مِنْ جَنَّتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] وقوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أو لأنها لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة.

و﴿لَكُمْ﴾ صفة ﴿رِزْقًا﴾ إن أريد به المرزوق، ومفعول به إن أريد به المصدر؛ كأنه قال^(٢): رزقاً إياكم.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ متعلق بـ ﴿اعْبُدُوا﴾ على أنه نهى معطوف عليه، أو نفى منصوب بإضمار (أن) جواب له، أو بـ (لعل) على أن نصب^(٣) ﴿تَجْعَلُوا﴾ نصب ﴿فَأَطِيع﴾ في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَابَ﴾^(٤) أسبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطِيعَ [غافر: ٣٦-٣٧] إلحاقاً لها بالأشياء الستة لاشتراكها في أنها غير موجبة، والمعنى: إن تَتَّقُوا لَا تَجْعَلُوا لَهُ نِدًّا، أو بـ ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ إن استأنفت^(٥) به على أنه نهى وقع خبراً على تأويل: (مقول فيه: لا تجعلوا)، والفاء للسببية أَدْخَلْتُ عليه لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والمعنى: مَنْ خَصَّكُمْ بهذه النعم الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يُشْرَكَ بِهِ، والنَّدُ: المِثْلُ المُتَاوِي، قال جرير:

(١) نسبت لمحمد بن السميع. انظر: «الكشاف» (١/ ٩٤)، و«البحر» (١/ ٢٧٥).

(٢) في (خ): «قيل».

(٣) في (خ): «يتنصب».

(٤) في (خ): «استأنف».

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدًّا وَمَا تَيْمٌ لَّذِي حَسَبٍ نَدِيدٌ^(١)
 مِنْ نَدٍّ نُدُودًا: إِذَا نَفَرَ، وَنَادَذْتُ الرَّجُلَ: خَالَفْتُهُ، خُصَّ بِالْمَخَالَفِ الْمِمَاتِلِ فِي
 الذَّاتِ كَمَا خُصَّ الْمَسَاوِي لِلْمِمَاتِلِ فِي الْقَدْرِ، وَتَسْمِيَةُ مَا يَعْبُدُهُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
 أُنْدَادًا - وَمَا زَعَمُوا أَنَّهَا تَسَاوِيهِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَا أَنَّهَا تَخَالِفُهُ فِي أَعْمَالِهِ - لَا أَنَّهُمْ
 لَمَّا تَرَكُوا عِبَادَتَهُ إِلَى عِبَادَتِهَا وَسَمَّوْهَا آلِهَةً شَابَهَتْ حَالُهُمْ حَال مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا ذَوَاتٌ
 وَاجِبَةٌ بِالذَّاتِ، قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ عَنْهُمْ بِأَسْرِ اللَّهِ وَتَمْنَحَهُمْ مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِمْ مِنْ
 خَيْرٍ، فَتَهَكِّمُ بِهِمْ وَشَنَّعَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ جَعَلُوا أُنْدَادًا لِمَنْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِدٌّ، وَلِهَذَا قَالَ
 مُوَحِّدُ الْجَاهِلِيَّةِ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ:

أَرْبَا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبٍّ أَدِينُ إِذَا تُقْسِمَتِ الْأُمُورُ

تَرَكَتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ^(٢)

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ وَمَفْعُولُ ﴿تَعْلَمُونَ﴾
 مَطْرَحٌ^(٣)؛ أَي: وَحَالُكُمْ أَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَإِصَابَةِ الرَّأْيِ، فَلَوْ تَأَمَّلْتُمْ
 أَذْنَى تَأْمُلٍ اضْطَرَّ عَقْلُكُمْ إِلَى إِثْبَاتِ مَوْجِدٍ لِلْمُمْكِنَاتِ، مُنْفَرِدٍ بِوُجُوبِ الذَّاتِ،
 مُتَعَالٍ عَنْ مِثَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ.

أَوْ مَنَوِيٌّ^(٤) وَهُوَ أَنَّهَا لَا تَمَاتِلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ مَا يَفْعَلُهُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ
 مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّنْ شِئْءٍ﴾ [الرُّوم: ٤٠] وَعَلَى هَذَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّوْبِيخُ وَالتَّشْرِيبُ لَا

(١) انظر «ديوانه» بشرح ابن حبيب (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٢٦).

(٣) في هامش (خ): أي: متروك.

(٤) قوله: «منوي» معطوف على «مطرح». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٨٥).

تقييدُ الحُكْمِ وقصره عليه، فإنَّ الْعَالَمَ وَالْجَاهِلَ الْمُتَمَكِّنَ مِنَ الْعِلْمِ سواءً في التكليف. واعلم أنَّ مضمونَ الآيتين هو: الأمرُ بعبادةِ الله تعالى، والنهي عن الإشراكِ به، والإشارةُ إلى ما هو الْعِلَّةُ والمقتضي، وبيانه: أَنَّهُ رَتَّبَ الأمرَ بالعبادةِ على صفةِ الرُّبُوبِيَّةِ إشْعَارًا بِأَنَّهَا الْعِلَّةُ لوجوبها، ثُمَّ بَيَّنَّ رُبُوبِيَّتَهُ بِأَنَّهُ خَالَقُهُمْ وَخَالَقُ أَصُولِهِمْ وَمَا^(١) يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي مَعَاشِهِمْ مِنَ الْمُقِلَّةِ وَالْمُظِلَّةِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ، فَإِنَّ الثَّمَرَ أَعْمُ مِنَ الْمَطْعُومِ وَالرِّزْقُ أَعْمُ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ.

ثم لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ أُمُورًا^(٢) لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ شَهِدَتْ^(٣) عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ رَتَّبَ عَلَيْهَا النَّهْيَ عَنِ الْإِشْرَاقِ بِهِ، وَلَعَلَّهُ سَبَحَانَهُ أَرَادَ مِنَ الْآيَةِ الْآخِرَةِ مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ وَسَبَقَ فِيهِ الْكَلَامُ الْإِشَارَةَ إِلَى تَفْضِيلِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَمَا أَفَاضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ، فَمَثَّلَ الْبَدْنَ بِالْأَرْضِ، وَالنَفْسَ بِالسَّمَاءِ، وَالْعَقْلَ بِالْمَاءِ، وَمَا أَفَاضَ^(٤) عَلَيْهِ مِنَ الْفَضَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ الْمُحَصَّلَةِ بِوَاسِطَةِ^(٥) اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ لِلْحَوَاسِّ، وَازْدَوَاجِ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ، بِالثَّمَرَاتِ^(٦) الْمُتَوَلِّدَةِ مِنْ اِزْدَوَاجِ الْقُوَى السَّمَاءِيَّةِ الْفَاعِلَةِ وَالْأَرْضِيَّةِ الْمُنْفَعِلَةِ بِقُدْرَةِ الْفَاعِلِ^(٧) الْمُخْتَارِ، فَإِنَّ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرًا وَبَطْنًا، وَلِكُلِّ حَدٍّ مُطْلَعًا.

(١) في (ت): «وخالق أصولهم وخالق ما».

(٢) في (خ): «الأمور».

(٣) في هامش (أ) و(ت): «في نسخة: شاهدة».

(٤) قوله: «وما أفاض»؛ أي: ومثَّل ما أفاض. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠).

(٥) في (أ): «بوسائط».

(٦) قوله: «بالثمرات» متعلق بمَثَّلَ المقدَّر في قوله: «وما أفاض...». انظر المصدر السابق.

(٧) قوله: «بقدره الفاعل» تنازعه «الفاعلة» أو «المنفعلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٥).

وفي المصدر السابق: متعلق بـ«المتولدة» أو «المنفعلة».

قوله: «بيتًا»: كان هو من الطينِ واللِّينِ والشعرِ وغيرِ ذلك.

قوله: «أو قبةً»: هي مثلُ الخيمةِ.

قوله: «أو خباءً» هو البيتُ من وبرٍ أو صوفٍ؛ كما أنَّ الطَّرَافَ بيتٌ من آدمٍ والخيمةَ بيتٌ من شعرٍ.

قوله: «مُدْرَجًا»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: حالٌ من فاعلٍ «إنشائها».

قوله: «فإنَّ المطرَ يَتَدَيُّ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّحَابِ وَمِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الظَّوَاهِرُ»؛ أي: ظواهرُ الآياتِ والآثارِ؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢].

وأخرج أبو الشيخِ بن حَيَّانٍ في «العظمة» عن الحسنِ أَنَّهُ سُئِلَ: المطرُ من السَّمَاءِ أم من السَّحَابِ؟ قال: من السَّمَاءِ، إِنَّمَا السَّحَابُ عَلَمٌ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنَ السَّمَاءِ^(١).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشيخِ عن خالدِ بن معدانٍ قال: المطرُ ما يخرجُ من تحتِ العرشِ فيَنْزِلُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَجْتَمِعُ فِي مَوْضِعٍ يَقَالُ لَهُ: الْأَبْرَمُ، فَتَجِيءُ السَّحَابُ السُّودُ فَتَدْخُلُهُ فَتَشْرِبُهُ مِثْلَ شَرْبِ الْإِسْفَنْجَةِ فَيَسْقُفُهَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ^(٢).

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٥)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٥٢).

وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن عكرمة قال: ينزل الماء من السماء السابعة فتقع القطرة منه على السحابة مثل البعير^(١).

وأخرج ابن أبي حاتم عن خالد بن يزيد قال: المطر منه من السحاب، ومنه ما يستقيه^(٢) الغيم من البحر فيعذب به الرعد والبرق، فأما ما كان من البحر فلا يكون له نبات، وأما النبات فمما كان من السماء^(٣).

قوله: «وَمِنْ الثَّانِيَةِ لِلْبَعْضِ»:

قال الشيخ سعد الدين:

أما أولاً: فلموافقة الآيات الواردة في هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] إذ لا وجه للبيان؛ لأنه لا ذكر لشيء مبهم يحتاج إلى البيان^(٤)، وكقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ فإن التنكير لا سيما في جمع القلة يفيد البعضية على ما هو الظاهر.

وأما ثانياً: فلدلالة السياق، أعني: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿رِزْقًا﴾؛ فإن المخرج ببعض الماء لأجل بعض الرزق لا يكون إلا بعض الثمرات.

وأما ثالثاً: فلمطابقة المعنى في الواقع، فإن المنزل من السماء بعض الماء لا كله، والمخرج بماء السماء بعض الثمرات، وحقيقته: شيئاً من الثمرات؛ لأن ﴿مِنْ﴾

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٧٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٥٨)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٥٣).

(٢) في النسخ: «يسقيه»، والمثبت من المصادر.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٥٨)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٨٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٣١٣).

(٤) في (س): «إلى بيان».

حرف لا اسم، وكان ﴿رَزَقًا﴾ مستعملًا في معناه المصدري واقعًا موقع المفعول له، و﴿لَكُمْ﴾ مفعول ﴿رَزَقًا﴾؛ أي: أخرج بعض الثمرات لأجل أن يرزقكم.

قوله: «أو للتبيين»:

قال الحلبي: فيه نظر؛ إذ لم يتقدم ما يبين هذا، وكأنه يعني أنه بيان لـ ﴿رَزَقًا﴾ من حيث المعنى^(١).

وقال التفازاني والشريف: إن كانت مُبَيَّنَةً فالأمر المبهم المحتاج للبيان هو ﴿رَزَقًا﴾ على أنه بمعنى المَرْزُوق مفعولاً به لـ ﴿أخرج﴾، و﴿لَكُمْ﴾ صفة له، و﴿مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ بيان له تقدم عليه فصار حالاً منه؛ أي: أخرج مَرْزُوقاً لكم هو الثمرات^(٢).

قوله: «كقوله: أَنْفَقْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَلْفًا»:

في الحاشية المشار إليها: ليس مراده أن يكون عنده أكثر من ألفٍ وأنفق الألف منه لأن ذلك معنى التبعض، بل المراد: أن نفقته من هذا الجنس المعروف المسمى بالدراهم مقدارها ألف.

قوله: «وإنما ساعَ الثَّمَرَاتِ» والموضع موضع الكثرة؛ لأنه أراد ﴿بالثمرات﴾ جماعة الثمرة.. إلى آخره.

قال القطب والطبي: يريد أن مفرد الثمرات: الثمرة التي يراد بها الثمار؛ لأن الثمار إذا تلاحقت واجتمعت يطلق عليها الثمرة؛ كما يقال: (كَلِمَةُ الْخَوْدِرَةِ) لقصيد؛ لأن القصيدة كلها مُجْتَمَعَةٌ متلاحق بعضها ببعض، فصارت كأنها كلمة

(١) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٩٣).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٥).

واحدة، فالكثرةُ المستفادَةُ مِنَ الثَّمَرَاتِ أَكْثَرُ مِنَ الكثرةِ المُستفادَةِ مِنَ الثَّمَرِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: حاصلُ الجواب: أَنَّ «الثَّمَرَاتِ» جمعُ الثَّمرةِ التي في معنى الكثرةِ لا الوحدة^(٢)، وهي واقعةٌ موقعُ جمعِ الكثرةِ كما في قوله تعالى: ﴿كَذَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ لأنَّ (كم) للتَّكثيرِ؛ كما يقعُ جمعُ الكثرةِ موقعَ جمعِ قَلَّةٍ مثلَ ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَإِنَّ مميِّزَ الثلاثةِ لا يكونُ إِلَّا جمعَ قَلَّةٍ.

هذا، والحقُّ أَنَّ جمعَ التَّصحيحِ إِنَّمَا يكونُ لِلْقَلَّةِ إذا لم يُعرَفْ باللام.

وقال أبو حَيَّان: لا حاجةٌ تدعو إلى ما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ؛ لأنَّ جمعَ السَّلَامَةِ المحلَّى بـ(أل) التي للعمومِ يقعُ للكثرةِ، فلا فرقَ إذا في الثَّمَرَاتِ والثَّمَرِ^(٣).

وقال ابنُ عقيل: هذا الذي قاله الزَّمَخْشَرِيُّ إن قصدَ به أَنَّ الثَّمَرَاتِ لِلْقَلَّةِ ففيه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ تفيدهُ الاستغراقَ ولا فرقَ حينئذٍ بين جمعِ التَّصحيحِ وغيره، وإن قصدَ أَنَّهُ عدَلَ إلى التعبيرِ بجمعِ قَلَّةٍ محلَّى بـ(أل) عَنِ التَّعْبِيرِ بذلك ففيه نظرٌ أيضًا؛ لاستواءِ الجَمْعَيْنِ في استغراقِ الأفرادِ مِنْ جِهَةٍ (أل).

قوله: «و﴿لَكُمْ﴾ صفةٌ ﴿رِزْقًا﴾ إن أريدَ به المرزوقُ، ومفعولُهُ إن أريدَ به المصدَّرُ»:

قال أبو حَيَّان: إن أريدَ بالرزقِ المصدَّرُ كانتِ الكافُ في ﴿لَكُمْ﴾ مفعولاً به

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣٠٦)، وفيه: الحويدرة: اسم شاعر، تصغير حادرة، واسمه قطبة بن محسن، روي أن حسناً كان إذا قيل له: أنشدنا، قال: هل أنشدكم كلمة الحويدرة؟ أي: قصيدته العينية.

(٢) في (س): «الواحدة».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٤).

واللامُ مُقَوِّيةٌ لتعدي المصدرِ إليه، نحو: ضربتُ ابني تأديباً له؛ أي: تأديبه^(١)، وإن أريدَ به المرزوقُ كان في موضعِ الصِّفَةِ فتعلَّقَ اللامُ بمحذوفٍ؛ أي: كائناً لكم^(٢). وقال ابن عقيل: لا يمتنعُ عكسُ ذلك.

قوله: «أو بـ (لعل) على أن نصب ﴿تَجْعَلُوا﴾ نصب ﴿فَاطَّلَعَ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ على مذهبِ البصريِّين بل على مذهبِ الكوفيِّين؛ لأنَّهم أجروا (لعلَّ) مُجرى (هل) في نصبِ الفعلِ جواباً له^(٣). قوله: «والمعنى: إنَّ تَتَّقُوا لا تجعلوا له أنداداً»:

قال الطَّيْبِيُّ: هذا الوجهُ ذكره القاضي على غيرِ ما في «الكشاف»؛ لأنه لم يجعلْ (لعل) على تأويلِ الشرطِ بل جعلها بمعنى (كي) على تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ في قوله: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ أَلْسِنَتَهُ﴾ [غافر: ٣٦]^(٤).

قوله: «أو بـ ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ إن استأنفتَ به على أنه نهى وقع خبراً»:

عبارةُ أبي حيَّان: ويجوزُ أن يكونَ مُتعلِّقاً بـ ﴿الَّذِي﴾ إذا جعلته خبرَ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الذي جعلَ لكم هذه الآياتِ العظيمةَ فلا تجعلوا له أنداداً. قال: والظاهرُ هذا القولُ، وما ذكرَ أولاً من تعلُّقه بقوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾^(٥).

(١) في (س) و(ف): «أيَّ تأديبٍ»، وفي (ز): «أي تأديب»، والمثبت من «البحر»، ومثله في «الدر المصون» (١/ ١٩٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٧).

قوله: «وَالنَّدُّ: الْمَثْلُ»:

الراغب: نَدَّ الشَّيْءُ: مُشَارِكُهُ فِي الْجَوْهَرِ، وَذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْمِمَاثَلَةِ، فَإِنَّ الْمَثْلَ يُقَالُ فِي أَيِّ مُشَارَكَةٍ كَانَتْ، فَكُلُّ نَدٍّ مَثْلٌ، وَلَا يَنْعَكِسُ^(١).

قوله: «الْمُنَاوِي»؛ أَي: الْمُعَادِي.

قوله: «قَالَ جَرِيرٌ»:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ نِدًّا وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسْبِ نَدِيدٍ

قال الطَّبِيُّ: ضَمَّنَ «تَجْعَلُونَهُ» مَعْنَى: تَضْمُونٌ؛ أَي: أَتَضْمُونُ إِلَيَّ تَيْمًا وَتَجْعَلُونَهُ لِي نِدًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «تَيْمًا» مَفْعُولًا لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: تَضْمُونٌ وَتَنْسُونُ إِلَيَّ تَيْمًا تَجْعَلُونَهُ نِدًّا لِي، وَأَنْ يَكُونَ «إِلَيَّ» مَعَ مُتَعَلِّقِهِ الْمَحْذُوفِ حَالًا مِنْ «نِدًّا»^(٢).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: (جَعَلَ) هُنَا مِنْ دَوَاخِلِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْمَعْنَى: أَتَجْعَلُونَهُ تَيْمًا نِدًّا لِي وَهُوَ لَا يَصْلُحُ نِدًّا لِمَنْ هُوَ دُونَهُ، وَقَوْلُهُ: «إِلَيَّ» حَالٌ مِنْ «نِدًّا» بِمَعْنَى: مَضْمُونًا إِلَيَّ وَمُتَسَبِّبًا، وَالنَّدِيدُ: النَّدُّ.

وقال الشَّرِيفُ: الْجَعْلُ هُنَا بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ الْقَوْلِيِّ وَالْإِعْتِقَادِيِّ مِنْ قَبِيلِ: (وَجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا)، وَمَعْنَى «إِلَيَّ»: مَنْسُوبًا إِلَيَّ، فَهُوَ حَالٌ مِنْ «تَيْمًا»، وَقِيلَ: مِنْ «نِدًّا»، وَفِيهِ: أَنَّ «نِدًّا» فِي حَكْمِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فَلَا يَكُونُ ذَا حَالٍ، وَالنَّدِيدُ: الْمَثْلُ؛ أَي: لَا يَصْلُحُ مَثَلًا لَدِي حَسْبِ فَكَيْفَ بِمَثَلِي الْمَشْهُورِ فِي الْحَسْبِ^(٣)؟

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: ندد).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٧).

قوله: «شَابَهَتْ حَالُهُمْ حَالَ مَنْ يَعْتَقِدُ...» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: حَاصِلُهُ أَنَّهَا اسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ تَحْقِيقِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ^(١).

وقال التفتازاني: هي استعارة تمثيلية تهكُّمية.

وقال الشَّريف: هي استعارة تمثيلية وليست تهكُّمية اصطلاحية، إذ ليس فيها استعارة أحد الضدين للآخر بل أحد المُتَشَابِهِينَ لِصَاحِبِهِ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا التَّهْكُمُ بِهِمْ بِتَنْزِيلِهِمْ مِنْزَلَةَ الْأَنْدَادِ مَتَى أَشْبَهَتْ حَالُهُمْ حَالَهُ^(٢).

قوله: «بَأَنْ جُعِلُوا أَنْدَادًا»:

قال الشَّريف: مُتَعَلِّقٌ بِ«شَنَّعَ»؛ أَي: شَنَّعَ عَلَيْهِمْ وَاسْتَفْظَعَ شَأْنَهُمْ بِذِكْرِ أَنََّّهُمْ جُعِلُوا^(٣).

قوله: «قال مُوحَّدُ الجاهليَّةِ زيدُ بنُ عمرو بن نفيل: أربأً واحداً...» إلى آخره.

أخرج ابنُ عساکر في «تاريخه» من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنتِ أبي بكرٍ رضي الله عنهما قالت: قال زيدُ بنُ عمرو بن نفيل:

أَرْبَأُ وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ	أَدِينُ إِذَا تُقْسِمَتِ الْأُمُورُ
تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا	كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ
أَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ أَفْنَى	رَجَالًا كَانَ شَأْنُهُمُ الْفُجُورُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٧)، وفيه: «...بتنزيلهم منزلة مَنْ أَشْبَهَتْ حَالُهُمْ حَالَهُ».

(٣) المصدر السابق.

وأبقى آخرين بِيَرِّ قَوْمٍ فِيرَبُو^(١) منهم الطُّفْلُ الصَّغِيرُ
وبينا المرءُ يَعُثْرُ ثَابَ يَوْمَا كما يَتَرَوُّحُ الغَصْنُ النَّضِيرُ^(٢)

قال الشَّريفُ: «أدينُ»؛ أي: أُطيعُ؛ مِنْ دَانَ لَهُ: انْقَادَ^(٣).

وقال الطَّبَّيُّ: «إِذَا تَقَسَّمتْ الأُمُورُ»؛ أي: تَفَرَّقَتِ الأَحْوالُ^(٤).

قوله: «أي: وحالُكم أنْكم مِنْ أَهلِ العِلْمِ..» إلى آخِرِهِ.

قال الطَّبَّيُّ: يريدُ أَنْ مَوْجِعَ «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» مَوْجِعُ^(٥) الحالِ المَقَرَّرَةِ لجهةِ
الإشْكالِ المتضمَّنَةِ لِمَعْنَى التَّعَجُّبِ والتَّعْجِيبِ؛ أي: لا تجعلوا لله أُنْدَادًا والحالُ
أنْكم مِنْ صَحَّةِ التَّمْيِيزِ والمَعْرِفَةِ بِمَنْزِلَةٍ، يعني: جَعَلْكم أُنْدَادًا مع هذا الصَّارِفِ
القويِّ مَظَنَّةُ تَعَجُّبٍ وَتَعْجِيبٍ^(٦).

قوله: «مِنْ المُقَلَّةِ والمُظَلَّةِ»: أي: الأرضِ والسَّماءِ.

قوله: «فَإِنَّ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرًا وَبَطْنًا، وَلِكُلِّ حَدٍّ مُطْلَعًا»:

(١) في المصادر: «فَيْرَبُلُ». قال أبو ذر في «الإملاء المختصر» (ص: ٧١): يقال: رَبَّلَ الطُفْلُ يَرَبِلُ: إذا
شبَّ وعظم.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ٥١٣)، ورواه أيضاً ابن إسحاق في «السير والمغازي»
(ص: ١١٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧٧٣).

(٣) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١ / ٢٣٧).

(٤) انظر: «حاشية الطَّبَّيِّ على الكشاف» (٢ / ٣١١).

(٥) في (ز): «موضع».

(٦) انظر: «حاشية الطَّبَّيِّ على الكشاف» (٢ / ٣١١، ٣١٢).

هذا لفظ حديث أخرجه الفريابي في «تفسيره» عن الحسن مرفوعاً مُرسلاً، وفيه: «ولكل حرف حدٌ ولكل حدٌ مُطَّلَعاً»^(١).

وله شواهد مرفوعة وموقوفة عن ابن مسعود وغيره^(٢).

وقد اختلف في معناه على أقوالٍ أَوْصَحْتُهَا في أواخر «الإتقان»^(٣)، والذي جنح إليه المصنّف في معنى الظَّهَرِ والبَطْنِ: أَنَّ الظَّهَرَ ما ظَهَرَ مِنْ مَعَانِيهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ، وَالبَطْنَ ما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْأَسْرَارِ الَّتِي أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا أَرْبَابُ الْحَقَائِقِ.

وقال أبو عبيد: الْأَشْبَةُ بِالصَّوَابِ: أَنَّ الْقَصَصَ الَّتِي قَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ وَمَا عَاقَبَهُمْ بِهِ ظَاهِرُهَا الْإِخْبَارُ بِهَلَاكِ الْأَوَّلِينَ وَبَاطِنُهَا وَعْظُ الْآخِرِينَ وَتَحْذِيرُهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا كِفْعَلِهِمْ فَيَحِلَّ بِهِمْ مَا حَلَّ بِهِمْ^(٤).

وقال بعضهم: الظَّهَرُ: التَّلَاوُذُ، وَالبَاطِنُ: الْفَهْمُ، وَالحَدُّ: أَحْكَامُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالمَطَّلَعُ: الْإِشْرَافُ عَلَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

وقيل: «لِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ؛ أَي: مَتَّهَى فِيمَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْ مَعْنَاهُ.

وقيل: لِكُلِّ حِكْمٍ مِقْدَارٌ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطَّلَعٌ؛ أَي: لِكُلِّ غَامِضٍ مِنَ الْمَعْنَانِ مَطَّلَعٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَيُوقَفُ عَلَى الْمَرَادِ بِهِ.

(١) وهكذا رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٢٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٩٧)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢٧٥).

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٩٦٥) موقوفاً على الحسن.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٥١٤٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٢٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٦٦٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٣) انظر: «الإتقان» (٤/ ٢٢٥).

(٤) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (١/ ٤١)، والسيوطي في «الإتقان» (٤/ ٢٢٥).

وقيل: كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة.

(٢٣) - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ لَمَّا قَرَّرَ وَحْدَانِيَّتَهُ وَبَيَّنَّ الطريقَ الموصِلَ إلى العلم بها ذَكَرَ عَقِيْبَهُ ما هو الْحِجَّةُ على نبوة مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلام، وهو القرآنُ المعجَزُ بِفَصَاحَتِهِ التي بَدَّتْ فَصَاحَةً كُلَّ مُنْطِقِي، وإِفْحَامِهِ مَنْ طُوْلَبَ بِمَعَارَضَتِهِ مِنْ مَصَاقِعِ الْخُطْبَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ مَعَ كَثْرَتِهِمْ وإِفْرَاطِهِمْ فِي الْمُضَادَّةِ وَالْمُضَارَّةِ، وَتَهَالِكِهِمْ على الْمُعَارَاةِ وَالْمُعَارَاةِ، وَعَرَفَ مَا يُتَعَرَفُ بِهِ إِعْجَازُهُ وَيُتَيَقَّنُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا يَدَّعِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلام^(١).

وإنَّما قال: ﴿مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ لَأَنَّ نَزْوَلَهُ نَجْمًا فَنَجْمًا بِحَسَبِ الْوَقَائِعِ عَلَى مَا تَرَى عَلَيْهِ أَهْلُ الشَّعْرِ وَالْخُطَابَةِ مِمَّا يَرِيْبُهُمْ^(٢) كما حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَقَالَ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فَكَانَ الْوَاجِبُ تَحْدِيثُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِزَاحَةً لِلشُّبْهَةِ وَالزَّمَامَ لِلْحِجَّةِ.

وَأَضَافَ الْعَبْدَ إِلَى نَفْسِهِ تَنْوِيهًا بِذِكْرِهِ، وَتَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ مُخْتَصَّ بِهِ مُنْقَاضًا لِحُكْمِهِ، وَقَرَأَ: (عِبَادِنَا)^(٣) يُرِيدُ: مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلامَ وَأُمَّتَهُ.

(وَالسُّورَةُ): الطَّائِفَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْمُرْجَمَةُ الَّتِي أَقْلَهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ، وَهِيَ إِنْ جُعِلَتْ وَأُوْهَا أَصْلِيَّةٌ مُنْقُولَةٌ مِنْ سُورِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهَا مُحِيطَةٌ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُفْرَزَةٌ

(١) «النبي عليه السلام» من (خ) وأشار إلى هذه النسخة الشيخ زكريا الأنصاري. وكُتِبَ تحت «يدعيه» في (ت): «محمد».

(٢) قوله: «مما يريبهم» بفتح الباء أكثر من ضمها، وهو متعلق بـ«نزوله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢١٧).

(٣) ذكرها دون نسبة: الزمخشري في «الكشاف» (١/٩٧)، وأبو حيان في «البحر» (١/٢٨٨).

مَحْزُوزَةٌ عَلَى حِيَالِهَا، أَوْ مَحْتَوِيَّةٌ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْعِلْمِ احْتَوَاءَ سُورِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا فِيهَا، أَوْ مِنَ السُّورَةِ الَّتِي هِيَ الرِّبَّةُ، قَالَ:

وَلِرَهْطٍ حَرَّابٍ وَقَدْ سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ^(١)

لَأَنَّ السُّورَ كَالْمَنَازِلِ وَالْمَرَاتِبِ يَتَرَقَّى فِيهَا الْقَارِئُ، أَوَّلَهَا: مَرَاتِبُ فِي الطُّولِ وَالْقَصَرِ وَالْفَضْلِ وَالشَّرَفِ وَثَوَابِ الْقِرَاءَةِ.

وَأَنْ جُعِلَتْ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فَمِنْ السُّورَةِ الَّتِي هِيَ الْبَقِيَّةُ وَالْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

وَالْحِكْمَةُ فِي تَقْطِيعِ الْقُرْآنِ سُورًا: إِفْرَادُ الْأَنْوَاعِ^(٢)، وَتَلَاخُقُ الْأَشْكَالِ^(٣)، وَتَجَاوُزُ النِّظَمِ^(٤)، وَتَنْشِيطُ الْقَارِئِ، وَتَسْهِيلُ الْحِفْظِ وَالتَّرْغِيبُ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا خَتَمَ

(١) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٥٦)، و«الأمثال» لأبي عبيد (ص: ١٨٦)، وفيه: (حَرَّابٌ وَقَدْ) رجُلان من بني أسد، و (سورة) يعني: منزلة وفضيلة.

(٢) قوله: «إفراء الأنواع»؛ قال الشهاب: أي: جعل كل نوع منها على حدة، أو كل أنواع متناسبة في سورة مستقلة. وقال شيخ زاده: أي: تمييز بعض الأنواع المختلفة عن البعض الآخر بإيراد كل واحد منها في سورة على حدة. وقال القونوي: معناه: أن معاني السور لما كانت أنواعا متخالفة من حيث المجموع - وإن اتحدت في بعض المعاني - حسن إفراء كل نوع في سورة فإنه أعون في الضبط. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٤)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٢)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢).

(٣) قوله: «وتلاخق الأشكال»؛ جمع شَكَل - بالفتح - بمعنى المِثْل، وذلك يحصل بأن يورد في كل منها الآيات المتلازمة، وقد عنيت بعض التفاسير - ك«التفسير الكبير» - ببيان ارتباط بعض الآيات ببعض في السورة الواحدة. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني ب«التفسير الكبير» تفسير الرازي، والله أعلم.

(٤) قوله: «وتجاوب النظم»؛ هو التثامه واتتلافه حتى كان بعضه يجيب بعضاً منه، وهو استعارة حسنة. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٤)، قال القونوي: وهذا باعتبار النظم، والثاني باعتبار المعنى. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني بالثاني: الحكمة الثانية من هذه الحكم، والله أعلم.

سورة نفَسَ ذلك منه، كالمسافر إذا علم أنه قطع ميلاً أو طوى بريداً، والحافظ متى حدّقها اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة بنفسها، فعظم ذلك عنده وابتهج به، إلى غيرها من الفوائد.

﴿مِنْ مِّثْلِهِ﴾ صفة (سورة)؛ أي: بسورة كائنة من مثله، والضمير لـ (ما نزلنا)، و﴿مِنْ﴾ للتبعيض أو التبيين، وزائدة عند الأخفش؛ أي: بسورة مماثلة للقرآن في البلاغة وحسن النظم.

أو لـ ﴿عَبْدَنَا﴾ و﴿مِنْ﴾ للابتداء؛ أي: بسورة كائنة ممن هو على حاله من كونه بشراً أمياً لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم.
أو صلة ﴿فَأَنذَرْنَا﴾^(١) والضمير للعبد.

قوله: «بَدَتْ» بالذال المعجمة.

قوله: «مِنْطِقٍ»: هو البليغ كما في «الصحيح»^(٢).

قوله: «وَتَهَاكِيهِمْ»؛ أي: تساقطهم.

قوله: «والمعارة»: بالراء المشددة.

قوله: «وإنما قال: ﴿مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأن نزوله نجماً فنجماً...» إلى آخره:

قال الحلبي: قال بعضهم: هذا الذي ذهب إليه في تضعيف الكلمة هنا هو الذي يعبر عنه بالتكثير؛ أي: يفعل مرة بعد مرة فيدل على ذلك بالتضعيف.

قال: وذهل عن أن شرطه غالباً أن يكون في فعل متعدي قبل التضعيف نحو: (جرّحت زيداً) وقد قلّ في اللازم نحو: (موت المأل).

(١) قوله: «أو صلة ﴿فَأَنذَرْنَا﴾» عطف على قوله: «صفة سورة». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

(٢) انظر: «الصحيح» (مادة: نطق).

وأيضاً فالتَّضْعِيفُ الدَّالُّ على الكثرة لا يجعلُ القاصرَ متعدِّياً كما تقدَّم في (مَوْتِ المَالِ)، و(نَزَلَ) كان قاصراً فصارَ بالتَّضْعِيفِ مُتَعَدِّياً، فدلَّ على أنَّ تَضْعِيفَهُ للنقلِ لا للتَّكثِيرِ.

وأيضاً فكان يحتاجُ قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] إلى تأويلٍ.

وأيضاً فقد جاء التَّضْعِيفُ حيث لا يمكنُ فيه التَّكثِيرُ نحوَ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٧] ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥] إلا بتأويلٍ بعيدٍ جداً، إذ ليس المعنى على أنَّهم اقترحوا تكريرَ نزولِ آيةٍ، ولا على أنَّه علَّقَ تكريرَ نزولِ ملكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض^(١).

قوله: «وَالسُّورَةُ: الطَّائِفَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْمُرْجَمَةُ الَّتِي أَقْلَهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ تَفْسِيرَ سُورَةِ الْقُرْآنِ، وإلا فَالسُّورَةُ أَعْمُ بِدَلِيلِ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ مِنْ سُورِ الْإِنْجِيلِ سُورَةَ الْأَمْثَالِ، وما سيجيءُ أَنَّ سائرَ كُتُبِ اللَّهِ مُسَوَّرَةٌ، ومعنى الْمُرْجَمَةِ: الْمَسْمُومَةُ بِاسْمِ خَاصٍّ كَسُورَةِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ الْبَقَرَةِ، وبه يقعُ الاحترازُ عن عدَّةِ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْعَشْرِ وَالْحَزْبِ، ولا يَرِدُ مِثْلُ آيَةِ الْكَرْسِيِّ لِأَنَّهُ مَجْرَدُ إِضَافَةٍ لَا تَسْمِيَةٍ وَتَلْقِيبٍ.

قال: وقوله: «الَّتِي أَقْلَهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ» تنبيهٌ على أَنَّ أَقْلَ مَا تَتَأَلَّفُ مِنْهُ السُّورَةُ ثَلَاثُ آيَاتٍ لَا قِيدَ فِي التَّعْرِيفِ؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ السُّورِ أَنَّهَا طَائِفَةٌ مَرْجَمَةٌ أَقْلَهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ.

(١) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٩٨ - ١٩٩)، والمراد بقوله في أول كلامه: «قال بعضهم» أبو حيان.

انظر: «البحر» (١/ ٢٨٦ - ٢٨٧).

وكذا قال الشَّريفُ: أراد بقوله: «أَقْلُهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ»: أن تلك الطائفة المسمَّاة بالسُورَةِ تتفاوتُ قَلَّةً وكثرةً في أفرادِها، وغايةُ قِلَّتِها: ثلاثُ آياتٍ، وبهذا ينكشفُ المقصودُ زيادةً انكشافٍ، فلا يَرِدُ أن هذا القيدَ يوجبُ أن لا يَصْدُقَ التفسيرُ على شيءٍ من السُّورِ^(١).

قوله: «على حِيَالِهَا»؛ أي: انفرادِها.

قوله:

«وَلِرَهْطٍ حَرَّابٍ وَقَدْ سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ»
هو للنابعةِ وبعده:

قومٌ إذا كَثُرَ الصِّيَاحُ رَأَيْتَهُمْ وَفَرَا غَدَاةَ الرَّوْعِ وَالْإِنْفَارِ^(٢)
«حَرَّابٍ» بالحاءِ المهملةِ والرَّاءِ المشدَّدةِ، و«قَدْ» بفتحِ القافِ وتشديدِ الذالِ المعجمةِ، كذا ضبطه الطَّبِيُّ^(٣) والشيخُ أكملُ الدين^(٤)، هو ابنُ مالكِ الأَسَدِيُّ كان جوادًا لا يُبْقِي شَيْئًا.

وقوله: «لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ»:

قال الطَّبِيُّ: كنايةٌ عن كثرةِ الرَّهْطَيْنِ ودوامِ المجدِ لهما؛ فَإِنَّ النَّبَاتَ وَالشَّجَرَ إذا كَثُرَ في موضعٍ قيل: لا يطيرُ غرابُه؛ لأنَّ الغرابَ إذا وَقَعَ في الموضعِ الخَصِيبِ أَصَابَ فيه ما لا يحتاجُ معه إلى أن ينتقلَ منه إلى مكانٍ آخر.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «ديوان النابعة» (ص: ٥٦).

(٣) كذا قال، وضبطه بالذال غير المعجمة في «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٦).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٧٠/ ب).

قال: والوجه أن يراد: أنه لا تُرام هذه المرتبة لكونها مَنِيعة^(١).
وقال الشيخ سعد الدين: «حَرَاب» و«قَدَّ» بالراء والدال المهملتين: رجلان من بني أسد.

وقال الشريف: «حَرَاب» في النسخ المعول عليها بالراء، وفي بعضه بالزاي، و«قَدَّ» بالدال المهملة، وقد يُظنُّ بالمعجمة، و«ليس غرابها بمطار»؛ أي: هي مجرد كامل ثابت لا يزول، يقال: أرض لا يطيرُ غرابها؛ أي: مُخصَّبة كثيرة الثمار، وقيل: كناية عن رفعة الشأن؛ أي: لا يصلُّ إليها الغراب حتى يُطارَ؛ أي: لا غراب هناك ولا إطارة، أو لا تصلُّ الإشارةُ إلى غرابها حتى يُطارَ مع أنه يطيرُ بأدنى رية^(٢).

وقال الشيخ أكمل الدين: تخصيصُ الغرابِ لأنه ينفرُ بأدنى رية، أو لأنَّ أصلَ المثل فيه^(٣).

قوله: «وإن جُعِلَت مُبدلةً من الهمزة»:

قال الشريف: فيه ضعفٌ من حيث اللفظ إذ لم يُستعمل في المشهورة^(٤) ولا في الشاذ المنقولة في كتاب مشهور، ومن حيث المعنى لأنَّها اسمُ شيءٍ عن قلةٍ وحقارة، وأيضاً استعماله فيما فضلَ بعد ذهابِ الأكثرِ ولا ذهابِ هاهنا^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٦-٣١٧).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٤٠).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٧٠/ ب)، وفيها: «...لأنه لا ينفر..».

(٤) في (ز): «المشهور»، وفي «حاشية الجرجاني»: «في السبعة».

(٥) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٤٠).

قوله: «متى حَذَقَها»:

في «الصحيح»: حَذَقَ الصَّبِيَّ القرآنَ: إِذَا مَهَرَ فِيهِ^(١).

وفي «الأساس»: حَذَقَ القرآنَ: أَتَمَّ قِرَاءَتَهُ وَقَطَعَهَا، مِنْ حَذَقَ السَّكِينُ الشَّيْءَ: قَطَعَهُ^(٢).

قوله: «وَالضَّمِيرُ لـ ﴿مَا نَزَّلْنَا﴾»: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَمَجَاهِدٍ^(٤)؛ لِقَوْلِهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿فَأَنزَلْنَا يُسُورَةً مِثْلَهُ﴾ [يونس: ٣٨] وَلَيْسَتْ السُّورَةُ مِثْلَ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الإمام فخر الدين في «تفسيره»: عَوُذُ الضَّمِيرِ إِلَى (مَا نَزَّلْنَا) مَرْوِيٌّ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّرْجِيحِ وَجْهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ مُطَابِقٌ لِسَائِرِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي بَابِ التَّحْدِي لَا سِيَّمَا مَا ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿فَأَنزَلْنَا يُسُورَةً مِثْلَهُ﴾ [يونس: ٣٨].

وِثَانِيَا: أَنَّ الْبَحْثَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْمَنْزِلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ فَوَجَبَ صَرْفُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: وَإِنْ ارْتَبْتُمْ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَهَاتُوا أَنْتُمْ شَيْئًا مِمَّا يَمِثُّلُهُ، وَقَضِيَّةُ التَّرْتِيبِ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ مَرْدُودًا إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُقَالَ: وَإِنْ ارْتَبْتُمْ فِي أَنَّ مُحَمَّدًا مُنْزَلٌ عَلَيْهِ فَهَاتُوا قُرْآنًا مِنْ مِثْلِهِ.

(١) انظر: «الصحيح» (مادة: حذق). و«حذق» كضرب وعلم كما في «القاموس» (مادة: حذق).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: حذق).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٣٩٧).

(٤) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٩٦-٣٩٧).

وثالثها: أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ عَائِدًا إِلَى الْقُرْآنِ يَقْتَضِي كَوْنَهُمْ عَاجِزِينَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ سِوَاءُ اجْتَمَعُوا أَوْ انْفَرَدُوا، وَسِوَاءُ كَانُوا أُمِّيِّينَ أَوْ كَانُوا عَالِمِينَ، أَمَّا لَوْ كَانَ عَائِدًا إِلَى مُحَمَّدٍ فَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِلَّا كَوْنَ أَحَادِهِمْ مِنَ الْأُمِّيِّينَ عَاجِزِينَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ إِلَّا الشَّخْصَ الْوَاحِدَ الْأُمِّيَّ، وَأَمَّا لَوْ اجْتَمَعُوا وَكَانُوا قَارِئِينَ لَمْ يَكُونُوا مِثْلَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَمَاطِلُ الْوَاحِدَ، وَالْقَارِئُ لَا يَكُونُ مِثْلَ الْأُمِّيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِعْجَازَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَقْوَى.

رابعها: أَنَّا لَوْ صَرَفْنَا الضَّمِيرَ إِلَى الْقُرْآنِ فَكَوْنُهُ مُعْجِزًا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِكَمَالِ حَالِهِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَأَمَّا لَوْ صَرَفْنَاهُ إِلَى مُحَمَّدٍ فَكَوْنُهُ مُعْجِزًا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَقْرِيرِ كَمَالِ حَالِهِ فِي كَوْنِهِ أُمِّيًّا بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُعْجِزًا إِلَّا أَنَّهُ [لَمَّا] كَانَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَقْدِيرِ نَوْعٍ مِنَ النِّقْصَانِ فِي حَقِّ مُحَمَّدٍ كَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى.

خامسها: أَنَّا لَوْ صَرَفْنَا الضَّمِيرَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَانَ ذَلِكَ يَوْهَمُ أَنَّ صُدُورَ مِثْلِ الْقُرْآنِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ مُحَمَّدٍ فِي كَوْنِهِ أُمِّيًّا مُمْكِنٌ، وَلَوْ صَرَفْنَاهُ إِلَى الْقُرْآنِ لَدَلَّ عَلَى أَنَّ صُدُورَ مِثْلِهِ مِنَ الْأُمِّيِّ وَغَيْرِ الْأُمِّيِّ مُمْتَنِعٌ، فَكَانَ هَذَا أَوْلَى^(١).

قوله: «أَوْ صِلَةٌ» فَأَتُوا وَالضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ:

قال القطب والطَّيْبِيُّ: وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا عَوْدُهُ (مَا نَزَّلْنَا)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي كَوْنَ (مِنْ) لِلْبَيَانِ، وَالْبَيَانُ يَسْتَدْعِي تَقْدِيمَ مُبْهَمٍ وَلَا مُبْهَمَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْتِدَاءِ؛ أَيْ: أَنْشِئُوا وَاسْتَخْرِجُوا مِنْ مِثْلِ الْعَبْدِ بِسُورَةٍ؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْإِسْتِخْرَاجِ هُوَ الْعَبْدُ لَا غَيْرَ، فَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْعَبْدِ^(٢).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٤٩ - ٣٥٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٠).

قال القطب: وبهذا يَضْمَحِلُّ وهم مَنْ لم يُفَرَّقْ بين: فأتوا بسورةٍ من مثلِ ما نزلنا، وبين: فأتوا من مثلِ ما نزلنا بسورةٍ.

وقال الطَّبِيُّ: قد تصدَّى للسؤالِ بعضُ فضلاءِ العصرِ، وقال: قد استَبَّهَم قولُ «الكشاف» حيثُ جَوَزَ في الوجهِ الأوَّلِ كونَ الضَّمِيرِ لـ (ما نزلنا) تصريحاً، وحظَّره في الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرقُ بين: فأتوا بسورةٍ كائِنَها من مثلِ ما نزلنا، و: فَأَتُوا من مثلِ ما نزلنا بسورةٍ.

وأجيب: بأنَّ (من) إذا تعلَّقَ بالفعلِ يكونُ إمَّا ظرفاً لغواً و(من) للابتداءِ، أو مفعولاً به و(من) للتَّبَعِيضِ؛ إذ لا يَسْتَقِيمُ أن يكونَ بياناً لاقتضائه أن يكونَ مُستَقَرًّا والمقدَّرُ خلافُه.

وعلى تقديرِ أن يكونَ تبعيةً فمعناه: فأتوا بعضَ مثلِ المُنزَّلِ بسورةٍ، وهو ظاهرُ البطلانِ، وعلى أن يكونَ ابتداءً لا يكونُ المطلوبُ بالتَّحْدِي الإتيانَ بالسورةِ فقط، بل بشرطِ أن يكونَ بعضاً من كلامِ مثلِ القرآنِ، وهذا على تقديرِ استقامتِهِ بمعزلٍ عن المقصودِ واقتضاءِ المقامِ؛ لأنَّ المقامَ يَقْتَضِي التَّحْدِي على سبيلِ المُبالَغَةِ، وأنَّ القرآنَ بلغَ في الإعجازِ بحيثُ لا يوجَدُ لأقلِّهِ نظيرٌ فكيفَ للكُلِّ؟

فالتَّحْدِي إذن بالسورةِ الموصوفةِ بكونِها من مثله في الإعجازِ، وهذا إنما يَتَأَتَّى إذا جُعِلَ الضَّمِيرُ لـ (ما نزلنا) و﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفةً لـ (سورةٍ) و(من) بيانيةً، فلا يكونُ المأثريُّ به مشروطاً بذلك الشرطِ لأنَّ البيانَ والمبينَ كشيءٍ واحدٍ، انتهى^(١).

والفاضلُ الذي أشارَ إليه هو العلامةُ العَصْدِيُّ^(٢)، ونصُّ سؤاله: يا أديلاً الهدى

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

(٢) عبد الرَّحْمَنِ بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي المطرزي، قاضي القضاة، عضد الدِّين =

ومصايح الدُّجى، حَيَّاكُمْ اللهُ وَيَاكُمْ، وألهمنا الحقَّ بِتَحْقِيقِهِ وَإِيَّاكُمْ، ها أنا مِن نورِكُم مُّقْتَبِسٌ، وبُضْوءِ نارِكُم مُّلتَبِسٌ، مُتَمَحِّنٌ بِالْقُصُورِ لَا مُتَمَحِّنٌ ذُو غُرُورٍ، يُنْشِدُ بِأَطْلَقِ لِسَانٍ وَأَرْقُ جَنَانٍ:

أَلَا قُلْ لِسُكَّانِ وَادِي الحمى هَنِيئًا لَكُمْ فِي الْجَنَانِ الْخُلُودُ
أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ فَيُضَا فَتَحْنُ عِطَاشٌ وَأَنْتُمْ وَرُودُ
قد اسْتَبَّهَمَ قَوْلُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ»، أَفِيضَتْ عَلَيْهِ سِجَالُ الْأَطَافِ: «مَنْ
مِثْلِهِ» متعلِّقٌ بِ(سُورَةِ) [صَفَةِ لَهَا]؛ أَي: بِسُورَةِ كَائِنَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَالضَّمِيرُ لِمَا
نَزَلْنَا) أَوْ لِمَا «عَبَدْنَا»، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: «فَأَتُوا» وَالضَّمِيرُ لِلْعَبِيدِ^(١).

حَيْثُ جَوَّزَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَوْنَ الضَّمِيرِ لِمَا نَزَلْنَا) تَصْرِيحًا وَحِظَرَهُ فِي
الْوَجْهِ الثَّانِي تَلْوِيحًا، فَلَيْتَ شِعْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ: فَأَتُوا بِسُورَةِ كَائِنَةٍ مِنْ مِثْلِ مَا نَزَلْنَا،
و: فَأَتُوا مِنْ مِثْلِ مَا نَزَلْنَا بِسُورَةٍ؟ وَهَلْ ثَمَّ حِكْمَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ نَكْتَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، أَوْ هُوَ تَحَكُّمٌ
بَحْثٌ؟ بَلْ هَذَا مُسْتَعَبَدٌ مِنْ مِثْلِهِ، فَإِنْ رَأَيْتُمْ كَشَفَ الرَّيْبِ وَإِمَاطَةَ الشُّبْهَةِ وَالْإِنْعَامَ
بِالْجَوَابِ أُثْبِتُمْ جَزِيلَ الْأَجْرِ وَالْثَوَابِ.

وَقَدْ دَارَ هَذَا السُّؤَالُ بَيْنَ الْعَضُدِ وَالْفَخْرِ الْجَارِبِرْدِيِّ، فَكَتَبَ الْجَارِبِرْدِيُّ عَلَى
هَذَا السُّؤَالِ كِتَابَةً تَتَضَمَّنُ الْغَضَّ مِنْهُ، فَكَتَبَ الْعَضُدُ عَلَيْهَا بِمَا هُوَ أْبْلَغُ فِي الْغَضِّ

= الشِّيرَازِيُّ، كَانَ إِمَامًا فِي الْمَعْقُولَاتِ عَارِفًا بِالْأَصْلِيْنَ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالنَّحْوِ مُشَارِكًا فِي الْفَقْهِ،
لَهُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ كِتَابُ «الْمَوَاقِفِ» وَغَيْرُهُ، وَفِي أَصُولِ الْفَقْهِ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» وَفِي
الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ «الْقَوَاعِدُ الْغِيَاثِيَّةُ»، تُوْفِيَ سَنَةَ (٧٥٦هـ). انْظُرْ: «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسَّبْكِ
(٤٦/١٠).

(١) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/ ١٧٩)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

من الجاربردي، وتصدَّى إبراهيمُ وَلَدُ^(١) الجاربردي لُنْصَرَةٍ والدِه في رسالة سَمَّاها: «السيفُ الصَّارمُ في قَطْعِ العَضِدِ الظَّالِمِ»^(٢).

وقد سُقَّتْ الجميعَ في الجزء الخامس عشر من تذكرتي المسمَّاة بـ«الفلَكِ المشحون»، ونذكرُ هنا أجوبةَ المحقِّقينَ عن هذا السُّؤالِ:

قال العلامةُ أمينُ الدينِ التبريزيُّ^(٣):

إن قيل: ما وجهُ تخصيصِ الضَّميرِ بالعبدِ على تقديرِ تعلُّقِ ﴿مَنْ مِثْلِهِ﴾ مع تجويزِ كونه له وللمنزلِ على تقديرِ تعلُّقِهِ بالسُّورَةِ؟

قلنا: الجوابُ يقتضي تقديمَ مُقَدِّمَتَيْنِ:

الأولى: أنَّ مثله يَحْتَمِلُ وجهين:

الأوَّلُ: أن يكونَ المرادُ من مثلِ الكلامِ المنزلِ والعبدِ المذكورِ نفسَ ذلكِ الكلامِ ونفسَ ذلكِ العبدِ، فيكونَ معنى المثلِ مُلغًى كما في قولِ الشَّاعرِ:

(١) في (س): «ابن».

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠ / ٤٧ - ٧٨). وقد ذكر فيه السبكي رسالة العضد للجاربردي، ثم جواب الجاربردي، ثم رد العضد عليه، ثم جواب إبراهيم الجاربردي على العضد، وأورد رسالته بتمامها، كما نقل جميع أجوبة المحققين الآتية إلا قول قوام الدين الشيرازي والشيخ محمود السيواسي.

(٣) كذا ذكره المصنف هنا، وهو يوهم أنه أمين الدين المظفر التبريزي الشافعي صاحب «المختصر في الفقه»، وصاحب «التنقيح مختصر المحصول» في أصول الفقه، المتوفى (٦٢٦ هـ). والذي نقل عنه السبكي سماه: أمين الدين الحاجي دادا، ولم أجد له ترجمة، لكنه غير الأول قطعاً، فإن هذا معاصر للجاربردي والعضد، فقد قال إبراهيم الجاربردي في رسالته المذكورة: فلَمَّا حال الحول وانتشر القول جاء ذلك الإمامُ الألمعي أعني الشيخ أمين الدين حاجي دادا وتمثل بين يدي والدي وقال كما قلت: (أفيضوا علينا من الماء فيضاً...). انظر: «طبقات الشافعية» (١٠ / ٦٥ - ٦٦).

حاشا لمثلِكَ أن تكونَ بخيلةً ولمثلٍ وجهكِ أن يكونَ عبوساً^(١)
 وحينئذٍ يجبُ تقديرُ المثلِ في السُّورَةِ ليستقيمَ المعنى، وإلا لزمَ أن يكونَ
 التَّحْدِي بِإِتْيَانِ سُورَةٍ كائِنَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أو صادرةً مِنَ النَّبِيِّ، وهو محالٌ.
 الثاني: أن يكونَ معنى المثلِ بحالِهِ، ويكونَ المرادُ بِمنه^(٢) كلاماً آخرَ مثلَ
 القرآنِ، أو شخصاً آخرَ مثلَ النَّبِيِّ وهو ظاهرٌ.
 الثانية: أنَّ الأقسامَ على ما ذكره صاحبُ «الكشاف» أربعةٌ، لأنَّ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾
 إمَّا متعلِّقٌ بـ﴿سُورَةٍ﴾ أو بالإِتْيَانِ، وعلى التَّقْدِيرَيْنِ فالضَّمِيرُ إما للعبدِ أو للمنزَلِ،
 فهذه أربعةٌ.

وإذا تَقَرَّرَ ذلك فنقول:

القسمُ الأوَّلُ صحيحٌ على الوجهين؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ حينئذٍ: فأتوا بسورةٍ صادرةٍ
 مِنَ النَّبِيِّ، أو: بسورةٍ صادرةٍ من مثلِ النَّبِيِّ، وهما مُستقيمان.
 والثَّانِي صحيحٌ على الأوَّلِ دون الثاني، وإلَّا لم يكن التَّحْدِي بِإِتْيَانِ السُّورَةِ
 فقط بل بشرطٍ أن يكونَ بعضاً من كلامِ مثلِ القرآنِ، وهو باطلٌ.
 والثَّالِثُ صحيحٌ على الثَّانِي دون الأوَّلِ؛ لأنَّ تقديرَه حينئذٍ: فأتوا من مثلِ هذا
 العبدِ بمثلِ سورةٍ، وهو لغوٌ.
 فيكونُ القسمُ الرابعُ فاسداً على الوجهين، انتهى^(٣).
 وقال الإمامُ قوام الدين الشَّيرَازِيُّ: ولقائل أن يقولَ: إذا جُعِلَ مثل القرآنِ

(١) البيت للمتنبي. انظر: «ديوانه - بشرح الواحدي» (ص: ٤٨).

(٢) كذا في النسخ الخطية، والذي في «طبقات الشافعية»: «منه». ولو كانت «بمثله» كانت صواباً.

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠ / ٥٤ - ٥٥).

بحسبِ الفرضِ والتَّقديرِ، فالمثلُ مفروضٌ حينئذٍ، ولا يبعدُ أن يقال: فأتوا من المثلِ المفروضِ بسورة، كما قيل: فأتوا بسورة كائنةً مثل ما نزلنا، على أنَّ ﴿مِنْ﴾ بيانيَّةٌ، أو هي بعضٌ ما نزلنا على أنَّ ﴿مِنْ﴾ تَبْعِيضِيَّةٌ، و﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ متعلِّقٌ بـ(سورة)، هذا وكما أنَّ مثل القرآن لا يوجدُ مثل بعضه لا يوجدُ، والأمرُ هنا للتَّعْجِيزِ فلا يَقْتَضِي الإتيانَ بالمأمورِ.

وقال كمال الدين عبد الرزاق: لَمَّا قَالَ جَارُ اللَّهِ الْعَلَامَةُ: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿سورة﴾ صفةٌ لها؛ أي: بسورة كائنةً من مثله، والضَّمِيرُ لـ(ما نزلنا) أو لـ﴿عَبِيدَنَا﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقوله: ﴿فَأْتُوا﴾ والضَّمِيرُ للعبيد = أَوْهَمَ قَوْلُهُ أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ لـ(ما نزلنا) كان الكلامُ مُشْعِراً بِثبوتِ مثلٍ له حتى يأتوا بسورةٍ من جملةِ ذلك المثلِ، فاحترَزَ عن ذلك بما معناه: أنَّ ﴿مِنْ﴾ بيانيَّةٌ لا تَبْعِيضِيَّةٌ، والمرادُ بالمثل^(١) ما هو على صِفَتِهِ من جنسِ النِّظَمِ؛ أي: بسورةٍ من جنسِ كلامٍ هو على صِفَتِهِ، من غيرِ قَصْدٍ إلى مثلٍ له كما ذكر، يعني: بسورةٍ هي كلامٌ موصوفٌ بِصِفَتِهِ كقولك: (عندي مالٌ من الماشية)؛ أي: مالٌ هو الماشية.

فعلى هذا إذا علّقَ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ بـ﴿فَأْتُوا﴾ كان المعنى على تقديرِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إلى المنزلِ: فأتوا من جنسِ كلامٍ موصوفٍ بِصِفَتِهِ بسورة، فيكونُ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ إما حالاً من السُّورَةِ مُبَيِّنَةً هِيَائَهَا بِأَنَّهَا مِثْلُ هذا المنزلِ، والحالُ من المعمولِ يَقيدُ عامِلَهُ، وإمّا صلةٌ للإتيانِ، وكيف كان يُقيدُ الفعلُ، فيكونُ الإتيانُ المأمورُ إتياناً مُقَيِّداً بأنه كائنٌ من كلامٍ مثله بسورة.

فإن كان المرادُ به السُّورَةُ كما قرَرْنَا كان المعنى: فأتوا إتياناً مُقَيِّداً بكونه من سورةٍ مثله بسورة، وذلك فاسدٌ لا شكَّ فيه.

(١) في (ز) و(س): «بمثل».

وإن كان المراد: فأتوا من جملة كلام يماثله بسورة واحدة؛ فإن كان ذلك المثل موجوداً لزم المحذور وهو ثبوت المثل، وكذا إن كان المراد: إتياناً مستنيداً من كلام مثله بسورة.

وإن لم يكن موجوداً كان الفعل المقيّد بإتيانه منه مُمتنعاً؛ فإن الممكن المقيّد وجوده بوجود المعدوم ممتنع الوجود، وذلك يُنافي التحدي لأنّ التحدي إنّما يكون إذا كان أصل الفعل ممكناً مقدوراً للنوع مطلقاً لكنه اختصّ بشيء من زيادة أو تعلّق بمفعول لا يسع أحداً من بني نوع ذلك الفاعل مثل ذلك الفعل المختصّ بتلك الزيادة أو بذلك الفعل، فيدلّ على أنّ ذلك الاختصاص إنّما هو لِمَزِيَّةٍ وتأييد من عند الله لصاحبه، وهاهنا أصل الفعل ليس بممكن.

وإن جعل الأصل مطلق الإتيان والمُعجزة الإتيان المقيّد كان المتحدّى به هو الفعل لا المفعول، والمقدّر خلافه؛ فإنه إتيان مقيّد بوجود معدوم لا نفس الإتيان، فتبيّن أنّ كون الضمير عائداً إلى المنزل على تقدير تعلّق ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ بـ ﴿فَأَتُوا﴾ لا يخلو عن أقسام كلها باطلة سواء كانت ﴿مِنْ﴾ ابتدائية أو تبعيضية أو بيانية^(١).

وقال المولى عز الدين التبريزي: إن^(٢) جعل ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفة لـ (سورة)، فإن^(٣) كان الضمير للمنزل فـ ﴿مِنْ﴾ للبيان، وإن كان للعبد فـ ﴿مِنْ﴾ للابتداء، وهو ظاهر.

فعلى هذا إن تعلّق ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ بقوله: ﴿فَأَتُوا﴾، فلا يكون الضمير للمنزل؛ لأنه يستدعي كونه للبيان، والبيان يستدعي تقديم مُبِهِم، فإذا تعلّق بالعبد فلا يتقدّم

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٣ - ٥٤).

(٢) «إن» من (ز) و(س)، وليست في (ف) ولا في «طبقات الشافعية الكبرى».

(٣) في النسخ: «وإن»، والمثبت من «طبقات الشافعية الكبرى».

مُبِهِم، فتعيّن أن تكون للابتداء لفظاً أو تقديرًا؛ أي: أصدروا أو أنشئوا أو استخرجوا من مثل العبد سورة؛ لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير، فتعيّن في الوجه الثاني عود الضمير إلى العبد^(١).

وقال المولى همام الدين: قوله: (ويجوز أن يتعلّق بقوله: ﴿فَأَتُوا﴾، والضمير للعبد)؛ لأنّه إذا كان ظرفاً مُستقراً على أنّه صفة (سورة) بمعنى: سورة كائنة من مثله، لم يتعيّن الضمير للعبد، بل كما احتمل العود إلى العبد احتمل العود إلى المنزل.

أما إذا كان ظرفاً لغواً مُتعلّقاً بقوله: ﴿فَأَتُوا﴾ لم يحتمل العود إلا إلى العبد؛ لأنّك لمّا علّقته [به] فقد جعلته مُبتدأً الإتيان بالسورة ومَشأها، فيكون هو المنشئ لها والآتي بها والمُصدر أو المُملّي حتى يتحقّق الابتداء منه حقيقة؛ كما إذا قلت: ائني بشعر من فلان، كان هو المُملّي والمنشئ على ما لا يخفى، ولو رجعت الضمير على هذا إلى المنزل أجذت.

وأما نحو قولك: ائني بماء من دجلة، وثمر من بستانك، وآية من القرآن، وبيت من «الحماسة»، فليس منه، على أن في الحمل فساداً؛ لأنّه يفيد ثبوت المثل للقرآن أو يؤهم، والغرض نفّي المثل على ما قلنا، ولا قصد إلى مثل ونظير هنالك.

قال: وفي ثبوت التحدّي؛ لأنّ المعنى: فاتوا من مثل القرآن؛ أي: من كلام مثل القرآن في الأسلوب والفصاحة، بخلاف ما إذا علّقته بالسورة؛ لأنّ حقيقة المعنى على إقحام كلمة ﴿مِنْ﴾ فكأنه قيل: بسورة مماثلة نظماً وأسلوباً، فلا يلزم فيه ما يلزم في الأول، وهذا كما إذا قلت: (ائني بدرهم كائن من مثل هذه الدراهم المضروبة)

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠ / ٥٦).

كان المعنى أن يأتي بما ينطبع على وجهها ويتكوّن من مثلهام مطلقاً، لا أن يأتي من مثلهام الموجود^(١).

وقال بعض أرباب الحواشي: هذا كلام مُشْكِلٌ؛ قد استشكله قومٌ ولم يتّضح لهم وجهه، والذي يمكن فيه: أنا إذا قلنا بالأوّل كانت رُتَبُهُ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ التّقديم، فيصير التّقدير: فأثوا من مثلهام بسورة، فيكون مثلهام كالموجود المحقّق، وإنّما التّعجيز في أن يُخرج منه سورة؛ كما لو قلت: (اصنع من مثل هذه القطعة من الحديد ذراعاً) أو: (اصنع من هذه الخشبة كرسيّاً)، فمثل الحديد والخشب موجود، وإنّما التّعجيز في تحصيل الدّرع والكرسيّ منهما، ومثل القرآن مُستحيل الوجود، فلا يمكن أن يقال: أثوا من مثلهام بسورة؛ لأنّهم يقولون: لا مثل للقرآن حتى نأتي منه بسورة، ومثل للرسول ﷺ في البشريّة موجود فيمكن أن يقال: هاتوا من مثلهام في كونه عربياً أمياً بسورة.

وأما إذا جعلته صفة لـ (سورة) فالتّعجيز وقع بأن يأتوا بسورة موصوفة بكونها من مثلهام، والتّعجيز بالموصوف يكون تارةً بفقد الموصوف وتارةً بفقد الوصف مع وجود الموصوف عارياً من الوصف، فكأنه يقول: لا قدرة لكم على أن تأتوا بسورة موصوفة بكونها من مثل محمّد ﷺ ولا على أن تأتوا بسورة موصوفة بكونها من مثل القرآن.

وقال الشيخ تقي الدين السبكي: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾. قال الزمخشري: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ متعلّق بـ (سورة) صفة لها؛ أي: بسورة كائنة من مثلهام، وليس مراده التعلّق^(٢) الصّناعي لأن الصّفة

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٦ - ٥٧).

(٢) في (ز) و(س): «بالتعلّق».

إنما تتعلّق بمحذوف، وقد صرّح هو به، ومراده: أنه لا يتعلّق بقوله: ﴿فَأَنزَلْنَا﴾، ثم قال: (والضّمير لـ (ما نزلنا) أو لـ ﴿عَبَدْنَا﴾)، والأحسنُ عندي أن يتعلّق بـ ﴿عَبَدْنَا﴾، وإن علّق بـ (ما نزلنا) فيكون بالنّظر إلى خصوصيّة فيشمل صفة المنزل في نفسه والمنزل عليه، وإنّا قلّنا ذلك لأنّ الله تعالى تحدّى بالقرآن في أربع سور في ثلاث منها بصفتها في نفسه، فقال تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَنزَلْنَاهُ بِعَشْرِ سُورٍ مُّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَنزَلْنَاهُ بِسُورَةٍ مُّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، والسياق في ذكر القرآن من حيث هو هو، ولذلك لم يذكر في هاتين السّورتين لفظاً (من) المحتملة للتّبعيض ولا ابتداءً الغاية، فمن هنا تعيّن الضّمير للقرآن.

وفي سورة البقرة لمّا قال: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ قال: ﴿فَأَنزَلْنَا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ فتكون ﴿مِنْ﴾ لا ابتداءً الغاية، والضّمير في ﴿مِثْلِهِ﴾ للنبي ﷺ، ويكون قد تحدّاهم فيها بنوع آخر من التّحدّي غير المذكور في السّور الثلاث، وذلك أن الإعجاز من وجهين:

أحدهما: من فصاحة القرآن وبلاغته وبلوغه مبلغاً تقصّر قوى الخلق عنه، وهو المقصود في السّور الثلاث المتقدّمة المتحدّي به فيها.

والثاني: من إتيانه من النّبي الأمي الذي لم يقرأ ولم يكتب، وهو المتحدّي به في هذه السّورة، ولا يمتنع إرادة المجموع كما قدّمناه.

فإن أراد الرّمضانيّ بعود الضّمير على (ما نزلنا) المجموع بالطريق التي أشرنا إليها فصحيح، وحينئذ فيكون ردّد بين ذلك وعود الضّمير على الثاني فقط.

وإن لم يُرد ذلك فما قلناه أرجح، ويعضده أنه أقرب، وعود الضمير على الأقرب أوجب، ويعضده أيضاً أنهم قد تحدوا قبل ذلك وظهر عجزهم عن الإتيان بسورة من مثل القرآن؛ لأن سورة يونس مكية، فإذا عجزوا عنه من كل أحد فهم عن الإتيان بمثله ممن لم يقرأ ولم يكتب أشد عجزاً، فالأحسن أن يجعل الضمير لقوله: ﴿عَبْدَنَا﴾ فقط.

وهذان النوعان من التحدّي يشتملان على أربعة أقسام؛ لأن التحدّي بالقرآن أو ببعضه بالنسبة إلى من يقرأ ويكتب^(١) وإلى من ليس كذلك، والتحدّي بالنبي ﷺ بالنسبة إلى مثل المنزل وإلى أي سورة كانت، فإن من الكتبة من لا يأتي بها^(٢)، فصار الإتيان بسورة من مثل النبي ﷺ ممتنعاً شابهت مثل القرآن أم لم تُشابهه، والإتيان بسورة من مثل القرآن ممتنعاً كانت من كاتب قارئ أم غيره، فظهر أنها أربعة أقسام. ثم قال الزمخشري: (ويجوز أن يتعلق بقوله: ﴿فَأْتُوا﴾ والضمير للعبد)، وهذا صحيح، وتكون (من) لابتداء الغاية، ولم يذكر الزمخشري على هذا الوجه احتمال عود الضمير على (ما نزلنا) ولعل ذلك لأن السورة المتحدّى بها إذا لم يوجد معها المنزل عليه لا بد أن يخصص بمثل المنزل كما في سورة يونس وهو، فإذا علّقنا الضمير هنا في سورة البقرة بقوله: ﴿فَأْتُوا﴾ وعلّقنا الضمير بالمنزل، كانوا قد تحدوا بأن يأتوا بسورة مطلقاً ليست موصوفة ولا من شخص موصوف، فليست على نوع من نوعي التحدّي.

(١) في (ز): «يقرأ أو يكتب».

(٢) قوله: «فإن من الكتبة من لا يأتي بها» كذا في النسخ، والذي في «فتاوى السبكي»: «فإن من يكتب لا يأتي بها»، وفي «طبقات الشافعية الكبرى»: «فإن من لم يكتب لا يأتي بها».

فإن قلت: ﴿مَنْ﴾ على هذا التقدير للتبعيض، فتكون السُّورَةُ بعضٌ مثله يقتضي مماثلتها؟

قلت: المأمورُ به السُّورَةُ الْمُطْلَقَةُ، و﴿مَنْ﴾ تحتملُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وإن سُلِّمَ أنَّها للتَّبْعِيضِ، فالمُمَاثِلَةُ إِنَّمَا يُعْلَمُ حُصُولُهَا لِلسُّورَةِ بالاستلزامِ، فلم يُتَحَدَّثْوا ولم يُؤْمَرُوا بِإِتْيَانِهَا^(١) مِنْ حَيْثُ هِيَ مُطْلَقَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ مَا اقْتَضَاهُ الاستلزامُ مِنَ المُمَاثِلَةِ، فَإِنَّ المُمَاثِلَةَ بِالمُطَابَقَةِ فِي الكُلِّ لِلْبَعْضِ لَا فِي الْبَعْضِ، فَإِنْ لَزِمَ حُصُولُهَا فِي الْبَعْضِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّفْظِ.

وبهذا يُعَرَّفُ الجوابُ عَنْ قولِ مَنْ قال: ما الفرقُ بين: فَأَتُوا بِسُورَةٍ كَاتِتَةٍ مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا، وبين: فَأَتُوا مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا بِسُورَةٍ؟

فنقول: الفرقُ بينهما ما ذكرناه؛ فَإِنَّ المأمورَ به فِي الْأَوَّلِ سُورَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَفِي الثَّانِي سُورَةٌ مُطْلَقَةٌ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَإِنْ كَانَتْ بَعْضًا مِنْ شَيْءٍ مَخْصُوصٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

وقال العلامة محمودُ السِّيَواسي: تَعَيَّنُ الفرقُ هاهنا مَوْقُوفٌ عَلَى اسْتِحْضَارِ أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ:

أما الأولُ: فهو أَنَّ المطلوبَ فِي مَعْرِضِ المَعَارَضَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دائِرَتَيْنِ الْأَمْرَيْنِ وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنْهُمَا، بَلْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَخْرُجَ، وَذَلِكَ إِمَّا كَوْنُ السُّورَةِ الْمَاتِيٍّ بِهَا مِثْلًا لِلْمَنْزَلِ، أَوْ كَوْنُهَا مَاتِيًّا بِهَا مِنْ مِثْلِ الْعَبْدِ فِي كَوْنِهِ بَشَرًا أَوْ أُمِّيًّا^(٣).

(١) قوله: «بِإِتْيَانِهَا» كذا في النسخ، والذي في «فتاوى السبكي» و«طبقات الشافعية الكبرى»: «إِلَّا بِهَا».

(٢) انظر: «فتاوى السبكي» (١/ ١٦ - ١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٧ - ٦٠).

(٣) فِي (س): «وَأُمِّيَّا».

وأما الأمر الثاني: فهو أن ﴿مَنْ﴾ إذا تعلق بـ ﴿فَأَتُوا﴾ لا تكون إلا للابتداء ولا يصح أن تحمّل على غيره من البيان، وإذا تعلق بـ (سورة) يصلح لذلك كله.

وإذا تقرّر هذان الأمران، فحينئذ نقول: الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، و: فاتوا من مثل ما نزلنا بسورة، إذا أريد تعلق ﴿مَنْ﴾ بـ ﴿فَأَتُوا﴾ هو أن التركيب الثاني يدل على أن المطلوب في معرض المعارضة كون السورة مأتياً بها من مثل المنزل، وذلك خارج عن أحد الأمرين اللذين قلنا: إن المطلوب دائر بينهما، وذلك ليس بمطلوب ولا يصح أن يكون.

أمّا أنه ليس مطلوباً فلاّتهم^(١) لو وجدوا في ديوان أشعارهم وأمثالهم أو خطبهم مقدار أقصر سورة تكون مثلاً للمنزل في غريب البيان وعلو الطبقة في حسن النظم وأتوا به^(٢) لكان به المعارضة لهم وإن كان نفس ذلك الديوان ليس مثلاً للمنزل كما يدل على هذا قول صاحب «الكشاف» قبيل هذا في جواب قوله: (فإن قلت: لم قيل: ﴿مَمَّا نَزَّلْنَا﴾ على لفظ التنزيل دون الإنزال؟).

وأما أنه لا يصح فلاّته يلزم أن يكون الإتيان بمثل المنزل أيضاً مطلوباً لامتناع تحصيل الشيء من غير الحاصل، فحينئذ يكون الإتيان بالسورة التي هي المطلوبة^(٣) في التحدّي ضائعاً، فليُتدبر.

وأما التركيب الأول فلا يدل على ذلك إلا إذا حمّل ﴿مَنْ﴾ على الابتداء، وذلك غير لازم هنا فإنه يمكن أن تكون للبيان ويكون معنى الكلام: فاتوا بسورة

(١) في (س): «فإنهم».

(٢) في (س) و(ف): «وأتوا به».

(٣) في (ز): «المطلوب».

كَائِنَةٍ مِثْلَ الْمَنْزَلِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ قُلْنَا إِنَّ الْمَطْلُوبَ دَائِرٌ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْفَرْقِ كَافٍ فِي ذَلِكَ التَّخْصِيسِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قَدْ اسْتَشْكَلَ^(١) بَعْضُ الْفُضَلَاءِ جَوَازَ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَنْزَلِ وَالْعَبْدِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ مُتَعَلِّقًا بِ﴿سُورَةٍ﴾، وَانْحِصَارَ عَوْدِهِ إِلَى الْعَبْدِ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا﴾.

وَقَالَ: لَيْتَ شِعْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ: فَأَتُوا بِسُورَةٍ كَائِنَةٍ مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا، وَ: فَأَتُوا مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا بِسُورَةٍ؟ وَكَثُرَ الْكَلَامُ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ بِتَبْرِيْزٍ، وَالَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ الْكَلَامُ فِيهِ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّهُ:

إِذَا تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْمَنْزَلِ لِاسْتِلْزَامِ بَطْلَانِ كَلِمَةِ ﴿مِنْ﴾؛ لِأَنَّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّهُ حَيْثُذِ يَكُونُ مَفْعُولُ ﴿فَأَتُوا﴾ بِلَا بَاءٍ وَلَا بَدْ مِنْهَا، وَلَا أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مُبْهَمًا قَبْلَهُ وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا لِلْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ إِبْتِدَاءَ الْإِثْنَيْنِ مِنْ مِثْلِ الْمَنْزَلِ لَا يَتَحَقَّقُ، وَلَا زَائِدَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَسِ لِمَا ذَكَرَ فِي التَّبْعِيضِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ كَانَ ﴿مِنْ﴾ لِلْإِبْتِدَاءِ لَيْسَ إِلَّا، وَإِبْتِدَاءُ الْإِثْنَيْنِ مِنْ مِثْلِ الْعَبْدِ صَحِيحٌ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قَدْ اشْتَهَرَ هُنَا سَوَالُ تَخْصِيسٍ، وَهُوَ أَنَّهُ: لِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِمَا نَزَّلْنَا (مَا نَزَّلْنَا) كَمَا جَارَ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صَفَةً (سُورَةٍ)؟

(١) فِي (ز): «يَسْتَشْكَل».

(٢) «حَاشِيَةُ الْبَابَرْتِي عَلَى الْكَشَافِ» (خ مَكْتَبَةُ أَحْمَدِ الثَّالِثِ وَرَقَةُ ٧١/أ).

والجواب: أن هذا أمرٌ تعجيزٍ باعتبارِ المأتي به، والدَّوقُ شاهدٌ بأنَّ تعلق ﴿مَنْ﴾ مثله ﴿بِالِإِتْيَانِ يَقْتَضِي وجودَ المثل، ورُجوعَ العَجَزِ إلى أن يُؤْتَى منه بشيء، ومثلُ النَّبِيِّ ﷺ في البشريَّة والعربيَّة مَوْجُودٌ بخلافِ مثلِ القرآنِ في البلاغةِ والفصاحةِ.

وأما إذا كان صِفَةً لِلسُّورَةِ فالمعجوزُ عنه هو الإتيانُ بالسُّورَةِ الموصوفةِ ولا يَقْتَضِي وجودَ المثل، بل رُبَّمَا يَقْتَضِي انتفاءه حيثُ تعلقَ به أمرُ التعجيزِ.

وحاصلهُ أن قولنا: (اِنَّ مِنْ مِثْلِ الْحَمَاسَةِ بَيْتٍ) يَقْتَضِي وجودَ المثل، بخلافِ قولنا: (اِنَّ بَيْتَ مِنْ مِثْلِ الْحَمَاسَةِ).

قال: وقد يجابُ بوجوهٍ أُخر:

الأوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِ﴿فَأَتَوْا﴾ ف﴿مَنْ﴾ لِلابْتِدَاءِ قَطْعًا، إِذْ لَا مُبْهَمَ يُبَيِّنُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْبَعْضِيَّةِ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِتْيَانِ الْبَعْضِ، وَلَا مَجَالَ لَتَقْدِيرِ الْبَاءِ مَعَ ﴿مَنْ﴾، كَيْفَ وَقَدْ دُكِّرَ الْمَآتِي بِهِ صَرِيحًا وَهُوَ السُّورَةُ؟ وَإِذَا كَانَتْ ﴿مَنْ﴾ لِلابْتِدَاءِ تَعَيَّنَ^(١) كَوْنُ الضَّمِيرِ لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ الْمَبْدَأُ لِلِإِتْيَانِ لَا مِثْلُ الْقُرْآنِ.

وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَبْدَأَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ (مِنْ) الْابْتِدَائِيَّةُ لَيْسَ هُوَ الْفَاعِلُ حَتَّى يَنْحَصِرَ مَبْدَأُ الْإِتْيَانِ بِالْكَلَامِ فِي الْمُتَكَلِّمِ، عَلَى أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ فَالْمُتَكَلِّمُ لَيْسَ مَبْدَأُ لِلِإِتْيَانِ بِالْكَلَامِ مِنْهُ بَلْ لِلْكَلَامِ نَفْسِهِ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ الْأَمْرُ الَّذِي اعْتَبِرَ لَهُ امْتِدَادُ حَقِيقَةٍ أَوْ تَوْهَمًا؛ كَالْبَصَرَةِ لِلخُرُوجِ وَالْقُرْآنِ لِلِإِتْيَانِ بِسُورَةٍ مِنْهُ.

وبهذا يندفعُ ما يقال: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ هُوَ الْفَاعِلِيُّ أَوْ الْمُؤَدِّي^(٢) أَوْ الْغَائِيُّ أَوْ جِهَةٌ يُتَلَبَّسُ بِهَا، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، عَلَى أَنَّ

(١) في النسخ: «تغير»، والتصويب من «حاشية التفازاني» (٥٥ب).

(٢) في «حاشية التفازاني»: «هو الفاعل المادي».

كَوْنَ مِثْلِ الْقُرْآنِ مَبْدَأٌ مُؤَدِّيًّا لِلِإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ لَيْسَ أَعَدَّ مِنْ كَوْنِ مِثْلِ الْعَبْدِ مَبْدَأٌ فَاعِلِيًّا لَهُ.

الثاني: أَنَّهُ إِذَا كَانَ [الضَّمِيرُ] لِـ (مَا نَزَّلْنَا) وَ﴿مَنْ﴾ صِلَةٌ ﴿فَأَتُوا﴾ كَانَ الْمَعْنَى: فَأَتُوا مِنْ مُنْزَلٍ مِثْلِهِ بِسُورَةٍ، فَكَانَ مُمَازِلَةً ذَلِكَ الْمُنْزَلِ لِهَذَا الْمُنْزَلِ هُوَ الْمَطْلُوبُ، لَا مِمَازِلَةً سُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ لِسُورَةٍ مِنْ هَذَا، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمَقْصُودَ خِلَافَهُ كَمَا نَطَقَتْ بِهِ الْآيَةُ الْآخَرُ.

وفيه نظر؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْمِثْلِ إِلَى الْمُنْزَلِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يُعْتَبَرَ مَوْصُوفُهُ مَنْزَلًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ صِفَةً سُورَةٍ لَمْ يَكُنْ الْمَعْنَى: بِسُورَةٍ مِنْ مَنْزَلٍ مِثْلِ الْقُرْآنِ بَلْ مِنْ كَلَامٍ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ ذَلِكَ وَالْمَقْصُودُ تَعْجِيزُهُمْ عَنْ أَنْ يَأْتُوا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ بِكَلَامٍ مِثْلِ الْقُرْآنِ؟ وَلَوْ سُلِّمَ فَمَا ادَّعَاهُ مِنْ لَزُومٍ خِلَافِ الْمَقْصُودِ غَيْرِ بَيِّنٍ وَلَا مُبَيَّنٍّ.

الثالث: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صِلَةٌ ﴿فَأَتُوا﴾ كَانَ الْمَعْنَى: فَأَتُوا مِنْ عِنْدِ الْمِثْلِ؛ كَمَا يُقَالُ: ائْتُوا مِنْ زَيْدٍ بِكِتَابٍ؛ أَي: مِنْ عِنْدِهِ، وَلَا يَصِحُّ: ائْتُوا مِنْ عِنْدِ مِثْلِ الْقُرْآنِ، بِخِلَافِ: مِثْلِ الْعَبْدِ، وَهَذَا أَيْضًا بَيِّنُ الْفَسَادِ، انْتَهَى.

وقال الشَّريْفُ: أُوْرِدَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّهُ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ حَيْثُ ذِ (مَا نَزَّلْنَا) أَيْضًا كَمَا جَازَ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الظَّرْفِ صِفَةً لِلْسُّورَةِ؟

وَأَجِيبَ بِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ ﴿فَأَتُوا﴾ أَمْرٌ قُصِدَ بِهِ تَعْجِيزُهُمْ بِاعْتِبَارِ الْمَأْتِي، فَلَوْ تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ مِثْلِهِ﴾ وَكَانَ الضَّمِيرُ لِلْمَنْزَلِ تَبَادَرَتْ مِنْهُ أَنَّ لَهُ مِثْلًا مُحَقَّقًا وَأَنَّ عَجَزَهُمْ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَهُوَ فَاسِدٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْعَبْدِ فَإِنَّ لَهُ مِثْلًا فِي الْبَشَرِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْأُمِّيَّةِ فَلَا مَحْذُورَ.

الثَّانِي: أَنَّ كَلِمَةَ ﴿مَنْ﴾ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَيْسَتْ بَيَانِيَّةً إِذْ لَا مُبْهَمَ هُنَاكَ، وَهِيَ

أَيْضًا مُسْتَقَرٌّ أَبَدًا فَلَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ لَعْوًا، وَلَا تَبْعِيضِيَّةٌ وَإِلَّا كَانَ الْفِعْلُ وَاقِعًا عَلَيْهِ حَقِيقَةً كَمَا فِي قَوْلِكَ: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) وَلَا مَعْنَى لِإِتْيَانِ الْبَعْضِ، بَلِ الْمَقْصُودُ الْإِتْيَانُ بِالْبَعْضِ، وَلَا مَجَالَ لِتَقْدِيرِ الْبَاءِ مَعَ وُجُودِ «مِنْ»، كَيْفَ وَقَدْ صُرِّحَ بِالْمَأْتِي بِهِ أَعْنِي: ﴿سُورَةٌ﴾، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ ابْتِدَائِيَّةً، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ كَوْنُ الضَّمِيرِ لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّ جَعْلَ الْمُتَكَلِّمِ مَبْدَأً لِلْإِتْيَانِ بِالْكَلَامِ مِنْهُ مَعْنَى حَسَنٌ مَقْبُولٌ، بِخِلَافِ جَعْلِ الْكَلَامِ مَبْدَأً لِلْإِتْيَانِ بِمَا هُوَ بَعْضٌ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَتَيْتُ^(١) مِنْ زَيْدٍ بِشَعِيرٍ)، كَانَ الْقَصْدُ إِلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ - أَعْنِي: ابْتِدَاءَ الْإِتْيَانِ بِذَلِكَ الشَّعْرِ مِنْ زَيْدٍ - مُسْتَحْسَنًا فِيهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ: (أَتَيْتُ^(٢) مِنَ الدَّرَاهِمِ بِدِرْهَمٍ)، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ^(٣) قَصْدُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَا تَرْتِضِيهِ فِطْرَةُ سَلِيمَةٍ، وَإِنْ فُرِضَ صَحَّةُ مَا قِيلَ فِي النَّحْوِ مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ، وَلَا نَعْنِي بِالْمَبْدَأِ الْفَاعِلَ لِتَوَجُّهِ أَنْ الْمُتَكَلِّمَ مَبْدَأً لِلْكَلَامِ نَفْسِهِ لَا لِلْإِتْيَانِ بِالْكَلَامِ مِنْهُ، بَلِ يُعَدُّ عَرَفًا مَبْدَأً مِنْ حَيْثُ يُعْتَبَرُ أَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ أَمْرٌ لَهُ امْتِدَادٌ حَقِيقَةٌ أَوْ تَوْهُمًا، مَعْنَاهُ: فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِمَّا هُوَ عَلَى صِفَتِهِ^(٤).

وَقَدْ اعْتَنَى بِهَذَا الْمَحَلِّ رَجُلٌ مِنْ فَضَلَاءِ الْعَجَمِ يُقَالُ لَهُ: مُظَفَّرُ الدِّينِ الشَّيْرَازِيُّ^(٥)

(١) فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ»: «أَتَيْتُ».

(٢) فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ»: «أَتَيْتُ».

(٣) فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ»: «فِيهِ».

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْجَرَجَانِيِّ» (١/٢٤٢). وَقَوْلُهُ: «مَعْنَاهُ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِمَّا هُوَ عَلَى صِفَتِهِ» كَذَا وَرَدَ

مُتَّصِلًا مَعَ قَوْلِهِ: «أَوْ تَوْهُمًا» فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ، وَالَّذِي فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ» انْتَهَى الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ تَوْهُمَا»، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ كَلَامًا جَدِيدًا فِي شَرْحِ كَلَامِ «الْكَشَافِ» فَقَالَ: «قَوْلُهُ: مَعْنَاهُ: فَأَتُوا...».

(٥) عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْرَازِيُّ الْعُمَرِيُّ الشَّافِعِيُّ، قُطْنٌ حَلَبٌ سَنَةِ (٩١٦هـ)، وَأَخَذَ بِهَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الشَّمْسُ بْنُ بِلَالٍ، وَكُتِبَ حَوَاشِيٌّ عَلَى «الْكَافِيَةِ»، وَكَانَ صَهْرًا لِمَنْ لَا جَلَالَ الدَّوَانِي وَكَانَ مَاهِرًا فِي =

رَأَيْتُهُ بِمَكَّةَ سَنَةً تَسْعَ وَسِتِينَ وَثَمَانِ مِئَةً، فَأَلَّفَ فِيهِ كُرَّاسَةً نَقَلَ فِيهَا كَلَامَ الطَّبِيِّ وَالتَّفْتَازَانِيِّ وَبَحَثَ مَعَهُمَا، وَقَدِمَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مَعَنَا سَنَةً سَبْعِينَ فَأَظْهَرَهَا مُتَبَجِّحًا بِهَا، فَنَارَعَهُ مَنْ نَارَعَهُ وَرُفِعَ فِي ذَلِكَ سُؤَالٌ إِلَى شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ مُحْيِي الدِّينِ الْكَافِيَجِيِّ، فَكَتَبَ عَلَيْهِ كِتَابَةً مُطَوَّلَةً خَطًّا فِيهَا مُظَفَّرُ الدِّينِ فِيمَا بَحَثَهُ وَفِيمَا خَرَّجَهُ لِكُونِهِ عَوَّلَ فِي التَّخْرِيجِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِيَّةِ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي مَرَجُعُ الْبَلَاغَةِ الْقِرَائِيَّةِ إِلَيْهَا، وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَسُقْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ.

وَالرَّدُّ إِلَى الْمَنْزِلِ أَوْجَهُ^(١)؛ لِأَنَّهُ الْمَطَابِقُ لِقَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ وَلِسَائِرِ آيَاتِ التَّحْدِي، وَلَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ لَا فِي الْمَنْزِلِ عَلَيْهِ، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يَنْفَكَّ عَنْهُ لِيَتَسَقَّ التَّرْتِيبُ وَالنَّظْمُ، وَلَأَنَّ مَخَاطَبَةَ الْجَمِّ الْعَفِيرِ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ وَاحِدٌ مِّنْ أَبْنَاءِ جِلْدَتِهِمْ أَبْلَغُ فِي التَّحْدِي مِّنْ أَنْ يَقَالَ لَهُمْ: لِيَأْتِ بِنَحْوِ^(٢) مَا أَتَى بِهِ هَذَا آخِرُ مِثْلِهِ، وَلَأَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي نَفْسِهِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ^(٣)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٨٨] وَلَأَنَّ رَدَّهُ إِلَى ﴿عَبْدِنَا﴾ يُوْهِمُ إِمْكَانَ صُدُورِهِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صِفَتِهِ، وَلَا يَلَائِمُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِأَنْ يَسْتَعِينُوا بِكُلِّ مَنْ يَنْصُرُهُمْ وَيُعِينُهُمْ.

= المنطق حتى كان يقول عنه منلا جلال الدين: لو كان المنطق جسماً لكان هو منلا مظفر الدين، توفي

سنة (٩١٨هـ)، وقيل: (٩٢٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ١٢٧).

(١) قوله: «والرَّدُّ إِلَى الْمَنْزِلِ أَوْجَهُ»؛ أي: رجوع ضمير ﴿مِثْلِهِ﴾ إلى قوله: (ما نزلنا) أوجه من رجوعه

إلى العبد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١ / ٣٩٤).

(٢) في (ت): «ليأت بمثل».

(٣) قوله: «لا بالنسبة إليه»؛ أي: إلى عبدنا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١ / ٢١٩).

والشُّهَدَاءُ: جمعُ شَهِيدٍ بمعنى: الحاضر، أو القائم بالشَّهَادَةِ، أو النَّاصِرِ، أو الإمام، وكأنَّه سُمِّيَ به لأنه يَحْضُرُ النوادي وتُبرَّمُ بِمَحْضَرِهِ الأمور، إذ التركيب للحضُّور إمَّا بالذَّات أو بالتَّصَوُّر، ومنه قيل للمقتول في سَبِيلِ اللَّهِ: شَهِيدٌ؛ لأنَّه حَضَرَ ما كان يَرْجُوهُ، أو الملائكة حَضَرُوهُ.

ومعنى ﴿دُونِ﴾: أدنى مكانٍ من الشيء، ومنه: تدوينُ الكتب؛ لأنه إدناء البعض من البعض، و(دونك هذا)؛ أي: خُذْهُ من أدنى مكانٍ منك، ثم استعير للترتب فقول: زيدٌ دونَ عمرو؛ أي: في الشرف، ومنه: الشيءُ الدُّونُ.

ثم اتَّسع فيه فاستعمل في كلِّ تجاوزٍ حَدٍّ إلى حَدٍّ وتَخَطَّى أمرٍ إلى آخر، قال الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: لا يتجاوزوا ولايةَ المؤمنين إلى ولاية الكافرين، وقال أُمِّيَّةٌ:

يا نفسُ ما لكِ دونِ الله مِن وَاقٍ

أي: إذا تجاوزتِ وقايةَ الله فلا يَقيكِ غيرُهُ.

و﴿مِنْ﴾ متعلِّقَةٌ بـ(ادعوا)، والمعنى: وادعُوا المَعَارِضَةَ مَنْ حَضَرَكم أو رَجَوْتُمْ مَعُونَتَهُ من إنسِكُمْ وجَنَّتْكم وآلهتِكُمْ غيرِ الله، فإنه لا يقدِرُ أن يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ إِلَّا اللهُ، أو: وادعُوا من دونِ الله شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بأنَّ ما أَتَيْتُمْ بِهِ مِثْلُهُ، ولا تَسْتَشْهِدُوا بِاللَّهِ فَإِنَّهُ مِنْ دَيِّدِنِ الْمَبْهُوتِ الْعَاجِزِ عن إقَامَةِ الْحُجَّةِ، أو بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾^(١)؛

(١) قوله: بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ عطف على بـ(ادعوا) في قوله: ﴿وَمِنْ﴾ متعلِّقَةٌ بـ(ادعوا)؛ أي: ﴿مِنْ﴾ متعلِّقَةٌ بـ(ادعوا) أو بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾. ووقع في (أ) و(خ): «شهداءكم» دون الباء، وكذا وقعت عند الشهاب في «الحاشية» (٤٥/٢) دون الباء لكنها عنده برسم: «شهداءكم» بالكسر، وقال الشهاب: و«شهداءكم» مجرور في النسخ، ولذا رسمت همزته بصورة الباء، فهو معطوف على «ادعوا» في قوله: «بادعوا». قلت: فهما سواء بوجود الباء أو عدمه.

أي: الذين اتخذتموهم من دونه أولياء وآلهة، وزعمتم أنها تشهد لكم يوم القيامة، أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله على زعمكم، من قول الأعشى:

ثُرَيْكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ

ليُعينوكُم^(١)، وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد في معارضة القرآن غاية التبيكيت والتهمك بهم.

وقيل: ﴿مَنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: من دون أوليائه، يعني: فصحاء العرب ووجوه المشاهد ليشهدوا لكم أن ما أتيتم به مثله، فإن العاقل لا يرضى لنفسه أن يشهد بصحة ما اتضح فسادُه وبأن اختلأه.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه من كلام البشر، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله.

والصدق: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المخبر بأنه كذلك عن دلالة أو أمارة؛ لأنه تعالى كذب المنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ لما لم يعتقدوا مطابقتها، وردَّ بصرف التكذيب إلى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ [المنافقون: ١] لأن الشهادة إخبار عما علمه وهم ما كانوا عالمين به.

قوله: «ولأن مخاطبة الجَمِّ الغفير»:

قال الطيبي: أصل الكلمة من الجُموم والجُمَّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغفير من الغفر، وهو التغطية والستر، فجُعِلَت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة^(٢).

قوله: «ولا يلائمه قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾»:

(١) قوله: «ليعينوكم» تعليل لـ (ادعوا) المقدَّر في «أو الذين يشهدون لكم». انظر: «حاشية الأنصاري»

(٢٢١/١).

(٢) عزاه الطيبي في «حاشيته» (٢/ ٣٢٤) إلى ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٣٠٠).

قَالَ الطَّبْيِيُّ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْإِسْتِظْهَارِ بِهِمْ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ
مِثْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ^(١).

قوله: «ومنه تدوينُ الكتبِ»:

هذا ممنوعٌ؛ فَإِنَّ التَّدْوِينَ إِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الدِّيَّانِ وَهُوَ لَفْظٌ أَعْجَبِيٌّ لَيْسَ
مُشْتَقًّا مِنْ دَوَّنَ.

قوله: «ثم استُعِيرَ لِلرُّتَبِ ..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي: لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي اسْتُعِيرَ فِي مَعْنَى الْمَرْتَبَةِ
مُطْلَقًا بِأَنْ شُبِّهَتْ الْمَرَاتِبُ الْمَعْنَوِيَّةُ بِالْمَكَانِيَّةِ، وَاسْتُعِيرَ لَهَا مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا هُنَاكَ ثُمَّ
أُتْسِعَ فِيهِ فَجُعِلَ مَثَلًا لِكُلِّ تَجَاوَزٍ حَدٍّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْإِسْتِعَارَةِ^(٢).
قوله: «وَقَالَ أُمِيَّةٌ»:

يَا نَفْسُ مَا لَكَ دُونَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ

تمامه:

وَلَا لِلْسَّعِ بَنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ رَاقٍ^(٣)

يريد: النَّوَائِبَ.

قوله: «وَمِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿ادْعُو﴾ هَذَا عَلَى أَنَّ الشَّهِيدَ بِمَعْنَى الْحَاضِرِ أَوْ
الْقَائِمِ بِالشَّهَادَةِ^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٢٦).

(٣) انظر: «ديوان أمية» (ص: ٩١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٠٨)، و«القطع والائتناف» للنحاس (ص: ٧٤).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨١).

قوله: «أَوْ بِـ» شَهَادَتُكُمْ ﴿﴾ هذا على أنه بمعنى القائم بالشهادة.

قوله: «من قول الأعشى:

تُريكَ القذى مِن دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ»

تمامه:

إِذَا ذَاقَهَا مَن ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ^(١)

يَصِفُ زَجَاجَةً فِيهَا خَمْرٌ؛ أي: تريك الزجاجة القذى من قدامها وهي قدام القذى، «يتمطَّق»؛ أي: يمصُّ شفتيه من لذاتِها^(٢).

وفي «شرح ديوان الأعشى»: أن هذا البيت من مُستَحْسَنَاتِ شعره، أراد أن الزجاجة لصفائها تريك القذى أقرب إليك منها وإنما القذاة^(٣) في أسفلها. وأوّل القصيدة:

أَرِقْتُ وَمَا هَذَا الشُّهَادُ الْمُؤَرَّقُ وَمَا بِي مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِي مَعَشَقُ
وَلَكِنْ أَرَانِي لَا أَرَاكَ بِحَادِثٍ أَغَادِي بِمَا لَمْ يُمْسِ عِنْدِي وَأَطْرَقُ

وقبل البيت المُستَشْهَد به:

وَشَاوِ^(٤) إِذَا شِئْنَا كَمِيشٌ بِمَسْعِرٍ وَصَهْبَاءُ مِزْبَادٍ إِذَا مَا تُصَفَّقُ^(٥)

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٢٩)، قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٩/ ٣٦): التمتع: التذوق، والتمطق بالشفنتين أن تضم إحداهما بالأخرى مع صوت يكون منهما.

(٣) في (س): «القذا».

(٤) في النسخ الخطية: «وساق»، والمثبت من الديوان.

(٥) انظر: «ديوان الأعشى» القصيدة رقم (٣٣). وفي حاشية (ف): «الكميش: الرجل السريع، والمسعر: سريع بما يوقد به».

قال الطَّبِيُّ: روى ابنُ حمدون في «التذكرة»: أنَّ الوليدَ بنَ عبدِ الملكِ قال لابنِ الأقرع: أنشدني قولَكَ في الخمرِ، فأنشدَه:

كميتٌ إذا سُجَّتْ فِي الكأسِ وردُها لها في عظامِ الشَّارينَ ديبُ
تريكَ القذى من دونها وهي دونه لوجه أخيهافي الإناءِ قُطوبُ

فقال الوليد: شربتها وربُّ الكعبة، قال: لئن كان وصفي لها رابك فقد رابني معرفتك بها، فعلى هذا ابنُ الأقرع إما ضمَّن المصراع أو كان من التَّوارد^(١).

(٢٤) - ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ

لِلْكَافِرِينَ﴾.

﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ ﴿لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ مَا يَتَعَرَّفُونَ بِهِ أَمَرَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا جَاءَ بِهِ، وَمَيَّزَ^(٢) لَهُمُ الْحَقَّ مِنْ^(٣) الْبَاطِلِ، رَتَّبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ كَالْفَذْلِكَةِ لَهُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ إِذَا اجْتَهَدُوا فِي مَعَارِضِهِ، وَعَجَزُوا جَمِيعاً^(٤) عَنِ الْإِثْبَانِ بِمَا يَسَاوِيهِ أَوْ يَدَانِيهِ، ظَهَرَ أَنَّهُ مَعِجَزٌ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ وَاجِبٌ، فَأَمِنُوا بِهِ وَاتَّقُوا الْعَذَابَ الْمَعَدَّ لِمَنْ كَذَبَ، فَعَبَّرَ عَنِ الْإِثْبَانِ الْمَكِيفِ^(٥) بِالْفِعْلِ الَّذِي يَعْمُ الْإِثْبَانُ وَغَيْرِهِ إِيجازاً، وَنَزَلَ لِأَزَمِ الْجَزَاءِ مَنْزِلَتَهُ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ تَقْرِيراً لِلْمَكْنِيِّ عَنْهُ، وَتَهْوِيلاً لِسَانِ الْعَنَادِ، وَتَصْرِيحاً بِالْوَعِيدِ مَعَ الْإِيجازِ.

(١) انظر: «التذكرة الحمدونية» (٧/ ٢٤٦)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٣٢٩).

(٢) في (أ) و(خ): «ويميز».

(٣) في (ت) و(خ): «عن».

(٤) في هامش (أ): «في نسخة: أنكم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعاً».

(٥) قوله: «المكيف»؛ أي بما يساوي القرآن أو يدانيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٢٣).

وَصَدَّرَ الشَّرْطِيَّةَ بِـ(إِنْ) الَّذِي لِلشَّكِّ وَالْحَالِ يَقْتَضِي (إِذَا) الَّذِي لِلوُجُوبِ، فَإِنَّ الْقَائِلَ سَبْحَانَهُ لَمْ يَكُنْ شَاكًّا فِي عَجْزِهِمْ وَلِذَلِكَ نَفَى إِتْيَانَهُمْ مُعْتَرِضًا بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ؛ تَهَكُّمًا بِهِمْ، أَوْ خُطَابًا مَعَهُمْ عَلَى حَسَبِ ظَنِّهِمْ، فَإِنَّ الْعَجْزَ قَبْلَ التَّأْمُلِ لَمْ يَكُنْ مُحَقِّقًا عِنْدَهُمْ^(١).

و﴿تَفْعَلُوا﴾ جَزْمٌ بِـ﴿لَمْ﴾ - لَا بِـ﴿إِنْ﴾^(٢) - لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ لِإِعْمَالِ مَخْتَصَّةٍ بِالمضارعِ متصلةً بالمعمولِ، وَلِأَنَّهَا لَمَّا صِيرَتْهُ مَاضِيًّا صَارَتْ كَالْجَزْءِ مِنْهُ، وَحَرَفُ الشَّرْطِ كَالدَّاخِلِ عَلَى الْمَجْمُوعِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ تَرَكْتُمُ الْفَعْلَ، وَلِذَلِكَ سَاعَاجُتُمَا.

و(لَنْ) كـ(لَا) فِي نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ غَيْرِ أَنَّهُ أَبْلَغُ، وَهُوَ حَرَفٌ مُقْتَضِبٌ عِنْدَ سَيِّوِيهِ وَالْخَلِيلِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ عَنْهُ^(٣)، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: أَصْلُهُ (لَا أَنْ)^(٤)، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ: (لَا) فَأُبْدَلَتْ أَلْفُهَا نُونًا^(٥).

(١) قوله: «وَصَدَّرَ الشَّرْطِيَّةَ...» إِلَى هُنَا، هَذَا تَلْخِيصٌ لِكَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي «الْكَشَافِ» (١/١٠١): فَإِنَّ قُلْتَ: انْتِفَاءُ إِتْيَانِهِمْ بِالسُّورَةِ وَاجِبٌ، فَهَلَّا جِيءَ بِـ(إِذَا) الَّذِي لِلوُجُوبِ دُونَ ﴿إِنْ﴾ الَّذِي لِلشَّكِّ؟ قُلْتُ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسَاقَ الْقَوْلُ مَعَهُمْ عَلَى حَسَبِ حِسَابِهِمْ وَطَمَعِهِمْ، وَأَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْمَعَارِضَةِ كَانَ قَبْلَ التَّأْمُلِ كَالْمَشْكُوكِ فِيهِ لَدَيْهِمْ؛ لِأَنَّكَالِهِمْ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ وَاقْتِدَارِهِمْ عَلَى الْكَلَامِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُتَهَكَّمُ بِهِمْ؛ كَمَا يَقُولُ الْمَوْصُوفُ بِالْقُوَّةِ الْوَائِقِ مِنْ نَفْسِهِ بِالْغَلْبَةِ عَلَى مَنْ يُقَاوِيهِ: «إِنْ غَلَبْتُكَ لَمْ أَتُبَّ عَلَيْكَ» - وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَالِبُهُ وَيَتَّقَنُهُ - تَهَكُّمًا بِهِ.

(٢) «لَا يَبَانُ» مِنْ (خ).

(٣) انْظُرْ قَوْلَ سَيِّوِيهِ فِي «الْكِتَابِ» (٥/٣).

(٤) انْظُرْ: «الْعَيْنُ» (٨/٣٥٠)، وَ«الْكِتَابُ» (٥/٣).

(٥) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/١٠٢).

و(الْوُقُود) بالفتح: مَا تُوقَدُ بِهِ النَّارُ، وبالضم: المصدَر، وبالفتح قد جاء المصدَرُ قَالَ سيبويه: وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ: وَقَدَّتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا^(١)، والاسم بالضم، ولعله مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ كَمَا قِيلَ: (فَلَانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ وَزَيْنٌ بَلَدِهِ، وَقَدْ قَرِئَ بِهِ^(٢)).

والظاهر أَنَّ المرادَ بِهِ الاسمُ، وإن أُريدَ^(٣) المصدَرُ فعَلَى حذفِ مُضافٍ؛ أي: وَقُودُهَا احتراقُ النَّاسِ والحجارة، وهي جمعُ حَجَرٍ كَجَمَالَةٍ جمعُ جَمَلٍ، وهو قليلٌ غيرُ منقاسٍ.

والمرادُ بها: الْأَصْنَامُ التي نَحْتُوها وَقَرَنُوا بها أَنْفُسَهُمْ وَعَبَدُوهَا طَمَعًا فِي شَفَاعَتِهَا والانتفاعِ بها واستدفاعِ المضارِّ بمكانَتِهِمْ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] عَذَّبُوا بِمَا هُوَ مُنْشَأُ جُرْمِهِمْ كَمَا عَذَّبَ الْكَافِرُونَ بِمَا كَتَبُوهُ، أو بنقيضِ ما كانوا يتوقعون زيادةً في تحسُّرِهِمْ.

وقيل: الذهبُ والفضَّةُ التي كانوا يَكْتِزُونَهَا وَيَغْتَرُونَ بِهَا^(٤)، وعلى هذا لم يكن لتخصيصِ إعدادِ هذا النوعِ مِنَ الْعَذَابِ بِالْكَفَّارِ وَجَهٌ.

وقيل: حجارةُ الْكَبْرِيتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمقصود؛ إذ الغرضُ تهويلُ شَأْنِهَا وتفاقمُ لَهَبِهَا بِحَيْثُ تَتَقَدُّ بِمَا لَا يَتَقَدُّ بِهِ غَيْرُهَا، وَالْكَبْرِيتُ يَتَقَدُّ بِهِ كُلُّ نَارٍ وَإِنْ ضَعُفَتْ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) فَلَعَلَّهُ عَنَى بِهِ أَنَّ الْأَحْجَارَ كُلَّهَا لتلك كحجارةِ الْكَبْرِيتِ لَسَائِرِ النَّيرانِ.

(١) في (م): «غالباً».

(٢) نسبت لعيسى بن عمر الهمداني ومجاهد وطلحة وأبي حيو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (٦٣/١)، و«الكشاف» (١٠٢/١)، و«البحر» (٢٩٨/١).

(٣) في (خ) زيادة: «به».

(٤) في (خ): «يكتزونهما ويغترون بهما».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٠٣/١ - ٤٠٤) عن ابن عباس وابن مسعود وابن جريج.

وَلَمَّا كَانَتْ الْآيَةُ مَدْنِيَّةً نَزَلَتْ بَعْدَ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ:
 ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦] وَسَمِعُوهُ صَحَّ تَعْرِيفُ النَّارِ وَوُقُوعُ الْجُمْلَةِ
 صَلَةً فَإِنَّهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِصَّةً مَعْلُومَةً.

قوله: «فَعَبَّرَ عَنِ الْإِتْيَانِ الْمَكِيفِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَعُمُّ الْإِتْيَانَ وَغَيْرَهُ إِيجَازًا»:
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: الْفَائِدَةُ فِي تَرْكِ ذِكْرِ الْإِتْيَانِ إِلَى ذِكْرِ الْفِعْلِ هُوَ أَنَّ
 الْإِتْيَانَ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَالْفَائِدَةُ هُوَ الْإِيجَازُ، حَيْثُ وَقَعَ لَفْظُ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْإِتْيَانِ
 مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قوله: «وَنَزَلَ لِأَزَمِ الْجُزْأِ مَنْزِلَتَهُ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ..» إِلَى آخِرِهِ:
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ مِنْ حَقِّ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْجُزْأِ وَمَلْزُومًا،
 وَلَيْسَ عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ سَبَبًا لِاتِّقَاءِ النَّارِ وَلَا مَلْزُومًا، فَكَيْفَ وَقَعَ جُزْأً لَهُ؟
 وَالْجَوَابُ: أَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ كِنَايَةٌ عَنْ تَرْكِ الْعِنَادِ، وَهُوَ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى
 الْإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ وَمُسَبَّبٌ عَنْهُ، وَهَذِهِ الْكِنَايَةُ مَعَ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ شُعَبِ الْبَلَاغَةِ وَأَبْلَغُ
 مِنَ التَّصْرِيحِ تَفِيدُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِيجَازُ؛ حَيْثُ طَوَى ذِكْرَ الْوَسَائِطِ، أَعْنِي قَوْلَنَا: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَقَدْ
 صَحَّ عِنْدَكُمْ صِدْقُهُ، وَإِذَا صَحَّ كَانَ لُزُومُكُمْ الْعِنَادَ وَتَرْكُكُمْ الْإِيمَانَ وَالْإِنْقِيَادَ سَبَبًا
 لِاسْتِحْقَاقِكُمُ الْعِقَابَ بِالنَّارِ، فَاتْرَكُوا ذَلِكَ وَاتَّقُوا النَّارَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هُنَاكَ حَذْفًا
 وَإِضْمَارًا لِلشَّرْطِ أَوْ جُزْأٍ، بَلْ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَرَادُ
 فِي الْكِنَايَةِ مَعْنَى اللَّفْظِ وَمَعْنَى مَعْنَاهُ.

وِثَانِيَهُمَا: تَهْوِيلُ شَأْنِ الْعِنَادِ بِإِقَامَةِ النَّارِ مُقَامَهُ بِنَاءً عَلَى^(١) إِنْابَةِ اتِّقَاءِ النَّارِ

(١) فِي النِّسْخِ: «عَلَى أَنْ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي» (٥٧أ).

مناب ترك العناد، وإبراز ترك العناد في صورة اتقاء النار، فاعتُرض بأنه ينبغي أن يكون مجازاً عن ترك العناد على ما اختاره صاحب «المفتاح» لا كناية، إذ مبناها على التعبير باللازم عن الملزوم.

والجواب: أن إطلاق الكناية على التعبير بالملزوم عن اللازم شائع في كلام صاحب «الكشاف»، ومبنى الفرق بينها وبين المجاز عنده على إرادة المعنى الحقيقي وعدمها، وأما التفرقة بأن التعبير باللازم عن الملزوم كناية وعكسه مجاز فإنما هي لصاحب «المفتاح»^(١)، انتهى.

قوله: «أو خطاباً معهم على حسب ظنهم»:

قال الطيبي: فإنهم كانوا يقولون: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١]^(٢).

قوله: «حرف مقتضب»؛ أي: مُرتجل بسيط ثنائي الوضع.

قوله: «عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه»: هو الراجح عند المتأخرين وأبي حيان وابن هشام^(٣).

قوله: (وفي الرواية الأخرى: أصله لا أن).

أي: فحذفت الهمزة لكثرتها في الكلام ثم الألف لالتقاء الساكنين.

قوله: «فلان فخر قومه»:

قال الطيبي: أي: الذي يفتخر به قومه؛ كقولك: ضرب الأمير؛ أي: مضر وبه^(٤).

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص ٤٠٣) وفيه: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٣٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٢٨٣)، و«شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص ٣٧١-٣٧٢).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٣٨).

قوله: «وإن أُريدَ به المصدرُ فعلى حذفِ مُضافٍ؛ أي: وقودُها احتراقُ النَّاسِ»: زادَ غيره: أو يقدَّرُ المضافُ قبله؛ أي: ذو وقودِها النَّاسُ^(١).

زادَ الطَّبِيُّ: أو يُجعلُ من بابِ: (رجلٌ عدلٌ) قال: وعلى هذا فالمعنى: ليس وقودُ النَّارِ إلا ذلك، وعلى الأوَّلِ يجوزُ أن يكونَ هناكَ وقودٌ آخرُ^(٢).

قوله: «وقيل: حجارةُ الكبريتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ..» إلى آخره:

أقول: تبعَ في ذلكَ «الكشاف»^(٣)، وهذا من جملةِ ردِّه الأحاديثَ الصَّحيحةَ والتَّفاسيرَ المرفوعةَ الثَّابتةَ بمجردِ الرَّأيِ، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون^(٤) فإنَّ تفسيرَ الحجارةِ هناكَ بحجارةِ الكبريتِ هو الثَّابتُ في المنقولِ ولا يُعرفُ في التفسيرِ غيره. أخرج عبدُ الرزَّاقِ، وسعيدُ بن منصورٍ في «سننه»، وهنادُ بن السَّريِّ في «كتابِ الزُّهدِ» وعبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ المنذرِ، والطبرانيُّ في «الكبير»، والحاكمُ في «المستدرک» وصحَّحه، والبيهقيُّ في «البعث والنُّشور»، عن عبدِ الله بن مسعودٍ في قوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ قال: حجارةُ الكبريتِ جَعَلَهَا اللهُ كما شاء^(٥).

(١) انظر: «البيان في إعراب القرآن» (١ / ٤١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ١٨٩).

(٤) «وإنا إليه راجعون» من (س).

(٥) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢١)، وهناد في «الزهد» (٢٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٣٨١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣٨٢٧) وصحَّحه، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٠٣)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١ / ٩٠) إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر.

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في الآية قال: هي حجارة في النار من كبريت أسود^(١).

ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآخرة له حكم الرفع بإجماع أهل الحديث.

وقد أخرج ابن أبي حاتم مثله عن مجاهد وأبي جعفر^(٢) وابن جريج^(٣).

وجزم به ابن جرير ولم يحك خلافة عن أحد وعلله بأنها أشد حراً^(٤).

ونقله البغوي عن أكثر المفسرين وقالوا: لأنها أكثر التهاباً^(٥).

ونقله ابن عقيل عن الجمهور وقال: خصت لأنها تزيد على غيرها من الأحجار بسرعة الإيقاد، وتنش الرياح، وكثرة الدخان، وشدة الالتصاق بالأبدان، وقوة الحر.

قوله: «ولما كانت الآية مدنية نزلت بعدما نزل بمكة قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ وسَمِعُوهُ = صَحَّ تعريف النار).

تابع في ذلك «الكشاف»^(٦)، وقد تعقبه القطب وغيره بأنه يُنافي ما سيقوله في سورة التحريم أنها مدنية.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٢).

(٢) أبو جعفر محمد بن علي الباقر.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٦)، و(٢٤٧)، وذكره عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر من

غير سند.

(٤) انظر «تفسير الطبري» (١/ ٣٨٠).

(٥) انظر: «تفسير البغوي» (١/ ٧٣).

(٦) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨٧).

وقال صاحب «الانتصاف»: لم أَقِفْ على خلافٍ أَنَّ سُورَةَ التَّحْرِيمِ مَدَنِيَّةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ وَهَمَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهَا مَكِّيَّةٌ^(١).

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: ما ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ سُورَةَ التَّحْرِيمِ مَدَنِيَّةٌ بِلَا خِلَافٍ.

قال: وقد اتَّفَقَ الشَّارِحُونَ عَلَى وَرُودِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ، وَنَسَبَ بَعْضُهُم الزَّمَخْشَرِيَّ إِلَى السَّهْوِ^(٢).

وفي الحاشية المشار إليها: ما ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَهَمٌ، فَإِنَّ الْمُفَسِّرِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ سُورَةَ التَّحْرِيمِ مَدَنِيَّةٌ، وَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: آيَةُ التَّحْرِيمِ نَزَلَتْ قَبْلَ هَذِهِ^(٣) بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ هَذِهِ بَعْدَهَا، فَإِنَّ صِحَّةَ الْجَوَابِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ آيَةِ التَّحْرِيمِ مَكِّيَّةً.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ وَالشَّرِيفُ: اعْتَرِضَ هُنَا بِأَنَّ الصِّفَةَ أَيْضًا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةٌ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْمَوْصُوفِ كَالصَّلَةِ وَالْإِلَاحَافِ لِكَانَ خَبْرًا، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ الصِّفَاتِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهَا أَخْبَارٌ كَمَا أَنَّ الْأَخْبَارَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا أَوْصَافٌ، فَيَعُودُ السُّؤَالُ بَعِيْنِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.

والجواب: أَنَّ الصِّفَةَ وَالصَّلَةَ يَجِبُ كَوْنُهُمَا مَعْلُومَتَيْنِ لِلْمُخَاطَبِ لَا لِكُلِّ سَامِعٍ، وَمَا فِي التَّحْرِيمِ خِطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهَمَّ قَدْ عَلِمُوا ذَلِكَ بِسَمَاعِهِمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكَمَا سَمِعَ الْكُفَّارُ ذَلِكَ الْخِطَابَ أَدْرَكُوا مِنْهُ نَارًا مَوْصُوفَةً بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ فَجَعَلَتْ [صَلَةً] فِيمَا خَوِطُبُوا بِهِ^(٤).

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ١٠٢).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٢٢/ ب).

(٣) في (س): «هذا».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٥٠-٢٥١)، وما بين معكوفتين منه ومن «حاشية التفازاني» (٥٨أ).

﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: هُيِّئَتْ لَهُمْ وَجُعِلَتْ عُدَّةٌ لِعَذَابِهِمْ، وَقُرِئَ: (أَعْتَدَتْ) ^(١) مِنْ ^(٢) الْعَتَادِ بِمَعْنَى الْعُدَّةِ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ، أَوْ حَالٌ بِإِضْمَارِ (قَدْ) مِنْ ﴿النَّارِ﴾ لَا الضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿وَقُودُهَا﴾ وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا، لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ.

وَفِي الْآيَتَيْنِ دَلِيلٌ ^(٣) عَلَى النُّبُوَّةِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: مَا ^(٤) فِيهِمَا مِنَ التَّحْدِي والتَّحْرِيزِ عَلَى الْجِدِّ وَبِذْلِ الْوُسْعِ فِي الْمَعَارِضَةِ بِالتَّقْرِيعِ وَالتَّهْدِيدِ، وَتَعْلِيْقِ الرَّعِيدِ عَلَى عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِمَا يُعَارِضُ أَقْصَرَ سُورَةٍ مِنَ سُورِ الْقُرْآنِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ مَعَ كَثْرَتِهِمْ وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْفَصَاحَةِ، وَتَهَالُكِهِمْ عَلَى الْمُضَادَّةِ، لَمْ يَتَصَدَّوْا الْمَعَارِضَةَ، وَالتَّجَوَّأُوا إِلَى جَلَاءِ الْوَطَنِ وَبِذْلِ الْمَهْجِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا يَتَضَمَّنَانِ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَيْبِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَوْ عَارِضُوهُ بِشَيْءٍ لَا مَتْنَعَ خَفَاؤُهُ عَادَةً، سَيِّمَا وَالطَّاعِنُونَ فِيهِ أَكْثَفُ ^(٥) مِنَ الذَّائِبِينَ عَنْهُ فِي كُلِّ عَصْرِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ شَكَّ فِي أَمْرِهِ لَمَّا دَعَاهُمْ إِلَى الْمَعَارِضَةِ بِهَذِهِ الْمُبَالِغَةِ؛ مَخَافَةً أَنْ يُعَارِضَ فَتَدَحَّضَ حُجَّتُهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ النَّارَ مَخْلُوقَةٌ مُعَدَّةٌ لَهُمْ الْآنَ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«الكشاف» (١/ ١٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) فِي (أ) وَ(ت): «بمعنى».

(٣) فِي (ت): «ما يدل».

(٤) فِي (ت): «بما».

(٥) فِي (ت) وَ(خ): «أكثر».

قوله: «والجملة استئناف أو حال»:

قال أبو حيان: ذكر أبو البقاء أن جملة ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ في موضع الحال من ﴿النَّارِ﴾، والعامل فيها ﴿فَاتَّقُوا﴾^(١)، وفي ذلك نظر؛ لأن المعنى حينئذ يصير: فاتَّقوا النار في حال إعدادها للكافرين، وهي معدة للكافرين اتَّقوا النار أو لم يتَّقوها، فتكون إذ ذاك حالاً لازمةً، والأصل في الحال التي للتأكيد أن تكون مُتَقِلَّةً^(٢).

قال: والأولى عندي أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب وكأنها جواب سؤال مُقَدَّر؛ كأنه لَمَّا وُصِفَتْ نارٌ وَقودُها النَّاسُ والحِجَارَةُ قيل: لِمَنْ أُعِدَّتْ؟ فقيل: أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: لا يحسن الاستئناف والحال؛ لأنها مُتَعَلِّقَةٌ بأحوال تلك النار، وعندي أنها صلة بعد صلة كما في الخبر والصفة.

قال: وإن أُبَيِّنَ بناءً على أنه لم يسطر في كتاب فليكن عطفاً بترك العاطف.

قال: لكن عطف (وَبُشِّرَ) على لفظ المَبْنِيِّ للمفعول^(٤) عليه يقوِّي جانب الاستئناف.

(١) انظر: «البيان» لأبي البقاء العكبري (١ / ٤١).

(٢) في النسخ: «مستقلة» وكتب فوقها في (ف): «متقلة»، وهكذا جاءت في «البحر المحيط»، وهو الصواب، ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو: «جاء زيد راكباً» ف«راكباً» وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً. وقد تجيء الحال غير منتقلة؛ أي: وصفاً لازماً نحو: «دعوت الله سميعاً» و«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها». انظر: «شرح الألفية» لابن عقيل (٢ / ٢٤٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٣٠١).

(٤) وهي قراءة زيد بن علي كما سيأتي قريباً.

قوله: (أَكْتَفُ).

«الأساس»: كَتَفَ الشَّيْءُ: كَثُرَ مع الالتفاف^(١).

(٢٥) - ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا
أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ عطف على الجملة السابقة،
والمقصود به عطف حالٍ مَنْ آمَنَ بالقرآنِ وَوَصَفِ ثوابِهِ عَلَى حَالٍ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَكَيْفِيَّةِ
عقابه، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الإِلَهِيَّةُ مِنْ أَنْ يُشْفَعَ التَّغْيِبُ بِالترهيبِ تَنْشِيطًا لِكِتَابِ
مَا يُنْجِي وَتَنْشِيطًا عَنْ اقْتِرَافِ مَا يُرْدِي، لَا عطف الفعلِ نَفْسِهِ حَتَّى يَجِبَ أَنْ يُطْلَبَ لَهُ مَا
يُشَاكِلُهُ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ فَيُعْطَفَ عَلَيْهِ.

أَوْ عَلَى ﴿فَاتَّقُوا﴾ لَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوا بِمَا يُعَارِضُهُ بَعْدَ التَّحْدِي ظَهَرَ إِعْجَازُهُ، وَإِذَا
ظَهَرَ ذَلِكَ فَمَنْ كَفَرَ بِهِ اسْتَوْجَبَ الْعِقَابَ وَمَنْ آمَنَ بِهِ اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي
أَنْ يَخَوْفَ هَؤُلَاءِ وَيُبَشِّرَ هَؤُلَاءِ.

وَأَمَّا أَمْرُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ عَالِمُ كُلِّ عَصْرِ، أَوْ كُلُّ أَحَدٍ يَقْدُرُ عَلَى
البشارة، بَأَنْ يَبَشِّرَ هُمْ، وَلَمْ يُخَاطَبْهُمْ بِالْبشارةِ كَمَا خَاطَبَ الْكُفْرَةَ؛ تَفْخِيمًا لِسَأْنِهِمْ،
وَإِذْ بَانَ بَأَنَّهُمْ أَحَقَّاءُ بَأَنْ يُبَشِّرُوا وَيُهَنَّؤُوا بِمَا أُعِدَّ لَهُمْ.

وَقَرِئَ: (وَبُشِّرَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٢) عطفًا عَلَى ﴿أَعَدَّتْ﴾ فَيَكُونُ اسْتِثْنَاءً.

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: كثف).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٤)، و«البحر» (١/ ٣٠٥)، عن زيد بن علي.

والبشارة: الخبر السار، فإنه يظهر أثر السرور في البشارة، ولذلك قال الفقهاء: البشارة هو الخبر الأول حتى لو قال الرجل لعبيده: (من بشري بقدوم ولدي^(١)) فهو خراً فأخبروه فرأى عتق أولئهم، ولو قال: (من أخبرني) عتقوا جميعاً، وأمّا قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فعلى التّهمك، أو على طريقة قوله:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٢)

والصالحات: جمع صالحية، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة، قال الحطّية:

كَيْفَ الْهَجَاءُ وَمَا تَنْفَكُ صَالِحَةٌ مِنْ آلٍ لَمْ يَظْهَرْ الْغَيْبُ تَأْتِينِي^(٣)
وهي من الأعمال: ما سَوَّغَهُ الشَّرْعُ وَحَسَنَهُ، وَتَأْتِيْهَا عَلَى تَأْوِيلِ الْخَصْلَةِ أَوْ الْخَلَّةِ، وَاللَّامُ فِيهَا لِلْجِنْسِ، وَعَطَفَ الْعَمَلُ عَلَى الْإِيمَانِ مُرْتَبّاً لِلْحُكْمِ عَلَيْهِمَا إِشْعَاراً بِأَنَّ السَّبَبَ فِي اسْتِحْقَاقِ هَذِهِ الْبَشَارَةِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالتَّصْدِيقِ أَسُّ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ كَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، وَلَا عَنَاءَ بِأَسٍّ لَا بِنَاءَ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا ذِكْرًا مُفْرَدَيْنِ.

وفيه دليل على أنها خارجة عن مسمى الإيمان؛ إذ الأصل: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ.

﴿أَن لَّهُمْ﴾ منصوبٌ بنزع الخافض وإفضاء الفعل إليه، أو مجروراً بإضماره مثل: الله لأفعلن.

(١) في (خ): «بقدوم فلان».

(٢) عجز بيت لعمر بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخرانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادى: ولم أره في شعره.

(٣) انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١٨٧)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ١١٨).

و(الجنة): المرّة من الجنّ، وهو مصدرُ جَنَّةٍ: إذا سَتَرَهُ، ومدارُ التركيبِ على السّتر، سُمِّيَ بها الشَّجَرُ المظللُ لالتفافِ أغصانه للمبالغة؛ لأنه يَسْتُرُ ما تحته سِتْرَةٌ واحدة، قال:

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ من النّواضح تَسْقِي جَنَّةَ سُحُفًا^(١)
أي: نخلًا طويلاً، ثم البستانُ^(٢) لِمَا فِيهِ من الأشجارِ المتكاثفةِ المظلّلة، ثم دارُ الثوابِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَنَانِ.

وقيل: سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لَأَنَّهُ سِتْرٌ فِي الدُّنْيَا مَا أُعِدَّ فِيهَا لِلْبَشَرِ مِنْ أَفْنَانِ النَّعْمِ؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وَجَمَعُهَا وَتَكْبِيرُهَا لِأَنَّ الْجَنَانَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعُ: جَنَّةُ الْفَرْدَوْسِ، وَجَنَّةُ عَدْنٍ، وَجَنَّةُ النَّعِيمِ، وَدَارُ الْخُلْدِ، وَجَنَّةُ الْمَأْوَى، وَدَارُ السَّلَامِ، وَعِلْيُون. وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَرَاتِبٌ وَدَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْمَالِ وَالْعُمَالِ.

وَاللَّامُ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ إِيَّاهَا لِأَجْلِ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ لَا لِذَاتِهِ^(٣)؛ لَأَنَّهُ لَا يَكْفِي النَّعْمَ السَّابِقَةَ فَضْلًا مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ ثَوَابًا وَجْزَاءً فِيمَا

(١) البيت لزهير. انظر: «الديوان» بشرح الشنتمري (ص: ٣٥).

(٢) قوله: «ثم البستان» عطف على قوله: «الشجر المظلل»، وكذا قوله الآتي: «ثم دار الثواب».

(٣) قوله: «لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح» فاعل «ترتب» ضمير الاستحقاق، وضمير «عليه» لـ«ما»، و«من الإيمان... الخ» بيان لـ«ما»؛ أي: لأجل ما ترتب عليه الاستحقاق من الإيمان والعمل الصالح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

وقوله: «لا لذاتهما» رد على المعتزلة الذين زعموا أن عليّة الإيمان والعمل الصالح الاستحقاق المذكور لذاتهما، على معنى أنهما يقتضيان لذاتهما أن يثاب من أنصف بهما بثواب الجنات =

يُسْتَقْبَلُ، بَلْ يَجْعَلِ الشَّارِعَ وَمُقْتَضَى وَعِدِهِ، وَلَا عَلَى الْإِطْلَاقِ^(١) بَلْ بِشَرَطِ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وَقَوْلِهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَ عَنْكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَقْيِدْ هَاهُنَا اسْتِغْنَاءً بِهَا.

قوله: «عَطَفُ عَلَى الْجَمَلَةِ السَّابِقَةِ..» إِلَى آخِرِهِ:

قال القطب: أي: هذا العطف لا يتعلّق باللفظ بل عطفٌ معنويٌّ، فَإِنَّ مَفْهُومَ الْجَمَلَةِ الْأُولَى وَصَفُ عَقُوبَةِ الْكَافِرِينَ، وَمَفْهُومَ الثَّانِيَةِ وَصَفُ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ.

زاد الطيّبي: وَالتَّشَاكُلُ لَا يُطَلَّبُ فِي عَطْفِ الْجَمَلِ بَلْ فِي عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ^(٢).

قوله: «أَوْ عَلَى فَاتَّقُوا..» إِلَى آخِرِهِ:

قال القطب: اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ.

قال: وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ (بَشَّرُ) مُرْتَبًا عَلَى الشَّرْطِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّ مِنْ تَتْمِيمِ عَذَابِ الْكَافِرِينَ ثَوَابَ أَضْدَادِهِمْ كَأَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُهُمْ

= المذكورة، فردّه المصنف بأنه ليس عليه الإيمان والعمل الصالح لذلك الاستحقاق لذاتهما، بل هي بجعل الشارع ومقتضى وعده، وما يأتي به المؤمن من الطاعات فإنما هو شكر للمنعيم عليه على ما منحه من النعم السابقة، وما أتى به من العمل لا يكافئ تلك النعم فضلاً عن أن يستحق به فيما يستقبل ثواباً زائداً، وما يعطاه في دار الجزاء فإنما هو محض فضل الله وإحسانه إنجازاً لما وعد به الشاكرين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٢٣).

(١) قوله: «ولا على الإطلاق» عطف على قوله: «لا لذاته». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

(٢) الكلام بمعناه في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٤).

بِوَجْهَيْنِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا مِنْ عَذَابِكُمْ وَاتَّقُوا مِنْ ثَوَابِ أَضْدَادِكُمْ، وَالْأَوَّلُ تَحْذِيرٌ وَالثَّانِي تَحْسِيرٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَا تُهْمُ إِذَا لَمْ يُعَارِضُوا الْقُرْآنَ ظَهَرَ أَنَّهُ مُعْجِزٌ؛ فَمَنْ صَدَّقَ بِهِ اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ، وَمَنْ كَذَّبَ بِهِ اسْتَحَقَّ الْعَذَابَ، وَهَذَا يَقْتَضِي إِذْكَارَ هَؤُلَاءِ وَتَبْشِيرَ هَؤُلَاءِ، فَلِهَذَا تَرْتَّبَ التَّبْشِيرُ عَلَى عَدَمِ الْمُعَارِضَةِ كَمَا تَرْتَّبَ الْإِذْكَارُ، انْتَهَى.

وهذا الثاني: هو الذي قرَّره البيضاوي.

وَقَالَ الطَّبْطَبِيُّ بَعْدَ إيرادِهِ الْإِعْتِرَاضَ: هَذَا سَوْأَلُ اتَّفَقِ النَّاسِ عَلَى وُجُودِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ لَمْ يَجْعَلْ قَوْلَهُ: ﴿فَاتَّقُوا﴾ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ حَتَّى يُلْزَمَ الْمَحْذُورُ، إِنَّمَا جَعَلَهُ مُنَبِّئًا عَنْ جَزَاءٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ صِحَّةِ ثُبُوتِهِ وَصَدَقَ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْقُرْآنَ مُنَزَّلٌ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ وَأَنْتُمْ فُرْسَانُ الْبَلَاغَةِ فَقَدْ صَحَّ صِدْقُهُ، وَإِذَا صَحَّ صِدْقُهُ فَلْيَتَّقِ الْمَعَانِدُ النَّارَ، وَبَشِّرْ يَا مُحَمَّدُ الْمَصْذُقَ بِالْجَنَّةِ.

قال: وهذا هو الذي قرَّره البيضاوي^(١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: جَعَلَ ﴿وَبَشِّرِ﴾ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا﴾ قَالَهُ أَيْضًا أَبُو الْبَقَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ ﴿فَاتَّقُوا﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَبَشِّرِ﴾ جَوَابًا لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْبَشَارَةِ مُطْلَقًا، لَا عَلَى تَقْدِيرٍ: إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، بَلْ أَمْرٌ أَنْ يُبَشِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا أَمْرًا غَيْرَ مُرْتَّبٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ^(٢).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٠٥).

قال السِّفَا قُسيُّ: قوله^(١): (وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ) فيه نظرٌ، وَقَدْ أَجَازَ الْفَارِسيُّ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ وَعَمْرٌا كَلَّمَتْهُ) أَنْ يَكُونَ: (وَعَمْرٌا كَلَّمَتْهُ) مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى وَهِيَ (ضَرَبَتْهُ)، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ (وَعَمْرٌا كَلَّمَتْهُ) خَبْرًا؛ لِعَدَمِ الرَّابِطِ^(٢)، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ.

قال: لَأَنَّ الْجُمْلَةَ وَإِنْ كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ كَمَا لَمْ يَظْهَرْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ، وَصَارَ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، فَلَمَّا صَحَّ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْخَبَرِ مَا لَا يَكُونُ خَبْرًا صَحَّ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْجَوَابِ مَا لَا يَكُونُ جَوَابًا.

وقوله: (لَأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْبَشَارَةِ مُطْلَقًا لَا عَلَى تَقْدِيرِ: إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)، جَوَابُهُ: أَنَّ الْوَاقِعَ عَدَمُ الْفِعْلِ جَزْمًا، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ تَقْدِيرُ: إِنْ فَعَلْتُمْ، فَلَا تَبْشِيرَ، فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْبَشَارَةِ وَاقِعًا مُطْلَقًا^(٣).

وقال ابن هشامٍ في «المغني»: في جوابِ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٤) نظرٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ؛ إِذْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالْبَشِيرِ مَشْرُوطًا بِعَجْزِ الْكَافِرِينَ عَنِ الْإِنْيَانِ بِمَثَلِ الْقُرْآنِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَبَشِّرْ غَيْرَهُمْ بِالْجَنَاتِ، وَمَعْنَى هَذَا: فَبَشِّرْ هَؤُلَاءِ الْمَعْذِينَ^(٥) بِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي الْجَنَّةِ^(٦).

(١) أي: أبو حيان، وقد تقدمت العبارة ضمن كلامه السابق.

(٢) انظر: «المسائل البصريات» لأبي علي الفارسي (١/ ٢١١ - ٢١٢).

(٣) لم أجده في «المجيد»، وذكره ابن عرفة في «تفسيره» (١/ ١٩٥).

(٤) في (س): «جواب الزمخشري فيه».

(٥) في «مغني اللبيب»: «المعاندين».

(٦) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦٢٨).

قوله: «وَبُشِّرَ» على البناء للمفعول عطفًا على ﴿أَعِدَّتْ﴾ فيكون - أي: ﴿أَعِدَّتْ﴾ - استثناءً:

قال أبو حيان: ولا يصح عطفه على ﴿أَعِدَّتْ﴾ إذا أعرب حالًا؛ لأنَّ المعطوف على الحال حال، ولا يصح أن يكون (وَبُشِّرَ) في موضع الحال، وحينئذ فيكون معطوفًا على ما قبله من الجمل - وإن لم تتفق معانيها - كما ذهب إليه سيبويه^(١).

وقال الحلبي: قوله^(٢): (عطفٌ على ﴿أَعِدَّتْ﴾) غلط؛ لأنَّ العطف على الصلّة صلّة، ولا راجع على الموصول من هذه الجملة فلا يصح عطفه على ﴿أَعِدَّتْ﴾^(٣). وقال الطيبي: إذا عطف على ﴿أَعِدَّتْ﴾ فعلى هذا يدخل في حيز الصلّة، وتكون بشارّة للمؤمنين عن^(٤) الخلاص عنها من جملة تنكيل الكافرين، فيجتمع لهم التعذيب مع الحسرة^(٥)، كما قيل: إنَّ الإحسان إلى العدو مما يُغثم به العدو^(٦).

وفي الحاشية المشار إليها: لا يصح عطف (وَبُشِّرَ) على ﴿أَعِدَّتْ﴾ إن أعرب حالًا؛ لأنَّ المعطوف على الحال حال، فيكون قوله: (وَبُشِّرَ) حالًا من النار أيضًا وهو بعيد لا يتنظم، وكذلك إن جُعِلَتْ ﴿أَعِدَّتْ﴾ صلّة بعد صلّة لـ ﴿أَلَيْ﴾ كما تقول: زيد الذي يكره الضيف يحمل الكل، فإنه يقتضي أن يكون (وَبُشِّرَ) صلّة ﴿أَلَيْ﴾ فيكون التقدير: النار التي بُشِّرَ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات، ولا

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٠٥).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) لم أجده في «الدر المصون»، وذكره ابن عادل في «اللباب» (١/ ٤٤٧) دون تعيين لقائله.

(٤) في (س): «على»، والمثبت من باقي النسخ و«فتوح الغيب».

(٥) في مطبوع «فتوح الغيب»: «التنوير».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٧).

عائِدَ فِيهِ عَلَى الْمَوْصُولِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنْ ﴿أَعَدَّتْ﴾ جَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ وَلَيْسَتْ صِلَةً وَلَا حَالًا، فَحِينَئِذٍ يَسُوعُ عَطْفُ (وَبُشِّرَ) عَلَيْهَا.

قوله: «والبشارة: الخبر السار»: شرطه أن يكون صدقًا، نبّه عليه في الحاشية المشار إليها، وهو منصوص في كتب الفقه^(١).

قوله: «فإنه يظهر أثر السرور في البشارة»:

قال الراغب: وذلك أن النفس إذا سرّت انتشر الدّم انتشار الماء في الشجرة^(٢). وفي الحاشية المشار إليها: البشارة مُسْتَقَّةٌ مِنْ تَغْيِيرِ الْبَشَرَةِ لِمَا يَرُدُّ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ مُشْتَرَكٌ فِي خَيْرِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، غَيْرَ أَنْ عُرِفَ الْإِسْتِعْمَالُ خَصَّصَهُ بِالْخَيْرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ اسْتَعْمَلَ عَلَيْهِ الْوَضْعُ اللَّغْوِيُّ فَيَكُونُ حَقِيقَةً لَعَةً وَمَجَازًا عُرْفًا.

قوله: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فَعَلَى التَّهْكُمِ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: أَي: هُوَ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ التَّهْكُمِيَّةِ، اسْتِعَارَ الْبَشَارَةَ لِلنَّذَارَةِ بِوَاسِطَةِ اشْتِرَاكِ الضَّادَيْنِ مِنْ حَيْثُ اتَّصَافُ كُلِّ بِمُضَادَّةٍ صَاحِبَتِهَا، فَنَزَلَتْ الْبَشَارَةُ مَنْزِلَةَ النَّذَارَةِ، ثُمَّ قِيلَ عَلَى التَّبَعِيَّةِ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ بَدَلًا: فَأَنْذَرَهُمْ^(٣).

قوله: «أَوْ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ»:

تَعِجَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الثَّانِي لَا تَهْكُمُ فِيهِ.

(١) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٨ / ١٧١).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: بشر).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢ / ٣٤٧).

قوله: «مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ»؛ أي: التي استُعْمِلَتْ مِنْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، فكأنَّها لَيْسَ لَهَا مَوْصُوفٌ.

قوله:

«كَيْفَ الْهَجَاءُ وَمَا تَنَفَّكَ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَأَمْ بَظْهَرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي»

هو لِلْحُطَيْيَةِ^(١).

قال ابن الأثير في «الكامل»: «إِنَّ النُّعْمَانَ دَعَا بِحَلَّةٍ مِنْ حُلَلِ الْمُلُوكِ، وَقَالَ لِلْوَفُودِ وَفِيهِمْ أَوْسُ بْنُ حَارِثَةَ بْنِ لَأَمْ الطَّائِيَّ: احْضَرُوا فِي غَدٍ فَإِنِّي مُلِيسُ هَذِهِ الْحَلَّةِ أَكْرَمَكُمْ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ حَضَرُوا إِلَّا أَوْسًا، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْمِرَادُ غَيْرِي فَأَجْمَلُ الْأَشْيَاءِ بِي أَنْ لَا أَحْضَرَ، وَإِنْ كُنْتُ الْمِرَادُ فَسَأُطَلَّبُ، فَلَمَّا جَلَسَ النُّعْمَانُ وَلَمْ يَرَ أَوْسًا طُلِبَ وَقِيلَ: احْضَرْنَا مِمَّا خِفْتَ، فَحَضَرَ وَأَلْبَسَ الْحَلَّةَ، فَحَسَدَهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِهِ وَقَالُوا لِلْحُطَيْيَةِ: أَهْجُهُ وَلَكَ ثَلَاثُ مِائَةٍ، فَقَالَ: كَيْفَ الْهَجَاءُ... الْبَيْتِ^(٢).

قال الطَّيِّبِيُّ: «تَنَفَّكَ»: تَزَالُ، وَ«بَظْهَرِ الْغَيْبِ» حَالٌ؛ أَي: مُلْتَبِسًا بِالْغَيْبِ؛ أَي: غَائِبِينَ، وَالظَّهَرُ مُقَعَّمٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْغَيْبِ، وَ«تَأْتِينِي» خَيْرٌ «تَنَفَّكَ»^(٣).

قوله: «وَاللَّامُ فِيهَا لِلْجَنَسِ»:

قال أَبُو حَيَّانٍ: أَي: لَا لِلْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ الْمُؤْمِنُ جَمِيعَ الصَّالِحَاتِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ «أ»: «وَأَسْمُهُ جُرُولُ بْنُ أَوْسٍ، وَيُقَالُ: بْنُ مَالِكِ الْعَبْسِيِّ، يَكْنَى أَبَا مُلَيْكَةَ وَلَقِبَ بِالْحُطَيْيَةِ لِقَصْرِه وَقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ مُحْطُوءَ الرَّجْلِ وَهِيَ الَّتِي لَا أُخْمَصُ لَهَا».

(٢) انْظُرْ: «الْكَامِلُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (١/ ٥٦٠)، وَ«حَاشِيَةُ الطَّيِّبِيِّ» (٢/ ٣٤٩)، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ.

(٣) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الطَّيِّبِيِّ» (٢/ ٣٤٨).

قوله:

«كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ مِنَ النَّوَاضِحِ نَسْقِي جَنَّةَ سُحُفَا»

هو لزهير بن أبي سلمى، الغَرَبَانِ: تَنْبِيهُ غَرْبٍ وهي الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ^(١)، والمُقْتَلَةُ: النَّاقَةُ الْمَرْتَاضَةُ الْمُذَلَّلَةُ^(٢)، والنَّوَاضِحُ: الإِبِلُ التي يُسْقَى عليها: جمعُ نَاضِحٍ^(٣).

قال الطَّبِيُّ: وتخصيصُ النَّوَاضِحِ والمُقْتَلَةُ لَأَنَّهَا تُخْرَجُ الدَّلْوُ مِلَانً، بخلاف الصَّعْبَةِ فَإِنَّهَا تَنْفَرُ فَيَسِيلُ الْمَاءُ مِنْ نَوَاحِي الْغَرْبِ فلا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا صُبَابَةٌ، والسُّحُفُ: جمعُ سَحَوْقٍ، وهي النَّخْلَةُ الطَّوِيلَةُ، وأَرَادَ بِالْجَنَّةِ النَّخْلَ لِأَنَّهَا أَحْوَجُ إِلَى الْمَاءِ، والطَّوَالُ مِنْهَا أَكْثَرُ حَاجَةً مِنَ الْقَصَارِ، وفي قوله: «فِي غَرْبِي» تَجْرِيدِيَّةٌ، وهو خبرُ «كَأَنَّ»^(٤).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدين: جعلُ عَيْنَيْهِ فِي الْغَرْبَيْنِ دُونَ أَنْ يَجْعَلَهُمَا غَرْبَيْنِ كَنَايَةٌ لَطِيفَةٌ، كَأَنَّ مَا يَنْصَبُّ فِي الْغَرْبَيْنِ يَنْصَبُّ مِنَ الْعَيْنَيْنِ، انتهى.

وأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَانْفَرَقَا وَعَلَّقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسَاءَ مَا عَلَقَا
وَأَخْلَفْتُكَ ابْنَةُ الْبَكْرِيِّ مَا وَعَدْتُ فَأَصْبَحَ الْحَبْلُ مِنْهَا وَاهِيَا خَلَقَا
وَفَارَقْتُكَ بَرَهْنٍ لَا فِكَاكَ لَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى رَهْنُهَا غَلَقَا^(٥)

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غرب).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٩ / ٦٢).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: نضح).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٥٣ - ٣٥٤).

(٥) انظر: «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للأعلام الشنتمري (ص: ٥٠).

قوله: «ثم دار الثواب»:

قال الطَّبِيُّ: فهو من منقولة شرعية على سبيل التغليب^(١).

قوله: «لأن الجنان على ما ذكره ابن عباس سبع»: لم أف عليه^(٢).

﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾؛ أي: من تحت أشجارها كما تراها جارية تحت الأشجار النابتة على شواطئها، وعن مسروق: أنهار الجنة تجري في غير أخذود.

واللام في ﴿الْأَنْهَارُ﴾ للجنس، كما في قولك: لفلان بستان فيه الماء الجاري، أو للعهد والمعهود هي الأنهار المذكورة في قوله تعالى: ﴿أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ الآية [محمد: ١٥].

و(النهر) بالفتح والسكون: المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر؛ كالنيل والفرات، والتركيب للسعة، والمراد بها: ماؤها، على الإضمار، أو على المجاز، أو المجاري أنفسها وإسناد الجري إليها مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا﴾ صفة ثانية لـ ﴿جَنَّاتٍ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف، أو جملة مستأنفة كأنه لما قيل: ﴿أَنْ لَمْ جَنَّاتٍ﴾ وقع في خلد السامع: أثمارها مثل ثمار الدنيا أو أجناس أخر؟ فأزيح بذلك.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٥).

(٢) عزاه الراجب الأصفهاني في «تفسيره» (١/ ١٢٣) إلى ابن عباس، وعزاه الحليمي في «المنهاج»

(٤٧٧) إلى وهب وغيره باختلاف في بعض أسماء الجنان.

و﴿كَلَّمَآ﴾ نصبٌ على الظرف، و﴿رُزِقُوا﴾ مفعولٌ به، و﴿مِنْ﴾ الأولى والثانية للابتداء واقعتان موقع الحال، وأصل الكلام ومعناه: كُلَّ حِينٍ - أَوْ مَرَّةً^(١) - رُزِقُوا رزوقاً مبتدأ من الجنَّات مبتدأ من ثمرة، قيَّد الرزق بكونه مبتدأ من الجنَّات، وابتداءً منها بابتدائه من ثمرة، فصاحبُ الحال الأولى ﴿رُزِقَا﴾، وصاحبُ الحال الثانية ضميرُهُ المستكنُّ في الحال.

ويحتملُ أَنْ يَكُونَ ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ بياناً تقدَّم كما في قولك: رأيتُ منك أسداً. و﴿هَذَا﴾ إشارةٌ إلى نوعٍ ما رزقوا؛ كقولك مشيراً إلى نهرٍ جارٍ: هذا الماء لا ينقطع، فإنَّكَ لا تعني به العينَ المشاهدةَ منه، بل النوعَ المعلومَ المستمرَّ بتعاقبِ جريانه^(٢) وإنْ كانت الإشارةُ إلى عينه، فالمعنى: هذا مثلُ الذي، ولكنْ لَمَّا استَحْكَمَ الشَّبهُ بينهما جعلَ ذاته ذاته؛ كقولك: أبو يوسفَ أبو حنيفةً.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾: من قبلِ هذا في الدُّنيا، جعلَ ثمرَ الجنةِ من جنسِ ثمرِ الدنيا لتميلَ النفسُ إليه أوَّلَ ما رأت؛ فإنَّ الطَّبَّاعَ^(٣) مائلةٌ إلى المألوفِ متفِّرةٌ عن غيره، ويتبيَّنُ لها مزيَّتُهُ وكنهُ النعمةِ فيه، إذ لو كانَ جنساً لم يُعهَدَ ظُنٌّ أَنَّهُ لا يكونُ إلَّا كذلك.

أو في الجنةِ لأنَّ طعامَهَا متشابهُ الصورةِ، كما حُكي عن الحسنِ: أَنَّ أَحَدَهُم يُوْتَى بالصَّخْفَةِ فيأكلُ منها، ثم يُوْتَى بأُخْرَى فيراها مثلَ الأولى فيقولُ ذلك، فيقولُ الْمَلِكُ: كُلْ فَاللَّوْنُ وَاحِدٌ وَالطَّعْمُ مُخْتَلِفٌ.

(١) «أو مرة» من (خ).

(٢) في (ت): «جزياته»، وفي (أ): «جزياته». والمثبت من (خ) ونسخة في هامش (أ).

(٣) في (أ): «الطباع».

أَوْ لِمَا رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِيَتَنَاوَلَ الثَّمَرَةَ لِيَأْكُلَهَا فَمَا هِيَ وَاصِلَةٌ إِلَى فِيهِ حَتَّى يَبْدَلَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِثْلَهَا»، فَلَعَلَّهُمْ إِذَا رَأَوْهَا عَلَى الْهَيْئَةِ الْأُولَى قَالُوا ذَلِكَ.

وَالأَوَّلُ أَظْهَرَ لِمَحَافَظَتِهِ عَلَى عَمُومٍ ﴿كُلَّمَا﴾، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَرْدِيدِهِمْ هَذَا الْقَوْلَ كُلَّ مَرَّةٍ رَزَقُوا، وَالِدَاعِي لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ فَزُطُّ اسْتِغْرَابِهِمْ وَتَبَجُّحِهِمْ^(١) بِمَا وَجَدُوا مِنْ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ فِي اللَّذَّةِ وَالتَّشَابُهِ الْبَلِيغِ فِي الصُّورَةِ.

﴿وَأَتَوْا بِهِمْ مُتَشَبِهًا﴾ اعْتَرَضَ يُقَرِّرُ ذَلِكَ، وَالضَّمِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ رَاجِعٌ إِلَى مَا رَزَقُوا فِي الدَّارَيْنِ، فَإِنَّهُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَلَّهِ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] أَي: بِجَنَسِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَعَلَى الثَّانِي إِلَى الرِّزْقِ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّشَابُهُ هُوَ التَّمَاثُلُ فِي الصِّفَةِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ بَيْنَ ثَمَرَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ مِنْ أَطْعَمَةِ الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ.

قُلْتُ: التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ فِي الصُّورَةِ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَسْمِ دُونَ الْمَقْدَارِ وَالطَّعْمِ، وَهُوَ كَافٍ فِي إِطْلَاقِ التَّشَابُهِ.

هَذَا وَإِنَّ لِلْآيَةِ مَحْمَلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ مُسْتَلَذَّاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي مُقَابَلَةِ مَا رَزَقُوا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمَعَارِفِ وَالطَّاعَاتِ مُتَفَاوِتَةٌ فِي اللَّذَّةِ بِحَسَبِ تَفَاوُتِهَا^(٢)، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾^(٣) أَنَّهُ ثَوَابُهُ، وَمِنْ تَشَابُهِمَا تَمَاثُلُهُمَا فِي

(١) فِي هَامِش (خ): «بَجِمْ قَبْلَ الْحَاءِ الْفَرْحَ وَالسُّرُورَ». وَكَذَا كَتَبَ فَوْقَهَا فِي (ت).

(٢) فِي (خ): «تَفَاوُتُهُمَا».

(٣) «مِنْ قَبْلُ»: لَيْسَ فِي (ت).

الشَّرَفِ والمَزِيَّةِ وعلوَّ الطَّبَقَةِ فيكونُ هذا في الوعدِ نظيرَ قوله: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ في الوعيدِ.

قوله: «وعن مسروق: أنهارُ الجنةِ تجري في غيرِ أُحدودٍ»:

أخرجه ابنُ المباركِ وهنادٌ في «الزهد»، وابنُ جرير، والبيهقي في «البعث»^(١).

والأُحدودُ: شقٌّ مُستطيلٌ في الأرضِ، قاله في «الصحيح»^(٢).

قوله: «واللَّامُ في الأنهارِ للجنسِ»:

قال الطَّبِيُّ: لِيُشِيرَ بِهِ^(٣) إِلَى مَا هُوَ حَاضِرٌ فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ حَاضِرًا فِي الذَّهْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَظِيمَ الْخَطَرِ مَعْقُودًا بِهِ الْهَمَمُ؛ أَيْ: تِلْكَ الْأَنْهَارُ الَّتِي عَرَفَتْ أَنَّهَا النِّعْمَةُ الْعُظْمَى وَاللَّذَّةُ الْكُبْرَى، فَإِنَّ الرِّيَاضَ - وَإِنْ كَانَتْ أَنْتَ شَيْءٌ - لَا تَبْهِجُ الْأَنْفُسَ حَتَّى تَكُونَ فِيهَا الْأَنْهَارُ^(٤).

قوله: «أو للعهدِ، والمعهودُ هي الأنهارُ المذكورةُ في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ مِنْ مَلَأَ غَيْرِ سِنٍ﴾ الآية»:

قال الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ ابنُ عَقِيلٍ: هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقَدُّمِ نَزُولِ آيَةِ الْقِتَالِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَدْ قَالَ عِكْرَمَةُ: إِنَّ الْبَقْرَةَ أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ^(٥).

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤٩٠)، وهناد في «الزهد» (٩٥)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٣٨٤)،

والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٩٢).

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: خدد).

(٣) أي: باللام، وفي «فتوح الغيب»: «بها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٥٩).

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٣ / ٩).

وقال الشيخ سعد الدين: إنما يصح هذا لو ثبت سبقها في الذكر.

قال: ومع ذلك لا يخفى بُعد مثل هذا العهد.

قوله: «والنهر بالفتح والسكون»:

زاد في «الكشاف» أن الفتح اللغة العالية^(١).

قال الطيبي: أي: الفصيحة التي كثر استعمالها في كلام الفصحاء^(٢).

قوله: «والتركيب للسعة»:

قال القطب: فإن النهار اسم لظوء واسع ممتد من طلوع الشمس إلى غروبها، والإنهار: الإساءة سعة وكثرة، وأنهر الطعن: وسع، واستنهر الشيء: اتسع، والمنهرة^(٣): فضاء يكون بين أفنية القوم يلقون فيها كناساتهم.

قوله: «كَلَّمَارِزِقُوا» صفة ثانية لـ «جَنَّتِ»، أو خبر مبتدأ محذوف، أو جملة مستأنفة.. «إلى آخره:

قال أبو حيّان: الأحسن في هذه الجملة أن تكون مُستأنفة لا موضع لها من الإعراب، فإنه لما ذكر أن لهم جنات صفتها كذا، هجس في النفوس - حيث ذكرت الجنة - الحديث عن ثمار الجنات وأحوالها، فقبل لهم: «كَلَّمَارِزِقُوا مِنْهَا»

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٨)، وهذا القول الذي اعتمده المصنف هو ثاني قولين نقل الطيبي أولهما من «المغرب» للمطرزي (ص ٣٢٧): أن العالية ما فوق نجد إلى تهامة، وهذا القول سار عليه كثير من أهل اللغة منهم الجوهري في «الصحاح» (مادة: علا)، وابن سيده في «المحکم» (٢/ ٣٥٣)، وكرره في عدة مواضع من كتابه، وعزاه في «المخصص» (٣/ ٣١٠) إلى أبي عبيد.

(٣) في النسخ الخطية: «النهرة»، والمثبت من «جمهرة اللغة» (٢/ ٨٠٧)، و«الصحاح» و«اللسان» (مادة: نهر).

شَمْرَةٍ زَرْقًا، وَأَجِيزَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ: نَصَبٌ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهَا صِفَةً لِلجَنَّاتِ، أَوْ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ عَائِدٌ عَلَى الْجَنَّاتِ؛ أَيْ: هِيَ ﴿كَلَّمَارُزُقُوا مِنْهَا﴾، أَوْ عَائِدٌ عَلَى ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ أَيْ: هُمْ كَلَّمَارُزُقُوا، وَالْأَوَّلَى: الْوَجْهَ الْأَوَّلُ؛ لِاسْتِقْلَالِ الْجُمْلَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْوَجْهَيْنِ الْآخِرَيْنِ تَتَقَدَّرُ بِالْمَفْرَدِ، فَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَوْ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ.

وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تَقْدِيرُهُ: مَرُزُوقِينَ عَلَى الدَّوَامِ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهُمْ وَقْتُ التَّبَشِيرِ لَمْ يَكُونُوا مَرُزُوقِينَ عَلَى الدَّوَامِ.

وَأَجَازَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿جَنَّاتٍ﴾؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ قَدْ وُصِفَتْ بِقَوْلِهِ: ﴿تَجْرَى﴾ فَقَرُبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(١)، وَيُؤْوَلُ أَيْضًا إِلَى الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مُصَاحَبَةً، فَلِذَلِكَ اخْتَرْنَا فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ، انْتَهَى^(٢).

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَىهَا: فِي كَوْنِهَا خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ إِشْكَالًا، وَذَلِكَ أَنَّ ﴿كَلَّمَارُ﴾ هُنَا ظَرْفِيَّةٌ وَالتَّقْدِيرُ: كُلَّ زَمَنِ رَزُقُ يَتَجَدَّدُ لَهُمْ، وَ(كَلَّ) مَنْصُوبَةٌ انْتِصَابَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْ جَنَّةٍ إِنَّمَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْمَصْدَرِ، فَفِي تَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ عَسْرٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قَوْلُهُ: (أَوْ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ)؛ أَيْ: هُمْ أَوْ هِيَ، لَا: شَأْنُهَا؛ لِعَدَمِ الْعَائِدِ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ الْجُمْلَةَ خَيْرٌ عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فَلَا يَكُونُ الْمَحذُوفُ شَأْنًا بَلْ هِيَ بِمَعْنَى الْقِصَّةِ وَالشَّأْنِ.

(١) انظر: «البيان» لأبي البقاء (١/ ٤٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٣ - ٣١٤).

قال: وهامنا بحثٌ وهو أنَّ الجملة المحذوفة المُبتدأ إمَّا أن تُجعل صِفةً أو استثناءً فاعتبارُ الضميرِ لَغَوٌ، وإمَّا أن تكونَ كلاماً مُبتدأً غيرَ صِفةٍ ولا استثناءٍ فلتكن بدونِ اعتبارٍ^(١) الحذفِ كذلك.

قوله: «وَقَعَ فِي خَلَدِ السَّامِعِ» بفتح الحاءِ المُعجَمَةِ واللامِ؛ أي: في قلبه ورُوعه.
قوله: «وَمِنْ» الأولى والثانيةُ للابتداءِ واقعتانِ مَوْقِعَ الحالِ: الذي ذكرهُ صاحبُ «الكشاف»، أنَّهما على هذا الوجه - أي: كونُهما لابتداءِ الغاية - مُتعلَّقتانِ بـ ﴿رُزِقُوا﴾^(٢).

قال أبو حَيَّان: (مِنْ) في قوله: ﴿مِنْهَا﴾ لابتداءِ الغايةِ، وفي ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ كذلك؛ لأنَّه بدلٌ مِنْ قوله: ﴿مِنْهَا﴾ أعيدَ معه حرفُ الجرِّ، وِكِلتاها مُتعلَّقٌ بـ ﴿رُزِقُوا﴾ على جِهَةِ البَدَلِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَقْتَضِي حرفيَّ جَرٍّ في معنى واحدٍ إلا بالعطفِ أو على طريقةِ البَدَلِ، وهذا البَدَلُ هو مِنْ بدلِ الاشتمالِ^(٣).

قوله: «ويَحْتَمِلُ أن يكونَ ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ بياناً تَقَدَّمَ كما في قولك: رأيتُ مِنْكَ أَسْداً»:

قال الطَّبِيبِيُّ: يعني: هو من بابِ التَّجْرِيدِ، وهو أن يُنْتَزَعَ مِنْ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فيها إِيهاماً لِكَمالِها فيه؛ كَأَنَّكَ جَرَّدْتَ مِنَ الْمُخاطَبِ شَيْئاً يَشْبهُ الْأَسَدَ وهو نَفْسُهُ، كَذَا هُنَا، جُرِّدَ لَهُ مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقٌ، وهو هِي، فَيَكُونُ ﴿رِزْقاً﴾ أَخَصَّ مِنْ ﴿ثَمَرَةٍ﴾؛ لأنَّ الثَّمَرَ ذَاتٌ أَوْصافٍ فَانْتَزَعَ مِنْهَا وَصْفُ الْمَرْزُوقَةِ؛ أي: التي يَقَعُ الْأَكْلُ عَلَيْهَا؛

(١) في (ز) و(س): «فلتكن باعتباراً»، والمثبت من (ف) و«حاشية التفنازاني» (و ٦٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (١ / ١٩٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٣١٤).

لكمالِ هذا المعنى فيه، فالرَّزْقُ على هذا مخرجٌ من قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ وعلى الأولِ بالعكس^(١).

وقال القطبُ بعد تقديره: ليت شعري إذا حَمَلَ ﴿مِنْ﴾ هنا على البيانِ لمْ جَعَلَ الأسلوبَ مِنَ التجريدِ؟! فإنه يجوزُ بل يظهرُ أَنَّ ﴿رِزْقًا﴾ مُبْهَمٌ يُفَسِّرُهُ الثَّمَرَةُ؛ أي: الرِّزْقُ الذي هو الثَّمَرَةُ، لا كما في قولك: (أنفقتُ من الدراهم ألفاً) فإنه ليسَ مِنَ أسلوبِ التجريدِ.

وقال الشيخُ أكملُ الدِّينِ بعدَ حكايته: الظاهرُ أَنَّهُ لا مانعَ مِنْ ذلك في مواردِ (مِنْ) البيانيةِ كُلِّها، فإنه يجوزُ أن يُقالَ في قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]: إِنَّ الْأَوْثَانَ بَلَغَتْ فِي صِفَةِ النَّجَاسَةِ بَحِيثٌ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّدَ مِنْهَا رِجْسٌ، وكذلك الدَّرَاهِمُ بَلَغَتْ فِي الْإِنْفَاقِ كَثْرَةً يُمْكِنُ أَنْ يُجَرَّدَ مِنْهَا نِهَائِيَّةُ مَرَاتِبِ الْعَدَدِ، وإذا كانَ ذلك أَمْرًا اِعْتِبَارِيًّا لَا يَسْتَلْزِمُ مُحَالًا لَمْ يُسْتَبَعْدْ جَوَازُهُ^(٢).

وقال أبو حَيَّان: أَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ بَيَانًا كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ مِنْكَ أَسَدًا) تريدُ: أَنْتَ أَسَدٌ^(٣)، وَكَوْنُ (مِنْ) لِلْبَيَانِ لَيْسَ مَذْهَبَ الْمُحَقِّقِينَ، بَلْ تَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثَبَتْ ذَلِكَ، وَلَوْ قَرَضْنَا مَجِيئَهَا لِلْبَيَانِ لَمَّا صَحَّ تَقْدِيرُهَا لِلْبَيَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ (مِنْ) لِلْبَيَانِ قَدَرُوا بِمُضْمَرٍ وَجَعَلُوهُ صَدْرًا لِمَوْصُولٍ صِفَةٍ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ نَحْوُ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أَي: الرِّجْسَ الذي هو الْأَوْثَانُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَكْرَةٌ فَهُوَ يَعُودُ عَلَى تِلْكَ النِّكَرَةِ نَحْوُ: مَنْ يَضْرِبُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٢٨/١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٦).

من رجل؛ أي: هو رجل^(١)، و(من) هذه ليس قبلها ما يصلح أن يكون بياناً لا نكرة ولا معرفة إلا إن كان يتمحل لذلك أنها بيان لما بعدها، وأن التقدير: كلما رزقوا منها رزقاً من ثمرة، فتكون (من) مبيّنة لـ(رزق)؛ أي: رزقاً هو ثمرة، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، فهذا ينبغي أن يُنزه كتاب الله عن مثله، وأمّا: (رأيت منك أسداً) ف(من) لا ابتداء الغاية، انتهى^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: أمّا جعل هذا البيان على منهاج: (رأيت منك أسداً) فمبني على أن (من) البيانية عنده راجعة إلى ابتداء الغاية، فلا بد من اعتبار التجريد بأن يُتزع من المخاطب أسدٌ ومن الثمرة رزقٌ.

قوله: «وهذا إشارة إلى نوع ما رزقوا»: هو متأثّر على الوجهين: كون (من) للابتداء، وكونها بياناً.

قوله: «وإن كانت الإشارة إلى عينه»: «إن» هنا وصلية من تنمّة ما قبله على ما يفهمه إيراد الطيبي^(٣).

وقوله: «فالمعنى» متفرّع على قوله: «وهذا إشارة إلى نوع ما رزقوا» ولم يذكر المصنّف الوجه الآخر الذي ذكره صاحب «الكشاف» على البيان، وهو أنه يحتمل أن يكون إشارة إلى المفرد والشخص^(٤).

(١) في النسخ: «هو من رجل»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٤).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٣٦٣/ ٢)، ويعني المصنف بذلك أن قوله: «وإن كانت الإشارة إلى عينه» تابع لما سبق من الكلام وليس استثناءً جديداً.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٦).

قوله: «فالمعنى: هذا مثل الذي»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّمَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ (هَذَا) إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ الوَصْفُ كَانَ إِشَارَةً إِلَى المحسوسِ الحَاضِرِ وَهُوَ الذَّاتُ الجَزِئِيَّةُ لَا المَاهِيَّةُ الكُلِّيَّةُ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: هَذَا النُّوعُ كَذَا، فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ.

قوله: «ولكن لما استَحَكَمَ الشَّبهُ بَيْنَهُمَا جُعِلَ ذَاتُهُ ذَاتَهُ»:

قَالَ الطَّبَّيُّ: أَيُّ: هُوَ تَشْبِيهٌُ بِحَذْفِ الْأَدَاةِ، وَوَجْهُهُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَسَدٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: لَمَّا اتَّحَدَا فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ تَغَايَرَا فِي الْعَدَدِ صَحَّ أَنْ يَقَالَ: هَذَا هُوَ ذَاكَ؛ لِأَنَّ الْوَحْدَةَ النَّوعِيَّةَ لَا يُنَافِيهَا الْكَثْرَةُ بِالشَّخْصِ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ»: الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «هَذَا» إِلَى النَّوعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ.

قَالَ الطَّبَّيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِمِثْلِهَا﴾ يُحَوِّجُهُ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَضَ يَقَرُّرُ أَمْرَ الْمُعْتَرِضِ فِيهِ أَوْ حَالٌ مُقَيَّدٌ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: الْإِشَارَةُ الْحَسِيَّةُ إِلَى النَّوعِ غَيْرُ مُتَصَوِّرَةٍ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِ فِي الْخَارِجِ، فَبَطَلَ قَوْلُ صَاحِبِ «الْفَرَائِدِ»، وَالْإِشَارَةُ إِلَى الشَّخْصِ وَإِرَادَةُ النَّوعِ مُجَازٌ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ يَسْتَلْزِمُهُ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَشْبِيهٌُ بَلِغٌ بِحَذْفِ الْأَدَاةِ وَوَجْهِ الشَّبهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتُوا بِمِثْلِهَا﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ فَصَارَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ مُتَعَيِّنًا^(٣).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٥٩)، ونقله المصنف عن الطيبي.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦٣).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٢٨/ ب).

وقال أبو حيان: إنما احتيج إلى هذا الإضمار لأن الحاضر بين أيديهم في ذلك الوقت يستحيل أن يكون عين الذي تقدم^(١).

قوله: «مَزَيْتُهُ»: في «الصحيح»: المَزِيَّةُ: الفضيلة، ولا يُبنى منها فعل^(٢)، وفي حاشية «الصحيح»: يقال: أَمَزَيْتُهُ عليه؛ أي: فَضَّلْتُهُ^(٣).

وفي «الأساس»: تَمَزَيْتَ علينا: تَفَضَّلْتَ؛ أي: رأيت لك الفضل علينا، ومَزَيْتُ فلاناً: فَضَّلْتُهُ^(٤).

قوله: «حُكِيَ عن الحسن: أن أحدهم يُؤتى بالصحفة فيأكل منها، ثم يُؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى، فيترك ذلك، فتقول الملائكة: كُلْ فاللون واحد والطعم مُخْتَلِفٌ»:

أخرجه ابن جرير عن يحيى بن أبي كثير بهذا اللفظ^(٥)، والصَّحْفَةُ كالقَصْعَةِ، والجمع: صِحَافٌ^(٦).

قوله: «رُويَ أنه عليه السلام قال: «والذي نفسُ مُحَمَّدٍ بيده إنَّ الرَّجُلَ مِن أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيَتَنَاوَلُ الثَّمَرَ لِيَأْكُلَهَا فما هي واصلَةٌ إلى فيه حتَّى يبدلَ اللهُ مكانَهَا مثْلَهَا».

أخرجه ابن جرير عن أبي عبيدة موقوفاً^(٧)، وفي «المستدرک» من حديث ثوبان

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٥).

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: مزأ).

(٣) ذكره في «اللسان» (مادة: مزأ) عن ابن الأعرابي، ولم أقف عليه فيما طبع من «التنبيه والإيضاح» لابن بري.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (٢/ ٢١١)، وانظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦٤).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦٧).

(٦) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: صحف).

(٧) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٦).

مرفوعاً: «لا يَنْزِعُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ ثَمَرِهَا شَيْئًا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِثْلَهَا»، وقال: صحيحٌ على شرطِ الشَّيْخَيْنِ^(١).

قوله: «والأَوَّلُ أَظْهَرُ لمَحَافِظَتِهِ على عَمُومٍ ﴿كُلَّمَا﴾ فَإِنَّهُ يَدُلُّ على تَرْدِيدِهِمْ هذا القَوْلَ كُلَّ مَرَّةٍ رُزِقُوا»: فلا يَصِحُّ في الوجهِ الثَّانِي هذا القَوْلُ إذا أُتُوا به أَوَّلَ مَرَّةٍ. قلتُ: وعندي أَنَّ الثَّانِي أَرْجَحُ؛ لأنَّ فيه تَوْفِيَةً بمعنى حَدِيثٍ تَشَابُهُ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، ومُوافَقَةً لقَوْلِهِ بعد: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾، فَإِنَّهُ في رِزْقِ الْجَنَّةِ أَظْهَرُ، وإِعَادَتُهُ إلى المَرْزُوقِ^(٢) في الدَّارَيْنِ لا يَخْفَى ما فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ، وسيأتي في كلامِ أَبِي حَيَّانِ إشارةٌ إلى ذلك.

قوله: «وَتَبَجُّهُمْ»: التَّبَجُّجُ: الفَرَحُ^(٣).

قوله: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾ اعْتِرَاضٌ:

قال القطبُ: الأَشْبَهُ أَنَّهَا من بَابِ التَّذْيِيلِ، وهو أَنْ يُعَقَّبَ الكلامُ بما يَشْتَمِلُ على معناه توكيداً لا محلَّ له من الإعرابِ.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قد جَوَّزَ بعضُ علماءِ المعاني وَقَوْعَهَا آخِرَ جُمْلَةٍ لا تَلِيهَا جُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا فيشْمَلُ التَّذْيِيلُ، وهو مُخْتَارُ صاحبِ «الكشاف»^(٤).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هذا على تَجْوِيزِ الاعتراضِ في آخِرِ الكلامِ، والأَكْثَرُونَ يُسَمُّونَهُ تَذْيِيلًا.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٨٣٩٠)، وهو قطعة من حديث طويل.

(٢) في (ز): «الرزق».

(٣) انظر: «شمس العلوم» لشوان الحميري (١/ ٤٣٤).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٠/ ب). وانظر: «الكشاف» (١/ ١٩٩).

قوله: «وَالضَّمِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ رَاجِعٌ إِلَى مَا رُزِقُوا فِي الدَّارَيْنِ فَإِنَّهُ»^(١) مدلولٌ عليه بقوله: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾:

قَالَ الطَّبِيُّ: أَي: الْمُسَبَّهُ وَالْمُسَبَّهُ بِهِ مُشْتَمِلَانِ عَلَى مَعْنَى الْمَرْزُوقِ فِي الدَّارَيْنِ؛ يَعْنِي: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ قَوْلِهِ: (هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا فِي الْآخِرَةِ مِثْلُ الَّذِي رُزِقْنَا فِي الدُّنْيَا) بِلَفْظٍ جَامِعٍ لَهُ أَنْ يَقُولَ: الْمَرْزُوقُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ فِي الْبَيَانِ يُسَمَّى بِالْكِنَايَةِ الْإِيمَائِيَّةِ، فَالضَّمِيرُ الْمَفْرَدُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَفْهُومِ الْوَاحِدِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ اللَّفْظَانِ، فَلَو رَجَعَ إِلَى الْمَلْفُوظِ - وَهُوَ الْمُسَبَّهُ وَالْمُسَبَّهُ بِهِ - لَقِيلَ: وَأَتُوا بِهِمَا^(٢).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: مَعْنَى الْكَلَامِ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ: هَذَا مِثْلُ الَّذِي رُزِقْنَاهُ، كَانَ قَدْ انطَوَى عَلَى ذِكْرِ الْمَرْزُوقَيْنِ مَعًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مِثْلُ حَاتِمٍ) كَانَ مُنطَوِيًّا عَلَى ذِكْرِ زَيْدٍ وَحَاتِمٍ^(٣).

قَالَ: وَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ غَيْرُ ظَاهِرِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى مَرْزُوقِهِمْ فِي الْآخِرَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ وَالْمُسَبَّهُ بِالَّذِي رُزِقُوهُ مِنْ قَبْلُ.

وَلِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ مُحَدَّثًا بِهَا عَنِ الْجَنَّةِ وَأَحْوَالِهَا، وَكَوْنُهُ يَخْبُرُ عَنِ الْمَرْزُوقِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَنَّهُ مُتَشَابِهٌ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْجَنَّةِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ.

مَعَ أَنَّهُ إِذَا فُسِّرَتِ الْقَبْلِيَّةُ بِمَا فِي الْجَنَّةِ نَعَيْنَ أَنْ^(٤) لَا يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَّا إِلَى الْمَرْزُوقِ

(١) فِي (س): «فَإِنْ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٢/ ٣٦٣).

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١/ ٣١٧).

(٤) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: «تَفْسِيرَانِ»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ».

في الجنة؛ كأنه قال: وأتوا بالمرزوق في الجنة مُشَابِهًا - ولا سِيَمًا إذا أُعْرِيت الجملة حالًا، إذ يصيرُ التَّقْدِيرُ قالوا: هذا مثلُ الذي رَزَقْنَا من قبلُ وقد أوتوا به مُشَابِهًا^(١) - أي: قالوا ذلك في هذه الحال، وكأنَّ الحاملَ على القولِ المذكورِ كونه أوتوا به مُشَابِهًا، ومجيءُ الجملةِ المصدَّرةِ بماضي حالًا وَمَعَهَا الواوُ على إضمارٍ قد جائزٌ في فصيحِ الكلام؛ قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ أي: وقد كُنْتُمْ.

وكذلك لا يَسْتَقِيمُ عودُهُ إلى المرزوق في الدارين إذا كانت الجملةُ معطوفةً على قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك يَسْتَحِيلُ أن يكونَ ماضيًا معنًى؛ لأنَّ ما في حَيْزِ ﴿كُلَّمَا﴾ والعاملُ فيها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مُسْتَقْبَلُ المعنى وإن كان ماضيَ اللفظ؛ لأنَّها لا تَخْلُو مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ.

ويجوزُ أن تكونَ الجملةُ مُسْتَأْنَفَةً تَضَمَّنَتْ الإخبارَ عن الإتيانِ بهذا الذي رَزَقوه مُشَابِهًا، ولا يظهرُ فيه أيضًا العَوْدُ إلى الدارين؛ لأنَّ هذه الجملَ مُحَدَّثٌ بها عن الجنةِ وأحوالِها^(٢)، انتهى.

قوله: «ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؛ أي: بجنسي الغنيِّ والفَقِيرِ»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: تَنْظِيرُهُ عودَ الصَّمِيرِ في قوله: ﴿وَأُتُوا بِهِ﴾ إلى ما رَزَقوه في الدنيا والآخرة، بقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وهاهنا القياسُ: وأتوا بهما مُشَابِهَيْنِ، فهو على عَكْسِ ما نَظَرَ به، غيرَ أنَّ في

(١) من قوله: «ولا سِيَمًا» إلى هاهنا ليس من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣١٧-٣١٨)، وفي نقل المصنف تقديم وتأخير فليراجع ثمة.

كلام «الكشاف» ما يجيب عن هذا السؤال؛ لأنه قال في آخر كلامه: ولو رجع الضمير إلى المتكلم به لقليل: (أولى به) ^(١).

فهذه الآية نظيرة تلك في أن كل واحدة منهما رجع الضمير فيها إلى المعنى لا إلى اللفظ، فقياس هذه أن يقال: وأتوا بهما، فقليل: ﴿بِهِ﴾ وقياس تلك أن يقال: به، فقليل: ﴿بِهِمَا﴾.

وكذا قال الطيبي: ونظيره في رجوع الضمير إلى المعنى دون اللفظ ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، إذ لو اعتبر اللفظ لقليل: (أولى به) على الأفراد؛ لأن الضمير في الشرط وهو ﴿إِنْ يَكُنْ﴾ راجع إلى المشهود عليه في قوله: ﴿شُهِدَ اللَّهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ﴾؛ أي: المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابق الشرط والجزاء، لكن لما كان المانع من الشهادة على الأقرباء غالباً: إما خوف الفقر عليهم إذا كانوا أغنياء، أو تضررهم بها إذا كانوا فقراء عم الصنفين بشئيه الضمير؛ أي: الله أعلم ^(٢) بجنس المتصنف بصفة الغنى وبنسب المتصنف بصفة الفقر سواء كان مشهوداً عليه أو غيره، وأعلم بمصالحه وبما ينفعه، فدخل في هذا العام المشهود عليه دخولاً أولياً، وهذا أيضاً كناية إيمائية؛ يدل على العموم قوله: (بجنس الغني والفقر) ^(٣)، انتهى.

قوله: «قال ابن عباس: ليس في الجنة من أطعمته الدنيا إلا الأسماء»:

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٧).

(٢) في حاشية الطيبي: «أولى».

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، ووقع في النسخ: «بجنس الغني والفقر»، والتصويب من

«الكشاف» (١/ ١٩٧)، ومثله عند البيضاوي والطيبي.

أخرجه مُسَدَّدٌ في «مسنده»، وهنَّادٌ في «الزهد»، وابنُ جرير، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، والبيهقيُّ في «البعث»^(١).

﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ مِمَّا يُسْتَقْدَرُ مِنَ النَّسَاءِ وَيُذَمُّ مِنْ أحوالهنَّ؛ كالحيض والدَّرنِ ودَنَسِ الطَّبيعَةِ وسُوءِ الخُلُقِ، فَإِنَّ التَّطْهِيرَ يَسْتَعْمَلُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْأَفْعَالِ.

وَقُرِئَ: (مُطَهَّرَاتٌ)^(٢) وهما لغتانِ فَصِيحَتانِ، يقال: النَّسَاءُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ، وَهُنَّ فاعلةٌ وفواعِلٌ قال:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ واستعجلتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ^(٣)

فالجمعُ على اللَّفْظِ، والإفرادُ على تَأْوِيلِ الجماعةِ.

و: (مُطَهَّرَةٌ) بتشديدِ الطَّاءِ وكسْرِ الهاءِ^(٤)، يعني^(٥): مُتَطَهَّرَةٌ.

(١) رواه هناد في «الزهد» (٣)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٣٩٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١ / ٢٠٠)، و«البحر» (١ / ٣٢٠)، عن زيد بن عليٍّ. وذكرها أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند تفسير هذه الآية عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٣٨٨)، ونسب فيه لسلمي بن ربيعة، وهو في الأصمعيات (ص: ١٦٢) منسوب لعلباء بن أرقم، ونسب لعمر بن قميئة بن سعد بن مالك، وهو في ذيل «ديوانه» (ص: ٧٦)، ونسبه القالي في «الأمالي» (١ / ٨١) لسلمي بن ربيعة أيضاً نقلاً عن الأصمعي. وقال البكري في «اللآلي» (١ / ٢٦٧): هكذا رواه أبو عليٍّ: سلمى، ولم يختلف الرواة أنه سلمى بضم السين وتشديد الباء، وهو سلمى بن ربيعة بن زبَّان بن عامر من بني ضَبَّةَ شاعر جاهلي.

(٤) انظر: «الكشاف» (١ / ٢٠٠)، و«البحر» (١ / ٣٢١)، عن عبيد بن عمير.

(٥) في (ت): «بمعنى».

و﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ أبلغ من طاهرة ومتطهرة؛ للإشعار بأن مطهراً طهرهنَّ، وليس هو إلا الله عزَّ وجلَّ.

و(الزَّوْجُ) يقال للذَّكَرِ والأنثى، وهو في الأصل لِمَا له قرينٌ من جنسه كزوج الخفِّ.

فإن قيل: فائدة المطعوم هو التغذي ودفع^(١) ضرر الجوع، وفائدة المنكوح التوالد وحفظ النوع، وهي مستغنى عنها في الجنة؟

قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تُشارك نظائرَها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات وتسمَّى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتَّمثِيلِ، ولا تشاركها في تمام حقيقتها حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتُفِيدَ عَيْنَ فائدتها.

﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دَائِمُونَ، والخُلْدُ والخلودُ في الأصل: الثباتُ المديدُ دَامَ أَمْ لَمْ يَدَمْ، ولذلك قيلَ للأثافي والأحجار: خوالد^(٢)، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دامَ حيًّا: خَلَدٌ^(٣)، ولو كانَ وَضَعُهُ^(٤) للدوامِ كانَ التقييدُ بالتأبيد في قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًّا، واستعماله حيث لا دوامَ كقولهم: (وقفٌ مخلَّدٌ) يوجبُ اشتراكًا أو مجازًا والأصلُ ينفيهما، بخلاف ما لو وضع

(١) في (خ): «ورفع».

(٢) قوله: «ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد»؛ لبقائها بعد دروس الأطلال، و«الأثافي» بمثناة: الأحجار التي تُنصَّب وتُجَعَّلُ القُدْرُ عليها، جمع أَثْفِيَّةٍ بضم الهمزة، وقد تُكسَّر، وذلك شاهد للخلود غير الدائم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩). وانظر: «الصحاح» (مادة: خلد)، و«القاموس» (مادة: ثفي).

(٣) وذلك الجزء هو قلب الإنسان فإن الإنسان لا ينفك عنه ما دام حيًّا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦).

(٤) في (خ): «وضع».

للأعم منه^(١) فاستعمل فيه بذلك الاعتبار^(٢) كإطلاق الجسم على الإنسان، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِن قَبْلِكَ الْخَلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ولكن المراد به الدوام هاهنا عند الجمهور؛ لما يشهد له من الآيات والسُنَنِ.

فإن قيل: الأبدان مركبة من أجزاء متضادة الكيفية معرضة للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال، فكيف يُعقل خلودها في الجنان؟

قلت: إنه تعالى يعيدها بحيث لا يعتورها الاستحالة، بأن يجعل أجزائها مثلاً متقاومة في الكيفية^(٣) متساوية في القوة، لا يقوى شيء منها على إحالة الآخر، متعاقبة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض كما يشاهد في بعض المعادن.

هذا، وإن قياس ذلك العالم وأحواله على ما نجده ونشاهده من نقص العقل وضعف البصيرة^(٤).

واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصّوراً على المساكن والمطاعم والمنايح على ما دلّ عليه الاستقراء، وكان ملاك ذلك كله الثبات والدوام فإن كل

(١) قوله: «والأصل»؛ أي: وهو وضع الخلود للثبات «يفيهما»؛ أي: الاشتراك والمجاز؛ لكونه موضوعاً للقدر المشترك بين الأمرين، فهو مشترك معنوي كما أشار إليه بقوله: «بخلاف ما لو وضع للأعم منه...»، وضمير «منه» و«فيه» راجع إلى ما لا دوام له، المفهوم من قوله: «حيث لا دوام»، ويجوز رجوعه إلى ما له دوام. «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٣٩).

(٢) قوله: «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. (ز). وقال شيخ زاده: أي: باعتبار كونه للأعم. وكذا قال القنوي. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٤٣٦)، و«حاشية القنوي» (٢/٥١٦).

(٣) قوله: «بأن يجعل أجزائها مثلاً متقاومة في الكيفية»؛ أي: بأن يجعل أجزائها بحيث تقاوم كيفية كل جزء كيفية الأجزاء الباقية ولا تتفعل عنها. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٤٣٧).

(٤) قوله: «من نقص العقل وصرف البصيرة» خبر «إن». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٤٠).

نَعِم^(١) جَلِيلَةٌ إِذَا قَارَنَهَا خَوْفُ الزَّوَالِ كَانَتْ مُنْغَصَّةً غَيْرَ خَالِيَةٍ^(٢) مِنْ شَوَائِبِ الْأَلَمِ = بَشَّرَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَا، وَمَثَلُ مَا أَعَدَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ بِأَبْهَى مَا يَسْتَلْذُّ بِهِ مِنْهَا، وَأَزَالَ عَنْهُمْ خَوْفَ الْفَوَاتِ بِوَعْدِ الْخُلُودِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى كَمَالِهِمْ فِي التَّنْعَمِ وَالشُّرُورِ.

قوله: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ مما يُسْتَقْدَرُ مِنَ النِّسَاءِ وَيَذُمُّ مِنْ أَحْوَالِهِنَّ كَالْحَيْضِ وَالْدَّرَنِ وَدَنْسِ الطَّبَعِ وَسُوءِ الْخَلْقِ .. إلى آخره.

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مَعْنَى تَطْهِيرِهِنَّ مِمَّا ذُكِرَ: أَنَّهَا مُنْزَهَةٌ عَنْ ذَلِكَ مُبْرَأَةٌ عَنْهُ بِحَيْثُ لَا يَعْزِضُ لِهِنَّ لَا التَّطْهِيرُ الشَّرْعِيُّ بِمَعْنَى إِزَالَةِ النَّجَسِ الْحِسِّيِّ أَوْ الْحُكْمِيِّ كَمَا فِي الْغُسْلِ عَنِ الْحَيْضِ لِيَلْزَمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، نَعَمْ فِي إِطْلَاقِ التَّطْهِيرِ تَشْبِيهٌُ لِلدَّنَسِ بِالْأَقْدَارِ وَالْأَحْدَاثِ.

قوله:

«وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ»

قال المرزوقي في «شرح الحماسة»: «العذارى»: جمع عذراء، يقول: إذا أبكارُ النساءِ صَبَرَتْ عَلَى دُخَانِ النَّارِ حَتَّى صَارَ كَالْقِنَاعِ لَهَا وَلَمْ تَصْبِرْ عَلَى إِدْرَاكِ مَا فِي الْقُدُورِ بَعْدَ نَصَبِهَا لَشِدَّةِ الْحَاجَةِ «فَمَلَّتْ»؛ أَي: فَشَوَتْ فِي الْمَلَّةِ - وَهِيَ الرَّمَادُ الْحَارُّ - قَدْرَ مَا تُعْلَلُّ بِهِ نَفْسُهَا مِنَ اللَّحْمِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجُوعِ الْمُفْرِطِ مِنْ اشْتِدَادِ السَّنَةِ، وَخُصَّصَتِ الْعَذَارَى بِالذِّكْرِ لِقَرِطِ حَيَاتِهِنَّ وَلِتَصَوَّنَهُنَّ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَبْتَدِلُ فِيهِ غَيْرُهُنَّ، وَجُعِلَ «نَصَبَ الْقُدُورِ» مَفْعُولٌ «اسْتَعْجَلَتْ» عَلَى السَّعَةِ، وَجَوَابُ «إِذَا» قَوْلُهُ بَعْدَهُ:

(١) فِي (خ): «نَعْمَةٌ».

(٢) فِي (خ) وَ(ت): «صَافِيَةٌ».

دَارَتْ بِأَرْزَاقِ الْعُفَاةِ مَغَالِقُ بِيَدَيَّ مِنْ قَمْعِ الْعِشَارِ الْجَلَّةِ^(١)

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِسُلَيْمٍ بْنِ رَبِيعَةَ مِنْ بَنِي السَّيِّدِ بْنِ ضَبَّةَ، أُولَها:

حَلَّتْ تُمَاضِرُ غُرْبَةً فَاحْتَلَّتْ فَلَجَا وَأَهْلُكَ بِاللَّوَى فَالْحَلَّتِ^(٢)
وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفَلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ
رَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا^(٣) أُمْتُ يَسُدُّدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي
تَرَبَّتْ يَدَاكِ وَهَلْ رَأَيْتَ لِقَوْمِهِ مِثْلِي عَلَى يُسْرِي وَحِينَ تَعْلَتِي
رَجُلًا إِذَا مَا النَّائِبَاتُ غَشِيَنَهُ أَكْفَى لِمُعْضِلَةٍ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
وَمُنَاحَ نَازِلَةٍ كَفَيْتُ وَفَارَسِ نَهَلْتُ قَنَاتِي مِنْ مَطَاهُ وَعَلَّتْ
وَإِذَا الْعَذَارَى.. الْبَيْتُ^(٤)

قوله: «ولذلك قيل للأثافي خوالد»:

قال في «الصحيح»: لِبَقَائِهَا بَعْدَ دُرُوسِ الْأَطْلَالِ^(٥).

قوله: «فإن قيل: الأبدانُ مُرَكَّبَةٌ..» إلى آخره:

(١) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٨٨).

(٢) في النسخ: «فانحلت»، والمثبت من المصادر.

(٣) في (ز) و(س): «أتني إذا ما».

(٤) انظر: «النوادر» لأبي زيد الأنصاري (ص ٣٧٥)، و«الأصمعيات» (ص: ١٦٢)، و«أمالي القالي»

(١/ ٨١)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٨٦) وما بعدها، و«خزانة الأدب» للبغدادي

(٨/ ٣٦). وشرح الأبيات عند المرزوقي والبغدادي فلتنظر ثمة.

(٥) انظر: «الصحيح» (مادة: خلد).

قَالَ الطَّبِيُّ: ذَكَرَ الرَّائِبُ نَحْوَ هَذَا الْجَوَابِ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ لِهَذَا الْقَوْلِ وَجْهٌ إِلَّا التَّوْقِيفُ وَلَا مَدْخَلَ لِلْجَهَادِ فِيهِ، وَالَّذِي يَسْتَبَعِدُّهُ الْمُتَفَلِّسُونَ هُوَ أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَصَوَّرُوا أَبَدَانًا مُتَنَاوِلَةً لِأَطْعَمَةٍ لَا اسْتِحَالَةَ فِيهَا وَلَا تَغْيِيرَ لَهَا، وَلَا يَكُونُ مِنْهَا فَضْلَاتٌ، وَتَصَوُّرُ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّصَوُّرَ هُوَ إِدْرَاكُ الْوُجْهِ مَا أَدْرَكَ الْحِسُّ، وَمَا لَا يُدْرِكُ الْحِسُّ جِزْءُهُ وَلَا كُلُّهُ كَيْفَ يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ؟ وَلَوْ كَانَ لِلْإِنْسَانِ سَبِيلٌ إِلَى تَصَوُّرِ ذَلِكَ لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْبِرًا عَنِ اللَّهِ: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١).

(٢٦) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونُ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لَمَّا كَانَتْ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ مُتَضَمِّنَةً لِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّمَثِيلِ، عَقَّبَ ذَلِكَ بَيَانِ حُسْنِهِ وَمَا هُوَ الْحَقُّ لَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَفْقِ الْمَثَلِ لَهُ مِنَ الْجَهَةِ الَّتِي تَعَلَّقَ^(٢) بِهَا التَّمَثِيلُ فِي الْعِظَمِ وَالصَّغَرِ وَالْخُسَّةِ وَالشَّرَفِ دُونَ الْمَثَلِ؛ فَإِنَّ التَّمَثِيلَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِكَشْفِ الْمَعْنَى الْمُمَثَّلِ لَهُ وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنْهُ، وَإِبْرَازِهِ فِي صُورَةِ الْمَشَاهِدِ الْمُحْسُوسِ؛ لِيُسَاعِدَ فِيهِ الْوُجْهُ الْعَقْلُ وَيَصَالِحَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الصَّرْفَ إِنَّمَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٣٧٠ - ٣٧١)، و«تفسير الراغب» (١ / ١٢٦)، والحديث رواه البخاري

(٧٤٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (خ): «ومن الجهة التي يتعلق».

مع منازعةٍ من الوهم؛ لأنَّ من طبعه الميل إلى الحسن^(١) وحبَّ المحاكاة.

ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية، وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء، فيُمثَّلُ الحقيرُ بالحقيرِ كما يُمثَّلُ العظيمُ بالعظيمِ وإن كان الممثَّلُ أعظمَ من كلِّ عظيم، كما مثَّل في الإنجيل غُلَّ الصَّدرِ بالنُّخالةِ، والقلوبُ القاسيةُ بالحصاةِ، ومخاطبةُ السفهاءِ بإثارةِ الزنابير.

وجاء في كلام العرب: (أسمعُ من قُراد)^(٢)، و(أطيشُ من فراشة)^(٣)، و(أعزُّ من مُخِّ البَعُوضِ)^(٤).

لا ما قالت الجهلةُ من الكفارِ لَمَّا مثَّل اللهُ تعالى حالَ المنافقين بحالِ المستوقدين وأصحابِ الصَّيبِ، وعبادةِ الأصنامِ في الوهنِ والضعفِ بيَّتِ العنكبوت، وجعلها أقلَّ من الذبابِ وأخسَّ قَدْرًا منه: اللهُ أعلى وأجلُّ من أن يضربَ الأمثالَ ويذكرَ الذبابَ والعنكبوتَ.

وأيضاً لَمَّا أرشدَهم إلى ما يَدُلُّ على أنَّ المتحدِّى به وَحْيٌ مُنَزَّلٌ، ورَتَّبَ عليه وَعِيدَ من كفرَ به ووَعَدَ مَنْ آمَنَ به بعدَ ظُهورِ أمرِهِ، شرَعَ في جوابِ ما طعنوا به فيه، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾؛ أي: لا يتركُ ضربَ المثلِ بالبعوضة تَرَكَ مَنْ يَسْتَحْيِي أن يمثَّلَ بها لحقارتها.

(١) قوله: «الميل إلى الحسن»؛ أي: أن الوهم يميل إلى الصور المحسوسات والمحاكاة والمشابهة والمقايسة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤٣٧/١). ووقع في (أ) و(ت): «ميل الحسن».

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٦٠)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/٥٣١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/٣٤٩).

(٣) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٧٤)، و«جمهرة الأمثال» (٢/٢٣)، و«مجمع الأمثال» (١/٤٣٨). قال العسكري والميداني: لأنها تلقي نفسها في النار.

(٤) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/٣٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/٥٤).

و(الحياء): انقباض النفس عن القبيح مخافة الذم، وهو الوسط بين الوقاحة التي هي الجراءة على القبائح وعدم المبالاة بها والخجل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقاً.

واشتقاقه من الحياة؛ فإنه انكسارٌ يعتري القوة الحيوانية فيردّها عن أفعالها، فقيل: (حيي الرجل) كما قيل: نسي وحشي إذا اعتلت نساء وحشاه، وإذا وُصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث: «إن الله يستحي من ذي الشيبة المسلم أن يُعذّبه»، و: «إن الله حيي كريم يستحي إذا رفع العبد يديه إليه^(١) أن يردّهما صغراً حتى يضع فيهما خيراً».

فالمراد به: الترك اللازم للانقباض؛ كما أن المراد من رحمته وغضبه: إصابته المعروف والمكروه اللازمين لمعنييهما، ونظيره قول من يصف إبلاً: إذا ما استحين الماء يعرض نفسه كرعن بسبت في إناء من الورد وإنما عدل به عن الترك لما فيه من التمثيل والمبالغة. وتحتمل الآية خاصة أن يكون مجيئه على المقابلة لما وقع في كلام الكفرة.

قوله: «التمثيل»:

قال الطيبي: لم يرد به التشبيه التمثيلي أو الاستعارة التمثيلية بل أعم^(٢). وقال الشيخ سعد الدين: المراد بالتمثيل: التشبيه مطلقاً سواء كان في المفرد أو المركب، على وجه الاستعارة أو غيرها.

(١) «إليه» من (خ).

(٢) انظر: «فوح الغيب» (٢/ ٣٧٢). وعبارة الزمخشري التي شرحها الطيبي بكلامه هذا: «فان كان المتمثل له عظيماً كان المتمثل به مثله»، فذكرها الطيبي بتمامها ثم قال ما نقله عنه المصنف: لم يرد به التشبيه... إلخ.

قوله: «ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية وفشت في عبارات البلغاء»: قلت: أخرج الرامهرمزي في «الأمثال» عن عبد الله بن عمرو قال: حفظت عن رسول الله ﷺ ألف مثل^(١).

قوله: «كما مُثِّل في الإنجيل غلُّ الصدرِ بالنخالة، والقلوبُ القاسيةُ بالحصاة، ومُخاطبةُ السفهاءِ بإثارة الزنابيرِ»:

نُصِّه - على ما حكاه الإمام - في الأوَّل: لا تكونوا كمنخلٍ يخرج منه الدَّقِيقُ الطَّيِّبُ ويمسكُ النخالة، كذلك أنتم تخرجُ الحِكْمَةَ من أفواهكم وتبقون الغلَّ في صدوركم.

وفي الثاني: قلوبكم كالحصاة التي لا تطبخها النار ولا يُلينها الماء ولا تنسفها الرياحُ.

وفي الثالث: لا تُثيروا الزنابير فتلدغكم^(٢) فذلك لا تُخاطبوا السفهاء فيستموكم^(٣).

قوله: «أسمع من قراد»:

قال الميداني: لأنه يسمع صوت أخفاف الإبل من مسيرة يوم فيتحرك لها^(٤).

(١) رواه الرامهرمزي في «الأمثال» (١)، وفي سننه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٢) في هامش (ف) بالحمرة: «لذَّغ النار بالبدال المهملة والغين المعجمة، ولذع الزنابير والعقرب وما شابهها بالذال معجمة والغين المهملة»، وكتب بعده بالسواد: «اللدغ بالمهملة والمعجمة للهوام، وبالذال المعجمة والمهملة لحرق النار».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٣).

(٤) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٤٩)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٥٣١).

وقال الشيخ سعد الدين: تزعم العرب أنه يسمع الهمس الحفي من وقع مناسيم^(١) الإبل على مسيرة سبع ليالٍ.

وقال القمي في «الأمثال»^(٢): زعموا أنه يحس بالإبل في ليلة القرب - وهي الليلة التي تُصبغ فيها الإبل الماء - فيتحرك لذلك حركة لا يخفى أنها قد أحسّت بإقبال الإبل والناس لا يشعرون^(٣).

قال: وفي لطف إحساس كثير من الحيوان عجب عجيب، وإن في ذلك لعلبة لأولي الأبواب، فتبارك الله أحسن الخالقين.

قوله: «وأعز^(٤) من معّ البعوض»: يضرب لمن تكلف الأمور الشاقة^(٥).

قوله: «وأيضاً لما أرشدهم إلى ما يدل على أن المتحدى به وحي...» إلى آخره.

قال الإمام: إنه تعالى لما بين أن القرآن معجز أتى بشبهة أوردها الكفار قدحاً في ذلك وأجاب عنها، وتقرير الشبهة: أنه جاء في القرآن ذكر النحل والذباب والعنكبوت، وهذه الأشياء لا تليق بكلام البلغاء فضلاً عن كلام الله

(١) في النسخ: «مناسيم»، والتصويب من «حاشية التفتازاني» (و٦١ب)، ومثله في «المستقصى» (١٧٣ / ١).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن سمكة القمي النحوي اللغوي، له تصانيف حسان، منها كتابه في الأمثال، وهو كتاب جامع على الأبواب ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، إلا أنه أكبر وأكثر شرحاً وبياناً، مات في حدود سنة (٥٣٥هـ). انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (١ / ٦٤).

(٣) ذكره بمعناه الجاحظ في «الحيوان» (٨ / ٧).

(٤) في (س): «وأغرس».

(٥) بيض المصنف هنا في (ف)، وانظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢ / ١٤٧).

الْمَجِيدِ، وَأَجَابَ: أَنَّ صِغَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَقْدَحُ فِي الْبَلَاغَةِ إِذَا كَانَ ذِكْرُهَا مُشْتَمِلًا عَلَى حِكْمٍ بِالْعَةِ^(١).

قَالَ الطَّبِيُّ: فَعَلَى هَذَا نَظْمُ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا نَظْمٌ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الْأَذْيَرَ كَفَرُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ فِي كَوْنِهَا جُمْلَةً مُسْتَطَرَّةً كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ^(٢).

قُلْتُ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مُنَاسَبَةِ وَضْعِ هَذِهِ الْآيَةِ هُنَا وَلَمْ تُوَضَّعْ فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ أَوْ الْحَجِّ عَقَبَ الْمَثَلِ الْمُسْتَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ شُبْهَةٍ أُورِدَتْ عَلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى حَقِيقَةِ^(٣) الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مُعْجِزٌ فَكَانَ ذِكْرُهَا هُنَا أَنْسَبَ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ انْكَسَارٌ يَعْتَرِي الْقُوَّةَ الْحَيَوَانِيَّةَ فَيَرُدُّهَا عَنْ أَفْعَالِهَا»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هُوَ تَفْسِيرٌ لِلْفَظِّ الْحَيَاءِ وَنَوْعٌ تَنْبِيهِ عَلَى مَعْنَاهِ الْوُجْدَانِيِّ الْمُنْعَنِ عَنِ التَّعْرِيفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: الْحَقُّ أَنَّ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْرِيفٍ لِكَوْنِهَا وَجْدَانِيَّاتٍ، فَإِنْ عُرِّفَتْ كَانَ التَّعْرِيفُ لَفْظِيًّا.

قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَرَفَهُ هُنَا لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ كَيْفِيَّةَ جَوَازِ إِطْلَاقِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٤).

قَوْلُهُ: «فَقِيلَ: حَيِّي الرَّجُلُ»: هِيَ لُغَةٌ حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ، خِلَافًا لِقَوْلِ أَبِي الْبَقَاءِ: إِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ فَعْلٌ بِلا سِينٍ^(٥).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٣٦١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٧٢).

(٣) في (س): «حقيقة».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٣ / ب).

(٥) انظر: «التيبان» لأبي البقاء العكبري (١ / ٤٢).

قوله: «إذا اعتلّت نساءه وحشاه»:

(النساء) بالفتح والقصر: عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين، ثم يمر بالعروق حتى يبلغ الحافر، و(الحشا): الربو وهو النفس العالي، قاله القطب والطبي والشيخ سعد الدين^(١).

وقال الشيخ سعد الدين وغيره: الحشا: ما انضمت عليه الضلوع والجمع أحشاء^(٢).

قلت: يؤيد الأول قول الشماخ:

تلاعبني إذا ما شئت خوداً على الأنماط ذات حشا قطع

أي: ذات نفس عالٍ من سمنها^(٣).

قوله: «وإذا وُصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث: إن الله يستحي من ذي الشيبة المسلم أن يُعذّبه»:.

أخرجه البيهقي في «الزهد» من حديث أنس بنحوه، وابن أبي الدنيا في كتاب «العمر» من حديث سلمان نحوه^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٧٩). وقوله: «والشيخ سعد الدين»: شطب عليه في (ز)، وكلام السعد في (النساء) موافق لما ذكر، لكنه في (الحشا) مختلف كما سيأتي.

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٦٢).

(٣) ذكر البيت ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (١/ ١٣٦) وعقبه بقوله: أي: يأخذها الربو إذا مشى من ثقل أردافها، وقال قبله: وهذا رجل حش: إذا أصابه الحشى، وهو الربو.

(٤) لم أجده في مطبوعتي «الزهد» و«العمر»، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٨٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٩): فيه صالح بن راشد وثقه ابن حبان وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّاهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ دُونَ قَوْلِهِ: «حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»^(١)، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِهِذِهِ الْجُمْلَةِ نَحْوَهُ^(٢).

وَالصَّفَرُ: الْخَالِي^(٣).

قوله: «فَالْمَرَادُ بِهِ التَّرْكُ لِلْإِزْمِ لِلانْقِبَاضِ؛ كَمَا أَنَّ الْمَرَادَ: مِنْ رَحْمَتِهِ^(٤) وَغَضَبِهِ إِبْصَابَةُ الْمَعْرُوفِ وَالْمَكْرُوهِ لِلْإِزْمِ لِمَعْنِيَّتَيْهِمَا»:

قَالَ صَاحِبُ «الْإِنْتِصَافِ»: التَّأْوِيلُ فِي الْحَدِيثِ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ، وَأَمَّا الْآيَةُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٧٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨٣١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٦٥)، وَالحسين بن إسماعيل المحاملي في «أماليه» (٤٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (٧/ ٣١٨)، وَالبغوي في «شرح السنة» (١٣٨٥). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعِهِ. قُلْتُ: يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧١٤) مَوْقُوفًا عَلَى سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا» قَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ الْمُحَامِلِيِّ وَالْخَطِيبِ وَالبغوي، وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ كَمَا ذَكَرَ مُحَقِّقُو الْمُسْنَدِ.

(٢) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨٣٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٩٦٤٨)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. فَتَعَقَّبَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» بِقَوْلِهِ: وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ.

(٣) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (مَادَّةُ: صَفَرٌ).

(٤) فِي (س): «رَحْمَةُ اللَّهِ».

فلا تحتاج إلى التأويل لأنَّ الحياءَ مَسْلُوبٌ عنه تعالى، فهو كقولك: إِنَّه تعالى ليس بجسم ولا عَرَضٍ^(١).

وتعقُّبه القطبُ: بأنَّ نَفْيَ الحياءِ في الآية ليس سَلْبًا محضًا، بل عدمُ الحياءِ عمَّا من شأنه الحياءُ، فإنَّ نَفْيَ الحياءِ مُطْلَقًا وصفٌ مَدْمَةٌ، فَإِنَّه يقالُ للخائضِ فيما لا ينبغي: (لا حياءَ له) وذلك محالٌّ على الله تعالى سلبًا، فوجب التأويلُ في السَّلْبِ كالإثباتِ.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: فإن قيل: هَبْ أَنْ إثباتَ الاستحياءِ لله تعالى كما في الحديثِ يحتاجُ إلى تأويلٍ، وأما نَفْيُهُ كما في الآية فلا يحتاجُ إلى ذلك كما في قولهم: (اللهُ ليس بجوهرٍ ولا عَرَضٍ)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ و: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ﴾ ونحو ذلك، فأَيُّ حاجةٍ إلى جعلِ ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ مِنْ قَبِيلِ التَّمثِيلِ أو المَقَابَلَةِ؟ أعني: المشاكَلَةِ.

قلنا: إِذَا نَفَيْتَ أمثالَ ذلك على الإطلاقِ بمعنى أنها ليست من شأنه وأنه لا يَتَصِفُ بها كما في الأمثلة المذكورة لم يَحْتَاجْ إلى تأويلٍ، وأما إِذَا نَفَيْتَ^(٢) على التَّقْيِيدِ فقد رجع النَّفْيُ إلى القيدِ وأفادَ ثبوتَ أصلِ الفعلِ، أو إمكانه لا أَقْلَ، فاحتاجُ إلى تأويلٍ كما إذا قيل: لم يَلِدْ ذَكَرًا ولم يَأْخُذْهُ نَوْمٌ في هذه الليلةِ وليس بعَرَضٍ قارٌّ الذَّاتِ.

وقال الطَّيْبِيُّ: الفرقُ بين قولنا: (إنَّه تعالى ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ) وما في الآية والحديثِ: هو أنَّ القصدَ في ذلك التَّنْزِيهُ، وما لا يجوزُ أَنْ يُنسَبَ إليه تعالى، وفي

(١) انظر: «الانتصاف» (١/ ١١٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨٠) وعنه نقل المصنف.

(٢) في (ز): «بقيت»، والمثبت من بقية النسخ و«حاشية التفنازي» (١٦٢).

الآية القصْدُ إلى تَجْوِيزِ ضَرْبِ المِثْلِ، وَأَنَّ الحَيَاءَ غَيْرُ مانِعٍ منه، وفي الحديثِ القصْدُ إلى تركِه تَخْيِيبَ العَبْدِ وَأَنَّ الحَيَاءَ مانِعٌ مِنَ التَّخْيِيبِ، فالمقاصْدُ مُخْتَلِفَةٌ والمقاماتُ مُتَبَايِنَةٌ فهما قَرِيبَانِ مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ على الوصفِ المُناسِبِ فلا بدَّ مِنْ اعتِبارِ المَجَازِ^(١).

قوله: «وَنَظِيرُهُ قَوْلُ مَنْ يَصِفُ إِبْلًا:

إِذَا مَا اسْتَحْيَى الْمَاءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ كَرَعْنٌ بِسَبَبٍ فِي إِنَاءٍ مِنَ الْوَرْدِ

هو للمُتَنَبِّي^(٢).

قَالَ الطَّيِّبِيُّ: أَيُّ: تُرْكَنَ، وَالضَّمِيرُ لِلنُّوقِ، وَكَرَعَ الْمَاءَ يَكْرَعُ كُرُوعًا: إِذَا تَنَاوَلَهُ بَفِيهِ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَالسَّبَبُ بِكسْرِ السَّيْنِ المَهْمَلَةِ: جُلُودُ البَقَرِ المَدْبُوعَةِ بِالْقَرْطِ، شَبَّةٌ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٨١).

(٢) انظر: «ديوان المتنبي» (٢/ ١٦٥)، و«قشر الفسر» للزوزني (١/ ١٥٤)، و«اللامع العزيزي» لأبي العلاء (ص: ٤٥٤)، و«المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب» لأبي العباس الأزدي (١/ ٩٢)، و«الكشاف» (١/ ١١٣). ورواية الديوان: (استجبن). وذكر الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٨٥) أن رواية الزمخشري بناء على ما رواه ابن جني في شرحه من أنه (استحين) بمهملتين من الاستحياء، و(يسبت) في هذه الرواية بسين مهملة مكسورة وباء موحدة ساكنة ومثناة فوقية، وهو الجلد النقي المدبوغ، ومنه النعال السَّبْتِيَّة، واستعير هنا لمشافر الإبل لثقافتها ولينها، يقول: إذا مرّت هذه الإبل بالمياه والغدران التي غادرتها السيول لكثرتها صارت كأنها تعرض نفسها على الإبل، يصف كثرة مياه الأمطار في طريقه وأنه أينما ذهب رأى الماء يجري فكأنه يسعى لإبله ليعرض نفسه عليها فالإبل تستحي من ردّه لكثرة عرضه نفسه عليها فتكرع فيه بمشافر كالسبت، والأرض المنبتة للأزهار كإناء من الورد ممتلئ ماء، وإن كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة، و(كرعن): شرب، وأصله: الحيوان يُدخل أكارعه حين يخوض المياه ليشرب منها.

مَشَاوِرِ الْإِبِلِ بِهِ، وَعَنَى بِالْإِنَاءِ: النِّقْرَةَ فِيهَا الْمَاءُ، وَبِالْوَرْدِ الْأَزْهَارَ، يَصِفُ الْإِبِلَ وَكَثْرَةَ
مِيَاهِ الْأَمْطَارِ الْمَحْفُوفَةِ بِالْأَزْهَارِ، فَكَأَنَّ الْمَاءَ يَعْرُضُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا، وَالْإِبِلُ تَسْتَحِي مِنْ
رَدِّ الْمَاءِ إِذَا كَثُرَ عَرَضُ نَفْسِهِ عَلَيْهَا فَتَكْرَعُ فِيهِ بِمَشَاوِرِ كَأَنَّهَا السَّبَبُ^(١).

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا أَبَا الْفَضْلِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْعَمِيدِ أَوْلَهَا:
نَسِيتُ وَمَا أَنْسَى عِتَابًا عَلَى الصَّدِّ وَلَا خَفَرًا زَادَتْ بِهِ هُمْرَةُ الْحَدِّ
ومنها:

وَمَنْ يَصْحَبِ اسْمَ ابْنِ الْعَمِيدِ مُحَمَّدٍ يَسْرِ بَيْنَ أَنْيَابِ الْأَسَاوِدِ وَالْأُسْدِ
يَمُرُّ مِنَ السُّمِّ الْوَحِيِّ بَعَاجِرٍ وَيَعْبُرُ مِنْ أَفْوَاهِهِنَّ عَلَى دُرْدٍ
كَفَانَا الرَّيِّعُ الْعِيسَ مِنْ بَرَكَاتِهِ فَجَاءَتْهُ لَمْ تَسْمَعْ حُدَاءَ سِوَى الرَّعْدِ
إِذَا مَا اسْتَحَيْنَ الْمَاءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ كَرَعَنْ بِسَبَبٍ فِي إِنَاءٍ مِنَ الْوَرْدِ
كَأَنَّا أَرَادَتْ شُكْرَنَا الْأَرْضُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُخْلِنَا جَوْ هَبْطَنَاهُ مِنْ رِفْدٍ^(٢)

قوله: «وَأِنَّمَا عَدَلَ بِهِ عَنِ التَّرَكُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّمثِيلِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: الِاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ، وَبَيَّنَ التَّشْبِيهَ فِي الْمَصْدَرِ
تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهَا اسْتِعَارَةٌ تَبْعِيَّةٌ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ الْمُسْتَعَارَ فِي الِاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ قَدْ يَكُونُ
لَفْظًا مُفْرَدًا دَالًّا عَلَى مَعْنَى مُرَكَّبٍ.

قوله: «وَنَحْتَمِلُ الْآيَةَ خَاصَّةً أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ عَلَى الْمَقَابَلَةِ لِمَا وَقَعَ فِي
كَلَامِ الْكُفْرَةِ»:

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨٣).

(٢) انظر ما تقدم في تخريج البيت.

قَالَ الطَّبِيُّ: لَمْ يُرَدِّ بِالْمُقَابَلَةِ الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ فِي الْبَدِيعِ، وَهِيَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَبَيْنَ ضِدِّيهِمَا، بَلْ أَرَادَ الْمُشَاكَلَةَ وَهِيَ: أَنْ تَذْكُرَ الشَّيْءَ بَلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قَوَّعَهُ فِي ضَحَّتِهِ، لَكِنَّ الْمُشَاكَلَةَ عَلَى التَّقْدِيرِ، إِذْ لَوْلَا قَوْلُهُمْ: (أَمَّا يَسْتَحْيِي رَبُّ مُحَمَّدٍ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا بِالذُّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ) عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ لَمْ يَحْسُنْ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾^(١) جَوَابًا عَنْهُ.

وَذَكَرَ نَحْوَهُ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ^(٢)، وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ وَزَادَ أَنَّ الْمُشَاكَلَةَ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَأَنَّ وَجْهَ التَّجَوُّزِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ.

قال: وظاهر كلامهم أن مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابلة ذاك جهة التجوز.

قلت: وقد كنت سئلت قديماً ما علاقتها؟ فأجبت بما نصه:

قد رأيت بعض متأخري أهل البيان ادعى في نوع المشاكلة أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز، قال: وليس بحقيقة لأنه استعمال اللفظ فيما لم يوضع له، ولا مجاز لعدم العلاقة المعتمدة^(٣).

والصواب: أنه مجاز قطعاً، والعلاقة في مثل: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] الشكل والشبه الصوري؛ كما يطلق الإنسان والفرس على الصورة المصورة.

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨١).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣/ ٤ ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٣/ ١١٥).

وَصَرَبُ المثل: اعتماله؛ مِنْ صَرَبِ الخَاتَمِ، وأصله: وَقَعَ شيءٌ على آخرٍ.
و﴿أَنْ﴾ بِصَلَتِهَا مخفوضُ المحلِّ عند الخَلِيلِ بِإِضْمَارِ (مِنْ)، منصوبٌ بِإِفْضَاءِ
الفعلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِهَا عِنْدَ سِبْوَيه.

و(مَا) إِبْهَامِيَّةٌ تَزِيدُ النِّكَرَةَ^(١) إِبْهَامًا وَشَيْعًا، وَتَسُدُّ عَنْهَا طَرُقَ التَّقْيِيدِ، كَقَوْلِكَ:
أَعْطِنِي كِتَابًا مَّا، أَيْ: أَيُّ كِتَابٍ كَانَ، أَوْ مَزِيدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا
رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وَلَا نَعْنِي بِالْمَزِيدِ: اللِّغْوُ الضَّائِعُ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ هَدَى
وَبَيَّانٌ، بَلْ مَا لَمْ يُوضَعْ لِمَعْنَى يَرَادُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا وَضِعَتْ لِأَنْ تُذَكَّرَ مَعَ غَيْرِهِ^(٢) فَتَفِيدَ لَهُ
وَثَاقَةً وَقُوَّةً، وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْهَدَى غَيْرَ قَادِحٍ فِيهِ.

قوله: «وَصَرَبُ المثل اعتماده»: زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: وَصُنْعُهُ^(٣).

قوله: «وَأَصْلُهُ وَقَعَ شيءٌ على آخرٍ»:

قَالَ الرَّاعِبُ: الصَّرْبُ: إِيقَاعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَلِتَصَوُّرِ اخْتِلَافِ الصَّرْبِ خُولِفَ
بَيْنَ تَفَاسِيرِهَا كَصَّرَبِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ وَالْعَصَا وَالسَّيْفِ وَنَحْوِهَا، وَصَّرَبِ الدَّرَاهِمِ اعْتِبَارًا
بَصَّرِبِهِ بِالْمَطْرَقَةِ، وَقِيلَ لَهُ: الطَّبْعُ؛ اعْتِبَارًا بِتَأْثِيرِ السَّكَّةِ فِيهِ، وَبِذَلِكَ شَبَّهَ السَّحِجَةَ فَقِيلَ
لَهَا: الصَّرْبِيَّةُ وَالطَّبِيعَةُ، وَالصَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: الذَّهَابُ فِيهَا، وَهُوَ صَرَبُهَا بِالْأَرْجُلِ،
وَصَّرَبُ الْخِيَمَةِ بَصَّرِبِ أَوْ تَادِيهَا بِالْمَطْرَقَةِ، وَتَشْبِيهًا بِصَّرَبِ الْخِيَمَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿صُرِّبَتْ
عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]؛ أَيْ: التَّحَفُّتُهُمُ الدَّلَّةَ التَّحَافَ الْخِيَمَةَ، وَمِنْهُ اسْتُعِيرَ ﴿فَصَرَرْنَا

(١) فِي (خ) وَ(ت): «لِلنِّكَرَةِ».

(٢) كَلِمَةٌ: «غَيْرُهُ» كَذَا فِي النِّسْخِ، وَمِثْلُهُ عِنْدَ الشَّيْخِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ: لَوْ قَالَ: (مَعَ غَيْرِهَا) كَانَ
أَنْسَبَ بـ «وَضَعَتْ». قُلْتُ: قَدْ جَاءَتْ كَذَلِكَ - أَيْ: «غَيْرِهَا» - فِي حَوَاشِي شَيْخِ زَادَةِ (١/٤٤٦)،
وَالشَّهَابِ (٢/٨٨)، وَالْقَوْنُوِي (٣/٢٣).

(٣) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/٢٠٧).

عَلَىٰ أَذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ [الكهف: ١١] وَضَرَبُ الْمَثَلِ هُوَ مِنْ ضَرَبِ الدَّرَاهِمِ، وَهُوَ ذِكْرُ شَيْءٍ أَثَرُهُ يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِ^(١).

قوله: «وَأَنَّ ﴿بَصَلَتِهَا مَخْفُوضُ الْمَحَلِّ عِنْدَ الْخَلِيلِ بِإِضْمَارِ (مِنْ)، مَنْصُوبٌ بِإِفْضَاءِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِهَا عِنْدَ سَيِّوِيهِ»:

قال ابنُ مالِكٍ في «شرح الكافية»: يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّى الْفِعْلُ اللَّازِمُ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى (أَنَّ) وَ(أَنْ) وَغَيْرِهِمَا نَحْوًا: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وَ: مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، وَ: مِنْ قُعُودِ عَمْرٍو، وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْ (أَنَّ) وَ(أَنْ) فَيَقَالُ: عَجِبْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَ: أَنْ قَامَ زَيْدٌ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا، فَلَا يَقَالُ: عَجِبْتُ قُعُودَ عَمْرٍو. وَمِثْلُ الْمِثَالِ الْخَلِيلِ وَالْكِسَائِيِّ فِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) أَنَّهُمَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ.

وَمِثْلُ سَيِّوِيهِ وَالْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْخَلِيلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ أَنَشْدَهُ الْأَخْفَشُ:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَيَّيَّةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بَهَا أَنَا طَالِيهِ^(٢)
فَجَرَّ الْمَعْطُوفُ عَلَى (أَنْ) فَعُلِمَ أَنَّ (أَنْ) فِي مَحَلِّ جَرٍّ^(٣).

تَنْبِيهِ: قَوْلُ الْمَصْنُفِ: «مَنْصُوبٌ بِإِفْضَاءِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِهَا» كَلَامٌ مُطْلَقٌ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ خُصُوصُ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لَا عَلَى حَذْفِهَا، بَلْ عَلَى تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ (اسْتَحَى) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَيْضًا، قَالَتْ شَاعِرَةٌ:

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب (مادة: ضرب)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٠٨).

(٢) البيت للفرزدق، وهو في «ديوانه» (ص: ٧٨) برواية: وما زرت سلمى... البيت.

(٣) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤).

وإني لأستحييه والتُّرْبُ بَيْنَنَا كما كُنْتُ أَسْتَحِيهِ وهو يراني^(١)

وقد نبّه على ذلك في «الكشاف» فقال: وفيه لغتان؛ التعدّي بالجاء والتعديّ بنفسه، تقول: استحييتُ منه واستحييته، وهما مُحْتَمَلَانِ هنا، هذه عبارته^(٢).

قال في الحاشية المشار إليها: يعني: التعدّي بنفسها وبحرف الجرّ؛ فإن عُدِّيَتْ بِنَفْسِهَا فَمَوْضِعُ ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾ النَّصْبُ بِالْمَفْعُولِيَّةِ، فإن عُدِّيَتْ بِحَذْفِ الْجَرِّ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِينِ الْمَشْهُورَيْنِ فِي مَوْضِعِ (أَنْ) وما بعدها إذا حُذِفَ مِنْهَا حَرْفُ الْجَرِّ: هل هي في مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ؟ فحاصله: أنَّ فيها طَرِيقَيْنِ: طَرِيقَةً قَاطِعَةً بِأَنَّ مَحَلَّهُ نَصْبٌ، وطَرِيقَةً بِأَنَّ فِي مَحَلِّهِ قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا النَّصْبُ وَالْآخَرُ الْجَرُّ، انتهى.

قوله: «وَمَا» إِبْهَامِيَّةٌ تَزِيدُ النِّكْرَةَ إِبْهَامًا وَشِيعَاءَ، وتسُدُّ عنها طُرُقَ التَّقْيِيدِ كَقَوْلِكَ: أعطني كتابًا ما، أي: أيّ كتابٍ كان، أو مزيدةٌ للتَّأَكِيدِ كَالْتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جعلَ صاحبُ «الكشاف» هاهنا ﴿مَا﴾ إِبْهَامِيَّةً قَسِيمًا لِلصَّلَةِ^(٣)، وفي «المفصل» قَسَمًا مِنْ حُرُوفِ الصَّلَةِ مِثْلَهَا [في] ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]^(٤)، وكأنّه مالَ هنا إلى أَنَّهَا اسْمٌ عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ الْبَعْضِ، فالمعنى: مثلاً ما؛ أي: أيّ مثلي، ويتفرّع على الإِبْهَامِ الْحَقَارَةُ مِثْلَ: أعطه شيئاً ما، والفخامة [مثل]:

(١) ذكره ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص ١٩٦)، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (ص:

١٤١) إلى امرأة من عامر بن صبعة. قوله: «صبعة» كذا وقع في مطبوعه، ولم أقف عليه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٠٦).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص ٤٢٣، ٤٢٤).

لأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ، والنوعِيَّةُ مثل: اضْرِبْهُ ضَرْبًا مَّا، فَنَفِي الْجَمَلَةِ تَوَكَّدُ مَا أَفَادَهُ^(١) تَنْكِيرُ الْاسْمِ قَبْلَهَا.

قال: وَبَيَّنَ فَائِدَةَ الْمَزِيدَةِ بِقَوْلِهِ: «لِلتَّأْكِيدِ» لثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لَعَوُ يَجِبُ صَيَانُهُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ عَنْهُ.

وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: إِذَا كَانَتْ ﴿مَّا﴾ إِبْهَامِيَّةً تُعْطَى مَعْنَى التَّنْكِيرِ فِي ﴿مَثَلًا﴾ وَتَزِيدُ فِي شُيُوعِهِ، وَلِهَذَا قُلْنَا: أَيِّ مَثَلٍ كَانَ، وَالْمُؤَكَّدَةُ تَوَكَّدُ مَعْنَى مَضْمُونِ الْجَمَلَةِ، وَيَعْضُدُهُ مَا فِي «الْمَفْصَلِ»: قَوْلُكَ: مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا، الْأَصْلُ: مَا رَأَيْتُ، وَدُخُولُ (إِنْ) صِلَةٌ أَكَّدَتْ مَعْنَى النَّفْيِ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: الْإِبْهَامِيَّةُ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا اسْمِيَّةٌ لِلصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَثَلًا أَيِّ مَثَلٍ^(٣) حَقِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا، قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا فِي «الْكَشَافِ» هُوَ الْوَجْهُ؛ لِثَبُوتِ زِيَادَةِ (مَا) لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ نَصًّا فِي مَثَلِ ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ [الإِسْرَاءُ: ١١٠] وَ﴿أَيَّنَّمَا كُفُّوا﴾ [النِّسَاءُ: ٧٨]، فَالْحَمْلُ عَلَى مَا ثَبَتَ أَوَّلَى.

قال: وَقَوْلُهُ: «أَوْ مَزِيدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ» يَعْنِي: أَنَّهَا لِلتَّأْكِيدِ الْكَلَامِ لَا لَزِيَادَةِ الْإِبْهَامِ وَالشُّيُوعِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَحَيْثُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّأْكِيدِ ضَرْبُ الْمَثَلِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِنَّ اللَّهَ يَضْرِبُ الْمَثَلَ حَقًّا؛ [أَي: ضَرْبًا حَقًّا، أَوْ: حَقًّا حَقًّا]، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّأْكِيدِ نَفْيِ الْاسْتِحْيَاءِ فَمَعْنَاهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَلْبَتَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا^(٤).

(١) فِي (س): «أَفَادَ». وَالْمُثَبَّتُ مِنْ بَاقِي النُّسخِ وَ«حَاشِيَةُ التَّنْقِيزَانِي» (و٦٢ ب)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «فُرُوحُ الْغَيْبِ» (٢/ ٣٨٥)، وَ«الْمَفْصَلُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (ص: ٤٢٣).

(٣) فِي النُّسخِ: «مَثَلًا» وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٤) «حَاشِيَةُ الْبَابِرْتِي عَلَى الْكَشَافِ» (خ مَكْتَبَةُ مَرَادِ مَلَا، وَرَقَةُ ٣٥ ب)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

وقال أبو حيان: ﴿مَا﴾ إذا نصبت ﴿بَعُوضَةً﴾ زائدة للتأكيد، أو صفة للمثل تزيد النكرة شياعاً؛ كما تقول: (اثنتي برجلٍ ما)؛ أي: أي رجلٍ كان، وقيل: (ما) نكرة وتَنْصِبُ بدلاً مِنْ ﴿مَثَلًا﴾^(١).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قال الزَّجَّاجُ: ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ حرفٌ زائدٌ للتوكيد عند جميع البصريين^(٢).

قال ابنُ هشامٍ: ويؤيده سُقُوطُهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَ﴿بَعُوضَةً﴾ بَدَلٌ، وَقِيلَ: ﴿مَا﴾ اسْمٌ نَكْرَةٌ صِفَةٌ لـ ﴿مَثَلًا﴾ أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ وَ﴿بَعُوضَةً﴾ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى ﴿مَا﴾^(٣).

قوله: «ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع...» إلى آخره:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مَعْنَى كَوْنِهَا صِلَةً وَمَزِيدَةً: أَنَّهَا لَا يَتَغَيَّرُ بِهَا أَصْلُ الْمَعْنَى، وَيُشَكَّلُ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّأْكِيدِ مِثْلَ (إِنَّ) وَاللَّامِ حَيْثُ لَا تَعْدُ صِلَةً، وَإِنْ اشْتَرَطَ عَدَمُ الْعَمَلِ انْتِقَاصُ بِاللَّامِ حَيْثُ لَمْ تَعْمَلْ، وَزِيَادَةُ بَعْضِ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ حَيْثُ عَمِلَتْ، وَقَدْ تَكُونُ حُرُوفُ الصِّلَةِ لِتَزِينِ الْفِظِ وَزِيَادَةِ فَصَاحَتِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: لَيْسَ مَعْنَى [الصِّلَةِ] الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ لُغَوًا، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْكَلَامِ الْمَعْجِزِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِهَا أَلَّا تَكُونَ مَوْضُوعَةً لِمَعْنَى هُوَ جُزْءُ التَّرْكِيبِ، وَإِنَّمَا تَفِيدُ وَثَاقَةً وَقُوَّةً لِلتَّرْكِيبِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٤).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٠٣ - ١٠٤).

(٣) انظر: «المغني» (ص ٣٩٣ - ٣٩٤).

وقال بعضهم في الفرقِ بينها وبين الحُرُوفِ الموضوعَةِ للتَّأكيدِ الغيرِ الزَّائِدِ^(١) كلامِ القَسَمِ ولامِ التَّأكيدِ ونحوهما: إِنَّ هَؤُلَاءِ مَوْضُوعَةٌ لِتَأْكِيدِ هُوَ جِزْءٌ مَعْنَى التَّرْكِيبِ كَالْجِصِّ الَّذِي يُوضَعُ بَيْنَ اللَّبَتَيْنِ، وَالْحَرْفُ الزَّائِدُ وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى التَّأْكِيدِ إِلَّا أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي التَّرْكِيبِ بَلْ خَارِجٌ عَنْهُ؛ كَمَا إِذَا وَصَلَ خَشَبَةً بِخَشَبَةٍ وَصَنَعَ عَلَى مَفْصِلِهَا ضَبَّةً، فَتِلْكَ الضَّبَّةُ مَا صَارَتْ جِزْءًا مِنْ ذَلِكَ الْمَرْكَبِ، بَلْ لَا تَفِيدُ إِلَّا تَوْثِيقًا وَزِيَادَةً مَتَانَةً، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الزِّيَادَاتِ، انْتَهَى. وَهَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ لِلْقُطْبِ^(٢).

و﴿بِعُوضَةٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾ أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبُ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تَقَدَّمتْ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ، أَوْ هُمَا مَفْعُولَاهُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْجَعْلِ. وَفُرِّتَ بِالرَّفْعِ^(٣) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَعَلَى هَذَا تَحْتَمِلُ ﴿مَا﴾ وَجُوهًا أُخَرَ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتها كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وَمَوْصُوفَةٌ بِصِفَةٍ كَذَلِكَ^(٤)، وَمَحَلُّهَا النِّصْبُ بِالْبَدَلِيَّةِ عَلَى الْوَجْهِينِ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ هِيَ الْمُبْتَدَأُ؛ كَأَنَّهُ لَمَّا رَدَّ اسْتَبْعَادَهُمْ ضَرْبَ اللَّهِ الْأَمْثَالَ، قَالَ بَعْدَهُ: مَا الْبِعُوضَةُ فَمَا فَوْقَهَا حَتَّى لَا يَضْرِبَ بِهِ الْمَثَلُ؟ بَلْ لَهُ أَنْ يَمَثَلَ بِمَا هُوَ أَحَقُّ مِنْ ذَلِكَ، وَنَظِيرُهُ: فَلَانٌ لَا يَبَالِي بِمَا يَهْبُ مَا دِينَارٌ وَدِينَارَانِ؟

(١) فِي (س) وَ(ف): «الزائدة» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ز) وَالْمَصْدَرِ.

(٢) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٥/ب - ٣٦/أ)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

(٣) قَرَأَ بِهَا جَمَاعَةٌ. انْظُرْ: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٢)، وَ«المحتسب» لابن جني (١/٦٤).

(٤) قَوْلُهُ: «وَمَوْصُوفَةٌ بِصِفَةٍ كَذَلِكَ»؛ يَعْنِي: حُذِفَ صَدْرُ صِلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ. انْظُرْ: «حاشية الأنصاري» (١/٢٤٦).

و(البُعُوضُ): فَعُولٌ مِنَ الْبُعْضِ وَهُوَ الْقَطْعُ؛ كَالْبَضْعِ وَالْعَصْبِ، غَلَبَ عَلَى هَذَا النُّوعِ كَالْحُمُوشِ.

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿بُعُوضَةٍ﴾، أَوْ ﴿مَا﴾ إِنْ جُعِلَتْ اسْمًا، وَمَعْنَاهُ: فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فِي الْجَنَّةِ كَالذُّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ، كَأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ رَدَّ مَا اسْتَنْكَرُوهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي ضَرْبَ الْمَثَلِ بِالْبُعُوضِ فَضْلًا عَمَّا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، أَوْ فِي الْمَعْنَى الَّذِي جُعِلَتْ فِيهِ مَثَلًا، وَهُوَ الصَّغَرُ وَالْحَقَارَةُ كَجَنَاحِهَا، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرَبَهُ ^(١) مَثَلًا لِلدُّنْيَا.

وَنَظِيرُهُ فِي الْإِحْتِمَالَيْنِ مَا رُوِيَ: أَنَّ رَجُلًا بَمَنَى خَرَّ عَلَى طُنْبٍ فَسَطَاطٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشَاكُ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَمُحِيتَ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا تَجَاوَزَ الشَّوْكَةَ فِي الْأَلَمِ كَالْخُرُورِ، أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا فِي الْقَلَّةِ كَنَخْبَةِ النَّمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْ مَكْرُوهٍ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَخَطَايَاهُ حَتَّى نَخْبَةِ النَّمْلَةِ» ^(٢).

قَوْلُهُ: «و﴿بُعُوضَةٍ﴾ عَطْفٌ بَيَانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾»:

قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: نَصَبُ ﴿بُعُوضَةٍ﴾ إِمَّا عَلَى أَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ﴿مَا﴾ إِذَا جَعَلْنَا ﴿مَا﴾ بَدَلًا مِنْ (مَثَلٍ)، وَ﴿مَثَلًا﴾ مَفْعُولٌ بِـ﴿يَضْرِبُ﴾، وَتَكُونُ ﴿مَا﴾ إِذَا ذَاكَ قَدْ وُصِفَتْ بِاسْمِ الْجِنْسِ الْمُنْكَرِ لِابْهَامِ ﴿مَا﴾ ^(٣).

(١) فِي (أ) وَ(خ): «ضَرَبَ بِهِ».

(٢) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (١/ ٨٥): غَرِيبٌ جَدًّا. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْكَافِي الشَّافِ»: لَمْ أَجِدْهُ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ - دُونَ مَا فِي آخِرِهِ - مَرْوِيُّ بِطَرَقٍ كَثِيرَةٍ.

قُلْتُ: وَرَوَى الْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢/ ٣٢١) عَنْ أَبِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا تُصِيبُهُ ذَعْرَةٌ وَلَا نَخْبَةٌ نَمْلَةٍ إِلَّا بِذَنْبٍ».

(٣) هَذَا الْوَجْهَ عَزَاهُ أَبُو حَيَّانٍ لِلْفَرَاءِ، وَانْظُرْ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْفَرَاءِ (١/ ٢١).

أو عطف بيانٍ و﴿مَثَلًا﴾ مفعول ب﴿يَضْرِبُ﴾.

أو بدلًا من (مثل).

أو مفعولًا ل﴿يَضْرِبُ﴾ وانتصب ﴿مَثَلًا﴾ حالًا من النكرة مقدّمًا عليها.

أو مفعولًا ل﴿يَضْرِبُ﴾ ثانيًا والأوّل هو المثل على أنّ ﴿يَضْرِبُ﴾ يتعدّى إلى

اثنيين.

أو مفعولًا أوّل ل﴿يَضْرِبُ﴾ و﴿مَثَلًا﴾ المفعول الثاني.

أو على تقدير إسقاط الجارّ، والمعنى: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةٍ فما فوقها،
وحكّوا: له عشرون ما ناقةً فجملًا.

قال: والذي نختاره من هذه الأعراب: أن (ضرب) يتعدّى لواحدٍ، وذلك
الواحد هو ﴿مَثَلًا﴾ لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ولأنه المقدم في
التركيب، و﴿مَا﴾ صفة تزيّد النكرة شياعاً، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ بدلٌ لأنّ عطف البيان
مذهب الجمهور فيه أنّه لا يكون في النكرات، انتهى^(١).

قوله: «أو مفعولٌ ل﴿يَضْرِبُ﴾ و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدّمت عليه»:

قال الشيخ سعد الدين: لا خفاء في أنّه لا معنى لقولنا: (يضرب بعوضة) إلا
بضم ﴿مَثَلًا﴾ إليه، فتسميّة مثل هذا مفعولاً و﴿مَثَلًا﴾ حالاً بعيداً جداً، وتوهّم
كونه حالاً مؤطّئة غلط ظاهر، فإنّ ﴿مَثَلًا﴾ هو المقصود، وإنّما يستقيم لو جعل
﴿بَعُوضَةٌ﴾^(٢) حالاً و﴿مَثَلًا﴾ صفة له مثل: ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٤-٣٣٦).

(٢) في النسخ: «لو جعل مثلاً بعوضة»، والمثبت من «حاشية التفਤازاني» (و٦٢ب).

وقال الشيخُ أكملُ الدينِ: ذكرَ بعضُهُم أنَّ الحالَ على هذا تكونُ موطنُةً ليستقيمَ المعنى، وقلَّما يجيءُ هذا القسمُ مُقدِّمًا على صاحبه [ثم في جَعَلِه عطفَ بيانٍ إفادةٌ هذا المعنى وأزِيد] فلهذا ضَعُفَ هذا الوجهُ^(١).

قوله: «أو هما مفعولاه لتضمُّنِه معنى الجعلِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: قيل: هذا أبعدُ الوجوه؛ لندرةِ مَجِيءِ مفعولي (جَعَلَ) وأمثاله نَكَرَتَيْنِ؛ لأنَّهما من دواخلِ المُبتدأ والخبر^(٢).

قال الشيخُ أكملُ الدينِ: ورُدَّ بأنَّ البعوضةَ فما فوقها فيه معنى التَّعميمِ والوصفِ أيضًا؛ لأنه يفيدُ معنى صغيرًا وأصغرَ.

قال: وكونُ (ضَرَبَ) بمعنى (جَعَلَ) طريقُه المجازُ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) جَعَلَ خاصًّا، ويكونُ ﴿مَثَلًا﴾ هو المفعولُ الثاني^(٣).

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ: هذا على أنَّ ﴿مَثَلًا﴾ هو الثاني و﴿بَعُوضَةً﴾ هو الأولُ، وصحَّ التَّنكِيرُ لحصولِ الفائدةِ إذ القصدُ بها إلى أصغرِ صَغِيرٍ.

قوله: «وعلى هذا تَحْتَمِلُ ﴿مَا﴾ وجوهاً أُخَرُ: أن تكونَ موصولةً»:

قلتُ: هذا صريحٌ في أنَّها لا تَحْتَمِلُ الموصوليَّةَ على قراءةِ النَّصبِ، وليس كذلك، فقد ذكر ابنُ جريرٍ على قراءةِ النَّصبِ أنَّها موصولةٌ حُذِفَ صدرُ صِلَتِها، ثمَّ أوردَ على نفسه أنَّ حينئذٍ لا وجهَ له، وأجاب بأنَّ له وجهَيْنِ:

(١) في النسخ: «صعب هذا الوجه»، والمثبت من «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٦ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨٨).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٦ب).

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ﴿مَا﴾ لَمَّا كَانَتْ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ وَكَانَتْ ﴿بِعَوَضَةٍ﴾ صَلَّتْهَا أُعْرِبَتْ بِأَعْرَابِهَا، كَمَا فِي قَوْلِ حَسَّانَ:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا^(١)

فَإِنَّ «غَيْرِنَا» أُعْرِبَتْ بِأَعْرَابِ «مَنْ»، وَالْعَرَبُ تَفْعُلُ ذَلِكَ خَاصَّةً فِي (مَنْ) وَ(مَا)، تُعْرَبُ صَلَاتُهُمَا بِأَعْرَابِهِمَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ: مَا بَيْنَ بَعْوَضَةٍ إِلَى مَا فَوْقَهَا، فَحُذِفَ (بَيْنَ) وَنُصِبَ (بِعَوَضَةٍ) لِإِقَامَتِهِ مُقَامَهُ ثُمَّ حُذِفَ (إِلَى) اِكْتِفَاءً بِالْفَاءِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (أَحْسَنُ النَّاسِ مَا قَرْنَا فَقَدَمًا)؛ أَي: مَا بَيْنَ قَرْنٍ إِلَى قَدَمٍ. انْتَهَى^(٢).

قوله: «حُذِفَ صَدْرُ صَلَّتْهَا»:

قال أبو حيان: أَي: الذي هو بعوضة، قال: وهذا يتمشى على مذهب الكوفيّين لعدم اشتراطهم في جواز حذف هذا الضمير طول الصلّة، والبصريّون يشترطون ذلك^(٣).

قوله: «وموصوفة»؛ أَي: نكرة بصفة كذلك؛ أَي: حُذِفَ صَدْرُ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ الصِّفَةُ؛ أَي: هو.

(١) لم أقف عليه في «ديوان حسان»، وعزاه إليه الخليل في «الجمال» (ص: ١١٦)، والفراء في «معاني القرآن» (١ / ٢١)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٤٢٩)، ونسب لكعب بن مالك، انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٩). ونسب في «الكتاب» (٢ / ١٠٥) للأنصاري دون تعيين، وعجزه:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١ / ٤٠٤ - ٤٠٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٣٣٧).

قوله: «واستفهامية...» إلى قوله: «ونظيره: فلان لا يئالي بما يهب، ما دينار ما ديناران؟»:

قال صاحب «الانتصاف»: لا يستقيم المعنى على ما أشار إليه؛ لأن هذا الاستفهام إنما يقع للإنكار تنبيهاً بالأدنى على الأعلى؛ كما يقال: فلان يُعطي الأموال، ما الدينار وما الديناران؟ وأما هاهنا فهم أنكروا ضرب المثل بالذباب، فلا يستقيم أن تكون البعوضة فما فوقها في الصغر أو الكبر على اختلاف المذهبيين تنبيهاً بالأقل على الأكثر؛ إذ هي وما فوقها الأكثر في الحقارة ولا تجد لتصحيح المعنى وجهًا.

قال: وإنما أطلت لأنه موضع ضيق يعد فهمه، وحسبك بمعنى انعكس فيه فهم الزمخشري^(١).

وقال صاحب «الإنصاف»: لو تأمل كلام الزمخشري لوجد جواب اعتراضه فيه؛ لأنه قال: أجبوا بأن الله لا يستحي أن يضرب من الأمثال ما شاء فما البعوضة فما فوقها^(٢)؟ وذلك أن المسلوب عنه تعالى أن يستحي أن يضرب مثلاً، وهو نكرة في سياق النفي فيعم كل مثل على اختلاف أنواعه، فما البعوضة فما فوقها في الكبير؟ إذ الكل في الجواز سواء، أو فما البعوضة فما فوقها في الحقارة؟ إذ المبالغة في تحقيره لا تخرجه عن كونه مثلاً، والكل جائز ولا يلزم في الاستفهام بـ(ما) أن يكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، بل قد يكون للإنكار على من سمع قاعدة قد تفررت فسأل عن بعض جزئياتها، وقال: لم جاز هذا؟ مع وضوح الدليل على جواز الكل لاشتراك الجميع في علة واحدة.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٧).

(٢) انظر: «الانتصاف» (١/ ١١٤)، و«فتح الغيب» (٢/ ٣٨٩) وعنه نقل المصنف.

وليس بعجيبٍ ما وهم فيه فظنَّه من ضيقِ مجالِ هذا البحثِ، فقد قال الشاعرُ:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ^(١)

وفي الحاشية المشار إليها: ادَّعى بعضُ الفضلاءِ أنَّ هذا الوجهَ غلطٌ من المصنِّفِ، وأن فهمه انعكس فيه، فإنَّ تمثيْلَهُ بقوله: (فلانٌ لا يُبالي بما وهبُ ما دينارٌ ما دينارانِ؟) عكسُ هذا المثالِ، فإنَّ مَنْ سمحَ بإعطاء الكثيرِ كان سماحُه بإعطاء القليلِ أولى، فما وجَّه سؤالُكَ عن الدينارِ والدينارينِ إذ هو داخلٌ تحتَ قولك: (لا يبالي بما وهبَ) من بابِ الأولى؟ وأمَّا هنا فإذا لم يستحي من ضربِ الأمثالِ بالأشياءِ الكاملةِ الجليْلَةِ لا يكونُ ضربُ المثلِ بالبعوضِ جائزًا من بابِ الأولى؛ لأنَّهم إنما استنكروا حقارَتَها ولو ضربتَ بشيءٍ شريفٍ أو جليلٍ لَمَّا استنكروه.

قال: وجوابه: أنَّ المصنِّفَ لم يدَّعِ أنَّه من بابِ الأولى حتى يردَّ عليه ما قيل، ولكن إذا دُكرت قاعِدَةُ كَلِيَّةٌ يندرجُ تحتها جزئياتُ فسألَ سائلٌ عن جزئياتِها واحدةً واحدةً توجَّه الإنكارُ عليه؛ كما لو قيل: يحرمُ الرِّبَا في كُلِّ مَطْعومٍ، فقال قائل: فما تقولُ في السَّفَرِجِلِ والتُّفَّاحِ واللوزِ؟ فإنَّكَ تقولُ له: قد قلتُ: إنَّه يحرمُ الرِّبَا في كُلِّ مَطْعومٍ، فما سؤالُكَ عن التُّفَّاحِ وغيرِه؟ كذلك هاهنا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ و﴿مَثَلًا﴾ نكرةٌ في سياقِ النَّفيِ تعمُّ البَعوضَ والدُّبابَ والعنكبوتَ وغيرها.

(١) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ١٤٣ - ١٤٤)، والبيت للمتنبي. انظر: «الأمثال السائرة

من شعر المتنبي» للصاحب بن عباد (ص: ٣٥).

قوله: «والبعوضُ فعولٌ»:

في «الكشاف»: والبعوضُ في أصله صفةٌ على فعولٍ - كالقطوعِ والخموشِ - فغلبت، واشتقاقه من البعْضِ وهو القطعُ كالْبَضْعِ والعَصْبِ^(١).

قوله: «غلبَ على هذا النوعُ» يعني: غلبَ استعمالُ هذه الصِّفةِ في هذا الحيوانِ المعروف.

قوله: «كالخموشِ»:

قال الشيخُ أكملُ الدِّينِ: يعني: أنه أيضًا في الأصلِ صفةٌ فغلبت، وهو بفتحِ الخاءِ: البعُوضُ في لغةٍ هذليَّةٍ، سُمِّيَتْ به لكثرةِ حَمَشِهِ؛ أي: حَدْشِهِ^(٢).

قوله: «أو في المعنى الذي جُعِلَتْ فيه مثلاً وهو الصَّغَرُ والحقارةُ»:

قال الشيخُ أكملُ الدِّينِ: هذا الوجهُ هو الذي مَالَ إليه المحققون؛ لمطابقتها البلاغةَ وَلَمَّا سَبَقَ له الكلامُ، وأمَّا الوجهُ الآخرُ فلا يَظْهَرُ إلا إذا خُصِّصَ بموردِ التَّزْوِيلِ، وأنه كَانَ في الدُّبَابِ والعنكبوتِ، وفي هذا الوجهِ التَّرقِيَّةُ مَعْنَوِيَّةٌ والصَّغَرُ في الحجمِ وفيه التَّرقِيُّ من الأدنى إلى الأعلى في الحقارة^(٣).

قوله: «كجناحها؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرَبَهُ مَثَلًا لِلدُّنْيَا»؛ أي: في قوله: «لو كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةً»، أخرجه التِّرْمِذِيُّ من حديثِ سهلِ بنِ سعدٍ^(٤).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٦ب).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٦ب-١٣٧).

(٤) رواه الترمذي (٢٣٢٠)، وقال: حديث صحيح غريب.

قوله: «رُويَ أَنَّ رَجُلًا بِمَنَى خَرَّ عَلَى طُنْبٍ فُسْطَاطٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشَاكُ شَوْكَةً...»^(١) الحديث»: أخرجه مالكٌ والبخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ^(٢).

قَالَ الطَّبْطَبِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «شَوْكَةً» الْمَعْنَى لَا الْعَيْنَ، وَهِيَ الْمَرْءُ مِنْ شَاكٍ، وَلَوْ أَرَادَ الْعَيْنَ لَقَالَ: بِشَوْكَةٍ، قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، يُقَالُ: شَيْكَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَشُوكٌ: إِذَا دَخَلَ فِي جَسَمِهِ شَوْكَةٌ^(٣).

وَجَزَمَ التَّفْتَازَانِيُّ وَالشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ بَأَنَّ الْمَرَادَ الْمَرْءَ مِنَ الْمَصْدَرِ لَا وَاحِدَ الشَّوْكِ الَّذِي هُوَ الْعَيْنُ^(٤).

وَالْفُسْطَاطُ: بَيْتٌ مِنْ شَعِيرٍ^(٥).

قوله: «كَنْخَبَةِ النَّمْلَةِ»:

قَالَ فِي «الْنَهَايَةِ»: النَخْبَةُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ: الْعَضَّةُ وَالْقِرْصَةُ، يُقَالُ: نَخَبَتِ النَّمْلَةُ تَنْخُبُ: إِذَا عَضَّتْ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَصَابَ الْمُسْلِمَ مِنْ مَكْرُوهٍ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَخَطَايَاهُ حَتَّى نَخْبَةَ النَّمْلَةِ»^(٦).

(١) في هامش (ف): «تمامه: فما فوقها إلا كتبت له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة».

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٦)، والبخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٩١). قلت: وفيه نظر آخر، وهو أن الإمام أحمد رواه في «المسند» (٢٤١١٤) بإسناد على شرط الشيخين بلفظ: «بشوكة».

(٤) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٧ب)، و«حاشية التفتازاني» (ورقة ٦٣ب).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (فسط).

(٦) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٥ / ٣٠)، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشف» (١ / ٥٨): غريب

جداً، قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢ / ١٧٧): قال الحافظ ابن حجر: لم أجده، وأقول لكن =

قَالَ الطَّبِيُّ: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى رِوَايَةٍ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ^(٢).

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (أَمَّا) حَرْفٌ يَفْصِلُ مَا أَجْمَلَ وَيؤكد ما بِهِ صُدِّرَ، وَيتضمنُ مَعْنَى الشرطِ وَلِذَلِكَ يَجَابُ بِالفاءِ، قَالَ سَيَوِيه: (أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ) مَعْنَاهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ ذَاهِبٌ^(٣)؛ أَيْ: هُوَ ذَاهِبٌ لَا مُحَالَةً وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ، وَكَانَ الْأَصْلُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا الْجَزَاءُ، لَكِنْ كَرِهُوا إِيْلَاءَهَا حَرْفَ الشَّرْطِ فَأَدْخَلُوا الْخَبَرَ وَعَوَّضُوا الْمَبْتَدَأَ عَنِ الشَّرْطِ لَفْظًا، وَفِي تَصْدِيرِ الْجُمْلَتَيْنِ بِهِ^(٤) إِحْمَادٌ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاعْتِدَادٌ بِعِلْمِهِمْ وَدَمٌّ بَلِيغٌ لِلْكَافِرِينَ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿أَنَّهُ﴾ لِلْمَثَلِ، أَوْ لـ ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾.

و﴿الْحَقُّ﴾: الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَسُوعُغُ انْكَارُهُ، يُعْمُّ الْأَعْيَانَ الثَّابِتَةَ وَالْأَفْعَالَ الصَّائِبَةَ وَالْأَقْوَالَ الصَّادِقَةَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (حَقَّ الْأَمْرُ): إِذَا ثَبَتَ، وَمِنْهُ: (ثَوْبٌ مُحَقَّقٌ): مُحْكَمُ النَّسْجِ.

= يشهد له حديث ما أصاب المؤمن مما يكره فهو مصيبة، وعزاه الطبراني عن أبي أمامة، ويشهد له أيضاً ما رواه الشيخان عن أبي سعيد وأبي هريرة بلفظ: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها».

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩١).

(٢) لعله يشير إلى ما رواه الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٢١) من قول أبي رضي الله عنه بلفظ: إن المؤمن لا يصيبه ذرة ولا نخبة نملة إلا بذنب وما يعفو الله أكثر.

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٧).

(٤) في (خ): «بها».

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ كَانَ مِنْ حَقِّهِ: وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَعْلَمُونَ؛ لِيُطَابِقَ قَرِينَهُ وَيُقَابَلَ قَسِيمُهُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ قَوْلُهُمْ هَذَا دَلِيلًا وَاضِحًا عَلَى كِمَالِ جَهْلِهِمْ عَدَلَ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ لِيَكُونَ كَالْبَرَهَانِ عَلَيْهِ.

﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَنْ تَكُونَ ﴿مَا﴾ اسْتِفْهَامِيَّةً وَ﴿ذَا﴾ بِمَعْنَى الَّذِي وَمَا بَعْدَهُ صِلَتُهُ وَالْمَجْمُوعُ خَيْرٌ ﴿مَا﴾، وَأَنْ تَكُونَ ﴿مَا﴾ مَعَ ﴿ذَا﴾ اسْمًا وَاحِدًا بِمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ؟ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، مِثْلُ: مَا أَرَادَ اللَّهُ؟ وَالْأَحْسَنُ فِي جَوَابِهِ الرِّفْعُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالنَّصْبُ عَلَى الثَّانِي لِيُطَابِقَ الْجَوَابُ السُّؤَالَ. وَالْإِرَادَةُ: نَزَوْعُ النَّفْسِ وَمِيلُهَا إِلَى الْفِعْلِ بِحَيْثُ يَحْمِلُهَا عَلَيْهِ، وَتَقَالُ لِلْقُوَّةِ الَّتِي هِيَ مُبْدَأُ النَّزْوَعِ، وَالْأَوَّلُ مَعَ الْفِعْلِ^(١) وَالثَّانِي قَبْلَهُ، وَكِلَا الْمَعْنَيْنِ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ اتِّصَافُ الْبَارِي تَعَالَى بِهِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى إِرَادَتِهِ:

فَقِيلَ: إِرَادَتُهُ لِأَفْعَالِهِ أَنَّهُ غَيْرُ سَاءٍ وَلَا مَكْرَهٍ، وَلِأَفْعَالٍ غَيْرِهِ أَمْرُهُ بِهَا، فَعَلَى هَذَا لَا تَكُونَ^(٢) الْمَعَاصِي بِإِرَادَتِهِ.

وَقِيلَ: عِلْمُهُ بِاشْتِمَالِ الْأَمْرِ عَلَى النِّظَامِ الْأَكْمَلِ وَالْوَجْهِ الْأَصْلَحِ، فَإِنَّهُ يَدْعُو الْقَادِرَ إِلَى تَحْصِيلِهِ.

وَالْحَقُّ: أَنَّهُ^(٣) تَرْجِيحُ أَحَدٍ مَقْدُورِيَّهِ عَلَى الْآخَرِ وَتَخْصِيصُهُ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ، أَوْ مَعْنَى يَوْجِبُ هَذَا التَّرْجِيحَ^(٤)، وَهُوَ أَعْمٌ مِنَ الْإِخْتِيَارِ فَإِنَّهُ مِيلٌ مَعَ تَفْضِيلٍ.

(١) قوله: «والأول»؛ أي: الإرادة بمعنى الميل والنزوع «مع الفعل»؛ أي: زماناً، وإن كان متقدماً عليه ضرورة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٥٥).

(٢) في (خ) و(ت): «لم تكن».

(٣) قوله: «والحق أنه»؛ أي: معنى الإرادة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

(٤) قوله: «أو معنى» عطف على «ترجيح»؛ أي: أو الإرادة معنًى يُوجِبُ هَذَا التَّرْجِيحَ وَهَذَا التَّخْصِيصَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

وفي ﴿هَذَا﴾ استحقاق واستبدال، و﴿مَثَلًا﴾ نصبٌ على التمييز أو الحال، كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَافَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

قوله: «أما» حرفٌ يُفَصِّلُ ما أُجْمِلَ ويؤكد ما به صُدِّرَ، ويتضمن معنى الشرط.. إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أنه ليس باسم على ما يتوهم من قولهم: (أما زيد فمُنطَلِقٌ) معناه: مهما يكن من شيء، مع شُيُوعِ العبارة عنه بالكلمة دون الحرف، ثم هي ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط، ونَبَّه بقوله: «ولذلك يجاب بالفاء» على ما يُعْلَمُ به تضمنُّها معنى الشرط، وسرُّه: أنهم لَمَّا حاولوا الدلالة على أن الواقع بعده^(١) ممَّا يتعلَّق به شيء من الجملة جعلوه في موضع المَلزوم أعني: الشرط، وما يتعلَّق به في موضع اللازم أعني: الجزاء، فدلَّ على لزوم الحكم وأنه كائنُ البتَّة ولا محالة، وإلى هذا أشار ببيان فائدته.

وذكر ابن الحاجب في تحقيق معناها ووجه جواز تقديم ما في حيز الفاء عليها: أنها لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام مُتعدِّدة، فقد تُذكر الأقسام، وقد يُذكر قسم ويُترك الباقي، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلَيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ ذَنْبٌ﴾ [آل عمران: ٧].

والتزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف مُتعلِّق الظرف إذا وقع خبراً مثل: زيدٌ في الدار؛ لأنَّ المعنى: مهما يكن من شيء، أو يُذكر من شيء.

والتزموا أن يقع بينها وبين جزائها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف. ثم اختلفوا فيما يتعلَّق به ذلك الواقع، والصحيح أنه أحد أجزاء الجملة الواقعة

(١) في «حاشية التفتازاني» (ورقة ٦٣ب): «بعدها».

بعد الفاء قدّم عليها لغرض العوضيّة؛ وذلك لأنّ وضعها لتفصيل الأنواع، وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعدّدة، وذكره باعتبار ما يتعلّق به من الجملة الواقعة بعد الفاء. والغرض من التقديم: الدلالة على أنّه هو النّوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يقع مرفوعاً على الابتداء؛ لأنّ الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء، لكنهم خالفوا الابتداء إيداناً من أوّل الأمر بأن تفصيله باعتبار الصّفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً أو ظرفاً أو مصدرًا أو غير ذلك، ألا ترى أنّك تفرّق بين (يوم الجمعة) في قولك: (يوم الجمعة ضربت فيه)، وقولك: (ضربت في يوم الجمعة) وإن كان في الموضعين مضرّوباً فيه، إلا أنه ذكر في الأوّل ليدلّ على أنه حكم عليه، ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علّم أنّ الضرب واقع صفة، وفي الثاني ذكر ليدلّ على أنه الذي وقع الضرب فيه من أوّل الأمر، فلمّا كان كذلك قصد أن يكون الواقع بعد (أمّا) من أوّل الأمر على حسب ما هو عليه في جملة، ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الذي كان له، وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقاً، أو بشرط أن لا يكون هناك مانع، وتبيّن وجه ما قيل: إنّ لها خاصيّة في تصحيح التّقديم^(١) لما يمتنع تقديمه، وحاصله: التّنبية على أن الواقع بعدها هو المقصود بالتّفصيل والتّخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء.

تنبيه: وقع في «المغني» لابن هشام أنّ (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد^(٢). قال الشيخ بدر الدين ابن الدّماميني في «حاشيته»: وهو معترّض، فقد صرّح غير واحد من النّحاة أنّ (أمّا) ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط.

(١) في (ز) و(س): «في تقديم الصحيح»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفنازاني».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٩٢).

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «شرح التلخيص»: (أمّا) من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبو حيّان، ونُقِلَ عَنْ بعض أصحابه أَنَّها حرفٌ إخبارٍ مُضْمَنٌ معنى الشرط، ولو كانت أداة شرطٍ لا قُتِصَتْ فعلاً بعدها، لكنّها أغنَتْ عَنِ الجملة الشرطيّة وعن أدوات الشرط، وهي من أغرب^(١) الحروف لقيامها مقام أداة شرطٍ وجملة شرطيّة، ولكونها تدلُّ على الشرط حُكِمَ أَنَّ معنى: (أمّا زيدٌ فذاهبٌ) الإخبارُ بأنه سيذهبُ في المُستقبل؛ لأنّ: (زيدٌ ذاهبٌ) جوابُ الشرط، ولا يكونُ جوابه إلا مستقبلاً، هذا كلامه^(٢).

قال الدماميني: وقد يقال: إنه^(٣) جعلها حرفَ شرطٍ باعتبارِ تَضَمُّنِها لمعنى الشرط لا باعتبارِ أَنَّها مَوْضُوعَةٌ للشرط، والإضافة تكونُ بأدنى مُلابَسَةٍ، انتهى.

وقال أبو حيّان في «شرح التسهيل»: قال بعضُ أصحابنا: (أمّا) حرفٌ إخبارٍ مُضْمَنٌ معنى الشرط، فإذا قلت: (أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ) فالأصل: إن أردتَ معرفةَ حالِ زيدٍ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ، ثمَّ حُذِفَتْ أداة الشرطِ وفعلُ الشرطِ وأُنْبِيتَ (أمّا) منابَ ذلك.

ولو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنتَ تقول: (أمّا عالمٌ فعالمٌ)، فهو عالمٌ ذَكَرْتُهُ أنتَ أو لم تذكُرْه، بخلافِ: (إن قامَ زيدٌ قامَ عمرو)، فقيامُ عمرو مُتَوَقَّفٌ على قيامِ زيدٍ.

فأجيب: بأنه قد يجيء الشرطُ على ما ظاهرُهُ عدمُ التَّوقُّفِ عليه كقوله:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي^(٤)

(١) في (ز): «إعراب».

(٢) انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» للسبكي (١/ ٣٦١).

(٣) أي: ابن هشام في قوله المتقدم: (أنّ) (أمّا) حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ.

(٤) الرجز دون نسبة في «الجمال» للخليل (ص: ٦٨)، و«الكتاب» (٢/ ٨٤)، و«معاني القرآن» للفراء

(١٧/ ٣)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٢٤٧)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٩)، ونسبه العيني في =

ألا ترى أَنَّ بَتَّه موجودٌ كان لغيره بَتْ أو لم يَكُنْ، وقولهم: (أَمَّا عَالَمٌ فَعَالِمٌ)، فالمعنى: مهما تذكرُهُ عَالِمًا فذكرُكَ حَقٌّ لأنه عَالِمٌ، ولا يكونُ ذكرُهُ حَقًّا حتى تذكرُهُ، فقد تَضَمَّنَتْ معنى الشرط.

وأنابوا (أَمَّا) منَابَ الشرطِ وفعله فجاءت الفاء تَلِي (أَمَّا)، فأرادوا أَنْ يُصْلِحُوا اللفظَ فأولوها شيئاً آخرَ حتى لا يجيءَ الجزاءُ تَالِيًا أداةَ الشرطِ^(١).

وفي «البسيط»: قال ابن السَّيِّد: (أَمَّا) حرفٌ إخبارٍ يتضمَّنُ معنى الشرطِ^(٢)، ونُقِصَ بنحو: (أَمَّا زيدًا فاضربْ).

وقد الغَزَّ الشَّيْخُ عَلَمُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ في (أَمَّا) هذه فقال:

وَأَيُّهُ كَلِمَةٌ فِي حُكْمِ شَرْطٍ وَجَاءَ جَوَابُهَا يُنَبِّئُكَ عَنْهَا
وَقَدْ جَمَعُوا حُرُوفَ الشَّرْطِ عَدًّا وَمَا عُدَّتْ لَعَمْرُ أَيْبِكَ مِنْهَا

قوله: «ولذلك يجابُ بالفاء»:

قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: استدلالُهُ على تَضَمُّنِهِ معنى الشرطِ بدخولِ الفاءِ في جوابِهِ فيه نظرٌ؛ لأنَّ دخوله بعد كونه للشرطِ فلا يكونُ عِلَّةً له.

قال: والجوابُ: أَنَّ معنى الشرطِ عِلَّةٌ للدُّخُولِ، والدُّخُولُ دليلٌ عليه، فاختلَفَتْ جِهَةُ التَّوَقُّفِ^(٣).

= «المقاصد» (٥٣٩/١) لرؤية، وهو في زوائد «الديوان» (ص: ١٩١). وبعده:

مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ

(١) انظر: «شرح التسهيل» لأبي حيان (١٦ / ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢) انظر: «الاقضاب» لابن السيد البطليوسي (١ / ٢٨).

(٣) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٧ب).

قوله: «وفي تصدير الجملتين به إحماد»:

قال الطَّبِيُّ: ليس من (أَحْمَدْتُهُ)؛ أي: صادفته محمودًا، وإنَّما هو من أَحْمَدْتُ صَنِيعَهُ، وَأَحْمَدْتُ الأرَضَ: رَضِيتُ سُكْنَاهَا، وجاوزته فأَحْمَدْتُ جِوَارَهُ، قاله في «الأساس» في قسم المجاز^(١)، وقيل: حُكِّمَ بكونه محمودًا؛ كالإكفار: حُكِّمَ بكونه كافرًا^(٢).

قوله: «والضَّمِيرُ في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثلِ أو لـ ﴿أَن يَضْرِبَ﴾»:

قال أبو حَيَّان: الأَظْهَرُ الأوَّلُ؛ لقوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا﴾ فمَيَّزَ المِثْلَ إليه بالمِثْلِ، والتَّقْسِيمُ وَرَدَ على شيءٍ واحدٍ، فظهر أَنَّهُ عَائِدٌ على المِثْلِ^(٣).

قوله: «و(ذا) بمعنى الذي، وما بعده صَلْتُهُ»:

قال أبو حَيَّان: والعائِدُ محذوفٌ إذ فيه شرطُ جوازِ الحذفِ، والتَّقْدِيرُ: ما الذي أَرَادَهُ اللهُ^(٤).

قوله: «والمجموعُ خبرٌ «ما»»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدين: بإطباقِ النُّحَاةِ، وإن كَانَ المَبْتَدَأُ نَكْرَةً والخبرُ مَعْرِفَةً. قوله: «ليطابقَ الجوابُ السُّؤالَ»؛ أي: في كونه جملةً اسميةً على الأوَّلِ وفعليةً على الثاني.

قوله: «والإرادةُ نزوعُ النَّفْسِ..» إلى آخره:

ذكر الإمام: أَنَّهُ لا حاجةَ إلى تعريفِ الإرادةِ؛ لأنَّها من الصَّرُورِيَّاتِ فَإِنَّ

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: حمد).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٤٠).

الإنسان يُدركُ بالبديهة التفرقة بين إرادته وعلمه وقدرته وألمه ولذته.
 ثمَّ حدّثنا: بأنّها صفةٌ تقتضي رُجحانَ أحدِ طرفي الجائرِ على الآخرِ، لا في
 الوقوع بل في الإيقاع، قال: واحترزنا بهذا القيد الأخير عن القدرة^(١).
 قوله: «ف قيل: إرادته لأفعاله: أنّه غيرُ ساهٍ..» إلى آخره:
 هذا قولُ النجّارِ من المعتزلة^(٢)، فالإرادةُ عنده من الصفاتِ السليّة لا الثبوتية^(٣).
 قوله: «وقيل: علمه باشمال الأمر..» إلى آخره:
 هذا رأيُ الجاحظِ والكعبي^(٤) وأبي الحسين البصري^(٥) منهم^(٦).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٥).

(٢) حسين بن محمد الرازي النجار الحائك، زعيم المرجئة الجبرية، التي تفرقت بناحية الري وجرجان
 فرقا كثيرا، وإليه تنسب الفرقة النجارية من فرق الجبرية، وهم يوافقون المعتزلة في مسائل الصفات
 والقرآن والرؤية، ويوافقون الجبرية في خلق الأعمال والاستطاعة، انظر: «اعتقادات فرق المسلمين»
 للفخر الرازي (ص: ٦٨)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي (١/ ٣٨٤)، والعجب من
 حسين هذا كونه جبريا ثم ينفي أن يكون الله هو الذي خلق فعل العبد!

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١١/ ٣١٧)، ووقع في مطبوعه: «الحسن النجار».

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم الكعبي، البلخي، رأس المعتزلة ورئيسهم في زمانه، وهو
 تلميذ أبي الحسين الخياط، وقد وافقه في اعتقاداته جميعها وانفرد عنه بمسائل، له تصانيف في
 الكلام والحكم، وكانت كتبه في العراق أشهر منها في خراسان، وله نصيب من القدر والذكر فيها،
 ولم يكن يخفي مذهبه، وكان صلحاء أهل بلخ ينالون منه ويقدون فيه ويرمون بالزندقة، له تفسير
 في القرآن. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ١٧، ١٨).

(٥) محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي أبو الحسين، المتكلم شيخ المعتزلة والمتمسك لهم، له
 التصانيف الكثيرة، توفي (٤٣٦هـ). انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٥/ ٦٩٥-٦٩٦).

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (١١/ ٣١٧)، وذكره بنحوه الإيجي في «المواقف» (٣/ ١١٩).

قوله: «والحق: أنه ترجيحُ أحدِ مقدورَيْهِ على الآخرِ وتخصيصُهُ بوجهٍ دون وجهٍ..» إلى آخره: هذا رأيُ الأشاعرةِ، فهي صِفَةٌ ذاتِيَّةٌ قَدِيمَةٌ زَائِدَةٌ على العلمِ^(١). وقوله: «بوجهٍ دون وجهٍ» احترازاً^(٢) عن القدرة، فإنها لا تُخصَّصُ الفعلَ ببعض الوجوه بل هي موجودةٌ للفعلِ مطلقاً.

قوله: «وَمَثَلًا» نصبٌ على التَّمْيِيزِ:

قالَ الشَّيْخُ سعدُ الدينِ: قد كَثُرَ في الكلامِ^(٣) التَّمْيِيزُ عن الضَّمِيرِ، وقد يكونُ في اسمِ الإشارةِ، وتماهُمَا بنفسهما مِنْ جِهَةٍ أنه تمتنعُ إضافتُهُما، وذلك إذا كانا مُبْهَمَيْنِ لا يعرفُ المقصودُ بهما مثل: (يا له رَجُلًا)، و: (يا لها قِصَّةً)، و: (يا لك مِنْ ليلٍ)، و: (نعم رَجُلًا)، وأشباهُ ذلك، والعاملُ هو الضَّمِيرُ واسمُ الإشارةِ، فقد جَوَزُوا إعمالَهُما كما في سائرِ الأسماءِ الجامدةِ المبهمةِ التامةِ بالتَّوْنِ ونحوه.

وأما إذا كانَ المرجعُ والمشارُ إليه معلوماً كما في قولنا: (جاءني رجلٌ فلله دَرُهُ رَجُلًا) و: (يا لك رَجُلًا) في الخطابِ المُعَيَّنِ، و: (قالَ اللهُ عزَّ قائلاً) أو (مِنْ قائلٍ)، و: (لقيتُ زَيْداً قاتلهُ اللهُ شاعراً)، و: (انتفعُ بهذا سلاحاً)، فالتَّمْيِيزُ عَنِ النِّسْبَةِ وهو نفسُ المَنسوبِ إليه، كما في قولك: (كفى بزيدٍ رَجُلًا)، و:

وَيُلَمُّ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِيشَةً^(٤)

(١) انظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ١١٩).

(٢) قوله: «احترازاً» كذا وقع في النسخ بالنصب، ولعل الصواب الرفع خبراً لكلمة: «وقوله».

(٣) في (س): «كثر الكلام في»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٦٣ب) وما سيأتي بين معكوفتين منه.

(٤) صدر بيت نسب لأكثر من شاعر، منهم علقمة بن عبدة المعروف بالفحل. انظر: «ديوان علقمة الفحل» (ص: ١٢١). وعجزه:

وأمثال ذلك، ومعلوم أن (هذا) في الآية إشارة إلى المثل، فالتمييز [فيها] عن النسبة وهي نسبة التعجب والإنكار إلى المشار إليه^(١).

وقال أبو حيّان: انتصاب ﴿مَثَلًا﴾ على التمييز؛ أي: من مثل، وهو المختار، وجاء على معنى التوكيد لأنه من حيث أُشير إليه عُلِمَ أنه مثل، فجاء التمييز بعده مؤكّداً للاسم الذي أُشير إليه^(٢).

قوله: «أو الحال كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾»:

قال أبو حيّان: هو حال من اسم الإشارة؛ أي: مُتمثلاً به، والعامل فيه اسم الإشارة^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: ذو الحال هو اسم الإشارة، وأمّا العامل فهو الفعل، كما في قولك: (لقيت هذا فارساً) [إشارة^(٤) إلى زيد، ولا حاجة إلى جعل العامل اسم الإشارة وذي الحال الضمير المجرور؛ [أي]: الذي في: (أشير إليه مثلاً)، وعلى هذا فالممثل بقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] في مجرد أن الحال اسم جامد، وإلا ففي الآية العامل في الحال اسم الإشارة، مثل: ﴿وَهَذَا بَعْلٌ شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]^(٥)، انتهى.

وجوز أبو البقاء أن يكون صاحب الحال اسم الله؛ أي: مُتمثلاً^(٦).

(١) انظر: «شرح الرضي للكافية» (٢ / ٦١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١ / ٣٤١ - ٣٤٢).

(٣) المرجع السابق (١ / ٣٤١).

(٤) [إشارة] من «حاشية السعد».

(٥) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٦٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٦) انظر: «التيبان» لأبي البقاء (١ / ٤٤).

ثم قال الشيخ سعد الدين: وإيقاع ﴿مثلاً﴾ تمييزاً أو حالاً من ﴿هَذَا﴾ يُشْعِرُ
بأنه إشارة إلى المثل، لا إلى ضرب المثل على ما هو أحد مُحْتَمَلَي الضمير في
﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾.

﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جواب ﴿مَاذَا﴾؛ أي: إضلال كثير
 وإهداء كثير^(١)، وُضِعَ الفعل موضع المصدر للإشعار بالحدوث والتجدد، أو
بيان للجملتين المصدرتين بـ(أَمَّا)، وتسجيل^(٢) بأن العلم بكونه حقاً هُدى وبيان،
وأن الجهل بوجه إيراده والإنكار لحسن موده ضلال وفسق، وكثرة كل واحد
من القيلتين بالنظر إلى أنفسهما لا بالقياس إلى مقابلهما؛ فإن المهديين^(٣) قليلون
بالإضافة إلى أهل الضلال، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣].

ويحتمل أن يكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار
الفضل والشرف، كما قال:

قليل إذا عُدُّوا كثير إذا شُدُّوا

وقال:

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا^(٤)

(١) قوله: «إضلال كثير وإهداء...» بالرفع والنصب على اختلاف الوجهين في ﴿مَاذَا﴾. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٤٢/٣).

(٢) قوله: «وتسجيل» عطف على «بيان» عطف تفسير. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٥٢/١).

(٣) في (خ): «المهتدين».

(٤) نسب البيت لأبي تمام، كما في «العقد» لابن عبد ربه (٢٣٧/١)، و«شرح ديوان المتنبي» للعسكري (١٥٥/٢)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٤٤١/٤).

﴿وَمَا يُفِضِلْ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾؛ أي: الخارجين عن حدِّ الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] من قولهم: فسَقَتِ الرُّطْبَةُ عَنْ قِشْرِهَا: إذا خَرَجَتْ، وأصلُ الفِسْق: الخروجُ عن القَصْدِ^(١)، قال رؤية:

فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرَا

والفاسقُ في الشرع: الخارجُ عن أمرِ الله بارتكابِ الكبيرة، وله درَجَاتٌ ثلاثٌ: الأولى: التغابي، وهو أن يرتكبها أحيانًا مُستغيبًا إياها. والثانية: الانهماكُ، وهو أن يعتاد ارتكابها غير مُبالٍ بها.

والثالثة: الجحودُ، وهو أن يرتكبها مُستصوبًا إياها، فإذا شارَفَ هذا المقام وتخطى خِطَطَهُ^(٢) خَلَعَ رِبْقَةَ الإيمان من عنقه ولا بَسَ الكفرَ، وما دامَ هو في درجَةِ التغابي أو الانهماك فلا يَسْلُبُ عنه اسمُ المؤمن^(٣)؛ لأنَّ تصافيه بالتصديق الذي هو مُسمَّى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩].

والمعتزلةُ لما قالوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجموعِ التصديقِ والإقرارِ والعملِ، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجحوده، جعلوه قِسْمًا ثالثًا نازلاً بين منزلي المؤمن والكافر؛ لمشاركته كلَّ واحدٍ منهما في بعض الأحكام.

وتخصيصُ الإضلالِ بهم مُرتباً على صفةِ الفسق يدلُّ على أنَّه الذي أعدَّهم للإضلالِ وأدَّى بهم إلى الضلالِ به، وذلك^(٤) لأنَّ كفرهم وعدولهم عن الحقِّ

(١) في (خ): «عن الأصل».

(٢) قوله: «وتخطى خطوه» بكسر الخاء؛ أي: تجاوز بقاعه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٣).

(٣) في (خ): «الإيمان».

(٤) «إلى الضلال به»؛ أي: بالمثل، أو بـ ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾، «وذلك»؛ أي: سببُ ضلالهم به. انظر: «حاشية

الأنصاري» (١/ ٢٥٤).

وإصرارهم بالباطل صرّفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم وازدادت ضلالتهم فأكثروه واستهزؤوا به. وقرئ: (يُضَلُّ) على البناء للمفعول، و(الفاشقون) بالرفع^(١).

قوله: «أو بيان للجملتين ..» إلى آخره:

قال الطيّب: كلتا الجملتين مُشْتَمِلَةٌ على الكثرة وعلى معنى الضلالة والهدى، وهو^(٢) قوله: ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ و﴿فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾ فبين بقوله: ﴿يُضَلُّ ..﴾ - إلى آخره - ذلك وكشف المعنى^(٣).

قوله:

«قليل إذا عُذُّوا كثير إذا شُدُّوا»

هو للمتنبّي من قصيدة يمدح بها علي بن سيّار، وقبله:

سأطلبُ حَقِّي بالقنا ومشايخ كأثمهم من طول ما التّموا مُرْدُ
ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دُعوا^(٤)

قوله:

«إنّ الكرام كثير في البلاد وإن قلّوا كما غيرهم قل وإن كثروا»

(١) قرأ زيد بن علي: (يُضَلُّ بِهِ كَثِيرٌ) (وما يُضَلُّ به إلا الفاشقون). انظر: «الكشاف» (١/ ٢١٥)، و«البحر» (١/ ٣٤٤).

(٢) قوله: «وهو» من «فتوح الغيب»، ووقع بدلاً منها في النسخ: «وبين»، ولعله سهو أو سبق قلم.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩٧).

(٤) انظر «ديوان المتنبّي» (٢/ ٩٢)، و«شرح ديوان المتنبّي» للعكبري (١/ ٣٧٣)، وفيهما:

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دُعوا كثير إذا شُدُّوا قليل إذا عُذُّوا

قوله: «قال رؤبة:

فواسقاً عن قصدها جوائراً»

أوله:

يذهبَنَ في نجدٍ وغوراً غائرًا^(١)

يصفُ نوقاً يمشينَ في المفاوزِ ويذهبنَ عن استقامةِ الطريقِ، «غوراً» عطفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ، وفواسقاً: خوارجاً، والقصدُ: الطريقُ المستقيمُ، وجوائراً: من جارَ عن القصدِ.

قال ابنُ الأعرابيِّ: لم يُسمَعْ قطُّ في كلامِ الجاهليَّةِ ولا في أشعارِهِم فاسقٌ، وهذا عجيبٌ وإنه كلامٌ عربيٌّ^(٢).

قوله: «التغابي»: بالعينِ المعجمةِ والموحدةِ من تغابى؛ أي: تغافل^(٣).

(٢٧) - ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ صفةٌ ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ للذمِّ وتقديرِ الفسقِ.

(١) عزاه لرؤبة أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/٤٠٦)، وابن الأنباري في «الزاهر» (١/١٢٠)، وهو في ملحق ديوانه (ص: ١٩٠)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١/٩٤) للعجاج.

والنجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما انخفض منها، و«غائرًا» صفة له من لفظه مؤكدة ك: ليل أليل، انظر: «فتوح الغيب» (٢/٤٠١)، و«حاشية الشهاب» (٢/١٠١).

(٢) نقله عنه الجوهري في «الصحاح» (مادة: فسق)، وفيه: «... وهذا عجب، وهو كلام عربي».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غبا).

و(النقض): فَسُخِّ التَّرَكِيبِ، وَأَصْلُهُ فِي طَاقَاتِ الْحَبْلِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي إِبْطَالِ الْعَهْدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَهْدَ يُسْتَعَارُ لَهُ الْحَبْلُ لِمَا فِيهِ مِنْ رِبَاطِ أَحَدِ الْمُتَعَاهِدِينَ بِالْآخَرِ، فَإِنْ أَطْلُقَ مَعَ لَفْظِ الْحَبْلِ كَانَ تَرْشِيحًا لِلْمَجَازِ، وَإِنْ ذُكِرَ مَعَ الْعَهْدِ كَانَ رَمْزًا إِلَى مَا هُوَ مِنْ رَوَادِفِهِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَهْدَ حَبْلٌ فِي ثَبَاتِ الْوَصْلَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاهِدِينَ، كَقَوْلِكَ: (شَجَاعٌ يَفْتَرِسُ أَقْرَانَهُ)، وَ(عَالِمٌ يَغْتَرِفُ مِنْهُ النَّاسُ)؛ فَإِنْ فِيهِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ أَسَدٌ فِي شَجَاعَتِهِ بَحْرٌ بِالنَّظَرِ إِلَى إِفَادَتِهِ.

وَالْعَهْدُ: الْمَوْثُوقُ، وَوَضَعُهُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُرَاعَى وَيُتَعَهَّدَ كَالْوَصِيَّةِ وَالْيَمِينِ، وَيُقَالُ لِلدَّارِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُرَاعَى بِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا، وَالتَّارِيخِ لِأَنَّهُ يُحْفَظُ.

وَهَذَا الْعَهْدُ: إِمَّا الْعَهْدُ الْمَأْخُودُ بِالْعَقْلِ، وَهُوَ الْحَجَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى عِبَادِهِ، الدَّالَّةُ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَوَجُوبِ وَجُودِهِ وَصِدْقِ رَسُولِهِ، وَعَلَيْهِ أَوَّلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أَوِ الْمَأْخُودُ بِالرُّسُلِ عَلَى الْأُمَمِ بَأَنَّهُمْ إِذَا بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ بِالْمُعْجَزَاتِ صَدَّقُوهُ وَاتَّبَعُوهُ وَلَمْ يَكْتُمُوا أَمْرَهُ وَلَمْ يَخَالِفُوا حُكْمَهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وَنَظَائِرِهِ.

وَقِيلَ: عَهْدُ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ:

عَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى جَمِيعِ ذُرِّيَّةِ آدَمَ بَأَنَ يُقِرُّوا بِرُبُوبِيَّتِهِ.

وَعَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى النَّبِيِّينَ بَأَنَ يَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ.

وَعَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بَأَنَ يُبَيِّنُوا الْحَقَّ وَلَا يَكْتُمُوهُ.

﴿مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ الضمير للعهد، والميثاق: اسم لما يقع به الوثاقة وهي الأحكام، والمراد به: ما وثق الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثقوه به من الالتزام والقبول، ويحتمل أن يكون بمعنى المصدر.

و﴿مِنْ﴾ للابتداء، فإنَّ ابتداء النقص بعد الميثاق.

قوله: «واستعماله في إبطال العهد من حيث إنَّ العهد يُستعار له الحبل»:

قال الطيبي: أي: لما سموا العهد بالحبل على سبيل الاستعارة كما في قولهم: إنَّ بيننا وبين القوم حبالاً؛ أي: عهداً، جسروا أن يستعملوا النقص في إبطال العهد، وذلك أنَّه شبه العهد بالحبل لما فيه من ثبات الوصلة تشبيهاً بليغاً حتى إنه حبل من الحبال، ثم أخذ الوهم في تصويره بصورة الحبل وتخييله بالحبل، واختراع ما يلزم الحبل من النقص، ثم إطلاق النقص المحقق على ذلك المخترع على سبيل الاستعارة التخيلية، ثم إضافته إلى العهد المتخيل لتكون قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ولو لم يذكر النقص لم يعلم أنَّ العهد مكان الاستعارة، ف«ما» في قوله: «ما هو من روافده» واقعة على النقص والضمير في «روافده» للحبل^(١).

وقال الشيخ سعد الدين: يعني: أنه استعارة بالكناية حيث سكّ عن الحبل المستعار، ونبّه عليه بذكر النقص، حتى كأنه قيل: ينقضون حبل الله؛ أي: عهده، والنقص استعارة تحقيقية تصريحية حيث شبه إبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إنما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل، فهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد.

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٠٢ - ٤٠٣).

قال: وبهذا ظهر أنَّ الاستعارة بالكناية قد توجد بدونِ التَّخيلية، وأنَّ قريتها قد تكونُ استعارةً تحقيقيةً.

قوله: «وَالْعَهْدُ: المَوْتُقُ»: بفتح الميمِ مَصْدَرٌ بمعنى الوثوق، أو اسمٌ موضِعٌ؛ أي: موضِعُ الوثوق، قاله القُطْبُ.

قوله: «وهذا العهد: إما العهد المأخوذ بالعقل.. إلى آخره: الذي اختاره ابن جرير القول الثاني، وأنها نزلت في مُنافقي أهل الكتاب^(١).

قوله: «الضَّمِيرُ لِلْعَهْدِ»: مِنْهُمْ مَنْ رَجَعَهُ إِلَى اللَّهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَعَلَى الثَّانِي مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢).

قوله: «ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ» هذا ذَكَرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ^(٣)، وَتَابِعَهُ أَبُو الْقَعَاءِ^(٤).

وَرَدُّ بَأَنَّ النّحْوِيِّينَ لَمْ يَذْكُرُوا مَفْعَالًا فِي صَيَغِ الْمَصَادِرِ، حَتَّى إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ ابْنَ الْحَاجِّ^(٥) وَابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرَا ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ اسْتِيعَابًا لِأَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ، وَأَصْلُ مِفْعَالٍ أَنْ يَكُونَ وَصَفًا كَمِطْعَامٍ وَمِسْقَامٍ^(٦).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١ / ٤١١).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١ / ٤٤).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢١٨-٢١٩).

(٤) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١ / ٤٤).

(٥) يحيى بن محمد بن فرج، أبو العباس بن الحاج الأندلسي، كان حاذقاً بالعربية، وأخذ عنه جماعة،

وتوفى (٥١٥هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١ / ٢٤٧).

(٦) انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (١/ ١٥٠).

قال ابن عَقِيلٍ: ويجوزُ حَمْلُ كَلامِ الزَّمخَشَرِيِّ على إِرَادَةِ أَنَّهُ اسْمٌ واقعٌ موقعُ المَصْدَرِ كَعَطَاءٍ، وبه صَرَّحَ ابنُ عَطِيَّةٍ^(١).

﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ يَحْتَمِلُ^(٢) كُلَّ قِطْعَةٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ كَقِطْعِ الرَّحِمِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ مَوَالَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالكُتُبِ فِي التَّصْدِيقِ، وَتَرْكِ الْجَمَاعَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَسَائِرِ مَا فِيهِ رَفْضُ خَيْرٍ أَوْ تَعَاطِي شَرٍّ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الْوُصْلَةَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْعَبْدِ الْمَقْصُودَةَ بِالذَّاتِ مِنْ كُلِّ فَضْلٍ وَوَصْلٍ.

و(الأمْرُ): هو القولُ الطالبُ للفعل، وقيل: مع العلوِّ، وقيل: مع الاستعلاء، وبه سُمِّيَ الأمرُ الذي هو واحدُ الأمورِ تسميةً للمفعولِ بِهِ بِالمَصْدَرِ فَإِنَّهُ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ^(٣)، كما قِيلَ لَهُ: شَأْنٌ، وهو الطلبُ والقصدُ، يقال: شَأْنْتُ شَأْنَهُ: إِذَا قَصَدْتَ قَصْدَهُ.

و﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ يَحْتَمِلُ النِّصْبَ وَالْخَفْضَ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿مَا﴾ أو ضميره، والثاني أَحْسَنُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ بِالْمَنْعِ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالِاسْتِهْزَاءِ بِالْحَقِّ، وَقِطْعِ الْوُصْلِ الَّتِي بِهَا نِظَامُ الْعَالَمِ وَصَلَاحُهُ.

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ الَّذِينَ خَسِرُوا بِإِهْمَالِ الْعَقْلِ عَنِ النَّظَرِ وَاقْتِنَاصِ مَا يَفِيدُهُمُ الْحَيَاةَ الْأَبَدِيَّةَ، وَاسْتِبْدَالِ الْإِنْكَارِ وَالطَّعْنِ فِي الْآيَاتِ بِالْإِيمَانِ بِهَا وَالنَّظَرِ فِي حَقَائِقِهَا وَالْاِقْتِبَاسِ مِنْ أَنْوَارِهَا، وَاشْتِرَاءِ النِّقْضِ بِالْوَفَاءِ وَالْفَسَادِ بِالصَّلَاحِ وَالْعِقَابِ بِالثَّوَابِ.

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١١٣).

(٢) في (خ): «يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ».

(٣) قوله: «وبه سُمِّيَ الأمرُ الذي هو واحدُ الأمورِ»؛ أي: وهو الشَّأْنُ؛ إِذِ الْأَمْرُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ جَمْعُهُ أَوْامِرُ

لَا أُمُورَ، «فإنه»؛ أي: الأمرُ الذي هو واحدُ الأمورِ «مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ» شَبَّهَ الدَّاعِيَ إِلَيْهِ بِأَمْرِ بِأَمْرٍ بِهِ. انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٦).

قوله: «يَحْتَمِلُ كُلُّ قَطِيعَةٍ..» إلى آخره:

قال ابن جرير بعد حكايته هذا المذهب: غير بعيدٍ مِنَ الصَّوَابِ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ الْمُنَافِقِينَ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ فَوَصَفَهُمْ بِقَطْعِ الْأَرْحَامِ، فَهَذِهِ نَظِيرُ تِلْكَ، غَيْرَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ، فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى ذَمِّ اللَّهِ تَعَالَى كُلِّ قَاطِعٍ قَطَعَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِوَصْلِهِ رَحِمًا أَوْ غَيْرِهِ^(١).

قوله: «وَبِهِ سُمِّيَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ وَاحِدُ الْأُمُورِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: الْقَصْدُ وَالشَّأْنُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ جَمْعُهُ أَوَامِرُ^(٢).

قوله: «وَأَنَّ يَوْمَئِذٍ يَحْتَمِلُ النَّصَبَ وَالْخَفْضَ»: زَادَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَالرَّفْعَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَبْتَدَأِ؛ أَي: هُوَ^(٣).

قوله: «وَاشْتَرَاءُ النَّقْضِ بِالْوَفَاءِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ جُعِلُوا بِإِطْلَاقِ الْخَاسِرِينَ عَلَيْهِمْ بِمَنْزَلَةِ التَّاجِرِينَ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ حَيْثُ اسْتَبْدَلُوا شَيْئًا بِشَيْءٍ.

(٢٨) - ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ

ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ اسْتِخْبَارٌ فِيهِ إِنْكَارٌ وَتَعْجِيبٌ لِكُفْرِهِمْ بِإِنْكَارِ الْحَالَةِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْبَرْهَانِيِّ؛ لِأَنَّ صُدُورَهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ حَالٍ وَصِفَةٍ، فَإِذَا أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لِكُفْرِهِمْ حَالٌ يَوْجَدُ عَلَيْهَا اسْتِلْزَمَ ذَلِكَ إِنْكَارَ وَجُودِهِ، فَهُوَ أْبْلَغُ وَأَقْوَى فِي إِنْكَارِ الْكُفْرِ مِنْ: أَتَكْفُرُونَ؟ وَأَوْفَقُ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْحَالِ.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤١٦).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤١٠).

(٣) انظر: «التيبان» لأبي البقاء (١/ ٤٤).

والخطابُ مع الذين كفروا؛ لَمَّا وصفَهُم بالكفرِ وسوءِ المقالِ وَخُبِثَ الفِعالِ خَاطَبَهُمْ على طريقة الالتفاتِ، وَوَبَّخَهُمْ على كفرِهِم مع عِلْمِهِم بحالِهِم المقتضية خلافَ ذلك، والمعنى: أخبروني على أيِّ حالٍ تكفرونَ ﴿وَكُنْتُمْ أَمُوتًا﴾؛ أي: أَجْسَامًا لا حَيَاةَ لها، عناصرَ وأغذيةَ وأحلاطًا ونطفًا ومُضْغًا مُخْلَقَةً وَغَيْرَ مُخْلَقَةٍ ﴿فَأَخْنَكْتُمْ﴾ بخلقِ الأرواحِ وَنَفْخِهَا فيكم، وَإِنَّمَا عَطَفَهُ بالفاءِ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بما عَطَفَ عليه غيرُ مُتراخٍ عنه بخلافِ البَواقي.

﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عندَ تقضيِ آجالِكُمْ ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالنشورِ يومَ نَفْخِ الصُّورِ، أو للسؤال^(١) في القبورِ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بعدَ الحشرِ فيجازيكم بأعمالِكُمْ، أو: تُشْرُونَ إِلَيْهِ مِنْ قُبُورِكُمْ للحسابِ، فما أعجَبَ كفرَكُم مع عِلْمِكُمْ بحالِكُمْ هذه! فإن قيل: إِنَّ عِلْمُوا أَنَّهُمْ^(٢) كانوا أَمْواتًا فَأَحْيَاهُمْ ثُمَّ يَمِيتُهُمْ، لم يعلموا أَنَّهُ يُحْيِيهِمْ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ؟

قلت: تمكَّنُهُمْ من العلمِ بهما لَمَّا نُصِبَ لَهُم من الدلائلِ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ عِلْمِهِمْ في إِزاحةِ العُذرِ، سَيِّمًا وفي الآيَةِ تنبيهٌ على ما يَدُلُّ على صِحَّتِهِمَا، وهو أَنَّهُ تعالى لَمَّا قَدَّرَ أَنَّ أَحْيَاهُمْ أَوْ لَا قَدَرَ أَنَّ يَحْيِيَهُمْ ثانيًا، فَإِنَّ بَدْءَ الخلقِ ليسَ بأهونَ عليه مِنْ إعادَتِهِ. أو مع القيلين^(٣)؛ فَإِنَّهُ سبحانه لَمَّا بَيَّنَّ دلائلَ التوحيدِ والنَّبوةِ ووعدَهُم على الإيمانِ وأوعدَهُم على الكفرِ، أَكَّدَ ذلكَ بأنَّ عَدَدَ عَلَيْهِم النِّعَمَ العامَّةَ والخاصَّةَ،

(١) في (خ): «السؤال».

(٢) في (خ): «بأنهم».

(٣) قوله: «أو مع القيلين»؛ أي: مع الذين آمنوا والذين كفروا، فهو عطف على «مع الذين كفروا»، وكذا قوله بعد: «أو مع المؤمنين خاصة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٨).

واستقبح صدور الكفر منهم واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة؛ فإنَّ عِظَمَ النِّعَمِ توجبُ عِظَمَ مَعْصِيَةِ الْمُنْعَمِ.

فإن قيل: كيف تعدُّ الإماتة من النِّعَمِ المقتضية للشكر؟

قلت: لما كانت وُصْلَةُ إلى الحَيَاةِ الثَّابِتَةِ التي هي الحَيَاةُ الْحَقِيقِيَّةُ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] كانت من النِّعَمِ الْعَظِيمَةِ، مع أنَّ الْمَعْدُودَ عَلَيْهِمْ نِعْمَةٌ هُوَ الْمَعْنَى الْمُنْتَزَعُ مِنَ الْقِصَّةِ بِأَسْرِهَا، كما أنَّ الْوَاقِعَ حَالًا هُوَ الْعِلْمُ بِهَا لَا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلِ، فَإِنَّ بَعْضَهَا مَاضٍ وَبَعْضُهَا مُسْتَقْبَلٌ وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ حَالًا.

أو مع المؤمنين خاصَّةً لتقرير المنَّةِ عليهم وتبديد الكفر عنهم، على معنى: ﴿كَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْكُمْ الْكُفْرُ﴾ ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾؛ أي: جَهْلًا ﴿فَأُخِيصَكُمُ﴾ بما أفادكم من العلم والإيمان، ﴿ثُمَّ يُبَيِّتُكُمُ﴾ الموت المعروف، ﴿ثُمَّ يُخَيِّبُكُمُ﴾ الحَيَاةَ الْحَقِيقِيَّةَ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيُثَبِّتُكُمْ بما لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ.

والحَيَاةُ حَقِيقَةٌ فِي الْقُوَّةِ الْحَسَّاسَةِ أَوْ مَا يَقْتَضِيهَا، وَبِهَا سَمِّيَ الْحَيَوَانُ حَيَوَانًا، مجازًا فِي الْقُوَّةِ النَّامِيَّةِ لِأَنَّهَا مِنْ طَلَائِعِهَا وَمُقَدِّمَاتِهَا، وَفِيمَا يَخْصُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْفَضَائِلِ كَالْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَمَالُهَا وَغَايَتُهَا، وَالْمَوْتُ بِإِزَائِهَا يُقَالُ عَلَى مَا يَقَابِلُهَا فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُخَيِّبُكُمُ ثُمَّ يُبَيِّتُكُمْ﴾ [الباقية: ٢٦] وَقَالَ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وَقَالَ: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مِيتًا فَآخِيزْنَهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أُريدَ

بها^(١) صَحَّةٌ اتَّصَفَ بِهِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اللَّازِمَةِ لِهَذِهِ الْقُوَّةِ فِينَا، أَوْ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بِفَتْحِ التَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ^(٢).

قوله: «بإنكارِ الحالِ ..» إلى آخره:

يعني: أَنَّ (كَيْفَ) سُؤَالَ عَنِ الْحَالِ، فَيَكُونُ إِنكَارًا لِحَالِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ، وَالْمَطْلُوبُ: إِنكَارُ الْكُفْرِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ إِنكَارَ حَالِ الْكُفْرِ إِنكَارُ الْكُفْرِ بِطَرِيقِ بُرْهَانِيٍّ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُوجَدُ لَا يَنفَكُ مِنْ حَالٍ، فَالْحَالُ مِنْ لَوَازِمِ الشَّيْءِ وَإِذَا نَفِيَ اللَّازِمُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ قَطْعًا، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (لَيْسَ بِكَثِيرِ الرَّمَادِ) كَنَايَةً عَنْ لَيْسَ بِمُضَيَّافٍ^(٣).

قَالَ الطَّبِّيُّ: وَنَقَلَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَ(كَيْفَ): أَنَّ كَيْفَ سُؤَالٌ تَفْوِضٌ لِإِطْلَاقِهِ، فَكَأَنَّ اللَّهَ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَيْهِمْ فِي أَنْ يُجِيبُوا بِأَيِّ شَيْءٍ أَجَابُوا، وَلَا كَذَلِكَ الْهَمْزَةُ فَإِنَّهُ سُؤَالٌ حَصْرٍ وَتَوْقِيتٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (أَجَاءَكَ رَاكِبًا أَمْ مَاشِيًا) فَتَوَقَّتْ وَتَحَصَّرُ^(٤).

وَمَعْنَى الْإِطْلَاقِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: (كَيْفَ) سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ، وَهُوَ يَنْتَظِمُ الْأَحْوَالَ كُلَّهَا، وَالْكَفَّارُ حِينَ صَدُورِ الْكُفْرِ عَنْهُمْ^(٥) لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَلَى

(١) فِي (خ): «بِهِ».

(٢) انْظُرْ: «النَّشْرُ» (٢ / ٢٠٨).

(٣) ذَكَرَهُ بَنُحُوهُ الطَّبِّيُّ فِي «فُوحِ الْغَيْبِ» (٢ / ٤١٢ - ٤١٣).

(٤) وَرَدَ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ هَذَا فِي هَامِشٍ بَعْضُ نَسَخِ «الْكَشَافِ» الْخَطِيئَةِ، وَقَدْ أُثْبِتَ فِي تَحْقِيقِنَا لـ «الْكَشَافِ» فِي حَوَاشِيهِ (١ / ٢٢٠).

(٥) فِي «الْمِفْتَاحِ»: «مِنْهُمْ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ النُّسخِ، وَحَاشِيَةُ الطَّبِّيِّ.

إحدى الحالتين: إما عالمين بالله وإما جاهلين به، فإذا قيل: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ أفاد: أفى حال العلم تكفرون بالله أم في حال الجهل؟ هذا معنى التفويض في الآية^(١).

قوله: «أو مع القبيلين» عطف على قوله: «مع الذين كفروا».

قوله: «النعم العامة»: هي خلق ما في الأرض لهم «والخاصة» بهم إحياءهم بعد الموت.

(٢٩) - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْرَوْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بيان نعمة أخرى مُرتبة على الأولى، فإنها خلقتهم أحياء قادرين مرةً بعد أخرى، وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم ويتم به معاشهم.

ومعنى ﴿لَكُمْ﴾: لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستفادكم بها في مصالح أبدانكم بوسط أو غير وسط^(٢)، وأمر دينكم بالاستدلال والاعتبار والتعريف بما

(١) انظر: «المفتاح» للسكاكي (ص ٣١٤)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤١٢).

(٢) قوله: «بوسط»؛ أي: كالأدوية المركبة، «أو غير وسط»؛ أي: كالثمرة والأدوية المفردة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠). وقال الشهاب: قوله: «بوسط أو غير وسط» دفع لما يخطر بالبال من أن كثيراً منها ضار كالسباع والحشرات، وبعضها لا فائدة له أصلاً كالهورام، بأنها كلها نافعة إما بالذات كالماكول والمركوب ونحوه، وما يترأى منه خلافه فهو نافع لنا باعتبار تسببه لمنافع غيره، ألا ترى السباع الضارية تهلك كثيراً من الحيوانات التي لو بقيت أهلك الحرت والنسل والثمار، والحيات تقتل بسمها الأعداء ويتخذ منها الترياق، إلى غير ذلك مما إذا تأمل العاقل عرف ذلك. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١١٣).

يَلَائِمُهَا^(١) من لَدَاتِ الْآخِرَةِ وَآلِئِهَا لاَ عَلَى وَجْهِ الْغَرَضِ فَإِنَّ الْفَاعِلَ لَغَرَضٍ مُسْتَكْمِلٌ بِهِ^(٢)، بل على أَنَّهُ كَالْغَرَضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِبَةُ الْفِعْلِ وَمُؤَدَّاهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ الْأَشْيَاءِ النَّافِعَةِ، وَلاَ يَمْنَعُ^(٣) اخْتِصَاصَ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ^(٤) لَأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ لِلْكُلِّ لاَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ.

و﴿مَّا﴾ يَعْمُ كُلُّ مَا فِي الْأَرْضِ لاَ الْأَرْضَ، إِلَّا إِذَا أُريدَ بِهِ جِهَةُ السُّفْلِ كَمَا يَرَادُ بِالسَّمَاءِ جِهَةُ الْعُلُوِّ، و﴿جَمِيعًا﴾ حَالٌ مِنْ^(٥) الْمَوْصُولِ الثَّانِي.

﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ قَصَدَ إِلَيْهَا بِإِرَادَتِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى إِلَيْهِ كَالسَّهْمِ الْمُرْسَلِ، إِذَا قَصَدَهُ قَصْدًا مُسْتَوِيًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْوِيَ عَلَى شَيْءٍ.

وَأَصْلُ الْإِسْتَوَاءِ: طَلَبُ السَّوَاءِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْإِعْتِدَالِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ وَضَعِ الْأَجْزَاءِ، وَلاَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ^(٦) لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ.

(١) فِي (أ): «لَمَّا يَلَائِمُهَا». قَوْلُهُ: «أَوْ أَمْرُ دِينِكُمْ» عَطَفَ عَلَى «دِنْيَاكُمْ»، «بِالِاسْتِدْلَالِ»؛ أَي: عَلَى الصَّانِعِ

«لَمَّا يَلَائِمُهَا»؛ أَي: النِّعْمَةُ الْآخَرَى. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٢٦٠).

(٢) قَوْلُهُ: «لَا عَلَى وَجْهِ الْغَرَضِ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «مَعْنَى ﴿لَكُمْ﴾: لِأَجْلِكُمْ...» فَإِنَّهُ لَمَّا أَوْهَمَ أَنَّ

يَكُونُ انْتِفَاعُ الْمَكْلُوفِينَ بِمَا فِي الْأَرْضِ عِلَّةً غَائِيَةً حَامِلَةً لَهُ سَبْحَانَهُ، وَهُوَ لَا يَفْعَلُ فِعْلًا لَغَرَضٍ، وَإِلَّا

لَكَانَ مُسْتَكْمَلًا بِذَلِكَ الْغَرَضِ، وَالْمُسْتَكْمَلُ بِغَيْرِهِ نَاقِصٌ فِي ذَاتِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. انْظُرْ:

«حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» (١/ ٤٨٠).

(٣) فِي (خ): «وَلَا يَقْتَضِي».

(٤) قَوْلُهُ: «وَلَا يَمْنَعُ اخْتِصَاصَ بَعْضِهَا»؛ أَي: الْأَشْيَاءَ النَّافِعَةَ «بِبَعْضٍ»؛ أَي: مِنَ الْمَخْلُوقِينَ. انْظُرْ:

«حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٢٦٠).

(٥) فِي (ت): «عَنْ».

(٦) قَوْلُهُ: «وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ»؛ أَي: عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٢٦١).

وقيل: ﴿أَسْتَوَى﴾: استولى ومَلَكَ؛ قال:

قد استوى بِشْرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مُهراق^(١)
والأول أوفق للأصل، والصَّلَةِ المعدَّى بها^(٢)، والتَّسْوِيَةِ المرتَّبَةِ عليه بالفاء.
والمراد بالسَّمَاءِ: هذه الأجرامُ العلوية، أو جهاتُ العلو.

و(ثم) لعله لتفاوت ما بين الخلقين، وفضل خلق السَّماءِ على خلق الأرض،
كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، لا للتراخي في الوقت فإنه يخالف ظاهر
قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] فإنه يدلُّ على تأخير دَحْوِ الأرض
المتقدم على خلق ما فيها^(٣) عن خلق السماء وتسويتها، إِلَّا أَنْ تَسْتَأْنِفَ بِـ﴿دَحَاهَا﴾
مُقَدَّرًا لِنَصْبِ الأرضِ فعلاً آخرَ دَلَّ عليه ﴿ءَأَنْتُمْ أَشْدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] مثل: تعرّف
الأرض وتذبّرت أمرها بعد ذلك، لكنّه خلافُ الظاهر.

﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾: عدّلهنَّ وخلقهنَّ مصوّنةً من العوج والفطور، و(هُنَّ) ضميرُ
السَّماءِ إِنْ فُسِّرَتْ بالأجرامِ لأنّه جمعٌ أو في معنى الجمع، وإلّا فمُبْهَمٌ يفسّره ما بعده
كقولهم: رَبُّهُ رَجُلًا.

(١) نسبه المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» (٣٨/١) للبعيث، ونسب في «المحرر الوجيز» (١١٥/١)
و«تاج العروس» (مادة: سوى) للأخطل. وهو دون نسبة في «الصحاح» (سوى)، و«الحل»
للبطلوسي (ص: ٣٠٩).

(٢) قوله: «والأول»؛ أي: وهو قوله: «قصد إليها»، «أوفق للأصل»؛ أي: وهو طلب السواء، «والصلة
المعدّى بها»؛ أي: وهي «إِلَّا»، بخلاف الثاني فإنه إنما يعدّى بـ(على). انظر: «حاشية الأنصاري»
(٢٦١/١).

(٣) في (خ): «على ما خلق فيها».

﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ﴾ بَدَلٌ أَوْ تَفْسِيرٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ أَصْحَابُ الْأَرْضِ أَثْبَتُوا تِسْعَةَ أَفْلَاقٍ؟

قُلْتُ: فِيمَا ذَكَرُوهُ شَكُوكٌ، وَإِنْ صَحَّ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ نَفْيُ الرَّائِدِ مَعَ أَنَّهُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهَا الْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ لَمْ يَبْقَ خِلَافٌ.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فِيهِ تَعْلِيلٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكُونَهُ عَالَمًا بِكُنْهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا خَلَقَ مَا خَلَقَ عَلَى هَذَا النَّمَطِ الْأَكْمَلِ وَالْوَجْهِ الْأَحْسَنِ^(١) الْأَنْفَعِ، وَاسْتِدْلَالٌ بِأَنَّ مَنْ كَانَ فَعْلُهُ عَلَى هَذَا النَّسَبِ^(٢) الْعَجِيبِ وَالتَّرْتِيبِ الْأَتَقِ كَانَ عَلِيمًا؛ فَإِنَّ إِتْقَانَ الْأَفْعَالِ وَإِحْكَامَهَا وَتَخْصِصَهَا بِالْوَجْهِ الْأَحْسَنِ الْأَنْفَعِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا مِنْ عَالَمٍ حَكِيمٍ رَحِيمٍ، وَإِزَاحَةٌ لِمَا يَخْتَلِجُ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ أَنَّ الْأَبْدَانَ بَعْدَ مَا تَفَتَّتَتْ وَتَبَدَّدَتْ أَجْزَاؤُهَا وَاتَّصَلَتْ بِمَا يَشَاكِلُهَا: كَيْفَ تُجْمَعُ أَجْزَاءُ كُلِّ بَدَنٍ مَرَّةً ثَانِيَةً بِحَيْثُ لَا يَشُدُّ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَا يَنْضَمُّ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا فَيُعَادُ مِنْهَا كَمَا كَانَ؟ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

وَاعْلَمْ أَنَّ صِحَّةَ الْحَشْرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ثَلَاثِ مَقْدَمَاتٍ، وَقَدْ بَرَهَنْ عَلَيْهَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ:

أَمَّا الْأُولَى: فَهُوَ أَنَّ مَوَادَّ الْأَبْدَانِ قَابِلَةٌ لِلْجَمْعِ وَالْحَيَاةِ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَرَهَانِ عَلَيْهَا^(٣) بِقَوْلِهِ: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فَإِنَّ تَعَاقُبَ الْإِفْتِرَاقِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قَابِلَةٌ لَهَا بِذَاتِهَا، وَمَا بِالذَّاتِ يَأْبَى أَنْ يَزُولَ وَيَتَغَيَّرَ.

(١) «الأحسن» من (ت).

(٢) في (خ): «النمط».

(٣) في (ت): «عليه».

وأَمَّا الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ: فَإِنَّهُ تَعَالَى عَالَمٌ بِهَا وَيُمَوِّقِعُهَا، قَادِرٌ عَلَى جَمْعِهَا وَإِحْيَائِهَا، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِ إِثْبَاتِهَا بِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِبْدَائِهِمْ وَإِبْدَاءِ مَا هُوَ أَعْظَمُ خَلْقًا وَأَعْجَبُ صَنْعًا، فَكَانَ أَقْدَرَ عَلَى إِعَادَتِهِمْ وَإِحْيَائِهِمْ، وَأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ مَا خَلَقَ خَلْقًا مُسْتَوِيًا مُحْكَمًا مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ وَاجْتِلَالٍ مُرَاعَى فِيهِ مَصَالِحُهُمْ وَسَدُّ حَاجَاتِهِمْ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَنَاهِي عِلْمِهِ وَكَمَالِ حِكْمَتِهِ، جَلَّتْ قُدْرَتُهُ وَدَقَّتْ حِكْمَتُهُ.

وَقَدْ سَكَّنَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ الْهَاءَ مِنْ نَحْوِ ﴿فَهُوَ﴾ ﴿وَهُوَ﴾^(١) تَشْبِيهَا لَهُ بَعْضُهَا.

قوله: «وَمَا يَعْمُ كُلُّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا الْأَرْضَ..» إِلَى آخِرِهِ:

أقول: بَلْ يَعْمُ الْأَرْضَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ عَرَبِيٍّ بَلِيغٍ، وَهُوَ الِاسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ إِرَادَتِهِ كَقَوْلِهِمْ: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ)، أَيْ: النَّاقَةُ وَرَاكِبُهَا، فَتَنَّى الْخَبَرَ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعًا، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» وَغَيْرِهِ^(٢).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥١)، و«التيسير» (ص: ٧٢). وهي عن نافع من رواية قالون عنه.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/٢٨٩)، و«التذيل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان (٣/٣٢١) و(٥/٢١٤). لكن ما ذكره ابن مالك وأبو حيان وغيرهما لا يتوافق مع كلام المؤلف، بل كلام المؤلف نفسه متناقض، فهو قد ذكر المثال على جواز الاستغناء بالمضاف عن المضاف إليه، لكن شرحه له بقوله: «أَيِ النَّاقَةِ وَرَاكِبُهَا» ليس من هذا الباب، بل من باب حذف المعطوف عليه وحرف العطف والاستغناء بالمعطوف، ومع هذا فقد منعه ابن جني وغيره، فقال: فإن قلت: فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه؛ أَيْ: النَّاقَةُ وَرَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ. قيل: يبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أَنَّ الْحَذْفَ اتِّسَاعٌ، وَالِاتِّسَاعُ بِأَنَّهُ آخِرُ الْكَلَامِ وَأَوْسَطُهُ لَا صَدْرُهُ وَأَوَّلُهُ، لَا تَرَى أَنَّ مَنْ اتَّسَعَ بِزِيَادَةِ «كَانَ» حَشْوًا أَوْ آخِرًا لَا يُجِيزُ زِيَادَتَهَا أَوَّلًا. وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَقْدِيرُهُ: النَّاقَةُ وَرَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ، لَكَانَ قَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْعُطْفِ وَبَقِيَ الْمَعْطُوفُ بِهِ وَهَذَا شاذٌّ. وَتَابِعَ ابْنَ جَنِي فِي كَلَامِهِ هَذَا ابْنَ سِيدِهِ وَابْنَ مَنْظُورٍ وَغَيْرَهُمَا.

وكذلك الآيةُ فقوله: ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ في تقدير: الأرض وما فيها^(١).

قوله: «وَجَمِيعًا»: حالٌ عن الموصولِ الثاني:

في الحاشية المشار إليها: هذا جوابٌ على تقدير سؤال: هل أريد بالتوكيد توكيد الضمير الذي في ﴿لَكُمْ﴾ وهو معمولُ الموصولِ الأولِ؛ أي: خلقَ لكم جميعًا ما في الأرض، أو أريد توكيد الموصولِ الثاني وهو ﴿مَا﴾؟ فاختار أن يكون توكيدًا للموصولِ الثاني لقربه، ولأنَّ المِنَّةَ بتعديد النعم أظهر من المِنَّةِ بتعديد المنعم عليهم؛ لأنَّ تعداد النعم يتصل إلى كلِّ واحدٍ واحدٍ، ولأنَّ سياقَ الآياتِ إنما هو في تعداد النعم، ولهذا قال بعد هذا: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾.

وقال أبو حيَّان: انتصبَ ﴿جَمِيعًا﴾ على الحالِ من المخلوق وهي حالٌ مؤكَّدة؛ لأنَّ لفظَ ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ عامٌّ، ومعنى ﴿جَمِيعًا﴾: العمومُ، فهو مُرادفٌ من حيثُ المعنى للفظَةِ (كُلُّ) كأنَّه قيل: ما في الأرض كله^(٢).

= وأما الذي ذكره الأئمة وأجازوه في هذا المثال فوجهان: أحدهما: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي: راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: من باب حذف المعطوف وحرف العطف على أن التقدير: رَاكِبُ النَّاقَةِ والناقة طليحان، فحذف المعطوف الذي هو الناقة وحرف العطف معها لوضوح المعنى. انظر: «الخصائص» (١/ ٢٩٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٧)، و«المحكم» (٣/ ٢٣٩)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٨٩)، و«التذيل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان (٣/ ٣٢١) و(٥/ ٢١٤)، و«اللسان» (مادة: طلع)، و«معجم الهوامع» للمؤلف (١/ ٤٠١) وقد ذكر فيه المؤلف الوجهين المذكورين وضرب صفحاً عما ذهب إليه هنا.

(١) انظر التعليق السابق تجد أن المصنف لم يوفق فيما ذهب إليه من حمل الآية على هذا الوجه، وأنه ليس عربياً بليغاً كما قال.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٥).

قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾: قصد إليها.. «إلى آخره:

قَالَ الطَّبْطَبِيُّ: فِي «الْأَسَاسِ»: وَمِنَ الْمَجَازِ: اسْتَوَيْتُ إِلَيْكَ: قَصَدْتُكَ قَصْدًا لَا أَلَوِي عَلَى شَيْءٍ^(١).

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِعْتِدَالِ وَالِاسْتِقَامَةِ التَّوَاءُ سُمِّيَ بِهِ الْقَصْدُ الْمُسْتَوِي مَجَازًا بِقَرِينَةِ التَّعْدِيَةِ بـ(إِلَى)، ثُمَّ شُبِّهَ بِهَذَا الْقَصْدِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْأَجْسَامِ إِرَادَتُهُ الْخَاصَّةُ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لَهَا مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً تَبَعِيَّةً^(٢).

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: الْإِسْتَوَاءُ حَقِيقَةٌ: الْإِعْتِدَالُ وَالِاسْتِقَامَةُ وَتَمَامُ الْخَلْقِ وَالْقُوَى، وَمِنْهُ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]، فَإِذَا أُطْلِقَ فِي حَقِّ الْبَارِي اسْتِحَالٌ إِرَادَةُ الْحَقِيقَةِ فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ، وَلَهُ طَرِيقَانِ: إِحْدَاهُمَا: اسْتِعْمَالُ الْإِسْتَوَاءِ بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ قَهْرٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ^(٣)
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] حَيْثُ وَقَعَ.

وَالثَّانِيَةُ: الْقَصْدُ الْمُسْتَوِي إِلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ عَلَى غَيْرِهِ، مَأْخُوذٌ مِنْ اسْتَوَاءِ السَّهْمِ، وَعَلَامَةٌ هَذَا الْمَجَازِ أَنْ يُعَدَّى بـ(إِلَى)، وَالْأَوَّلُ يُعَدَّى بـ(عَلَى)،

(١) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: سوى).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٠).

(٣) تقدم قريباً.

وعلى الثاني يحملُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ لاستحالة إرادة الحقيقة والمجازِ الأوَّل.

قوله: «والمرادُ بالسَّماء هذه الأجرامُ العلويَّةُ أو جهاتُ العلوِّ»:

قال الطَّيْبِيُّ: إِنَّمَا عَدَلَ إلى هذا التَّأْوِيلِ لفقدانِ المطابقةِ بين ذكرِ السَّماءِ والضَّمِيرِ فِي ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ إفرادًا وجمعًا، فأصلُ الكلامِ حَيْثُ: ثُمَّ اسْتَوَىٰ إلى فوقِ فسَوَّى سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، أَلَا تَرَى حِينَ جَعَلَ السَّمَاءَ فِي مَعْنَى الْجَنَسِ أَوِ الْجَمْعِ^(١) كَيْفَ جَعَلَ الضَّمِيرَ لِلسَّمَاءِ لِحُصُولِ الْمِطَابَقَةِ؟

فإذن المعنى على التَّقْدِيرِينِ الْأَخِيرَيْنِ: ثُمَّ أَرَادَ تَسْوِيَةَ السَّمَاوَاتِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعًا، كقوله: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ أَي: فاعزُّمُوا عَلَى التَّوْبَةِ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْضَىٰ لِحَقِّ الْبَلَاغَةِ وَمَقَامِ إِرَادَةِ تَفْضِيلِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ عَلَى الْأَرْضِ - بِدَلِيلِ إِثَارِ ﴿ثُمَّ﴾ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاخِي فِي الرِّتَبَةِ - [وَأَدْعَى لَهُ، فإِفْرَادُ السَّمَاءِ لِإِرَادَةِ جِهَةٍ فَوْقَ مُؤَدَّنٍ بِالتَّفْضِيلِ، إِذِ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِهَا تَعْظِيمٌ لَهَا، مَعَ أَنَّ فِي تَصْوِيرِ الْفَوْقِيَّةِ فِي هَذَا الْجَانِبِ تَصْوِيرَ ضِدِّهَا فِيمَا يُقَابِلُهَا، وَلِتَرْبِيَةِ هَذِهِ الْفَائِدَةِ أَبْهَمَ ضَمِيرُ السَّمَاوَاتِ لِيُشَوِّقَ إِلَى مَا يُبَيِّنُهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهَا مُفَسَّرًا لَهُ^(٢)، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ مَزِيدُ التَّفْخِيمِ لَشَأْنِهَا.

وإن شئتَ فَجَرَّبْ ذَوْقَكَ فِي قَوْلِكَ: (رُبُّهُ رَجُلًا) وَقَوْلِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ) لَتَعْرِفَ الْفَرْقَ، وَلَيْسَ فِي إِرَادَةِ الْجَنَسِيَّةِ تِلْكَ الْفَوَائِدُ، وَلَا [فِي] الْجَمْعِيَّةِ، مَعَ أَنَّ تِلْكَ لُغَةٌ غَيْرُ فَصِيحَةٍ.

(١) أَي: جَمَعَ سَمَاوَةً. كَمَا صَرَحَ بِهِ الطَّيْبِيُّ.

(٢) أَي: ثُمَّ جِيءَ بِالسَّمَاوَاتِ تَفْسِيرًا لِّلضَّمِيرِ الَّتِي تَقْدُمُهَا.

وأما الفرق بين النصيين: فإنَّ الضَّميرَ في ﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلى ﴿السَّمَاءِ﴾ على المعنى كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ حالاً؛ أي: فسواهنَّ كائنةً سبعَ سماواتٍ، أو: سبعَ سماواتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، على أَنَّهَا حَالٌ مَوْطِئَةٌ^(١) نحو: ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وإذا كان الضَّميرُ مبهمًا كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ نصبًا على التفسيرِ والتَّمييزِ نحو: (رُبُّهُ رَجُلًا)، نصَّ على هذين النصيين في سورة حم السَّجدة، انتهى^(٢).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدين: إثباتُ الجِهَاتِ العُلُويَّةِ والسُّفْلِيَّةِ والأيامِ الستَّةِ أو الأربعةِ قبلَ خلقِ السَّمَاءِ والأرضِ مَبْنِيٌّ على التَّقديرِ والتَّمثيلِ، ولا أرى باعثًا على تفسيرِ السَّمَاءِ بالجِهَاتِ العُلُويَّةِ بعدما فسَّرَ الاستواءَ بالقصدِ إليها بمشيئته وإرادته، وهذا لا يقتضي سابقةَ الوجودِ، فلم^(٣) يَجْعَلْ ضميرَ ﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾ عائداً إليها باعتبارِ كونها عبارةً عن الجِهَاتِ، بل جعله مُبهمًا مفسَّرًا بـ ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ مثل: (رُبُّهُ رَجُلًا) و(نعم رَجُلًا).

وفيه من التَّفخيمِ والتَّشويقِ والإبهامِ والتَّفسيرِ والتَّمكُّنِ^(٤) في النفسِ ونحو ذلك ما لا يخفى، دونَ أن يَجْعَلَ الضَّميرَ للسَّمَاءِ لكونها في معنى الجنسِ أو لكونها جمعَ سماءٍ، فإنَّ الجمعيَّةَ لم تثبتْ، والجنسيَّةَ لم تكن كافيةً في عودِ ضميرِ الجمعِ المؤنَّثِ إليه، مع فواتِ ما في الإبهامِ ثم التفسيرِ، انتهى.

قوله: «وَهُنَّ» لعلَّه لتفاوتِ هاتينِ الخِلقتينِ: قال أبو حيان: في القَدْرِ والعِظَمِ^(٥).

(١) في النسخ: «مطوية» والمثبت من «فتوح الغيب» وهو الصواب.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٠ - ٤٢١)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في «حاشية التفتازاني» (١٦٧): «ولم».

(٤) في «حاشية التفتازاني»: «والإبهام ثم التفسير والتمكن».

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٦).

قوله: «لَا لِلتَّارِخِي فِي الْوَقْتِ»:

قال أبو حيان: لأنه لا زمانَ إذ ذاك، قال: وقيل: لَمَّا كَانَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ أَعْمَالٌ: مِنْ جَعْلِ الرُّوَاسِي، والبركةِ فيها، وتقديرِ الأقواتِ، عطفٌ بـ ﴿ثُمَّ﴾ لِمَا بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالْإِسْتَوَاءِ مِنَ التَّارِخِي^(١).

قوله: (فإنه يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾).

أخف^(٢) من قول «الكشاف»: يناقض^(٣).

ففي الحاشية المشار إليها: أنه مأخوذٌ عليه لِمَا فِيهِ مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ فِي إيرادِ السُّؤَالِ، واللائقُ أن يقولَ: ما وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ ذَا وَذَاكَ؟

قوله: «فإنه يدلُّ على تأخّرِ دَحْوِ الْأَرْضِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى خَلْقِ مَا فِيهَا عَنْ خَلْقِ السَّمَاءِ»:

قال الشيخ سعد الدين: الجوابُ بأنَّ تَقَدُّمَ خَلْقِ جِرمِ الْأَرْضِ عَلَى خَلْقِ السَّمَاءِ لَا يُنَافِي تَأْخِرَ دَحْوِهَا عَنْهُ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، لَأَنَّ ﴿ثُمَّ﴾ تَدُلُّ عَلَى تَأْخِرِ خَلْقِ السَّمَاءِ عَنْ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ عَجَائِبِ الصَّنْعِ حَتَّى أَسْبَابِ اللَّذَاتِ وَالْآلَامِ وَأَنْوَاعِ الْحَيَوَانَاتِ حَتَّى الْهُوَامِّ، لَا عَنْ مَجَرَّدِ خَلْقِ جِرمِ الْأَرْضِ، وَسَيَذْكُرُ فِي (حَمِ السَّجْدَةِ) مَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِرِ إِيْجَادِ السَّمَاءِ عَنْ خَلْقِ الْأَرْضِ، وَدَحْوِهَا جَمِيعًا، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ خَلَقَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَمَا فِيهَا فِي يَوْمَيْنِ، وَكَثُرَ ذَلِكَ فِي الرِّوَايَاتِ^(٤)، فَلَا

(١) المصدر السابق.

(٢) في (ز): «أخذ».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٢٥).

(٤) منها ما علقه البخاري في كتاب تفسير القرآن، سورة حم السجدة، عن المنهال، عن سعيد بن جبير: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي... الأثر، وسيأتي وما في معناه قريباً.

يفيد حمل ﴿ثُمَّ﴾ على تراخي الرتبة إلا أن يعول على رواية كون إيجاد السماء مقدماً على إيجاد الأرض فضلاً عن دحوها على ما روي عن مقاتل، والأوجه أن يحام حول تأويل قوله: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠]. انتهى.

وقال الإمام: ﴿ثُمَّ﴾ هنا من جهة تعديد النعم كما تقول لصاحبك: (أليس قد منحتك هذا ثم رفعت منزلك ثم دفعت الخصوم عنك؟)، ولعل بعض ما أخره قد تقدم، فـ ﴿ثُمَّ﴾ على هذا مجاز لمجرد التعاقب^(١).

قلت: أخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه في «تفاسيرهم»، والحاكم وصححه، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، عن سعيد بن جبيرة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: رأيت أشياء تختلف علي من القرآن؟ قال: هات ما اختلف عليك من ذلك، قال: أسمع الله تعالى يقول: ﴿أَيُّكُمْ لَكَفَرُونَ بِأَلَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٩] حتى بلغ: ﴿طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فبدأ بخلق الأرض في هذه الآية قبل خلق السماء، ثم قال في الآية الأخرى: ﴿أَوِ اسْمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] ثم قال: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] فبدأ بخلق السماء في هذه الآية قبل خلق الأرض، فقال ابن عباس: أمّا قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فإن الأرض خلقت قبل السماء وكانت السماء دخاناً فسواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض، وأمّا قوله: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ يقول: جعل فيها جبلاً وجعل فيها نهراً وجعل فيها شجراً وجعل فيها بحوراً^(٢).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٣).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٨٨)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٧٣)، ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧١٤)، والحاكم في «المستدرک» (٣٤٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٠٩)، وعزه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٥٤٢) إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

وأخرج ابن جرير، والنَّحَّاسُ في «ناسخه»، وابنُ مردويه، والحاكمُ وصَحَّحَهُ، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»، عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْيَهُودَ آتَى النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَمَا فِيهِنَّ مِنْ مَنَافِعَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ الشَّجَرَ وَالْمَاءَ وَالْمَدَائِنَ وَالْعُمُرَانَ وَالْخَرَابَ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ: ﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ كُفْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَتَعَلَّوْنَ لَهُمْ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ① وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيَّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّالِكِينَ ② وَخَلَقَ يَوْمَ الْخَمِيسِ السَّمَاءَ، وَخَلَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ النُّجُومَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْمَلَائِكَةَ...» الحديث ③.

وأخرج عبدُ الرزَّاقِ وعبدُ بن حميدُ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن مجاهدٍ قال: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ قَبْلَ السَّمَاءِ، فَلَمَّا خَلَقَ الْأَرْضَ ثَارَ مِنْهَا دُخَانٌ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ ④.

قوله: «و(هنَّ) ضميرُ السَّمَاءِ إِنْ فُسِّرَتْ بِالْأَجْرَامِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ»:

قال الزَّجَّاجُ: واحدها: سماءٌ، وقيل: سَمَاوَةٌ ⑤.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١ / ٤٣٢ - ٤٣٣)، وأبو جعفر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٦٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٣٩٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٥)، كلهم من طريق أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس. وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: أبو سعد البقال قال ابن معين: لا يكتب حديثه.

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٩) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١ / ٤٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٠٥)، وعزه المصنف في «الدر المنثور» (١ / ١٠٦) إلى عبد بن حميد.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١ / ١٠٧).

قوله: «أو في معنى الجمع»:

قال أبو حيان: أي: اسمُ جنسٍ يَصْدُقُ إطلاقه على المفردِ والجمعِ، ويكونُ مُرادًا به هنا الجمعُ^(١).

قوله: «وإلا فمُبهمٌ يفسرُه ما بعده كقولهم: رَبُّهُ رَجُلًا»:

قال أبو حيان: الضَّميرُ الذي يُفسرُه ما بعده عندهم مُنَحْصِرٌ في ضميرِ الشَّانِ ومرفوعِ بابِ نَعَم، والمرفوعِ بأوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ، والمجورِبِ بـ(رُبِّ)، والمَجْعُولِ خبرُه مُفسِّرًا له كقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، والمبدلِ منه مُفسِّرُه. وما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ ليسَ واحدًا منها إلا أن يُجْعَلَ ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ بدلًا، وهو الذي يَتَقَضِيهِ تَشْبِيهُهُ بـ: رَبُّهُ رَجُلًا؛ وَأَنَّهُ^(٢) ضميرٌ مُبهمٌ ليسَ عائداً على شيءٍ قبله، لكنَّه يُضَعَّفُ أيضًا لعدمِ ارتباطه بما قبله ارتباطًا كُلِّيًّا؛ لاقتضائه أنه أخبرَ بإخبارينِ أحدهما أَنَّهُ استوى إلى السَّمَاءِ، والآخرُ أَنَّهُ سَوَى سَبْعَ سَمَواتٍ، والظاهرُ أَنَّ الذي استوى إليه هو بعينه المُسَوَّى^(٣).

وقال السَّفَّافُسيُّ: الظاهرُ أَنَّهُ قصَدَ البدليَّةَ؛ لأنَّه فسَّرَ (سَوَى) بمعنى: عَدَلَ وَقَوَّمَ، فيتعدَّى إلى واحدٍ فيتعيَّنُ أن يكونَ ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ بدلًا منه، ولولا ذلك لجازَ أن يكونَ عنده بمعنى: صَيَّرَ، ويكونُ المفعولُ الثاني مُفسِّرًا له لأنَّه خبرُ المبتدأ في الأصل، فرجعَ إلى المبتدأ الذي يفسِّرُه الخبرُ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٧).

(٢) في النسخ: «فإنه»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٨).

وقوله^(١): (هو الذي يقتضيه تشبيهه بـ: رَبُّهُ رَجُلًا، وَأَنَّهُ ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ)، هذا لا يقتضي إلا التفسير لا البدلية.

وقوله: (لَكِنَّهُ يَضَعُ لِعَدَمِ ارْتِبَاطِهِ) بل هو مُرْتَبِطٌ؛ لَأَنَّهُ فَسَّرَ السَّمَاءَ بِالْعُلُوِّ وَالِاسْتَوَاءَ بِالْقَصْدِ قَالَ: (كَأَنَّهُ قِيلَ: اسْتَوَى إِلَى فَوْقِ)^(٢) ثُمَّ عَظَفَ عَلَيْهِ ﴿فَسَوْنَهُنَّ﴾ عَلَى مَعْنَى السَّبِيحَةِ؛ أَي: لَمَّا قَصَدَ إِلَى الْعُلُوِّ سَوَّى سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، فَلَيْسَ الَّذِي اسْتَوَى إِلَيْهِ بَعِينُهُ هُوَ الْمُسَوَّى، انْتَهَى.

قوله: «﴿سَمَوَاتٍ﴾ بَدَلٌ أَوْ تَفْسِيرٌ»:

قال أبو حيان: أَعْرَبَ بَعْضُهُمْ ﴿سَمَوَاتٍ﴾ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ نَحْوُ: أَخَوْتُ مَرْزُوقًا بِهِ زَيْدٌ، قَالَ: وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ (سَوَّى) وَيَكُونُ بِمَعْنَى (صَيَّرَ)، وَجَعَلُهُ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ^(٣).

قوله: «أَلَيْسَ إِنَّ أَصْحَابَ الْأَرْصَادِ اثْبَتُوا تِسْعَةَ أَفْلَاقٍ؟».

قال الإمام: هِيَ كَرَّةُ الْقَمَرِ ثُمَّ كَرَّةُ عُطَارِدٍ ثُمَّ كَرَّةُ الزُّهَرَةِ ثُمَّ كَرَّةُ الشَّمْسِ ثُمَّ كَرَّةُ الْمَرِيخِ ثُمَّ كَرَّةُ الْمَشْتَرِيِّ ثُمَّ كَرَّةُ زُحْلٍ، وَالْفَلَكَ الثَّامِنُ الَّذِي حَصَلَتْ الْكَوَاكِبُ الثَّابِتَةُ^(٤) فِيهِ، وَالتَّاسِعُ الْفَلَكَ الْأَعْظَمُ وَهُوَ يَتَحَرَّكُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَلَى التَّقْرِيبِ دَوْرَةً وَاحِدَةً^(٥).

(١) أي: أبو حيان، وقد تقدم قريباً.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٩).

(٤) «الثابتة» ليس في (ز) و(س).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٥٤).

قوله: «قلت: فيما ذكروه شكوك»:

أقول: هذه الأمور لا يجوزُ التعويلُ عليها؛ لأنها أخبارٌ صدرت عن فلاسفة اليونان في أحوالِ الملكوتِ الأعلى بغيرِ علمٍ، ولم يردَّ عن أحدٍ من الأنبياء^(١) خبرٌ يصدقُ شيئاً منها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٣٠) - ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ تعدادُ لنعمةٍ ثالثةٍ تعمُّ الناسَ كلَّهم؛ فإنَّ خلقَ آدمَ عليه السلام وإكرامَهُ وتفضيلَهُ على ملائكتِهِ^(٢) بأنَّ أمرَهُم بالسُّجودِ إنعامٌ يعمُّ ذريَّتَهُ.

و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ وُضعَ لزمانٍ نسبةٍ ماضيةٍ وقعَ فيه أخرى، كما وُضعَ (إِذَا) لزمانٍ نسبةٍ مُستقبلَةٍ يقعَ فيه أخرى، ولذلك يجبُ إصافتهما إلى الجملِ كـ (حيثُ) في المكان، وبُيِّنَّا تشبيهاً بالموصولاتِ واستعملنا للتعليلِ والمجازاة، ومحلهما النصبُ أبداً بالظرفية، فإنهما من الظروفِ الغيرِ المتصرفَةِ لِمَا ذكرناه^(٣).

وأما قوله: ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا آدَمَ إِذْ أَنْذَرَنَاهُ﴾ [الأحقاف: ٢١] ونحوه فعلى تأويلٍ: اذكرِ الحادثَ إذ كانَ كذا، فحذفَ الحادثُ وأقيمَ الظرفُ مقامَهُ، وعاملُهُ في الآيةِ الكريمة: ﴿قَالُوا﴾^(٤) أو: اذكرْ، على التأويلِ المذكورِ لأنه جاءَ معمولاً له صريحاً في القرآنِ

(١) في (ز): «الأنبياء».

(٢) في (أ): «ملكوته»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٣) قوله: «لما ذكرناه»؛ أي: من أنهما مبيانان. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

(٤) أي: المذكورة بعد في قوله: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ﴾. المصدر السابق.

كثيراً، أو مضمراً دَلَّ عليه مضمون الآية المتقدمة مثل: (وبَدَأَ خَلْقَكُمُ إِذْ قَالَ)، وعلى هذا فالجملَةُ معطوفةٌ على ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ داخلَةٌ في حكم الصَّلَةِ. وعن مَعْمَرٍ أَنَّهُ مَزِيدٌ^(١).

قوله: «بُيِّنَا لَشَبِيهِمَا بِالْمَوْصُولَاتِ»:

قلتُ: الأوَّلَى أن يقال: لَشَبِيهِمَا بالحروفِ في الافتقارِ إلى جملةِ كالمَوْصُولَاتِ؛ لأنَّ مدارَ عِلَّةِ البناءِ على شَبِّهِ الحرفِ، وتَزِيدُ (إِذْ) بشبهِها بالحروفِ في الوَضْعِ^(٢).

قوله: «وَأَسْتَعْمَلْنَا لِلتَّلْعِيلِ وَالْمَجَازَةِ»:

قلتُ: هو لَفٌّ وَنَشْرٌ مُجَمَّلٌ؛ فَإِنَّ (إِذْ) هي التي تُسْتَعْمَلُ لِلتَّلْعِيلِ، و(إِذَا) هي التي تُسْتَعْمَلُ لِلْمَجَازَةِ، ولا يُعْرَفُ ورودُ (إِذْ) للمَجَازَةِ ولا (إِذَا) لِلتَّلْعِيلِ. وقد راسَلَنِي الخطيبُ^(٣) عِنْدَ كِتَابَتِهِ على هذا المحلِّ^(٤) فَأَجَبْتُهُ بذلك. وأنكَرَ أبو حَيَّانَ وُرُودَ (إِذْ) لِلتَّلْعِيلِ أَلْبَتَّةَ^(٥).

(١) «معمر» هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، و«أنه» يعني: ﴿إِذْ﴾. انظر المصدر السابق، وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٣٦-٣٧).

(٢) في (س): «بالوضع».

(٣) محمد بن إبراهيم بن أحمد الوزيري الحنفي الخطيب، له كتب في عدد من الفنون منها حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح رسالة صوفية، واختصر شرح الأسماء الحسنى للغزالي (ت ٩٠١هـ)، انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٢٥٩)، و«ديوان الإسلام» للغزي (٤/ ٣٧٦).

(٤) في (ز): «المجمل».

(٥) انظر: «الارتشاف» لأبي حيان (٣/ ١٤٠٥).

وقال ابن هشام في «المغني»: الجمهور لا يُشْتَوْنَه، وقال في (إذا): إنها لا تعملُ الجزمَ إلا في الضَّرورة^(١).

قوله: «ومحلُّهما النَّصبُ أبداً بالظرفية»:

قال الطَّيِّبُ: فيه نظر؛ لأنَّ (إذا) قد تَقَعُ اسماً نحو: إذا يقومُ زيدٌ^(٢).

وقال ابن هشام في «المغني»: إنَّ لها أربعة استعمالات:

أحدها: أن تكونَ ظرفاً وهو الغالبُ.

والثاني: أن يكونَ مفعولاً به نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُتِرْكُمْ﴾، والغالبُ على المذكورة في أوائلِ القصصِ في التَّنْزِيلِ أن يكونَ مفعولاً به بتقدير: اذكُرْ، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] وبعضُ المعربين يقولُ في ذلك: إنه ظرفٌ لـ: (اذكر) محذوفاً، وهذا وهمٌ فاجشُّ لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذكرِ في ذلك الوقتِ، مع أنَّ الأمرَ للاستقبالِ، وذلك الوقتُ قد مضى قبلَ تعلقِ الخطابِ بالمكلفينَ مِنَّا، وإنَّما المرادُ ذكرُ الوقتِ نفسه لا الذَّكرُ فيه.

والثالثُ: أن تكونَ بدلاً من المفعولِ نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] فـ(إذ) بدلٌ اشتغالٍ مِن ﴿مَرْيَمَ﴾.

والرابعُ: أن يكونَ مضافاً إليها اسمُ زمانٍ صالحٌ للحذفِ نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، أو غيرُ صالحٍ له نحو: بعدَ إذ هديتنا.

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ١٣٨).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٣).

وزعمَ الجمهورُ: أنَّ (إِذَا) لَا تَقَعُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مِضَافًا إِلَيْهَا، وَأَنَّهَا فِي نَحْوِ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذَا كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ ظَرْفٌ لِمَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ نَحْوِ: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] ^(١).

وَقَالَ فِي (إِذَا): الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ (إِذَا) لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ: أَنَّهَا تَجَرُّبٌ (حَتَّى)، وَزَعَمَ أَبُو الْفَتْحِ: أَنَّهَا تَقَعُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا تَقَعُ مَفْعُولًا، وَزَعَمَ آخَرُونَ أَنَّهَا تَقَعُ فِي مَوْضِعٍ جَرِّ بَدَلًا ^(٢).

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ أَهْلًا إِذَا أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾ وَنَحْوُهُ فَعَلَى تَأْوِيلٍ: أَذْكَرَ الْحَادِثِ إِذَا كَانَ كَذَا، فَحُذِفَ الْحَادِثُ وَأُقِيمَ الظَّرْفُ مُقَامَهُ»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِلَيْهَا: اسْتَشْكَلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَرُودَ الْأَمْرِ بِذِكْرِ الْأَوْقَاتِ لَا بِذِكْرِ نَفْسٍ مَا جَرَى فِي الْوَقْتِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَذْكَارِ ذَلِكَ الزَّمَانِ؟ وَاجْتِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ يُذَكَّرُ، وَقَدْ يَعْظُمُ الزَّمَانُ بِعَظَمِ مَا يَقَعُ فِيهِ وَيَشْرَفُ بِشَرَفِهِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمًا عَجُوسًا قَاطِرًا﴾ [الإنسان: ١٠] وَالْعَابِسُ أَهْلُهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا شَرُفَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ بِشَرَفِ الْأَعْمَالِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا، فَلِذَلِكَ أَمَرَ بِذِكْرِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ عَظُمَ وَشَرُفَ بِمَا وَقَعَ فِيهِ.

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص ١٢٣).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٩).

قال: واعلم أن مسائل (إذ) متى أمكن أن يعمل فيها لفظٌ موجودٌ وتبقى على الظرفية كان خيراً من أن تُضمر لها فعلاً وتجعلها مفعولاً لأمرين:

أحدهما: أن الإضمار خلاف الأصل.

والثاني: أن جعلها من الظروف المتصرفية على خلاف قواعد النحاة.

قوله: «وعامله في الآية ﴿قَالُوا﴾ أو (اذكر) على التأويل المذكور»:

قال الطيبي: الثاني أوجه؛ لأن تقدير (اذكر) يقتضي تذكيراً متجدداً فيكون كقصة مستقلة، ولا كذلك العطف، فيكون قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾ تذكيراً لدلائل الآفاق وهذه لدلائل الأنفس^(١).

وقال الشيخ سعد الدين: الأحسن أن يجعل هذا الأمر على تقدير (واذكر) عطفاً على محذوف قبله؛ أي: اشكر النعمة في خلق الأرض والسماء واذكر، وأما على تقدير انتصابه بـ ﴿قَالُوا﴾ فهو ظرف، والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة من غير التفات إلى ما فيها من الجملة إنشاء وإخباراً، ولهذا جعل صاحب «الكشاف» الوجه الأول أرجح، يعني: كونه بإضمار (اذكر)^(٢).

وقال أبو حيان: ذكروا في إعراب (إذ) هنا ثمانية أقوال يُنزه عنها كتاب الله، والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ﴾؛ أي: وقت قول الله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ كما تقول: إذ جئتني أكرمك؛ أي: وقت مجيئك أكرمك^(٣)، فهذا وجه حسن سهل واضح^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٥).

(٣) في «البحر المحيط»: «أكرمك» في الموضعين.

(٤) انظر: «البحر» (١/ ٣٨٠). والأقوال هي: ١ - زائدة، ٢ - بمعنى قد، ٣ - منصوب نصب المفعول =

قوله: «أو مضمّرٌ دلّ على مضمون الآية المتقدّمة مثل: وبدأ خَلَقَكُمْ إذ قال:

قال أبو حيّان: هذا القول لا تحرير فيه؛ لأنّ ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾؛ لأنّ الفعل العامِل في الظرف لا بدّ أن يقع فيه، أمّا أن يسبقه أو يتأخّر عنه فلا؛ لأنه لا يكون له ظرفاً^(١).

قوله: «وعن معمرٍ أنّه مزيّد»:

قلت: هو أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى الإمام المشهور صاحب «مجاز القرآن» وغيره من المصنّفات، توفي سنة تسع ومئتين، وقيل بعد ذلك^(٢).

و(الملائكة): جمعُ (مَلَكٍ) على الأصلِ كالسَّمَائِلِ، والتاء لتأنيث الجمع، وهو مقلوبُ (مَأْلَكٍ) من الألوكَة، وهي الرّسالة؛ لأنّهم وسائطُ بين الله وبين الناس، وهم^(٣) رُسُلُ الله أو كالرُسُلِ إليهم^(٤).

= به بـ اذكر أي واذكر إذ قال، ٤ - ظرف في موضع رفع تقديره: ابتداء خلقكم، ٥ - ظرف في موضع نصب تقديره: وابتداء خلقكم إذ قال ربك، ٦ - منصوب بـ ﴿قَالَ﴾ بعدها، ٧ - منصوب بـ (أحياكم) تقديره: وهو الذي أحياكم إذ قال، ٨ - معمول لـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ وتقديره: الذي خلقكم إذ قال، وقد رد جميع هذه الأقوال.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيّان (١/ ٣٧٩).

(٢) قال عنه التنوخي في «تاريخ العلماء النحويين» (ص ٢١١-٢١٢): أوسع الناس علماً بأخبار العرب وأيامها، وله تصنيف كثير، من كتبه: «المجاز في القرآن»، وله كتاب في ذكر أيام العرب المشهورة، وله كتاب في «غريب الحديث»، و«العققة والبررة»، و«الأدعياء واللوّاحق»، ثم قال: وجدت بخط أبي: عاش أبو عبيدة سبعاً وتسعين سنة، وتوفي سنة عشرين ومئتين، عن ابن قتيبة.

(٣) في (ت): «فهم».

(٤) «أو كالرسل إليهم»؛ أي: لتوسط الأنبياء بينهم وبين الناس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٧).

واختلفَ العقلاء^(١) في حقيقتهم بعد اتّفاقهم على أنّها ذواتٌ موجودةٌ قائمةٌ بأنفسها:

فذهب أكثر المسلمين إلى أنّها أجسامٌ لطيفةٌ قادرةٌ على التشكّل بأشكالٍ مختلفةٍ، مُستدلّين بأنّ الرُّسل كانوا يرونهم كذلك.

وقالت طائفةٌ من النصارى: هي النفوسُ الفاضلةُ البشريّةُ المفارقةُ للأبدانِ.

وزعمَ الحكماءُ: أنّها جواهرٌ مجردةٌ مخالفةٌ للنفوسِ الناطقةِ في الحقيقةِ، منقسمةٌ إلى قسمين: قسمٌ شأنهم الاستغراقُ في معرفةِ الحقِّ تعالى والتّنزّه عن الاشتغالِ بغيره كما وصفهم في محكمِ تنزيله فقال: ﴿يَسِيرُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْقُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهم العليّون والملائكةُ المقربون، وقسمٌ يدبّر الأمر من السّماءِ إلى الأرضِ على ما سبق به القضاءُ وجرى به القلمُ الإلهي لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهم ﴿المدبّراتُ أمراً﴾ [النازعات: ٥] فمنهم سَمَويّةٌ ومنهم أرضيّةٌ على تفصيلٍ أثبتّه في كتابِ «الطوالع».

والمقولُ لهم الملائكةُ كلّهم؛ لعمومِ اللفظِ وعدمِ المخصّصِ^(٢).

وقيل: ملائكةُ الأرضِ.

وقيل: إبليسُ ومن كان معه في محاربةِ الجِنِّ، فإنّه تعالى أسكنهم في الأرضِ أولاً فأفسدوا فيها، فبعثَ إليهم إبليسَ في جُنْدٍ من الملائكةِ فدَمَرَهُمْ وَفَرَّقَهُمْ فِي الْجَزَائِرِ وَالْجِبَالِ.

(١) «العقلاء» ليس في (خ).

(٢) في (خ): «التخصيص».

قوله: «والملائكة جمع مَلَأَكٍ على الأصل»:

قَالَ الطَّبِيُّ: أَي: أَصْلُهُ: مَلَأَكٌ بِالْهَمْزَةِ، ثُمَّ تَرَكَ الْهَمْزُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَلَمَّا جَمَعُوهُ رَدُّوهُ إِلَى الْأَصْلِ^(١).

قوله: «والتاء لتأنيث الجمع»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مَعْنَاهُ: لِتَأْكِيدِ تَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ، وَعِبَارَةُ «الْمَفْصَلِ»: لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْجَمْعِ^(٢).

قوله: «وهو مقلوب مَأْلَكٌ»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا: لَفْظُ الْمَلَكِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَلْوَكَةِ وَهِيَ الرِّسَالَةُ، وَيُقَالُ لَهَا: مَأْلَكَةٌ، فَالْأَصْلُ فِيهِ: مَأْلَكٌ، ثُمَّ قَلِبَ فَصَارَ: مَلَأَكًا عَلَى وَزْنِ مَفْعَلٍ، ثُمَّ خُفِّفَ بَعْدَ قَلْبِهِ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ فَصَارَ: مَلَكًا عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعَالٍ كَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَفَرَسٍ وَأَفْرَاسٍ، لَكِنَّهُمْ رَاعَوْا الْأَصْلَ الثَّانِي وَهُوَ مَلَأَكٌ، أَعْنِي: بَعْدَ الْقَلْبِ وَقَبْلَ أَنْ يُخَفَّفَ، فَجُمِعَ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ، فَقَوْلُهُ: «جَمْعٌ عَلَى الْأَصْلِ»، لَا يَرِيدُ بِهِ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ قَبْلَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا كَانَ قِيَاسُهُ مَأْلَكٍ كَمَا ذَبَّ وَمَادَّبَ، لَكِنْ يَرِيدُ بِهِ: مَا تَأَصَّلَ بَعْدَ قَلْبِهِ وَقَبْلَ تَخْفِيفِهِ.

قوله: «من الألوكَةِ»:

تَصْرِيحٌ بِأَنْ مِيمَهُ زَائِدَةٌ وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلْ هُوَ مِنَ الْمَلِكِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الْقُوَّةُ أَوْ لِقَوَّتِهِمْ^(٣) مِنَ الْمَلِكِ بِالْكَسْرِ فَهُوَ

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٤).

(٢) انظر: «المفصل» (ص: ٢٤٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٦٥).

(٣) قوله: «أو لقوتهم» كذا في النسخ، ولعل الصواب: «لقوتهم أو».

فَعُلَّ بمعنى مفعولٍ لأنَّهم مملوكونَ لله؟ قولان، وأحسنُ من الجميع قولُ النَّضرِ بن شميلٍ: إنه غيرُ مأخوذٍ مِن شيءٍ، قال: إنَّ العربَ لا تشتقُّ فعله ولا تُصرفُه، وهو مما فاتَ علمُه^(١).

و﴿جَاعِلٌ﴾ من جَعَلَ الذي لَهُ مفعولانِ وهما: ﴿فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أُعْمِلَ فِيهِمَا لأنَّه بمعنى الاستقبالِ ومعتمدٌ على مسندٍ إليه، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى: خالقٌ. و(الخلِيفَةُ): مَنْ يَخْلُفُ غَيْرَهُ وَيَنْوِبُ مَنَابَهُ، والهَاءُ للمبالغةِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنَّه كَانَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَبِيٍّ، اسْتَخْلَفَهُمُ اللَّهُ فِي عِمَارَةٍ^(٢) الْأَرْضِ وَسِيَاسَةِ النَّاسِ وَتَكْمِيلِ نَفُوسِهِمْ وَتَنْفِيزِ أَمْرِهِ فِيهِمْ، لَا لِحَاجَةٍ بِهِ تَعَالَى إِلَى مَنْ يَنْوِبُهُ، بَلْ لِقُصُورِ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِ عَنْ قَبُولِ فَيْضِهِ وَتَلْقَى أَمْرِهِ بِغَيْرِ وَسْطٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَنْبِئْ مُلْكًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمَّا فَاقَتْ قُوَّتُهُمْ وَاشْتَغَلَتْ قَرِيبَتُهُمْ بِحَيْثُ يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارُ أَرْسَلِ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَعْلَى رُتَبَةً كَلَّمَهُ بِلَا وَاسِطَةٍ كَمَا كَلَّمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمِيقَاتِ وَمُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الطَّبِيعَةِ: أَنَّ الْعَظَمَ لَمَّا عَجَزَ عَنِ قَبُولِ الْغِذَاءِ مِنَ اللَّحْمِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاعُدِ جَعَلَ الْبَارِي تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ بَيْنَهُمَا الْغَضْرُوفَ الْمُنَاسِبَ لَهُمَا لِأُخْذٍ مِنْ هَذَا وَيُعْطِي ذَاكَ. أَوْ خَلِيفَةً^(٣) مَنْ سَكَنَ الْأَرْضَ قَبْلَهُ.

(١) نقل قول النضر، الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ١٩٦).

(٢) في (خ): «استخلفهم تعالى لعمارة».

(٣) قوله: «أو خليفة...» معطوف على «خليفة الله في أرضه».

أو هو وذريته^(١)؛ لأنهم يَخْلُقُونَ مَنْ قَبْلَهُمْ، أو يَخْلُقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وإفرادُ اللفظ: إمَّا للاستغناء بذكره عن ذكرِ بَنِيهِ كما اسْتُغْنِيَ بذكرِ أَبِي الْقَبِيلَةِ في قولهم: مُضَرُّ وَهَاشِمٌ، أو على تأويل: مَنْ يَخْلُقُ، أو: خَلَفًا يَخْلُفُ.

وفائدةُ قوله تعالى هذا للملائكة: تعليمُ المشاورة، وتَعْظِيمُ شَأْنِ الْمَجْعُولِ بِأَنْ بَشَّرَ بِوُجُودِهِ سَكَانَ مَلَكُوتِهِ وَلَقَّبَهُ بِالْخَلِيفَةِ قَبْلَ خَلْقِهِ، وإظهارُ فَضْلِهِ الرَّاجِحِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ بِسُؤَالِهِمْ وَجَوَابِهِ، وَبَيَانُ أَنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي إِيجَادَ مَا يَغْلُبُ خَيْرُهُ، فَإِنَّ تَرْكَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ لِأَجْلِ الشَّرِّ الْقَلِيلِ شَرٌّ كَثِيرٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قوله: «و﴿جَاعِلٌ﴾ مَنْ جَعَلَ الَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ»: زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: وَمَعْنَاهُ مُصَيِّرٌ^(٢).

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: خَالِقٌ»:

قال أبو حيان: فَيَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، قَالَ: وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي أَجْوَدُ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا» فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: «﴿جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾»، فَلَوْ كَانَ الْجَعْلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَعْنَى التَّصْيِيرِ لَذَكَرَهُ ثَانِيًا فَكَانَ: أَتَجْعَلُ فِيهَا خَلِيفَةً مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يَأْتِ كَذَلِكَ كَانَ مَعْنَى الْخَلْقِ أَرْجَحَ وَلَا احتِياجَ إِلَى تَقْدِيرِ (خَلِيفَةً) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ^(٣).

قوله: «وَالْمَرَادُ بِهِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»:

الرَّاعِبُ: إِنَّمَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ لِقُصُورِ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ التَّأَثُّرَ

(١) قوله: «أو هو وذريته...» معطوف على «آدم عليه السلام».

(٢) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (١/ ٢٢٦).

(٣) انظر: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَانَ (١/ ٣٨٢).

من المستخلف، وذلك ظاهرٌ فإن السُّلطانَ جعلَ الوزيرَ بينه وبين رَعِيَّتِهِ، إذْ هُمْ أَقْرَبُ إلى قبولهم منه، وكذا الواعِظُ جُعِلَ بين العامَّةِ والعُلَماءِ الرَّاسخينَ، فإنَّ العامَّةَ أَقْبَلُ منه من العالمِ الرَّاسخِ، وليس ذلك لَعَجْزِهِ بل لَعَجْزِ العامَّةِ عَنِ القَبولِ منه^(١).

﴿قَالُوا أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ تعجَّبُ من أن يستخلفَ لعمارة الأرضِ وإصلاحِها مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا، أو يستخلفَ مكانَ أهلِ الطاعةِ أهلَ المعصيةِ، واستكشافُ عما خَفِيَ عليهم من الحكمةِ التي بَهَرَتْ^(٢) تلكَ المفاسِدَ وألغَتْها، واستخبارُ عَمَّا يُرْشِدُهُمْ ويزيغُ شِبْهَتَهُمْ^(٣) كسؤالِ المتعلِّمِ مُعَلِّمَهُ عَمَّا يختلجُ في صدره، وليس باعتراضٍ على الله تعالى ولا طعنٍ في بني آدمَ على وجهِ الغيبةِ؛ فإنَّهُمْ أَعْلَى مِنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾^(٤) لَا يَسْتَفِهُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِ رَبِّهِمْ يَعْمَلُونَ ﴿[الأنبياء: ٢٦].

وإنَّما عَرَفُوا ذَلِكَ بِإِخْبَارٍ مِنَ اللَّهِ تعالى، أو تَلَقَّوْا مِنَ اللُّوحِ، أو استنباطِ عَمَّا رُكِّزَ في عقولهم من^(٥) أَنَّ الْعِصْمَةَ مِنْ خَوَاصِّهِمْ، أو قياسِ لِأَحَدِ الثَّقَلَيْنِ على الآخرِ. والسَّفْكُ والسَّبْكُ والسَّفْحُ والشَّنُّ أنواعٌ مِنَ الصَّبِّ، فالسَّفْكُ يقالُ في الدَّمِ والدَّمْعِ، والسَّبْكُ في الجواهرِ المذايِبِ، والسَّفْحُ في الصَّبِّ من أعلى، والشَّنُّ في الصَّبِّ عن فَمِ الْقِرْبَةِ ونحوِها، وكذلك السَّنُّ.

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٣٨)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٦)، وعنه نقل المصنف.

(٢) في (خ): «قهرت»، والمعنى واحد، فمعنى «بهرت»: غلبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٩).

(٣) في (خ): «شبههم».

(٤) «من» من (ت).

وَقُرِّئَ: (يُسْفَكَ) على البناء للمفعول^(١)، فيكون الراجع إلى ﴿مَنْ﴾ سواءً جُعِلَ موصولاً أو مَوْصُوفاً محذوفاً؛ أي: يُسْفَكَ الدَّماءُ فيهم.

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حَالٌ مقررَةٌ لجهة الإشكال، كقولك: أتحسنُ إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج؟! والمعنى: ألتسَخِّفُ عصاةً ونحنُ معصومون أحقاءً بذلك؟ والمقصودُ منه: الاستفسارُ عما رجَّحهم مع ما هو متوقعٌ منهم على الملائكة المعصومين في الاستخلاف، لا العجب والتفاخر.

وكانَّهم عَلِمُوا أَنَّ المَجْعُولَ خليفَةً ذو ثلاثِ قَوَى عليها مدارُ أمرِه: شَهْوِيَّةٌ وَغَضَبِيَّةٌ تَوْدِيانٌ به إلى الفسادِ وسَفَكِ الدِّمَاءِ، وَعَقْلِيَّةٌ تدعُوهُ إلى المعرفة والطاعة، ونظروا إليها مفردة^(٢) وقالوا: ما الحِكمةُ في استخلافه وهو باعتبارِ تَبَيَّنِ القَوَتَيْنِ لا تقتضي الحِكمةُ إيجاده فَضْلاً عن استخلافه، وأما باعتبارِ القُوَّةِ العقلية فنحنُ نقيمُ بما يُتَوَقَّعُ منها^(٣) سليماً عن معارضة تلك المفاصد، وعَقَلُوا عن فضيلة كُلِّ واحدةٍ من القَوَتَيْنِ إذا صَارَتْ مُهْذَبَةً مَطْوَاعَةً للعقلِ متمرِّنةً على الخيرِ كالعَفَّةِ والشَّجَاعَةِ

(١) لم أجدها، وقد ذكرت في الكلمة قراءات عدة ليست هذه منها، وهي: (يُسْفُكُ) بضم الفاء، و(يُسْفِكُ) من أسفك، و(يُسْفِكُ) من سَفَكَ، و(يُسْفَكَ) بنصب الكاف. وكلها شواذ، وتنظر مع من قرأ بها في «البحر المحيط» (١/٣٨٧).

(٢) قوله: «ونظروا» عطف على «علموا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٦٩). وقوله: «مفردة»؛ أي: نظروا إلى القوى الثلاث مفردة غير مجتمعة الأوليان مع الثالثة اجتماعاً بحيث لا تكون القوتان مهذبة مطواعاً للعقل، فهم نظروا إلى القوة العقلية على حياها؛ أي: غير مجامعة لهما ومؤدية إلى تهذيبهما عن طرفي الإفراط والتفريط، وتعديلهما بجعلهما فضيلتين بين ذينك الطرفين المذمومين بحيث يترتب عليهما أخلاق حميدة وخصال مَرْضِيَّة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٥٠١)، و«حاشية القونوي» (٣/١٢٣).

(٣) وهو المعرفة والطاعة، كما في هامش (ت).

ومجاهدة الهوى والإنصاف، ولم يعلموا أنَّ التركيب يفيد ما يقصر عنه الأحاد؛ كإحاطة بالجزئيات، واستنباط الصناعات، واستخراج منافع الكائنات من القوة إلى الفعل الذي هو المقصود من الاستخلاف، وإليه أشار تعالى إجمالاً بقوله: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

والتسبيح: تبعيد الله من^(١) السوء، وكذلك التقديس، من سبَح في الأرض والماء وقدس في الأرض: إذا ذهب فيها وأبعد، ويقال: قدس: إذا طهر؛ لأنَّ مطهر الشيء مُبْعِدُهُ عَنِ الْأَفْذَارِ.

و﴿يَحْمَدُكَ﴾ في موضع الحال، أي: مُلْتَبِسِينَ بِحَمْدِكَ عَلَى مَا أَلْهَمْتَنَا مَعْرِفَتَكَ وَوَفَّقْتَنَا لَتَسْبِيحِكَ، تَدَارَكُوا بِهِ مَا أَوْهَمَ إِسْنَادَ التَّسْبِيحِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ.

﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: نَطْهَرُ نَفُوسَنَا عَنِ الذُّنُوبِ لِأَجْلِكَ، كَأَنَّهُمْ قَابَلُوا الْفَسَادَ الْمَفْسَرِ بِالشَّرِكِ عِنْدَ قَوْمٍ بِالتَّسْبِيحِ، وَسَفَكَ الدِّمَاءِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأَفْعَالِ الذِّمَمَةِ بِتَطْهِيرِ النَّفْسِ عَنِ الْآثَامِ. وقيل: نقدِّسك، واللام مَزِيدَةٌ.

قوله: «تَعْجَبُ مِنْ أَنَّ يَسْتَخْلِفَ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: وَلَدَتْ الهمزة معنى التَعْجَبِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ^(٢).

(١) في (خ) و(ت): «عن».

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٦).

قوله: «مِن سَبَّحَ فِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ»:

الراغب: التَّسْبِيحُ أَصْلُهُ مِنَ السَّبَحِ وَهُوَ سُرْعَةُ الذَّهَابِ فِي الْمَاءِ، وَاسْتُعِيرَ لَجَرِي النُّجُومِ فِي الْفَلَكَ وَلَجَرِي الْفَرَسِ^(١).

قوله: «وَبِحَمْدِكَ» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ:

قال أبو حيان: وَهِيَ حَالٌ مُتَدَاخِلَةٌ لِأَنَّهَا حَالٌ فِي حَالٍ^(٢).

وقال ابنُ الشَّجَرِيِّ: إِنْ شِئْتَ عَلَّقْتَ الْبَاءَ بِالتَّسْبِيحِ؛ أَي: نَسَبُحُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ: نَسَبُحُ مُعْلِنِينَ بِحَمْدِكَ^(٣).

قوله: «أَي: مُتَلَبِّسِينَ بِحَمْدِكَ عَلَى مَا أَهْلَتْنَا لِمَعْرِفَتِكَ وَوَفَّقْتَنَا لَتَسْبِيحِكَ»:

قال الطَّبْيِيُّ: تَوَجِيهٌ^(٤) لَتَقْيِيدِ التَّسْبِيحِ بِالْحَمْدِ؛ أَي: تَسْبِيحُنَا مَقِيدٌ بِشُكْرِكَ وَمُتَلَبِّسٌ بِهِ^(٥).

قوله: «وَنُقَدِّسُ لَكَ» نَطَهَّرُ نَفُوسَنَا عَنِ الذُّنُوبِ لِأَجْلِكَ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ اللَّامَ لِلْعِلَّةِ وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِيهَا.

قال أبو حيان: وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ مَعْدِيَّةً لِلْفِعْلِ كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ: «يُسَبِّحُ لِلَّهِ» [الجمعة: ١] «سَبَّحَ لِلَّهِ» [الحديد: ١] وَ: سَجَدْتُ لِلَّهِ^(٦).

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١ / ١٤٠)، و«حاشية الطيبي» (٢ / ٤٢٩)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٣٩٠).

(٣) انظر: «أمالي ابن الشجري» (١ / ٩٦)، و«حاشية الطيبي» (٢ / ٤٢٩).

(٤) في «حاشية الطيبي»: «تعليل».

(٥) انظر: «حاشية الطيبي» (٢ / ٤٢٩).

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١ / ٣٩١).

(٣١) - ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ إمَّا بِخَلْقِ عِلْمٍ ضَرْوِيٍّ بِهَا فِيهِ، أَوْ إِقْدَاءٍ فِي رُوعِهِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَابِقَةٍ اصطلاحٍ لِيَتَسَلَّلَ، وَالتَّعْلِيمُ: فِعْلٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ يَقَالُ: عَلَّمْتُهُ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ^(١).

و(آدَمُ): اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ كَأَزَرَ وَشَالَحَ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأُدْمَةِ^(٢) أَوْ الْأَدَمَةِ - بِالْفَتْحِ - بِمَعْنَى: الْأُسُوةِ، أَوْ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَبْضُ قَبْضَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ سَهْلَهَا وَحَزَنَهَا فَخَلَقَ مِنْهَا آدَمَ فَلِذَلِكَ يَأْتِي بَنُوهُ أَخْيَافًا، أَوْ مِنَ الْأُدْمِ وَالْأُدْمَةُ بِمَعْنَى الْأُلْفَةِ = تَعَسَّفٌ؛ كَاشْتِقَاقِ إِدْرِيسَ مِنَ الدَّرْسِ، وَيَعْقُوبَ مِنَ الْعَقَبِ، وَإِبْلِيسَ مِنَ الْإِبْلَاسِ.

وَالاسْمُ بِاعْتِبَارِ الْاِشْتِقَاقِ: مَا يَكُونُ عَلَامَةً لِلشَّيْءِ وَدَلِيلًا يَرْفَعُهُ إِلَى الذَّهْنِ مِنَ الْأَلْفَافِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَاسْتِعْمَالُهُ عُرْفًا فِي اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ لِمَعْنَى، سَوَاءً كَانَ مُرَكَّبًا أَوْ مُفْرَدًا، مُخْبِرًا عَنْهُ أَوْ خَبِيرًا أَوْ رَابِطَةً بَيْنَهُمَا، وَاصْطِلَاحًا فِي الْمَفْرَدِ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالْمَرَادُ فِي الْآيَةِ إمَّا الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْأَلْفَافِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَعَانِي.

(١) فِي (خ): «فَمَا تَعْلَمُ».

(٢) «مِنَ الْأُدْمَةِ» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الدَّالِّ بِمَعْنَى: السُّمَرَةِ، أَوْ الْوَسِيلَةِ إِلَى الشَّيْءِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ

الْأَنْصَارِي» (١/٢٧٢).

والمعنى: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقَوَى مِتْبَانِيَةً^(١) مُسْتَعِدًّا لِإِدْرَاكِ أَنْوَاعِ الْمَدْرَكَاتِ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ وَالْمُتَخَيَّلَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، وَالْهَمَّةُ مَعْرِفَةُ ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصِّهَا وَأَسْمَائِهَا، وَأَصُولُ الْعُلُومِ وَقَوَانِينِ الصَّنَاعَاتِ وَكَيْفِيَّةِ آلَاتِهَا.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ الضميرُ فيه للمسمَّياتِ المدلولِ عليها ضمناً؛ إذ التقديرُ: أَسْمَاءَ الْمَسْمَيَّاتِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِدَلَالَةِ الْمُضَافِ عَلَيْهِ وَعَوَّضَ عَنْهُ اللَّامُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لِأَنَّ الْعَرَضَ لِلسُّؤَالِ عَنْ أَسْمَاءِ الْمَعْرُوضَاتِ، فَلَا يَكُونُ الْمَعْرُوضُ نَفْسَ الْأَسْمَاءِ، وَلَا^(٢) سَيِّمًا إِنْ أُريدَ بِهِ الْأَلْفَاظُ، وَالْمَرَادُ بِهِ: ذَوَاتُ الْأَشْيَاءِ أَوْ مَدْلُولَاتُ الْأَلْفَاظِ^(٣)، وَتَذْكِيرُهُ لِتَغْلِيظِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُلَاءِ.

وَقَرِئَ: (عَرَضَهُنَّ) وَ: (عَرَضَهَا)^(٤) عَلَى مَعْنَى^(٥): عَرَضَ مَسْمَيَّاتِهِنَّ أَوْ مَسْمَيَّاتِهَا.

(١) فِي (خ): «مِتْبَاعِدَةٌ».

(٢) «وَلَا»: لَيْسَ فِي (ت).

(٣) قَوْلُهُ: «وَالْمَرَادُ بِهِ»؛ أَيُّ: بِالْمَعْرُوضِ الْمُسَمَّى، وَالتَّذْكِيرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ «ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ» إِنْ أُريدَ بِالْأَسْمَاءِ مَا هِيَ بِاعْتِبَارِ الْاِشْتِقَاقِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ عَلَامَةً لِلشَّيْءِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْقَوْنُوِي» (١٤١/٣). وَقَالَ شَيْخُ زَادَةَ: قَوْلُهُ: «وَالْمَرَادُ بِهِ: ذَوَاتُ الْأَشْيَاءِ»؛ أَيُّ: وَالْمَرَادُ بِلَفْظِ الْمَسْمَيَّاتِ فِي قَوْلِنَا: أَسْمَاءَ الْمَسْمَيَّاتِ، هُوَ ذَوَاتُ الْأَشْيَاءِ إِنْ أُريدَ بِالْأَسْمَاءِ مَدْلُولُهَا بِاعْتِبَارِ الْاِشْتِقَاقِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» (٥١٠/١).

(٤) نَسَبَ الْأَوَّلَى لِابْنِ مَسْعُودٍ وَالثَّانِيَةَ لِأَبِي. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٢)، وَ«الْكَشَافُ» (٢٣٠/١)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٤٠٠/١).

(٥) فِي (خ): «وَالْمَعْنَى».

﴿فَقَالَ أَنِّيؤُنِي بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ﴾ تَبَكَّيْتُ لَهُمْ وَتَنَبَّأْتُ عَلَى عَجْزِهِمْ عَنْ أَمْرِ الْخِلَافَةِ؛ فَإِنَّ التَّصَرُّفَ وَالتَّدْبِيرَ وَإِقَامَةَ الْمَعْدَلَةِ قَبْلَ تَحْقِيقِ الْمَعْرِفَةِ وَالْوُقُوفِ عَلَى مَرَاتِبِ الْاِسْتِعْدَادَاتِ وَقَدْرِ الْحَقُوقِ مُحَالٌ، وَلَيْسَ بِتَكْلِيفٍ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ.

و(الإنباء): إخبارٌ فيه إعلَامٌ، ولذلك يَجْرِي مَجْرَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فِي زَعْمِكُمْ أَنْكُمْ أَحَقَّاءُ بِالْخِلَافَةِ لِعَصَمَتِكُمْ، أَوْ أَنَّ خَلْقَهُمْ وَاسْتِخْلَافَهُمْ وَهَذِهِ صِفَتُهُمْ لَا يَلِيْقُ بِالْحَكِيمِ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَصْرِّحُوا بِهِ لَكِنَّهُ لَازِمٌ مَقَالَتِهِمْ، وَالتَّصْدِيقُ كَمَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْكَلَامِ بِاعْتِبَارِ مَنْطُوقِهِ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ بِعَرَضٍ مَا يَلْزَمُ مَدْلُوكُهُ مِنَ الْإِخْبَارِ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ يَعْتَرِي الْإِنْشَاءَاتِ.

قوله: «إِنَّمَا بَخَلَقَ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ بِهَا فِيهِ أَوْ إِقَاءٌ فِي رُوعِهِ»: وَهُوَ الْإِلَهَامُ^(١). زَادَ غَيْرُهُ: أَوْ بِإِرْسَالِ مَلَكٍ إِلَيْهِ، أَوْ بِخُطَابِ اللَّهِ لَهُ، أَوْ بِخَلْقِ الْأَصْوَاتِ فِي الْأَجْسَامِ الْمُسَمَّيَاتِ^(٢).

قَالَ الطَّبَّيُّ: وَفِي «إِيْجَازِ الْبَيَانِ»: وَقَعَ التَّعْلِيمُ بِالْوَحْيِ فِي أَصُولِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِرِ وَمَبَادِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ عِنْدَ حُصُولِ أَوَّلِ اللُّغَةِ فِي الْاِصْطِلَاحِ، ثُمَّ بِزِيَادَةِ الْهِدَايَةِ فِي التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ^(٣)، فَأَفَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ فَوْقَ التَّحْلِيلِ بِالْعِبَادَةِ فَكَيْفَ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ الَّتِي هِيَ الْحِكْمَةُ^(٤).

(١) قوله: «وهو الإلهام» وقع في النسخ متصلًا بما قبله ما يوهم أنه من كلام البيضاوي، لكن لم أجده في نسخه الخطية ولا في طبعاته.

(٢) انظر: «رفع الحاجب» للسبكي (ص ٤٤١)، ونقله عن الأشعري.

(٣) انظر: «إيجاز البيان» للنيسابوري (١/ ٨١).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٣٢).

قوله: «وَأَدَمُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ كَأَزَرَ وَشَالَحَ وَاشْتَقَاهُ مِنَ الْأُدْمَةِ وَالْأُدْمَةُ بِالْفَتْحِ، أَوْ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ تَعَالَى قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ سَهْلَهَا وَحَزَنَهَا فَخَلَقَ مِنْهَا آدَمَ، فَلِذَلِكَ أَتَى بَنُوهُ أَخْيَافًا، أَوْ مِنَ الْأُدْمِ وَالْأُدْمَةُ بِمَعْنَى الْأُلْفَةِ^(١) = تَعَسَّفُ؛ كَاشْتِقَاقِ إِدْرِيسَ مِنَ الدَّرْسِ وَيَعْقُوبَ مِنَ الْعَقَبِ وَإِبْلِيسَ مِنَ الْإِبْلَاسِ^(٢)».

قوله: «وَاشْتَقَاهُ» مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ «تَعَسَّفُ»؛ أَي: إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْعَجَمِيَّ لَا اشْتِقَاقَ لَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَن تَوَافَقَ اللَّغَتَيْنِ غَيْرُ مُنْكَرٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ مِنْ خَوَاصِّ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣)، وَأَيْضًا أَدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُتَكَلَّمُ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْاِشْتِقَاقِ فِي الْمَشَبَّهِ بِهِ عَدَمُهُ فِي (آدَمَ)، وَأَيْدٍ بِاِشْتِقَاقِ حَوَاءَ مِنَ الْحَوَّةِ^(٤).

وَأَجِيب: بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّوَافُقِ، وَبِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ مِنْ خَوَاصِّ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَإِنَّهُمْ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ التَّفَرِيقَ بَيْنَ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ بِصَحَّةِ الْاِشْتِقَاقِ، وَأَنَّ آدَمَ كَانَ يُتَكَلَّمُ بِكُلِّ لِسَانٍ عَلَى مَا صَحَّ فِي النَّقْلِ، وَلَكِنْ كَانَ غَالِبُهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ^(٥)، وَيدُلُّ

(١) قوله: «والألفة» من «تفسير البيضاوي»، ووقع في النسخ الخطية بدلا منه: «إلى آخره».

(٢) وهو خلاف ما مال إليه الزمخشري في «تفسيره» (١ / ٢٢٨).

(٣) الاشتقاق ليس من خواص كلام العرب، ولكن الاشتقاق في لغة ما يكون بناء على أصول هذه اللغة لا على لغة أخرى، والله أعلم.

(٤) الحوة بالضم: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد. انظر: «القاموس» (مادة: حو).

(٥) انظر: «التيجان في ملوك حمير» لعبد الملك بن هشام (ص ٢٥)، ونقله عن ابن عباس، وكذا ذكر

ابن الوردي في «تاريخه» (١ / ٦٩) أن آدم وبنه تكلموا بالسريانية، وأنه اطلع على صحيفتين من

صحف الصابئين، وهي عن إدريس، والله أعلم.

عليه أَنَّها في أولاده، ثُمَّ إِنَّ تَكَلُّمَهُ بِالْعَرَبِيِّ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي عَرَبِيَّةِ اسْمِهِ وَاشْتِقَاقِهِ،
وَالْكَلَامُ فِيهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِشْتِقَاقَ فِي الْأَعْلَامِ الْقَصْدِيَّةِ - أَي: الَّتِي لَا تَكُونُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ كَأَحْمَدَ
وَتَغْلِبَ وَيَشْكُرُ مَثَلًا - لَيْسَ لَهُ مَعْنَى إِلَّا النُّقْلُ عَنْ مُشْتَقٍّ، وَذَلِكَ لَمْ يُعْرَفْ فِي الْمَشْبَهَةِ
بِهِ - يَعْنِي: إِدْرِيسَ وَإِبْلِيسَ - وَأَمَّا فِي (آدَمَ) فَمِنْ الْأُدْمَةِ لَا يَنَاسِبُ مَا وَرَدَ مِنْ بَرَاةِ
جَمَالِهِ^(١)، وَأَنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ جَمَالُهُ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ جَمَالِهِ^(٢).

وَكَذَلِكَ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ عَلَى أَنَّ آدَمَ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ قَبْلَ جَعْلِهِ
عِلْمًا حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ مَنقُولٌ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَصْنَفَ مَنَعَ الْإِشْتِقَاقَ عَلَى قَانُونِ كَلَامِ الْعَرَبِ بِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ، أَمَّا

(١) قَالَ الطَّبِيبِي فِي «شرح مشكاة المصابيح» (١٠ / ٣٠٣٦) فِي شرح قوله ﷺ عَنْ آدَمَ: «فَكَلَّ مِنْ
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ»: خَلَقَ آدَمَ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ صُورَتِهِ الْحَسَنَةِ وَشَكْلِهِ وَهَيْئَتِهِ مِنَ الْجَمَالِ
وَالْكَمَالِ وَطُولِ الْقَامَةِ، ثُمَّ إِنْ أَوْلَادُهُ لَمْ يَزَالُوا يَنْقُصُونَ فِي الْجَمَالِ وَالطُّوْلِ حَتَّى الْآنَ، فَلِذَا دَخَلُوا
الْجَنَّةَ عَادُوا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُمْ مِنَ الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ وَطُولِ الْقَامَةِ.

(٢) وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «المستدرک» (٤٠٩٢) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ كَعْبٍ
وَصَحَّحَهُ - وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «التلخیص» بِأَنَّ السَّنَدَ وَاهٍ - قَالَ: «ثُمَّ وَلِدَ لِيَعْقُوبَ، يُوسُفَ الصَّدِيقِ
الَّذِي اصْطَفَاهُ اللَّهُ وَاخْتَارَهُ وَأَكْرَمَهُ وَقَسَمَ لَهُ مِنَ الْجَمَالِ الثَّلَاثِينَ وَقَسَمَ بَيْنَ عِبَادِهِ الثَّلَاثَ، وَكَانَ يَشْبَهُ
آدَمَ يَوْمَ خَلَقَهُ اللَّهُ وَصُورَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَ الْمَعْصِيَةَ، فَلَمَّا عَصَى آدَمَ نَزَعَ مِنْهُ النُّورَ
وَالْبَهَاءَ، وَالْحَسَنَ وَكَانَ اللَّهُ أَعْطَى آدَمَ الْحَسَنَ وَالْجَمَالَ وَالنُّورَ وَالْبَهَاءَ يَوْمَ خَلَقَهُ، فَلَمَّا فَعَلَ مَا فَعَلَ
وَأَصَابَ الذَّنْبَ نَزَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، ثُمَّ وَهَبَ اللَّهُ لآدَمَ الثَّلَاثَ مِنَ الْجَمَالِ مَعَ التَّوْبَةِ الَّتِي تَابَ عَلَيْهَا، ثُمَّ
إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى يُوسُفَ الْحَسَنَ وَالْجَمَالَ وَالنُّورَ وَالْبَهَاءَ الَّذِي نَزَعَهُ مِنْ آدَمَ حِينَ أَصَابَ الذَّنْبَ، وَذَلِكَ
أَنَّ اللَّهَ أَحَبُّ أَنْ يَرَى الْعِبَادَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَا يَشَاءُ وَأَعْطَى يُوسُفَ مِنَ الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ مَا لَمْ يَعْطِهِ
أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ...».

اشتقاقها في العجمية إن صحَّ فلا منع منه، صرَّح به في طالوت^(١)، انتهى.
وأقول: قد صحَّ عن ابن عباس أنه قال: إِنَّمَا سُمِّيَ آدَمُ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ
أَدِيمِ الْأَرْضِ، أخرجَه الفريابي وابن جرير وابن أبي حاتم، والحاكم وصحَّحه،
والبيهقي في «الأسماء والصفات»^(٢).

وورد مثله عن علي بن أبي طالب وابن مسعود؛ أخرجَه ابن جرير^(٣)، وذلك
يقوي كونه عربياً، وبه صرَّح الجواليقي وغيره^(٤).

قال الجواليقي في «المعرب»: أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم كلها أعجمية
إلا أربعة أسماء، وهي: آدَمُ وصالح وشعيب ومحمد^(٥).
وأديم الأرض: ظاهر وجهها^(٦).

والأدمة: لون يشبه لون التراب، قاله الليث^(٧).

-
- (١) «حاشية البابر تي على الكشف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ١٥٠)، وانظر: «الكشاف» (١ / ٥٦٠).
(٢) رواه عن ابن عباس الفريابي في «القدر» (٥)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٤٨١)، وابن أبي حاتم
في «تفسيره» (٨٢٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»
(٨١٦). ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٧٣) عن ابن مسعود.
(٣) رواه عن ابن مسعود الطبري في «تفسيره» (١ / ٤٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٧٣)،
وعن علي بن أبي طالب الطبري (١ / ٤٨٠).
(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١ / ١١٢، ١١٣).
(٥) انظر: «المعرب» لأبي منصور الجواليقي (ص: ١٢). وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (١ / ١١٢-١١٣).
(٦) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١ / ١٥٢).
(٧) انظر: «تهذيب اللغة» (١٤ / ١٥١)، وذكر هذا المعنى أيضاً الزجاج في «معاني القرآن» (١ / ٤٢٢).
والليث هو ابن المظفر بن سيار الخراساني، صاحب الخليل، أخذ عنه النحو واللغة، وأملى عليه
ترتيب كتاب «العين»، ويقال إن الخلل الواقع فيه من جهته، انظر: «إرشاد الأريب» لياقوت الحموي =

ويقاربه قول الحوفي^(١): «لَوْ يُقَارِبُ السَّوَادُ». وقول الجوهري: السُّمْرَةُ^(٢).

و(الْحَزَنُ): مَا غَلُظَ مِنَ الْأَرْضِ وَصَلَبَ.

والأخفافُ بخاءٍ معجمةٍ ومثناةٌ تحتيةٍ وفاءٍ: المختلفون^(٣).

والحديثُ الذي أوردَهُ المصنّفُ أخرجَهُ أحمدُ، وأبو داودَ، والترمذِيُّ وصحَّحه، وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ مردويه، والحاكمُ وصحَّحه، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»، عَنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبْضُهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدَرِ الْأَرْضِ مِنْهُمْ الْأَحْمَرُ وَالْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ وَبَيَّنَ ذَلِكَ، وَالسَّهْلُ وَالْحَزَنُ وَالْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ»^(٤).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ إِبْلِيسُ لِأَنَّهُ أْبْلَسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ أَي: أَيْسَسَ مِنْهَا^(٥)، وَعَلَى هَذَا هُوَ عَرَبِيٌّ، وَقَدْ اخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ،

= (٥ / ٢٢٥٣)، و«البلغة في تراجم أئمة النحو» للفيروزآبادي (١ / ٢٤٢)

(١) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي النحوي، له كتاب في النحو كبير، و«إعراب القرآن» في عشر مجلدات، وله «تفسير القرآن» أيضاً، وكان إماماً في العربية والنحو والأدب، توفي (٤٣٠هـ)، انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٥ / ٦٧٨).

(٢) انظر: «المخصص» لابن سيده (١ / ٢٠٢)، و«جامع الأصول» لابن الأثير (٢ / ٤٥٠).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: آدم).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: خيف).

(٥) رواه أحمد في «المسند» (١٩٦٤٢)، وأبو داود (٤٦٩٣)، والترمذي (٢٩٥٥)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٤٨١ - ٤٨٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٥)، وعزه المصنف في «الدر المنثور» (١ / ١١٥) إلى ابن المنذر وابن مردويه.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٣).

وَوَجَّهَ عَدَمَ صَرْفِهِ بِكَوْنِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ مَوَانِعِ الصَّرْفِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ لَهُ نَظَائِرَ مِنْهَا: (إِغْرِضْ) لِلطَّلَعِ وَ(إِحْرِضْ) لِلْعَصْفَرِ وَ(سِيفٌ إِصْلِيْتُ)؛ أَي: صَقِيلٌ.

قَوْلُهُ: «وَاللَّهُمَّ مَعْرِفَةَ ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصِّهَا وَأَسْمَائِهَا»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الَّذِي عَلَّمَ آدَمَ^(٢) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَّمَ الْأَلْفَاظَ الْمَوْضُوعَةَ بِإِزَاءِ الْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي عَمَلًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾^(٣).

الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَّمَ مَنَافِعَهَا، فَإِنَّ الْمَزِيَّةَ فِي الْعِلْمِ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِمَعْرِفَةِ مَقَاصِدِ الْمَخْلُوقَاتِ وَمَنَافِعِهَا لَا بِمَعْرِفَةِ أَنَّ أَسْمَاءَهَا كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا وَإِنْ قَرَّبَ مِنَ الْمَعْنَى فَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّفْظِ^(٤).

وَالثَّالِثُ: وَهُوَ الَّذِي سَلَكَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّهُ عَلَّمَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا جَمْعًا بَيْنَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى^(٥).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٤٣ - ٥٤٤).

(٢) فِي (س) زِيَادَةٌ: «الْأَسْمَاءُ».

(٣) وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ الْأَشْعَرِيُّ وَالْجَبَائِيُّ وَالْكَعْبِيُّ عَلَى أَنَّ اللُّغَاتِ كُلَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ، انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٦).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٧)، وَمَالٌ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٩).

فإذا قلنا بالأول ففيه وجهان:

أحدهما: أنه ^(١) علّم الأسماء الموضوعَ بكلّ لغةٍ وعلمها أولاده، فلما افترقوا في البلاد وكثروا اقتصر كل قوم على لغةٍ، وهذا يقوّي قول مَنْ قال: إنّ اللغات توقيفية.

والثاني: أنّه علّم لغةً واحدةً لأنّ الحاجة لم تدع إلا إليها، وأمّا بقيّة اللغات فبالتواضع، انتهى.

قلت: القول الأول هو الوارد عن ابن عباس ^(٢).

قوله: «إذ التقدير: أسماء المُسمّيات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه»:

قال أبو حيّان: يحتمل هذا، ويحتمل أن يكون التقدير: مُسمّيات الأسماء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ويرجع الأول لتعلّق الإنباء به في قوله: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ ولم يقل: أَنْبِئُونِي بِهِؤُلَاءِ ويرجع الثاني بقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ لأنّ الأسماء لا تُجمع كذلك ^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: إنّما احتيج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقّق مرجع ضمير ﴿عَرَضَهُمْ﴾ ويتنظّم ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾، ولم يجعل المحذوف مضافاً - أي: مُسمّيات الأسماء - ليتنظّم تعلّق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم.

وفي الحاشية المشار إليها: إنّما احتيج إلى إضمار المُسمّيات لقوله: ﴿ثُمَّ

(١) بعدها في (س): «إنما».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيّان (١/ ٣٩٨-٣٩٩).

عَرَضَهُمْ، وَإِنَّمَا تُعَرِّضُ الْأَعْيَانُ لَا الْأَسْمَاءَ، وَلَأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ جَمْعٌ مِّنْ يَعْقِلُ
وَالْأَسْمَاءُ لَا تَعْقِلُ، وَلَأنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ وَ﴿أَنبِئَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ
بِأَسْمَائِهِمْ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمُسَمَّيَاتُ.

قَوْلُهُ: «فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِدَلَالَةِ الْمُضَافِ عَلَيْهِ، وَعَوَّضَ عَنْهُ اللَّامُ كَقَوْلِهِ:
﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْوِضِ لَيْسَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ
بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، وَلَوْ كَانَتْ (أَلْ) عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ لَمَّا جِئَ بِالضَّمِيرِ مَعَهَا فِي قَوْلِ
النَّابِغَةِ:

رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا^(١)

وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: قَدْ نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شرح التسهيل» عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ
الْبَصْرِيِّينَ وَاخْتَارَهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ قَدْ عَدَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ
الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢) وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٢)، وهذا قطعة من بيت لطرفة بن العبد من معلقته، كما
في «ديوانه» (ص: ٢٤)، و«جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشي (ص: ٣٢٤)، و«شرح القصائد
السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ١٨٩)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (ص: ٨٠)، و«شرح
المعلقات» للزوزني (ص: ١٠٥) وتماهه:

رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا، رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى، بَصْمَةُ الْمُتَجَرِّدِ

وَيُرَوَّى: «رفيقة»، وَيُرَوَّى: «الجس الندامى»، قَالَ الزَّوْزَنِيُّ: «قطاب الجيب»: مَخْرَجُ الرَّأْسِ مِنْهُ،
الْغَضَاضَةُ وَالْبَضَاضَةُ: نَعُومَةُ الْبَدَنِ وَرَقَةُ الْجِلْدِ، الْمُتَجَرَّدُ: جَسَدُهَا الْمُتَجَرَّدُ مِنَ الثِّيَابِ، يَقُولُ: هَذِهِ
الْقَيْنَةُ وَاسِعَةُ الْجَيْبِ لِإِدْخَالِ النَّدَامَى أَيْدِيهِمْ فِي جَيْبِهَا لِلْمَسِّهَا، ثُمَّ قَالَ: هِيَ رَفِيقَةٌ عَلَى جَسِّ النَّدَامَى
إِيَّاهَا، وَمَا يَعْرِى مِنْ جَسَدِهَا نَاعِمُ اللَّحْمِ رَقِيقُ الْجِلْدِ صَافِي اللَّوْنِ. وَالْجَسُّ: اللمس.

(٢) علي بن محمد بن يوسف، أَبُو الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيُّ النَّحْوِيُّ، شَارَحَ «الكتاب» لِسَيِّوِيهِ، وَ«جَمَلُ =

يجعل خلافاً؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في بابِ
البدل: (ضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ) وهو يريد: (ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ)^(١).

قال السفاقي: وقول أبي حيان: (لَمَّا جِيَءَ بِالضَّمِيرِ مَعَهَا) لا يلزم؛ لأنَّه قد
يقال: إذا جِيَءَ بِالضَّمِيرِ لم يُقصد العوضيّة.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدين: ظاهرُ كلامِ «الكشاف» أنَّ اللامَ عوضٌ عن المضافِ
إليه كما هو مذهبُ الكوفيين، وقد نفى ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾
[النازعات: ٣٩] ولم يقل به في ﴿وَأَسْتَعْلَ الرَّأْسَ سَكِينًا﴾ [مريم: ٤]، فوجب أن يحملَ
على ما ذكرنا في ﴿جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ وإن كان الظاهرُ^(٢) على خلافه، أو
يقال: ليس كلُّ ما يُذكرُ من المحتملاتِ مُختاراً عنده.

والذي ذكره هناك: أنه يجوزُ أن يكونَ تعريفاً لا مياً قائماً مقامَ التعريفِ الإضافيِّ، لا
أن تكونَ اللامُ عوضاً عن المضافِ إليه كما يراه الكوفيون؛ لأنَّه قد ذكرَ في قوله تعالى:
﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ أنَّ المعنى: هي مأواه، وتُركت الإضافةُ للعلم بها، وليست اللامُ
بدلاً من الإضافة، وإنَّما معناها الدلالةُ على أنَّه أريدَ ماهيٌّ معيَّنٌ^(٣).

وكذا في: ﴿وَأَسْتَعْلَ الرَّأْسَ سَكِينًا﴾ أنه لم يُضفِ الرأسُ اكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ^(٤)؛
يعني: من جهةِ جعله خبراً عن ﴿إِنِّي﴾، وعطفه على ﴿وَهَذَا الْعَظْمُ مِنِّي﴾ وظهر أنَّ المعنى

= الزجاجي، توفي (٦٠٦هـ)، انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٧-٨).

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ١٥٨)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٦١-٢٦٢).

(٢) في «حاشية الفتازاني» (١٦٨هـ): «ظاهر عبارته».

(٣) انظر: «الكشاف» (٩/ ٤٧٦).

(٤) انظر: «الكشاف» (٥/ ٢٣٣)، وفيه: وأخرج الشَّيْبُ مُمَيَّزاً ولم يُضفِ الرأسُ اكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ
أنَّه رأسُ زكريا.

على الإضافة من غير أن تكون اللام بدلاً عن المضاف إليه، انتهى.
قوله: «لأنَّ العرضَ السؤالَ عن أسماءِ المعروضاتِ ولا يكونُ المعروضُ نفسَ الأسماءِ»:

قال القطبُ: فيه نظرٌ؛ لأنه كما يجوزُ أن يُعرَضَ المُسمَّى ويُستكشَفَ اسمُه، كذلك يجوزُ أن يُعرَضَ الاسمُ ويُستكشَفَ عن مسمّاه.
قلت: لكنَّ الآثارَ الواردةَ تدفعُه؛ فإنَّها مصرَّحةٌ بأنَّ المعروضَ المسمَّياتُ وطلبَ ذكرِ أسمائها.

واعلم: أنَّ لي هنا سؤالاً، وذلك أنَّ المسمَّياتِ أعيانٌ ومَعانٍ، وعرضُ الأعيانِ ظاهرٌ فكيفَ عُرِضَتِ المعاني كالآلَمِ واللَّذَّةِ والفرحِ والحزنِ والعلمِ والجهلِ والجوعِ والعطشِ والمصادرِ بأسرها؟

ولا محيصَ عن ذلك إلا بما قرَّرْتُهُ غيرَ مرَّةٍ: أنَّ المعاني إنَّما هي غيرُ مرئيَّةٍ في هذا العالمِ، وأمَّا في عالمِ الملكوتِ فهي مُتشكَّلةٌ بأشكالٍ تختصُّ بها بحيثُ تَرى وتَنطُقُ، وهذا نحوُ من عالمِ المثالِ الذي أثبتَّه طائفةٌ، ولا يُعْتَرَّ بقولِ مَنْ أنكرَهُ فنحنُ قد قامَتِ الأدلَّةُ عندنا على إثباتِهِ.

ويدلُّ عليه الأحاديثُ الواردةُ في تشكُّلِ الإيمانِ والصَّلَاةِ والقِرَاءَةِ والعلمِ والأيامِ والليالي والرَّحِمِ، وتكلُّمِ كُلِّ مِمَّا ذكرَ ومحاورَتِهِ، وقد أَلَفْتُ في ذلك رسالةً سمَّيْتُها: «المعاني الدَّقِيقَةُ في إدراكِ الحَقِيقَةِ»، وقد قال الشَّيْخُ عبدُ الغفارِ القُوصيُّ^(١)

(١) عبد الغفار بن أحمد بن عبد المجيد، الأقصري المولد، القوصي الدار، المعروف بابن نوح، كانت له قدرة على الكلام، وفصاحة يشهد بها الأئمة، وكان كثير الإنكار على المنكر والأمر بالمعروف، كثير التعبّد، قرأ على المحب الطبري وغيره، توفي (٧٠٨هـ)، انظر: «أعيان العصر» للصفدي (٣/ ١١١-١١٢).

في «كتاب التوحيد»: المعاني تشكّل ولا يمتنع ذلك على الله تعالى.

قوله: «وتذكيره لتغليب ما اشتمل عليه من العقلاء»:

في الحاشية المشار إليها: حقه أن يقول: وإنما ذكرّ وجميع جمع من يعقل لأن جوابه يشمل^(١) الأمرين.

قوله: «وقرئ: (وعرضهن) (وعرضها) على معنى: مُسمّياتهن أو مُسمّياتها»:

قال الشيخ سعد الدين: إنما اعتبر حذف المضاف لأن العرض لا يصح في الأسماء، وكأنه أراد العرض المعقّب^(٢) بقوله تعالى: ﴿أُنثُوْنِي بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ﴾ وإلا فعليه منع ظاهر لجواز أن يعرض الأسماء ويسأل عن معانيها^(٣)، وإنما لم يجعل الضمير للمسمّيات المحذوف من قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ لأن اعتبار ذلك الحذف إنما كان لأجل ضمير ﴿عَرَضَهُمْ﴾، وأمّا على تقدير (عرضهن) أو (عرضها) فيصحّ عود الضمير إلى الأسماء، فلا يُعتبر حذف المسمّيات ثمة مضافاً إليه^(٤) بل هاهنا مضافاً لثلاً يكون نزاعاً للخفّ قبل الوصول إلى الماء فليتأمل.

قوله: «تبكيّت»: في «الأساس»: بكتّه بالحجّة وبكتّه: غلبه، وبكتّه: قرّعه على الأمر والزّمه حتى عيّ بالجواب^(٥).

قوله: «إن كنتم صادقين في زعمكم أنكم أحقّاء بالخلافة، أو أن خلقهم

(١) في (س): «يشتمل».

(٢) في (س): «المتعقب».

(٣) في (س): «صفاتها».

(٤) في «حاشية التفتازاني» (و٦٨أ): «ظاهر عبارته».

(٥) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت).

واستخلافهم وهذه صفتهم لا يليق بالحكمة، وهو وإن لم يُصِرَّ حُوابه لكنه لازم مقالتهم»:

أقول: غير هذا التقدير أُولَى منه، فقد ورد أنهم قالوا: لن يخلق ربنا خلقاً أكرم عليه منّا ولا أعلم، أخرجه ابن جرير عن ابن عباس، وعن الحسن البصري وقاتدة والربيع بن أنس^(١)، فالتقدير: إن كنتم صادقين في قول ذلك، ومشى عليه الواحدي^(٢).

وقال ابن جرير: الأُولَى أن تقدّر: إن كنتم صادقين في أنّي إن جعلت خليفة من غيركم أفسد وسفك الدماء، وإن جعلتكم فيها أطعتم وأتبعتم أمري فإنكم إذا كنتم لا تعلمون أسماء هؤلاء الذين عرضتهم عليكم من خلقي وهم مخلوقون موجودون تروّهم وتعاينونهم فأنتم بما هو غير موجود من الأمور التي ستكون أخرى أن تكونوا غير عالمين فلا تسألوني ما ليس لكم به علم فإني أعلم بما يصلحكم ويصلح خلقي^(٣).

(٣٢) - ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ اعتراف بالعجز والقصور، وإشعار بأن سؤالهم كان استفساراً ولم يكن اعتراضاً، وأنه قد بان لهم ما خفي عليهم من فضل الإنسان والحكمة في خلقه، وإظهار لشكر نعمته بما عرفهم وكشف لهم ما اعتقل عليهم، ومراجعة للأدب بتفويض العلم كله إليه.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٣٢ - ٥٣٣)، عن الحسن البصري وقاتدة والربيع بن أنس، وذكره

عن ابن عباس الواحدي في «البيسط» (٢/ ٣٤١).

(٢) انظر: «تفسير الوسيط» للواحدي (١/ ١١٧).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٣٣).

و(سُبْحَانَ): مَصَدَّرٌ كَغُفْرَانَ، وَلَا يَكَادُ يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مضافاً مَنْصُوباً^(١) بِاضْمَارِ فِعْلِهِ كـ(مَعَاذَ اللَّهِ)، وَقَدْ أُجْرِيَ عِلْمًا لِلتَّسْبِيحِ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ عَلَى الشُّذُوزِ فِي قَوْلِهِ:

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةَ الْفَاخِرِ^(٢)

وَتَصْدِيرُ الْكَلَامِ بِهِ اعْتِدَارٌ عَنِ الْاسْتِفْسَارِ وَالْجَهْلِ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، وَلِذَلِكَ جُعِلَ مِفْتَاحُ التَّوْبَةِ، فَقَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿سُبْحَانَكَ ثَبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَقَالَ يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ﴾ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ ﴿الْحَكِيمُ﴾: الْمُحْكِمُ لِمُبْدَعَاتِهِ، الَّذِي لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا فِيهِ حِكْمَةٌ بِالْغَةِ.

و﴿أَنْتَ﴾ فَصْلٌ، وَقِيلَ: تَأْكِيدٌ لِلْكَافِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ) وَإِنْ لَمْ يَجْزْ: (مَرَرْتُ بِأَنْتَ) إِذِ التَّابِعُ يَسُوعُ فِيهِ مَا لَا يَسُوعُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَلِذَلِكَ جَازَ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ) وَلَمْ يَجْزْ: (يَا الرَّجُلُ).
وَقِيلَ: مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ.

قوله:

(سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةَ الْفَاخِرِ)

يَأْتِي فِي (سُورَةِ الْإِسْرَاءِ).

(١) فِي (خ): «وَمَنْصُوباً».

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِلْأَعَشَى، وَهُوَ فِي «دِيوانه» (ص: ٩٤)، وَ«الكتاب» (١/ ٣٢٤)، وَصَدْرُهُ:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

وَعِلْقَمَةُ هُوَ ابْنُ عَلَانَةَ، وَالْبَيْتُ فِي هِجَاتِهِ.

(٣٣) - ﴿قَالَ يَتَكَاذِبُ أَتَيْنَهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾.

﴿قَالَ يَتَكَاذِبُ أَتَيْنَهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾؛ أي: أَعْلَمُهُمْ، وقُرئ بقلبِ الهمزة ياء^(١) وحذفها^(٢)، بكسرِ الهاءِ فيهما.

﴿فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ استحضارُ لقوله: ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لكنه جاء به على وجهٍ أبسطٍ ليكون^(٣) كالْحُجَّةِ عليه، فإنه تعالى لَمَّا عَلِمَ مَا خَفِيَ عليهم من أمورِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وما ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِمْ^(٤) الظاهرةِ والباطنةِ، عَلِمَ ما لا يَعْلَمُونَ، وفيه تعريضٌ^(٥) بمُعَاتَبَتِهِمْ على تركِ الأولى، وهو أن يتوقفوا مترصدينَ لأنَّ يُبَيِّنَ لَهُمْ.

وقيل: ﴿مَا تُبْدُونَ﴾ قولُهُمْ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾، و﴿مَا تَكْتُمُونَ﴾: استبطنُهُمْ أَنَّهُمْ^(٦) أَحِقَّاءُ بالخِلافةِ، وأنه تعالى لا يَخْلُقُ خَلْقًا أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

(١) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن ابن أبي عتبة. ورويت عن ابن كثير وابن عامر. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٥٣)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٨/٩).

(٢) نسبت للحسن في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/٦٦)، و«المحرر الوجيز» (١/١٢٢)، و«البحر المحيط» (١/٤٠٧).

(٣) في (أ) و(خ): «يكون».

(٤) في (خ): «الأحوال».

(٥) في هامش (أ): «التعريض: تضمين الكلم دلالة على غير المذكور».

(٦) في (ت): «بأنهم».

وقيل: ما أظهرُوا مِنَ الطاعةِ وأسرَّ منهم إبليسُ من المعصية.
والهمزةُ للإنكارِ دخلتْ حرفَ الجحدِ فأفادتْ الإثباتَ والتقريرَ.

قوله: «على وجهٍ أبسطَ»:

قال الشيخُ سعدُ الدين: حيثُ تعرَّضَ للتفاصيلِ وإن كانَ ما لا يعلمونَ أو جَزَّ وأشْمَلَ، اللهمَّ إلا إذا خُصَّ بما خَفِيَ من مصالحِ الاستخلافِ، فحينئذٍ يكونُ هذا أشْمَلَ وأكْمَلَ.

قال الطَّيْبِيُّ: وإنَّما قال: «أَبْسطَ» ولم يقل: بيانٌ له؛ لأنَّ معلوماتِ الله تعالى لا نهايةَ لها، وغيبُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وما يبدوَنه وما يكتُمونَه لم يكن قَطْرَةً من تلك الأبحرِ لكنَّه نوعٌ بسيطٌ لذلك المُجْمَلِ^(١).

واعلم أنَّ هذه الآياتِ تدلُّ على شرفِ الإنسانِ ومزيَّةِ العلمِ وفَضْلِهِ على العبادة، وأنَّه شرطٌ في الخلافةِ بَلْ العمدَةُ فيها، وأنَّ التعليمَ يصحُّ إسنادُهُ إلى الله تعالى وإن لم يصحَّ إطلاقُ المعلمِ عليه لاختصاصِهِ بمن يحترِفُ به، وأنَّ اللُّغَاتِ توقيفيَّةٌ؛ فإنَّ الأسماءَ تدلُّ على الألفاظِ بخصوصٍ أو عُمومٍ، وتعليمُها ظاهرٌ في إلقيائها على المتعلِّم مُبينًا لهُ معانيها وذلك يَسْتدعي سابقةً وضعٍ، والأصلُ ينفي أن يكونَ ذلك الوضعُ ممن كانَ قَبْلَ آدمَ فيكونُ من الله، وأنَّ مفهومَ الحكمةِ زائدٌ على مفهومِ العلمِ، وإلَّا لتكرَّرَ قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾، وأنَّ علومَ الملائكةِ وكمالاتِهِمْ تقبلُ الزيادةَ، والحكماءُ منعوا ذلك في الطبقةِ الأعلى منهم، وحَمَلُوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وأنَّ آدمَ أَفْضَلُ من هؤلاءِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٣٦).

الملائكة لَأَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُمْ، وَالْأَعْلَمُ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وَأَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ حَدُوثِهَا.

قوله: «تدلُّ على شرف الإنسان ومزية العلم»:

قال الإمام: هذه الآية دالة على فضل العلم، فإنه سبحانه ما أظهر كمال حكمته في خلقه آدم إلا بأن أظهر علمه، فلو كان في الإمكان وجود شيء أشرف من العلم كان من الواجب إظهار فضله بذلك الشيء لا بالعلم^(١).

(٣٤) - ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ لَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِالْأَسْمَاءِ وَعَلَّمَهُمْ مَا لَمْ يَعْلَمُوا أَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ لَهُ اعترافاً بفضله وأداءً لحقه، واعتذاراً عما قالوا فيه. وقيل: أَمَرَهُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَوِّيَ خَلْقَهُ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]؛ امتحاناً لهم وإظهاراً لفضله. والعاطفُ عطفَ الظرفِ على الظرفِ السابقِ إِنْ نَصَبْتَهُ بِمَضْمَرٍ^(٢)، وَإِلَّا عَطَفَهُ بِمَا يَقْدَرُ عَامِلًا فِيهِ^(٣) على الجملة المتقدمة، بل القصّة بأسرها على القصّة الأخرى، وهي نعمة رابعة عدّها عليهم.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٩).

(٢) «إِنْ نَصَبْتَهُ بِمَضْمَرٍ»؛ أَي: بِمَضْمَرٍ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٠). قلت: وهو «اذكر» كما جاء في هامش (ت).

(٣) قوله: «وإلا»؛ أَي: وَإِنْ نَصَبْتَهُ بِمَضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ «عطفه بما»؛ أَي: مع ما «يقدر عاملاً فيه» نحو (أطاعوا) الدال عليه ﴿فَسَجَدُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٠).

وَالسُّجُودُ فِي الْأَصْلِ: تَذَلُّلٌ مَعَ تَطَامُنٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سُجَّدًا لِلْحَوَافِرِ

وَقَالَ:

فَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلْيَلَى فَأَسْجَدَا

يعني: البعير إذا طأطأ رأسه.

وفي الشرع: وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى قَصْدِ الْعِبَادَةِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ:

إِمَّا الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ: فَالْمَسْجُودُ لَهُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَجَعَلَ آدَمَ قَبْلَةَ سُجُودِهِمْ تَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ أَوْ سَبَبًا لَوْجُوبِهِ، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَهُ بِحَيْثُ يَكُونُ أُنْمُودَجًا لِلْمُبْدَعَاتِ كُلِّهَا بَلِ الْمَوْجُودَاتِ بِأَسْرِهَا، وَنَسْخَةُ لِمَا فِي الْعَالَمِ الرُّوحَانِيِّ وَالْجِسْمَانِيِّ، وَذَرِيعَةً لِلْمَلَائِكَةِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا قُدِّرَ لَهُمْ مِنَ الْكَمَالَاتِ، وَوُضْعُهُ إِلَى ظُهُورِ مَا تَبَايَنُوا فِيهِ مِنَ الْمَرَاتِبِ وَالْدَّرَجَاتِ = أَمَرَهُمُ بِالسُّجُودِ تَذَلُّلاً لِمَا رَأَوْا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ وَبَاهِرِ آيَاتِهِ، وَشُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِوَسَاطَتِهِ، فَالْإِلَامُ فِيهِ كَالْإِلَامِ فِي قَوْلِ حَسَّانَ:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقِبَلَتِكُمْ وَأَعَرَفَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ
' أَوْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ ﴾.

وَأَمَّا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ: وَهُوَ التَّوَاضُّعُ لِآدَمَ تَحِيَّةً وَتَعْظِيمًا لَهُ كَسُّجُودِ إِخْوَةِ يُونُسَ لَهُ، أَوْ التَّذَلُّلُ وَالانْقِيَادُ بِالسَّعْيِ فِي تَحْصِيلِ مَا يَنْوُطُ بِهِ^(١) مَعَاشَهُمْ وَيَتِمُّ بِهِ كَمَالُهُمْ، وَالْكَلَامُ فِي أَنَّ الْمَأْمُورِينَ بِالسُّجُودِ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَا سَبَقَ^(٢).

(١) قوله: «ينوط به»؛ أي يتعلّق به، استعمله قاصراً مع أنه متعدّد، يقال: ناط الشيء ينوطه نوطاً؛ أي: علقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨١). وانظر: «الصحاح» (مادة: نوط).

(٢) قوله: «ما سبق»؛ أي: في تفسير قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢).

قوله: «وَلَا عَظْفُهُ بِمَا يَقْدَرُ عَامِلًا فِيهِ»:

قال أبو حيان: قيل: العَامِلُ في (إذ) هذه ﴿أَنْ﴾، ويحتملُ عندي أن يكونَ محذوفًا دَلَّ عليه قوله: ﴿فَسَجِدُوا﴾ لَأَنَّ السُّجُودَ نَاشِئٌ عَنِ الانْقِيَادِ^(١).

قوله: «قال الشاعر:

تَرَى الْأَكْمَ فِيهِ سُجَّدًا لِلْحَوَافِرِ»

هو لزيد الخيل^(٢)، وأوله:

بَجَمْعٍ تَضِلُّ الْبُلُقُ فِي حَجَرَاتِهِ^(٣)

ومعناه: أَنَّ الْأَكْمَ تَخَضَعُ لِلْحَوَافِرِ فَتَتَأَثَّرُ بِهَا.

وفي الحاشية المُشار إليها: أي: أَنَّكَ تَجِدُ خَيْلَنَا تَسْتَعْلِي عَلَى الْأَمَاكِنِ الْمُرْتَفَعَةِ، وَلَا تَسْتَعِصِي عَلَيْهَا فَكَأَنَّهَا مَطِيعَةٌ لَهَا، وفي «ديوان زيد الخيل»: أَغَارَ زَيْدٌ عَلَى طَوَائِفَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ فَأَصَابَ أُسَارَى وَقَتَلَ وَقَالَ:

أَبُو مَكْنَفٍ قَدْ شَدَّ عَقْدَ الدَّوَابِرِ	بَنِي عَامِرٍ هَلْ تَعْرِفُونَ إِذَا بَدَا
تَرَى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجَّدًا لِلْحَوَافِرِ	بَجَمْعٍ تَضِلُّ الْبُلُقُ فِي حَجَرَاتِهِ
كَثِيرِ حَوَاشِيهِ سَرِيعِ الْبَوَادِرِ	وَجَمْعٍ كَمَثَلِ اللَّيْلِ مُرْتَجِزِ الْوَعَى
وَحَاجَةٌ رُحْمِي فِي نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ	أَبَتْ عَادَةً لِلْوَرْدِ أَنْ يَكْرَهُ الْقَنَا

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٤١٥).

(٢) في (س): «الخير».

(٣) انظر: «ديوانه» (ص: ٦٦)، و«تفسير الطبري» (٢ / ١٣٧)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢ / ٨٩٠)،

و«الكامل» للمبرد (٢ / ١٤٩).

قوله: «وقال:

وَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلَّيْلِ فَأُسْجِدَا»^(١)

هو لأعرابيٍّ من بني أسدٍ وأولُّه:

فَقُدْنَ لَهَا وَهَمًّا أَبْيَا خَطَامُهُ

و«أسجد» بهمزة قطع أمرٌ بوزنٍ أكرم، يقال: أسجدَ البعيرُ بوزنٍ أكرم؛ أي: طأطأ رأسه ليركب^(٢).

قوله: «فاللام فيه كاللام في قولِ حسان:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ وَأَعْرِفَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ

قال أبو حيَّان: اللام في ﴿لَا دَمَ﴾ للتبيين^(٣).

وقبل هذا البيت:

(١) شطربيت ورد في المصادر هكذا مفرداً، ونسب في بعضها لأعرابي من بني أسد. انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٤٠٤)، و«الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص: ٦٩)، و«تهذيب اللغة» له (٣٠١ / ١٠)، و«الصحاح» (مادة: سجد)، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته على البضاوي» (١٣٠ / ٢) وقيل: هو من شعر لحميد بن ثور.

قلت: وما سيأتي من صدر له لم أقف على من ذكره من المتقدمين، وأورده الشهاب في الموضع المذكور من «حاشيته»، ولعله أخذه من المصنف.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: سجد).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١ / ٤١٨).

ما كنتُ أحسبُ هذا الأمرَ مُنصرِفًا^(١) عن هاشمٍ ثمَّ منها عن أبي حسنٍ^(٢)

قوله: «لَقِبَلْتَكُمْ»؛ أي: مستقبلًا لِقِبَلَتِكُمْ.

﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ﴾: امتنع عما أُمِرَ به استكبارًا من أن يتَّخذه^(٣) وُضْعَةً في عبادة رَبِّه، أو يعظمه ويتلقاهُ بالتحية، أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيرُه وصَلاحُه.

و(الإباء): امتناعٌ باختيار، و(التكبر): أن يرى الرَّجُلُ نفسه أكبرَ من غيره، والاستكبار: طلبُ ذلك بالتَّشعُّع^(٤).

﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: في عِلْمِ الله، أو صارَ منهم باستقباحِ أمرِ الله إِيَّاهُ بالسَّجُودِ لآدمَ اعتقادًا بأنَّه أَفْضَلُ منه، والأفْضَلُ لا يَحْسُنُ أن يُؤْمَرَ بالتَّخَضُّعِ لِلْمَفْضُولِ أو التَّوَسُّلِ^(٥) به كما أَشْعَرَ به قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [ص: ٧٦] جَوَابًا لقوله: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ اسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، لا بتركِ الواجبِ وَحْدَهُ.

(١) في هامش (ف): «في نسخة: أن الأمر منصرف».

(٢) نسبه لِحسان الرازي في «تفسيره» (٢/ ٤٢٧)، وعزاه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٣٣) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، وعزاه الزبير بن بكار في «الأخبار الموافقات» (ص: ٢٢١) إلى بعض ولد أبي لهب بن عبد المطلب.

(٣) في (خ): «يتخذوه».

(٤) قوله: «بالتشعع»: هو التزئ بأكثر مما عنده، يتكثر بذلك ويتزئ بالباطل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٨٢/ ١). وانظر: «الصحيح» (مادة: شبع).

(٥) في (ت): «والتوسل».

والآية تدلُّ على أن آدمَ أَفْضَلُ من الملائكةِ المأمورينَ بالسُّجودِ له ولو من وجهه، وأنَّ إبليسَ كانَ مِنَ الملائكةِ، وإلاَّ لم يتناوَلْهُ أمرُهُم ولم يصحَّ استثناءُوه منهم. ولا يَرُدُّ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾؛ لجوازِ أن يُقالَ: إِنَّهُ كانَ مِنَ الجِنِّ فعلاً ومِنَ الملائكةِ نوعاً، ولأنَّ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما رَوَى أنَّ من الملائكةِ ضَرْباً يتوالدون يقال لهم: الجنُّ، ومنهُم إبليسُ.

ولمَن زعمَ أنَّه لم يَكُنْ مِنَ الملائكةِ أن يقولَ: إِنَّهُ كانَ جِنِّياً نشأ بين أظهرِ الملائكةِ، وكانَ مغموراً بالألوفِ منهم فغلبوا عليه، أو الجنُّ كانوا أيضاً مأمورينَ مع الملائكةِ لكنَّهُ استغنى بذكرِ الملائكةِ عن ذكرِهِم، فَإِنَّهُ إذا عُلِمَ أنَّ الأكابرَ مأمورونَ بالتدليلِ لأحدٍ والتوسُّلِ به عُلِمَ أنَّ الأصاغرَ أيضاً مأمورونَ به، والضميرُ في ﴿فَسَجِدُوا﴾ راجعٌ إلى القليلينَ، وكأنَّه قالَ: فسجدَ المأمورونَ بالسُّجودِ إلَّا إبليسَ، وأنَّ من الملائكةِ مَنْ ليسَ بمعصومٍ وإنَّ كانَ الغالبُ فيهم العصمةُ كما أنَّ من الإنسِ معصومينَ والغالبُ فيهم عَدَمُ العِصْمَةِ.

ولعلَّ ضرباً مِنَ الملائكةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ وإنَّما يخالفُهُم بالعوارضِ والصفاتِ كالبرَّةِ والفَسَقَةِ من الإنسِ، والجنُّ يشمَلُهُما، وكانَ إبليسُ من هَذا الصنفِ كما قاله ابنُ عباسٍ، فلذلك صحَّ عليه التغيُّرُ عَن حالِهِ والهبوطُ عَن محلِّهِ كما أشارَ إليه بقولِهِ عَزَّ وَعَلَا: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَن أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

لا يقال: كيف يصحُّ ذلك والملائكةُ خُلِقَتْ من نورٍ والجنُّ من نارٍ؟ لِمَا رَوَتْ عائشةُ رضي الله عنها أنَّه عليه السلامُ قالَ: «خُلِقَتْ الملائكةُ من النورِ وخلقَ الجنُّ من مَارِجٍ من نارٍ»؛ لأنَّه كالتمثيلِ لِمَا ذكرنا، فإنَّ المرادَ بالنورِ: الجوهرُ المضيءُ، والنارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضَوْءَها مكدَّرٌ مغموراً بالدخانِ محذورٌ عنه بسببِ ما يصحُّبه

من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذَّبة مُصَفَّاةً كانت محض نور^(١)، ومتى
نكصت عادت الحالة الأولى جذعةً ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها ويبقى الدخانُ
الصُّرفُ، فهذا أشبه بالصَّوابِ وأوفق للجمع بين النصوص، والعلم عند الله تعالى.
ومن فوائد الآية: استقباح الاستكبار وأنه قد يُفضي بصاحبه إلى الكفر،
والحثُّ على الائتمار لأمره وترك الخوض في سرِّه، وأن الأمر للوجوب، وأنَّ
الذي علَّم الله من حاله أنه يُتوفَّى على الكفر هو الكافر على الحقيقة إذ العبرة
بالخواتيم وإن كان بحكم الحال مؤمناً، وهو الموافاة المنسوبة إلى شيخنا أبي
الحسن الأشعري رحمه الله.

قوله: «ولأنَّ ابنَ عباسٍ روى أنَّ من الملائكة ضرباً يتوالدون يقال لهم: الجنُّ،
ومنهم إبليسُ»: لم أقف عليه^(٢).

قوله: «ولعلَّ ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذاتِ..» إلى آخره:
قلت: كان الأولى بالمصنِّف الإعراض عن هذا الكلام والإضراب عنه صفحاً،
ولكن هذه ثمرة التوغُّل في علوم الفلاسفة وعدم التَّضلُّع بالأحاديث والآثار، والذي
دلَّت عليه الآثار أنَّ إبليسَ أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو الإنس، وأنه لم يكن من الملائكة
طرفة عين^(٣)، وأنَّ المصحَّح للاستثناء التَّغليب لكونه كان فيهم، أو هو مُنْقَطِعٌ.

(١) في (خ): «كانت نوراً محضاً».

(٢) ولعل المراد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن من
الملائكة قبلاً يقال لهم: الجن، فكان إبليس منهم، وكان إبليس يسوس ما بين السماء والأرض،
فعصى، فمسخه الله شيطاناً رجيماً.

(٣) من هذه الآثار ما رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٣٩ - ٥٤١) عن الحسن وشهر بن حوشب
وسعد بن مسعود وابن زيد، لكنه روى أيضاً في «تفسيره» (١/ ٥٣٨) من طريق قتادة عن ابن =

قوله: «رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ وَخُلِقَ الْجَنُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَتَمَامُهُ: «وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»^(١).

قوله: «لَأَنَّهُ كَالْتَّمَثِيلِ لِمَا ذَكَرْتُ»:

أقول: لو أَمَكَنَ المصنّف وأشباهه^(٢) أن يَحْمِلُوا كُلَّ حَدِيثٍ عَلَى التَّمَثِيلِ لَفَعَلُوا، وهذا غَيْرُ لائقٍ، وليت شعري إِذَا حُمِلَ مَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجَنِّ عَلَى التَّمَثِيلِ مَاذَا يُصْنَعُ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ؟ أَيَحْمَلُ مَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى التَّمَثِيلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا مِنْ تَرَابٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ، هَذِهِ إِحَالَةٌ لِلنُّصُوصِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا. فَلتَحَذَرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فَإِنَّ مَدَارَ الْمُعْتَزَلَةِ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهَا حَتَّى إِنَّهُمْ أَنْكَرُوا سُؤَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَعَذَابَ الْقَبْرِ، وَالْمِيزَانَ، وَالصِّرَاطَ، وَالْحَوْضَ، وَالشَّفَاعَةَ، وَدَابَّةَ الْأَرْضِ، وَحَمَلُوا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّمَثِيلِ، ثُمَّ عَدَّوْا ذَلِكَ إِلَى أَحَادِيثَ لَا يَقْدَحُ تَأْوِيلُهَا فِي الْعَقِيدَةِ كَحَدِيثِ شَكْوَى النَّارِ وَتَنْفُسِهَا فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ، وَشَكْوَى الرَّجَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ مِنْ عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ وَالْعُقُولِ وَلَمْ يَتَبَحَّرْ فِي الْحَدِيثِ فَمَشَى فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَالغَى اعْتِبَارَ ظَاهِرِهِ.

وهذا غَيْرُ مُنَاسِبٍ، بَلِ الْأَوَّلَى الرُّجُوعُ فِي الْأَحَادِيثِ إِلَى أَثَمَةِ الْحَدِيثِ، فَمَا

= عباس أنه قال: لو لم يكن من الملائكة لم يؤمر بالسجود، وكان على خزانة السماء الدنيا، وكان فتادة يقول: جن عن طاعة ربه، والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٢٩٩٦).

(٢) في (س): «المصنف وأمثاله».

قالوا إنه على ظاهره كغالب الأحاديث حُمِلَ على ظاهره وتُجَنَّبَ فيه طريق التَّمثِيلِ، إذ لا داعي له والتَّأْوِيلُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وما قالوا: إنه ليس على ظاهره كأحاديث الصِّفَاتِ سَلَكَ به طريق التَّأْوِيلِ والتَّمثِيلِ، والطَّيْبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - سَلَكَ هذا المنهاجَ لكونه مُحدَّثًا.

وقد رأيتُ في «تذكرة» الإمام تاج الدِّين ابن مَكْتُومٍ بخطه: قال الإمام أبو مُحَمَّدٍ عبدُ اللَّهِ بن السَّيِّدِ البَطْلَيْوْسِيِّ في كتاب «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس» قد اختلفَ في معنى قوله عليه السَّلام: «اشتكت النار» فجعله قومٌ حَقِيقَةً وقالوا: إنَّ اللَّهَ قَادِرٌ على أَنْ يُنْطِقَ كُلَّ شَيْءٍ إِذَا شَاءَ، وَحَمَلُوا جميعَ ما وردَ مِنْ هذا ونحوه في القرآن والحديث على ظاهره وهو الحقُّ والصَّوابُ، وذهب قومٌ إلى أَنَّ هذا كُلَّهُ مجازٌ، وما تقدَّم هو الحقُّ: مِنْ حَمَلِ الشَّيْءِ على ظاهره حتى يقومَ دليلٌ على خلافه. هذا لفظه بحروفه^(١)، مع أَنَّ البَطْلَيْوْسِيَّ المذكورَ كَانَ مِنَ الْأَثَمَةِ الْأَفْرَادِ الْمُتَبَحِّرِينَ في المعقولاتِ والعلومِ الفَلَسَفِيَّةِ والتَّدْقِيقَاتِ، وهؤلاءِ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بالتَّأْوِيلِ وإخراجِ هذه الأحاديثِ عَن ظاهرها، وَيَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّحْقِيقِ والتَّدْقِيقِ وَأَنَّ حَمْلَهَا على ظاهرها خِلَافُ التَّحْقِيقِ والتَّدْقِيقِ.

قوله: «إِذِ الْعِبْرَةُ بِالْخَوَاتِيمِ»:

هذا مأخوذٌ مِنْ حَدِيثٍ: «الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، وَابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَابْنُ الْبَرَّاكِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ^(٢).

(١) انظر: «مشكلات موطأ مالك» لابن السيد البطليوسي (ص ٤٧ - ٤٨).

(٢) رواه البخاري (٦٤٩٣) عن سهل، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٠) عن عائشة، ولم أقف عليه =

(٣٥) - ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ الشُّكْنَى مِنَ السُّكُونِ؛ لِأَنَّهَا اسْتِقْرَارٌ وَلَبِثُ، وَ﴿أَنْتَ﴾ تَأْكِيدٌ أَكَّدَ بِهِ الْمُسْتَكِرَّ لِيَصِحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَخَاطِبْهُمَا أَوْ لَا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ تَبِعَ لَهُ.

و(الجنة): دارُ الثوابِ لِأَنَّ اللامَ للعهدِ ولا مَعهودَ غيرها.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ بَعْدُ قَالَ: إِنَّهُ^(١) بُسْتَانٌ كَانَ بِأَرْضِ فِلَسْطِينَ أَوْ بَيْنَ فَارَسَ وَكَرْمَانَ، خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى امْتِحَانًا لِآدَمَ. وَحَمَلَ الْإِهْبَاطَ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ إِلَى أَرْضِ الْهِنْدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾: وَاسِعًا رَافَهَا، صِفَةُ مُصَدِّرٍ مَحْذُوفٍ.

﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: أَيَّ مَكَانٍ مِنَ الْجَنَّةِ شِئْتُمَا، وَسَّعَ الْأَمْرَ عَلَيْهِمَا إِزَاحَةً لِلْعَلَّةِ وَالْعُذْرِ فِي التَّنَاولِ مِنَ الشَّجَرَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا مِنْ بَيْنِ أَشْجَارِهَا الْفَائِتَةِ لِلْحَصْرِ.

قوله: «السُّكْنَى مِنَ السُّكُونِ»:

قال القطبُ: إشارةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اسْكُنْ﴾، معناه: اتَّخَذِ مَسْكَنًا، وَلَيْسَ معناه: اسْتَقَرَّ فِيهَا وَلَا تَحَرَّكَ.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ ﴿اسْكُنْ﴾ أَمْرٌ مِنَ السُّكْنَى بِمَعْنَى اتِّخَاذِ

= عنده عن معاوية، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٥١) عن عائشة، والطبراني في «الكبير» (٥٧٩٨)، والبيزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٦) عن ابن عمر بلفظ: «العمل بخواتيمه».

(١) في (ت): «إنها».

المسكن، لا من السكون بمعنى ترك الحركة، ولهذا يُذكرُ مُتَعَلِّقُهُ بدونِ (في)، إِلَّا
أَنَّ مَرَجَعَ السُّكْنَى إِلَى السُّكُونِ.

قوله: ﴿وَأَنْتَ﴾ تَأْكِيدُ أَكْدَ بِهِ الْمُسْتَكِنَّ: لِيَصِحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، إِذْ لَا يَجُوزُ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا فَضْلٍ.

الطبيي: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ الْعَطْفُ وَ﴿وَرَوْجُكَ﴾ لَا يَرْتَفِعُ بِ﴿أَسْكُنْ﴾، فَإِنَّكَ
لَا تَقُولُ: (أَسْكُنْ غَلَامُكَ) إِذِ الْغَائِبُ لَا يُؤْمَرُ بِلَفْظِ الْحَاضِرِ؟

فيقال: قد اندرج الغائبُ في حكم الحاضرِ لقضية العطفِ على سبيلِ التَّغْلِيْبِ،
فَيَنْسَحِبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ^(١).

قوله: «وَأِنَّمَا لَمْ يُخَاطَبْهُمَا أَوَّلًا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ وَالْمَعْطُوفُ
تَبَعٌ»: مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ الرَّاعِبِ حَيْثُ قَالَ:

إِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَقَالَ: أَفْعَلْ أَنْتَ وَقَوْمُكَ كَذَا، وَبَيْنَ أَنْ يَقَالَ:
أَفْعَلُوا كَذَا؟

قيل: الْأَوَّلُ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْبَاقُونَ تَبَعٌ لَهُ، وَأَنَّهُ لَوْلَاهُ
لَمَا كَانُوا مَأْمُورِينَ بِذَلِكَ وَعَلَى نَحْوِهِ: ﴿قَالَ فَمَنْ رَكَبْنَا يَمْوِسِي﴾ [طه: ٤٩] وَلَيْسَ كَذَا
إِذَا قَالَ: أَفْعَلُوا^(٢).

قوله: «صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ»:

قال أبو حيان: انتصابُ ﴿رَعْدًا﴾ قالوا: عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:
أَكْلًا رَعْدًا، وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْأَوَّلُ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ سِيبَوِيهِ؛

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٥٢).

لأنه ما جاء من هذا النوع جعله منصوباً على الحال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل، والثاني: بأنه مقصورٌ على السماع^(١).

قوله: «إزاحة»؛ أي: إزالة، يقال: زاح عني الأمر؛ أي: زال وذهب^(٢).

قوله: «من بين أشجارها الفائتة للحصر»:

في الحاشية المشار إليها: أي: لا تنحصر؛ فالحصر فيها فائت.

وقال الشيخ سعد الدين: معنى «الفائتة للحصر»: أنها سبقت الحصر ولم تبقى محصورة؛ يقال: فاتني بكذا؛ أي: سبقني به وذهب به عني، وجارئته ومارئته حتى فته.

وفي «الصحيح»: الفوت والفوات مصدر فاتني الشيء^(٣).

فالمعنى: أنها فاتت الحصر بمعنى لم يدركها الحصر.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فيه مبالغت:

تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدّمات التناول مبالغة في تحريمه ووجوب الاجتناب عنه، وتنبهها على أن القرب من الشيء يورث داعية وميلاً يأخذ بمجامع القلب ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع؛ كما قيل^(٤): «حبك الشيء يعمي ويصم»، فينبغي أن لا يحوما حول ما حرم عليهما مخافة أن يقعاً فيه.

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٣٠).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٣٢٤).

(٣) انظر: «الصحيح» (مادة: فوت).

(٤) في (خ): «روي».

وَجَعَلَهُ^(١) سَبَبًا لَّأَن يَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بَارْتِكَابِ الْمَعَاصِي،
أَوْ بِنَقْصِ حَظِّهِمَا بِالْإِتْيَانِ بِمَا يُخِلُّ بِالْكَرَامَةِ وَالتَّعِيمِ؛ فَإِنَّ الْفَاءَ تَفِيدُ السَّبَبِيَّةَ سَوَاءً
جَعَلْتَهُ^(٢) لِلْعَطْفِ عَلَى النَّهْيِ أَوْ الْجَوَابِ لَهُ.

وَالشَّجَرَةُ^(٣) هِيَ الْحَنْطَةُ، أَوْ الْكَرْمَةُ، أَوْ التِّينَةُ، أَوْ شَجَرَةٌ مِّنْ أَكَلِ مِنْهَا أَحَدَثَ،
وَالأَوَّلَى أَنْ لَا تُعَيَّنَ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ كَمَا لَمْ تُعَيَّنْ فِي الْآيَةِ لَعَدَمِ تَوْقُفِ^(٤) مَا هُوَ الْمَقْصُودُ
عَلَيْهِ.

وَقُرِئَ بِكسرِ الشَّيْنِ^(٥)، وَ: (تَقَرَّبًا) بِكسرِ التَّاءِ^(٦)، وَ(هَذِي) بِالْيَاءِ^(٧).

قَوْلُهُ: «كَمَا رُوِيَ: حَبْكُ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ»:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا^(٨).

(١) قوله: «وَجَعَلَهُ»؛ أي: قرباُهما إلى الشجرة، عطف على «تعليق النهي بالقرب». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٨٦).

(٢) قوله: «سواء جعلته»؛ أي: الفاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٨٦).

(٣) بعدها في (ت): «قيل».

(٤) في (خ): «تعين».

(٥) نسبت لأبي السمال وهارون الأعور. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/١٢٧).

(٦) نسبت ليحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢).

(٧) نسبت لابن محيصن ورويت عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/١٢٧).

(٨) رواه أبو داود (٥١٣٠). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٩٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٧/٢) و(١٧١/٣). وهو حديث صحيح موقوفاً، أما المرفوع ففيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

قال الميداني في «الأمثال»: معناه: يُخفي عنك معانيه، ويصمُّ أذنيك عن سماع مساوئه^(١).

وقال الشاعر في معناه:

وكذبتُ طرفي فيكَ والطرفُ صادقٌ وأسمعتُ أذني فيكَ ما ليس تسمعُ^(٢)

قوله: «والأولى أن لا تُعين»:

كذا قال ابن جرير، وقال: إن العلم بها علم لا ينفع وجهل لا يضر^(٣).

قلت: وقد يقال: إن فيها نفعا ما، وذلك إذا قلنا: إنها الكرم، فإن فيها إشارة إلى أن الخمر أم الخبائث؛ لأن أصلها هو الذي كان السبب في الإخراج من الجنة أولا، فيجتنب لئلا يكون مانعا من العود إليها في الآخرة.

(٣٦) - ﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أصدر زلتهما عن الشجرة، وحملهما على الزلة بسببها، ونظيرة ﴿عَنْ﴾ هذه في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ [الكهف: ٨٢].
أو: أزلهما عن الجنة، بمعنى: أذهبهما، ويعضده قراءة حمزة: ﴿فَازَاهُمَا﴾^(٤) وهما متقاربان في المعنى، غير أن زل يقتضي عثرة مع الزوال.

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٩٦).

(٢) قاله النجاشي الحارثي. انظر: «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي (ص: ٢٣٦).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٥٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

وإِزْلَالَهُ: قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، وقوله: ﴿مَا هُنَّ كَارِيهُكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ومقاسمته إياهما بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

واختُلفَ في أَنَّهُ تمثَّلَ لهُمَا فَقَاوَلَهُمَا بِذَلِكَ، أَوْ أَلْقَاهُ إِلَيْهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْوَسْوَسةِ، وَأَنَّهُ كَيْفَ تَوَصَّلَ إِلَى إِزْلَالِهِمَا بَعْدَمَا قِيلَ لَهُ: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾؟
فَقِيلَ: إِنَّهُ مُنِعَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى جَهَةِ التَّكْرِمَةِ كَمَا كَانَ يَدْخُلُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَمْ يُمْنَعْ أَن يَدْخُلَ لِلْوَسْوَسةِ ابْتِلَاءً لِّأَدَمَ وَحَوَّاءَ.

وقيل: قَامَ عِنْدَ الْبَابِ فَنَادَاهُمَا.

وقيل: تَمَثَّلَ بِصُورَةٍ دَائِيَةٍ فَدَخَلَتْ^(١) وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْخَزَنَةُ.

وقيل: دَخَلَ فِي فَمِ الْحَيَّةِ حَتَّى دَخَلَتْ بِهِ.

وقيل: أَرْسَلَ بَعْضَ أَتْبَاعِهِ فَأَزَلَّهُمَا. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

قوله: «أَصْدَرَ زَلَّتُهُمَا عَنِ الشَّجَرَةِ وَحَمَلَهُمَا عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ «أَزَلَّهُمَا» عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلشَّجَرَةِ مُضْمَنٌ لِمَعْنَى: أَصْدَرَ، وَ(عَنْ) حِينَئِذٍ لِلْسَّبَبِيَّةِ؛ أَي: أَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا قَدَرَ عَلَى إِصْدَارِ الزَّلَّةِ عَنِ الشَّجَرَةِ بِسَبَبِ الْوَسْوَسةِ بِأَنْ يَقُولَ: هَذِهِ شَجَرَةُ الْخُلْدِ فَكُلَّا لِتَخْلُدَا، أَوْ لِأَنَّ أَكْلَهَا سَبَبٌ لِّصَيْرُورَتِكُمَا مَلَكَتَيْنِ، هَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَحَمَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا»؛ أَي: بِسَبَبِ الشَّجَرَةِ^(٢).

(١) فِي (خ): «فَدَخَلَ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٢/٤٤٢).

قوله: «ونظيرةٌ» عَنْ هَذِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: مَا أَصْدَرْتُ فِعْلَهُ عَنْ أَمْرِي، قَالَ: وَمَا يَقَالُ: إِنَّ فِي التَّضْمِينِ يُورَدُ^(١) الْفِعْلُ الْمَضْمَنُ عَلَى طَرِيقِ الْحَالِ لَيْسَ بِلَازِمٍ.

قوله: «أو أزلهما عن الجنة»:

قَالَ صَاحِبُ «الانتصاف»: يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَايَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾

[الأعراف: ٢٧]^(٢).

قَالَ فِي «الإنصاف»: وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَعَادَ الصَّمِيرَ إِلَى الشَّجَرَةِ قَدَّرَ: فَأَصْدَرَ الشَّيْطَانُ زَلَّتُهُمَا عَنِ الشَّجَرَةِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي إِخْرَاجَ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُمَا عَنِ الْجَنَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ نِسْبَةُ الْإِخْرَاجِ إِلَى الشَّجَرَةِ، وَلَقَدْ كَانَ هَذَا الْوَجْهَ قَوِيًّا وَعَنْ تَأْيِيدِهِ غَنِيًّا.

قوله: «فَقِيلَ: إِنَّهُ مَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى جَهَّةِ التَّكْرَمَةِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: يَرِيدُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْخُرُوجِ مُعَلَّلٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ دَارُ الْمُقَرَّبِينَ فَلَا يَسْكُنُهَا^(٣) اللَّعِينُ، فَإِذَا دَخَلَ لَغَيْرِ التَّكْرَمَةِ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَعْبَرَ بِالْأَمْرِ عَنْ مُطْلَقِ الطَّرْدِ وَالْإِهَانَةِ، فَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا وَجُوبُ الْخُرُوجِ^(٤).

قوله: «وَقِيلَ: دَخَلَ فِي فَمِ الْحَيَّةِ حَتَّى دَخَلَتْ بِهِ»:

قُلْتُ: هُوَ الْوَارِدُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الْعَالِيَةِ

(١) فِي (ز) وَ(س): «بُرُودُهُ»، وَفِي (ف): «بُرُودٌ».

(٢) انْظُرْ: «الانتصاف» لِابْنِ الْمُنِيرِ (١/١٢٧).

(٣) فِي (س): «فَلَا يَدْخُلُهَا».

(٤) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٢/٤٤٤).

ووهب بن منبّه ومحمد بن قيس^(١)، وفيه التصريح بأنه قال لهما بذلك ولم يُسند شيئاً من الأقوال المذكورة عن أحد.

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ أي: من الكرامة والنعيم.

﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ خطابٌ لآدمَ وحواء؛ لقوله: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]، وجمع الضمير لأنهما أصلاً الإنس وكانهما الجنس^(٢) كلهم، أو هما وإبليس، أخرج منها ثانياً بعد ما كان يدخلها للوسوسة، أو دخلها مسارقةً، أو من السماء^(٣).
﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حال استغني فيها عن الواو بالضمير، والمعنى: متعادين
يبغي بعضهم على بعض بتضليله.

﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: موضع استقرار، أو استقرار.

﴿وَمَنْعٌ﴾: تمتع ﴿إِلَى حِينٍ﴾ يريد به وقت الموت أو القيامة.

(٣٧) - ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها،
وقرأ ابن كثير بنصب ﴿آدم﴾ ورفع (الكلمات)^(٤) على أنها استقبلته وبلغته، وهي
قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣].

(١) هذه الآثار رواها الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٦١ - ٥٦٤).

(٢) في (خ): «لأنهما أصل الإنس وكانهما الإنس».

(٣) قوله: «أو من السماء» عطف على قوله: «منها». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٤٦)، و«حاشية

القنوي» (٣/ ١٩١). واستبعده القنوي بأن الإخراج حيثنذ ليس على نسق واحد؛ لأن هبوطهما

من الجنة وهبوطه من السماء.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

وقيل: سبحانه اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، لا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه^(١) لا يغفر الذنوب إلا أنت^(٢).

وعن ابن عباس قال: يا رب ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى، قال: يا رب ألم تنفخ في الروح من روحك؟ قال: بلى، قال: يا رب ألم تسبق رحمتك غضبك؟ قال: بلى، قال: ألم تُسكنني جنتك؟ قال: بلى، قال: يا رب إن تُبْتُ وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة؟ قال: نعم.

وأصل الكلمة: الكلّم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين السمع والبصر كالكلّام والجراحة.

﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾: رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة، وإنما رتبه بالفاء على تلقي الكلمات لتضمينه معنى التوبة، وهو الاعتراف بالذنب والندم عليه، والعزم على أن لا يعود البتة^(٣).

واكتفي بذكر آدم لأنّ حواء كانت تبعاً له في الحكم، ولذلك طوي ذكر النساء في أكثر القرآن والسّنن.

﴿إِنَّهُ هُوَ النَّابُ﴾: هو الرجاء على عباده بالمغفرة، أو: الذي يكثر إعانتهم على التوبة.

وأصل التوبة: الرجوع، فإذا وُصف بها العبد كان رجوعاً عن المعصية، وإذا وُصف بها الباري تعالى أريد بها الرجوع من العقوبة إلى المغفرة.

(١) في (ت): «إنه».

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٠)، والضبي في «الدعاء» (١٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٣) في (خ) و(ت): «يعود إليه».

﴿الرَّحِيمِ﴾: المبالغُ في الرَّحمة.

وفي الجَمع بين الوصفين وَعَدُّ للتائب بالإحسانِ مع العفو^(١).

قوله: «أو هما وإبليس»:

قلت: هذا هو الواردُ، أخرجه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عباسٍ وزاد: والحيَّة^(٢)، وعن مُجاهد^(٣) وأبي العالِيَّة^(٤) وأبي صالحٍ والسُّدِّي^(٥)، فهو المُعتمدُ، والعداوةُ بين آدمَ وإبليسَ والحيَّةِ ظاهرةٌ، وفي الحديث: «الحيَّاتُ ما سألَمنَّهِنَّ منذُ حاربَناهُنَّ»^(٦).

قوله: «﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حَالٌ اسْتُغْنِيَ فِيهَا عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمِيرِ»:

قال الطَّبِيُّ: ويجوزُ أَنْ تكونَ جُمْلَةٌ مُستأنَفَةٌ على تقديرِ السُّؤالِ^(٧).

وقال أبو حيَّان: هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ؛ أي: اهبطُوا مُتَعادِينَ، والعاملُ فيها: ﴿أَهْبِطُوا﴾ وصاحبُ الحالِ الضَّميرُ في ﴿أَهْبِطُوا﴾، ولم يحتجْ إلى الواوِ لإغناءِ الرابطةِ عنها، واجتماعُ الواوِ والضَّميرِ في الجُمْلَةِ الاسميَّةِ الواقعةِ حالًا أَكثَرُ مِنْ انفرادِ الضَّميرِ.

(١) في (خ): «المغفرة».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٣/١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٣/١) بلفظ: آدم وذريته، وإبليس وذريته، وفي رواية أخرى عنه: آدم، وإبليس والحية.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٣/١): إبليس وآدم.

(٥) رواهما الطبري في «تفسيره» (٥٧٣/١) بلفظ: آدم وحواء، وإبليس والحية.

(٦) رواه أبو داود (٥٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٤٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٤٤٥/٢).

وأجاز مكي^(١) أن تكون مُستأنفة إخباراً من الله بأن بعضهم لبعضٍ عدو، فلا يكون في موضع الحال، وكأنه قر من الحال لأنه تخيل أنه يلزم من القيد في الأمر أن يكون مأموراً به أو كالمأمور، ألا ترى أنك إذا قلت: (فم ضاحكاً) كان المعنى الأمر بايقاع القيام مصحوباً بالحال، فيكون الحال مأموراً بها أو كالمأمور؛ لأنك لم تسوغ له القيام إلا في حال الضحك، وما لا يتوصل إلى فعل المأمور به إلا به مأمور به، والله تعالى لا يأمر بالعداوة، ولا يلزم ما تخيل^(٢) من ذلك؛ لأن الفعل إذا كان مأموراً به من يسند إليه في حال من أحواله لم تكن تلك الحال مأموراً بها؛ لأن النسبة الحالية هي نسبة تقييدية لا نسبة إسنادية، فلو كانت مأموراً بها لم تكن تقييدية والتقييدية غير الإسنادية.

ولو سلمنا كون الحال مأموراً بها إذا كان العامل فيها أمراً فلا يسوغ ذلك هنا؛ لأن الفعل المأمور به إذا كان لا يقع في الوجود إلا بذلك القيد ولا يمكن خلافه لم يكن ذلك القيد مأموراً به؛ لأنه ليس داخلاً في حيز التكليف، وهذه الحال من هذا النوع، فلا يلزم أن يكون الله تعالى أمر بها، وهذه الحال من الأحوال اللازمة^(٣)، انتهى كلام أبي حيان.

قوله: «موضع استقرار أو استقرار»:

قال أبو حيان: أي: أنه اسم مكان أو مصدر^(٤).

(١) في «مشكل إعراب القرآن» (١/ ٨٨).

(٢) في «البحر المحيط»: يُتَخَيَّل.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٤٧ - ٤٤٨).

(٤) المرجع السابق (١/ ٤٤٨).

وبقي احتمال ثالث: أنه اسم مفعول، وهو ما استقرّ ملّكهم عليه وجازَ تصرّفهم فيه، ذكره الماوردي^(١).

قوله: «وَمَتَاعٌ: تَمَتَّعٌ»:

في الحاشية المشار إليها: يعني: أن المتاع تارة يُطلَق ويرادُ به المصدر وتارة غيره، والمراد هنا المصدر.

قوله: «﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ يريدُ به وقت الموت أو القيامة»:

قلت: القولان واردان، أخرج ابن جرير الأول عن ابن عباس^(٢)، والثاني عن مجاهد^(٣).

قال الطيبي: الثاني مُشْكِلٌ بقوله: مَتَاعٌ بمعنى: تَمَتَّعٌ بالعيش^(٤).

قال الكواشي^(٥): لكل إنسان مكان في الأرض يستقر فيه ويتمتع بما قسم له فيه مدة حياته وبعد مماته^(٦).

قال الطيبي: هذا معنى قوله في الأعراف: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٢١) قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿

(١) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/١٠٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٥٧٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٥٧٨).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/٤٤٥). والعبارة التي ذكرها هي للزمخشري في «الكشاف»

(١/٢٣٤)، أما عبارة البيضاوي فليس فيها كلمة «بالعيش».

(٥) في هامش (ف): «الكواشي بالتخفيف».

(٦) انظر: «التلخيص في تفسير القرآن العظيم» للكواشي (١/٢٣٠).

[الأعراف: ٢٤-٢٥] فالمتاع بمعنى التحقير في الاستمتاع والتقليل في المكث على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

قال: ويمكن أن يجعل المتاع بمعنى التمتع في العيش على تقدير حصول الثواب والعقاب للمؤمن والكافر في القبر، وأما تمتع الكافر فعلى التهكم ثم التغليب، قال: والوجه الأول أظهر^(١).

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: «إلى الموت» لا يحتاج إلى تأويل، وأما قوله: «إلى يوم القيامة» فيحتاج إلى ذلك، فقليل: لأنه يبتدئ من الموت، أو لإدخال مقدّمات الشيء فيه، أو لأنه^(٢) ينتفع بمسكنه في القبر إلى أن يُبعث^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: الظرف واقع خبراً عن مستقر ومتاع، فقليل: إلى يوم القيامة؛ لأن الاستقرار ثابت إلى يوم القيامة لمكان القبر، وقيل: إلى الموت؛ نظراً إلى تعلّقه بـ(متاع) إذ لا تمتع بعد الموت.

قلت: ما حمل هذا المحمل على أحسن من هذا الحمل.

ثم قال الشيخ سعد الدين: ومن جعله - على تقدير التفسير بيوم القيامة أيضاً - متعلّقاً بـ(متاع) جعل ابتداء يوم القيامة من الموت لأن من مات فقد قامت قيامته، أو جعل مقدّمات الشيء من جملته، فلا يخفى أن التفسيرين حينئذ واحد، أو جعل السكني في القبر تمتعاً في الأرض وهذا أقرب.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٤٥).

(٢) في (س): «أنه».

(٣) «حاشية البابر تي على الكشف» (نسخة مراد ملا، و٥٤ب).

وقال أبو حيان: يمكن أن يفسر قوله: ﴿مُسْنَرٌّ وَمَنْعٌ إِلَى حِينٍ﴾ بقوله: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥] ^(١).

قوله: «استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها»:

في الحاشية المشار إليها: التلقي حقيقة في استقبال من جاء من بعد، واستعماله في الكلمات مجاز منه.

وقال الشيخ بهاء الدين بن عقيل: زيادة العمل خارجة عن مدلول التلقي لغة.

وقال الطيبي: هو مستعار من استقبال الناس بعض الأعرّة إذا قدم بعد الغيبة؛ لأنهم حينئذ لا يدعون شيئاً من الإكرام إلا فعلوه، وإكرام الكلمات الواردة من الحضرة الإلهية: العمل بها ^(٢).

قوله: «وقرأ ابن كثير بنصب ﴿آدم﴾ ورفع الكلمات على أنها استقبلته وتلقته»:

قال الطيبي: وعلى هذه القراءة أيضاً استعارة ^(٣).

قوله: «وهي قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية»:

قلت: هذا أصح الأقوال في ذلك، أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس ^(٤)، وابن جرير عن مجاهد والحسن وقتادة وابن زيد ^(٥)، وقاله أيضاً سعيد بن جبير وأبو العالية ومحمد بن كعب والربيع بن أنس وخالد بن معدان وعطاء الخراساني ^(٦).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٦).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٤٤٦).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٤٤).

(٥) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٩ - ٥٨٦).

(٦) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٣٨).

وقال ابن جرير إنه الموافق للقرآن^(١).

قوله: «وقيل: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ...» إلى آخره:

أخرجه البيهقي في «الزهد» عن أنس مرفوعاً^(٢)، وابن جرير عن عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية موقوفاً^(٣).

قوله: «وعن ابن عباس قال: يا ربَّ أَلَمْ تَخْلُقْنِي بِيَدِكَ؟ قال: بلى...» الحديث:

أخرجه الفريابي، وابن أبي الدنيا في «التوبة»، وابن جرير وابن مردويه، والحاكم في «المستدرک» وصحَّحه^(٤).

قال الطيبي: قوله: «أَرَا جِئِي» صحَّ من نسخة المصنَّف بالتخفيف، ومن نسخة زين المشايخ بالتشديد وهو السَّماعُ، وتوجيهه مُشْكِلٌ إلا أن يُجعل جمعاً، وهو مُستبعدٌ أيضاً^(٥).

وقال الشيخ أكمل الدين: ذكر بعضهم أنه لا استبعاد مع ظهور كونه من أسلوب:

أَلا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ^(٦)

و«أنت» على هذا مبتدأ قُدِّمَ عليه خبرُهُ.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/٥٨٦).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٧٣).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٥٨٤).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٥٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٤٠٠٢)، وانظر: «الدر المنثور» (١/١٤٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/٤٤٧).

(٦) انظر: «الكشاف» (٦/٦٥٧)، و«البحر» (١٥/٤٨٥)، وصدده كما في «روح المعاني» (١٨/١٣٩):

فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهل

قال: وأقول: إن لم يَكُنْ في سياق الكلام ما يمنع أن يكون «ارحموا» خطاباً لغير الله جاز أن يكون تقديره: يا عبادَ إله محمدٍ؛ حُذِفَ^(١) المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأُعْرِبَ بإعرابه، وسقط التنظير به وعاد الاستبعاد^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: «أراجعي أنت» اسم فاعل أُضيفَ إلى المفعول، و«أنت» فاعله لاعتماده على الاستفهام، وإن شئت فمبتدأ، وأما نسخة زين المشايخ: «أراجعي» بتشديد الياء فحملها على سهو القلم أقرب من أن تجعل «أراجعي» جمعاً مضافاً إلى ياء المتكلم خبر «أنت»؛ أي: أنت راجعون لي، كما في قوله:

ألا فارحُموني يا إله محمدٍ

وعلى النسختين فوقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث.

قلت: قوله: «أرأيت إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة»، على أسلوب قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] وسيأتي الكلام فيه، فيخرج على هذا الحديث ما يذكر هناك^(٣).

قوله: «وهو الاعتراف بالذنب...» إلى آخره:

الراغب: التوبة: ترك الذنب على أجمال الوجوه، وهو أبلغ ضروب الاعتذار؛ فإن الاعتذار على ثلاثة أوجه: إما أن يقول المعتذر: لم أفعل، أو يقول: فعلت لأجل كذا، أو يقول: فعلت وأسأت وقد أفلعت، ولا رابع لذلك، وهذا الأخير هو التوبة^(٤).

(١) في (س): «فحذف».

(٢) «حاشية البابر تي على الكشف» (نسخة مراد ملا، و١٥٥).

(٣) في (س): «هنا».

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: توب).

(٣٨) - ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ تَّبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كَرَّرَ للتأكيد، أو لاختلاف المقصود؛ فَإِنَّ الأول دَلٌّ على أَنَّ هُبُوطَهُمْ إلى دارِ بَلِيَّةٍ يتعَادُونَ فيها وَلَا يَخْلُدُونَ، والثاني أشعر بأنَّهُم أَهْبَطُوا للتكليف، فَمَنْ اهْتَدَى الْهُدَى^(١) نَجَا وَمَنْ ضَلَّ هَلَكَ.

والتنبيه^(٢) على أَنَّ مخافة الإهباطِ المَقْتَرِنِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ وَحَدَّاهَا كَافِيَةٌ لِلْحَازِمِ أَنْ تَعُوْقَهُ عَنْ مَخَالَفَةِ حُكْمِ اللَّهِ، فكيفَ بالمقترنِ بهما؟ ولكنه نسيَ ولم نَجِدْ له عَزْمًا، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَى بِهِ نِكَالًا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ.

وقيل: الأول من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض. وهو كما ترى. و﴿جَمِيعًا﴾ حَالٌ فِي الْفَلْظِ تَأْكِيدٌ فِي الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: اهْبِطُوا أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ، ولذلك لَا يَسْتَدْعِي اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْهَبُوطِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ؛ كَقَوْلِكَ: جَاؤُوا جَمِيعًا. ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ تَّبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشَّرْطُ الثاني مع جوابه جوابُ الشرطِ الأول، و(ما) مَزِيدَةٌ أَكَّدَتْ بِهِ (إِنَّ)، وَلِذَلِكَ حَسُنَ تَأْكِيدُ الْفَعْلِ بِالنُّونِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ.

والمعنى: إِنْ يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى بِإِنْزَالٍ أَوْ إِرْسَالٍ فَمَنْ تَبِعَهُ مِنْكُمْ نَجَا وَفَارَ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِحَرْفِ الشَّكِّ - وَإِتْيَانِ الْهُدَى كَائِنٌ - لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرٌ وَاجِبٌ عَقْلًا.

(١) قوله: «فمن اهتدى الهدى»؛ أي: الحق؛ أي: فمن سلك الهدى، أو: فمن اهتدى إلى الهدى، على الحذف والإيصال. انظر: «حاشية القنوي» (١٩٩/٣).

(٢) قوله: «والتنبيه» بالجر، وهو معطوف على «التأكيد» في قول الأنصاري، وعلى «اختلاف المقصود» في قول شيخ زاده. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٩٠/١)، و«حاشية شيخ زاده» (٥٥٦/١).

وكرر لفظ الهدى ولم يضمير لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرسل^(١) واقتضاه العقل؛ أي: فمن تبع ما أتاه مراعيًا فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلًا من أن يحلّ بهم مكروء، ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه، فالخوف على المتوقع والحزن على الواقع نفى عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على أكّد وجه وأبلغه.

وقرئ: (هُدًى) على لغة هذيل، و﴿فلا خوف﴾ بالفتح^(٢).

(٣٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ عطف على (من) تبع إلى آخره، قسيم له كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جنانًا وكذبوا بها لسانًا، فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور. و(الآية) في الأصل: العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات من حيث إنها تدلّ على وجود الصانع وعلمه وقدرته، ولكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفضل، واشتقاقها من: أي؛ لأنها تبين أيًا من أي^(٣)، أو من: أوى إليه، وأصلها آية^(٤)، أو أوية كتمره فأبدلت عينها ألفاً على غير قياس، أو آية أو أوية^(٥) كرمكة فأعلت، أو: آية - كقائلة - فحذفت الهمزة تخفيفًا.

(١) في (خ): «الرسول».

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١١).

(٣) قوله: «واشتقاقها من أي» أي: بالتشديد نسبة إلى (أي) بالإسكان؛ «لأنها تبين أيًا من أي» أي: بعضًا من بعض. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢).

(٤) في (خ): «آية»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢)، وقيدها بالتشديد.

(٥) «أو أوية»: ليس في (خ).

والمراد بـ(آياتنا): الآيات المنزلة، أو ما يعمها والمعقولة.

تنبيه: وقد تمسكت الحشوية بهذه القصة على عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام من وجوه:

الأول: أن آدم صلوات الله عليه كان نبياً واركب المنهي عنه، والمرتب له عاصي.

والثاني: أنه جعل بارتكابه من الظالمين والظالم ملعون، لقوله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

والثالث: أنه تعالى أسند إليه العصيان والغى فقال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة وهي الرجوع من^(١) الذنب والندم عليه.

والخامس: اعترافه بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى إياه بقوله: ﴿وَإِنْ لَرَفَقَرْنَا وَرَحْمَةً لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] والخاسر من يكون ذا كبيرة.

والسادس: أنه لو لم يذنب لم يجز عليه ما جرى.

والجواب من وجوه:

الأول: أنه لم يكن نبياً حينئذ، والمدعي مطالب بالبيان.

والثاني: أن النهي للتنزيه، وإنما سمي ظالماً أو خاسراً لأنه ظلم نفسه وخسر حظه بترك الأولى به، وأما إسناد الغي والعصيان إليه فسيأتي الجواب عنه في موضعه إن شاء الله تعالى، وإنما أمر بالتوبة تلافياً لما فات عنه وجرى عليه ما جرى معاتبته له على ترك الأولى ووفاء بما قاله للملائكة قبل خلقه.

(١) في (ت): «عن».

الثالث: أَنَّهُ فَعَلَهُ نَاسِيًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ مَحْذُلْهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] وَلَكِنَّهُ عُوتِبَ بتركِ التحفُّظِ عن أسبابِ النِّسيانِ، وَلَعَلَّهُ وَإِنْ حُطَّ عَنْ الْأُمَّةِ لَمْ يُحْطَ عَنْ الْأَنْبِيَاءِ لِعِظَمِ قَدْرِهِمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشَدُّ النَّاسِ بِلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ».

أَوْ أَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ السَّبَبِيَّةِ الْمَقْدَرَةِ دُونَ الْمُوَاحَذَةِ؛ كَتَنَاوُلِ السَّمِّ عَلَى الْجَهْلِ بِشَأْنِهِ، لَا يَقَالُ: إِنَّهُ بَاطِلٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هُنَّ كَارِبُكُمْ... وَفَاسَمَهُمَا﴾ الْآيَاتَانِ [الأعراف: ٢٠ - ٢١]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَنَاوَلَهُ حِينَمَا قَالَهُ إِبْلِيسُ، فَلَعَلَّ مَقَالَه^(١) أَوْرَثَ فِيهِ مَيْلًا طَبِيعِيًّا، ثُمَّ إِنَّهُ كَفَّ نَفْسَهُ عَنْهُ مُرَاعَاةً لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ نَسِيَ ذَلِكَ وَزَالَ الْمَانِعُ فَحَمَلَهُ الطَّبَعُ عَلَيْهِ.

الرابع: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْدَمَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ اجْتِهَادٍ أَخْطَأَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَى عَيْنِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ فَتَنَاوُلَ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ نَوْعِهَا، وَكَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْإِشَارَةَ إِلَى النَّوعِ كَمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ حَرِيرًا وَذَهَبًا بِيَدِهِ وَقَالَ: «هَذَانِ حَرَامَانِ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي وَجِلٌّ لِإِنَائِهَا».

وإِنَّمَا جَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى تَعْظِيمًا لَشَأْنِ الْخَطِيئَةِ لِيَجْتَنِبَهَا أَوْ لِأَدْوَمِ، وَفِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ، وَأَنَّهَا فِي جَهَّةٍ عَالِيَةٍ، وَأَنَّ التَّوْبَةَ مَقْبُولَةٌ، وَأَنَّ مَتَبَعَ الْهُدَى مَأْمُونٌ الْعَاقِبَةِ، وَأَنَّ عَذَابَ النَّارِ دَائِمٌ، وَالْكَافِرُ فِيهِ مَخْلَدٌ^(٢)، وَأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَخْلَدُ فِيهِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(١) فِي (خ): «مَا قَالَهُ».

(٢) فِي (خ): «وَأَنَّ الْكَافِرَ مَخْلَدٌ فِيهِ».

واعلم أنه سبحانه لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، وعقبها تعداد النعم العامة تقريراً لها وتأكيداً، فإنها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له، ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها ولم يمارس شيئاً منها إخباراً بالغيب مُعْجَزٌ يدل على نبوة المخبر عنها، ومن حيث اشتغالها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك يدل على أنه قادرٌ على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء = خاطب أهل العلم والكتاب منهم، وأمرهم بأن يذكروا نعم الله عليهم ويُوفوا بعهوده^(١) في اتباع الحق واقتفاء الحُجَج ليكنوا أول من آمن بمحمد عليه السلام وما أنزل عليه، فقال:

قوله: «أو لاختلاف المقصود...» إلى آخره:

في الحاشية المشار إليها: يعني: أن القصة تعاد لزيادات تذكر فيها لم تذكر أول مرة.

قال الطيبي: ويسمى هذا الأسلوب في البديع بالترديد^(٢).

قوله: «الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول»:

قال أبو حيان: لا يتعين عندي أن تكون (من) شرطية، بل يجوز أن تكون موصولة، بل يترجح ذلك لقوله في قسمه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ فأتى به موصولاً، ويكون قوله: ﴿فَلَاخَوْفٌ﴾ جملة في موضع الخبر، وأما دخول الفاء فيها فإن الشروط المسوغة لذلك موجودة هنا^(٣).

(١) في (خ): «بعهده».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٤٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٦١).

قوله: «و(ما) مزيدةٌ أَكَّدَتْ بِهِ (إِنْ) ..» إلى آخره:

قال الكواشي: (ما) توكَّدَ أَوَّلَ الفعلِ والنونُ آخرُهُ^(١).

وقال صاحبُ «المرشد»: زِيدَتْ (ما) هنا لتأكيدِ الفعلِ الذي بعدَ حرفِ الشَّرْطِ، سَبَّهَها بلامِ القَسَمِ المؤكِّدةِ للفعلِ نحو: واللهِ لأعطينَّ، وهي أَكَّدَتْ أَوَّلَ الفعلِ والنونُ المشدَّدةُ آخرُهُ كذلك ها هنا.

قوله: «واقْتَضَاهُ العقلُ»: هذا ونحوه في الكتابِ مشيئةٌ قلمٍ ممَّا في «الكشاف»^(٢) فإنَّ ذلك ليسَ مذهبنا.

قوله: «وَقُرِئَ: (هُدًى) على لُغَةٍ هُذِيلٍ»:

قال ابنُ جَنِّي: هي قراءةُ أبي الطفيلِ وعيسى بنِ عمرَ الثَّقَفِيِّ، وهي لُغَةٌ فاشِيَةٌ في هُذَيْلٍ وغيرِهِم: أن يَقلِّبُوا الألفَ من آخرِ المقصورِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ ياءً ويُدْغِمُوها في ياءِ الإِضافةِ^(٣).

قوله: «وَأَصْلُهَا آيَةٌ»؛ أي: بتشديدِ الياءِ «أَوْ أَوْيَةٌ»؛ أي: بسكونِ الواوِ، هذا قولُ الفَرَّاءِ.

قوله: «فَأَبْدَلَتْ عَيْنُهَا»؛ أي: أَلْفًا اسْتِثْقَالًا لِلتَّضْعِيفِ؛ كما أَبْدَلَتْ في قِيرَاطٍ وِدْيَانٍ.

(١) انظر: «التلخيص في تفسير القرآن العظيم» للكواشي (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٣٦).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٧٦). وانظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)،

و«المحرر الوجيز» (١/ ١٣٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٦١).

قوله: «أَوْ آيَّةٌ أَوْ آوِيَّةٌ»؛ أي: بفتحات، هذا قول الخليل وسيبويه^(١).

قوله: «فَأُعِلَّتْ»؛ أي: بقلب الياء أو الواو التي هي العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسَلِمَتِ اللامُ شُدُودًا، والقياسُ العكسُ، قاله أبو حيان^(٢).

قال ابن هشام في «تذكرته»: إذا اجتمعَ حَرَفَانِ مُسْتَحِقَّانِ لِلإِعْلَالِ فالقياسُ أَنْ يُعَلَّ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ نحو: هَوَى وَشَوَى وَطَوَى، ويشدُّ في كلامهم أَنْ يُعَلَّ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي كغَايَةٍ وَطَايَةٍ وَتَايَةٍ وَآيَةٍ.

قوله: «أَوْ آيَّةٌ كَقَائِلَةٍ»: هذا قولُ الكسائي.

قوله: «فُحِذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا»:

قال أبو حيان: لثَلَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنَ الْإِدْغَامِ مَا لَزِمَ فِي دَابَّةٍ فَيُثْقَلُ^(٣).

قوله: «وَلَعَلَّهُ وَإِنْ حُطَّ عَنْ الْأُمَّةِ لَمْ يُحِطَّ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ»:

قلتُ: وَلَا عَنِ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ بِأَسْرِهِمْ، فَإِنَّ عَدَمَ الْمُؤَاخَذَةِ بِالنِّسْيَانِ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٤).

(١) انظر: «العين» للخليل (٨/ ٤٤٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٣٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) روى الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٠١)، وابن حزم في «الإحكام» (٥/ ١٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وصححه الحاكم وابن حزم. وقد أعله أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١/ ٤٣١) لكن بعله غير قاذحة كما قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٦١). ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...»، لكن في إسناده انقطاع كما استظهر البوصيري في «الزوائد».

قوله: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا مَثْلَ». أخرجَه بدونِ قوله: «ثم الأولياء» الترمذي وصحَّحه، والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم، من حديثِ سعدِ بن أبي وقاصٍ^(١).
وأخرجَه الحاكم من حديثِ أبي سعيدٍ بلفظ: «الأنبياء ثم العلماء ثم الصَّالحون»^(٢).

قوله: «رُوي أنه عليه السَّلَام أخذَ حُريراً وذهباً بيده وقال: هذان حرامانِ على ذكورِ أمتي حلٌّ لِنانِها». أخرجَه الأربعة من حديثِ عليٍّ بلفظ: «هذان حرام»^(٣).

(٤٠) - ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَارْهَبُون﴾.

﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾؛ أي: يا أولادَ يعقوبَ، والابنُ من البناءِ لأنَّه مَبْنَى أبيه، ولذلك ينسبُ المصنوعُ إلى صانعه فيقال: أبو الحَرْبِ، وبنْتُ فِكْرٍ^(٤).

(١) رواه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٠)، والحاكم في «المستدرک» (٥٤٦٣)، وفي رواية الحاكم: «أشدُّ الناس بلاءَ الأنبياء، ثم العلماء، ثم الأمثل فالأمثل». ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٤٠)، من طريق أبي عبيدة بن حذيفة، عن عمته فاطمة بلفظ: «إنَّ من أشدَّ الناس بلاءَ الأنبياء ثم الذين يُلَوَّنُهُمْ ثم الذين يُلَوَّنُهُمْ».

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٧٨٤٨).

(٣) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ورواه الترمذي (١٧٢٠) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقال:

حديث حسن صحيح.

(٤) في (خ): «الفكر».

وإسرائيل: لقبُ يَعْقُوبَ عليه السَّلامُ، وَمَعْنَاهُ الْعَبْرِيَّةُ: صَفْوَةُ اللَّهِ، وَقِيلَ:
عَبْدُ اللَّهِ.

وقرئ: (إسرائيل) بحذف الياء^(١)، و(إسرال) بحذفهما^(٢)، و﴿إسرائيل﴾ بقلبِ
الهمزة ياءً^(٣).

﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: بالتفكير فيها والقيام بشكرها، وتقييد النعمة
بهم لأنَّ الإنسانَ غَيُورٌ حَسُودٌ^(٤)، بِالطَّبْعِ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى غَيْرِهِ حَمَلَهُ
الغيرةُ والحسدُ على الكُفْرَانِ وَالسَّخَطِ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ حَمَلَهُ حُبُّ
النِّعْمَةِ عَلَى الرِّضَى وَالشُّكْرِ.

وقيل: أراد بها ما أنعم^(٥) على آبائهم مِنَ الْإِنجَاءِ مِنْ فِرْعَوْنَ وَالْغَرَقِ، وَمِنْ
الْعَفْوِ عَنْ اتِّخَاذِ الْعَجَلِ، وَعَلَيْهِمْ مِنْ إِدْرَاكِ زَمَنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقرئ: (اذْكُرُوا)^(٦)، وَالْأَصْلُ: افْتَعِلُوا، وَ(نِعْمَتِي) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَإِسْقَاطِهَا
دَرْجًا^(٧)، وَهُوَ مَذْهَبٌ مَنْ لَا يَحْرُكُ الْيَاءَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا.

(١) ذكرها في «الكشاف» (٢٣٧/١) دون نسبة، ورويت عن ورش كما في «البحر» (٤٦٨/١)، وذكر ابن

خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) رواية عن نافع: (إسرائيل) بياء واحدة كما قال.

(٢) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) للحسن.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» لابن الجزري (١/٣٥٥ و ٤٠٠).

(٤) في (خ): «غيور وحسود».

(٥) في (ت) زيادة لفظ الجلالة: «الله».

(٦) انظر: «معاني القرآن» للقرطبي (١/٢٨ - ٢٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ١٢)، وفيه: (نعمتي) التي بإسكان الياء: المفضل

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾ بالإيمان والطاعة ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ بحسن الإثابة، والعهدُ يضافُ إلى المعاهدِ والمعاهدِ، ولعلَّ الأوَّلَ مضافٌ إلى الفاعلِ والثَّاني إلى المفعولِ، فإنَّه تعالى عَهَدَ إليهم بالإيمان والعملِ الصَّالحِ بَنَصْبِ الدَّلَائِلِ وإنزالِ الكُتُبِ، ووعدَ لهم بالثَّوابِ على حسناتهم.

وَاللَّوْفَاءُ بهما عَرَضُ عَرِيضٍ، فأوَّلُ مراتبِ الوفاءِ مِنَّا هو الإتيانُ بكلمتي الشَّهادةِ ومن الله تعالى حقُّ الدِّمِ والمالِ، وآخرُها مِنَّا الاستغراقُ في بحرِ التَّوْحِيدِ بحيثُ يغفلُ عن نفسه فضلاً عن غيره، ومن الله تعالى الفوزُ باللِّقَاءِ الدَّائِمِ.

وما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أوفوا بعهدي في اتِّباعِ مُحَمَّدٍ - عليه السلام - أوفِ بِعَهْدِكُمْ في رفعِ الأصَارِ والأَعْلَالِ.

وعن غيره: أوفوا بأداءِ الفرائضِ وتركِ الكبائرِ أوفِ بالمَغْفِرَةِ والثَّوابِ، أو: أوفُوا بالاستقامةِ على الطَّرِيقِ المُستَقِيمِ أوفِ بالكرامةِ والنَّعِيمِ المُقِيمِ = فبالنظرِ إلى الوسائطِ.

وقيل: كلاهما مضافٌ إلى المفعولِ، والمعنى: أوفوا بما عاهدْتُموني من الإيمانِ والتزامِ الطَّاعةِ أوفِ بما عاهدْتُكم من حُسْنِ الإثابةِ، وتفصيلُ العَهِدِينِ قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا ذُخْلَنَّاكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ [المائدة: ١٢].

وَقُرِئَ: (أوفٍ) بالتشديدِ للمبالغة^(١).

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٨١)،

و«البحر المحيط» (١/ ٤٧٨).

﴿وَلِئَلَّا يَفْزَهُبُوا﴾ فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض العهد، وهو أكد في إفادة التخصيص من ﴿إِنَّا كَفَرْنَا﴾؛ لِمَا فِيهِ مَعِ التَّقْدِيمِ مِنْ تَكْرِيرِ الْمَفْعُولِ وَالْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ الدَّالَّةُ عَلَى تَضَمُّنِ الْكَلَامِ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ رَاهِبِينَ شَيْئاً فَارْهَبُونِي، وَالرَّهْبَةُ: خَوْفٌ مَعَهُ تَحَرُّزٌ.

وَالْآيَةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، دَالَّةٌ عَلَى جُوبِ الشُّكْرِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخَافُ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ.

(٤١) - ﴿وَأَمِئُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونِ﴾.

﴿وَأَمِئُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ إفراد للإيمان بالأمر به والحث عليه؛ لَأَنَّهُ الْمُقْصُودُ وَالْعُمْدَةُ لِلْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَتَقْيِيدُ الْمَنْزِلِ بِأَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَازِلٌ حَسَبَ مَا نُعِتَ^(١) فِيهَا، أَوْ مُطَابِقٌ لَهَا فِي الْقَصَصِ وَالْمَوَاعِيدِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَالْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ وَالْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْفَوَاحِشِ، وَفِيمَا يَخَالِفُهَا مِنْ جَزَائِبِ الْأَحْكَامِ بِسَبَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْصَارِ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا حَقٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَى زَمَانِهَا مُرَاعَى فِيهَا صَلَاحٌ مِّنْ خُوطِبَ بِهَا حَتَّى لَوْ نَزَلَ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَيَّامِ الْمُتَأَخِّرِ لَنَزَلَ عَلَى وَفْقِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي» = تنبيه^(٢) عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهَا لَا يَنَافِي الْإِيمَانَ بِهِ بَلْ يُوجِبُهُ، وَلِذَلِكَ عَرَّضَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ بِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَلَأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ النَّظَرِ فِي مُعْجَزَاتِهِ وَالْعِلْمِ بِشَأْنِهِ وَالْمُسْتَفْتِحِينَ بِهِ وَالْمُبَشِّرِينَ بِزَمَانِهِ.

(١) فِي (خ): «مَا ثَبَتَ».

(٢) قَوْلُهُ: «تَنْبِيهِ» خَبَرُ قَوْلِهِ: «وَتَقْيِيدُ الْمَنْزِلِ».

﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وقع خبراً عن ضمير الجمع بتقدير: أوَّل فريق، أو فوج، أو بتأويل: لا يَكُنْ كُلُّ واحدٍ منكم أوَّلَ كافرٍ به؛ كقولك: كَسَانَا حُلَّةً.

فإن قيل: كَيْفَ نُهَوِّا عَنْ التَّقَدُّمِ فِي الْكُفْرِ وَقَدْ سَبَقَهُمْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ؟

قلت: المرادُ به التعريضُ لا الدلالةُ على ما نطَقَ به الظاهرُ، كقولك: أَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِجَاهِلٍ، أو: ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ من أهلِ الكتابِ، أو: مَمَّنْ كَفَرَ بِمَا مَعَهُ، فإنَّ مَنْ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا يَصَدِّقُهُ، أو: مِثْلَ مَنْ كَفَرَ مِنْ مُشْرِكِي مَكَّةَ.

و(أَوَّلُ): أَفْعَلٌ لَا فِعْلَ لَهُ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ: (أَوَّلُ) مِنْ (وَأَل)، فَأُبْدِلَتْ هَمْزُهُ وَאוًا تَخْفِيفًا غَيْرَ قِيَاسِيٍّ، أو: (أَوَّلُ) مِنْ (آل) فَقَلِبَتْ ^(١) هَمْزُهُ وَاوًا وَأُدْغِمَتْ.

﴿وَلَا تَسْتَبْدِلُوا إِيَّائِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: وَلَا تَسْتَبْدِلُوا بِالْإِيمَانِ بِهَا وَالْإِتِّبَاعِ لَهَا حُظُوظَ الدُّنْيَا، فَإِنَّهَا وَإِنْ جَلَّتْ قَلِيلَةٌ مُسْتَرْدَلَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يَفُوتُ عَنْكُمْ مِنْ حُظُوظِ الْآخِرَةِ بَتَرِكِ الْإِيمَانِ.

قيل: كَانَ لَهُمْ رِثَاسَةٌ فِي قَوْمِهِمْ وَرَسُومٌ وَهَدَايَا مِنْهُمْ، فَخَافُوا عَلَيْهَا لَوْ اتَّبَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَارُواهَا عَلَيْهِ.

وقيل: كَانُوا يَأْخُذُونَ الرُّشَى فَيَحْرِفُونَ الْحَقَّ فَيَكْتُمُونَهُ.

﴿وَإِنِّي فَأَنْقُوتُ﴾ بِالْإِيمَانِ وَاتِّبَاعِ الْحَقِّ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدُّنْيَا.

وَلَمَّا كَانَتِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَا هُوَ كَالْمَبَادِي لِمَا فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ فَصَّلَتْ ^(٢) بِالرَّهْبَةِ الَّتِي هِيَ مَقْدَمَةُ التَّقْوَى، وَلِأَنَّ الْخُطَابَ بِهَا لَمَّا عَمَّ الْعَالَمَ وَالْمَقْلَدَ

(١) فِي (خ): «فَأُبْدِلَتْ».

(٢) قَوْلُهُ: «فَصَّلَتْ» مَجْهُولٌ مِنَ التَّفْصِيلِ، فَهُوَ مُشَدَّدُ الصَّادِ أَيْ: أُنِيَ بِفَاصِلَةٍ، كَقَفَى: إِذَا أُنِيَ بِقَافِيَةٍ، وَالْفَاصِلَةُ فِي الشَّرِّ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ، وَأَجَازُوا تَخْفِيفَهَا مِنَ الْفَصْلِ، فَجُوزَ فِيهِ وَجْهَانِ أَيْ: =

أمرهم بالرَّهْبَةِ التي هي مبدَأُ السُّلُوكِ، والخطابُ بالثانية لَمَّا خَصَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَمْرَهُمْ
بِالتَّقْوَى الَّذِي هُوَ مَنْتَهَاهُ.

قوله: «وإسرائيل لقب»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَكُونَهُ عَلَمًا يُشْعِرُ بِمَدْحٍ بِمِلَاحِظَةِ الْأَصْلِ؛ أَي: صِفْوَةُ اللَّهِ،
أَوْ عَبْدُ اللَّهِ، فَكَذَا مِثْلُ (عَبْدِ اللَّهِ) عَلَمًا إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِشْعَارُ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ تَشْرِيفًا.

قوله: «ومعناه بالعبرية: صِفْوَةُ اللَّهِ، وقيل: عَبْدُ اللَّهِ»:

قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قِيلَ: إِنَّ (إِسْرَا) بِمَعْنَى الصَّفْوَةِ، وَ(إِيل) هُوَ اللَّهُ، وَقِيلَ:
(إِسْرَا) مَعْنَاهُ: الْعَبْدُ^(١).

زَادَ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: وَكَذَا زَعَمُوا أَنَّ (جَبْر) وَ(مِيكََا) فِي جَبْرِئِلَ
وَمِيكَائِيلَ بِمَعْنَى عَبْدٍ وَ(إِيل) هُوَ اللَّهُ.

قوله: «وقيل: أَرَادَ بِهَا مَا أَنْعَمَ عَلَى آبَائِهِمْ وَعَلَيْهِمْ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ حَيْثُ جُعِلَ قَوْلُهُ:
﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُرَادًا بِهِ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى آبَائِهِمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى حَذْفٍ أَوْ اعْتِبَارِ
مَعْنَى جَامِعٍ بِأَنْ يُجْعَلَ الْخُطَابُ لِجَمِيعِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْحَاضِرِينَ وَالْغَائِبِينَ.

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: إِنَّ أَرَادَ بِهَذَا أَنَّهُ أَرَادَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَهُوَ
الْلفْظُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي يُفْسِّرُهَا فَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ فَتَنَاوَلُهَا لِلنَّعْمَةِ عَلَى الْمَوْجُودِينَ
حَقِيقَةً وَتَنَاوَلُهَا لِلنَّعْمَةِ عَلَى الْآبَاءِ مَجَازًا.

= ختمت هذه الآية. انظر: «حاشية الشهاب» (١/٣٣٨).

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٥٥٥ب).

وإن أراد به أنه أراد المعنيين بلفظين مختلفين فهو حسن؛ فإنه ذكر في هذه الآية ما يصلح للموجودين، وذكر في الآية التي هي قوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ما أنعم به على الآباء.

قوله: «والعهد يضاف إلى المعاهد والمعاهد»:

قال الشيخ سعد الدين: لأنه نسبة بينهما بمنزلة مصدر يضاف تارة إلى الفاعل وتارة إلى المفعول، ولا خفاء في أن الفاعل هو الموفي^(١)، فإن أضيف إليه^(٢) مثل: (أوفيت بعهدي ومن أوفى بعهد)، فهو مضاف إلى الفاعل، وإن أضيف إلى غيره مثل: ﴿أوفيت بعهديكم﴾ وأوفيت بعهدك، تكون الإضافة إلى المفعول.

قوله: «وما روي عن ابن عباس: أوفوا بعهدي في اتباع محمد أوف بعهدكم في رفع الأصار والأغلال»: أخرجه ابن جرير بسند صحيح عنه^(٣).

قوله: «وعن غيره: أوفوا بأداء الفرائض..» إلى آخره: هو أيضاً عن ابن عباس؛ أخرجه ابن جرير عنه لكن بسند ضعيف^(٤).

قوله: «وهو أكد في إفادة التخصيص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾»:

في الحاشية المشار إليها: لأن ﴿نَعْبُدُ﴾ لَمَّا لَمْ تَسْتَوْفِ مَفْعُولَهَا كَانَتْ هِيَ النَّاصِبَةَ لـ ﴿إِيَّاكَ﴾، فكانت جملة واحدة^(٥)، بخلاف قوله: ﴿فَارْهَبُونِ﴾ فإنها قد استوفت

(١) كتب فوقها في «حاشية التفتازاني» (و ٧٠ ب): «لا غير الموفي».

(٢) أي: إلى الموفي، كما في «حاشية التفتازاني».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٦).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٨) بلفظ: أوفوا بما أمرتكم به من طاعتي ونهييكم عنه من

معصيتي في النبي ﷺ وفي غيره، ﴿أوفيت بعهديكم﴾ [البقرة: ٤٠] يقول: أرض عنكم وأدخلكم الجنة.

(٥) في (ز): «جملة قاصرة».

مَفْعُولَهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ عَامِلٍ فِي (إِيَايَ)، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا عَنْ (إِيَايَ) لَكَوْنِ الصَّمِيرِ مُنْفَصِلًا، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: ارْهَبُوا إِيَايَ فَارْهَبُونِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالرَّهْبَةِ مُتَكَرِّرًا، وَيَقْوِي تَكَرُّرُهَا عَطْفُ الثَّانِيَةِ بِالْفَاءِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّعْقِيبِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: ارْهَبُونِي رَهْبَةً بَعْدَ رَهْبَةٍ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ﴾.

قوله: «لِمَا فِيهِ - مع التقديم - من تكرير المفعول والفاء الجزائية الدالة على تضمين الكلام معنى الشرط؛ كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئًا فارهبون»:

قال الطَّبِيُّ: هذا الذي قاله القاضي على خلاف رأي صاحب «الكشاف»؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ التَّرْكِيبَ مِنْ بَابِ الإِضْمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ؛ لِقَوْلِهِ: هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدًا رَهْبَتُهُ، فَإِنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ أَكَّدُ فِي إِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ مِنْ ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ﴾)^(١) إِذَا قَدَّرْتَ الْمَفْسَّرَ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ لَتَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّخْصِصِ بِخِلَافِ ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ﴾ فَإِنَّ فِيهِ تَقْدِيمًا فَقَطْ.

قال صاحب «المفتاح»: وَأَمَّا (زَيْدًا عَرَفْتُهُ) فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الْمَفْسَّرَ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَحَمَلْتَهُ عَلَى التَّأْكِيدِ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ بَعْدَهُ وَحَمَلْتَهُ عَلَى بَابِ التَّخْصِصِ^(٢)، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي الثَّانِي لِسِيَاقِ الْكَلَامِ وَسَبَاقِهِ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ مِنْ بَابِ الشَّرْطِ فَلَا وَجْهَ أَنْ يُقَابَلَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ﴾ إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا، نَعَمْ لَوْ قَدَّرَ: إِنْ كُنْتُمْ تَخْضُونَ أَحَدًا بِالرَّهْبَةِ فَخُضُونِي بِهَا، أَفَادَ التَّخْصِصَ لَكِنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْطِ أَحْطُ وَأَضْعَفُ مِنْ ﴿إِيَاكَ﴾؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي وَقُوعَ الْفِعْلِ جَزْمًا وَالشَّرْطَ عَلَى الْفَرَضِ وَالتَّقْدِيرِ.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٣٨).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٢٣).

قال: فإن قلت: كيف عطف الجملة المؤكدة على مؤكدها والعطف يقتضي المغايرة؟

قلت: المغايرة حاصله؛ لأن المراد من التكرار الترقى من الأهون إلى الأغظ، فإن في التعقيب اتصال الرأية برهبة هي أعلى منها من غير تخلل شيء آخر كقولهم: الأفضل فالأفضل، والأكرم فالأكرم، لم يريدوا به أفضلين وأكرمين، بل الترقى انتهاء الوسع والإمكان.

قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قُلُوبُهُمْ قَوْمٌ نُوْحٌ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كذبه تكذيباً عقب تكذيب^(١). ففيه إشعار بمزيد الاختصاص.

ثم قوله: «أكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾» يقتضي أنه أكد منه وحده، لكن إذا ضم معه ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْذُ﴾ كان هذا أكد؛ لتصريح التكرير والتعميم في ﴿نَسْتَعِيْذُ﴾^(٢)، انتهى.

وقال الشيخ أكمل الدين بعد إيراده: لما لم يجوز أن تكون الفاء عاطفة كانت جزائية وعليه أكثر المحققين، وكونها جزائية لا ينافي الإضمار على شريطة التفسير، فيكون أكد من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بوجهين: ما ذكره وما ذكره القاضي أيضاً.

قال: وقال بعضهم: إن جعله من باب الإضمار على شريطة التفسير وهم؛ لأن حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر، وأيضاً من شرط باب الإضمار أن يكون الفعل مشتغلاً عن الاسم بضميره أو متعلقه لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، وهنا لو سُلط عليه لم ينصبه لتوسط الفاء، فالجواب أن لا يجعل من باب الإضمار،

(١) انظر: «الكشاف» (٨/٥٢٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٤٥٣ - ٤٥٤).

بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه ﴿فَازْهَبُونَ﴾ كما في باب الإضمار لا أنه فردٌ من أفرادِه.

قال: وذكر بعضهم في تحقيق هذا المقام ما معناه: أن الفاء لا يجوز أن تكون عاطفةً لأنها لا تجامع الواو، وكذلك في قوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] ونحو ذلك.

قال^(١): ثم إن لم يكن بعد الفعل ما يشغله من ضمير أو متعلِّقه فهو معمولُ الفعل المذكور قُدِّم على الفاء الجزائية إرادة التخصيص وعوضاً عن فعل الشرط؛ كما ذكروا في نحو: (أما زيدٌ فمُنْطَلِقٌ) أو معمولُ فعلٍ مقدَّرٍ وتقدَّرُ الفاء داخلةً عليه وتقديره: (مهما يكن من شيء فربك كبر)، و(إن كنت عاقلاً فاعبد الله) إذ لا بُدَّ من فعلٍ محذوفٍ يفيد التعميم والمبالغة، ويقدَّرُ في كلِّ موضع بحسب ما يليق به، ولو قُدِّرَ في الجميع: (مهما يكن من شيء) لم يكن به بأس، ثم لما حذِفَ الفعل وجُعِلَ مفعولُه عوضاً عن فعل الشرط لفظاً زُحِلَتْ الفاء إلى المفسِّر، على معنى: أن الفاء العاطفة التي كانت فيه أولاً جُعِلَتْ جزائيةً بعد الحذف لئلا يلزم تقدُّيم ما في حيِّز الجزاء على فائه.

وإن كان بعد الفعل ما يشغله - كالذي نحن فيه - فلا يجوز أن يكون معمولُ المذكور لاشتغاله عنه بضميره، بل هو معمولُ فعلٍ محذوفٍ هو الجزاء في الحقيقة، والمذكور تأكيدٌ له، ولما وجب حذفه للمفسِّر جعل المفسِّر قائماً مقامه لفظاً وأدخل الفاء عليه؛ لأنه لا بدَّ منه للدلالة على الجزاء، ولا يدخل على معمولِ المحذوفِ لتمحُّضه عوضاً عن فعل الشرط، والفاء لا تدخل على الشرط فكذا على

(١) أي: البعض المذكور في قوله: «وذكر بعضهم».

ما هو عوض، فتعيّن أن تدخل على المفسّر، ولا يمكن جعل الفاء عاطفةً لئلا يكون عطف المفسّر على المفسّر.

وما ذكر صاحب «المفتاح» من أن الفاء عاطفةٌ والتقدير: (وإياي ارهّبوا فارهبون)^(١)؛ فقد أراد أنها في الأصل كذلك لا في الحال^(٢)، انتهى.

وقال أبو حيّان: الفاء في قوله: ﴿فَارْهَبُونِ﴾ دخلت في جواب أمرٍ مُقدّر، التقدير: تنبّهوا فارهبون.

قال بعض أصحابنا: الذي ظهر فيها بعد البحث أن الأصل في: (زيداً فاضرب): تنبّه فاضرب زيداً، ثم حذف (تنبّه) فصار: (فاضرب زيداً)، فلمّا وقعت الفاء صدرًا قدّموا الاسم إصلاحاً للفظ، وإنّما دخلت الفاء هنا لتربط هاتين الجملتين. وإذا تقرّر هذا فتحتمل الآية وجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: وإياي فارهبوا تنبّهوا فارهبون.

والثاني: أن يكون التقدير: وتنبّهوا فارهبون، ثم قدّم المفعول فانفصل وأخرت الفاء حين قدّم المفعول، وفعل الأمر الذي هو (تنبّهوا) محذوف، فالتقى بعد حذفه حرفان: الواو العاطفة، والفاء التي هي جواب الأمر، فتصدّرت الفاء فقدّم المفعول وأخرت الفاء إصلاحاً^(٣) للفظ، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون (إياي) معمولاً لفعل محذوف، بل معمولاً لهذا الفعل الملفوظ به، ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٥٠).

(٢) «حاشية الباري على الكشف» (نسخة مراد ملا، و ٥٦ ب).

(٣) في النسخ: «اصطلاحاً» في الموضعين، والمثبت من «البحر المحيط».

كما أَكَّدَ الْمُتَّصِلُ بِالْمُنْفَصِلِ فِي: (ضَرَبْتُكَ إِيَّاكَ)^(١)، انتهى.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ في تقرير الأَكْدِيَّةِ: قد سبقَ أَنَّ مثْلَ: (زيدًا ضَرَبْتُ) يُفِيدُ الاختصاصَ، فإذا نُقِلَ إلى الإِضْمَارِ على شريطةِ التَّفْسِيرِ مثل: (زيدًا ضَرَبْتُهُ) ودَلَّتِ القرينةُ على أَنَّ المحذوفَ يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا كان أَكَّدَ في إفادَةِ الاختصاصِ؛ لأنَّ الاختصاصَ عبارةٌ عن إثباتٍ ونفيٍّ، فإذا تَكَرَّرَ الإِثْبَاتُ صارَ أَكَّدَ على أَنَّ الإِثْبَاتَ اللاحقَ يُمكنُ أن يعبرَ عن وجهِ الاختصاصِ بقرينةِ كونه تفسيرا للسَّابِقِ وإن لم يكنْ هناك شيءٌ من أدواتِ الحَصْرِ، وحينئذٍ يتَكَرَّرُ الاختصاصُ بدخولِ الفاءِ والفعلِ مثل: (زيدًا فاضْرِبْ)، وعليه قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، ﴿فَإِنَّكَ فَالْفَرَحُ﴾ [يونس: ٥٨]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]؛ أي: إن كُنْتَ عاقلاً فالله اعْبُدْ، وإن فَرِحُوا بشيءٍ فليخُصُّوه بالفَرَحِ.

وذكر في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾: (أي: اختَصَّ رَبَّكَ بالتَّكْبِيرِ، ودخولُ الفاءِ لمعنى الشَّرْطِ كأنه قيل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فلا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ)^(٢).

وقريبٌ من هذا ما يقال: إنَّ مثلهُ على حذفِ (أما)؛ أي: أمَّا زيدًا فاضْرِبْ.

وقد يَجْمَعُ بينَ الطَرِيقَيْنِ^(٣) - أعني دخولَ الفاءِ وتكريرَ الإِثْبَاتِ - بأن يُجْعَلَ الفعلُ مَشْغُولًا بِالضَّمِيرِ نحو: (زيدًا فاضْرِبْهُ) وعليه: ﴿وَلِئَنِّي فَأَرْهَبُوكَ﴾ فتكريرُ التَّعْلُقِ تأكيدٌ للاختصاصِ، وتعليقه بالشَّرْطِ العامِّ الذي هو وقوعُ شيءٍ ما تأكيدٌ على تأكيد.

(١) انظر: «البحر المحیط» لأبي حيان (١/ ٤٨٠ - ٤٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩/ ٣٥٧). وقوله: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فلا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ» هذا شرح لعبارة الزمخشري، فلفظ «الكشاف»: «وما كان فلا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ»، ونقله التفتازاني المنقول عنه الكلام بلفظ: «وما يكن فلا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ» ثم شرحه بقوله: أي: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فلا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ.

(٣) في (س): «الطرفين»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و ٧٠ ب).

قال: وهذا تقريرٌ واضحٌ مُوضَّحٌ للمَقْصودِ.

قال: وَنُقِلَ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» أَنَّهُ قَالَ: فِي «وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ فَارْهَبُوا» وَجُودٌ مِنَ التَّأَكُّدِ: تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ وَتَأْخِيرُ الْمُتَّصِلِ، وَالْفَاءُ الْمُوجِبَةُ مَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ: إِيَّايَ ارْهَبُوا فَارْهَبُوا، أَحَدُهُمَا مُضَمَّرٌ وَالثَّانِي مُظْهَرٌ، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكَرُّرِ الرَّهْبَةِ^(١)، وَمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ بِدَلَالَةِ الْفَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ رَاهِبِينَ شَيْئًا فَارْهَبُوا.

قوله: «وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِيهِمَا» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَسَبَبُهُ: أَنَّ عُمَرَ اسْتَأْذَنَهُ فِي جَوَامِعِ كَتَبَهَا مِنَ التَّوْرَةِ لِيَقْرَأَهَا وَيَزِدَّادَ بِهَا عِلْمًا إِلَى عِلْمِهِ^(٢). وَهَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدَلَّ بِهِ جَمَاعَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْتِغَالِ بِفَنِّ الْمُنْطِقِ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: إِذَا لَمْ يُوسَّعْ عَذْرًا فِي الْكِتَابِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى هُدًى وَنُورًا، فَكَيْفَ بَمَا وَضَعَهُ الْمُتَخَبِّطُونَ مِنْ فَلَاسِفَةِ الْيُونَانِ إِفْكًَا وَزُورًا.

قوله: «وَأَوَّلَ كَافِرٍ» وَقَعَ خَبْرًا عَنْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ... إِلَى آخِرِهِ: فِي الْحَاشِيَةِ: لَمَّا كَانَ أَوَّلُ الْخُطَابِ لِلْمَجْمُوعِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَكُونُوا» وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْجَمَاعَةُ أَوَّلَ كَافِرٍ، سُلِّكَ فِيهِ إِحْدَى طَرِيقَيْنِ:

(١) إِلَى هُنَا وَرَدَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي هَامِشِ إِحْدَى النُّسخِ الْخَطِيَّةِ، وَقَدْ أُثْبِتَتْ فِي حَوَاشِي «الْكَشَافِ» (٢٣٨/١).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥١٥٦)، وَلَفْظُهُ: «أَمْتَهُوَ كَوْنُ أَنْتُمْ كَمَا تَهَوَّكْتَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ لَقَدْ جِئْتُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَفْيَةٍ، وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٢١٣٥) بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٧٤/١): رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالْبَزَارُ، وَفِيهِ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ.

إِمَّا تَأْوِيلُ الْكَافِرِ بِالْجِنْسِ، فَآتَى بَلْفَظٍ مُفْرَدٍ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ كَالْفَوْجِ وَالْفَرِيقِ.
أَوْ تَأْوِيلُ ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾ بأنه ليس المرادُ نَهْيَ المجموعِ، بل نَهْيُ كُلِّ واحدٍ عن
أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ كَافِرٍ.

قوله: «المرادُ التَّعْرِيضُ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ لِمُقْتَضَى حَالِهِمْ، وَلِمَا تَكَلَّمُوا بِهِ مِنْ
الاسْتِفْتَاكِحِ وَالْبَشَارَةِ.

قال: والتَّعْرِيضُ أنواعٌ؛ منها: أَنْ يُشَارَ بِهِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ:

أَرْوَحُ لَتَسْلِيمٍ عَلَيْكَ وَأَغْتَدِي وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مِنِّي تَقَاضِيًا^(١)

قال: وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ^(٢).

قوله: «و(أَوَّلُ): أَفْعَلُ لَا فِعْلَ لَهُ»؛ لاسْتِقَالِ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ.

قوله: «مِنْ وَأَلْ» بِمَعْنَى: لَجَأً.

قوله: «وَلَا تَسْتَبْدِلُوا»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: هَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ؛ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: الْبَاءُ إِنَّمَا
تَدْخُلُ عَلَى الثَّمَنِ؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ الِاسْتِبْدَالَ، وَلَوْ قُلْتَ: اسْتَبْدَلْ، صَحَّ دُخُولُهَا
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) نُسِبَ لِلْفَرَزْدَقِ كَمَا فِي «حَمَاسَةِ الْخَالِدِيِّينَ» (ص: ٩٣)، وَلِتَوْبَةِ بْنِ الْحُمَيْرِ كَمَا فِي «الْحَمَاسَةِ

الْبَصْرِيَّةِ» (١٧٧/٢)، وَدُونَ نَسَبِهِ فِي «عَيُونِ الْأَخْبَارِ» لِابْنِ قَتَيْبَةَ (١٧٠/٣)، وَ«الْمَجَالِسَةِ وَجَوَاهِرِ

الْعِلْمِ» (٥٦٠/١)، وَ«الْكَامِلِ» لِلْمَبْرَدِ (١٤٠/١)، وَ«الْعَقْدُ الْفَرِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ (٢٠٩/١).

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٤٥٦/٢).

وقال الطَّبِيُّ: تقديرُه: أَنَّ الاشتراءَ استِعَارَةٌ للاستبدالِ، وإن لم تكن استِعَارَةٌ له لزمَ أن يكونَ الثَّمَنُ في قوله تعالى: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المُشْتَرَى والثَّمَنُ المتعارفُ هو المُشْتَرَى به، وهاهنا المُشْتَرَى به الآياتُ لأنَّ البَاءَ تَدْخُلُ على الثَّمَنِ، فلمَّا دَخَلَ على (آياتٍ) صارَ هو المُشْتَرَى به وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيعُ، وهذه استِعَارَةٌ لفظيَّةٌ لا معنويَّةٌ، فاستعيرَ الشُّراءَ لِمُجَرَّدِ الاستبدالِ من غيرِ نظرٍ إلى التَّشْبِيهِ كما يُستعارُ لأنفِ الإنسانِ المِرْسَنُ.

ويمكنُ أن تكونَ استِعَارَةٌ معنويَّةٌ: بولغَ أولاً بأنَّ شُبَّةَ الاستبدالِ في كونه مرغوباً فيه بالبيعِ والشُّراءِ، ثمَّ زيدَ في المبالغةِ بأن قُلِبَتِ الْقَضِيَّةُ وجُعِلَ الثَّمَنُ مبيعاً والمبيعُ ثَمَنًا.

ونحوه في القلبِ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فجُعِلَت الآياتُ في الابتدالِ والامتهانِ وكونها ذرائعَ إلى سائرِ مَبَاغِيهِمْ كالدَّراهِمِ المبدولةِ لقضاءِ الحوائجِ، ومقامُ التَّقْرِيعِ والبَغْيِ على بني إسرائيلَ وسوءِ صَنِيعِهِمْ يَقْتَضِي هذه المبالغةَ^(١).

(٤٢) - ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُونُوا الْخَاسِرِينَ﴾ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿

﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ عطفٌ على ما قبله، واللَّبْسُ: الخلطُ، وقد يلزمُه جعلُ الشيءِ مُشْتَبِهًا بغيره، والمعنى: لا تَخْلُطُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ الَّذِي تَخْتَرَعُونَهُ وَتَكْتُبُونَهُ حَتَّى لَا يُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا، أَوْ: لَا تَجْعَلُوا الْحَقَّ مُلْتَبِسًا بِسَبَبِ خَلْطِ الْبَاطِلِ الَّذِي تَكْتُبُونَهُ فِي خِلَالِهِ أَوْ تَذْكُرُونَهُ فِي تَأْوِيلِهِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٥٧ - ٤٥٨).

﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ جَزَمَ دَاخِلٌ تَحْتَ حَكْمِ النَّهْيِ؛ كَانَتْهُمْ أُمُورُ الْإِيمَانِ وَتَرَكُوا الضَّلَالَ وَنُهِوا عَنِ الْإِضْلَالِ بِالتَّلْبِيسِ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْحَقَّ أَوْ الْإِخْفَاءِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، أَوْ نَصَبُ بَاضِمَارٍ (أَنْ) عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ؛ أَي: لَا تَجْمَعُوا بَسَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَكُتْمَانَهُ، وَيَعْضُدُهُ أَنَّهُ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَتَكْتُمُونَ)؛ أَي: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ، بِمَعْنَى: كَاتِمِينَ^(١)، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنْ اسْتِقْبَاحَ اللَّبْسِ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنْ كُتْمَانِ الْحَقِّ.

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: عَالِمِينَ^(٢)؛ بِأَنَّكُمْ لَا يَسُونُ كَاتِمُونَ فَإِنَّهُ أَقْبَحُ إِذَا الْجَاهِلُ قَدْ يُعَذَّرُ.

(٤٣) - ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يعني: صَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ وَزَكَاتَهُمْ؛ فَإِنَّ غَيْرَهُمَا كَلَا صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ، أَمَرَهُمْ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ بَعْدَمَا أَمَرَهُمْ بِأَصُولِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَ مَخَاطَبُونَ بِهَا.

وَالزَّكَاةُ مِنْ زَكَ الرَّزْغُ: إِذَا نَمَّا، فَإِنَّ إِخْرَاجَهَا^(٣) يَسْتَجْلِبُ بَرَكَةً فِي الْمَالِ وَيُثْمِرُ لِلنَّفْسِ فَضِيلَةَ الْكَرَمِ، أَوْ مِنَ الزَّكَاةِ بِمَعْنَى الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطَهِّرُ الْمَالَ مِنَ الْخَبَثِ وَالنَّفْسَ مِنَ الْبُخْلِ.

﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾؛ أَي: فِي جَمَاعَتِهِمْ^(٤)، فَإِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً لِمَا فِيهَا مِنْ تَظَاهُرِ النُّفُوسِ، وَعَبَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالرُّكُوعِ، احْتِرَازًا عَنْ صَلَاةِ الْيَهُودِ، وَقِيلَ: الرُّكُوعُ: الْخُضُوعُ وَالانْقِيَادُ لِمَا يُلْزِمُهُمُ الشَّارِعُ، قَالَ الْأَضْبَطُ السَّعْدِيُّ:

(١) فِي (أ): «بِمَعْنَى: كَاتِمِينَ؛ أَي: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ».

(٢) فِي (خ): «عَالِمُونَ».

(٣) فِي (أ) وَ(خ): «إِخْرَاجُهَا».

(٤) فِي (خ): «جَمَاعَتِهِمْ».

لَا تُذِلَّ الضَّعِيفَ عَلَيْكَ^(١) أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٢)

(٤٤) - ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ تقريرٌ مَعَ توبيخٍ وتعجيبٍ، والبرُّ: التَّوَشُّعُ فِي الْخَيْرِ، مِنَ الْبِرِّ وَهُوَ الْفَضَاءُ الْوَاسِعُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خَيْرٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: الْبِرُّ ثَلَاثَةٌ: بَرٌّ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَرٌّ فِي مِرَاعَةِ الْأَقَارِبِ، وَبَرٌّ فِي مَعَامِلَةِ الْأَجَانِبِ.

﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾: وَتَرْكُونَهَا مِنَ الْبِرِّ كَالْمَنْسِيَّاتِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَحْبَارِ الْمَدِينَةِ، كَانُوا يَأْمُرُونَ سِرًّا مَنْ نَصَحُوهُ بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَتَّبِعُونَهُ.

وَقِيلَ: كَانُوا يَأْمُرُونَ بِالصَّدَقَةِ وَلَا يَتَصَدَّقُونَ.

﴿وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ تَبَكَّيْتُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ أَي: تَتْلُونَ التَّوْرَةَ وَفِيهَا الْوَعْدُ عَلَى الْعِنَادِ^(٣) وَتَرْكِ الْبِرِّ وَمُخَالَفَةِ الْقَوْلِ الْعَمَلِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قُبِحَ صَنِيعُكُمْ فَيَصِدِّكُمْ عَنْهُ، أَوْ: أَفَلَا عَقَلَ لَكُمْ يَمْنَعُكُمْ عَمَّا تَعْلَمُونَ وَخَامَةً عَاقِبَتِهِ، وَالْعَقْلُ فِي الْأَصْلِ: الْحَبْسُ، سُمِّيَ بِهِ الْإِدْرَاكُ الْإِنْسَانِيُّ لِأَنَّهُ يَحْبِسُهُ عَمَّا يَقْبُحُ وَيَعْقِلُهُ عَلَى مَا يَحْسُنُ، ثُمَّ الْقُوَّةُ الَّتِي بِهَا النَّفْسُ تَدْرِكُ هَذَا الْإِدْرَاكَ، وَالْآيَةُ نَاعِيَةٌ عَلَى مَنْ يَعْطُ غَيْرَهُ وَلَا يَتَّعِظُ نَفْسُهُ سُوءَ صَنِيعِهِ وَخَبَثَ نَفْسِهِ، وَأَنَّ فِعْلَهُ

(١) فِي (خ): «لَا تَهِينُ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ». وَهِيَ رَوَايَةٌ. انْظُرِ التَّعْلِيلَ الْآتِي.

(٢) انْظُرْ: «الْبَيَانُ وَالتَّبَيِّنُ» لِلْجَاهِظِ (٣/ ٢٢٣)، وَ«الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ» لِابْنِ قَتِيْبَةَ (١/ ٣٧١)، وَفِي

«الْبَيَانُ وَالتَّبَيِّنُ»: «لَا تَحْقِرَنَّ الْفَقِيرَ»، وَفِي «الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ»: «لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ»، وَفِيهِ: «تَخْشَعُ» بَدَلَ

«تَرْكَعَ». وَالرَّوَايَةُ الْمَثْبُوتَةُ مُطَابَقَةٌ لِمَا فِي «النِّكَتِ وَالْعَيُونِ» لِلْمَوَارِدِيِّ (١/ ١١٤).

(٣) فِي هَامِش (أ): «فِي نَسْخَةِ: الْفُسَادُ»، وَفِي (خ): «عَلَى الْفُسَادِ وَالْعِنَادِ».

فَعُلَّ الْجَاهِلُ بِالشَّرِّعِ أَوْ الْأَحْمَقُ الْخَالِي عَنِ الْعَقْلِ؛ فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا تَأْبَى عَنْهُ شَكِيمَتُهُ^(١).

والمرادُ بها: حَثُّ الواعظِ على تَرْكِيةِ النَّفْسِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا بِالتَّكْمِيلِ لِتَقْوَمَ فَيُقِيمَ^(٢)، لَا مَنَعُ الْفَاسِقِ عَنِ الْوَعظِ؛ فَإِنَّ الْإِخْلَالَ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا لَا يُوَجِبُ الْإِخْلَالَ بِالْآخَرِ.

قوله: «واللبس: الخلط، وقد يلزمه جعل الشيء مُشْتَبِهًا بغيره..» إلى آخره:
عبارة «الكشاف»: الباءُ التي في ﴿يَبْطُلُ﴾ إِنْ كَانَتْ صِلَةً مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ:
لَبَسْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَخَلَطْتُهُ بِهِ، كَانَ الْمَعْنَى: وَلَا تَكْتُبُوا فِي التَّوْرَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا
فِيخْتَلِطَ الْحَقُّ الْمَنْزُولُ بِالْبَاطِلِ الَّذِي كَتَبْتُمْ حَتَّى لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ حَقِّهَا وَبَاطِلِكُمْ.
وَإِنْ كَانَتْ بَاءُ الْاسْتِعَانَةِ كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ) كَانَ الْمَعْنَى: وَلَا
تَجْعَلُوا الْحَقَّ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا بِبَاطِلِكُمْ الَّذِي تَكْتُبُونَهُ^(٣).
قَالَ الطَّبْصِيُّ: وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْخَلْطَ يَسْتَدْعِي مَخْلُوطًا وَمَخْلُوطًا بِهِ. قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ: خَلَطْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ فَاخْتَلَطَا^(٤)، فَإِذَا جُعِلَتْ صِلَةٌ كَانَ ﴿يَبْطُلُ﴾

(١) قوله: «فإن الجامع بينهما» أي: بين العلم والعقل «تأبى عنه» أي: عن كونه واعظاً غير متعظ «شكيمته» أي: نفسه بحيث لا تنقاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٠٦/١).

(٢) قوله: «لتقوم» أي: نفسه، «فيقيم» أي: الواعظ «غيره». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٠٦/١).
قلت: كلمة: «غيره» كذا جاءت عند الأنصاري من متن البيضاوي، ومثله في «حاشية الشهاب»
(٢/١٥٤)، و«حاشية شيخ زاده» (٣٠/٢)، و«حاشية القنوي» (٣/٢٥٦). ولم ترد في شيء من
نسخنا المعتمدة.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٤٠-٢٤١).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خلط).

مَفْعُولًا مِثْلَ الْأَوَّلِ،، فَخَلَطَهُمْ: أَنْ يَكْتُبُوا شَيْئًا آخَرَ مِثْلَ الْمَنْزِلِ، فَإِذَا كَتَبُوهُ اخْتَلَطَ مَعَ الْحَقِّ، فَالْمَنْهِيُّ الْكُتْبَةُ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِلَاخْتِلَافِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: ﴿وَلَا تَلْسِنُوا﴾ فَيَخْتَلِطَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ، وَإِذَا جُعِلَتْ لِلْإِسْتِعَانَةِ كَانَ الْمَنْهِيُّ جَعْلٌ مَكْتُوبِهِمْ سَبَبًا لِلِاسْتِغْنَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَلَا تَجْعَلُوا الْحَقَّ مُشْتَبَهًا بِبَاطِلِكُمْ)؛ أَي: بِسَبَبِ بَاطِلِكُمْ، وَقَالَ: (الَّذِي تَكْتُبُونَهُ)؛ أَي: الَّذِي أَنْتُمْ مُشْتَغِلُونَ بِهِ وَهُوَ دَابُّكُمْ وَعَادَتُكُمْ، فَقَوْلُهُ: (مُتْلِسًا) ثَانِي مَفْعُولِي (جَعَلَ) ^(١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ لِلْإِلْصَاقِ؛ كَقَوْلِكَ: خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ، فَكَأَنَّهُمْ نُهِوا عَنْ أَنْ يَخْلِطُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْإِسْتِعَانَةِ...، وَسَاقَ عِبَارَتَهُ ^(٢) ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا فِيهِ بَعْدُ عَنْ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَصَرَّفَ عَنِ الظَّاهِرِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ^(٣).

وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قَدْ يَرَجَّحُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ أَظْهَرُ وَأَكْثَرُ.

فَائِدَةٌ: فِي الْحَاشِيَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا: عَلَى كَلَامِ «الْكَشَافِ» مَوْأَخَذَةً لَطِيفَةً، فَإِنَّهُ سَمَّى بَاءَ التَّعْدِيَةِ صَلَةً، وَالَّذِي يَسْتَعْمِلُهُ أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّ الصَّلَةَ بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ. قَوْلُهُ: «أَوْ نَصَبٌ بِإِضْمَارٍ (أَنْ) عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ؛ أَي: لَا تَجْمَعُوا الْبَسَّ الْحَقَّ وَكُتْمَانَهُ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا يُلْزَمُ جَوَازُ فَعْلِهِمُ الْبَسَّ بِدُونِ الْكِتْمَانِ وَعَكْسُهُ؛ كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٥٩/٢).

(٢) التي تقدمت قريباً.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤٨٨/١ - ٤٨٩).

قلت: لا نُسَلِّمُ جَوَازَ فِعْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَإِنَّ نَهْيَ الْجَمْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبَعْضِ وَلَا عَلَى عَدَمِهِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمَانِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَةِ فَمِنْ الطَّبِّ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَلَا شَتَادَ قَبِحِ كُلِّ مِنْهُمَا.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا فَائِدَةُ الْجَمْعِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فَائِدَتَهُ: الْمَبَالِغَةُ فِي النَّعْيِ عَلَيْهِمْ وَإِظْهَارِ قَبِيحِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ كَوْنِهِمْ جَامِعِينَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ إِنْ^(١) انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ مُسْتَقِلًّا فِي الْقُبْحِ.

وَعَلَى قِرَاءَةِ الْجَزْمِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ لَكِنْ تَفَوُّتُ فَائِدَةُ النَّعْيِ عَلَيْهِمْ^(٢)،
انتهى.

وَذَكَرَ الْقَطْبُ نَحْوَهُ.

قوله: «ويعضده أنه في مصحف ابن مسعود (وتكتمون) أي: وأنتم تكتمون»
بمعنى كاتمين، زاد المصنف على «الكشاف» قوله: «أي: وأنتم تكتمون»؛ لأنَّ
الْمُنَكِّتِينَ تَعَقَّبُوا عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: (وتكتمون) يعني: كاتمين^(٣).

قال أبو حيان: هذا تقديرٌ معنًى لا تقديرٌ إعرابٍ؛ لأنَّ الْجُمْلَةَ الْمُثَبَّتَةَ الْمَصْدَرَةَ
بِمُضَارِعٍ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ، وَالتَّقديرُ الإعرابيُّ هُوَ أَنْ يَضْمَرَ قَبْلَ
الْمُضَارِعِ مُبْتَدَأٌ تَقْدِيرُهُ: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ الْحَقَّ.

قال: ولا يظْهَرُ تَخْرِيجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْحَالِ؛ لأنَّ الْحَالَ قَيْدٌ فِي الْجُمْلَةِ
السَّابِقَةِ، وَهُمْ نُهَوُا عَنْ لِبْسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ التَّقْيِيدَ

(١) فِي (س): «إِذَا».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٤١).

بالحالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ لَازِمَةً، وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ: لَا يَقَعُ لِبَسُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ إِلَّا وَيَكُونُ الْحَقُّ مَكْتُومًا.

قال: وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ نَعَى عَلَيْهِمْ كَتَمَهُمُ الْحَقَّ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُ حَقٌّ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ عَطِفَتْ عَلَى جُمْلَةِ النَّهْيِ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى ذَلِكَ - وَهُوَ سَبِيوِيَّةٌ وَجَمَاعَةٌ - وَلَا يَشْتَرِطُ التَّنَاسُبَ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ.

قال: وَكِلَا التَّخْرِيجَيْنِ تَخْرِيجُ شُدُوذٍ^(١).

قَوْلُهُ: «يَعْنِي صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يُؤَيِّدُ أَنَّ اللَّامَ فِي ﴿الصَّلَاةِ﴾ وَ﴿الزَّكَاةِ﴾ وَ﴿الزَّكَاةِ﴾ لِلإِشَارَةِ إِلَى الْمَعْلُومِ الْمَعْيَّنِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلجِنْسِ وَالِدَالَةِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»:

هَذَا حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ^(٢).

قَوْلُهُ: «قَالَ الْأَضْبَطُ السَّعْدِيُّ»:

لَا تَذَلُّ الضَّعِيفَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

هُوَ الْأَضْبَطُ بْنُ قُرَيْعٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَقَبْلَهُ:

لِكُلِّ ضَيْقٍ مِنَ الْأُمُورِ سَاعَةٌ وَالْمُسَيِّ وَالصُّبْحُ لَا بَقَاءَ مَعَهُ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٤٨٩ - ٤٩٠).

(٢) رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وبعده:

وَصَلِّ وَصَالَ الْبَعِيدُ إِنْ وَصَلَ الـ حَبَلَ وَأَقْصَى الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَأَقْبَلَ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ مَنْ قَرَّرَ عَيْنًا بَعِيشَهُ نَفَعَهُ
قَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرُ أَكْلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالُ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ^(١)

«عَلَّكَ»: لغةٌ في لعلَّكَ، و«تركَع» من الرُّكُوع وهو الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة والسقوط من المنزلة.

قوله: «تقرير»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: [والتقرير]^(٢) عِنْدَهُمْ يُقَالُ لِلْحَمَلِ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالْإِلْجَاءِ إِلَيْهِ، وَلِلتَّحْقِيقِ وَالتَّثْبِيتِ، وَكِلَاهُمَا مُنَاسِبٌ هَاهُنَا.

قوله: «ويتناول كل خير»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: يَطْلُقُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُرَدِّ هُنَا إِنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِكُلِّ خَيْرٍ.

قوله: «وتتركونها من البر كالمنسيات»:

قَالَ الْقُطْبُ وَالطَّيْبِيُّ: أَشَارَ بِالْكَافِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿تَنْسَوْنَ﴾: تَتْرَكُونَ^(٣)، عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَنْسَى نَفْسَهُ، بَلْ يَحْرُمُهَا مِنَ الْخَيْرِ وَيَتْرَكُهَا كَمَا يُتْرَكُ الشَّيْءُ الْمَنْسِي؛ مَبَالِغَةً لِعَدَمِ الْمَبَالَاةِ وَالْغَفْلَةِ فِيمَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهُ^(٤).

(١) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٢٣)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٣٧١) مع اختلاف ببعض الألفاظ.

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفازاني» (١٧٢).

(٣) في (س): «تتركونها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيب (٢/ ٤٦٢).

قوله: «وعن ابن عباسٍ أنها نزلت في أحبار اليهود...» إلى آخره:

أخرجه الواحديُّ في «أسباب النزول» من طريق الكلبيِّ عن أبي صالح عن ابن عباسٍ^(١).

قوله: «وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ» تبكيَتْ كقوله: «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: كما وقع «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» حالاً من فاعلٍ «لا تَلِسُوا» على سبيل التَّبَكُّيِّ والزَّامِ الْخَصْمِ كذلك «وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ» حالٌ من فاعلٍ «أَتَاْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ» للتَّبَكُّيِّ^(٢).

قوله: «شَكِيمَتُهُ»:

في «الصَّحاح»: فلانٌ شَدِيدُ الشَّكِيمَةِ: إذا كان شَدِيدَ النَّفْسِ أَيْبًا، وفلانٌ ذو شَكِيمَةٍ: لا يَنْقَاضُ^(٣).

(٤٥) - «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ».

«وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ» متَّصِلٌ بما قبله، كأنهم لَمَّا أَمَرُوا بما شَقَّ عليهم لَمَّا فيه من الكُلْفَةِ وتركِ الرِّياسَةِ والإِعْراضِ عن المَالِ عُولَجُوا بذلك، والمعنى: استعينوا على حَوَائِجِكُمْ بانتظارِ النُّجْحِ والْفَرَجِ تَوَكُّلاً على الله، أو بالصَّوْمِ الذي هو صَبْرٌ عن^(٤) المَفْطَرَّاتِ لَمَّا فيه من كَسْرِ الشَّهْوَةِ وتَصْفِيَةِ النَّفْسِ والتَّوَسُّلِ بِالصَّلَاةِ

(١) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٤). والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٢/ ٤٦٣).

(٣) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: شكَم).

(٤) في (ت): «على»، وليست في (أ).

والالتجاء إليها؛ فإنها جامعةٌ لأنواع العباداتِ النَّفسانيَّةِ والبدنيَّةِ: من الطهارة، وسترِ العورة، وصرفِ المالِ فيهما^(١)، والتوجُّه إلى الكعبة، والعُكُوف للعبادة، وإظهارِ الخشوعِ بالجوارح، وإخلاصِ النيةِ بالقلب، ومجاهدةِ الشيطان، ومناجاةِ الحقِّ، وقراءةِ القرآن، والتكلُّمُ بالشَّهادتين، وكفُّ النفسِ عن الأَطْيَبِينَ^(٢)، حتى تُجابوا إلى تحصيلِ المآربِ وجَبْرِ المصائبِ.

رُوي: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ.

ويجوزُ أَنْ يَرَادَ بِهَا الدُّعَاءُ.

﴿وَأَيْنَهَا﴾؛ أَي: وَإِنِ اسْتَعَانَهُ بِهِمَا، أَوِ الصَّلَاةَ، وَتَخَصَّيْصُهَا بِرَدِّ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا لِعَظَمِ شَأْنِهَا وَاسْتِجْمَاعِهَا ضُرُوبًا مِنَ الصَّبْرِ، أَوْ جُمْلَةً مَا أُمِرُوا بِهَا وَنُهِوا عَنْهَا.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لِقِيلَةٌ شَاقَّةٌ، لِقَوْلِهِ: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾

[الشورى: ١٣].

﴿إِلَّا عَلَى الْخَشِيعِينَ﴾؛ أَي: الْمُخْبِتِينَ، وَالْخَشُوعُ: الْإِخْبَاتُ، وَمِنْهُ الْخُشْعَةُ، لِلرَّمْلَةِ الْمُتَطَامِنَةِ، وَالْخُضُوعُ: اللَّيْنُ وَالْإِنْقِيَادُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: الْخَشُوعُ بِالْجَوَارِحِ وَالْخُضُوعُ بِالْقَلْبِ.

(٤٦) - ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُ قُورَيْهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَٰهٌ رَّجُوعٌ﴾.

﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُ قُورَيْهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَٰهٌ رَّجُوعٌ﴾؛ أَي: يَتَوَقَّعُونَ لِقَاءَ اللَّهِ وَنَيْلَ مَا عِنْدَهُ،

(١) قوله: «فيهما»؛ أَي: فِي الطَّهَارَةِ وَسِتْرِ الْعُورَةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٠٦)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/٣٢). وزاد الثاني: فَإِنْ صَرَفَ الْمَالُ إِلَى مَا يَزِيلُ الْحَدَثَ وَالنَّجَاسَةَ عَنْ ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ وَإِلَى مَا يَسْتَرُ عُورَتَهُ عِبَادَةً مَالِيَةً.

(٢) كتب تحتها في (ت): «الأطيبان: الأكل والجماع».

أَوْ يَتَّقُونَ أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَيَجَازِيهِمْ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (يَعْلَمُونَ)^(١)، وَكَأَنَّ الظَّنَّ لَمَّا شَابَهُ الْعِلْمَ فِي الرَّجْحَانِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ لَتَضْمِينٍ مَعْنَى التَّوَقُّعِ، قَالَ أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ:

فَأَرْسَلْتُهُ مُسْتَيَقِنَ الظَّنِّ أَنَّهُ يُخَالِطُ مَا بَيْنَ الشَّرَاسِيفِ جَائِفٌ^(٢)
وَأِنَّمَا لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِمْ ثَقُلَهَا عَلَى غَيْرِهِمْ فَإِنَّ نَفُوسَهُمْ مُرْتَاضَةٌ بِأَمْثَالِهَا مَتَوَقِّعَةٌ فِي مِقَابِلَتِهَا مَا يُسْتَحَقَّرُ لِأَجَلِهِ مَشَاقُّهَا وَيُسْتَلَذُّ بِسَبَبِهِ مَتَاعُهَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَجُعِلَتْ قَرَّةٌ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا حَزَبُهُ أَمَرَ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ»:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَرِيرٍ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخِي حَظِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ^(٣).

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤٤)، و«البحر» (١/ ٥٠٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٧٢)، وفيه: (تحت) بدل (بين). وانظر: «متهى الطلب» (ص: ٦٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤)، وفيهما: «وأرسله مستيقن...».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦١٨ و ٦١٩)، من حديث عبد العزيز عن حذيفة رضي الله عنه، ولفظه عند أحمد وأبي داود وإحدى روايتي الطبري: كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى. وجاء في رواية أبي داود: عبد العزيز ابن أخي حذيفة. والرواية الأخرى للطبري موافقة للفظ البيضاوي، وكذا رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٨٩/ ٢) عن عبد العزيز أخى حذيفة عن النبي ﷺ لم يذكر فيه حذيفة.

وعبد العزيز أخو حذيفة رجح الحافظ في «الإصابة» (١٩٠/ ٥) أنه ابن أخيه كما وقع في رواية أبي داود وغيره، ونقل ذلك أيضاً عن أبي نعيم، قلنا: وعبد العزيز روى عنه اثنان من المجهولين، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف. ومع ذلك وثقه العجلي وابن حبان.

وروى أحمد (١٨٩٣٧) بإسناد صحيح من حديث صهيب الرومي فيما حكاه النبي ﷺ عن نبي من =

و(حزبه) بحاءٍ مُهملةٍ وزايٍ وباءٍ موحدةٍ: أهماهٌ ونزل به.

وضبطه الطيبيُّ بالنون، وحكى الموحدة عن ضبط «النهاية»^(١)، وعزا الحديث لرواية حذيفة^(٢)، وإنما هو من رواية أخيه^(٣)، وفزع إلى الصلاة؛ أي: لجأ إليها.

قوله: «قال أوس بن حجر:

فأرسلته مُستيقنَ الظنِّ أَنَّهُ مُخالِطٌ ما بينَ الشَّراسيفِ جائِفُ»

«حَجَرَ» بفتح الحاءِ المهملةِ والجيمِ كما ضبطه أصحابُ «المؤتلف والمختلف»^(٤)، وبيته هذا من قصيدة أولها:

تَنكَرَ بَعْدِي مِنْ أُمَمَةٍ صَائِفُ فِيرُكُ فَأَعْلَى تَوَلَّى فَالْمُخَالِفُ^(٥)

وقبل هذا البيت:

فَيَسَّرَ سَهْمًا رَأْسَهُ بِمَنَاقِبِ لُؤَامٍ ظُهَارٍ فَهُوَ أَعَجَفُ شَاسِفُ^(٦)

يصفُ رميةَ السَّهمِ إلى الحمارِ الوَحْشِيِّ.

= الأنبياء السابقين: فقام إلى الصلاة، وكانوا إذا فزعوا، فزعوا إلى الصلاة.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٧٧/١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٦٥/٢).

(٣) كذا قال، وانظر ما تقدم في تخريجه.

(٤) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٦٦١/٢).

(٥) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٦٣).

(٦) في هامش (ف): «اللام: هو ما كان من أسفل، والظهار: هو ما كان من فوق». ورواية «الديوان»:

ظُهارٍ لُؤَامٍ فَهُوَ أَعَجَفُ شَارِفُ

قال الأصمعيُّ: ظَنَّا ظَنَيْنَا؛ أَي: مُصِيبًا، والشَّرَاسِيفُ: أطرافُ الأضالعِ الرَّخَصَةِ مِنْ أطرافِ الصَّدْرِ المَشْرِفَةِ، وجائِفٌ بالجِيمِ: يَصِيبُ الجَوْفَ فَتَصِيرُ الرَّمِيَّةُ جَائِفَةً.

قوله: «قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَجُعِلَتْ قَرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(١)، وَيَأْتِي بِتَمَامِهِ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ. قَالَ الطَّبَّيُّ: وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ يَا بَلَاءُ أَرْخُنَا بِهَا»^(٢). قِيلَ: كَانَ اسْتِغَالُهُ بِالصَّلَاةِ رَاحَةً لَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يَعُدُّ غَيْرَهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الدُّنْيَوِيَّةِ تَعَبًا، وَكَانَ يَسْتَرِيحُ بِالصَّلَاةِ لِمَا فِيهَا مِنْ مُنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا أَقْرَبَ الرَّاحَةَ مِنْ قَرَّةِ الْعَيْنِ^(٣).

الرَّائِبُ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ لِلْعِبَادَاتِ وَزَائِدَةٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا بِبَذْلِ مَالٍ مَا جَارٍ مَجْرَى الزَّكَاةِ فِيمَا يَسْتُرُ بِهِ الْعَوْرَةَ وَيُطَهِّرُ بِهِ الْبَدْنَ، وَإِمْسَاكٌ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ يَجْرِي مَجْرَى الْاِعْتِكَافِ، وَتَوَجُّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ يَجْرِي مَجْرَى الْحَجِّ، وَذِكْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَجْرِي مَجْرَى الشَّهَادَتَيْنِ، وَمُجَاهَدَةٌ فِي مَدَافَعَةِ الشَّيْطَانِ جَارِيَّةُ مَجْرَى الْجِهَادِ، وَإِمْسَاكٌ عَنِ الْأَطْيَبِينَ جَارٍ مَجْرَى الصَّوْمِ، وَفِيهَا مَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْأُخْرَى مِنْ وُجُوبِ الْقِرَاءَةِ وَإِظْهَارِ الْخُشُوعِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٤).

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٩٣٩) وَ(٣٩٤٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٦٧٦)، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي

«فَتْحِ الْبَارِي» (٣٤٥/١١): أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٨٥) مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ خِزَاعَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ

الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَحْيَاءِ» (١١٨/١): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبَّيِّ (٤٦٨/٢).

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّائِبِ الْأَصْفَهَانِي» (١٧٨/١).

قَالَ الطَّبِيُّ: وفيها ما قَالَ ﷺ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» الذي هو أَصْلُ ذَلِكَ كُلُّهُ^(١).

(٤٧) - ﴿يَبْنَى إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

﴿يَبْنَى إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ كَرَّرَهُ للتأكيد وتذكير التَّفْضِيلِ الذي هو أَجَلُ النِّعَمِ خُصُوصًا، وربطه بالوعيد الشَّدِيدِ تخويفًا لِمَنْ غَفَلَ عنها وأَخْلَ بِحَقُوقِهَا. ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ عطفٌ على ﴿نِعْمَتِيَ﴾.

﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾؛ أي: عَالَمِي زَمَانِهِمْ، يريدُ بهم تفضيلَ آبائِهِم الذين كانوا في عصرِ مُوسَى عليه السلام وَبعْدَه - قَبْلَ أَنْ يَغَيَّرُوا - بما منحَهُم مِنَ العِلْمِ والإِيمَانِ والعَمَلِ، وَجَعَلَهُم أَنْبِيَاءَ ومُلُوكًا مُقْسِطِينَ، واستَدَلَّ به على تفضيلِ البَشَرِ على المَلَكِ، وهو ضَعِيفٌ^(٢).

(٤٨) - ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا﴾؛ أي: ما فيه من الحَسَابِ والعَذَابِ ﴿لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾: لَا تَقْضِي عنها شَيْئًا من الحقوقِ أو شَيْئًا من الجِزَاءِ، فيكونُ نَصْبُهُ على المَصْدَرِ. وقرئ: (لَا تُجْزَى)^(٣) مِنْ أَجْزَاءِ عَنْهُ: إِذَا أَغْنَى، وعلى هذا تَعَيَّنَ أَنْ يكونَ مُصَدَّرًا، وإِيرَادُهُ مُنْكَرًا مَعَ تَنْكِيرِ النَّفْسَيْنِ لِلتَّعْمِيمِ والإِقْنَاءِ الكُلِّيِّ.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٢/٤٦٨)، وتقدم تخريج الحديث قريباً.

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: الاستدلال «ضعيف»؛ لأن قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وإن كان عاماً في العالمين، لكنه مطلقٌ في التفضيل، والمطلق يكفي في صدقه صورة واحدة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٠٩).

(٣) نسبت لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢ - ١٣)، و«المحجر الوجيز» (١/١٣٩).

والجملةُ صفةٌ لـ ﴿يَوْمًا﴾، والعائدُ منها محذوفٌ تقديرُهُ: لا تَجْزِي فيه، وَمَنْ لَمْ يَجُوزْ حَذَفَ العائدُ المجرورِ قال: أُتْسِعَ فِيهِ فَحُذِفَ عَنْهُ الْجَارُ وَأُجْرِيَ مُجْرَى المفعولِ بِهِ، ثُمَّ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ:

أَوْ مَالٌ أَصَابُوا^(١)

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ أي: من النفسِ الثَّانِيَةِ الْعَاصِيَةِ، أَوْ مِنْ الْأَوَّلَى، وَكَأَنَّهُ أُريدَ بِالْآيَةِ نَفْيُ أَنْ يَدْفَعَ الْعَذَابَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُحْتَمَلٍ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَهْرًا أَوْ غَيْرَهُ، وَالْأَوَّلُ النَّصْرَةُ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجَانًا أَوْ غَيْرَهُ، وَالْأَوَّلُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَدَاءٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَجْزِيَ عَنْهُ، أَوْ بغيرِهِ وَهُوَ أَنْ يُعْطِيَ عَنْهُ عَدْلًا.

وَالشَّفَاعَةُ مِنَ الشَّفَعِ؛ كَأَنَّ الْمَشْفُوعَ لَهُ كَانَ فَرْدًا فَجَعَلَهُ الشَّفِيعُ شَفْعًا بضمِّ نَفْسِهِ إِلَيْهِ.

وَالْعَدْلُ: الْفِدْيَةُ، وَقِيلَ: الْبَدْلُ، وَأَصْلُهُ: التَّسْوِيَةُ؛ سُمِّيَ بِهِ الْفِدْيَةُ لِأَنَّهَا سُوِّيَتْ بِالْمَفْدِيِّ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ بِالتَّاءِ^(٢).

﴿وَلَا هُمْ يُبْصَرُونَ﴾: يُمْنَعُونَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَالضَّمِيرُ لِمَا ذَكَتْ عَلَيْهِ النَّفْسُ الثَّانِيَةُ الْمُنْكَرَةُ الْوَاقِعَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنَ النَّفْسِ الْكَثِيرَةِ، وَتَذْكِيرُهُ بِمَعْنَى الْعِبَادِ وَالْأَنْسَاءِ، وَالتَّصَرُّهُ أَحْصَى مِنَ الْمَعُونَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِدَفْعِ الضَّرِّ^(٣).

(١) قطعة من بيت للحارث بن كلدة كما في «الكتاب» (١/ ٨٨)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٦٦)، وزاد

البصري: ويروى لغيلان بن سلمة الثقفي. وفي (خ): «أم مال أصابوا»، وفي هامش (أ) ومتن (خ): «وأوله: فما أدري أغيرهم تئاء وطول العهد»، وهو كذلك في المصادر.

(٢) وقرأ باقي السبعة بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٤)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٣) في (أ): «الضير».

وقد تمسكت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر.
وأجيب: بأنها مخصوصة بالكفار؛ للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة،
ويؤيده: أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردًا لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم.

قوله: «أي: عالمي زمانهم»:

أخرجه ابن جرير عن مجاهد وأبي العالية وقتادة^(١).

قال الشيخ سعد الدين: يعني: ليس المراد بالعالمين جميع ما سوى الله
ليلزم تفضيلهم على الملائكة، ولا جميع الناس ليلزم تفضيلهم على نبينا وأمتيه،
ففسر بعالمي زمانهم، ووجه: أن العالم اسم لكل موجود سواء، فيحمل على
الموجودين بالفعل، فلا يتناول من مضى أو من يوجد بعدهم، على أنه لو سئل
العموم في «العالمين» فلا دلالة على التفضيل من كل جهة عمومًا ولا من جهة
القرب والمكانة عند الله خصوصًا.

وفي الحاشية المشار إليها: التفضيل في شيء لا يلزم منه التفضيل مطلقًا،
وذلك لأن شخصًا لو فاق في نظم الشعر، وفاق آخر في علم القرآن والفقه، لم يلزم
من تكريم الأول أنه يطلق عليه أنه أفضل من الفقيه المفسر، ومعنى تفضيلهم على
جميع العوالم: أن الله تعالى بعث منهم رسلًا كثيرًا لم يعثهم من أمة غيرهم، ففضلوا
بهذا النوع من التفضيل على سائر الأمم.

قوله: «لا تقضي عنها شيئًا من الحقوق»: زاد في «الكشاف»: «فشيئًا»
مفعول به^(٢).

(١) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١/٦٢٩).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٤٦).

قوله: «وعلى هذا تعين أن يكون مصدرًا بخلاف أجرأ عنه»: بالهمزة بمعنى: أغنى عنه، فإنه لازم، فلا يكون ﴿شَيْئًا﴾ إلا مصدرًا.

قوله: «وإيراده منكراً مع تنكير النفس للتعميم والإقناط الكلّي»: تبع في ذلك صاحب «الكشاف»^(١).

وفي الحاشية المشار إليها: إن هذا على مذهب المعتزلة، فإنهم ينكرون الشفاعة للعصاة ويحتجون بهذه الآية، وأهل السنة يقدرون: لا تجزي نفس عن نفس كافرة شيئاً؛ لما ثبت من الآيات والأخبار الصحيحة.

قوله: «والجملة صفة لـ ﴿يَوْمًا﴾ والعائد فيها محذوف..» إلى آخره:

قال أبو حيّان: هذه الجملة صفة لليوم والرابط محذوف، فيجوز أن يكون التقدير: لا تجزي فيه، فحذف حرف الجرّ والضمير دفعة واحدة، ويجوز أن يكون التقدير: لا تجزيه، فيكون قد حذف حرف الجرّ فاتصل الضمير بالفعل ثم حذف الضمير، فيكون الحذف بتدريج أو عداه إلى الضمير الأول اتساعاً.

قال: وما ذهبوا إليه من تعين الرابط أنه ﴿فيه﴾ أو الضمير هو الظاهر، وقد يجوز على رأي الكوفيّين أن لا يكون ثم رابط ولا تكون الجملة صفة، بل مضافاً إليها (يوم) محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: (واتقوا يوماً لا تجزي) فحذف (يوم) لدلالة ﴿يَوْمًا﴾ عليه، فلا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً وهو بدل كل من كل.

ولم يجز البصريّون ما أجازته الكوفيّون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في: (يعجبني القيام زيد).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٢٤٧).

ولا يبعد ترجيحُ حذفِ (يومَ) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي^(١).

قوله: «كما حُذِفَ في قوله: أو مَالٌ أَصَابُوا»:

قال القالي في «أماليه»: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دُرَيْدٍ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمِّهِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: خَرَجَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى الشَّامِ فَكَتَبَ إِلَى بَنِي عَمِّهِ كُتْبًا فَلَمْ يُجِيبُوهُ عَنْهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ:

أَلَا أَبْلُغُ مُعَاتَتِي وَقَوْلِي	بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ
وَسَلَّ هَلْ كَانَ لِي ذَنْبٌ إِلَيْهِمْ	هَمُّ مِنْهُ - فَأَعْتَبَهُمْ - غِضَابُ
كُتِبَتْ إِلَيْهِمْ كُتْبًا مِرَارًا	فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَهُمْ جَوَابُ
فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٌ	وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا
فَمَنْ يَكُ لَا يَدُومُ لَهُ وَفَاءٌ	وَفِيهِ حِينَ يَغْتَرِبُ انْقِلَابُ
فَعَهْدِي دَائِمٌ لَهُمْ وَوُدِّي	عَلَى حَالٍ إِذَا شَهِدُوا وَغَابُوا ^(٢)

وقال ابنُ الشَّجَرِي في «أماليه»: قَائِلُهَا الْحَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ^(٣) يَعَاتِبُ بَنِي عَمِّهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؛ لِأَنَّ الْغِنَى فِي أَكْثَرِ النَّاسِ يَغَيِّرُ الْإِخْوَانَ عَلَى إِخْوَانِهِمْ، وَهِيَ مِنَ الْطَفِّ عِتَابٌ وَأَحْسَنُهُ^(٤).

(١) في (ز) و(س) و(ف): «الكشاف»، والتصويب من «البحر المحيط» (٢/ ١٢ - ١٤).

(٢) انظر: «الأمالِي» للقالي (٢/ ١١٩).

(٣) في هامش (ف): هو طبيب العرب.

(٤) انظر: «أمالِي ابنِ الشَّجَرِي» (١/ ١٠).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو الْهَوَلِ فِي صَدِيقٍ لَهُ أَيْسَرَ فَلَمْ يَجِدْهُ
كَمَا يَجِبُ:

لِئِنْ كَانَتْ الدُّنْيَا أُنَالَتْكَ ثَرَوَةً فَأَصْبَحْتَ فِيهَا بَعْدَ عُسْرِ أَخَا يُسْرِ
لَقَدْ كَشَفَ الْإِثْرَاءُ مِنْكَ خَلَاتِقًا مِنْ اللُّؤْمِ كَانَتْ تَحْتَ ثَوْبٍ مِنَ الْفَقْرِ^(١)

قوله: «أي: مِنَ النَّفْسِ الثَّانِيَةِ الْعَاصِيَةِ أَوْ مِنَ الْأُولَى»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى النَّفْسِ الثَّانِيَةِ
الْعَاصِيَةِ لِيَلْتَمِمْ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا لِلنَّفْسِ الْعَاصِيَةِ، وَكَذَا فِي
﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ وَلِيُوَافِقَ مَا ذُكِرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا
شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وَلَآئِهٖ حَيْثُ أُرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى أُضِيفَتِ الشَّفَاعَةُ إِلَى الشَّافِعِ مِثْلُ:
﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وَمَا يَقَالُ فِي تَرْجِيحِ الْوَجْهِ الثَّانِي: أَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ أَنْ يَدْفَعَ الْعَذَابَ أَحَدٌ عَنْ
أَحَدٍ، فَنَفَى جَمِيعَ مَا يُتَصَوَّرُ فِي ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ، أَعْنِي: الْإِعْطَاءَ لِنَفْسِ الْحَقِّ وَهُوَ
الْجَزَاءُ، أَوْ بَدْلُهُ وَهُوَ الْفِدْيَةُ، أَوْ تَرَكَ الْإِعْطَاءَ مَعَ اللَّطْفِ وَهُوَ الشَّفَاعَةُ، أَوْ الْقَهْرُ وَهُوَ
النُّصْرَةُ، غَايَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يُرَاعَ فِي الذِّكْرِ التَّرْتِيبُ، وَغُيِّرَ فِي طَرِيقِ النُّصْرَةِ الْأُسْلُوبُ حَيْثُ
لَمْ يُقَلْ: وَلَا هِيَ - أي: النَّفْسُ الْجَازِيَةُ - تَنْصُرُهَا؛ أي: الْمَجْزِيَّةُ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذَا
الطَّرِيقَ مُسْتَحِيلٌ بَحِثٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسَنَدَ إِلَى أَحَدٍ، وَأَنَّهُ لَا خِلَاصَ لَهُمْ بِهَذَا الطَّرِيقِ
أَلْبَتَّةَ وَلَا مُحَالَةً لِمَا فِي تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ تَقْوِي الْحَكْمِ = مَرْدُودٌ^(٢) بِأَنَّ الْمَقْصُودَ
بَسَوْقِ الْآيَةِ نَفْيِ انْدِفَاعِ الْعَذَابِ وَعَدَمِ الْخِلَاصِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لَوْجُوبِ الْإِتْقَانِ،

(١) انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٧).

(٢) قوله: «مردود» خبر قوله: «وما يقال...».

وَأَمَّا نَفْيُ الدَّافِعِ بِالْعَرَضِ، مَعَ أَنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ فِي «وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذْلٌ» إِلَى النَّفْسِ الثَّانِيَةِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ، وَإِنَّ حَمَلَ «وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ» عَلَى مَا ذُكِرَ تَكَلَّفُ.

وقال أبو حيان: الضَّمِيرُ فِي «مِنْهَا» عَائِدٌ عَلَى «نَفْسٍ» الْمَتَأَخِّرَةِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى «نَفْسٍ» الْأُولَى، وَقَدْ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُحَدَّثُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ: «لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ» وَالنَّفْسُ الثَّانِيَةُ مَذْكُورَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْفَضْلَةِ لَا الْعَمْدَةِ^(١).

قوله: «وَكأنَّهُ أُرِيدَ بِالآيَةِ نَفْسِي أَنْ يَدْفَعَ الْعَذَابَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُحْتَمَلٍ..» إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: هَذَا عَلَى التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ، وَأَمَّا الْبَيَانِيُّ فَإِنَّ الْآيَةَ مِنْ أَسْلُوبِ التَّرْقِي، وَلِذَلِكَ اخْتَارَ فِي تَفْسِيرِ «تَجْزَى»: تَقْضِي، عَلَى^(٢): تُغْنِي، كَأَنَّهُ قِيلَ: النَّفْسُ الْأُولَى غَيْرُ قَادِرَةٍ عَلَى اسْتِخْلَاصِ صَاحِبَتِهَا مِنْ قَضَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَدَارُكِ التَّبَعَاتِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَعْلَةٌ عَنْهَا بِشَأْنِهَا، ثُمَّ إِنْ قَدَّرْتَ عَلَى سَعْيٍ مَا مِثْلَ الشَّفَاعَةِ فَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا، وَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا بَأَن تَضُمَّ مَعَهَا النَّدَاءُ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا، وَإِنْ حَاوَلْتَ الْخِلَاصَ بِالْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ - وَأَنْى لَهَا ذَلِكَ - فَلَا تَتِمَّكُنْ مِنْهُ، فَالتَّرْقِي مِنْ السَّعْيِ إِلَى السَّعْيِ^(٣).

قوله: «وَالضَّمِيرُ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّفْسُ الثَّانِيَةُ الْمُنْكَرَةُ الْوَاقِعَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنَ النَّفْسِ الْكَثِيرَةِ، وَتَذَكِيرُهُ بِمَعْنَى الْعِبَادِ وَالْأَنَاسِيِّ»:

قَالَ الْحَلَبِيُّ: يَعْنِي: أَنَّهُ قَصْدَ بَهَا الْمَذْكُورَ، وَلَكِنْ قَدْ نَصَّ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّ مِثْلَ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٥/٢ - ١٦).

(٢) فِي (ز) وَ(س) زِيَادَةٌ: «لِغَةِ».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٤٧٧/٢).

هذا ضرورة، فالأولى أن يعودَ على الكُفَّارِ الذين اقتَضَتْهُمُ الآيةُ كما قاله ابنُ عَظِيَّة^(١).
وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: أشارَ إلى أَنَّهُ ليسَ الضَّمِيرُ عائِداً إلى النَّفْسِ المنكَرَةِ
من حيثُ كونُها - لعمومِها بالنَّفْيِ - في مَعْنَى الكثرةِ على ما يَقعُ في بعضِ العِباراتِ،
بل إلى ما تَدُلُّ هي عليه مِنَ النَّفوسِ الكَثيرةِ، حتى إنَّ هذا يَكونُ من قَبيلِ ما تقدَّمَ
ذكرُهُ مَعْنَى بدلالةِ لفظِ آخرَ، [بخلاف] ^(٢) مثل: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ [الحاقة:
٤٧] فإنَّ الضَّمِيرَ عائِداً إلى لفظِ ﴿أَحَدٍ﴾ لأنَّه في مَعْنَى الجماعةِ، ثم استشعرَ أَنَّهُ لَمَّا
عادَ الضَّمِيرُ إلى النَّفوسِ كانَ المناسبُ (هَنَ) بالتَّأنيثِ لا (هُم) بالتذكيرِ، فأجابَ بأنَّه
لتأويلِ النَّفوسِ بالعبادِ أو الأناسيِّ؛ كما تقول: (ثلاثةُ أنفُسٍ) بالتَّاءِ، مع تأنيثِ النَّفْسِ
لتأويلِ النَّفوسِ بالأشخاصِ أو الرِّجالِ.

وقال الطَّبِييُّ: حقُّ الظَّاهِرِ أن يُقالَ: ولا هي تُنصَرُ، فحولَفَ بأن جُمِعَ الضَّمِيرُ
والمرجوعُ إليه مُفردٌ، وذكرُهُ وهو مؤنَّثٌ، فالجمعُ باعتبارِ أنَّ النَّفْسَ المنكَرَةَ في سياقِ
النَّفْيِ دلَّتْ على أنَّ هناكَ نفوساً كثيرةً، وكلُّ واحدةٍ منها لا تجزي عن الأخرى شيئاً،
والتذكيرُ لتأويلِ أنَّ تلكَ الأنفُسَ عبيدٌ مقهورونٌ مُذلَّلونٌ تحتَ سلطانِ اللهِ ومُلكِهِ^(٣).
وفي الحاشيةِ المُشارِ إِلَيْهَا: لو قيلَ: (إنَّ النَّفْسَ المذكورةَ في الآيةِ لَمَّا كانَ
المرادُ عمومُها دخلَ فيها الذَّكُورُ والإناثُ فغلَّبَ المذكرُ) كانَ حسناً.

وقال أبو حيانَ: منهم مَن جعلَ الضَّمِيرَ في ﴿وَلَا هُمْ﴾ عائِداً على النَّفْسِينِ
معاً لأنَّ التَّثْنِيَّةَ جمعٌ^(٤).

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٣٤٠). وانظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١٣٩).

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفزازاني» (و١٧٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٧٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٨).

(٤٩) - ﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدْتَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تفصيل لما أجملته في قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، وعطف على ﴿نِعْمَتِي﴾ عطف جبرئيل وميكائيل على الملائكة. وقرئ: (أُنَجَّيْتُكُمْ) ^(١).

وأصل (آل): أهل؛ لأن تصغيره أهيل، وخُصَّ بالإضافة إلى أولي الخطر كالأنبياء والملوك.

(فرعون): لَقَّبَ لِمَنْ ^(٢) مَلَكَ الْعِمَالَةَ؛ كِكِسْرَى وَقِصْرَ لِمَلِكِي الْفَرَسِ وَالرُّومِ، وَلَعْتَوْهُمْ اشْتَقَّ ^(٣) مِنْهُ: تَفَرَّعَ الرَّجُلُ: إِذَا عَتَا، وَكَانَ فِرْعَوْنُ مُوسَى مُضْعَبُ بْنُ رِيَّانٍ - وَقِيلَ: ابْنُهُ وَلِيدٌ - مِنْ بَقَايَا عَادَ، وَفِرْعَوْنُ يُوسُفَ رِيَّانٌ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ مِثَّةِ سَنَةٍ.

﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يَبْغُونَكُمْ، مِنْ سَامَهُ خَسَفًا: إِذَا أَوْلَاهُ ظِلْمًا، وَأَصْلُ السَّوْمِ: الذَّهَابُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ.

﴿سُوءَ الْعَذَابِ﴾: أَفْظَعُهُ، فَإِنَّهُ قَبِيحٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِهِ، وَالسُّوءُ: مَصْدَرُ سَاءَ يَسُوءُ، وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، وَالْجَمْلَةُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿بَجَّيْنَاكُمْ﴾ أَوْ مِنْ ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ فِيهَا ضَمِيرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) لم أجدها، والذي وقفت عليه: (أنجيناكم) و(نجيتكم). انظر: «الكشاف» (١/٢٥٢).

(٢) في (خ): «لكل من».

(٣) قوله: «ولعوتهم»؛ أي: العمالقة «اشتق منه»؛ أي: من فرعون ملكهم. انظر: «حاشية الأنصاري»

(١/٣١٣). ووقع في (خ): «لعتوه واشتق».

﴿يَذَّبَحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ﴾ بَيَانُ ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾، ولذلك لم يعطف.

وقرئ: (يَذَّبَحُونَ) بالتخفيف^(١).

وإنما فعلوا بهم ذلك لَأَنَّ فِرْعَوْنَ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَوْ قَالَ لَهُ الْكَهَنَةُ: سَيُولَدُ مِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ بِمُلْكِهِ، فلم يردَّ اجتهدُهم مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا.

﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ﴾: مُحَنَةٌ إِنْ أَشِيرَ بِـ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إِلَى صَنِيعِهِمْ، وَنِعْمَةٌ إِنْ أَشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنجَاءِ.

وَأَصْلُهُ: الْاِخْتِبَارُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ اخْتِبَارُ اللَّهِ عِبَادَهُ تَارَةً بِالْمَحَنَةِ وَتَارَةً بِالْمِنْحَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهِمَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِـ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيَرَادُ بِهِ الْاِمْتِحَانُ الشَّائِعُ بَيْنَهُمَا.
﴿مَنْ رَزَقْنَاهُمْ﴾ بِتَسْلِيطِهِمْ عَلَيْكُمْ، أَوْ بَبْعِثِ مُوسَى وَتَوْفِيقِهِ لِتَخْلِيصِكُمْ^(٢)، أَوْ بِهِمَا.

﴿عَظِيمٌ﴾ صِفَةُ ﴿بَلَاءٍ﴾، وَفِي الْآيَةِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يُصِيبُ الْعَبْدَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ اخْتِبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى مَسَارِّهِ وَيَصْبِرَ عَلَى مَضَارِّهِ لِيَكُونَ مِنْ خَيْرِ الْمُخْتَبَرِينَ.

قوله: «وَأَصْلُ (آل): أَهْل؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَهُ: أَهَيْلٌ»: ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ (أَوَّلٌ) مِنْ آلٍ يُوَوَّلُ: رَجَعَ، قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَنَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: أُوَيْلٌ.

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١ / ٨١).

(٢) في (خ) زيادة: «منه».

وبهذا القول جزم الجوهري^(١)، وصححه الواحدي، واختاره ابن الباذش، وردَّ الأوَّل باختلاف (أهل) و(آل) معنًى، فإنَّ الأهل القرابة والآل مَنْ يُوَلُّ إِيْلَكَ فِي قَرَابَةٍ أَوْ رَأْيٍ أَوْ مَذْهَبٍ، وبأنَّ الألفَ لم تثبتْ بدلاً من الهاءِ في غيرِ هذا الموضعِ.

قوله: «وفرعونُ لقبٌ لِمَنْ ملكَ العَمَالِقةَ كِكِسرى وقِصَرَ لِمَلِكِي الفُرسِ والرُّومِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّين: يشبهُ أن يكونَ مثلُ فرعونَ وقِصَرَ وكِسرى مِنْ عِلْمِ الجنسِ، ولذا مُنِعَ الصِّرفُ، ولكنَّ جمعهُ باعتبارِ الأفرادِ - مثل: الفَرائِعةَ والقِياصرةَ والأَكاسِرةَ - يدلُّ على أنَّه عِلْمٌ شَخْصٍ يُسَمَّى به كُلُّ مَنْ يملكُ ذلكَ وضعاً ابتدائياً.

قال: والعَمَالِقةُ أولادُ عَمِليقَ بنِ لاوذَ بنِ إِرمَ بنِ سامَ بنِ نوحَ.

قوله: «ولَعُتُوهُمْ اشتقَّ مِنْهُمْ: تفرَّعَ الرَّجُلُ»:

في الحاشية: يشيرُ به إلى أنَّ الاشتقاقَ أصلُهُ أن يكونَ مِنَ المِصادرِ لا مِنَ الأَسْماءِ، وقُلَّ مِنَ الأَسْماءِ كهذا^(٢).

قوله: «وكان فرعونُ موسى مُصْعَبُ بنِ رِيَّانَ، وقيل: ابنُهُ وليدٌ»: والأشهرُ في اسمه: الثَّاني؛ قاله ابنُ إِسحاقَ وأكثرُ المفسِّرين^(٣).

قوله: «يَسْؤُمُونَكُمْ»: يَبْغُونَكُمْ:

قيل: المعروفُ تَفْسِيرُ «يَسْؤُمُونَكُمْ» بـ(يُولُونَكُمْ)^(٤) وَيُذِيقُونَكُمْ، مع أنَّ «يَبْغُونَكُمْ» مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، فلا يصحُّ أن يفسَّرَ به ما عُدِّي إلى مَفْعُولَيْنِ.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: أول).

(٢) في (س): «هكذا».

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/٦٤٢).

(٤) في (ز) و(س): «يلونكم»، والمثبت من (ف)، وقد جمعهما أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/٣٣٥)

فقال: «يَسْؤُمُونَكُمْ»؛ أي: يولونكم ويبلونكم.

لكن قَالَ الرَّاعِبُ: السَّوْمُ: الذَّهَابُ فِي ابْتِغَاءِ الشَّيْءِ، فَهُوَ لَفْظٌ لِمَعْنَى مَرَكَّبٍ مِنَ الذَّهَابِ وَالْابْتِغَاءِ، فَأَجْرِي مُجْرَى الذَّهَابِ فِي قَوْلِهِمْ: (سَامَتِ الْإِبِلُ)، وَمُجْرَى الْابْتِغَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: (سُمْتُهَ الْحَخْسَفَ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوَاءَ الْعَذَابِ﴾^(١).

قوله: «وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ»؛ أي: الثاني.

قوله: «بَيَانُ لـ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾»: تَبَعَ عِبَارَةَ «الْكَشَافِ»^(٢).

وعِبَارَةُ أَبِي حِيَانَ: بَدَلُ مِنْ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ بَدَلَ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٣) يَضَعُفُ لَهُ الْعَذَابُ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]^(٤).

وهي أَصَوْبٌ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَلَا فِي الْجُمَلِ.

قال ابن هشام في «المغني»: مِمَّا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ: أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا تَابِعًا لْجُمْلَةٍ، وَلَا فِعْلًا وَلَا تَابِعًا لِفِعْلٍ، بِخِلَافِ الْبَدَلِ^(٥).

والمفهومُ من كلام الشيخ سعد الدين: أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ هُنَا بِالْبَيَانِ عَطْفَ الْبَيَانِ، بَلِ الْبَيَانُ الْمَعْنَوِيُّ؛ أَيِ التَّفْسِيرِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: (و﴿يُذَبِّحُونَ﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾)^(٥) وهو حَالٌ أَوْ اسْتِثْنَاءٌ، وَقَدْ حَكَى الْقَوْلَيْنِ مَعَ الْبَدَلِ أَبُو حِيَانَ^(٦).

وفي الحاشية: جَعَلَ الْمُصَنِّفُ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ بَيَانًا وَتَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ وَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: فَمَا الَّذِي سَأَلُوهُمْ إِيَّاهُ؟ فَقَالَ: يُذَبِّحُونَ وَيَسْتَحْيُونَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يُعَارِضُهُ

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٨٤)، و«المفردات في غريب القرآن» (مادة: سوم).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٩٤ - ٥٩٥).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٠).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

ما في سورة إبراهيم وهي قوله: ﴿سَوْمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُدْخِلُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]، والظاهر من حرف العطف المغايرة والواقعة واحدة، ويبعد أن يدخل على المضارع إذا كان حالاً مثبتاً.

وقال أبو حيان: قال الفراء: الموضع الذي حُدِّثَ فيه الواو تفسيراً لصفات العذاب، والموضع الذي فيه الواو يبين أنه قد مسَّهم من العذاب غير الذبح^(١).

قوله: «لأن فرعون رأى في المنام»:

أخرج ابن جرير عن السدي: أن فرعون رأى في منامه أن نارا أقبلت من بيت المقدس حتى اشمكت على بيوت مصر، فأحرقت القبط وترك بني إسرائيل، وأخربت بيوت مصر، فدعا السحرة والكهنة فسألهم عن رؤياه، فقالوا: يخرج من هذا البلد الذي جاء بنو إسرائيل منه رجل يكون على وجهه هلاك مصر^(٢).

(٥٠) - ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَمْلَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ﴾: فلَقْنَاهُ وفَصَلْنَاهُ بين بعضه وبعض حتى حصلت فيه مسالك بسلوككم فيه، أو بسبب إنجائكم، أو مُلتبساً بكم كقوله:

تَدُوسُ بَنَا الْجَمَاجِمِ وَالتَّرِيَا

وَقُرِّي: (فَرَقْنَا) على بناء التَّكْثِيرِ^(٣)؛ لَأَنَّ الْمَسَالِكَ كَانَتْ اثْنِي عَشَرَ بَعْدَ الْأَسْبَاطِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٤٨).

(٣) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٣).

﴿فَأَنجَيْنَاكَ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ أرادَ به فرعونَ وقومَه، واقتصرَ على ذكرِهِم للعلمِ بأنَّه كانَ أُولَى بِهِ، وقيلَ: شخصَه؛ كما رُويَ أَنَّ الحسنَ كانَ يقولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ على آلِ مُحَمَّدٍ^(١)؛ أي: شخصَه، واستغنى بذكرِه عن ذكرِ أتباعِه.

﴿وَأَنتُمْ نَظَرُوهْنَ﴾ ذلك، أو غرقَهُم وإطباقَ البحرِ عليهم، أو انفلاقَ البحرِ عن طُرُقِ يَابِسَةٍ مُدَلَّلَةٍ، أو جُثَّتِهِم التي قذفَها البحرُ إلى السَّاحِلِ، أو يَنْظُرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا. رُويَ أَنه تعالى أمرَ موسى عليه السَّلامُ أن يَسِرِّيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فخرجَ بهم فصبَّحَهُم فرعونُ وجنودُه فصادَفوهُم على شاطئِ البحرِ، فأوحى اللهُ إليهِ أن اضربْ بعصاكَ البحرَ، فضربهُ فظهرَ فيه اثنا عشرَ طريقًا يابَسًا فسلَّكُوها، فقالوا: يا موسى! نخافُ أن يغرقَ بَعْضُنا ولا نعلمَ، ففتحَ اللهُ تعالى فيها كُورًا فقرأوا وتسامَعُوا حتى عَبَروا البحرَ، ثُمَّ لَمَّا وَصَلَ إِلَيهِ فرعونُ ورآهُ مُنْفَلِقًا اقْتَحَمَ فِيهِ هو وجنودُه فالتَطَمَ عليهم وأغرقَهُم أَجْمَعِينَ.

واعلمَ أن هذه الواقعةَ مِنْ أعظَمِ ما أنعمَ اللهُ بِهِ على بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمِنْ الآياتِ المَلجئةِ إلى العلمِ بوجودِ الصَّانِعِ الحَكِيمِ وتصديقِ موسى عليه السَّلامِ، ثم إنَّهُم اتَّخَذُوا العِجْلَ وقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ونحو ذلك، فهم بِمَعَزَلٍ في الفِطْنَةِ والذِّكَاءِ وسَلَامَةِ النَّفْسِ وحسنِ الاتِّبَاعِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، مع أَنَّ ما تواتَرَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ أُمُورٌ نظريَّةٌ دَقيقَةٌ - مثل القرآن، والتحدِّي به، والفضائلِ المَجمُعةِ فِيهِ الشَّاهِدَةُ على نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلامِ - يدركُها الأذكياءُ، وإخبارُه عليه السَّلامِ عنها مِنْ جُمْلَةِ مُعْجَزَاتِهِ على ما مرَّ تقريرُه.

(١) روى معناه عن الحسن ابن أبي شيبه في «المصنف» (٨٦٣٦) وفيه أنهم قالوا: يا رسول الله! قد علمنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

(٥١) - ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ لَمَّا عَادُوا إِلَىٰ مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ وَعَدَ اللَّهُ مُوسَىٰ أَنْ يُعْطِيَهُ التَّوْرَةَ، وَضَرَبَ لَهُ مِيقَاتًا^(١) ذَا الْقَعْدَةِ وَعَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَعَبَّرَ عَنْهَا بِاللَّيَالِي لِأَنَّهَا غُرُرُ الشُّهُورِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿وَعَدْنَا﴾^(٢) لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَهُ مُوسَىٰ الْمَجِيءَ لِلْمِيقَاتِ إِلَى الطُّورِ.

﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ إِلَهًا وَمَعْبُودًا ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ أَوْ مُضِيِّهِ ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ بِإِشْرَاكِكُمْ.

(٥٢) - ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾ حِينَ تَبْتُمْ، وَالْعَفْوُ: مَحْوُ الْجَرِيْمَةِ؛ مِنْ عَفَا: إِذَا دَرَسَ. ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾؛ أَي: الْإِتِّخَاذِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: لِكَيْ تَشْكُرُوا عَفْوَهُ.

قَوْلُهُ: «بَسْلُوكِكُمْ فِيهِ، أَوْ بِسَبَبِ إِنْجَائِكُمْ، أَوْ مُلْتَسِّسًا بِكُمْ»:

قَالَ الطَّبْطَبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ فِي الْبَاءِ ثَلَاثَةً أَوْجُهُ:

أَوَّلُهَا: الْإِسْتِعَانَةُ وَالتَّشْبِيهُ بِالْأَلَةِ، فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً تَبَعِيَّةً.

وِثَانِيهَا: السَّبَبِيَّةُ الْبَاعِثَةُ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ.

وِثَالِثُهَا: الْمَصَاحَبَةُ، فَيَكُونُ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا عَلَى هَذَا، وَعَلَى الْوَجْهِينِ لِعَوَا.

(١) فِي (خ): «الْمِيقَاتِ».

(٢) وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿وَعَدْنَا﴾. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٥٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٣).

زاد الطَّبِيُّ: وَفَرَّقَ بَيْنَ بَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَالِاسْتِعَانَةِ، فَإِنَّ^(١) بَاءَ الْإِسْتِعَانَةِ كَالْآلَةِ وَإِنَّ الْبَحْرَ فُرُقٌ بِوَاسِطَتِهِمْ، وَالسَّبَبِيَّةُ أَذْنَتْ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَقَهُ بِسَبَبِهِمْ وَلَأَجْلِ إِنْجَائِهِمْ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ فُرُقٌ بِوَاسِطَتِهِمْ أَمْ لَشَيْءٍ آخَرَ، وَعَلَى الْمَلَابَسَةِ لَيْسَ فِيهَا نُصُوصِيَّةُ الْأَمْرَيْنِ^(٢).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: يُضَعَّفُ الْأَوَّلُ: أَنَّ آلَةَ التَّفْرِيقِ لِلْبَحْرِ هِيَ الْعَصَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾^(٣).

قوله: «كقوله:

تدوس بنا الجماجم والتريا

هو للمتنبّي، وأوله:

كَأَنَّ خُيُولَنَا كَانَتْ قَدِيمًا تُسْقَى فِي قُحُوفِهِمُ الْحَلِيَا
فَمَرَّتْ غَيْرَ نَافِرَةٍ عَلَيْهِمْ تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاجِمَ وَالتَّرِيَا^(٤)

قَالَ الطَّبِيُّ: التَّرِيْبُ: جَمْعُ تَرِيْبَةٍ، وَهِيَ عِظَامُ الصَّدْرِ، وَالْعَرَبُ تَسْقِي كِرَامَ خُيُولِهِمُ اللَّبْنَ، يَقُولُ: كَأَنَّ خَيْلَنَا كَانَتْ تُسْقَى اللَّبْنَ فِي قُحُوفِ رُؤُوسِ الْأَعْدَاءِ فَالْفَتْهَا، فَهِيَ تَطَأُ رُؤُوسَهُمْ وَصُدُورَهُمْ وَنَحْنُ عَلَيْهَا فَلَا تَنْفِرُ^(٥).

قوله: (أَرَادَ بِهِ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ ..) إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي (س): «بَانَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٤٨٣).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/١٣٨).

(٤) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح البرقوق (١/٢٦٥).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٤٨٢ - ٤٨٣).

قلت: الأحسنُ فيه أنه من باب: (راكبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)^(١) اعتبارًا للمُضَافِ والمُضَافِ إليه لا من بابِ حَذْفِ المَعْطُوفِ عليه، أو المَعْطُوفِ الذي ذَكَرَهُ المَصْنُفُ. قوله: «رُويَ: أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَسْرِيَ بِنِي إِسْرَائِيلَ..» الحديث:

أخرجه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ، وفيه: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى أَنْ قُلْ بِعَصَاكَ هَكَذَا، فَقَالَ مُوسَى بِعَصَاهُ عَلَى الْحَيَاطَانِ هَكَذَا، فَصَارَ فِيهَا كُؤَى^(٢). أي: أشارَ بها على حَيَاطَانِ المَاءِ.

قال في «الأساس»: قَالَ بيده: أهوى بها، وقال برأسه: أشارَ، وقال الحائِطُ: سَقَطَ^(٣)، قال: وبِالْجَمَلَةِ: فَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الْقَوْلَ فِي غَيْرِ الْكَلَامِ.

وقال في «النهاية»: الْعَرَبُ تَجْعَلُ الْقَوْلَ عِبَارَةً عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ وَتَطْلُقُهُ عَلَى غَيْرِ الْكَلَامِ، فَتَقُولُ: قَالَ بيده؛ أي: أَخَذَ، وَقَالَ بِرِجْلِهِ؛ أي: مَشَى، وَقَالَ بِثَوْبِهِ؛ أي: رَفَعَهُ، وَقَالَ بِالمَاءِ عَلَى يَدِهِ؛ أي: قَلَبَ^(٤).

ويقال: (قال) بمعنى: مَالٌ، وَأَقْبَلَ، وَضَرَبَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَالْكُؤَى بِالْكَسْرِ: جَمْعُ كُؤَةٍ بِالْفَتْحِ كَبْدَرَةٌ وَبَدْرٌ، وَبِالضَّمِّ: جَمْعُ كُؤَةٍ بِالضَّمِّ. وفي الحاشية المشار إليها: الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الْقَوْلَ مَجَازًا فِي الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

(١) في هامش (ف): أي معيان من التعب.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٦٥٨-٦٥٩).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: قول)، وفيه: «.. وقال الحائط فسقط: مال».

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: قول).

قال: ومن عادة الزمخشري أن لا يُطيلَ في القصص، ولا يذكر منها إلا ما لا بدّ منه في تفسير الآية، أو ما ثبت في الحديث الصحيح^(١)، وإنما ذكر هذه القصة لأنّ للسلف تأويلين في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾:

أحدهما: وأنتم في حال الإنجاء ينظر بعضكم إلى بعض، كما ذكر في القصة من تشبيك الماء وصيرورته كوى.

والثاني: وأنتم بعد أن صعدتم من البحر تنظرون إلى عرفهم.

وقال الطيّبي: جعل ﴿نَنْظُرُونَ﴾ من النظر بالبصر، والظاهر الإطلاق.

(١) كذا قال هذا المحشي، وفيما قاله نظر، فإن الزمخشري أكثر ما كان يهمله هو إثبات مذهبه، دون النظر في كون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، فكم رد من حديث متفق على صحته عند جميع أئمة الحديث، وكم استدل بحديث موضوع لا يشك بوضعه، ونضرب مثلاً على ذلك قد ذكرناه في مقدمة «الكشاف»، وهو قوله عند قوله تعالى: ﴿وَحَزَّ مَوْسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (ومعناه: خرّ مغشياً عليه غشياً كالموت، وروي: أن الملائكة مرّت عليه وهو مغشّي عليه فجعلوا يلكزونه بأرجلهم يقولون: يا ابنِ النساء الحَيِّضِ أَطْمِغْتَ في رؤية ربِّ العزة؟!).

وهذا الخبر ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥١٤)، وعنه البغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٨-٢٧٩)، نقلاً عن بعض الكتب دون تعيين، وهو من أكاذيب بني إسرائيل وأباطيلهم.

وقد تعقبه العلماء في إيراد هذا الخبر الباطل لتسويغ مذهبه، منهم ابن المنير في «الانتصاف» (٢/ ١٥٥)، والآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٣٣٥)، ومحمد أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠١) حيث قال: وقد نقلها الزمخشري لأنها تساعد على إثبات مذهبه الفاسد وجماعته، وهو استحالة رؤية الله في الدنيا والآخرة، وهذا وأمثاله مما لا نشكّ أنه من الإسرائيليات المكذوبة.

قلت: ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما سيرد قريباً من قصة عودة بني إسرائيل لمصر، وقد رده السيوطي كما سيأتي.

قال الرَّاعِبُ: النَّظَرُ نظران: نظرٌ بَصِيرٍ ونظرٌ بَصِيرَةٍ، والأوَّلُ كالخادمِ لِلثَّانِي^(١).
ولَمَّا احْتَمَلَتِ الآيَةُ الْمَعْنَيْنِ قِيلَ: معناها: وأنتم تُشَاهِدُونَهُ وَلَا تُشْكُونُ
فيه، وعلى ذلك حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّكَ بِيَدِنَا لِنَكُونَ لِمَنْ خَلَقْنَا آيَةً﴾
[يونس: ٩٢]^(٢).

وقيل: معناها: وأنتم تَعْتَبِرُونَ بذلك^(٣).

قوله: «لَمَّا عَادُوا إِلَى مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ وَعَدَّ اللَّهُ مُوسَى أَنْ يُعْطِيَهُ التَّوْرَةَ»:
قلت: هذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ عَوْدِهِمْ إِلَى مِصْرَ تَبَعًا لِمَا فِي «الْكَشَافِ»^(٤) لَا يُعْرَفُ،
وَلَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُمْ عَادُوا إِلَى مِصْرَ بَعْدَ خُرُوجِهِمْ مِنْهَا، وَالْقُرْآنُ نَاطِقٌ
بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي عِدَّةٍ مُوَاضِعَ - وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا بِالشَّامِ - كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ
الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]
فَإِنَّهَا مُفَسَّرَةٌ بِالشَّامِ، وَلَمْ يَأْتِ مُوسَى لِلْمِيعَادِ إِلَّا بِطُورِ سَيْنَاءَ وَهُوَ بِالشَّامِ لَا بِمِصْرَ.

وقد صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ جَرِيرٍ فَقَالَ: قَدْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُمُ الْأَرْضَ
الْمُقَدَّسَةَ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ مِصْرَ، فَلَمَّا امْتَنَعُوا مِنْ قِتَالِ الْجَبَّارِينَ حَرَّمَهَا عَلَيْهِمْ
وَعَاقَبَهُمْ بِالنَّارِ إِلَى أَنْ دَخَلَهَا أَوْلَادُهُمْ مَعَ يَوْشَعَ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّهُ رَدَّهُمْ إِلَى مِصْرَ بَعْدَ
إِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا.

قال: فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٨٧).

(٢) في هامش (ف): «في بعض الروايات: أن البدن اسم لدرعه الذي كان عليه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٢/ ٤٨٣).

(٤) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/ ٢٥٢).

﴿وَأَوْثَقْنَاهَا بَنَى إِسْرَءِيلَ﴾ قيل: إِنَّ اللَّهَ أَوْثَقَهُمْ وَمَلَكَهُمْ إِيَّاهَا وَلَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ مَسَاكِنَهُم الشَّامَ^(١).

وقال الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في «تفسيره»: لم يُصرِّح أحدٌ من المفسرين والمؤرخين بأنهم دخلوا مصرَ بعدُ خروجِهِم منها.

قوله: ﴿وَعَدْنَا﴾ لأنه تعالى وعده الوحي وعده موسى المَجِيءُ:

قال الشيخ سعد الدين: كثيراً ما يسلكُ صاحبُ «الكشاف» هذه الطريقة، أعني: جعلُ تعلقِ^(٢) المفاعلة بالنسبة إلى كلٍّ من المُتشاركين شيئاً آخرَ.

وقال أبو حيان: لا يجوزُ نصبُ ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على الظرفِ لأنه ظرفٌ معدودٌ، فيلزمُ وقوعُ العاملِ في كلِّ فردٍ من أجزائه، والمواعدةُ لم تقعْ كذلك^(٣).

وقال الطَّبَّيُّ: من فوائدِ صاحبِ «التقريب» في هذا المحلِّ إشكالُ تقريره: أَنَّ ﴿أَرْبَعِينَ﴾ إمَّا أن يكونَ مُتَنَصِّباً على الظرفيةِ أو على المفعولِ به؛ لظهورِ بُعْدِ غيرِهِما من المنصوباتِ أو امتناعه، والأوَّلُ ممتنعٌ لأنَّ المواعدةَ لم تكنْ في أربعين، وكذلك الثاني لأنَّ المواعدةَ إمَّا تتعلقُ بالأحداثِ والمعاني لا بنفسِ الجُثْثِ والأزمنةِ، ولا جائزُ أن يُقدَّرَ مضافٌ؛ لأنه لو قدَّرَ: إمَّا أن يُقدَّرَ المذكورانِ؛ أي: الوحيُ والمَجِيءُ، وهو ممتنعٌ لأنَّ تقدِيرَ مضافينِ إلى شيءٍ واحدٍ حُذِفَ من اللفظِ غيرُ معهودٍ في العربيةِ، أو أن يُقدَّرَ أمرٌ واحدٌ مِنْهُما أو غيره، والأوَّلُ أيضاً ممنوعٌ لأنَّ أحدهما غيرُ مواعِدٍ من الطرفين بل كليهما، والثاني غيرُ جائزٍ لأنَّ المنقولَ ذلك الأمرانِ على أنَّ المواعدةَ تقتضي شيئين.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٢٣).

(٢) في «حاشية الفتازاني» (١٧٥): «متعلق».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٧ - ٣٨).

وأجاب بأننا نختارُ الثالثَ، ونقدِّرُ أمرًا يتضمَّنُهُما لتصحِّحِ المعنى واللفظِ نحو:
الملافاة، فإنَّها تَسْتَقِيمُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، واللقاءُ الموعودُ مِنَ اللَّهِ لِأَجْلِ الْوَحْيِ، وَمِنْ
موسى لِأَجْلِ الْمَجِيءِ لِاسْتِمَاعِهِ، وَغَرَضُ الْمَفْسِّرِينَ مِنْ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ بَيَانُ الْمَعْنَى،
وَأَنَّ الْمَوْعُودَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مَاذَا؟ لَا بَيَانُ الْإِعْرَابِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ في موضعِ المفعولِ بهِ باعتبارِ ما
يتعلَّقُ بها من الأحوالِ والأفعالِ الصَّالِحَةِ لتعليقِ الوعدِ بهِ، ويكونُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ
وعدُّ مُتعلِّقٍ بهِ، إلَّا أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ الْوَحْيِ وَتَنْزِيلُ التَّوْرَةِ، وَمِنْ موسى الْمَجِيءِ أَوْ
الاستماعُ والقبولُ، وكذا الكلامُ في كُلِّ مَوْضِعٍ تَبَيَّنَ^(٢) اخْتِلَافُ الطَّرْفَيْنِ فِي
بَابِ الْمَفَاعَلَةِ.

قوله: «ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعَجَلَ» إِلَهًا:

فيه أمران: الأوَّلُ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا (اتَّخَذَ) مِمَّا أُبْدِلَ فِيهِ الْهَمْزُ تَاءً كَمَا قَالُوا فِي
(اتَّيَمَنَ): اتَّيَمَّنَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ إِبْدَالِهَا يَاءً فَيَقَالُ: (ايتَّخَذَ).

قال أبو حَيَّانَ: وَمِنْ فَوَائِدِ الشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ ابْنِ النَّحَّاسِ: أَنَّ (اتَّخَذَ) مِمَّا أُبْدِلَتْ
فِيهِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى اللِّغَةِ الْفُصْحَى؛ لِأَنَّ فِيهِ لُغَةً أَنَّهُ يَقَالُ: (وَحَذَ) بِالْوَاوِ، فَجَاءَ هَذَا عَلَى
الْأَصْلِ فِي الْبَدَلِ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى اللِّغَةِ الْقَلِيلَةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ
(اتَّيَمَّنَ) لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُغَرِّبُ بِنَقْلِ هَذِهِ اللَّغَةِ [الْقَلِيلَةَ].

وخرَّجَهُ الْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ الْأُولَى أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا: (تَحَذَ) بِكَسْرِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٨٥).

(٢) في «حاشية التفتازاني» (و٧٥ب): «يتفق» وفي الهامش: «يثبت نسخة» «يتبين نسخة».

الخاء بمعنى: أَخَذَ، قال تعالى: ﴿لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(١) [الكهف: ٧٧].

الثاني: قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: يَحْتَمِلُ (أَتَّخَذَ) هُنَا أَنْ تَكُونَ مُتَعَدِّيَّةً لَوَاحِدٍ؛ أَي: صَنَعْتُمْ عَجَلًا، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ ثَمَّ جُمْلَةٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْمَعْنَى، وَتَقْدِيرُهَا: وَعَبَدْتُمُوهُ إِيَّاهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُتَعَدِّيَّةً إِلَى اثْنَيْنِ فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفًا لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: ثَمَّ أَتَّخَذْتُمْ الْعِجَلَ إِيَّاهَا.

قال: والأرجح الأول^(٢)؛ إذ لو تعدى في هذه القصة إلى اثنين لصرح بالثاني ولو في موضع واحد في نظائره، قال: و يترجح القول الثاني لاستلزام القول الأول حذف جملة، ولا يلزم في الثاني إلا حذف المفعول، وحذف المفرد أسهل^(٣)، انتهى.

والمصنف مشى على الثاني.

قوله: «من بعد موسى؛ أي: مُضِيَّه»^(٤):

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ الضَّمِيرَ لِمُوسَى وَالْمُضَافُ مَحذُوفٌ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: (مِنْ) تَفِيدُ ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ، وَيَتَعَارَضُ مَدْلُولُهَا مَعَ مَدْلُولِ (ثُمَّ)؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) تَقْتَضِي وَقَعَ الْإِتِّخَاذَ بَعْدَ مُهْلَةٍ مِنَ الْمَوَاعِدَةِ، وَ(مِنْ) تَقْتَضِي ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ فِي

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والباقون: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٦)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٩ - ٣٠).

(٣) في (ز) و(س): «والأول أرجح».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٩).

(٥) في نسخنا من البيضاوي: «أو مضيه».

الْبَعْدِيَّةُ الَّتِي تَلِي الْمَوَاعِدَةَ، إِذِ الظَّاهِرُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُوسَى، وَلَا يُتَوَوَّرُ الْبَعْدِيَّةُ فِي الذَّاتِ، فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ، وَأَقْرَبُ مَا يُحْدَفُ مُصَدَّرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ «وَعَدْنَا»؛ أَي: مِنْ بَعْدِ مُوَاعِدَتِهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ ارْتِكَابِ الْمَجَازِ فِي أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ مَحْذُوفٌ غَيْرُ الْمَوَاعِدَةِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مِنْ بَعْدِ ذَهَابِهِ إِلَى الطُّورِ، فَيَزُولُ التَّعَارُضُ إِذَا الْمَهْلَةُ تَكُونُ بَيْنَ الْمَوَاعِدَةِ وَالِاتِّخَاذِ.

وَيَبِينُ الْمَهْلَةُ قِصَّةُ الْأَعْرَافِ؛ إِذْ بَيْنَ الْمَوَاعِدَةِ وَالِاتِّخَاذِ هُنَاكَ جَمْلٌ كَثِيرَةٌ، وَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ يَكُونُ عَقِبَ الذَّهَابِ إِلَى الطُّورِ، فَلَمْ تَتَوَارَدِ الْمَهْلَةُ وَالِابْتِدَاءُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فزَالَ التَّعَارُضُ^(١).

قوله: «وَالْعَفْوُ: مَحْوُ الْجَرِيمَةِ؛ مِنْ عَفَا: إِذَا دَرَسَ»:

ذَكَرَ غَيْرُهُ: أَنَّ الْعَفْوَ بِمَعْنَى التَّرْكِ، وَبِمَعْنَى الدُّرُوسِ، وَبِمَعْنَى السُّهُولَةِ، وَأَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الذَّنْبِ يَصِحُّ رَجُوعُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهَا:

فَعَلَى الْأَوَّلِ: هُوَ تَرْكُ مَا يَسْتَحِقُّهُ الذَّنْبُ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْلِث^(٢).

وَعَلَى الثَّانِي: هُوَ مَحْوُ الذَّنْبِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٣).

وَعَلَى الثَّلَاثِ: هُوَ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْمُواخَاذَةِ كَمَا يُعْرَضُ عَمَّا يَسْهُلُ عَلَى النَّفْسِ بِذَلِكَ.

قوله: «أَي: لَكِي تَشْكُرُوا عَفْوَهُ»:

إِصْلَاحٌ لِمَا فِي «الْكَشَافِ» إِذْ قَالَ: إِرَادَةُ أَنْ تَشْكُرُوا^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٠).

(٢) انظر: «العين» (٢/ ٢٥٨). وجاء في هامش (ف): «هو ابن المظفر لا الليث المشهور».

(٣) انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١/ ٤٢٨).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٣).

قال المحشون: هذا بناء على مذهبه، والذي ألجأه إلى ذلك: أن (لعل) تكون بمعنى الطمع والإشفاق وكلاهما مُستحيل في حق الله، فأولاه بالإرادة بناء على مذهبه أن مراد الله تعالى قد يتخلف عن إرادته، وعندنا لا يصح ذلك لأن إرادته تستلزم الوقوع، ولو أراد الله أن يشكروا لَشَكَرُوا كُلُّهُمْ، ولم يقع ذلك، فيحمل على: كي تشكروا.

أخرج ابن أبي حاتم من طريق^(١) السُّدِّي عن أبي مالك قال: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ في القرآن بمعنى: (كي) غير آية في الشعراء: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ يعني: كأنكم تَخْلُدُونَ^(٢).

(٥٣) - ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ يعني: التوراة الجامع بين كونه كتاباً وحُجَّةً يَفْرُقُ بين الحق والباطل.

وقيل: أراد بالفرقان معجزاته الفارقة بين المحق والمبطل في الدعوى، أو بين الكفر والإيمان.

وقيل: الشَّرْعُ الفارق بين الحلال والحرام، أو النصر الذي فَرَّقَ بينه وبين عدوه؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يريد به: يوم بدر.

﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: لكي تهتدوا بتدبر الكتاب والتفكير في الآيات.

(٥٤) - ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَتُؤْتُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾.

(١) في (ز) و(س): «حاتم عن».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٠ / ١).

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُوا إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾: فاعزموا على التوبة والرجوع إلى من خلقكم بريئا من التفاوت ومميزا بعضكم عن بعض بصور وحيثات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء^(١) عن غيره، إما على سبيل التفصي؛ كقولهم: برئ المريض من مرضه والمديون من دينه، أو الإنشاء كقولهم: برأ الله آدم من الطين.

أو: فتوبوا ﴿فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ تماما لتوبيخكم بالبغع أو قطع الشهوات، كما قيل: من لم يعذب نفسه لم ينعمها، ومن لم يقتلها لم يحيها. وقيل: أمروا أن يقتل بعضهم بعضا.

وقيل: أمر من لم يعبد العجل أن يقتل العبد.

روي: أن الرجل يرى بعضه وقريبه^(٢) فلم يقدر المضي لأمر الله، فأرسل الله تعالى صباة وسحابة سوداء لا يتباصرون، فأخذوا يقتلون من الغداة إلى العشي حتى دعا موسى وهارون فكشفت السحابة ونزلت التوبة وكانت القتلى سبعين ألفا. والفاء الأولى للتسبب^(٣) والثانية للتعقيب.

﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ من حيث إنه طهرة من الشرك ووصلة إلى الحياة الأبدية والبهجة السرمدية.

(١) في (خ): «بخلوص شيء»، وفي (ت): «خلوص الشيء».

(٢) قوله: «بعضه وقريبه» المراد ببعضه ولده وولد ولده، و«قريبه» بالباء معناه ظاهر، وفي نسخة:

«وقريبه»؛ أي: صديقه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٠). وفي (أ): «وقريبه».

(٣) في (خ): «للتسبب».

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ إن جعلته من كلام موسى عليه السلام لهم تقديره: إن فعلتم ما أمرتُم فقد تاب عليكم، وعطفٌ على محذوفٍ إن جعلته خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفات، كأنه قال: ففعلتم ما أمرتُم^(١) فتاب عليكم بارئكم. وذكر الباري، وترتيب الأمر عليه، إشعاراً بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغبوة حتى تركوا عبادة خالقهم الحكيم إلى عبادة البقر التي هي مثلٌ في الغبوة، وأن من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن يسترد منه، ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب^(٢). ﴿إِنَّهُ هُوَ الْوَأَبُ الرَّحِيمُ﴾ الذي يكثرُ توفيق التوبة أو قبولها من المذنبين، وبالإلحاح في الإنعام عليهم.

قوله: «يعني التَّوْرَةُ الجامع بين كونه كتاباً وحُجَّةً..» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: يريد أن الكتابَ والفرقانَ عبارتانِ عن مُعَبَّرٍ واحدٍ وهو التَّوْرَةُ بعد تأويلها بالصَّفتين، وهو من بابِ الكناية التي يُطلَبُ بها نفسُ الموصوفِ نحو قولك: في مُستوي القامة: عريضُ الأظفار، وتريدُ به الإنسان، وأما الواوُ فهي الدَّاخلَةُ بين الصِّفاتِ للإعلامِ باستقلالِ كُلِّ منها^(٣).

قوله: «وقيل: الشَّرْعُ الفارقُ بين الحلالِ والحرامِ»:

قال الطَّبِيُّ: فالعطفُ إذن إمَّا من بابِ قوله: ﴿وملائكته.. وجبريل﴾ [البقرة: ٩٨] أو من بابِ التجريد؛ لأنَّ التَّوْرَةَ مُشْتَمِلَةٌ على الشَّرْعِ الفارقِ فجردَ منها هذه الصِّفَةُ لكمالِها فيه ثمَّ عطفَ عليها وهي هي^(٤).

(١) في (خ): «أمرتكم».

(٢) قوله: «فك التركيب»؛ أي: تركيب ذواتهم بالقتل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٨٦).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٨٧).

قوله: «بالْبَحْع»: بِمَوْحَدَةٍ ثُمَّ مُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، يقال: بَخَعَ الشَّاةُ: ذَبَحَهَا، وَبَخَعَ نَفْسَهُ: أَهْلَكَهَا، ومنه: ﴿لَمَّا كَبُخَ نَفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣].

وفي «الأساس»: أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْمَشَقَّةِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْقَتْلِ مُجَازٌ^(١).

قوله: «أَوْ قَطَعَ الشَّهَوَاتِ»: هَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَرْبَابِ الْخَوَاطِرِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ بِهِ لِإِجْمَاعِ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْقَتْلَ الْحَقِيقِيَّ.

قوله: «رُوي أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يرى...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ^(٢).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الضَّبَابَةُ: شِبْهُ سَحَابَةٍ تَغْشَى الْأَرْضَ كَالْذُّخَانِ.

قوله: «وَالْفَاءُ الْأُولَى لِلْسَّبَبِيَّةِ»: قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ: (لَا غَيْرَ)^(٣).

قَالَ الطَّيِّبِيُّ: يَعْنِي: لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ كَقَوْلِهِمْ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدَ الذُّبَابِ^(٤).

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بخع).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٨٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٢/ ٤٨٨).

وإنما جاز: (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)، لأنها ليست فاء العطف، وإنما هي فاء السببية، فقد اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير كما في المثال المذكور، ولو قلت: (ويغضب زيد) أو (ثم يغضب زيد) لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت: (الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب) جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط. انظر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥١٨)، و«شرح الألفية» لابن عقيل (٣/ ٢٢٨).

وفي المثال المذكور أخبرت عن (الذباب) بـ(الذي)، فإن أخبرت عن (زيد) قلت: (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) ففي (يغضب) ذكر مرفوع يعود إلى (الذي)، و(زيد) خبر المبتدأ الذي هو =

وحكاهُ القطبُ فقال: مِنْهُمْ مَنْ تَخَيَّلَ مِنْ قَوْلِهِ: (لا غير) أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ لِهَمَّا مَعًا، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ﴾ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْهُمَا مَقُولُ قَوْلِ مُوسَى، انْتَهَى.

وكَأَنَّ الْمَصْنُفَ حَذَفَ قَوْلَهُ: (لا غير) لِهَذِهِ النُّكْتَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَصْنُفُ لِلْفَاءِ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ قَالَ الْقُطْبُ وَالطَّبْيِيُّ: إِنَّهَا فَاءُ الْفَصِيحَةِ، وَهِيَ الْفَاءُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ هُوَ سَبَبٌ لِمَا بَعْدَهَا^(١).

قَالَ الْقُطْبُ: فَالْفَاءُ الَّتِي مَا قَبْلَهَا يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَحذُوفًا فَهِيَ الْفَصِيحَةُ وَالْأُفَى لِلْسَّبَبِيَّةِ.

وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: قَدْ سُمِّيَتْ فَصِيحَةً لِأَنَّهَا تُفَصِّحُ عَنْ مَحذُوفٍ هُوَ سَبَبٌ لِمَا بَعْدَهُ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ عِلَّةَ التَّسْمِيَةِ اخْتِصَاصُهَا بِكَلَامِ الْفَصَحَاءِ^(٢).

وَفِي الْحَاشِيَةِ لِلْقُطْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ﴾: الْفَاءُ فَصِيحَةٌ، وَسُمِّيَتْ الْفَاءُ الْفَصِيحَةُ لِأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى فَصَاحَةِ الْمُتَكَلِّمِ، يُقَالُ: كَلَامٌ فَصِيحٌ وَكَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ، وَصِفَتْ الْفَاءُ بِهَا عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِكَلَامِ الْبُلْغَاءِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَذْفِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَنْ^(٣) اتِّبَاعِ الْأَمْرِ فَظَهَرَ أَثَرُهُ فِي الْحَالِ، وَعَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالضَّرْبِ^(٤) الْانْفِجَارُ لَا الضَّرْبُ، وَمِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى الدَّقِيقُ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ إِلَّا الْفَصِيحُ.

= (الذي). انظر: «الإيضاح العضدي» (ص: ٦١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/ ٤٨٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) في (ز) و(س): «على».

(٤) في (س): «المطلوب بالأمر».

قوله: «الثَّانِيَةُ لِلتَّعْقِيبِ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: حَمَلَ الْفَاءَ عَلَى التَّعْقِيبِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ قَتْلُ أَنْفُسِهِمْ عَيْنَ التَّوْبَةِ، فَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ: فَاعْزِمُوا عَلَى التَّوْبَةِ فَاقْتُلُوا؛ لِثَلَا يَلْزَمَ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ.

وثانيهما: أَنْ يَكُونَ قَتْلُ أَنْفُسِهِمْ تَتَمَّةً لِلتَّوْبَةِ، فَتَكُونُ التَّوْبَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى الْقَوْلِ الْمُتَعَارَفِ وَالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ، فَيَصْحُ الْعَطْفُ بِدُونِ التَّقْدِيرِ^(١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: جَمَلَةٌ «فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَتُوبُوا» إِنْ قُلْنَا إِنَّ التَّوْبَةَ هِيَ نَفْسُ الْقَتْلِ، وَالْفَاءُ كَهَيِّ فِي «فَتُوبُوا» مَعَهَا السَّبَبِيَّةُ، وَلِلتَّعْقِيبِ إِنْ قُلْنَا: الْقَتْلُ تَمَامٌ تَوْبَتِهِمْ، وَالْمَعْنَى: فَاتَّبِعُوا التَّوْبَةَ الْقَتْلَ تَتَمَّةً لِتَوْبَتِكُمْ^(٢).

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا: ذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي الْفَاءِ الثَّانِيَةِ وَجْهَيْنِ لَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنْ إِشْكَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ جَعَلَ قَوْلَهُ «فَتُوبُوا» كَنَايَةً عَنْ إِرَادَةِ التَّوْبَةِ وَالْعَزْمِ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ: «إِذَا قُتِمَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» [المائدة: ٦]، «إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ» [النحل: ٩٨] وَهَذَا وَإِنْ كَثُرَتْ شَوَاهِدُهُ فَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ الْقَتْلَ مِنْ تَمَامِ التَّوْبَةِ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ عَطْفُ الْقَتْلِ عَلَى التَّوْبَةِ^(٣)، وَهُوَ أَيْضًا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ إِذَا كَانَ جُزْءًا مِنَ التَّوْبَةِ فَالْوَاقِعُ قَبْلَهَا لَيْسَ بِتَوْبَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ جُزْءُ تَوْبَةٍ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٢/ ٤٨٨ - ٤٨٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٦١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤).

فحاصل الوجهين: أن قوله ﴿فَتُوبُوا﴾ مجاز: إمّا من باب التعبير بالمسبب عن السبب، وإمّا من باب التعبير عن الجزء بالكل.

قال: ويحتمل أن يقال: إن هذه الفاء جاءت في كتاب الله وفي كلام^(١) الفصحاء لا تدل على تعقيب، بل تأتي كالتفسير لما أجمل أولاً، والتبيين لكيفية وقوعه، فمن ذلك هذه الآية، فإن القتل كان نفس التوبة ومنه: ﴿فَأَنقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي أَلِيمٍ﴾ [الأعراف: ١٣٦] وتقول: قال فلان فأحسن، وخطب فأوجز، وأعطى فأجزل، والتعقيب ممتنع في هذه الأمثلة.

قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلق بمحذوف.. إلى آخره:

قال الشيخ سعد الدين: الفاء الثالثة تحتل وجهين:

أحدهما: أن تكون جزءاً شرط محذوف؛ أي: إن فعلتم فقد تاب عليكم، وأتى بلفظ (قد) ليصح دخول الفاء، وإنما انتظم في قول موسى لأنه لا معنى أن يقول الله لهم: إن فعلتم فقد تاب عليكم.

وثانيهما: أن تكون عطفًا على محذوف؛ أي: ففعلتم فتاب عليكم، ويكون خطاباً من الله لهم على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، حيث عبر عنهم بطريق الغيبة بلفظ قومهم، وهذا مع وضوحه قد خفي على كثيرين حتى توهموا أن المراد الالتفات من التكلم إلى الغيبة في ﴿فَنَابَ﴾ حيث لم يقل: فتبنا، انتهى.

وأشار بهذا الأخير إلى الطيبي، فإنه قرّر ذلك فقال: أي: قال لكم موسى: توبوا إلى بارئكم، فتبتم فتبنا عليكم.

قال: فإن قلت: من أين نشأ الالتفات وكيف موقعه؟

(١) بعدها في (س): «العرب».

قلتُ: من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ يعني: اذكروا يا بني إسرائيل وقت قول موسى لقومه: ﴿فَقُوبُوا إِلَى بَابِكُمْ﴾ فامتثلتم أمره فقتبتم فُتُبَنَا عليكم، فرجع إلى الغيبة^(١).

وفي الحاشية المشار إليها: ما ذكره الزمخشري على الوجه الأول من تعلُّقه بشرطٍ مَحذوفٍ^(٢) فيه إشكالٌ، فإنَّ الفعلَ الماضي إذا وقع جواباً للشرط ولم يُقدَّر الجوابُ محذوفاً لم يَجْزْ دخولُ الفاءِ إلا مع (قد) كقوله: مَنْ فعلَ فقد أحسنَ، ولا يَصِحُّ أن يُقال: مَنْ فعلَ فأحسنَ.

وقال أبو حيَّان: قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ لا بدَّ فيه من تقديرٍ مَحذوفٍ عَطِفت عليه هذه الجملة؛ أي: فامتثلتم ذلك فتَابَ عليكم، وتكون هاتانِ الجملتانِ مُنْدَرَجَتَيْنِ تحتِ الإضافةِ إلى الظرفِ الذي هو (إِذ) في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾.

قال: وأجازَ الزمخشريُّ أن يكونَ مُنْدَرِجًا تحت قولِ موسى على تقديرِ شرطٍ مَحذوفٍ؛ كأنَّه قال: فَإِنْ فَعَلْتُمْ فقد تَابَ عليكم، فتكونُ الفاءُ إِذْ ذاك رابطةً لجملةِ الجزاءِ بجملةِ الشرطِ المحذوفةِ هي وحرفُ الشرطِ.

قال: وما ذهبَ إليه الزمخشريُّ لا يجوزُ، وذلك أنَّ الجوابَ يجوزُ حَذْفُهُ كثيراً لدليلٍ عليه، وأمَّا فِعْلُ الشرطِ وحْدَهُ دونَ الأداةِ فيَجوزُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا بـ (لا) في الكلامِ الفصيحِ، وأمَّا حَذْفُ فِعْلِ الشرطِ وأداةِ الشرطِ معاً وإبقاءَ الجوابِ فلا يجوزُ إِذْ لم يَثْبُتْ ذلك من كلامِ العربِ^(٣).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٢/ ٤٨٩ - ٤٩٠).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيَّان (٢/ ٦٥ - ٦٦).

وقال السِّفَاقِسِيُّ: فقد أجازَهُ الفارسيُّ في «الحجة» في قوله: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ قال: الفاءُ جزاءٌ لا عاطفةٌ؛ أي: إذا حَبَسْتُمُوهما أَقْسَمَا^(١).

(٥٥) - ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنْظَرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾: لأجل قولك، أو: لن نُقَرِّ لك ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾: عياناً، وهي في الأصلِ مَصْدَرٌ قولك: جَهَرْتُ بالقراءة، واستُعيرت^(٢) للمُعَايَنَةِ، ونصبُها على المَصْدَرِ لأنَّها نوعٌ من الرُّؤْيَةِ، أو الحالِ من الفاعِلِ أو المفعولِ. وقرئ: (جَهْرَةً) بالفتح^(٣) على أَنَّها مَصْدَرٌ كَالْغَلْبَةِ، أو جَمْعٌ كَالْكُتَيْبَةِ فيكونُ حالاً. والقائلون: هم السَّبْعُونَ الذين اختارَهُم مُوسَى للمِيقَاتِ. وقيل: عشرةُ آلافٍ من قومه. والمؤمنُ به: أن الله الذي أعطاك التَّوْرَةَ وكلَّمَك، أو أنك نبيٌّ.

﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ لَقَرَطِ الْعِنَادِ والتعنُّتِ وطلبِ المُسْتَحِيلِ، فإنَّهم ظنُّوا أنه تعالى يُشَبِّهُ الأجسامَ، وطلبُوا رُؤْيَتَهُ رُؤْيَةَ الأجسامِ في الجِهَاتِ والأَحْيَازِ المَقَابِلَةِ للرَّائِي، وهي^(٤) محالٌ، بل الممكِنُ أن يُرَى رُؤْيَةً مُنَزَّهَةً عن الكيفية، وذلك للمؤمنينَ في الآخِرَةِ، والأفرادِ من الأنبياءِ في بعضِ الأحوالِ في الدُّنْيَا، قيل: جاءت نارٌ من السَّمَاءِ وأحرقَتْهُمْ، وقيل: صَبِيحَةٌ.

(١) انظر: «المجيد» للسِّفَاقِسِيِّ (ص: ٢٥٦ - ٢٥٧). وانظر: «الحجة» للفارسي (٣/ ٢٦٥).

(٢) في (ت): «استعيرت».

(٣) نسبت لسهل بن شعيب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٤).

(٤) في (خ): «وهو».

وقيل: جُنُودٌ سمعوا بحسبها فخرُوا صَعِقِينَ مَيِّتِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً.

﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾؛ أي: ما أصابكم بنفسه أو أثره.

(٥٦) - ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ بسببِ الصَّاعِقَةِ، وَقَيَّدَ الْبَعْثَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ إِغْمَاءٍ أَوْ نَوْمٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٢].

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَةُ الْبَعْثِ، أَوْ مَا كَفَرْتُمُوهُ لَمَّا رَأَيْتُمْ بِأَسَ اللَّهِ بِالصَّاعِقَةِ.

(٥٧) - ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ كُلًّا مِنْ طَبَقَاتٍ مَا رَزَقْتَكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ سَخَّرَ اللَّهُ لَهُمُ السَّحَابَ يُظِلُّلُهُمْ مِنَ الشَّمْسِ حِينَ كَانُوا فِي التَّيِّهِ.

﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ﴾: التَّرْنَجِينَ وَالسُّمَانِيَّ.

قِيلَ: كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءُ مِثْلَ الثَّلَجِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْطُلُوعِ^(١)، وَتَبَعَتْ الْجَنُوبُ عَلَيْهِمُ السُّمَانِيَّ، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِمُ بِاللَّيْلِ عَمُودٌ نَارٍ يَسِيرُونَ فِي ضَوْئِهِ، وَكَانَتْ ثِيَابُهُمْ لَا تَتَسَخَّ وَلَا تَبْلَى.

﴿كُلًّا مِنْ طَبَقَاتٍ مَا رَزَقْتَكُمْ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فِيهِ اخْتِصَارٌ، وَأَصْلُهُ: فَظَلَمُوا بِأَن كَفَرُوا هَذِهِ النِّعَمَ وَمَا ظَلَمُونَا ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بِالْكَفْرِ إِنَّ لَأَنَّهُ لَا يَتَخَطَّاهُمْ ضَرُّهُ.

(١) فِي (خ): «مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ».

قوله: «اسْتَعِيرَتْ لِلْمُعَايَنَةِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَفَانَدَتْهَا كِمَالُ الرُّؤْيَةِ بَحِيثٌ لَا يُضَامُ فِيهَا^(١).

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا: الْجَهْرُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي رُؤْيَةِ الْعَيْنِ مَجَازٌ، وَالْمُخَافَتَةُ حَقِيقَةٌ فِي الصَّوْتِ الْخَفِيِّ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي رُؤْيَةِ الْقَلْبِ مَجَازًا.

الرَّاعِبُ: الْجَهْرُ يُقَالُ لظهور الشيء بإفراطٍ: إِمَّا بِحَاسَةِ الْبَصَرِ نَحْوُ: رَأَيْتُهُ جِهَارًا، ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهُ جَهْرَةً﴾ وَمِنْهُ: جَهَرَ الْبِشْرُ: إِذَا ظَهَرَ مَأْوَاهَا، وَالْجَوْهَرُ: فَوْعَلٌ مِنْهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لظهوره للحَاسَةِ، وَإِمَّا بِحَاسَةِ السَّمْعِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ١١٠]^(٢).

قوله: «أَوْ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: عَلَى تَقْدِيرِ الْحَذْفِ؛ أَي: ذَوِي جَهْرَةٍ، أَوْ عَلَى مَعْنَى: جَاهِرِينَ بِالرُّؤْيَةِ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ نَحْوُ: رَجُلٌ صَوْمٌ؛ لِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ لَا تُرَادُّ هُنَا^(٣).

قوله: «قِيلَ: جَاءَتْ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ فَأَحْرَقَتْهُمْ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السُّدِّيِّ^(٤).

قوله: «وَقِيلَ: صَبِيحَةٌ»: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ^(٥).

قوله: «وَالسَّمَانِيُّ»: بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَالْقَصْرِ، وَالْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ، وَوَاحِدُهُ: سُمَانَةٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيري (٢/ ٤٩٢).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: جهر).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٦٨).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٩٠).

(٥) المصدر السابق.

قوله: «وأصله: فظلموا بأن كفروا هذه النعمة»:

قال الشيخ سعد الدين: وجه دلالة ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ على هذا المحذوف: أنه نفى بطريق العطف^(١) تعليق الظلم بمفعول وأثبتته بمفعول آخر، وهذا يقتضي سابقة إثبات أصل الظلم.

وقال الطيبي: يريد أن الواو في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ تستدعي معطوفاً عليه هو مُرْتَبُّ على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥]، قدر فيه: فعملًا به وعلمًا به وعرفًا حق النعمة فيه والفضيلة ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢).

والفاء في «فظلموا» مجازٌ لغير الترتيب على أسلوب قولك: أنعمتُ عليه فكفر؛ أي: ليشكرُ فكفر، وصعوا الكفر موضع الشكر فظلموا، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾؛ أي: شكر رزقكم ﴿أَنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وإنما قال: «فظلموا بأن كفروا هذه النعمة»، ولم يقل: فظلموا بأن لم يمتثلوا الأمر؛ لأنهم امتثلوا الأمر وهو الأكل، لكن ما عملوا بمقتضاه، أي: الشكر^(٣).

(٥٨) - ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَفِّرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ يعني: بيت المقدس، وقيل: أريحا، أمروا به بعد التَّيَّه.

(١) في (ز): «بطريق الحذف»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٧٦ب).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣٠٦/٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢/٤٩٥).

﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾: وَاسْعًا، وَنَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَوْ الْحَالِ مِنَ الْوَاوِ.
 ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾؛ أَي: بَابَ الْقَرْيَةِ، أَوِ الْقَبَّةِ الَّتِي كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ لَمْ
 يَدْخُلُوا بَيْتَ الْمَقْدَسِ فِي حَيَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿سُجَّدًا﴾: مُتَطَامِنِينَ مُخْبَتِينَ، أَوْ: سَاجِدِينَ لِلَّهِ شُكْرًا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ مِنَ التَّيِّهِ.
 ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾؛ أَي: مَسْأَلْتُنَا - أَوْ: أَمْرُكَ - حِطَّةً، وَهِيَ فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ كَالْجِلْسَةِ.
 وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ^(١) بِمَعْنَى: حُطَّ عَنَّا ذُنُوبُنَا حِطَّةً، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
 (قُولُوا)؛ أَي: قُولُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَمَرْنَا حِطَّةً؛ أَي: أَنْ نَحُطَّ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَنُقِيمَ بِهَا.

﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ بِسُجُودِكُمْ^(٢) وَدَعَائِكُمْ، قَرَأَ نَافِعٌ بِالْيَاءِ وَابْنُ عَامِرٍ بِهَاءٍ^(٣)
 عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٤).

و(خَطَايَا) أَصْلُهُ: خَطَايِي كَخَضَايِعٍ^(٥)، فَعِنْدَ سَيِّوِيهِ أَنَّهُ أَبْدَلَتِ الْيَاءَ هَمْزَةً لَوْ قَوْعَهَا
 بَعْدَ الْأَلْفِ، وَاجْتَمَعَتِ هَمْزَتَانِ فَأَبْدَلَتِ الثَّانِيَةَ يَاءً ثُمَّ قُلِبَتِ الْأَفَاءُ، وَكَانَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ
 الْأَفَيْنِ فَأَبْدَلَتِ يَاءً، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ قُدِّمَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى الْيَاءِ ثُمَّ فُعِلَ بِهَا مَا ذُكِرَ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«الكشاف» (١/ ٢٥٩)، عن ابن أبي عتبة.

(٢) في (أ): «لسجودكم».

(٣) قوله: «بهاء»، كذا في جميع النسخ، وهو تحريف من النسخ كما نبه عليه أصحاب الحواشي
 وسيأتي.

(٤) أي: «تَغْفِرْ» و«تَغْفِرْ». انظر: «السبعة» (ص: ١٥٦)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٥) «خضايِع» بالضاد المعجمة: جمع خَضِيعَةٍ، وهو صوتٌ بطن الدابة، أتى به لمجرد بيان الوزن. انظر:

«حاشية الشهاب» (٢/ ١٦٥).

﴿وَسَرَّيْذُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ثواباً، جعلَ الامتثالَ توبةً لِلْمُسيءِ وسببَ زيادةِ الثوابِ لِلْمُحْسِنِ، وأخرجَه عن صورةِ الجوابِ إلى الوعدِ إيهاماً بأنَّ المحسنَ بصدَدِ ذلك وإن لم يفعلْهُ فكيفَ إذا فعلْهُ؟ وأنه يفعلُ لا محالةً.

(٥٩) - ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾.

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ بدَّلوا بما أمروا به من التَّوبَةِ والاستغفارِ طَلَبَ ما يشتَهُون من أعراضِ الدُّنيا.

﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ كَرَّرَهُ مُبالِغَةً في تَقْيِيحِ أَمْرِهم، وإشعاراً بأنَّ الإنزالَ عَلَيْهِم لظُلْمِهِم بوضعِ غيرِ المأمُورِ به مَوْضِعَهُ، أو على أَنفُسِهِم بأنَّ تركوا ما يُوجبُ نَجَاتِها إلى ما يُوجبُ هلاكَها.

﴿رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾: عَذَابًا مُقَدَّرًا مِنَ السَّمَاءِ بسببِ فسقِهِم، والرَّجْزُ في الأصلِ: ما يُعَافُ عَنْهُ، وكذلك الرَّجْسُ.

وقرئَ بالضمِّ^(١) وهو لغةٌ فيه، والمرادُ به الطَّاعُونَ، رُوِيَ أَنَّهُ ماتَ به في ساعةٍ^(٢) أربعةٌ وعشرونَ ألفاً.

قوله: «أريحا»: قال في «النهاية»: بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الراءِ والحاءِ المُهملةِ: اسمُ قَرْيَةٍ بِالغُورِ قَرْيَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ^(٣).

قوله: «أو أمرك حِطَّةً»: قال الطَّبِيُّ: أي: شَأْنُكَ حَطُّ الذُّنُوبِ^(٤).

(١) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣).

(٢) في (خ) زيادة: «واحدة».

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٤٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٩٦). وفي (ز): «عنا الذنوب».

قوله: «وقيل: معناه: أمرنا حِطَّةً؛ أي: أن نحطَّ في هذه القرية ونُقيم بها»:

قال الإمام: هذا قول أبي مُسلمٍ، وزيفَ بأنه لو كان المراد ذلك لم يكن غُفرانُ خطاياهم مُتعلِّقاً به، والآية دلَّت على أن غُفرانَ خطاياهم كانَ لأجل قولهم: حِطَّةً.

قال الإمام: ويمكنُ الجوابُ عنه: بأنهم لَمَّا حَطُّوا في تلك القرية حتى يدخلوها سُجَّدًا مع التَّواضعِ كان الغُفرانُ مُتعلِّقاً به^(١).

قال الطَّبِيُّ: ويُشكِّلُ بقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾.

ويمكنُ أن يقال: إن الأمرَ بذلك القولِ لِمَحْضِ التَّعَبُّدِ، وحينَ لم يعرفوا وجهَ الحِكْمَةِ بدَلُوهُ بما اتَّجه لهم مِنَ الرَّأْيِ فَعُدُّوا لذلك^(٢).

قوله: «قرأ نافعٌ بالياءِ وابنُ عامرٍ بهاءً»:

صوابه: وابنُ عامرٍ بالتَّاءِ الفوقيةِ، وعندِي أنَّ هذا تحريفٌ من النَّاسِخِ^(٣)، والمصنِّفُ مُنزَّهٌ عن ذلك.

قوله: «أو على أنه مفعولٌ (قولوا)؛ أي: قولوا هذه الكلمة»:

قال أبو حيان: هذا ليس بجائزٍ؛ لأنَّ القولَ لا يعملُ في المُفْرَدَاتِ، إنَّما يدخلُ على الجملِ للحِكَايةِ فيكونُ في مَوْضِعِ المفعولِ به، إلا إن كانَ المُفْرَدُ مصدرًا نحو: قلتُ قولًا، أو صفةً لمصدرٍ نحو: قلتُ حقًّا، أو مُعَبَّرًا به عن جملةٍ نحو: قلتُ شعراءَ،

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣/٥٢٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيِّ (٢/٤٩٧).

(٣) وكذا قال الشهاب في «الحاشية» (٢/١٦٥)، وزاد: وفي النسخ الصحيحة: «بالتاء»، وكذا قال

الأنصاري في «الحاشية» (١/٣٢٥): صوابه بناء فوقية.

وقلتُ خطبةً، على أنَّ هذا القسمَ يحتملُ أن يعودَ إلى المصدرِ؛ لأنَّ الشعرَ والخطبةَ نوعانِ من القولِ فصارَ كالفَهْرَقَرِيِّ مِنَ الرُّجُوعِ.

و(حِطَّة) ليسَ واحدًا من هذه، ولأنَّكَ إذا جعلتَ^(١) (حِطَّةً) منصوبةً بلفظِ (قولوا) فإن ذلك من الإسنادِ اللَّفْظِيِّ لا المعنويِّ، وإذا كان من اللفظيِّ لم يترتَّبْ على النُّطْقِ به فائدةٌ أصلاً إلَّا مجردُ الامتثالِ للأمرِ بالنُّطْقِ بلفظِ لا^(٢) فرقَ بينه وبينَ الألفاظِ الغفْلِ التي لم توضعْ للدلالةِ على معنى، ويبعدُ أن يُرتَّبَ الغفرانُ للخطايا على النُّطْقِ بمجرَّدِ لفظٍ مُفْرَدٍ لم يُدَلَّ به على معنى^(٣)، انتهى.

قوله: «وأخرجه عن صورة الجواب..» إلى آخره:

هو جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: كيف عُطِفَ ﴿وَسَزَيْدُ﴾ على ﴿نَفَرٌ﴾ وهو مجزومٌ.

قال الطَّبِيُّ: أرادَ أنَّ الزَّيَادَةَ إذا كانتَ مِنْ وَعْدِ اللَّهِ كانتَ أعظمَ ممَّا إذا كانتَ مُسَبَّبةً عن فِعْلِهِمْ^(٤).

قوله: «بدّلوا بما أمروا به..» إلى آخره: لم يذكُر اللفظَ الذي قالوه بدله.

وقد أخرجَ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا أَنَّهُمْ قَالُوا: «حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ»^(٥)، وفي روايةٍ: «في شعيرة»^(٦).

(١) في النسخ: «قلت» والمثبت من «البحر».

(٢) في «البحر»: «فلا».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٩٩/٢).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٤٩٨/٢).

(٥) رواه البخاري (٤٦٤١)، ومسلم (٣٠١٥).

(٦) كذا في نسخة الكشميهني من «صحيح البخاري». انظر: «إشاد الساري» للقسطلاني (١٣١/٧).

ورواها الطبري في «تفسيره» (٧٢٤/١).

وأخرج الحاكم في «مستدرکه» عن ابن مسعود أنَّهم قالوا: هطا سَمَقَانَا أَزْبِه مَزْبَا، وهي بالعربية: حِنْطَةٌ حمراء قويةٌ فيها شعرةٌ سوداء^(١).

وأخرج ابن جرير عنه أنَّهم قالوا: حِنْطَةٌ حمراء فيها شَعِيرَةٌ^(٢).

وأخرج الحاكم عن ابن عباسٍ أنَّهم قالوا: حِنْطَةٌ^(٣).

والحاصل: أنَّهم عدلوا إلى لفظ (حنطة) عن لفظ «حِنْطَةٌ» استهزاءً بها، فأخرج ابن جرير عن ابن زيد أنَّهم قالوا: ما يشاء موسى أن يَلْعَبَ بنا [إِلَّا لَعِبَ بنا]، حِنْطَةٌ حِنْطَةٌ أَي شيء حِنْطَةٌ؟ وقال بعضهم لبعض: حِنْطَةٌ^(٤).

قوله: (والرَّجْزُ فِي الْأَصْلِ مَا يُعَافُ عَنْهُ).

الراغب: أصل الرَّجْزِ: الاضطرابُ، ومنه رَجَزَ البعيرُ: إذا تقاربَ خطوهُ، والرَّجْزُ هنا: الزَّلْزَلَةُ^(٥).

وقال غيره: أصله: تتابعُ الحركاتِ، والرَّجْزُ: العذابُ المقلقلُ بِشِدَّتِهِ قَلَقَلَةً شَدِيدَةً مُتَابَعَةً.

قوله: «وَقُرِئَ بِالضَّمِّ وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ»: زاد غيره: إنها لُغَةٌ بني الصَّعْدَاتِ.

قوله: «وَالْمَرَادُ بِهِ الطَّاعُونُ»: أخرجه ابن جرير عن ابن زيد^(٦)،

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٢٥٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٢٥ / ١).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٠٤٠).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٢٨ / ١).

(٥) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: رجز).

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (٧٣١ / ١).

وأورد فيه حديث: «الطَّاعُونَ رَجُزٌ أُنْزِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١).

ثم أخرج عن ابن عباس: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الرَّجْزِ يُعْنَى بِهِ الْعَذَابُ^(٢).

(٦٠) - ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ لَمَّا عَطِشُوا فِي النَّبِيِّ ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ اللامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ عَلَى مَا رَوَى أَنَّهُ كَانَ حَجَرًا طُورِيًّا مُكْعَبًا حَمَلَهُ مَعَهُ وَكَانَتْ تَنْبَعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ، تَسِيلُ كُلُّ عَيْنٍ فِي جَدُولٍ إِلَى سَبِطٍ، وَكَانُوا سِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ، وَسَعَةِ الْمَعْسُكِرِ^(٣) اثْنَا عَشَرَ مِيلًا.

أَوْ حَجَرًا أَهْبَطَهُ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ وَوَقَعَ إِلَى شُعَيْبٍ فَأَعْطَاهُ مُوسَىٰ مَعَ الْعَصَا. أَوْ الْحَجَرُ الَّذِي فَرَّ بِثَوْبِهِ لَمَّا وَضَعَهُ عَلَيْهِ لِيُغْتَسَلَ وَبَرَّاهُ اللَّهُ بِهِ عَمَّا رَمَوْهُ مِنَ الْأُدْرَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ جَبْرِيلُ بِحَمْلِهِ^(٤).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٣٠) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «إِنَّ هَذَا الْوَجْعَ - أَوْ السَّقَمَ - رَجُزٌ عُذِّبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ»، ثم رواه بلفظ: «إِنَّ الطَّاعُونَ رَجُزٌ أُنْزِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَوْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»، وبهذا اللفظ رواه مسلم (٢٢١٨/ ٩٤)، وباللفظ الأول رواه البخاري (٦٩٧٤)، ومسلم (٢٢١٨/ ٩٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٣١).

(٣) في (خ): «المنزلة»، وفي (أ): «المعركة».

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣١) عن سعيد بن جبير، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ١١٢) عن ابن عباس. وحديث فرار الحجر بثوبه عند اغتساله رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والأدرة نفخة في الخصية. انظر: «اللسان» (مادة: أدر).

أو للجنس وهذا أظهر في الحجّة، قيل: لم يأمره أن يضرب حجراً بعينه، ولكن لما قالوا: كيف بنا لو أفضينا إلى أرضٍ لا حجارة بها؟ حمل حجراً في مِخْلَاته، وكان يضربه بعصاه إذا نزل فينفجر، ويضربه به إذا ارتحل فيببس، فقالوا: إن فقد موسى عصاه مئنا عطشاً، فأوحى إليه لا تفرع الحجارة وكلّمها تطعك لعلهم يعتبرون^(١).

وقيل: كان الحجر من رخام، وكان ذراعاً في ذراع، والعصا عشرة أذرع على طول موسى من آس الجنة وله شعبتان تتقدان في الظلمة.

﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَيْنًا﴾ متعلق بمحذوف تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت^(٢)، أو: فضرب فأنفجرت؛ كما مرّ في قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقرئ: (عشرة) بكسر الشين وفتحها^(٣)، وهما لغتان فيه.

﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كل سبط ﴿مَشْرَبُهُمْ﴾: عينهم التي يشربون منها ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ على تقدير القول ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ يريد به: ما رزقهم^(٤) من المن والسلوى وماء العيون.

وقيل: الماء وحده؛ لأنه يشرب ويؤكل ما ينبت منه.

﴿وَلَا تَعْتَدُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾: لا تعتدوا حال إفسادكم، وإنما قيده لأنه وإن غلب في الفساد قد يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩) عن وهب بن منبه.

(٢) في (خ) زيادة: «منه».

(٣) انظر القراءتين ومن قرأ بهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب»

(١/ ٨٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ١١٦)

(٤) بعدها في (ت): «الله».

ما يتضمَّن صَلاًحاً راجِحاً كَقَتْلِ الخَضِرِ الغَلامَ وَخَرَقِهِ السِّفِينَةَ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ: العَيْثُ،
غَيْرَ أَنَّهُ يَغْلِبُ فِيما يُدْرِكُ حَسّاً.

وَمَنْ أَتَكَرَّ أُمثالَ هذه المعجزاتِ فِلْغايةِ جَهْلِهِ باللهِ، وَقِلَّةِ تَدَبُّرِهِ فِي عَجائِبِ
صَنِيعِهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا أَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الأحجارِ ما يَحْلُقُ الشَّعْرَ، وَيُنْفِرُ الخُلَّ، وَيَجْذِبُ
الحَدِيدَ^(١)، لَمْ يَمْتَنِعَ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ حَجَراً يَسْخَرُهُ لَجَذْبِ المَاءِ مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ أَوْ
لَجَذْبِ الهَوَاءِ مِنَ الجَوَانِبِ وَيُصَيِّرُهُ مَاءً بِقُوَّةِ التَّبْرِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله: «الأُدْرَةُ» بالضم: انتفاخُ الخصيةِ.

قوله: «مِنْ آسِ الجَنَّةِ» بالمدِّ، يخالِفُهُ ما أخرجَهُ ابنُ المُنْذِرِ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّها
كَانَتْ مِنْ عَوْسَجٍ، وَأَخْرَجَ مِثْلَهُ عن الحَكَمِ^(٢).

قوله: «مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ»: تَابَعَ فِيهِ
الرَّزْمَخَشَرِيُّ^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: تَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ فِي «فَنابَ عَلَيْكُمْ» بِأَنَّ إِضْمَارَ
هَذَا الشَّرْطِ لَا يَجُوزُ، وَفِي قَوْلِهِ أَيْضاً إِضْمَارُ (قَدْ) إِذْ قَدَّرَ: فَقَدْ تَابَ عَلَيْكُمْ، فَقَدْ
انْفَجَرَتْ، وَلَا يَحْفَظُ مِنْ لِسَانِهِمْ ذَلِكَ، إِنَّمَا يَكُونُ بغيرِ فاءٍ، أَوْ إِنْ دَخَلَتِ الفاءُ فَلَا بَدَّ

(١) قوله: «لما أمكن أن يكون من الأحجار... إلخ» أراد بما يخلق الشعر: النُّورَةُ، وهو حجر خفيف
يخلق الشعر وينتفخ، وبما ينفر من الخل، وفي نسخة: عن، وهو الحجر الباعض الذي يعدل عن
الخل لمعنى فيه بالخاصية، وبما يجذب الحديد المغناطيس. انظر: «حاشية الشهاب» (١٦٧/٢).
قلت: وفي نسخة: «وينفر الخل» ليس فيها «من» ولا «عن».

(٢) ورواه أيضاً عن ابن عباس ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/٦١)، وعن الحكم ابن أبي حاتم في
«تفسيره» (١٥٣٢/٥)، وانظر: «الدر المنثور» (٥١١/٣).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢٦٢/٢).

مِنْ إِظْهَارِ (قد)، وما دخلت عليه (قد) يلزَمُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ﴾ [فاطر: ٤] وإذا كان مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى اسْتِحَالِ أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ، فَاحْتِجَاجٌ إِلَى تَأْوِيلٍ وَإِضْمَارٍ جَوَابِ الشَّرْطِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الانفجارَ عَلَى مَا قُدِّرَ يَكُونُ مُرْتَبَاً عَلَى أَنْ يَضْرِبَ، وَإِذَا كَانَ مُرْتَبَاً عَلَى مُسْتَقْبَلٍ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا امْتَنَعَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (قد) الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ لَا تَدْخُلَ فِي مُشَبِّهِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَى الْمَاضِي إِلَّا وَيَكُونُ مَعْنَاهُ مَاضِيًا نَحْوَ الْآيَةِ، وَنَحْوَ قَوْلِهِمْ: إِنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِدُعَاءٍ فَتَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَقَطْ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْاسْتِقْبَالَ وَإِنْ كَانَ بَلْفَظِ الْمَاضِي نَحْو: إِنْ زُرْتَنِي فَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ.

وَأَيْضًا فَالَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّ الانفجارَ قَدْ وَقَعَ وَتَحَقَّقَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كَلُؤًا وَآثَرِيؤًا﴾، وَجَعَلَهُ جَوَابَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَجْعَلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ، إِذْ يَصِيرُ مُسْتَقْبَلًا لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ مُسْتَقْبَلٍ، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ مُسْتَقْبَلٍ لَا يَقْتَضِي إِمْكَانَهُ فَضْلًا عَنْ وُجُودِهِ، فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فَاسِدٌ فِي التَّرَكِيبِ الْعَرَبِيِّ، فَاسِدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَوْجَبَ طَرَحُهُ.

فَالْفَاءُ إِذْنٌ إِنَّمَا هِيَ لِلْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ؛ أَيْ: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]؛ أَيْ: فَضْرَبَ فَانْفَلَقَ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَحْذُوفِ وَجُوبُ الانفجارِ مُرْتَبَاً عَلَى ضَرْبِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ يَنْفَجِرُ دُونَ ضَرْبٍ لَمَا كَانَ لِلْأَمْرِ فَائِدَةٌ، وَلَكَانَ تَرْكُهُ عَصِيَانًا وَهُوَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ^(١)، انتهى.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١١٤ - ١١٥).

وقال الحلبي في الجواب: كأنه - يعني: الزمخشري - يريد تفسير المعنى لا الإعراب^(١).

وقال السفاقي: أما حذف الشرط وفعله فقد تقدم، وقد يقال هنا: إنه ليس من هذا القبيل؛ لتقدم الأمر المضمن معنى الشرط وهو قوله: ﴿أَضْرِبْ﴾، وأما فساد المعنى والتركيب فممنوع، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤].

وقد قال ابن الضائع^(٢): وتقول^(٣): إن قام زيدٌ فقد قام عمرو أمس، وهذا ليس بجواب في الحقيقة؛ إذ لا يتقدم المسبب على سببه، وإنما الجواب محذوف، تقول: إن جئتني فقد أعطيتك؛ أي: إن جئتني لم يُنكر لأنني قد أعطيتك، فهو مما استغني فيه بالسبب عن مسببه وهو كثير.

قال السفاقي: والتقدير في الآيتين على هذا النحو؛ أي: إن كذبوك فلا تأس^(٤) لأنه قد كذب، أو: فاضرب^(٥) وإن ضربت تُسَق - أو: لم يُنكر ونحوه - لأنه قد انفجرت، وقدّر واقعاً لتحقيقه.

قال: والحق أن فيه تكلفاً وتَعْسُفاً، لكنه لا ينتهي إلى فساد المعنى والتركيب^(٦).

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٣٨٥).

(٢) في هامش (ف): «الضائع بالصاد المعجمة والعين المهملة، وهو أبو إسحاق شيخ أبي حيان، وابن الصائغ بالصاد المهملة والغين المعجمة من طلبة أبي حيان».

(٣) في (س): «وقد تقول».

(٤) في النسخ الخطية: «فلا بأس»، والتصويب من «المجيد».

(٥) في النسخ: «فاصبر» والصواب المثبت.

(٦) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقي (ص: ٢٦٨ - ٢٦٩).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني» بعد ذكره أنَّ هذا التقديرَ يقتضي تقدُّمَ الانفجارِ على الضَّرْبِ: إلا إن قيل: المرادُ: فقد حَكَمنا بترتيب الانفجارِ على ضَرْبِكَ^(١).

قوله: «يريدُ ما رَزَقَهُمُ مِنَ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى وَمَاءِ الْعُيُونِ...» إلى آخره:

قالَ الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: جعلَ الرِّزْقَ بمعنى المَرْزُوقِ، وفَصَّلَهُ إلى الطعامِ نظراً إلى ﴿كُلُوا﴾ وإلى الماءِ نظراً إلى ﴿اشْرَبُوا﴾، ولا قرينةَ على الأوَّلِ إِلَّا أنَّ يُلاحظَ ما سبقَ مِنْ قِصَّةِ تَظْلِيلِ الْعَمَامِ وَإِنزالِ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى.

ولعدمِ التَّعَرُّضِ لذلك في هذه القِصَّةِ فَسَّرَ بَعْضُهُمُ الرِّزْقَ بِالْمَاءِ، وجَعَلَهُ [ما]^(٢) يُوَكَّلُ بالنَّظَرِ إلى ما يَنْبُتُ مِنْهُ، ومَشْرُوبًا بحسبِ نَفْسِهِ، ولم يَرْتَضِهِ الْمُصَنِّفُ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّهُ لم يَكُنْ أَكَلُهُمْ في التَّيِّهِ مِنْ زُرُوعِ ذَلِكَ الْمَاءِ وَثِمَارِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلأنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَلَا يَنْدَفِعُ بكَوْنِ ﴿مِنْ﴾ لِلابْتِدَاءِ دُونَ الْبَعْضِيَّةِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْأَكْلِ لَيْسَ مِنَ الْمَاءِ بَلْ مِمَّا يَنْبُتُ مِنْهُ.

بل الجوابُ: أَنَّ ﴿مِنْ﴾ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلَيْنِ جَمِيعًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَذْفِ؛ أَي: كُلُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ، فلا جَمْعَ، انتهى.

وقال أبو حَيَّان: ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿اشْرَبُوا﴾، وهو مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي عَلَى طَرِيقَةِ اخْتِيَارِ أَهْلِ الْبَصَرَةِ، إِذْ لو كَانَ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ لَأُضْمِرَ فِي الثَّانِي مَا يَحْتَاجُهُ، فَكَانَ يَكُونُ: كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْهُ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (مِنْهُ) إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ^(٣)، انتهى.

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٢١).

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفنازاني» (و١٧٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١٩/٢).

قوله: «وإنما قيده لأنه وإن غلب في الفساد قد يكون منه ما ليس بفساد...» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: هذا الذي قاله القاضي المقام ناب عنه؛ لأن الآية واردة في قوم مخصوصين، فالصواب: أن «مفسدين» حال مؤكدة وهو الذي ذكره أبو البقاء^(١). وقال الشيخ أكمل الدين: قيل: جعل «مفسدين» حالاً مؤكدة فاسد^(٢). وذكر نحوه الشيخ سعد الدين.

(٦١) - «وَإِذْ قُلْتُمْ يٰمُوسَىٰ لَنْ نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاجِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبًّا يُخْرِجَ لَنَا مِمَّا تُثْمِرُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلَهَا أَلَّذِي هُوَ أَذْيُ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبِطُوا مَصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ وَالْمَسْكَانَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ».

«وَإِذْ قُلْتُمْ يٰمُوسَىٰ لَنْ نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاجِدٍ» يريد به ما رزقوا في التيه من المن والسلوى، وبوحدته: أنها لا تختلف ولا تبدل؛ كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد، يريدون أنه لا تتغير ألوانه، ولذلك أجموا^(٣)، أو ضرب واحد لأنهما معاً طعام أهل التلذذ، وهم كانوا فلاحاً فنزعوا إلى عكرهم واشتهوا ما ألفوه.

«فَادْعُ لَنَا رَبًّا»: سألنا بدعائك إياه «يُخْرِجْ لَنَا»: يظهر لنا ويوجد، وجزمه بأنه جواب «فَادْعُ»؛ فإن دعوته سبب الإجابة.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٠٥). وانظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١/ ٦٧).

(٢) «حاشية البابر تي على الكشف» (نسخة مراد ملا، و٧٠ب)، وفيه: «وجعل» بدل: «قيل جعل».

(٣) قوله: «أجموا» بفتح الهمزة وكسر الجيم؛ أي: سئموا، يقال: أجمت الطعام إذا كرهته وسئمته من

المداومة عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٨).

﴿مِمَّا تَأْتِيَتُ الْأَرْضُ﴾ من الإسناد المجازي وإقامة القابل مقام الفاعل، ومن للتبعيض.

﴿مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصِلِهَا﴾ تفسير وبيان وقع موقع الحال.

وقيل: بدل بإعادة الجار.

والبقل: ما أنبتته الأرض من الخضر، والمراد به أطايبه التي تؤكل.

والفوم: الحنطة، ويقال للخبز، ومنه: فوموا لنا، وقيل: الثوم.

وقرئ: (قثائها) بالضم^(١)، وهو لغة فيه.

﴿قال﴾؛ أي: الله أو موسى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ﴾: أقرب منزلة وأدون قدرًا، وأصل الدنو: القرب في^(٢) المكان، فاستعير للخسنة كما استعير البعد في الشرف والرفعة فقل: بعيد المحل، بعيد الهمة، وقرئ: (أدنا) من الدناءة^(٣).

﴿بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ يريد به المن والسلوى، فإنه خير في اللذة والنفع وعدم الحاجة إلى السعي.

﴿أَهْبِطُوا مَصْرًا﴾: انحدروا إليه من التيه، يقال: هبط الوادي: إذا نزل به، وهبط منه: إذا خرج منه، وقرئ بالضم^(٤).

(١) نسبت ليحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وغيرهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (٨٧/١)، و«المحرر الوجيز» (١٥٣/١)، و«البحر المحيط» (١٢٧/٢).

(٢) في (خ): «من».

(٣) نسبت لزهير الفرقي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«المحتسب» (٨٨/١)، و«البحر المحيط» (١٢٩/٢). وزهير الفرقي نحوي كان في زمن عاصم، وله اختيار في القراءة، ويقال له أيضاً: زهير الكسائي. قاله أبو حيان، ونبه على أن بعض من جمع في التفسير وهم فنسب القراءة لزهير والكسائي، وإنما هو واحد يعرف بالفرقي وبالكسائي.

(٤) نسبت لأبي حيوة والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

والمِصرُ: البلد العظيم، وأصله: الحدُّ بين الشَّيْئَيْنِ، وقيل: أراد به العلم، وإنما صرفه لسُكونِ وسطه أو على تأويلِ البلد، ويؤيده أنه غيرُ مُنَوَّنٍ في مُصحف ابن مسعود.

وقيل: أصله مِصْرَائِيمُ، فُعْرَبَ.

﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾: أُحِيطَتْ بِهِمْ إِحَاطَةً الْقَبَّةِ بِمَنْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ، أَوْ أُلْصِقَتْ بِهِمْ مِنْ ضَرْبِ الطِّينِ عَلَى الْحَائِطِ؛ مَجَازَةً لَهُمْ عَلَى كُفْرَانِ النِّعَمِ، وَالْيَهُودُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ أَذْلَاءُ مَسَاكِينُ إِمَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْ عَلَى التَّكْلِيفِ مَخَافَةً أَنْ تُضَاعَفَ جَزَائُهُمْ.

﴿وَبَاءٌ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ﴾: رَجَعُوا بِهِ، أَوْ صَارُوا^(١) أَحِقَاءَ بَغْضَبِهِ، مِنْ بَاءِ فَلَانٍ بِفَلَانٍ: إِذَا كَانَ حَقِيقًا بِأَنْ يُقْتَلَ بِهِ، وَأَصْلُ الْبَوَاءِ^(٢): الْمَسَاوَاةُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالْبَوَاءِ^(٣) بِالْغَضَبِ.

﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّكَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾: بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ بِالْمُعْجَزَاتِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا مَا عُدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ فَلَاقِ الْبَحْرِ، وَإِظْلَالِ الْغَمَامِ، وَإِنزَالِ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، وَانْفِجَارِ الْعُيُونِ مِنَ الْحَجَرِ، أَوْ بِالْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ كَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَآيَةِ الرَّجْمِ الَّتِي فِيهَا نَعَتْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ التَّوْرَةِ، وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، فَإِنَّهُمْ

(١) فِي (خ): «وَصَارُوا».

(٢) فِي (ت): «الْبَوَاءُ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ بَاقِي النَّسْخِ، وَكِلَاهُمَا صَوَابٌ، قَالَ الشَّهَابُ: قَوْلُهُ (أَي: الْبِيضَاوِي): «وَأَصْلُ الْبَوَاءِ» بِالْمَدِّ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَيَصِحُّ فِيهِ «بَوَاءٌ» كَضَرْبٍ كَمَا فِي النَّسْخِ، وَمَنْ الرَّاغِبُ أَخَذَهُ، قَالَ: أَصْلُ الْبَوَاءِ مَسَاوَاةُ الْأَجْزَاءِ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (١٧٠/٢)، وَانْظُرْ: «الْمُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» (مَادَّة: بَوَاءٌ).

(٣) فِي (خ): «وَالْبَوَاءُ».

قَتَلُوا شَعِيَاءَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَغَيْرَهُمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ لَمْ يَرَوْا مِنْهُمْ مَا يَعتقدُونَ بِهِ جَوَّازَ قَتْلِهِمْ، وَإِنَّمَا حَمَلُهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ وَحُبُّ الدُّنْيَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾؛ أَي: جَرَّهَمُ الْعَصْيَانُ وَالتَّمَادِي وَالْاِعْتِدَاءُ فِيهِ إِلَى الْكُفْرِ بِالْآيَاتِ وَقَتْلِ النَّبِيِّينَ، فَإِنَّ صِغَارَ الذُّنُوبِ سَبَبٌ يُوَدِّي إِلَى ارتِكَابِ كِبَارِهَا كَمَا أَنَّ صِغَارَ الطَّاعَاتِ أَسْبَابٌ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى تَحْرِيزِ كِبَارِهَا.

وَقِيلَ: كَرَّرَ الْإِشَارَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا لَحَقَهُمْ كَمَا هُوَ بِسَبَبِ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ فَهُوَ بِسَبَبِ ارتِكَابِهِمُ الْمَعَاصِيَ وَاعتِدَائِهِمْ حَدُودَ اللَّهِ.

وَقِيلَ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ، وَإِنَّمَا جُوزَتْ الْإِشَارَةُ بِالْمُفْرَدِ إِلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا عَلَى تَأْوِيلِ مَا ذَكَرَ أَوْ تَقَدَّمَ لِلِاخْتِصَارِ، وَنَظِيرُهُ فِي الضَّمِيرِ قَوْلُ رُؤْيَةِ^(١):

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّيعُ الْبَهَقِ^(٢) وَالَّذِي حَسَّنَ ذَلِكَ: أَنَّ تَثْنِيَةَ الْمَضْمَرَاتِ وَالْمِبْهَمَاتِ وَجَمْعَهَا وَتَأْنِيثَهَا لَيْسَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ (الَّذِي) بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

قَوْلُهُ: «أَجْمُوا»: بِكسْرِ الْجِيمِ، يُقَالُ: أَجِمْتُ الطَّعَامَ: إِذَا كَرِهْتَهُ مِنَ الْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «كَانُوا فَلَاحَةً» قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: أَهْلَ زِرَاعَاتٍ «فَنَزَعُوا إِلَى عَكْرِهِمْ»؛ أَي: اسْتَأْفُوا إِلَى أَصْلِهِمْ، وَقِيلَ: الْعَكْرُ: الْعَادَةُ وَالْدِيدَنُ^(٣).

(١) فِي (خ): «وَنَظِيرُهُ قَوْلُ رُؤْيَةِ يَصِفُ بِقَرَّة».

(٢) انْظُرْ: «دِيَوَانُ رُؤْيَةِ» (ص: ١٠٤)، وَ«مَجَازُ الْقُرْآنِ» (٤٣/١). وَالشَّاهِدُ فِي (كَأَنَّهُ)، إِذْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (كَأَنَّهُا) إِنْ أَشَارَ إِلَى الْخُطُوطِ، أَوْ (كَأَنَّهُمَا) إِنْ أَشَارَ إِلَى السَّوَادِ وَالْبَلَقِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣٣١/١).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٥٠٥/٢).

قوله: «تفسيرٌ وبيانٌ وقعَ موقعَ الحالِ»:

عِبَارَةٌ أَبِي الْبَقَاءِ: ﴿مِنْ﴾ فِي ﴿مِنْ بَقِيلَهَا﴾ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مِمَّا تُنْبِئُهُ الْأَرْضُ كَائِنًا مِنْ بَقِيلِهَا^(١).

قوله: «وقيل: بدلٌ بإعادة الجارِّ»:

قال أبو حيان: فـ﴿مِنْ﴾ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَبْعِيضِيَّةٌ كَهَيِّ فِي ﴿مِمَّا تُنْبِئُ﴾، وَلَا يُمْكِنُ كَوْنُهَا حِينَئِذٍ لِبَيَانِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ مَدْلُولِ الْحَرْفَيْنِ يَمْنَعُ الْبَدَلَ كَاخْتِلَافِ الْحَرْفَيْنِ.

قال: والمختارُ كونُ ﴿مِنْ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلتَّبْعِيضِ، وَأَنَّ الثَّانِيَّةَ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى^(٢).

قوله: «يقال: هبطَ الوادي...» إلى آخره:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِلَيْهَا: يَشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ (هَبَطَ) لَا يَخْتَصُّ بِالنُّزُولِ مِنَ الْمَكَانِ الْعَالِيِّ، بَلْ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخُرُوجِ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ مُسَاوِيَةٍ لَهَا، وَإِلَى أَرْضٍ أَعْلَى كَمَا فِي: هَبَطَ مِنَ الْوَادِي.

قوله: «وإنما صرّفه لسكون وسطه»؛ أي: كما صُرفَ هِنْدٌ وَدَعْدٌ لِمَعَادَلَةِ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ بِخَفَةِ الْأَسْمِ لِسُكُونِ وَسْطِهِ^(٣).

قوله: «أو على تأويل البلد»:

قال أبو حيان: أي: ذهبَ بِاللَّفْظِ مَذْهَبَ الْمَكَانِ وَالْبَلَدِ لَا الْأَرْضِيَّةِ، فَذَكَرَهُ فَبَقِيَ فِيهِ سَبَبٌ وَاحِدٌ فَانْصَرَفَ^(٤).

(١) انظر: «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١/٦٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/١٢٦ - ١٢٧).

(٣) المرجع السابق (٢/١٣٢) نقلاً عن الأخفش، وفيه: «... لخفة الاسم...».

(٤) المرجع السابق (٢/١٣٢).

قوله: «وقيل: أصله: مِصْرَايِمُ فُعْرَبَ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَإِنَّمَا جَازَ الصَّرْفُ عَلَى هَذَا لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِالْعُجْمَةِ لَوْجُودِ التَّعْرِيبِ وَالتَّصْرِيفِ^(١).

قوله: «أُحِيطَتْ بِهِمْ إِحَاطَةً الْقُبَّةِ بِمَنْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ، أَوْ التَّصَقَّتْ بِهِمْ مِنْ ضَرْبِ الطَّيْنِ عَلَى الْحَائِطِ»:

قَالَ الطَّبَّيُّ: أَيُّ: الْاسْتِعَارَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الدَّلَّةِ بِأَنْ شُبِّهَتْ الدَّلَّةُ بِالْقُبَّةِ الْمَضْرُوبَةِ عَلَى شَيْءٍ شَامِلَةٍ لَهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، ثُمَّ بُولِغَ فِي التَّشْبِيهِ فَحُذِفَ الْمُشَبَّهُ بِهِ وَأَقِيمَ الْمَشَبَّهُ مَقَامَهُ فَأُثْبِتَ لَهَا الضَّرْبُ عَلَى طَرِيقِ التَّخِيلَةِ، فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْفِعْلِ وَهُوَ (ضُرِبَتْ) فَاسْتُعِيرَ لِمَعْنَى أُلْصِقَتْ عَلَى سَنَنِ التَّبَعِيَّةِ فَتَكُونُ مُصَرَّحَةً^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: أَنْ فِي الدَّلَّةِ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ حَيْثُ شُبِّهَتْ بِالْقُبَّةِ أَوْ بِالطَّيْنِ، وَ(ضُرِبَتْ) اسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةٌ تَحْقِيقِيَّةٌ بِمَعْنَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ بِهِمْ أَوْ اللَّزُومِ وَاللُّصُوقِ وَلَا تَخِيلِيَّةً، وَعَلَى الْوَجْهِينِ فَالْكَلَامُ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِمْ أَذِلَّةً مُتَصَاغِرِينَ.

فَمَا يُقَالُ: الْمَرَادُ الْاسْتِعَارَةُ: إِمَّا فِي الدَّلَّةِ تَشْبِيْهَا بِالْقُبَّةِ فَهِيَ مَكْنِيَّةٌ وَإِثْبَاتُ الضَّرْبِ تَخِيلٌ، وَإِمَّا فِي الْفِعْلِ - أَعْنِي: (ضُرِبَتْ) - تَشْبِيْهَا لِلْإِصَاقِ الدَّلَّةِ وَلِزُومِهَا بِضَرْبِ الطَّيْنِ عَلَى الْحَائِطِ فَتَكُونُ تَصْرِيحِيَّةً تَبَعِيَّةً = مِمَّا لَا يَرْتَضِيهِ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ.

(١) فِي (س): «وَالصَّرْفُ»، وَالمُنْبَتُّ مِنْ بَاقِي النُّسخِ وَ«حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (و٧٧ب).

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبَّيِّ (٥٠٧/٢).

قوله: «رَجَعُوا بِهِ أَوْ صَارُوا»^(١) أَحَقَّاءَ بِغَضَبِهِ:

قال أبو حيان: الباءُ على الأوَّلِ للحالِ وعلى الثانيِ صِلَةٌ، فعلى الأوَّلِ تتعلَّقُ بِمَحذُوفٍ وَعَلَى الثَّانِي لَا تَتَعَلَّقُ^(٢).

قوله: «وَأَصْلُ الْبَوءِ»^(٣): يَجُوزُ فِيهِ فَتْحُ الْبَاءِ وَضَمُّهَا، فَكِلَاهُمَا مَصْدَرُ بَاءٍ.

قوله: «وَنظِيرُهُ فِي الضَّمِيرِ قَوْلُ رُبَّةٍ يَصِفُ بَقَرَةً:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقَ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّعُ الْبَهَقِ»

التَّوَلُّعُ: اخْتِلَافُ الْأَلْوَانِ، وَالْبَهَقُ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ يَظْهَرُ فِي الْجِلْدِ.

رُوي: أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَالَ لِرُبَّةٍ: إِنْ أَرَدْتَ الْخُطُوطَ فَقُلْ: كَأَنَّهَا، أَوِ السَّوَادَ وَالْبَلَقَ فَقُلْ: كَأَنَّهِنَّ، فَقَالَ: أَرَدْتُ: كَأَنَّ ذَلِكَ، وَيْلَكَ^(٤)، انْتَهَى.

وَأَوَّلُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ	مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقِ
يَكِلُ وَفْدُ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ انْخَرَقِ	شَازَ بِمَنْ عَوَّهَ جَذْبِ الْمُنْطَلَقِ
نَاءٍ مِنَ التَّصْبِيحِ نَائِي الْمُغْتَبَقِ	تَبَدُّو لَنَا أَعْلَامُهُ بَعْدَ الْغَرَقِ
فِي قِطْعِ الْآلِ وَهَبَوَاتِ الدُّقُقِ	خَارِجَةً أَعْنَاقُهَا مِنْ مُعْتَنَقِ
تَنْشِطُهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقِ	مَضْبُورَةٍ قَرَوَاءَ هَرْجَابِ فُنُقِ
مَائِرَةِ الْعَضْدَيْنِ مِصْلَاتِ الْعُنُقِ	مُسَوَّدَةِ الْأَعْطَافِ مِنْ وَشَمِ ^(٥) الْعَرَقِ

(١) في (ز): «وَصَارُوا».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٥٠٨/٢).

(٤) انظر: «معجاز القرآن» لأبي عبيدة (٤٣/١).

(٥) في (س): «من رثم».

إِذَا الدَّلِيلُ اسْتَأْذَنَ أَخْلَاقَ الطَّرِيقِ كَأَنَّهَا حَقَبَاءُ بَلَقَاءِ الزَّلَقِ
 قُوْدٌ ثَمَانٍ مِثْلُ أَمْرَاسِ الْأَبْقِ فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقِ
 كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ يُحَسِّنُ شَامًا أَوْ رِقَاعًا مِنْ بَنَقِ
 فَوْقَ الْكُلَى مِنْ دَائِرَاتِ الْمُتَنَقِّقِ^(١)

قال ابنُ دُرَيْدٍ في «شرح ديوان رُؤبة»: إِنَّمَا يَرِيدُ أَتَانًا لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ صِفَةُ أَتَانٍ.

(٦٢) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰنِئِينَ وَالصَّٰبِغِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بِالْإِسْتِثْمِ، يُرِيدُ بِهِ: الْمَتَدِينِينَ بِدِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
 الْمَخْلِصِينَ مِنْهُمْ وَالْمُنَافِقِينَ.

وقيل: الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَّطُوا فِي سَبِيلِ الْكُفْرِ.

﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾: نَهَوْدُوا، يُقَالُ: هَادَ وَتَهَوَّدَ: إِذَا دَخَلَ فِي الْيَهُودِيَّةِ، وَهُوَ هَائِدٌ
 وَالْجَمْعُ هَوْدٌ^(٢)، وَيَهُودٌ إِمَّا عَرَبِيٌّ مِنْ هَادَ إِذَا تَابَ، سُمُّوا بِذَلِكَ لَمَّا تَابُوا مِنْ عِبَادَةِ
 الْعِجْلِ، وَإِمَّا مَعَرَّبٌ يَهُودًا وَكَأَنَّهُمْ سُمُّوا بِاسْمِ أَكْبَرِ أَوْلَادِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿وَالنَّصَارَى﴾ جَمْعُ: نَصْرَانٍ كَالنَّدَامَى، وَالْيَاءُ فِي نَصْرَانِيٍّ لِلْمَبَالِغَةِ كَمَا فِي
 أَحْمَرِيٍّ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ نَصَرُوا الْمَسِيحَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعَهُ فِي قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا:
 نَصْرَانٍ أَوْ نَاصِرَةٍ، فَسُمُّوا بِاسْمِهَا أَوْ مِنْ اسْمِهَا^(٣).

(١) انظر: «ديوان رُؤبة» (ص: ١٠٤).

(٢) «وهو هائد والجمع هود» من (خ).

(٣) قوله: «فسموا باسمها»؛ أي: على تقدير كون اسم القرية نصران «أو من اسمها»؛ أي: أو سموا باسم
 مأخوذ من مادة اسم تلك القرية على تقدير كون اسمها نصرانة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٧٧/٢).

﴿وَالضَّالِّينَ﴾ قَوْمٌ بَيْنَ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ.

وقيل: أَصْلُ دِينِهِمْ دِينُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقيل: هُم عَبْدَةُ الْمَلَائِكَةِ، وَقِيلَ: عَبْدَةُ الْكَوَاكِبِ.

وَهُوَ إِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فَمِنْ صَبَأٍ إِذَا خَرَجَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ بِالْيَاءِ^(١): إِمَّا لِأَنَّهُ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ، أَوْ لِأَنَّهُ مِنْ صَبَا: إِذَا مَالَ؛ لِأَنَّهُمْ مَالُوا مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ إِلَى دِينِهِمْ، أَوْ مِنْ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾: مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دِينِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْسَخَ مُصَدِّقًا بَقْلِيهِ بِالْمَبْدِ وَالْمَعَادِ، عَامِلًا بِمَقْتَضَى شَرْعِهِ.

وقيل: مَنْ آمَنَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةِ إِيْمَانًا خَالِصًا وَدَخَلَ الْإِسْلَامَ دُخُولًا صَادِقًا.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الَّذِي وَعَدَ لَهُمْ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِمْ ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حِينَ يَخَافُ الْكُفَّارُ مِنَ الْعِقَابِ وَيَحْزَنُ الْمُقْصِرُونَ عَلَى^(٢) تَضْيِيعِ الْعَمْرِ وَتَفْوِيتِ الثَّوَابِ.

و﴿مَنْ﴾ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾، أَوْ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ وَخَبَرُهَا ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وَالْفَاءُ لَتَضْمُنِ الْمُسْتَدَّ إِلَيْهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَقَدْ مَنَعَ سَيِّوِيهِ دُخُولَهَا فِي خَبَرٍ (إِنَّ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةَ^(٣)، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) فِي (أ): «عَنْ».

(٣) قَوْلُهُ: «مَنْ حَيْثُ إِنَّهَا»؛ أَيْ: (إِنَّ) «لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةَ»؛ أَيْ: لَا تَدْخُلُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ فَلَا يَنْبَغِي

دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِهَا لِأَنَّ الْفَاءَ تَفِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١).

وَقَالَ الشَّهَابُ: يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُوفِ بِفَعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ لَتَضْمَنَهُ مَعْنَى

الشَّرْطِ، لَكِنْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (إِنَّ) اِخْتَلَفَ فِي جَوَازِ دُخُولِهَا، فَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ وَمَنَعَهُ آخَرُونَ؛ لِأَنَّ =

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَوْ بِتَوْبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

قوله: (سُمُّوا بذلك لَمَّا تَابُوا من عبادة العجل):

قلت: أخرج ابن جرير عن ابن جريج قال: إنما سُمِّيَتِ الْيَهُودُ من أَجْلِ قَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ﴾^(١).

قوله: «والبياء في نصرانيٍّ للمُبَالَغَةِ كما في أَحْمَرِيٍّ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَلِكَ عَرِيقٌ فِيهِ لَا مَجْرَدٌ مُوصُوفٍ بِالْحُمْرَةِ.

وفي «الصحيح»: لَمْ يُسْتَعْمَلْ نَصْرَانِيٌّ إِلَّا بِيَاءِ النَّسْبَةِ^(٢).

ويقال: نَصْرَانٌ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ نُسِبَ إِلَيْهَا النَّصَارَى.

قوله: «سُمُّوا بذلك لِأَنَّهُمْ نَصَرُوا الْمَسِيحَ»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: لَيْسَ هَذَا جَارِيًّا عَلَى قَوَاعِدِ الْاِسْتِثْقَاقِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَوَاحِدِهِمْ: نَاصِرٌ، وَفَاعِلٌ لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعَالِي بَلْ عَلَى فَاعِلِينَ كَعَاقِلِينَ، أَوْ فَعَّلَ كَرَّعَ، أَوْ فَعَّلَةً كَكْتَبَةً أَوْ فَعَّلٍ كَرَكِبَ وَتَجَرَّ، وَلَيْسَ مِنْ صَيَغِ جَمْعِهِ فَعَالِي.

قال: وكذا قول مَنْ قال: إِنَّهُمْ سُمُّوا بِهِ^(٣) لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا قَرْيَةً يُقَالُ لَهَا: نَاصِرَةٌ، مِنْ عَمَلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَمِنْهَا ظَهَرَ أَمْرُ عِيسَى، فَإِنَّ هَذَا الْاِسْتِثْقَاقَ أَيْضًا بَعِيدٌ، فَإِنَّ قِيَاسَ

= (إِنَّ) لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. انظر: «حاشية الشهاب» (١٧٣/٢).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٢/٢).

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: نصر).

(٣) في (س): «سموا بذلك».

النِّسْبَةُ إِلَيْهِ: نَاصِرِيٌّ: وَالْجَمْعُ: نَاصِرِيُّونَ، قَالَ: وَلَوْ قِيلَ: (إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ) تَخَلَّصَ الْقَائِلُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ.

قُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَتِ النَّصَارَى لِأَنَّ قَرْيَةَ عَيْسَى كَانَتْ تُسَمَّى نَاصِرَةً^(١).

وَأُخْرِجَ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَهُ^(٢).

وَيَجَابُ عَمَّا اعْتُرِضَ بِهِ: بِأَنَّ هَذَا مِنْ شَوَازِجِ النَّسْبَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ^(٣) كَقَوْلِهِمْ: لِحَيَّانِي وَرَقْبَانِي وَرَازِيٌّ وَدَرَاوَزِيٌّ وَمُرُوزِيٌّ.

قَوْلُهُ: «فَمِنْ صَبَأٍ إِذَا خَرَجَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَدَّهُ بِالْبَاءِ: إِمَّا لِأَنَّهُ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ، أَوْ لِأَنَّهُ مِنْ صَبَأٍ إِذَا مَالَ»:

فِي الْحَاشِيَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا: حَاصِلُهُ: أَنَّ مَنْ قَرَأَ: (الصَّابِئِينَ) بِالْهَمْزِ فَهُوَ مِنْ صَبَأٍ: إِذَا خَرَجَ، يُقَالُ: صَبَأَتِ النُّجُومُ: إِذَا طَلَعَتْ، وَمَنْ قَرَأَ: (الصَّابِينَ) بِبَلَاءِ هَمْزٍ فَلَهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ الْهَمْزَةَ وَحَذَفَهَا تَخْفِيفًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ صَبَأٍ يَصْبُو فَهُوَ صَابٍ: إِذَا مَالَ، وَجَمْعُهُ: صَابُونَ، وَمِثْلُهُ: دَاعُونَ.

قَالَ: وَلِهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَظِيرَانِ:

أَحَدُهُمَا: النَّبِيُّ: مَنْ هَمْزُهُ جَعَلَهُ مُشْتَقًّا مِنَ النَّبَأِ وَهُوَ الْخَبَرُ، وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْهُ فَلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَخْفِيفٌ مِنَ النَّبَأِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ نَبَأٍ يَنْبُو إِذَا ارْتَفَعَ.

(١) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٣٤).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) فِي (ز): «قِيَاسٌ».

النَّظِيرُ الثَّانِي: البريئة: فَمَنْ هَمَزَهَا فَهِيَ الْخَلِيقَةُ، مِنْ بَرَأَ اللَّهُ وَاللَّهُ الْبَارِئُ، وَمَنْ لَمْ يَهْمَزْهَا فَلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَخْفِيفٌ مِنْ بَرَأَ إِذَا خَلَقَ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَرِّ وَهُوَ التَّرَابُ.

قوله: «وَمَنْ» مبتدأ خبره «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ»، والجُمْلَةُ خبر «إِنَّ»، أو بدلٌ من اسم «إِنَّ» وخبرها «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ»:

قال أبو حيان: اتَّفَقَ الْمُعَرِّبُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ ءَامَنَ» فِي مَوْضِعِ خَبَرِ «إِنَّ» إِذَا كَانَ «مَنْ» مُبْتَدَأً، وَأَنَّ الرِّابْطَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، وَلَا يَتِمُّ مَا قَالُوهُ إِلَّا عَلَى تَغَايُرِ الْإِيمَانَيْنِ، أَعْنِي: الَّذِي هُوَ صَلََةُ «الَّذِينَ»، وَالَّذِي هُوَ صَلََةُ «مَنْ»: إِمَّا فِي التَّعَلُّقِ، أَوْ فِي الزَّمَانِ، أَوْ فِي الْإِنْشَاءِ وَالِاسْتِدَامَةِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَغَايَرَا فَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ لَا يَقَالُ: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، إِلَّا عَلَى التَّغَايُرِ بَيْنَ الْإِيمَانَيْنِ. وَأَعَرَّبُوا أَيْضًا «مَنْ» بَدَلًا فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً مَوْصُولَةً.

قال: وَمَنْ أَعَرَّبَهَا مُبْتَدَأً فَإِنَّمَا جَعَلَهَا شَرْطِيَّةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، فَإِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً فَالْخَبَرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً فَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ». قال: قالوا: وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ «إِنَّ» وَمَا بَعْدَهَا، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ تَغَايُرِ الْإِيمَانَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا.

قال: وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْمَعَاطِيفِ الَّتِي بَعْدَ اسْمِ «إِنَّ» فَيَصِحُّ إِذَا ذَاكَ الْمَعْنَى، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ غَيْرِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْ آمَنَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ^(١)، انْتَهَى.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/١٥٢ - ١٥٣).

وقال الشيخ سعد الدين: ما ذكر من كون ﴿مَنْ﴾ مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ﴾ يُشْعِرُ بأنه جعلها موصولة؛ إذ الشرطية خبرها الشرط مع الجزاء لا الجزاء وحده.

(٦٣ - ٦٤) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٣) ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ باتباع موسى والعمل بالتوراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ حتى أعطيتكم الميثاق.

روي أن موسى عليه السلام لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكليف الشاقة كبرت عليهم وأبوا قبولها، فأمر جبريل فقلع الطور فظلله فوقهم حتى قبلوا^(١).

﴿خُذُوا﴾ على إرادة القول ﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ من الكتاب ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجدة وعزيمة ﴿وَادْكُرُوا مَا فِيهِ﴾: ادرسوه ولا تنسوه، وتفكروا^(٢) فيه فإنه ذكر بالقلب، أو اعملوا به. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: لكي تتقوا المعاصي، أو: رجاء منكم أن تكونوا متقين.

ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوف؛ أي: قلنا: خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾: أعرضتم عن الوفاء بالميثاق بعد أخذه ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بتوفيقكم للتوبة، أو بمحمد عليه السلام يدعوكم إلى الحق ويهديكم إليه ﴿لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾: المغبونين بالانهماك في المعاصي، أو بالخطب والضلال في فترة من الرسل.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٢) دون نسبة، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

(١٦١٠/٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) بعدها في (خ): «ما».

و(لَوْ) فِي الْأَصْلِ لَامْتَنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتَنَاعِ غَيْرِهِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لَا) أَفَادَ إِثْبَاتًا^(١)، وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِثُبُوتِ غَيْرِهِ، وَالْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ عِنْدَ سَيَبُوهِ^(٢) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ وَاجِبُ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَسَدُّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ: فَاعِلٌ فَعَلَ مَحْذُوفٌ.

قوله: «رُويَ أَنَّ مُوسَى لَمَّا جَاءَهُمْ بِالتَّوْرَةِ فَرَأَوْا مَا فِيهَا مِنْ التَّكْلِيفِ الشَّاقِّ كَبُرَتْ عَلَيْهِمْ...» إِلَى آخِرِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

قوله: «وَيَجُوزُ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ؛ أَي: قُلْنَا خُذُوا وَادْكُرُوا إِرَادَةً أَنْ تَتَّقُوا»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: الْحَاصِلُ: أَنَّ «لَعَلَّكُمْ» إِذَا كَانَ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ: «خُذُوا... وَادْكُرُوا» كَانَ عَلَى حَقِيقَتِهِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا عُلِّقَ بِهِ: (قُلْنَا) الْمَقْدَّرُ يَكُونُ تَعْلِيلًا لِفِعْلِ اللَّهِ، فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْإِرَادَةِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ^(٤).

قوله: «أَعْرَضْتُمْ عَنِ الْوَفَاءِ»:

فِي الْحَاشِيَةِ: التَّوَلَّى حَقِيقَةً فِي الْإِعْرَاضِ بِالْجَسَدِ، وَأَنْ يَسْتَدْبِرَ الشَّخْصُ بَعْدَ إِقْبَالِهِ عَلَيْكَ، وَالْمَرَادُ هُنَا الْمَجَازُ وَهُوَ الْإِعْرَاضُ عَنِ الطَّاعَةِ وَالْقَبُولِ.

(١) فِي (خ): «أَفَادَتِ الْإِثْبَاتِ».

(٢) فِي «الْكِتَابِ» (١٢٩/٢).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٦١٠/٥). وَذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٦٢/٣) بِإِسْنَادٍ.

(٤) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٥١٣/٢).

(٦٥ - ٦٦) - ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٥٥﴾ فَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ اللامُ مُوطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالسَّبْتُ: مصدرٌ سَبَتِ الْيَهُودُ إِذَا عَظَّمَتْ يَوْمَ السَّبْتِ، وَأَصْلُهُ: الْقَطْعُ أَمَرُوا بِأَنْ يَجْرُدُوهُ^(١) لِلْعِبَادَةِ، فَاعْتَدَى فِيهِ نَاسٌ مِنْهُمْ فِي زَمَنِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاشْتَغَلُوا بِالصَّيْدِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْكُنُونَ قَرْيَةً عَلَى السَّاحِلِ يُقَالُ لَهَا: أَيْلَةُ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ السَّبْتِ لَمْ يَبْقَ حُوتٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا حَضَرَ هُنَاكَ وَأَخْرَجَ خَرْطُومُهُ، وَإِذَا مَضَى تَفَرَّقَتْ، فَحَفَرُوا حِيَاضًا وَشَرَعُوا إِلَيْهَا الْجَدَاوِلَ، وَكَانَتِ الْحِيتَانُ تَدْخُلُهَا يَوْمَ السَّبْتِ فَيَصْطَادُونَهَا يَوْمَ الْإِحْدِ^(٢).

﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾: جَامِعِينَ بَيْنَ صُورَةِ الْقِرَدِ وَالْخُسُوءِ، وَهُوَ الصَّغَارُ وَالطَّرْدُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا مُسِخَتْ صُورَتُهُمْ^(٣) وَلَكِنْ قُلُوبُهُمْ، فَمَثَلُوا بِالْقِرَدِ كَمَا مَثَلُوا بِالْحِمَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]^(٤).

وَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا﴾ لَيْسَ بِأَمْرٍ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ سُرْعَةُ التَّكْوِينِ وَأَنَّهُمْ صَارُوا كَذَلِكَ كَمَا أَرَادَ بِهِمْ.

(١) فِي (خ): «بَانَ يَتَجَرَّدُوا»، وَفِي (أ): «لَأَنْ تَجَرَّدُوا».

(٢) رَوَى قِصَّتَهُمْ مَطُولَةُ الطَّبْرِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٦١ - ٦٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) فِي (خ): «صُورَهُمْ».

(٤) رَوَاهُ الطَّبْرِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٦٥).

وَقِرْئٌ: (قَرَدَة) بفتح القاف وكسر الراء^(١)، و(خاسين) بغير همزة^(٢).
﴿جَعَلْنَهَا﴾؛ أي: المسحخة، أو العقوبة ﴿تَكْلًا﴾: عِبْرَةٌ تُنْكَلُ المعتبر بها؛ أي:
تمنعه، ومنه: النكل، للقيّد.

﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾: لَمَّا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَمَمِ؛ إِذْ ذُكِرَتْ حَالُهُمْ فِي
زُبُرِ الْأَوَّلِينَ، وَاشْتَهَرَتْ قِصَّتُهُمْ فِي الْآخِرِينَ، أَوْ لِمُعَاصِرِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَوْ لَمَّا
بَحْضَرَتْهَا مِنَ الْقُرَى وَمَا يَتْبَاعُ عَنْهَا، أَوْ لِأَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَمَا حَوَالِيهَا، أَوْ لِأَجْلِ مَا
تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَمَا تَأَخَّرَ مِنْهَا.

﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ مِنْ قَوْمِهِمْ، أَوْ لِكُلِّ مَتَّقٍ سَمِعَهَا.

قوله: «اللامُ مُوطئةٌ للقسم»:

قال أبو حيّان: اللامُ في (لقد) لامُ الابتداء في نحو: لزيدٌ قائمٌ، ويحتملُ أن
يكونَ جوابًا لقسمٍ محذوفٍ، ويكونُ قد أقسمَ على أَنَّهُمْ عَلِمُوا الَّذِينَ اعْتَدَوْا^(٣).

قوله: «وَالسَّبْتُ مُصَدَّرُ سَبَتِ الْيَهُودُ: إِذَا عَظَّمَتِ يَوْمَ السَّبْتِ»:

قال القطبُ: فَسَّرَهُ بِالمَصْدَرِ لِأَنَّ المَنْهَى عَنْهُ الِاعْتِدَاءُ فِيهِ لَا الِاعْتِدَاءُ عَنْ شَيْءٍ
فِي يَوْمِ السَّبْتِ.

وفي الحاشية: يريدُ أَنَّهُمْ اعْتَدَوْا فِي التَّعْظِيمِ وَلَمْ يَقُومُوا بِحَقِّهِ، وَلَيْسَ المَرَادُ

(١) لم أجدها.

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٣٩٧)، وفيه: وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها (أي: الهمزة)
في ﴿خَدَّيْنِ﴾، وفي «إتحاف فضلاء البشر» للدماطي (ص: ١٨١): ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل
بينَ يَنَ وبحذف الهمزة على أتباع الرسم.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٦١).

بـ ﴿فِي﴾ ظرفية الزمان، وهم وإن كان اعتدأؤهم واقعاً في ذلك اليوم فليس المراد إلا أنهم اعتدوا في ذلك التعظيم الذي أمروا به في ذلك اليوم فتجاوزوا حدوده.
وقال الحلبي: فيه نظر؛ فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه مذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك، اللهم إلا أن يريد هذا السبب الخاص المذكور في هذه الآية^(١).

قلت: لا وجه لهذا النظر كما لا يخفى، ثم قوله: (إن هذا الاشتقاق موجود في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك) محل توقف، فإن فعل اليهود من زمن موسى عليه السلام، وهو قبل انتشار لغة العرب وفشو الاشتقاق فيها بدهر طويل، فما أطلقت العرب السبب على مصدر سببت اليهود إلا بعد فعلهم له بلا شك، بل نفس تسمية العرب اليوم بالسبب وسائر الأيام بأسمائها المتداولة الآن متأخر عن زمن عيسى فضلاً عن^(٢) موسى، وما كانوا - أعني: العرب - يسمون السبب إلا شياراً وكذا سائر الأيام كان لها في اللغة العربية القديمة أسماء غير هذه، قال الشاعر في أسماء الأيام السبعة على اللغة القديمة:

أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ
أَوْ التَّالِي دُبَارُ فَإِنْ أَقْتُهُ فَمُؤْنَسُ أَوْ عَرَوْبَةُ أَوْ شِيَارُ

هذه أسماء أيام الأسبوع على الترتيب، ذكر ذلك الفراء في كتاب «الأيام والليالي»^(٣)، وخلائق آخرهم أبو حيان في «تذكرته».

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤١٤).

(٢) في (س) زيادة: «زمن».

(٣) انظر: «الأيام والليالي والشهور» للفراء (ص: ٣٧).

وقد بَسَطْتُ ذلك في كتاب «المزهر»^(١).

قوله: «جامعين بين صُورَةِ الْقِرْدِ والخسوءِ وهو الصَّغَارُ والطَّرْدُ»:

قال الحلبي: هذا التَّقْدِيرُ بناءً على أَنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ فلذلك قَدَّرَهُمَا بمعنى خبرٍ واحدٍ من باب: حَلَوُ حَامِضٍ^(٢).

قوله: «قال مجاهد: ما مُسِخَتْ صُورَتُهُمْ، ولكن قُلُوبُهُمْ»:

أخرجه ابن جرير عنه وقال: إنه قولٌ مخالفٌ لظاهرِ القرآنِ والأحاديثِ والآثارِ المُستَفِيضَةِ وإجماعِ المفسِّرينَ^(٣).

قوله: «﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ أي: المسخَّةُ أو العقوبة»:

قال أبو حيان: الظاهرُ أَنَّ الضَّمِيرَ عائِدٌ على المصدِرِ المفهومِ مِنْ «كُونُوا»؛ أي: فَجَعَلْنَا كَيُنَوِّتَهُمْ قِرْدَةً^(٤).

قوله: «من الأُمَمِ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: بيانٌ لِمَا «بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا» على استعارتهما للزَّمانِ وإقامةٍ (ما) موقعَ (مَنْ) تحقيراً لِسَانِهِمْ في مقامِ العِظَمَةِ والكِبَرِيَاءِ، ويعني بـ«ما قبلها»: السَّابِقِينَ الَّذِينَ مَضَوْا، وكانَ في كُتُبِهِمْ أَنَّهُ تَكُونُ تلكَ المسخَّةُ فاعتبرُوا بها، وصَحَّ الفاءُ لأنَّ جَعْلَهَا نكالاً للفرِيقينِ جَمِيعاً إِنَّمَا تَحَقَّقَ بعدَ القولِ والمسَخِ.

(١) انظر: «المزهر» للسيوطي (١/ ١٧٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤١٤).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٦٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٦٤).